

هنري غريمال

حركات التحرر الوطني

في آسيا وأفريقيا

منذ ١٩١٩ وحتى الوقت الحاضر

تقديم:
د. صبا كعدون

دراسات فلسفية وفكرية

« ١٦ »

حركات التحرر الوطني
في آسيا وإفريقيا
سنة ١٩١٩ ومنذ الوقت الحاضر

دراسات سياسية وفكرية

« ١٦ »

هنري غريمال

حركات التحرر الوطني

فنيب آسيا وأفريقيا

منذ ١٩١٩ وحتى الوقت الحاضر

تعريب:
د. صبا كعدون



منشورات وزارة الثقافة
في الجمهورية العربية السورية
دمشق ١٩٩٤

العنوان الأصلي للكتاب :

Henri Girmal

LA

DECOLONISATION

de 1919 à nos Jours

Paris, Edition Complexe, 1985 2é éd.

حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا منذ ١٩١٩ وحتى
الوقت الحاضر = La Decolonisation de 1991
nos Jours / هنري غريمال ؛ تعريب صباح كمدان . -
دمشق : وزارة الثقافة ، ١٩٩٤ . - ٤٩٢ ص ؛ ٢٤ سم . -
(دراسات سياسية وفكرية ؛ ١٦) .

١ - ٣٢٠ د ٩ غ د ي ح ٢ - ٣٢٠ د ٥ غ د ي ح
٣ - ٩٠٩ د ٨٢ غ د ي ح ٤ - العنوان ٥ - العنوان
المواري ٦ - غريمال ٧ - كمدان ٨ - السلسلة
مكتبة الأسد

الايداع القانوني : ع - ١٠٧١ / ١٠ / ١٩٩٤

مقدمة

يعد التوسع الاستعماري منذ بداية عصر الاكتشافات الجغرافية وحتى اوائل القرن العشرين حدثاً من الاحداث الاكثر اهمية في تاريخ الانسانية ، لانه اسهم كثيراً في حركة التفريب Occidentalisation التي اثرت في جميع القارات بدرجات مختلفة . وقد تم هذا التوسع سواء عن طريق احتلال مناطق غير مأهولة او قليلة السكان هاجرت اليها جماعات كثيفة الى حد ما من المهاجرين الاوروبيين ، او بامتداد السيطرة السياسية والاقتصادية على شعوب اخضعت بالطرق السلمية او بالوسائل العسكرية .

تاريخياً ، لم يجر هذا التوسع وفقاً لخطة زمنية منتظمة ، وانما مر بمراحل متتابعة من التقدم والتقهقر . فبعد تأسيس الامبراطوريات في القرن السادس والسابع والثامن عشر ، شكلت ثورة المستوطنين الانكليز في امريكا الشمالية بداية عصر « التحرر من الاستعمار Décolonisation وتبع تأسيس الولايات المتحدة انحلال الامبراطوريات الاسبانية والبرتغالية في امريكا الوسطى والجنوبية . فدفعت هذه الثورات ليبرالي القرن التاسع عشر البريطانيين الى تبني قانون توريغو Turgot « البيولوجي » الذي جاء قبل الثورة والذي يقول : كما ان الثمرة عند نضجها تنفصل عن الشجرة ، فان المستعمرات المأهولة بمواطنين واعين لحقوقهم تطلب التحرر من سلطة الوطن - الام لدى وصولها الى مرحلة معينة من التطور . وبما ان ذلك امر لا مفر منه ، فمن الحنكة السياسية افساح المجال امام وقوعه سلمياً ، وذلك للحفاظ على علاقات بين « المبتدع والابن » والمستعمرات القديمة مختلفة عن

العلاقات القائمة على القوة . هكذا انتقلت كندا ، واوستراليا ، ونيوزيلاندا ، وافريقية الجنوبية من حالة التبعية الى حالة المساواة في نطاق الكومنولث عن طريق التطور الدستوي التدريجي .

لكن هل يطبق على البلدان « التابعة » او « الخاضعة » (١) التي استولت الدول الاستعمارية الغربية عليها باعداد كبيرة في نهاية القرن التاسع عشر ، وفرضت على السكان المحليين الذين اعتبرتهم « متخلفين » ما طبق على المستعمرات التي يسكنها مواطنون من اصول اوروبية ؟ هذا ما ظنه بعض الانكليز تبعا للمبدأ القائل بان التطور الاقتصادي والديمقراطي والحكم الذاتي امور لا يمكن الفصل بينها . اما الفرنسيون فقد وجدوا في ماضيهم التاريخي تقليداً مختلفاً تماماً يقول بعدم امكان تجزئة ارض الجمهورية وب « استيعاب Assimilation » الرعايا او بارتقائهم الى حالة المواطنين . والحقيقة ان السواد الاعظم من الاوروبيين لم يفكر ، حتى الحرب العالمية الثانية ، بمستقبل المستعمرات ، وانما بحاضرها فقط . وذلك لانهم لا زالوا متأثرين بهجة انتصارات فترة التوسع الاستعماري ، وباحساس التفوق الناجم عن نفوذ حضارتهم وتطورهم الاقتصادي ، لان الاستعمار لم يكن عنصراً مهماً لاوروبا فحسب ، بل ولتطور البلدان المستعمرة ايضاً ، وادى الى توازن عرّفه أحد الحقوقيين في عام ١٩١٢ بالعبارات التالية :

« يعني الاستعمار اقامة علاقات مع بلدان بكر بهدف الاستفادة من مختلف مواردها ، وتطوير هذه البلدان لصالح المنفعة الوطنية . وفي الوقت ذاته نقل مزايا الثقافة الفكرية والاجتماعية والعلمية والخلقية والفنية والادبية والتجارية الخاصة بالشعوب المتقدمة الى الشعوب

(١) حسب تعبير J. HARMAND : Domination et Colonisation, 1910.

المحرومة منها . هكذا يكون الاستعمار مؤسسة انشأها جنس يملك حضارة متقدمة في بلدان بكر لتحقيق الهدفين آنفي الذكر (٢) .

بحسب هذا المبدأ ، المقبول عموماً ، تخلى الاستعمار عن طابع الاستقلال الذي طبعته الميركنتيلية (٣) منذ زمن بعيد ، ليصبح نظام تبادل يكفي للقرار بشرعيته . الا ان أوروبا عينت وحدها حدود هذا التبادل وبيّنت من طرفها لوحدها ان العمل الحضاري يسوغ السيطرة السياسية والاقتصادية دون استشارة الشعوب المستعبدة وحتى تلك التي كان لها حضارات عريقة . وحتى اذا سلمنا بان من الممكن قيام علاقات على الاسس المشار اليها خلال فترة ما نتيجة دونية احد الاطراف المعنية ، فانه لا بد من فقدان التوازن يوماً ما . وهذا ما حصل عندما وصلت الشعوب الخاضعة بفعل العمل الحضاري ، الى مستوى مساو او قريب من مستوى « الميتروبول » لقد كان الاستعمار يحمل في ذاته سبب القضاء عليه .

وبدا مجيء هذا اليوم لرجال مابين الحربين امراً غير مؤكد ، وبكل الاحوال بعيداً جداً . لان تخلف اقتصاد البلدان المستعمرة ما زال مهماً . ولا تبدل الحكومات اي جهد مالي لاستدراكه . إذ لم تجرؤ الحكومة البريطانية على طلب الاموال اللازمة من البرلمان ، الذي يدافع بحزم عن مصلحة دافعي الضرائب ، الا في عام ١٩٢٨ عندما صوت على اول قانون تنمية المستعمرات بمبلغ مليون جنيه استرليني فقط . ووافقت فرنسا على التمسك بالقاعدة المحددة في المادة ١٣ من القانون المالي لسنة ١٩٠٠ التي تنص على : ان المستعمرات تتحمل بنفسها جميع مسؤولياتها

(٢) MERIGNHAC : Précis de législation et d'économie coloniales, cité par BORELLA.

(٣) نظام اقتصادي نشأ في أوروبا في القرن السابع عشر يقوم على تصدير اكبر كميات ممكنة من المنتجات المحلية الى الخارج ، واستيراد اقل ما يمكن بهدف تحقيق اكبر قدر ممكن من الاحتياطي المالي من الذهب في الدول الأوروبية الغربية - المغرب

بالاعتماد على الضرائب والقروض ، ولا تتحمل ميزانية الميتروبول سوى النفقات اللازمة للدفاع والادارة . في حين ان المستوى الفكري المتدني الناجم عن عدم كفاية المدارس ، سمح بابعاد السكان المحليين عن مراكز المسؤوليات الادارية . ولم يذكر المستعمر من الاصلاحات الا تلك التي تزيد من توثيق الروابط بين المستعمرات والميتروبول ، ومن النظريات الليبرالية الا تلك التي لم يكن ينوي تطبيقها . وبدأت استثمارية الاستعمار امراً لا جدال فيه . وكان الامبرياليون الانكليز يشعرون حماساً كما في نهاية العهد الفيكتوري ، لدى رؤية اراضي الامبراطورية على خارطة الكرة الارضية ملونة بـ « اللون الوردي » . ويتعلم طلاب المدارس الفرنسيون ان بلدهم يمتد « على قارات العالم الخمس » ويبلغ عدد سكانه ١٠٠ مليون نسمة كما ابرز المعرض الاستعماري لعام ١٩٣١ التباين الشيق بين رعايا فرنسا في عاداتهم وانماط حياتهم ، ولون بشرتهم وركز على اظهار سعادتهم بالعيش تحت ظلال العلم نفسه (العلم الفرنسي - العرب) .

في حين كانت الدول الاستعمارية تعمل من أجل استثمارية الماضي ودوامه ، بدأ التطور خارجاً عنها . صحيح ان هذا التطور بدأ بعد الحرب العالمية الاولى بشكل غير منظور ، الا انه لم يتوقف بعد ذلك . لان افكار التحرر لم تكن قد تولدت بعد لدى الشعوب كلها ، وانما بين الاكثر نصجاً منها . في حين كانت القوى التي ستدني أجل الاستعمار تستعد في كل مكان . كما اسهمت أوروبا نفسها بتهيئتها باستقبالها النخبة من أبناء المستعمرات في مدارسها وجامعاتها حيث تعلموا فيها قيمة الحرية . « انها الامم القريبة التي ، عبر تاريخها ، بينت للشعوب التي استعمرتها كيف يمكن للمرء ان يتحرر من سلطة القريب » المستعمر (بكسر الميم) ومهما كان هذا التفسير جزئياً ، فانه لم يفت المراقبين المحنكين . اذ كتب الوزير السابق جبريل هانوتو Hanotaux في عام ١٩٢٨ ما يلي :

« من قال مؤسسي الامبراطورية الاستعمارية ، مجد الجمهورية الثالثة ، ان مبدأ اعمالهم وقيمتها سيصبح عرضة لحكم الشعوب التي

التي ادعوا بسط حمايتهم عليها ولرقابتها قبل اختفاء الآخرين من هؤلاء
المؤسسين عن مسرح الاحداث » .

لقد قربت الحرب العالمية الثانية اجل الاستعمار بشكل مفاجيء .
اذ كان تأثيرها شبيها بتاثير ثورة ١٧٨٩ (٠) في اوروبا من عدة جوانب .
فقد ادت الى انتشار الافكار التي ، وان لم تكن جديدة ، لم تعرف بعد
انتشاراً واسعاً مماثلاً . فكان لبدا « حق الشعوب في تقرير مصيرها »
الذي ورد في ميثاق الاطلسي ، ثم في ميثاق سان فرانسيسكو ، صدى
مدو لدى الشعوب المستعمرة (يفتح الميم) . ووصل صده الى اولئك
الذين لا زالوا يحتفظون ، في آسيا وافريقيا ، بالاجلال لعصر ليس بالبعيد
جداً ، حين لم تكن بلدانهم « مستعمرة » ويستمدون من عظمة هذا العصر
المظلم غالباً ، والذي اصفوا عليه صفة الكمال دائماً ، ارادة النضال ضد
العبودية الحاضرة . كما سمعه ايضاً الافارقة القوميون الحديثون ، الذين كانوا
حتى ذلك الوقت يرون القومية في اللون والعرق والاطار القبلي ، واحياناً
في اطار الوحدة الادارية الاستعمارية التي ينتمون اليها . وكان حق
تقرير المصير يعني بالنسبة اليهم جميعاً الحق في الخلاص من حالة
التبعية التي يعززون اليها تعاستهم ومصيرهم غير العادل . اما فيما يتعلق
بالخيارات السياسية المستقبلية ، التي درس بعضها جيداً ، فدارات ،
بنتيجة تاثيرات مختلفة حول صيغتين هما الاستقلال الكامل والقضاء
النار على العلاقات القائمة ، والحكم الذاتي في اطار مجموعة سياسية
(كومنولث ، اتحاد) لا تشكل الميتروبول فيها الا احدى مكوناتها . اما
الصيغة القديمة ، صيغة « الاستيعاب » عن طريق اندماج البلدان
المستعمرة الكامل بالميتروبول مع حقوق متساوية ، فلم تعد تبدو ملائمة
لتطلعات الوضع الجديد ، وان عادت للظهور من حين لآخر ، فالجميع
كانوا يعلمون بانها غير ممكنة التحقيق . واذا ذكرت في « الميتروبولات »
(وخصوصاً في فرنسا) فكانت بلا تقدير للنتائج لان السكان مختلفون

(٠) الثورة الفرنسية - المغرب

جدا عن الأوروبيين بعاداتهم ومستوى معيشتهم ، ولم يكن ذكرها سوى حجة هدفها التستر على المحافظة على سيطرة الاقلية او هيمنتها . اما ابناء المستعمرات الذين لم تحقق رغبتهم حين كانوا يطالبون بتطبيقها ، فآخذوا برفضها تحت تأثير التطلع القومي الى الحرية .

بشكل عام ، لم تكن « الميتروبولات » مهياة بعد لقبول الحق الجديد الذي يطالب به ابناء المستعمرات . فبريطانيا العظمى كانت الوحيدة التي طبقت بنجاح « نهج الكومنولث » في الهند وسيلان منذ الحرب . قبل ان تطبقه بتردد مع بعض الصعوبات في مستعمراتها في افريقيا القريبة ورفضت القوى الاستعمارية الاخرى تحقيق هذا النمط من التحرر الاستعماري « المقبول » فهي لم تسلم بعد بان الحركات التي ظهرت بين شعوب آسيا وافريقيا تشكل موجة عميقة الجذور وذات تقدم حتمي لان روح السيطرة ما زالت لديها ، وتجد مصدر تفديتها الرئيسي في حالة الضعف الانى . اذ كان كل نخل عن جزء من تفوقها السياسي يبدو لها بداية لانحطاطها الكامل ، وان المحافظة على سلطتها بعد الشرط الضروري للحفاظ على المصالح والروابط الاقتصادية ، وكهربون لقوتها المستقبلية . الامر الذي جعل الحوار صعبا بين اطراف يضعون انفسهم في مستويات مختلفة ، وتقودهم وجهات نظرهم الى استنتاجات متناقضة . وحين وجدت الدول الاستعمارية نفسها عاجزة عن ايقاف التطور المذهل الذي كان يسود العالم غير الاوروبي ، بذلت جهدها الكي تحييده في مستعمراتها . فاعدت على عجل بعض البنى الدستورية التي حكم عليها طموحها في تجميد حركة الجماهير بعدم تحقيق فرضها . لقد اعدت برامج طويلة الاجل على المستويين الاقتصادي والاجتماعي تستهدف تحسين احوال الشعوب المستعمرة ، اعطيت الاولوية فيها للحقائق الاقتصادية على حساب تطلعات التحرر السياسي ولجأت الى استخدام القوة تحت اسم « اعادة السلام Pacification » او « عمليات بوليسية » كوسيلة اخيرة ، وازفت عليها الصبغة الشرعية

عن طريق التأكيد على أن الوضع القائم ، المقبول من السكان ، لم يضطرب الا بفعل اقلية من « ميشري الاضطرابات » المتأثرين بنظريات مخربة او بالدول الاجنبية .

لم تع الدول الاستعمارية الواقع وتفتش مع الشعوب عن السبيل لاقامة علاقات جديدة متناسبة مع روابط ، تشكل الموافقة الحرة للشعوب عليها الضمان الوحيد لها ، الا بعد تجارب مريرة واخفاقات متكررة ، وبهذا انتقل زمام المبادرة الى المعسكر الاستعماري وعمر الاستعمار الكلاسيكي .

انطلاقا من هذه الاعتبارات ، اصبح من الضروري تحديد المنهجية المتبعة في هذا الكتاب والحدود التي خص بها .

لما كان الهدف وصف المراحل الرئيسية لظاهرة واسعة ومعقدة ، فقد عمد المؤلف الى البحث اولا عن جذورها . الحرب العالمية الاولى وتأثيرها على سلوك المستعمرين والمستعمرين (الجزء الاول) . كما ادخلت الحرب العالمية الثانية عناصر جديدة في اللعبة ، وظهرت معها للوجود شروط اكثر ملائمة (الجزء الثاني) . وتحققت آنذاك حركة التحرر من الاستعمار عبر مرحلتين كبيرتين متتاليتين ، تتعلق كل منها بقارة . فحررت قارة آسيا اولا بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٤ (الجزء الثالث) ، وحصلت البلدان الافريقية على استقلالها بعد ذلك احيانا بسهولة نسبية ، و احيانا اخرى بعد صدمات الية بين ١٩٥٦ و ١٩٦٣ (الجزء الرابع) .

لقد تركت جانبا ، عن قصد ، مشكلات التحرر من الاستعمار في في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية لان تأثيرها على تاريخ فترتنا كان بسيطا ، وكذلك مسائل الدومنيون (٠) البريطانية ، الدول

(٠) الدول المرتبطة بالنج البريطاني - المتغرب

الاعضاء في عصبة الامم منذ ١٩١٩ ، والتي ثبت تحريرها من الاستعمار
رسمياً باعلان بلفور لعام ١٩٢٦ ، وقانون ويستمينستر ١٩٣١ ،
ومشكلات المستعمرات التي «استوعبتها» الميثروبول رسمياً عام ١٩٥١ .

ان توفر المادة الضخمة والمتفرقة ، غالباً ما وضع المؤلف تجاه
خيارات صعبة . كما ان عدم قدرته على تخصيص نصيب متساو لكل
المسائل دفعه للاعتقاد بان من المفيد تخصيص النصيب الاكبر للمسائل
التي قلما تتطرق اليها المصادر باللغة الفرنسية في حينه .

* * *

القسم الاول

المرحلة التحضيرية ١٩١٩ - ١٩٣٩

الفصل الاول

الحرب العالمية الاولى وتناجها

بعد اندلاع الحرب العالمية الاولى وجدت الدول الاستعمارية نفسها بحاجة للاستعانة بمستعمراتها بشريا وماديا واقتصاديا . افعبات شباب المستعمرات القادرين على حمل السلاح واجبرتهم على خوض الحرب الى جانب جيوشها في مختلف جبهات القتال في أوروبا . كما أرغمت سكان المستعمرات المختلفة على تقديم العون الاقتصادي والمالي لها . فما هو أثر ذلك على الامن والاستقرار في هذه المستعمرات ؟ وهل أدت التضحيات التي قدمها أبناء المستعمرات الى اتساع معرفة الاوروبيين بالمستعمرات وأبنائها ؟ وما هي مواقف مختلف الدول المنتصرة في الحرب تجاه المشكلات التي نجمت عن هذه الحرب كمصير مستعمرات الدول المغلوبة مثلا .

هذه هي بعض الأسئلة التي يحاول المؤلف الإجابة عنها في هذا الفصل من الكتاب . وذلك الى جانب دراسة تطور الوضع في الشرق الاوسط المستعمر حتى عام ١٩٣٩ .

١ - استقرار الامبراطوريات الاستعمارية خلال الحرب الكبرى

الاولى :

« كان القرن التاسع عشر عصر الاستعمار ، وقد يصبح القرن العشرين عصره الحرج » . هذه العبارة لمنظر التوسع الاستعماري الفرنسي ب. لوروا - بولبو Leroy-Beaulieu بدت في عام ١٩١٩ وكانها طرفة . فالحرب الكبرى التي هزت العالم ، انتهت بانتصار الدول

الغربية ، ولم تزعزع الامبراطوريات التي تم الحصول عليها خلال القرون
الاخيرة ، وخصوصا في الخمسين عاما السابقة لهذه الحرب . اذ لم
يسبب أي بلد مستعمر للدولة الاستعمارية الخاضع لها مشاكل خطيرة
حتى في اللحظات الاكثر حرجا من الحرب . فقد أجهضت بداية العصيان
الذي قام في الهند الصينية ، واكد حزب المؤتمر الهندي ، وهو الحزب
المنظم آنذاك ، اخلاصه وولائه للتاج « البريطاني » ، وعبر من رغبته في
بقاء الهند داخل الامبراطورية البريطانية . وبدأت سيطرت ٢٠٠ مليون
من الاوروبيين على أكثر من ٧٠٠ مليون من الرعايا المستعمرين سيطرة
لاشك فيها . كما سمح اقتسام تركت الدول المغلوبة ، ألمانيا وتركيا ،
التي تم الاستيلاء عليها بمساعدة قوات المستعمرات غالبا ، بحل بعض
المسائل المتنازع عليها (كمسألة الكونغو) لصالح الدول المنتصرة ،
وازدیاد نفوذ الدول الاوروبية في الشرق الاوسط .

وتم إشراك البلدان المستعمرة ، وللمرة الأولى ، اشراكا فعليا
واسعا الى جانب الدول الاستعمارية في حرب ليس لها أية علاقة بها .
وكان للمؤن والايدي العاملة والمحاربين من آسيا وافريقيا اثر عظيم
وهام في تقرير مصير الحرب . ولم يشك الرأي العام الاوروبي لحظة
بان اشتراك هذه البلدان لم يكن حقوي دائما ، وصدق عن طيب خاطر
التأكيدات الرسمية بان شعوب المستعمرات سارعت بحماس لنجدة
الوطن المهدد . وساهمت المساعدات التي قدمتها بلدان ما وراء البحار
اثناء الحرب في تحقيق شهرة المستعمرات ومفهوم المجتمع الامبراطوري
اكثر من دعاية الجمعيات المناصرة للتوسع (الاستعماري) وتزعزع
الكثير من الشكوك تجاه الفعل الاستعماري . فالاستعمار اثنى اكله ،
وبرر جهود العبقريّة الحضارية الاوروبية في الماضي والمستقبل . لكن
هذه الحرب لم تؤدي الى أي ازدياد في تعرف أبناء الدول الاستعمارية
الاوروبية على أبناء المستعمرات ، ولم تقد الى تقليص المسافة التي
تفصل بينهم ، بل أدى اختلاف شروط المعيشة بينهم الى محافظة
المستعمرين على الشعور بالتفوق على أبناء المستعمرات . كان الاوروبيون

مقتنعين بأنهم الوحيدون الذين يملكون حضارة قيّمة . أما أبناء المستعمرات فلم يولوا رفاهية الرجل الاوروبي الا قليلا من الاعتبار والاهمية . لأنه لما تكون لديهم الرغبة بعد في الحصول على مثلها . فقد قادت مشاهدتهم البيض الاوروبيين يتقاتلون فيما بينهم دون هوادة - وهم الذين كانوا يدعون بأنهم المدافعون عن المبادئ الانسانية - الى اضعاف نفوذ أوروبا وقيمتها في نظرهم . فهؤلاء الذين أرسلوا الى « الميتروبول » جنودا أو عمالا ، هرفوا عيوب ومصائب أسيادهم ، وتكونت لديهم فكرة عن حياة أسيادهم أقل عظمة وجمالا من تلك التي كانت لديهم قبل مغادرتهم لبلادهم . ولم نستخلص الشعوب المستعمرة من كل ذلك ، ولا من مفاهيم « الحق » و « الديموقراطية » التي دُعيت باسمها للمشاركة في الحرب الحجج للمطالبة بالتححرر . ولئن لم يبدأ « المد الصاعد للشعوب الملونة » بعد ، فقد نما لدى هذه الشعوب احساس تام بأنه صار لها دين على أسيادها .

٢ - مواقف الحلفاء تجاه المسائل الناجمة عن الحرب :

إن دراسة الطريقة التي استخدمت لتقرير مصير الممتلكات الاستعمارية للدول المغلوبة تكشف لنا عن مدى تأثير الحرب على عقليات الحلفاء وعلى مواقفهم تجاه المسائل الناجمة عن هذه الحرب .

لقد احتل الحلفاء (أثناء الحرب) المستعمرات الألمانية وهي التوغو والكميرون وجنوب غرب افريقية ، وتنجانيقا في افريقيا ، وبعض الارخبيلات في المحيط الباسيفيكي . وقرروا عدم اعادتها الى ألمانيا بحجة أنها كانت خاضعة لاستغلال لانساني ، وهو أمر لاشك فيه ، وحكموها طبقا لحق الاحتلال أو تبعا لمعاهدات التقسيم (معاهدة ٣٠ آب ١٩١٤ الخاصة بالتوغو ، وتشرين الثاني ١٩١٦ المتعلقة بالكميرون بين فرنسا وانكلترا) . وفي مايس ١٩١٦ تم بحث وتوقيع معاهدات سايكس - بيكو السرية في لندن ، التي نظمت التقسيم المستقبلي للبلدان العربية بعد سلبها عن تركيا ، وذلك دون النص على استشارة

الشعوب المعنية التي سهلت بثوراتها تحرير هذه البلدان . مما شبر الى أن الامبريالية الاوروبية وان فقدت جزءا من ديناميكيته ، فانها لازالت تحافظ على حيوتها . والواقع أن الدبلوماسية الاوروبية الغربية آنذاك كان يقودها ملاك اقلقي تأهلا استمد أسسه من معايير القرن التاسع عشر التي أولت الاهتمامات الأولية لـ « الحقوق التاريخية » والمنافع الاقتصادية ، والاعتبارات الاستراتيجية ، وحماية الاوروبيين ، واقتسام مناطق النفوذ ، دون أن يقيم أي اعتبار لتطلعات الشعوب . ففي لندن ، كانت مراكز القيادة بين أيدي أفراد من أنصار العظمة الاوروبية المتحمسين مثل بلفور ، وميلنر ، وكورزون . وقد قال تشرشل في بداية كتابة آثار الكارثة The Aftermath إن انكلترا في وضع أكثر اشراقا من أي وقت مضى . فالسيطرة البريطانية تمتد بلا انقطاع من البحر الابيض المتوسط الى بيلوشستان . أما مطامح فرنسا فكانت أكثر تواضعا . إذ صممت على تصحيح معاهدة كايو Caillaux لعام ١٩١١ التي فقدت بموجبها ثلث الكونغو في افريقيا . ولم يكن بإمكانها السماح لانكلترا بأن تمارس نفوذها وحدها على بلدان شرق البحر الابيض المتوسط باعتبارها خاضعة تقليديا لحماية الثقافة الفرنسية . وظهر داخل معسكر الدول المنتصرة الكثير من المطامح بغية اقتسام تركة الدولة الرئيسية المغلوبة في الحرب (ألمانيا) . فبدأ لليابان ونيوزيلاندة واستراليا وافريقية الجنوبية أن المستعمرات القريبة من حدودها ضرورية لأمنها .

- إلا أن ضم بلدان أعداء الامس أمر يخالف التأكيدات المتكررة بأن الحرب قامت من أجل سيادة الحق وحرية الشعوب ومبادئ الديمقراطية ، والاقتراحات التي جاءت من جهات مختلفة بشأن حل أكثر تحقيقاً لهذه المبادئ . ففي نهاية عام ١٩١٧ ، اقترحت المنظمات العمالية البريطانية (مؤتمر العمال المتحدين ، ولجنة حزب العمال التنفيذية) وضع مستعمرات ألمانيا في افريقيا السوداء تحت سلطة جامعة الأمم الدولية المزمع انشاؤها . لأن وضعها تحت وصاية هذه

المنظمة يمكن ان يجعل ادارتها مماثلة لادارة الدول المستقلة. وفي شباط ١٩١٨ ، اتخذ تصريح المجلس الوطني للحزب الاشتراكي الاتجاه نفسه تقريبا . .

‘ما الموقف الاكثر أهمية من حيث نتائجه فذلك الذي اتخذته رئيس الولايات المتحدة الامريكية . ويلسون Wilson ، الاستاذ في الحقوق ، وأخذ انصار دماء الخير والانسانية والمعتبر من انساني اواخر القرن التاسع عشر ، لتمسكه الشديد بالديموقراطية والسلام . فقد كان لدى ويلسون القناعة بأنه لا يمكن تحقيق هذا المثل الاعلى الا اذا تمتع كل شعب بحرية تقرير مصيره وحكم نفسه بنفسه . فتبنى المبدأ الذي ورد في اعلان استقلال الولايات المتحدة القائل بأن الحكومات تستمد سلطاتها من موافقة الشعوب التي تقوم بحكمها . وهذا يعني استنكار الاستعمار بالقوة . وقد قال : « لا يوجد شعب عاجز عن حكم نفسه بنفسه عندما يقاد بالحكمة » . وجاء في أول رسالة له تتعلق بالفيليبين (٢ كانون الاول ١٩١٣) : « يجب ألا يغيب عن ناظرنا استقلال الفيليبين اللاحق ونغرب قدر الامكان الوقت الذي يصبح فيه الطريق الى ذلك ممهدا والمؤسسات اللازمة لذلك قائمة » . وخصت النقطة الخامسة من النقاط الاربع عشرة التي اعلنها في شباط ١٩١٨ ‘المسائل الاستعمارية‘ وأوصت « بحل مطالب البلدان المستعمرة كلها عن طريق مناقشة حرة وبروح رحبة وقائمة على التمسك بالمبدأ القائل : عند حل المسائل المتعلقة بالسيادة يجب أن تحظى مطالب الشعوب المعنية بنفس الاهتمام الذي تحظى به المطالب العادلة للحكومة التي سيتم تحديد لقبها » . وهذا يعني أن حق الاستيلاء لا يكفي وحده لاضفاء صفة الشرعية ، وأنه يجب ادانة مفهوم مستعمرة الاستغلال : ولم يحدد ويلسون الا مبادئ عامة لتسوية مصير المستعمرات الالمانية عبر عنها تعبيرا خامضا . على الرغم من قناعته الشخصية بمبدأ حق تقرير المصير للشعوب كلها ، لأنه كان مضطرا لأجل مواقف حلفائه الاوروبيين بعين الاعتبار والاهتمام .

لم يكن ويلسون ينوي العودة النظر في الوضع القانوني ، أو بالأحرى تحرير الامبراطوريات ، بل كان همه انقاذ المستعمرات الالمانية من الضم بلا شروط ووضعها تحت وصاية بجامعة الامم . كما أوضح ذلك في مجلس العشرة في ٢٧ كانون الثاني ١٩١٩ : « تهدف خطتي فائدة الشعوب » المتخلفة « وحمايتها من اساءات شبيهة بتلك التي كانت سائدة في عهد الادارة الالمانية السابقة ، والتي يمكن أن نجدها أيضا لدى ادارات (استعمارية) أخرى . وهدفني هو تأمين تطور الشعوب والبلدان » المتخلفة « بحيث تجعلها مصلحتها أو ما يبدو لها كذلك في يوم ما قادرة على التعبير عن رأيها لتقرير مصيرها . وقد تنشأ لديها الرغبة بالاتحاد مع الدول (الاستعمارية) التي تتولى ادارتها » .

لم يكن باستطاعة ويلسون أن يحول دون تفسير افكاره نفسيا يتجاوز النطاق الذي يفكر به حتى أو أراد ذلك . فعلى الرغم من اكتفائه باقتراح اعطاء مصالح (وليس أمنيات الشعوب) الشعوب المستعمرة الاعتبار نفسها التي ستعطى لمصالح مستعمراتها الاجانب ، فقد فسر هذا الاقتراح وكأنه تأكيد على اعتبار حق تقرير المصير واحدا من مبادئ سياسة الحلفاء . وهذا ما جعل لافكاره صدى مهما في العالم ، وإن كانت الحركة القومية في المستعمرات لا تزال بسيطة التطور لدرجة تمنعها من جني ثمارها سريعا وجيدا . ومع ذلك لم تفت قوتها التحريرية مثقفي بعض البلدان المستعمرة . فقد تلقى ويلسون مذكرة من حركة « الشباب التونسي » حول الاجراءات التي يستدعي تطبيق المبادئ الواردة في النقاط الاربعة عشرة اتخاذها في تونس . وارسل الرئيس ويلسون ، استجابة لامنيات العرب ، بعثة كنج - كرين الى سورية ، التي شجعت الوطنيين على مقاومة الاطماع الفرنسية . - الانكليزية . ولئن لم تصبح أهمية المبادئ الويلسونية ورفيها مرئية إلا فيما بعد ، فانها ساهمت آنيا باضفاء روح جديدة احل المسائل الاستعمارية الناجمة من الحرب .

٣ - عصبة الأمم والانتدابات :

لقي تطبيق نظريات ويلسون على مستعمرات الدول المغلوبة بعض الصعوبات . فعلى الرغم من أن التسويات المؤقتة التي تمت بين الحلفاء خلال الحرب واحتلال القوات المسلحة لهذه المستعمرات ، لم يكن يهدف الى استباق مقررات مؤتمر السلام ، ونشأت حالة ما يسمى بالامر الواقع *de fait* ، فقد بدأ معها التساؤل عن الوسيلة التي تجعلها تتخلى عن هذه المستعمرات إن لم توافق على ذلك عفويا ؟ اضافة الى ذلك فان الراي العام في العديد من دول الحلفاء لم يكن متحمسا لاقامة نظام وصابة تختص به منظمة دولية تتمتع بحق منح إدارة مستعمرات أعداء الامس كما نشاء الى اطراف ثالثة . واحتجت منظمات فرنسية مختلفة (الرابطة الاستعمارية الفرنسية ، واللجنة الوطنية لمستشارى التجارة الخارجية) على « التروست » الدولي (أي عصبة الأمم) خوفا من عدم حصر سلطته بالمستعمرات الالمانية فقط ، وامتدادها في القريب العاجل على كافة المستعمرات الاوروبية . وأعربت دول الدومينيون ، على لسان رئيس الوزراء الاوسترالي هوغر يدعمه ممثلو الامبراطورية الآخرون ، من عدم رغبتها في رؤية اليابان أو أي بلد آخر غير بريطاني يحل محل ألمانيا في المحيط الباسيفيكي .

وقد وجد الأفريقي الجنوبي سموتز حلا وسطا سماه الانتداب . وقبل ويلسون بهذا الحل نتيجة وعيه بالصعوبات وتكلفه ، على ما يبدو ، بالمحافظة على الصيغ أكثر من حقائق الأشياء . وسوت المادة ٢٢ من معاهدة فرساي ، المصدق عليها في ١٤ شباط ١٩١٩ ، مصر « البلدان التي لم تعد ، بعد الحرب ، تحت سيادة الدول المغلوبة التي كانت تحكمها قبلها ، وتوطنها شعوب عاجزة عن حكم نفسها بنفسها » . وجرى التمييز بين هذه البلدان على أساس المعايير التالية : « التباين في درجة التطور ، والعوامل الجغرافية الخاصة بكل منها ، والوضع الاقتصادي فيها ، وجميع الظروف الأخرى الخاصة بالبلد المعني » . ففي هذا التشدد الكلامي يكمن العديد من التنازلات التي حظيت بها الأوضاع المكتسبة على حساب المبادئ .

جدول رقم ١

توزيع عصابة الأمم للانتخابات

البلدان الخاضعة لنظام الانتخاب فئة أ :	سورية ولبنان (فرنسا) فلسطين و الأردن و العراق (بريطانيا العظمى)
البلدان الخاضعة لنظام الانتخاب فئة ب :	الكميرون والتوغو (فرنسا) الكميرون الشمالي الغربي ، والتوغو الغربي وتنجانيقا (بريطانيا العظمى) روانده - اورندي (بلجيكا)
البلدان الخاضعة لنظام الانتخاب فئة ج :	جنوب غرب افريقية (اتحاد جنوب افريقية) بلدان الباسيفيكي شمال خط الاستواء : أوكيالات كارولين ماريان ، مارشال (اليابان) بلدان الباسيفيكي جنوب خط الاستواء : نورو Nauru (الامبراطورية البريطانية) وتديرها أستراليا غينيا الجنوبية الغربية (أستراليا) ساموا الغربية (نيوزيلاندة) .

وقد قبل بعض الاوروبيين بتجرد ان يرى في ذلك عاملا ممكنا للتقدم والسلام .

« فقد قال بلفور : اذا نجح نظام الانتخاب . فيسحق الرأي العام الدولي احد ما على الاقل على تطبيق اجراءات مماثلة في المستعمرات

الآخري . أما اذا بدت المستعمرات الخاضعة لنظام الانتداب أقل تنظيماً ، وأعطت نتائج اقتصادية أقل أهمية ، فلا شيء يمنع من الاستتخاء من الطرق (الاستعمارية) القديمة » .

اجملاً كان الرأي العام أقل تنوعاً . إذ رأى البعض في هذا النظام « وسيلة لتفطية قسوة الغزو بغطاء من الأخلاقية » (١) . وأوصفه البعض الآخر بأنه « نزوة مثاليين أمريكيين » ، فيما أن الغزو ليس بالأمر المشين أو المخزي ، فلا حاجة لتفطينه . ولم تحترم الحكومات ، بعضها بشبكل ظاهر . والبعض الآخر خفية ، مقررات الميثاق إلا حين كانت تراها مناسبة لها .

لقد نص الميثاق على أنه حين منح الانتداب يجب أخذ أمنيات شعوب البلدان التي كانت تخضع للسيطرة الاستعمارية التركية بعين الاعتبار . إلا أن مؤتمر سان ريمو لم يأخذ ذلك بالحسبان إطلاقاً لدى توزيع المناطق على كل من فرنسا وانكلترا . وأدخل وزير المستعمرات البريطاني آمري في حالة Statut لنجانيفا مادة نصت على وجوب إقامة الحاد وثيق مع المستعمرات البريطانية الأخرى في شرق إفريقيا . ولم تقبل فرنسا بأن تطلب لبنان الانتداب وترفضه سورية . كما تجاهلت اللغة الرسمية مصطلح « انتداب » واستخدمت بدلاً عنه « الممتلكات الفرنسية في المشرق » . واعتبر رجال الدولة هذه البلدان مستعمرات بدلاً من إعدادها ، بل مساعدتها للحصول على الاستقلال . وشلوا المطالب الوطنية فيها . وطلبوا إلى موظفي السلك الاستعماري إدارتها كما تدار « المستعمرات » .

ومع أن إنشاء نظام الانتداب شكل بالنسبة لهذه البلدان كافة قطيعة مع الوضع الاستعماري القديم ، فإنه كان بالنسبة للبعض منها (بلدان فئة أ) مرحلة نحو التحرر من الاستعمار . وكرّس رسمياً « مهمة

H. A. FISHER : History of Europe.

(١)

الرسمية التي تصلها . ودراسة العرائض التي تبعثها هذه البلدان عن طريق الدولة المكلفة بالانتداب حكماً . وكان نظام العرائض ، على علته ، ذا فائدة كبيرة لأنه عزز مبدأ الرقابة الدولية ، وزودها بمعلومات قيّمة عن تلك البلدان . وكان بإمكانه تلطيف غياب أي اتصال مباشر بين الشعوب الخاضعة لنظام الانتداب ومؤسسات عصبة الأمم لو تم استخدامه غالباً .

والواقع ، كان دور عصبة الأمم كوصي دور متواضع جداً . وذلك بسبب هياكل مؤسسات العصبة والجو الذي ساد أعمالها . إذ لم يكن أعضاء اللجنة الدائمة عبارة عن مفوضين ، بل خبراء لا يتمتعون بأي نفوذ سياسي . وتم اختيار غالبية أعضائها من بين مواطني الدول الاستعمارية العظمى : (١) فرنسي و (١) انكليزي ، و (١) بلجيكي ، و (١) هولندي ، و (١) إسباني ، و (١) برتغالي ، و (١) ياباني ، و (٣) خبراء فقط اختيروا من بين مواطني دول لا تملك مستعمرات . وعلى الرغم من حيادهم ، فإن اهتمامهم الرئيسي بعدم إضعاف سلطة الدول المكلفة بالانتداب قادهم بصورة مستمرة إلى حرمان أنفسهم من إمكان اللجوء إلى التحقيق المبدائي الذي يشكل الوسيلة الأولية للرقابة . كما كان بإمكان الدول المكلفة بالانتداب تجاهل الآراء التي يقومون بتقديمها بالاتفاق مع مجلس العصبة . لاسيما وأنه لم يكن لها أي صدى خارجي باستثناء التقارير المقتضبة حول أعمال اللجنة التي يقدمها السكرتير العام إلى الجمعية العامة . من جهة أخرى ، إن عدم وجود أية مؤسسة في عصبة الأمم متخصصة بمراقبة الدول المكلفة بالانتداب بشأن الواجبات الانسانية التي خصتهم بها المادة ٢٣ من الميثاق ترك لها وحدها مسؤولية تحسين شروط العمل ، ومراقبة نجارة المخدرات والعبيد ، والحماية من المجاعة .

وبعد توزيع الانتدابات ، اعتبر المجلس أن مهمته قد انتهت . وأصبح عبارة عن إدارة أوروبية أكثر من كونه مجلساً دولياً . ولم تفكر البلدان القليلة التي كانت (أو لا زالت مثل الهند) مستعمرة ومعادية

للاستعمار والأعضاء في العصبة بالتدخل ضد الدول الاستعمارية التي كان لها الدور المسيطر في عصبة الأمم . ووقف تشنت التطلعات الوطنية للشعوب المستعمرة وعدم تركزها وغموضها حائلا دون تدخلها .

وعلى الرغم من كل ما سبق ، فقد ساهمت الويلسنية في خلق نمط جديد من العلاقات بين الشعوب مختلفة بشكل ملموس عن علاقات السيطرة التي لا حدود زمنية لها والتي طبعت بطابعها الفترة السابقة . إذ أصبح الانتداب عبارة عن وضع مؤقت ومتطور مصيره 'الانتهاء يوما ما بالاستقلال أو بالاندماج الطوعي مع الدولة المكلفة بالانتداب .

وزيادة على ذلك فقد ساعدت الأفكار الجديدة على إضفاء سمة جديدة على الاستعمار . فلم يعد أمرا يدخل في مجال السياسة الوطنية الصرف ، وإنما أصبح عبارة عن مسؤولية دولية . فقد كتب المنظر الهولندي كانت انجيلينو يقول :

« كان إنشاء نظام الانتداب ، بالشكل الذي تم تصوره جماعيا ، بمثابة علامة على طريق تتحقق من خلاله سلسلة لا متناهية من الاتصالات الدائمة بين الدول الاستعمارية تعود نتائجها السعيدة على الشعوب التي أوكل إليها أمر إنقاذها مباشرة » . كما كتب البير سارو Sarraut عام ١٩٣١ بخصوص هذا التغيير الطبيعي يقول : لكي يبقى الاستعمار أمرا مشروعا وجب عليه التحول من عملية ذات منافع شخصية وحيدة الجانب وأنانية ، يمارسها الأقوى على الأضعف الى « عمل من الضامن الانساني » . وأضاف : « إن انظار الرقابة الدولية مثبتة اليوم على العمل الاستعماري بشكل أكثر ثيقظا عما كان عليه الأمر بالأمس . وتعتبر هذه اليفظة عن الشعور بالغيرية ، بل إنها الدليل على ان المصلحة الاقتصادية العالمية القلقة نتيجة حاجة العالم المتزايدة للمواد الأولية تتطلب من الأمم الاستعمارية أن تدفع الى ميدان التبادل التجاري الموارد الضخمة الموجودة في الأراضي البكر التي أصبحت مسؤولية عنها » . وإذا كانت هذه المصلحة « لا تنكر بعد على المستعمرين شرعية

صكوك ممتلكاتهم . فمن الممكن أن تعبر عن نفسها بحقوق إذا لم يؤد ما لكوها هذه المهمة .

أمام هذا كله ، لم تنس حقوق و « مصالح » السكان المحليين التي تحدث عنها ويلسون . فقد صرح الانكليز بعد الحرب بأنها تحظى بالأولوية في شرق أفريقيا . واعد الهولنديون سياسة تعاون . وبعد فترة وجيزة تحدث سارو عن « العبودية الشديدة التي تكبل المستعمر لكي يضع تعهداته موضع التنفيذ » لأن ولاء و إخلاص الشعوب المستعمرة أمور مرهونة بعمله . و « إذا أساء استخدام سلطته ، فإنه يعد انهياره باتارة بغض تلك الشعوب وثورتها » (٢) .

وإن امتنعت عصبة الأمم عن اتخاذ أية مبادرة ، وخاصة سحب الانتداب أو معاقبة الدول التي لا تحترم عهودها ، فإنها مع ذلك بينت حقها في تحديد الشروط الواجب توفرها (في البلدان الخاضعة لنظام الانتداب من الفئتين A و B) حتى تتمكن من الحصول على الحكم الذاتي . ففي ايلول ١٩٣١ ، أحاطت لجنة الانتداب مجلس العصبة علماً بهذه الشروط وهي : (١) أن تتمتع البلد بحكومة وإدارة قادرتين على تسير المرافق العامة (٢) وأن يكون هذا البلد قادراً على حماية أراضيه بكاملها واستقلاله السياسي (٣) وأن يملك الموارد المالية المنتظمة والكافية (٤) وأن يكون لديه تنظيم مالي ومجموعة من القوانين القادرة على تحقيق عدالة حقيقية ونظامية للجميع . وبقيت هذه الشروط اقتراحات يرتبط تنفيذها في نهاية الأمر بتقديرات الدولة المكلفة بالانتداب فقط .

٤ - تطور الوضع في الشرق الأوسط «المستعمر» حتى عام ١٩٣٩ :

لم يستمر تأثير الويلسنية بعد الحرب إلا في منطقة جغرافية محدودة نسبياً ، أي في المنطقة الخاضعة لنظام الانتداب فئة A . أما بلدان الفئتين B و C فكانت تدار وفق نص الميثاق وبالطريقة نفسها التي تدار بها المستعمرات العادية . وتشابك مصيرها مع مصائرها .

فبريطانيا العظمى اصرت بلا هوادة على وضع طرق مواصلات
إمبراطوريتها والبلدان التي تشكل الأخدور الهندي الغربي تحت رقابتها .
فكان الاستيلاء على مصر عام ١٨٨٢ ، والاحتفاظ بالمراكز الاستراتيجية
القوية التي بقيت قناة السويس بفضلها تحت رقابتها بعد اعلان انتهاء
حمايتها على مصر عام ١٩٢٢ . وكان عقد معاهدة ١٩٢٠ مع فارس
(ايران) . أما في البلدان العربية الأخرى ، فقد كان حلم البريطانيين
تشكيل مملكة كبيرة من بلاد ما بين النهرين يحكمها عاهل مخلص كل
الاخلاص لقضية الانكليز هو الحسين شريف مكة . إلا أن هذا المشروع
تكلل بالفشل . بسبب اسراع فرنسا بتطبيق معاهدات (سايكس -
بيكو) التي عقدتها خلال الحرب واهترفت لها ، ليس بدون بعض الأفكار
المسبقة ، بحقوقها في سورية ولبنان . واحتفظت انكلترا لنفسها
بفلسطين والعراق . ولم يفهم الرأي العام الانكليزي إصرار حكامه على
وضع مناطق « متخلفة » باهظة التكاليف ماليا تحت وصايتهم . وقال
اسكيث نفسه متأثراً : « كانت مغامرة بلاد ما بين النهرين إحدى أكثر
الاستثمارات سوءا التي قمنا بها في حياتنا كلها » . وقد كان هذا
الاستثمار جيدا وهذا ما يعرفه رجال الأعمال الذين نصحوا بالقيام به .
فقد كان السير هنري ديتير دينغ (نابليون شركة شل الألمانية الملكية)
يجري منذ وقت طويل مباحثات للحصول على حقوق التنقيب عن
البترول في الأراضي التركية . فالانتداب سمح للشركات البترولية
(التي أصبحت تسمى من الآن فصاعداً بترول العراق) بالحصول على
الامتيازات في تركيا التي رفضت حكومتها منحها إياها قبل ذلك .
ومنحت العراق انكلترا إمكان الحصول على مكان جديد في امبراطورية
البترول .

إن تعلق بريطانيا العظمى الشديد بمركزها الاقتصادي أكثر من
تعلقها بسيطرة سياسية من الصعب الحفاظ عليها على محميين خابت
آمالهم القومية بالحصول على الاستقلال وتحقيق الوحدة القومية ،
جعلها تعرف كيف تستغل ليبراليتها بمرونة للحفاظ على مصالحها .

فقدمت التنازلات السياسية التي تمسكت بها الشعوب أكثر من غيرها قبل أن تظهر روح الثورة لديها وكانت هذه التنازلات مصحوبة دائماً بضمانات اقتصادية فبدلاً من التعنت مع الوطنيين فضلت انكلترا أن تجعل من العراق مملكة لفیصل بن حسين (١٩٢٢) . ومنحت المعاهدات التي أعدت في السنوات اللاحقة (١٩٢٦ و ١٩٢٧) تنازلات شكلية واحتفظت للبريطانيين بالحكم الفعلي . فصار في العراق حكومتان الأولى اسمية والثانية فعلية . يشهد على ذلك التقرير الذي وجهته انكلترا الى عصبة الأمم :

« تمارس الحكومة العراقية الرقابة والادارة على السكك الحديدية وميناء البصرة ، لكنها لا تملكهما ، وتملك حق اعلان الحكم العرفي لاحق تطبيقه ، وتملك جيشاً لا يمكنها تحريكه إلا بموافقة المفوض السامي البريطاني . ويمكن للحكومات الاجنبية ان تمارس سياسة التمييز العنصري في مجال التعرفات الجمركية والمسائل والاحكام الاخرى على الرعايا العراقيين ، ولا يحق للحكومة العراقية الرد بالمثل . . . ويتمتع الرعايا الاجانب بامتيازات قضائية في العراق بينما لا يتمتع العراقيون بحقوق مماثلة في الخارج » (١) .

صحيح ان الحكومة العمالية عقدت مع رئيس مجلس الوزراء العراقي نوري السعيد معاهدة جديدة عام ١٩٢٩ (وقعت عام ١٩٣٠) . حولت نظام الانتداب الى تحالف انكليزي - عراقي ، واعطت حكومة بغداد مسؤولية كافة فروع الادارة الداخلية . الا انها سمحت لانكلترا بالاحتفاظ بقواعدها العسكرية (الحبانية والشوابية) « شريطة الا يشكل وجود القوات البريطانية بأي شكل من الاشكال احتلالاً او يمس بحقوق السيادة العراقية » .

(١) نقل عن :

A.P. THORNTON : The Imperial Idea and its
enemies, P. 175. .

وتم تصديق هذه المعاهدة على الرغم من ان الوطنيين العراقيين وجدوها غير متناغمة مع الاستقلال ، ورأى فيها المحافظون الانكليز نوعا من التساهل والتخلي ، مع أنها أمنت في الوقت نفسه المصالح البريطانية السياسية وبعض المراكز الاقتصادية .

وانشأت انكلترا دولة الاردن المصطنعة عام ١٩٢٣ بين العراق والعربية السعودية . الا أنه لم يكتب لهذه الدولة البقاء الا بفضل المساعدات المالية والعسكرية البريطانية التي قدمت . لماهلهام الامير عبد الله في فترة الانتداب أولا ، ثم بصفتها حليفه . واصبح الفوج العربي ، بقيادة أحد البريطانيين ، حارس أنابيب النفط ، التي تحمل بتسرع كركوك الى البحر الابيض المتوسط . اما في فلسطين ، فلم تنجح دولة الانتداب في تجنب المصائب السياسية الناجمة عن صك الانتداب نفسه الذي اشترط ، وفقا لما جاء في « اعلان بلفور » أن :

« تتحمل الدولة المكلفة بالانتداب على هذا البلد مسؤولية اقامة المؤسسات السياسية والادارية والاقتصادية التي تضمن بطبيعتها اقامة وطن قومي للشعب اليهودي » . و « تسهل » الادارة « الهجرة اليهودية ضمن شروط مناسبة . . . » .

ان وصول المهاجرين اليهود على موجات متزايدة الكثافة ، والتباين الشديد بين اقتصادهم اسباهر وتخلف العرب الاقتصادي اثار العديد من الاحداث الخطيرة ، بل من الحروب الحقيقية (احداث حائط المبكى عام ١٩٢٩ ، الثورة العربية ١٩٣٦) . وعندما عجز الانكليز عن إعادة الهدوء الى فلسطين ، لم يبحثوا عن حل آخر سوى ترك هذا الصفن (١) . فأعلنوا عام ١٩٣٩ عن ارادتهم في اقامة دولة فلسطينية ، خلال العشر سنوات القادمة يقوم بادارتها العرب الفلسطينيون واليهود معا . لكن هذا لم يحل المشكلة .

لم يكن لدى فرنسا اي هدف معين يدفعها للمطالبة بمنطقة نفوذ لها في الشرق الاوسط عدا رغبتها في عدم ترك انكلترا تستولي وحدها على

(١) الصفن . . . هو وتر الدبابير - العرب .

المنطقة ، واستمرار الرغبة الامبريالية التوسعية التي لم تكن واضحة لدى بعض الاوساط الفرنسية ، وتعلق البعض الآخر العاطفي بدور الحامي للاقليات المسيحية الرومانية الكاثوليكية الذي لعبته فرنسا في السابق . وتمثلت غلطة الفرنسيين في عدم اعداد سياسة محددة تسمح بنجاح المهمة التي خصوا انفسهم بها وهي سيادة السلام وحماية الاقليات في هذه المنطقة . وكان من سوء حظ الفرنسيين الوصول الى نقطة وجب معها وضع حد لتجربة المملكة العربية التي اقامها فيحصل بالاتفاق الضمني مع لندن وبدعم مؤكد من القسم الاكثر عددا وتقدما من السكان العرب . مما جعل الفرنسيين يظهرون بمظهر المحتلين المعادين للعروبة منذ توليهم ادارة سورية ولبنان . وقد رفض الوطنيون في دمشق الحل الذي قسمت سورية بمقتضاه الى ست وحدات سياسية وتشكيل دولة اتحادية ، كما ثار الدروز بسبب استيائهم من عنف الاداريين الفرنسيين (مصادرات ، سخرة ، عقوبات جماعية) غير المهيئين او المدربين على ادارة المستعمرات بطرق تصفية (١٩٢٥) . وجعلت هذه الثورة الحكومة الفرنسية تعي أن نظام الانتداب لم يكن حتى ذلك الوقت محترما بدقة .

واعبارا من عام ١٩٢٦ دعي ممثلو السكان المنتخبين الى اعداد قانون اساسي والتصويت عليه . وتم وضع دستورين مستوحين من النظام البرلماني الفرنسي ، أحدهما لسورية والاخر للبنان . وسعت فرنسا الى دفع ممثلي السكان المحليين الى الاعتراف بالطابع الفيدرالي للدولة ، وبحقوق الدولة المكلفة بالانتداب . ولم يوافق الوطنيون السوريون على أي من هذين الامرين . ومع أنهم كانوا المفاوضين الوحيدين الشرعيين ، فقد رفضت فرنسا تسليمهم الحكم . لهذا السبب اعتقدت فرنسا ، بعد عام ١٩٢٩ ، أن من الافضل نشر دستور يناسبها فقط . واضطربت الحياة السياسية بضراعات تخللتها محاولات عديمة الجدوى للتفاوض . لان الخواطر لم تكن بعد مهيأة لذلك . ففي عام ١٩٣٠ ، منحت انكلترا العراق - البلد لاقطاعي والمتخلف في نظر

البرجوازية السورية - الاستقلال الاسمي . وامنت قبوله عضواً في عصبة الأمم . وحصلت مصر على استقلالها بعد ذلك بخمس سنوات . مما سهل أمر مقارنة الطابع التطوري للبلدان التابعة لنظام الانتداب الانكليزي بمطاولات فرنسا التي باشرت بكثير من أعمال التجهيز والتحديث الجديرة بالاعتبار ، ونجحت في المجالات الادارية والاقتصادية والاجتماعية .

وفي النهاية ، فقد اعترف المفوض السامي الفرنسي دي مارل ، في اعلان الاول من آذار ١٩٣٦ ، بمبدأ الوحدة السورية ، ودعا الوطنيين الى تسليم السلطة ، واعد باجراء محادثات مستقبلية في باريس بهدف تحديد مصر الانتداب المستقبلي . وعجل وصول الجبهة الشعبية الى السلطة في فرنسا (حزيران ١٩٣٦) ببدء المحادثات الفرنسية - السورية . ونصت المعاهدات التي تم توقيعها في ٩ ايلول ١٩٣٦ على استقلال سورية ولبنان بعد فترة اختبارية مدتها ثلاث سنوات بتقبل هذان البلدين في نهايتها في عصبة الأمم . ويحل محل الانتداب تحالف على نمط التحالف الذي يربط العراق بالكتلة يقوم على التشاور حول المسائل ذات المنفعة المشتركة ، ومساعدة دبلوماسية وعسكرية مشتركة وبقاء قوات فرنسية في قواعد محددة ، وتقديم ضمانات للحفاظ على المصالح الاقتصادية والثقافية الفرنسية . وتم بشكل اجمالي حفظ حقوق الطرفين وارضاء مطالبهما . الا أن بعض الاوساط الفرنسية ظلت وفية للتقليد الامبريالي . إذ لم يكن الانتداب في نظرها الا نظاماً استعماري متخذاً اسماً مختلفاً . واقام اليمين بحملة في مجلس الشيوخ الفرنسي وفي فرنسا لتهيئة الرأي العام ضد تصديق المعاهدات التي يعتبرها تخلياً وتساهلاً . وصبرت القيادة العليا (العسكرية) عن رأيها المطابق لرأي اليمين بينما قامت في سورية بعض الحركات الثورية ، في الوقت المناسب ، في الجزيرة العليا لتعبر عن عدم رضى السكان جميعاً عن المعاهدة . واتهمت الدعاية الشعبية الضباط (الفرنسيين) بأنهم ليسوا بغرباء تماماً عن هذه الانتفاضات . ودفع نخوف وزير الخارجية

الفرنسية ج . بونيه Bonnet من هذه المعارضة ، أو عدم موافقته على السياسة التي اتبعها سلفه ، الى عدم تقديم هذه المعاهدة الى البرلمان لتصديقها ، على الرغم من تعهده القيام بذلك بعد الاول من كانون الثاني ١٩٣٩ .

واغضب موقف الحكومة الفرنسية الرأي العام السوري بعد فترة من الهدوء النسبي . وعادت الاضطرابات من جديد ، ورفض الوطنيون السوريون ضمان سياسة ليست بسياستهم . فعلق الدستور ، وصار البلد يحكم بالمراسيم . واعيد النظام اليه بفضل الوجود الفرنسي العسكري الهام . وظلت المشكلة قائمة في سورية كما في فلسطين وبحاجة الى حل .



الفصل الثاني

القوى المحافظة والقوى التحررية

في فترة ما بين الحربين

١ - « راحة ضمير » الدول الاستعمارية :

لم يؤثر ظهور معتقدات استعمارية جديدة على جوهر ثقة أوروبا بنفسها . ولم تشكك بأزلية مهمتها . فقد حافظت أوروبا على تفوقها في الميادين الفكرية والعلمية والاقتصادية والمالية والعسكرية واحتفظ الجيل الأوروبي بعد الحرب بما ورثه من الأجيال السابقة من إيمان كامل بعظمة سلطان الرجل الأبيض الطبيعية والخلقية ، وبهيمنته القصوى على الحياة الدولية ، وبقدرته على إخضاع مختلف الشعوب الملونة الضعيفة والمستسلمة ، والمعانة بالتقدم البطيء لحياتها البدائية أو بسبب تمسكها بتقاليد حضارات لم تعد قادرة على التطور ، إلى قوانينه إلى الأبد . واعتقدت الدول الاستعمارية بأن هيمنة ثقافتها وتقنياتها ستفرض نفسها عقب الصدام العسكري أو المعارضة اللذين غالباً ما صاحبا مرحلة فرض سلطانها على الشعوب المستعمرة ؛ وبأن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية ، بل البيولوجية ، ستؤدي في النهاية إلى إقامة نوع من التوازن قد يدوم إلى الأبد . فقد أنهى م. دوسيه Doucet تعليقاته حول الاستعمار بالعبارة التالية : « يعد الاستعمار أمراً واقعاً لم يعد مبدؤه يدعو إلى أي جدل » .

● الاستعمار حق يجد مبررات وجوده في أهدافه :

هذا ما أكدته بثقة هائلة كتابات لا تحصى نشرها رجال من اتجاهات مختلفة جداً في كافة الدول الاستعمارية . واحتفظت جميع

الامبريالية التقليدية بقيمتها حقا . فقد كتب وزير الخارجية السابق هانوتو يقول : « بالنسبة للمجتمع الانساني يشكل الاستعمار حاجة ... وهو احدى التطلعات الطبيعية جدا للأجيال التي تنهض وتبحث عن المستقبل في الهجرة الى البلاد البعيدة (الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية) الا ان المعطيات الاقتصادية الحديثة تلعب دورا اكبر من دور الرغبة في قوة الوطن او نفوذه في جعل المنجزات فيما وراء المحيطات أمرا ضروريا . فالنظام الاوروبي الصناعي والكتلة البشرية الهائلة التي يعتمد وجودها على حسن سيره بتطلبان استغلال موارد العالم بأسره . الا ان المواد الأولية تتواجد في القارات غير الأوروبية ولا يقوم سكانها باستغلالها . وبما ان هذه الثروة لا تخص الشعوب الافريقية والآسيوية لوحدها ، بل هي « كنز الانسانية المشترك » ، لذلك أخذ الاستعمار على عاتقه مسؤولية استغلال وترويج المنتجات التي « تملكها شعوب ضعيفة لا تستفيد ولا تفيد الآخرين منها » . ولن يكون ذلك طبقا لحق الأقوى ، بل لأن من « حق القوي مساعدة الضعيف » .

وهذا لا يعني نزع الملكية ، لأن من واجب المستعمر ان ينحصر مسؤوليته هؤلاء السكان « الضعفاء » و « يطورهم » . وعليه أيضا ان يثقهم ماديا وروحيا ، ويحميهم من البؤس المحدث بهم . باختصار إن مهمته هي إعدادهم لكي يصبحوا شركاء معه في إدارة الاملاك المشتركة واستغلال مواردها مما يغنيه عن متاعب التملك ، ويبعد طابع النهب عن عمل المستعمر .

وليس من المفيد الاسهاب اكثر من ذلك في المبادئ الرئيسية التي - رغم بعض الاختلافات فيها - شكلت الجوهر العقائدي للاستعمار في فترة ما بين الحربين . ومع ذلك تجدر الإشارة الى أن ، وإن كانت هذه المبادئ تخدم مصالح « الدول الاستعمارية » الحاضرة والمستقبلية ، فإنها لم تتعرض بشكل واضح لما سيؤول اليه الاستعمار في المستقبل . وهذا ينسجم مع مبدأ أزلية الاستعمار ومع فكرة ان الشعوب المستعمرة تحتاج الى فترة زمنية طويلة جدا لكي تصل الى درجة معقولة من الحضارة . تسمح لها بإثارة المطالب السياسية . ألم تحتج الشعوب الأوروبية الى عدة قرون لانضاج نظامها السياسي والاجتماعي ؟

● من جهة أخرى ، كان من المسلم به بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٤٠ أن فكرة القومية فكرة غريبة على مفاهيم الشعوب التي انتقلت مباشرة من مرحلة القبلية الى مرحلة السيطرة الأوروبية ، وأن الشعوب التي عرفت تنظيم الدولة قبل خضوعها للاستعمار لا تتطلع الى استعادة هذه الدولة . فقد كتب البر سارو في عام ١٩٣٠ يقول :

« كل أولئك الذين نحميهم وتكونت لديهم الحكمة من خبرة الماضي وملاحظة الحاضر المتيقظة يخافون من الاستقلال . وهذه الفكرة بدلا من أن تفريهم فإنها تثير الرعب فيهم . ففي الهند الصينية حيث تقوم التربية على ثقافة قديمة جدا ، وتوجد الأطر الاجتماعية والإدارية العريقة وبقيت حضارة خلقية كان لها فترات من النبل والعظمة ، وتبدو بمثابة عوامل ترجع تحقق فرضية التخلص من الوصاية الأوروبية فيها أكثر من أي مكان آخر فلربما هي البلد الذي يبدو ذكر الاستقلال فيه بالنسبة للنخبة المحلية سخفا مطبقا ، بل بدون معنى » (١) .

وأكد المفوض السامي البريطاني في مصر اللورد ليود Leyod على أن الشعوب المستعمرة لا ترغب بالاستقلال ، بل بإدارة صالحة تسمح لها بعيش أفضل . فقد كتب بهذا الخصوص يقول :

« إن رغبتهم الوحيدة هي الحصول على الإدارة الجيدة ، وتعتبر مركز اهتمامهم الوحيد . وبما أننا سمحنا بتعقيد الجهاز الإداري بالمشاكل السياسية ، فإننا راكمتنا على كاهل المشرفين عليه الاضطرابات الخطيرة . فالمشكلة الحقيقية في هذه البلدان هي مشكلة إدارية . لكننا فضلنا اعتبارها مشكلة سياسية . والواقع ، قد لا يكون للتغييرات السياسية نتائج أفضل على حالات عدم الرضى إلا في الأحلام » (٢) .

Grandeur et Servitude coloniales.

(١)

Lord LLYOD : Egypt since Cromer, 1933, P. 5.

(٢)

اذن تعتبر جماهير البلدان المستعمرة ، في رأي الأوساط الأوروبية،
جماهير عاجزة عن إدارة شئونها بنفسها وقد أساء رؤساؤها الطبيعيون
حكمها . وأن الأمرين الوحيدين اللذين يحظيان باهتمام الجماهير هما
استتباب الأمن وتحسين مستوى المعيشة، وهما أمران لا يستطيع تحقيقهما
إلا حماتها « المنحضرون » . وإن الشعب « الحقيفي » يقبل هذه الرعاية
الأبوية مع العرفان بالجميل . ولا يشارك في حركات الاستياء والسخط .
ولا تعكس هذه الحركات المطالب الشعبية ، بل هي مجرد مناورات
مصلحية يقوم بها حفنة من الرجال اللامسؤولين ، والممزقين بين الحياة
التقليدية والحياة الغربية ، ويعملون على نشر نظريات « رئيس البيت
الأبيض » الخطيرة والخاطئة الفهم . ولا يمكن « للجماهير البريئة أن
تنتظر من هؤلاء المطالبين الجدد بالحكم فهما عطوفا ، بل تنتظره من
إداري دولة الحماية النزيهين » (لورد ليود) .

● إن الدول الاستعمارية خير ضمان لسيادة النظام والسلام

في البلدان الخاضعة لسلطتها . ويؤدي زوال سلطة الرجل الأبيض الى
انارة الاضطراب والفوضى بين الشعوب المستعمرة .

قد تتحول المناقشات السياسية والدينية والعرقية الى حروب
أهلية تفود الى تدمير الحياة الاقتصادية بكاملها . عندئذ قد لا تتمكن هذه
البلدان من الحفاظ على الاستقلال الوهمي الذي منحته . لأنها قد تصبح
فريسة سهلة لأطماع الدول الأوروبية والآسيوية بسبب تفتتها وعدم
وجود من يحميها . فقد كتب سارو يقول : « قد يؤدي زوال سيادتنا
الى انحطاط الهند الصينية ونفسخ كافة دولها ، وقيام الفوضى فيها
حتى يأتي اليوم الذي تقوم فيه دول خارجية طامعة بتصفية مشاكل
الجميع . وتفرض عليها سيطرة جديدة » . وكتب أ. ميلز يقول :
« إن السلام البريطاني أمر ضروري للحفاظ على الشروط اللازمة لوجود
متحضر وللسلام بالنسبة لخمس الجنس البشري » .

ولما كان من المقبول أن تدني مستوى التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي للسكان المحليين لا يؤهلهم لإدارة شؤونهم الخاصة بأنفسهم قبل التدريب على مبادئ الإدارة الحسنة وتطبيقها لفترة طويلة من الزمن ، لذلك لا يمكن الدفع بهم إلى حلبة صراع المنافسات الانتخابية . وبدا أن الحل المناسب يكمن في إقامة مجالس محلية أو استشارية يدعى بعض الأعيان المطلعين على المشاكل المحلية للمشاركة فيها . وترك إدارة الأعمال إلى الإداريين الذي لا يشك في كفاءتهم وإخلاصهم .

وإن من المعروف بأي عاطفة وصف الإداري الاستعماري السابق في الأدغال ر. دولافينيت ما أسماه بظاهرة « التأقلم » لدى الإداريين الاستعماريين الفرنسيين حين قال : إن هؤلاء الرجال المؤمنين بمهمتهم « أظهروا ميلا صادقا لأفريقيا ممزوجا بالرومانسية ومشبع بالواقعية » فقد أرادوا التفاهم مع أبناء البلدان التي خدموا فيها ، وتفننوا في تخفيف وقع الصدمة الفاعلة « عليهم الناجمة من انتقالهم من « العصور التقليدية إلى عصر جديد » . وتصرف الموظفون الإداريون في المستعمرات الانكليزية بنفس الوعي والكفاءة (٣) . وكان الإداريون الهولنديون من خريجي معهد ليد Leyde الشهير أفضل صنّاع « للسياسة الخلقية Politique morale » في اندونيسيا .

لكن مهما كان هذا النظام جيدا فقد كان ضد التقدم . ولم يكن أبناء المستعمرات يرغبون في البقاء إلى ما شاء الله « محكومين » ، بل كانوا يرغبون باختيار نمط الحياة التي يريدون أن يعيشوها بأنفسهم بعد فترة من الزمن قد لا تطول .

٢ - إدارة الاستعمار في أوروبا :

لم تتمكن الإمبريالية من كسب الرأي العام الأوروبي بكامله . فعلى الرغم من متانة مبدئها ، فإنها أصبحت موضوع نقاش منذ بداية القرن العشرين . فقد أذهل تناقض مضمونها الحاذق بعض النفوس المجردة من العاطفة الوطنية أو التجارية ، التي لا ترى من مبرر للاستعمار إلا طابعه

C. Ch. JEFFRIE : The Colonial Empire and its Civil Service, Cambridge, 1938.

(٣)

الانساني . في حين أن البحث عن السيطرة السياسية ومواطن لاستغلال المواد الأولية ، والأسواق أجبر الأمبرياليين على استخدام العنف مع أبناء المستعمرات ، وأصبحت مصلحة السكان المحليين والعمل الحضاري والاشعاع الثقافي أمورا تأتي في المرتبة الثانية إن لم تنسخها . ولم يعد التوسع سوى أداة للرأسمالية . وقبل أن تدن الماركسية - اللينينية مبدأ الاستعمار نفسه باسم حقوق الشعوب المستعمرة ، انتقد الاشتراكيون مالحق بالاستعمار من تشويه له .

٢ - النقد الاشتراكي :

قبل الحرب العالمية الأولى ، عارضت الاشتراكية الأوروبية الاستعمار بالإجماع تقريباً باسم مصالح عمال الميتروبول . أما بعد قيام الإمبراطوريات الاستعمارية أصبح هناك مبدآن يتحكما بموقفها الأول ينمثل باعتبار أن الاستعمار أمر مشين لأنه يشكل عنصراً هاماً في تدعيم الرأسمالية ، والثاني اعتبار مبدأ تقرير المصير مبدأ ديموقراطي أساسي مثل حرية الصحافة أو المساواة بين الجنسين ، وعليه فلا ينبغي أن تبقى شعوب المستعمرات تحت السيطرة الأجنبية رغم إرادتها . غير أن اتفاق قسم من الاشتراكيين مع دعاة التوسع الاستعماري على التفكير بأن غالبية الشعوب المستعمرة شعوب عاجزة عن التعبير عن رأيها كان يحد كثيراً من قوة المبدأ الثاني .

وهذا ما يفسر الحيز المتواضع الذي شغلته المشاكل الاستعمارية في الكتب العقائدية ذات الفكر الاشتراكي ، وفي مناقشات مؤتمرات الحزب الاشتراكي الدولي *L'Internationale Socialiste* . وقد وردت الإدانة الوحيدة الصارمة للاستعمار في مؤتمر باريس لعام ١٩٠٠ وظل ذلك محصوراً « بمقارعة التوسع الاستعماري الرأسمالي والعمل على إدانة سياسة البرجوازية الاستعمارية والاستهجان في كل المناسبات للمظالم والأعمال الوحشية الناجمة عنها بدون خجل ولا ندم في جميع أجزاء

العالم الخاضعة لمطامع الرأسمالية ... » . وذلك مع عدم الاعتراف
صراحة بحق الشعوب بمبدأ تقرير المصير .

وأصبحت مناهضة الراديكاليين الإنكليز للاستعمار تقليداً منذ
القرن التاسع عشر لاعتقادهم بأن إقامة نظام التبادل التجاري الحر في
العالم يجعل من المستعمرات عبءاً عديماً الفائدة .

وتغيرت الأوضاع منذ طفى التيار الامبريالي على إنكلترا فلم بعد
الاشتراكيون الإنكليز « انفصاليين » مثل أسلافهم الراديكاليين .
واعتقدوا ، مثل كيبلينغ بأن « عبء الرجل الأبيض » أمر واقعي .
فالإمبراطورية قائمة . وهي شرعية طالما كانت مبنية على ثقة الشعوب
المستعمرة لا على القوة . ولطالما يتحكم في سياستها مبدأ الاهتمام بقيادة
الشعوب المتخلفة إلى درجة النضج . وقد دافع عن هذه المقولة ج . ب .
هوبسون (٤) منذ عام ١٩٠٢ ، ولعن الامبريالية المجرمة لأنها أدت إلى
نسيان هدف الاستعمار الحقيقي . وبعد هوبسون كان مأخذ الاشتراكيين
على المحافظين حفاظهم على مناخ من القلق والتوتر في الإمبراطورية بسبب
اتباعهم سياسة تملئها عليهم مصالحهم كطبقة اجتماعية ، واعتبارهم
المستعمرات مجالا حيويا خاصا بطبقة Caste من رجال الأعمال والاداريين
والضباط . فقد كتب م . برهام يقول : « كان حزب العمال مفرطاً في
إنكليزته ووطنيته وذرائعته لدرجة أنه لم يناد باسم مبادئه بسياسة
التخلي عن الامبراطورية حتى حين كان في المعارضة ، بل طالب بتبني سياسة
بناءة أي بإلغاء الاجراءات التعسفية والارتقاء بالمستعمرات تدريجيا نحو
التحرر » (٥) . ومع أنه مارس سياسة ودية إزاء الشعوب المستعمرة ، ودافع
عنها في مجلس العموم بشكل منتظم بعرضه لأمانياتها وشكاويها ضد الموظفين
والضباط الاستعماريين ، فقد كان يعتقد بضرورة ابقاء الوصاية عليها
حتى تصبح قادرة على تقرير مصيرها . وإن كان ماك دونالد يندد
« بملابس الإرت الامبريالي » في مؤتمرات الحزب السنوية . فقد كان

Imperialism, a Study, 1902.

(٤) .

The Colonial Reckoning, P. 42.

(٥) .

يعرف تماماً بأنه إذا ما وصل العمال الى الحكم فسيرثون وضعاً من صنع الرأسماليين ، وقد يكون من الصعب عليهم إدخال تعديلات جذرية عليه دون إثارة الاضطرابات . وحين كان في الحكم في الفترة ١٩٢٤ - ١٩٢٩ فقد تابع سياسة أسلافه وسعى للملاءمة بين مصالح المملكة المتحدة والمثل الأعلى الليبرالي ، وصرح بأنه لم يكن مخولاً بتطبيق سياسة حزب العمال لانه لم يكن يحظى بالأغلبية الكافية . وقد لا يكون بإمكان الأشخاص المنتمين إلى حزبه ، والذين يتحدثون عن افساد السلطة له وافتتانه بمساكن وصالونات لندن الفخمة أن يتبعوا سياسة مختلفة عن سياسته آنذاك ، وإن فعلوا ذلك فلن يجدوا من يوافقهم على ذلك . وعلى الرغم من أن الاشتراكيين كانوا يرون أن الإمبريالية أمر سيء فلم يكن الحل في رأيهم يتمثل بالحركة القومية في البلدان المستعمرة أو بتقرير المصير الذي يؤدي إلى « بلقنة » العالم ، بل في الأممية التي « تتجاوز » القومية ومع أنهم شجعوا الزعماء الإصلاحيين أكثر بكثير من تشجيعهم للزعماء الثوريين فإن من الحق القول بأن ممارسات حزب العمال وجهت المد القومي في المستعمرات ونشطته .

قبل عام ١٩١٤ ، عارض الاشتراكيون الفرنسيون الاستعمار بالإجمال تقريباً وإن كان هناك مدرج كبير في ذلك . ولم تكن المعارضة تتعلق آنذاك سوى بالتوسع الاستعماري ، وأغفلت الحديث عن تحرير الشعوب المستعمرة . ويعتبر كتاب بول لوي Louis الصغير الحجم : الاستعمار الذي نشر عام ١٩٠٥ رديفاً لكتاب هوبسون . فهو مثله لابدين التوسع الاستعماري نفسه ، بل مصادرة طبقة مهيمنة لهذا التوسع بهدف تحقيق مصالحها . وفي عام ١٩١٤ توصل جوريس Jaurès الذي تطور فكره كثيراً في هذا المجال ، إلى استنتاجات لوي نفسها : بما أن الاستعمار نتاج الرأسمالية وعمل من الغزو « فلا بد إذن من إدانته » . في حين أن جوريس لم يستطع أن يقاوم حتى النهاية فكرة أن التوغل الأوروبي ، وخصوصاً الفرنسي ، قادر ، إذا ما احترمت حقوق أبناء المستعمرات ، أن يؤدي إلى نتائج سعيدة لحضارتهم . ولكن إذا وضعنا هذا الحلم جانباً ، نجد أن جوريس وقف موقفاً متزايد الشدة

ضد الاستعمار الذي كرس اليمين والرأسماليون سياسة البلد لخدمته، وصاعفوا بذلك من اخطار قيام الحرب . إضافة إلى ذلك ، اكتشف جوريس تدريجياً سيماء المقاومة العظيمة التي يلقاها التوسع الاستعماري من أبناء المستعمرات ، وهذا شيء جديد بالنسبة لمعاصريه . نقول جوريس بهذا الصدد مايلي :

« يمكن للمرء أن يتوقع قيام حركة جماعية في آسيا ضد أوروبا » (جريدة الجمهورية الصغيرة ، ٥ آب ١٩٠٠) . « احتلت إنكلترا بلدانا شاسعة جداً . وما أن رفعت قبضتها البحرية عنها حتى بدأت كافة الشعوب في آسيا وفريقيا بالتحرك واليقظة . . هاهو رد فعل الثورة التركية في مصر . . . وتواجه الحكومة الإنكليزية صعوبات خطيرة في الهند . . . فقد مضى الوقت الذي كانت فيه هذه الشعوب غير منظمة وضعيفة فتمكن اقتطاع جزء من أرضها أو من سيادتها دون أن يسبب لها ذلك معاناة قاسية جداً ، لكن بقدر ما نرتقي في سلم الحياة ويتكامل وعيها ، تغدو أكثر حساسية أمام الشروخ التي سببتها لها روح الطمع والغزو . . . » (١) .

بيد أن جوريس لم يذهب حتى النهاية في تحليله . إذ لم يبدأ مبدا تقرير المصير في نظره قابلاً للتطبيق في بلدان ماوراء البحار .

حتى الوقت الحاضر لا توجد دراسة حول سياسة الحزب الاشتراكي الفرنسي في فترة ما بين الحربين . إضافة إلى ذلك ، لم يتشارك هذا الحزب في الحكومة الا خلال السنوات الأخيرة من هذه الفترة . وعلى الرغم من انقسامه تجاه المسائل الاستعمارية ، فيبدو أن الحزب قد واجه صعوبات مماثلة لتلك التي واجهها حزب العمال البريطاني في سبيل التغلب على التناقض بين مبادئه والحقائق الوطنية . وقد قاده تردده بين

تتبنى سياسة مناهضة للرأسمالية أو سياسة التوسعية الإنسانية ، أو بين السياسة « الاستيعابية » التي خرجت بها ثورات ١٧٨٩ و ١٨٤٨ والسياسة الليبرالية التحررية ، إلى عدم اتخاذ موقف ثابت تماماً .

وكانت صعوبة الاختيار واضحة طالما لم يكن الحزب في السلطة . ولئن كان هناك إجماع حول إعلان المبادئ الإنسانية ، فقد بدا الانقسام على المستوى السياسي بسبب خشية الحزب من أن يسيء الحكم على جرائه الزائدة قسم كبير من ناخبيه من أبناء الطبقة الوسطى . فقد أشار ليون بلوم إلى ذلك حين وضع بكثير من الحذر موقف الحزب الاشتراكي أمام الجمعية الوطنية قائلا :

« بالنسبة لنا ، ماسأقوله يمثل على الأقل رأي القسم الأعظم من زملائي إن لم يكن رأي الحزب ، إننا لا نريد تطوير هذه المسألة باتجاه تمثيل أوسع للسكان المحليين في البرلمان الفرنسي ، بل نرغب بأن يقود التشريع الاستعماري بشكل متزايد نحو الاستقلال ، أي نحو تقرير المصير ، كما هو الحال بالنسبة لدومينيون » . وصرح بلوم في ٦ إيلول ١٩٣٣ احتجاجاً على القمع الدموي الذي يجري في المغرب قائلا : « نحتج الحزب الاشتراكي بسخط ضد العمليات العسكرية الإجرامية والتهورة ... ويطلب من جميع اتحاداته وفروعه تنظيم اجتماعات ومظاهرات شعبية ضد سياسة الغزو الاستعماري التي أدانتها الاشتراكية دوماً والتي قد تقود إلى قيام حرب عالمية ثالثة » (٧) .

وأصبح موقف الحزب الاشتراكي أكثر دقة حين تولى مع الراديكاليين رئاسة حكومة الجبهة الشعبية . ففي حين أن البيان الوزاري لم يذكر شيئاً حول المسألة الاستعمارية ، فإن وزير الدولة بيير فينو Vilénot حاول إضفاء « مجرى جديد » على العلاقات بين الميتروبول ومستعمراتها

(٧) الجمعية الوطنية ١١ تموز ١٩٢٧ .

الأكثر تطوراً . وعلى الرغم من فشل جهوده في هذا المجال بسبب معارضة القوى المحافظة الشديدة له فإن سياسته تركت في فكر قسم كبير من الشعوب المستعمرة الحنين الدائم للحرية .

ب - إدانة الماركسية للاستعمار :

أكد ماركس على أن الانتقال من المجتمع الرأسمالي إلى المجتمع الاشتراكي سيتم عن طريق ثورة البروليتارية ضد البرجوازية . وأنه ينبغي أن يبدأ التحرر من المجتمع الرأسمالي في البلدان الصناعية حيث الجماهير العمالية أكثر عدداً وفضل تنظيمها . ولم يتوقع مشاركة الشعوب المستعمرة في ذلك لأن الهجمة الاستعمارية الإمبريالية الكبرى لم تكن قد بدأت في الوقت الذي كان ماركس يكتب فيه . وكان الاستعمار آنذاك لا يزال يحافظ على طابطة « الميركنتيلي » . وبعد ماركس بزمان طويل سادت فكرة مفادها أن هذه الشعوب عاجزة عن التأثير على مجرى التاريخ . فقد أشار المؤتمر الأممي الثاني الذي عقد في ستوتغارت عام ١٩٠٧ إلى أنه « لا يجب إطلاقاً الاعتماد على قوة المستغلين في المستعمرات لانعدام المقاومة الكامل لدى السكان المحليين » . غير أن رودولف هيلفردينغ Hilferding في كتابه رأس المال (١٩١٠) أشار إلى أن « في البلدان المكتشفة حديثاً يعمل رأس المال المستورد على زيادة حدة الخصومات ويشير مقاومة الشعوب ذات الوعي القومي المتيقظ للدخلاء . ويمكن أن تتطور هذه المقاومة بسهولة فتتحول إلى أعمال خطيرة ضد رأس المال الأجنبي ... » (ص ٤٣٢) . إلا أن لينين بخاصة أشار في عام ١٩١٦ إلى التناقضات التي أدت إلى الصراع ليس بين الرأسماليين والبروليتاريين في الميتروبولات فحسب ، بل بين الإمبرياليين الميتروبوليين والشعوب المستعمرة أيضاً (٨) . وأن بإمكان هذه الشعوب أن تشكل أداة نضال ممتازة ضد الرأسمالية ، وأن الثورة في المستعمرات

(٨) الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية .

سنؤدي الى قيام الثورة الأوروبية وذلك بعد انتزاعها للفوائد الفاحشة التي تجنيها البرجوازية الأوروبية من المستعمرات ولوسائلها التي تفسد بها الطبقة العاملة الأوروبية .

وقادت ثورة ١٩١٧ في روسيا الى انتقال المذهب الماركسي من الحيز النظري الى المجال التطبيقي . فقد ورد في النداء الذي وجهه المؤتمر الثاني السوفيت في ٢٥ تشرين الأول الى العمال والجنود والفلاحين ما يلي : « ستضمن حكومة السوفيت لكافة الأمم التي تعمر روسيا (يعني المستعمرات الآسيوية) حق تقرير المصير الفعلي » . وأطلق مرسوم السلام الذي نشرته في اليوم التالي صرخة مناهضة للاستعمار بإدائه لعملية « ضم البلدان » .

« تقصد الحكومة بالضم أن تلحق دولة كبيرة أو قوية بها أمة صغيرة وضعيفة بدون موافقتها والتعبير عن رغبتها في ذلك بوضوح وحرية ، وذلك بغض النظر عن الفترة التي حصل فيها هذا الضم التعسفي . . . وعن درجة تقدم أو تخلف الأمة المضمومة ومكان وجودها في أوروبا أو في بلدان ما وراء المحيطات البعيدة » .

وبعد أن أدان النظام الروسي الجديد سيطرة شعب ما على شعوب أخرى إدانة حاسمة ، كان على هذا النظام أن يعيد النظر في السياسة القيصرية بهذا الخصوص . وفي آذار ١٩٢١ تم اعداد خطة لتحريير شعوب الاتحاد السوفياتي بعنوان مهام الحزب الأنوية بخصوص المسألة القومية تقوم على مبدأ « إلغاء المساواة القومية » والتطور الاجتماعي الذاتي . وشكل ما ورد في هذا النص أول محاولة لحل سلمي لمسألة علاقات السيطرة الاستعمارية بين « روسيا الكبرى » وشعوب الاتحاد الأخرى ، وذلك بتحقيق المساواة التامة بينها وبين هذه الشعوب .

وعلى الصعيد الدولي ، كانت معارضة الحزب الشيوعي الامبريالية الاستعمارية تتوكد في كل مؤتمر من مؤتمرات الكومنترن (اجتماع دوري

لممثلي الاحزاب الشيوعية في العالم) . فبعد ان اُدان الكومنتيرن خداع
الوريلسنية (المؤتمر الأول) اتخذ موقفا أكثر حزما في مؤتمره الثاني
الذي عقد عام ١٩٢٠ ، وسشارك فيه ممثلون عن الهند (روا Roy)
واندونيسيا (سنيفيليه Sneevliet) ، ونوصل لينين الى دفعه لتبني
أطروحاته حول المسائل الاستعمارية والقومية التي ورد فيها :

« على كافة الاحزاب الشيوعية تقديم دعم فعال للحركات الثورية
في البلدان المستعمرة . وعلى الشيوعية الاممية أن تكون على استعداد
لإقامة علاقات مؤقتة ، بل تحالفات ، مع الديموقراطيين البرجوازيين
في المستعمرات والبلدان المتخلفة . لكن عليها ألا تتحد معها ، وتحافظ
على الطابع المستقل للحركة البروليتارية ، وان كانت لا تزال في طورها
الجنيني » .

كما تدمو أطروحات لينين هذه الى النضال ضد جميع مساعدي
النظام الاستعماري من بعثات تبشيرية مسيحية وحركتي الجامعة
الاسلامية والرابطة الآسيوية اللتين تناضلان ضد الامبرليات الأوروبية،
الا أنهما « تعملان جاهدين ، في الوقت ذاته ، على تقوية النفوذ التركي
والامبريالية اليابانية ونفوذ النبلاء وكبار الاقطاعيين والسلك الكهنوتي » .
وفد بقت أطروحات لينين هذه حتى عام ١٩٢٧ مصدر الهام للنشاط
الشيوعي المناهض للاستعمار .

وخلال هذه الفترة أثبت تأخر المنظورات الثورية في الغرب فكرة
لبنين وستالين القائلة بضرورة ممارسة النضال في البلدان غير الأوروبية .
وخصوصا في الشرق . فقد كتب لينين يقول :

« تعتمد نتيجة النضال ضد الرأسمالية في النهاية على واقع أن
روسيا، والهند والذين يشكلون معا الاغلبية الساحقة من سكان العالم .

وقد جرّ هذا الجزء من الانسانية بالذات بسرعة فائقة الى النضال من أجل تحرير العالم منذ بضعة سنوات « (٩) .

. ووسع ستالين مبدأ « الجبهة المتحدة » الذي دعا اليه كل من لينين والكومنتيرين. وشجع الشيوعيين الاسيويين لا على تنظيم جماهير الفلاحين فحسب ، بل على التعاون مع كافة العناصر الوطنية أيضا ايا كانت شريطة مشاركتها فعليا في النضال من أجل التحرير . فقد كتب يقول :

« إن الطابع الثوري للحركة الوطنية لا يتطلب بالضرورة ... وجود برنامج ثوري أو جمهوري وقاعدة ديموقراطية لها . فعلى الرغم من المضمون الملكي لمهايم الأمير الافغاني فان نضال هذا الأمير من أجل استقلال افغانستان يعتبر نضالا ثوريا موضوعيا لانه يساهم في تفكك الامبريالية وتقويضها « (١٠) .

وفي عام ١٩٢٥ ، اعتبر ستالين اعضاء الحزب الشيوعي الاندونيسي « يساريين منحرفين » لانهم رفضوا اقامة اتحاد مع القوى الوطنية البرجوازية « فعلى الرغم من كل نشاط الحزب ، فانه لم يقم بعمله بشكل مرض بين الفلاحين ، أي بشكل يجذبهم الى الحركة الوطنية . وكرر الاصدقاء الاندونيسيون تجاه الفلاحين الاخطاء نفسها التي ارتكبوها بخصوص المنظمات الوطنية « (١١) .

ولما دلل سلوك الكوميتنغ ورعيه شيانغ - كي - شيك على ان مثل هذه السياسة لا تخلص من الخطر بعد ان حولت البرجوازية الحركة الوطنية لصالحها ، جرى استبدال استراتيجية الجبهة المتحدة بشعار صراع الطبقات . ونوقشت هذه الاستراتيجية في المؤتمر السادس

LENINE : Oeuvres, t. 33, «Mieux vaut moins main mieux. (٩)

STALINE : Le Marxisme et la question nationale et coloniale. P. 182. (١٠)

Communism International, No. 18-19, 1926. (١١)

للحركة الشيوعية العالمية الذي عقد في موسكو عام ١٩٢٨ . وحملت إحدى أطروحات هذا المؤتمر عنوان الحركة النورية في المستعمرات . و « فرض » المؤتمر على الأحزاب الشيوعية في الميتروبولات وضع حد لعدم اكتراثها الظاهر بالحركات الجماهيرية في المستعمرات ، وطلب منها « تقديم دعم قوي لهذه الحركات في الميتروبولات والمستعمرات نفسها » .

ففي نص طويل جدا ، أدان المؤتمر مرة أخرى الامبريالية « الطفيلية بطبيعتها » والتي أدى وجودها في البلدان المستعمرة الى « إعاقة تطور القوى المنتجة لهذه البلدان ، فالأعمال (سكك حديدية ، موانئ) التي أنجزت فيها لم يباشر بتنفيذها الا بسبب ضرورتها للحفاظ على السيطرة العسكرية ، والاستغلال الضريبي ، ولاشباع حاجات الميتروبولات التجارية » . وأشار الى أهمية الحركات الوطنية في الصين والهند وأندونيسيا وسورية وأفريقيا الشمالية بصفاتها عوامل مساعدة على تفكك الامبريالية . فعلى الرغم من القمع الآني لهذه الحركات فإنها تشكل عاملا هاما مساعدا لقيام الثورة الاشتراكية العالمية . و « تشكل البلدان المستعمرة القطاع الأكثر خطرا بالنسبة للجبهة الامبريالية » . ويجب أن يكون العمل المطلوب منها القيام به متناسبا مع الشروط الخاصة بكل بلد في آسيا وأفريقيا (بما فيها أفريقيا السوداء) ، وبقيادة الأحزاب الشيوعية المحلية المكونة من جميع الطبقات . وان من مهمات الأحزاب الشيوعية الميتروبولية العمل على إقامة علاقات منتظمة مع المنظمات المشابهة في البلدان المستعمرة ، وتقديم الدعم الفعلي لنضال الشعوب المستعمرة عن طريق القيام بتحريك جماهيري مناهض لارسال القوات العسكرية والدخيرة ، وبالدعاية بين الجنود ، الخ وتعبئة الجماهير العمالية والفلاحية من أجل المطالبة بمنح الشعوب المستعمرة الاستقلال والسيادة الكاملين بلا شرط أو تحفظ . وبإدانة سياسة الحزب الديموقراطي الاشتراكي الاستعمارية « التي تدعم بشكل فعال السياسة الامبريالية في استغلال شعوب المستعمرات واضطهادها » .

ولم يسمح ظهور الهينلرية بوضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ فمليا بسبب الاولوية التي اعطيت لضرورة تجنيد كافة القوى من اجل الدفاع عن الاستقلال الوطني للديموقراطيات الأوروبية ضد الفاشية وعلى حساب مسألة تحرير البلدان المستعمرة .

إن معرفة مدى تنفيذ هذه التوجيهات في مختلف البلدان الأوروبية يتطلب دراسة تتجاوز إطار هذا الكتاب . ويبدو أن من غير المبالغ فيه التأكيد على أن مسألة تحرير المستعمرات لم تكن إحدى المسائل الأكثر إثارة لحماس الجماهير البروليتارية الغربية المنشغلة بمشاكلها الخاصة . فالحزب الشيوعي الهولندي الذي أدرج مسألة استقلال أندونيسيا في برنامجه منذ عام ١٩١٣ ، لم يقدم لأندونيسيا الدعم بعد عام ١٩٣٤ . وفي عام ١٩٢٣ ، اتخذ الحزب الشيوعي الفرنسي موقفاً واضحاً ضد حرب الريف (في المغرب) . وجاءت مداخلة أحد زعمائه ، ج دوريو Dorlot ، من على منصة البرلمان في الاتجاه نفسه . وتضمنت إحدى مقررات المؤتمر السابع للحزب (١٩٤٠) أطروحات مؤتمر الحركة الشيوعية العالمية لعام ١٩٢٨ . إلا أن نشاطه الفعلي بقي محدوداً نسبياً . وطبقاً لتوجهات هذا المؤتمر دعم الحزب حركة نجمة شمال إفريقية التي يترجمها مصالي الحاج . وعبر عن أسفه تجاه حل هذه الحركة رغم موقف زعيمها المشتبّه به . وعلى الرغم من مطالبة الحزب الشيوعي الفرنسي الواضحة الدائمة باستقلال المستعمرات ، فقد بدا هذا الاستقلال في نظره احتمالاً بعيد المدى بسبب المناخ الدولي السائد . كما عبر عن ذلك م. توزير Thorez عندما قال :

« تكمن مصلحة الشعوب المستعمرة في وحدتها مع الشعب الفرنسي ، وليس في موقف قد يساهم في المشاريع الفاشية ووضوح افريقية الشمالية تحت سيطرة هيتلر » (١٢) .

(12) Maurice THORES : Oeuvres, t. 14, P. 280.

الرابطة المناهضة للامبريالية :

كما أدت الظروف نفسها الى تعليق نشاط الرابطة المناهضة للامبريالية التي كان يرى المدافعون عن الاستعمار فيها ، أو يتظاهرون بأنهم يرون فيها ، صنيعة الشيوعية . فقد أنشئت هذه الرابطة في بروكسل عام ١٩٢٧ بهدف « التنسيق بين حركات التحرر الوطني والحركات العمالية في البلدان المستعمرة والدول الامبريالية » . وسعت الى أن تصبح « منظمة عالمية دائمة تحشد كل قواها ضد الامبريالية والاضطهاد الاستعماري » . وقد بفسح التشابه في التعابير والمصطلحات والهدف المنشود المجال أمام الالتباس . فعلى الرغم من انضمام الشيوعيين اليها بشكل جماعي أو فردي ، فإن الغالبية من أعضائها لم تقبل بالمبادئ (الشيوعية) ، فقد كان زعماء الحركة أشخاصاً مثاليين ذوي نفوس نبيلة ، من بينهم ا. انشتاين و ر. رولان والسيدة سن - يات - سين والزعيم العمالي ج. لانسبوري . وتحدث نهرو عنها بشكل ساخر في مذكراته وقال بأنه لم يكن مرتاحاً في « منظمة جريئة جداً » . اتخذ مؤتمرها الثاني ، الذي عقد في فرانكفورت عام ١٩٢٩ وشاركت فيه وفود من الرابطات الوطنية في المستعمرات ، اتخذ قرارات « أدانت كافة أنواع التمييز العنصري الاقتصادي والسياسي والاجتماعي القائمة على الجنس ، ونادت بالمساواة التامة والكاملة في الحقوق الوطنية الاقتصادية والسياسية للشعوب السوداء في العالم أجمع » . ووجهت بياناً الى جميع الشعوب المقهورة والعمال والفلاحين في العالم والى الشعوب المستعمرة دعوتهم فيه الى تمتين منظماتهم والى الاستمرار بثقة في النضال من أجل الاستقلال الوطني الكامل .

٣ - « المد العارم للشعوب الملونة » :

٢ - تأييد الغرب :

بعد الحرب العالمية الاولى تنبأ سبينغلر في كتابه انحطاط الغرب بعدم إمكان قيام علاقات بين الأجناس البشرية وفقاً لمعطيات القرن التاسع

عشر نفسها . فحتى ذلك الوقت ، ادمت أوروبا التي حققت تفوقها التقني ، بأن لها الحق باستخدام ثروات القارات الأخرى ورجالها بهدف اشباع حاجات جهازها الصناعي الضخم ، وأطماع تجارتها وتحقيق مصالحها . وبعد أن كان توسعها في الأساس تجارياً ، أصبح سياسياً ، وكانت تمتلك القوة العسكرية والأسطول البحري القوي الذي يمكنها من فرض سلطانها . فقد كانت سياسة المراكب حاملة المدافع الثقيلة gun - baot الوسيلة التي لا يمكن لاية دولة وطنية غير أوروبية (باستثناء اليابان) مقاومتها . وكانت المسائل الآسيوية والأفريقية تناقش وتحل وفقاً لمصالح الدول الأوروبية الكبرى ومطامحها . وهذا ما قاد إلى التباين العظيم جداً في الأهمية العددية بين المستعمرين والمستعمرين . فقد سيطر ٤٥ مليون إنكليزي على أكثر من ٤٠٠ مليون من الرعايا ، و ٧ ملايين من الهولنديين على ٦٠ مليون من الرعايا . وكان للتسرب البطيء والمحدود الناجم عن المبادلات التجارية خلال القرون السابقة تأثيرات أكيدة على المجتمعات المحلية الوطنية ، إلا أنه لا يمكن مقارنتها بالتأثير الناجم عن الاحتلال العسكري الدائم . ففي دراسة قام بها الاستاذ هنري برونشفيغ في هذا الخصوص كتب يقول :

« عندما تم اقتسام (أفريقيا) كان الزنوج في أوج تطورهم ... ومصائب بعق بالفيروس الأوروبي . وكانت هذه القارة في طريق التحول والتفكك ، وتبحث عن نفسها ... ولم يبدل الاستعمار الاتجاه الذي كانت تتقدم فيه الشعوب بخطى مترددة ... لكنه غير من إيقاع هذا التقدم . فقد دفع السود إلى الأمام ، وحث خطاهم في طريق أكثر استقامة واتساعاً وأكثر غرابة من المشاهد المألوفة » (١٢) .

ان الادبيات حول النتائج السياسية والاقتصادية والخلقية لهذا « الصدام » بين الحضارة الغربية والحضارات غير الاوروبية كثيرة (١٤). وما تجدر الاشارة اليه ببساطة هو ان هذه التأثيرات الهدامة والخلقة حكمت على بعض المجتمعات التقليدية بالاندثار ، واثارت تطور شروط حياتية جديدة . ولم يكن ممكنا لهذه التحولات ان تؤدي في جميع الحالات الى التقدم ذاته والنتائج عينها . فقد توقف مدى اتسامها وسرعتها وعمقها على سياسة المستعمر - سياسة استغلالية كانت ام استيطانية - بل واكثر من ذلك ، فقد كانت متوقفة على مدى استقبال ابناء المستعمرات لهذه التأثيرات وتأثرهم بها او مقاومتها .

ففي آسيا تأثر تطور البلدان التي خضعت للسيطرة الاوروبية بثلاثة عوامل رئيسية :

١ - المقاومة الحيوية الهامة للغالبية العظمى من السكان للتغيرات التي اثارها البنى الادارية والاقتصادية التي ادخلها الاوروبيون على نمط حياتهم . وتم التعبير عن هذه المقاومة بالعداء المتزايد للسلطة الاجنبية . وتجلت هذه المقاومة بمظاهر سلبية غالبا ، وبقيام ثورات او انتفاضات بين الحين والآخر نتيجة اليأس . ولم يؤد القمع الذي كانت تقابل به الا الى ازدياد استياء السكان المحليين .

٢ - النظام الاقتصادي الذي ادخله الاوروبيون بهدف استغلال ثروات المستعمرات المناسبة لمصالحهم الخاصة فحسب ، والذي ادى في الغالب الى التدهور التدريجي لشروط حياة الشعوب المحلية .

٣ - ظهور الانتليجنسيا بين ابناء المستعمرات التي تلقت تعليمها غربيا ، وكان لديها استعداد كبير لتشرب الافكار الثورية الناجمة عن

(١٤) انظر على الاخص Lothrop STODDARD : Le flot montant des races de Couleur contre la suprématie de monde blanc, Londres, 1921.

الفكر الغربي . وكانت هذه النخبة واعية لقدراتها وناقمة بسبب إبعادها عن مراكز السلطة التي احتكرها الأسياد الأجانب ، وأظهروا عدم استعدادهم للتخلي عنها : وتفلى فكرهم الثوري بذكريات الماضي الوطني ، الخيالي غالباً ، ومن مشهد العبودية الحالي المتفاقم بالاستغلال الذي شكلت الإدارة الاستعمارية والشركات الأجنبية رموزه وأدواته :

« في المدارس الغربية تشرب بعض هؤلاء الوطنيين أفكار المساواة والديمقراطية التي نهلوا من الآداب والتاريخ الأوروبيين وطبقوها على حالتهم الشخصية . » ففي البلد تنتشر ترجمة بالصينية لكتابي "العقد الاجتماعي وروح القوانين" ، وكتابات ديدور وفولتير ، وتراجع كبار رجالات الثورة الفرنسية . ويلتهم مثقفونا هذه الكتب على حساب الكلاسيكيات القديمة التي أهملت ... ووضعوا المعلمين لأك (روسو) ومان (مونتيسكيو) في المرتبة نفسها تقريباً مع كونفوشيوس ومينسيوس » (١٥) .

وكان الوضع مختلفاً في إفريقيا السوداء . فلم تكن شعوب هذه القارة تشكل في نظر الأوروبيين شعوباً متخلفة في تطورها فحسب ، بل في طبيعتها أيضاً . ولربما تشكل هذه الشعوب في نهاية الأمر جنساً بشرياً أدنى . فقد أكد بلفور في مؤتمر السلام ١٩١٩ على أنه « لئن كان صحيحاً لدرجة ما إن رجال أمة معينة قد خلقوا جميعهم متساوين ، فليس من الصحيح أن رجلاً من إفريقيا الوسطى مساوٍ لرجل أوروبي » . ويفسر مثل هذا الموقف الجهل شبه الكامل بهؤلاء الرجال (الأفارقة) ، وجهلهم الكتابة وعدم وجود حياة حضرية وتقنية لديهم ، واستمرارهم باستخدام طرائق وأنماط حياتية بدت عاجزة عن الاتقان . ولم يكن الأفارقة أنفسهم يعرفون تاريخهم جيداً . وهل كان لديهم تاريخ ؟ لقد كان بإمكانهم أن يشكوا في ذلك ، فمهما استطاعوا الرجوع إلى الماضي

PHAMQUYNH, Cité par P. MUS : Viet-nam, sociologie (١٥)
d'une guerre.

البعيد قلن يكشف لهم الا عن الخزي والعبودية (١١٤) . لم يكن الاوروبيون قد قيموا بعد النظام الاجتماعي المعقد والثابت الذي تبنته شعوب افريقيا والقائم على تطبيقات مادية ملائمة تماما للمناخ والغابة، وعلى علاقات انسانية جيدة التنظيم ، وعلى نظم دينية وطقوس سحرية متناسقة ، هذا النظام الذي كشفت النقاب عنه دراسات علماء الاجناس .

ان نتائج التأثيرات الاوروبية على الافارقة لم تكن واحدة في كل مكان . ففي المناطق الداخلية كان اثرها بطيئا ومرتبطا بالجهود التي بذلها الاداريون الابويون^(*) الاوروبيون او رجال الارساليات التبشيرية. فادركت بعض الاقوام اكثر من غيرها . وتعلم العديد من الافارقة العيش بين عالمين (الغربي والافريقي) ، والذهاب من القرية الى المدينة وبالعكس حسب الظروف الاقتصادية التي فرضت عليهم ، والانتقال من الوثنية الى المسيحية المطعمة بذكريات المعتقدات التقليدية او بتشوهات لا تخلو من نوايا تنمي عن كره الاجانب (العبادات المسيحية). وادى وجود الاوروبيين الى حدوث بعض الصدمات النفسية لدى هؤلاء الافارقة نتيجة افعال سخرة العتالة ، والضرائب والعمل الاجباري التي فرضوها عليهم . اما في المناطق الساحلية ، فان قدم العلاقات التجارية مع الاوروبيين حصنت الافارقة ضد صدمة التفريب وجعلتهم اكثر استعداد لتقبل نتائجها . وبشكل عام ، عدل نظام التعليم بشكل سريع من عقلية الشباب وخصوصا بعد سفرهم الى أوروبا حيث ، بفضل مناخ الحرية والمساواة الخالي من الحواجز الاجتماعية الواضحة، وعوا بشكل اكثر حدة الدل والاضطهاد اللذين يتعرض لهما اخوانهم في اللون ، كما وعوا قدراتهم الشخصية على تحمل مسؤولياتهم ،

(*) الاداريون الابديون هم الذي يعتبرون ابناء الشعوب المستعمرة اطفالا بحاجة لرعاية ابوة - المغرب .

و « اعتبارا من عام ١٩٣٠ ، أخذت فئة الافارقة السود التي تنصف بفكر ذي صبغة مالية بالنمو على حساب الفئة التقليدية التي بقيت بمنزلة داخل تقاليدها في كل مستعمرة » (هنري برونشفيغ) .

ب - يقظة القارات المستعمرة :

لم توضع المستعمرات في بوتقة . الامر الذي سهل عملية تآثر عقلية السكان فيها بأفكار التطور المصرية وبالأحداث المحلية . واستلهمت منها النخبات الجديدة بوجه خاص مبادئها الوطنية كما كان لهذه الافكار والاحداث صدى عميق لدى الجماهير . هكذا أثرت ثلاث تيارات ذات طبيعة واهمية متباينة في ثلاث قطاعات مختلفة من العالم المستعمر هي الآسيوية Asiatisme والنهضة الاسلامية الافريقية Panafricanisme .

١ - الآسيوية :

فرض الوجود الاوروبي في آسيا ضمن شروط متباينة . ففي اندونيسيا ، حيث استمر هذا الوجود قرونا عديدة ، نجح الوجود الاوروبي في خلق رباط بين سكان مجزئين الى قبائل تفصلها نزاعات عرقية ، وتباين ديني ، ومختلفة في العادات والتقاليد . ويتمثل هذا الرباط بالشعور بالانتماء الى مجتمع في أمس الحاجة لجهود كافة أبنائه لكي يتمكن من الحصول على تحسين شروط حياته المادية وحقوقه السياسية . هكذا ساهمت عدة قرون من السيطرة الهولندية في تهيئة الشروط اللازمة لتفجر الحركة الوطنية في اندونيسيا . وفي الهند ، ساعدت السيطرة الانكليزية على سلوك السبيل نفسه بشكل اوسع . فحركة حزب المؤتمر القوية ، التي تأسست عام ١٨٨٥ من قبل هنود متغربين وفي ظل موظف انكليزي سابق ، ادعت بأنها تمثل سكان الهند كافة في تطلعاتهم نحو قيام حكومة مستقلة رغم التنافس القائم بين المسلمين والهندوس . واستطاعت بلدان أخرى بناء وحدتها الوطنية

فبل أن تفقد استقلالها مثل الأنام وبورما . فلم تقبل بوضعها تحت نظام الوصاية التي حرّمها من حقوقها السياسية دون أن تعوّض عن ذلك بتحسين مادي في شروط حياتها المعاشية .

لقد كان المثل الياباني شاخصاً أمام ناظري الشعوب الآسيوية بأكملها :

فاليابان التي كانت عرضة للاطماع الأوروبية منذ حوالي منتصف القرن التاسع عشر ، أدركت بأنها إذا لم تصنع بنفسها درع حماية استقلالها ، فسيكون لها مصير الشعوب المستعبدة نفسه . فاقبست عن الغازي سر قوته ، وأصبح الشعب الياباني الشعب الآسيوي الوحيد القادر على مخاطبة الأوروبيين مخاطبة الند للند . وانتصرت اليابان على روسيا نصراً مذهشاً وغير منتظر . وكان لهزيمة الدولة البيضاء القريب ، ودلل على إمكانية هزيمة « الأمبرياليين » . وأدانت الأحداث الكبرى أمام شعب أصفر صدى عظيم أعطى الآسيويين الأمل بالتححرر أنصار الحضارة التقليدية والعودة إلى النظم السياسية والاجتماعية القديمة ، وأعطت الحق لأنصار التحديث من الشباب والطلاب الذين دفعهم اصحابهم المدله باليابان إلى التعرف على سر انتصارها . مما جعل طوكيو مركز جذب للمثقفين الآسيويين وخصوصاً الهندوسيين .

يقول كتيب مطبوع في الهند الصينية :

« عندما سنحت لي الفرصة ، أنا الطالب البسيط ، لقراءة الكتب الحديثة والمذاهب الجديدة ، اكتشفت من خلال قصة حديثة الأسباب التي مكنت هذا البلد (اليابان) من إلحاق الهزيمة بالأوروبيين الأقوياء . لهذا السبب أسسنا منظمة واخترنا الشباب الأكثر ديناميكية وشجاعة من بين الشباب الأنانيين وأرسلناهم للدراسة في اليابان . ومضت عدة سنوات قبل أن يعلم الفرنسيون بوجود حركتنا . . . وكان هدفنا الوحيد أعداد السكان للمستقبل » (١٦) .

هكذا اُعد هؤلاء الطلاب أنفسهم لدورهم المستقبلي زعماء سياسيين وطنيين باشراف أساتذة مخضرمين غالبا من الوطنيين الذين طردهم الاستعمار من ديارهم . واخذت حركتهم الوطنية شكلا جديدا أكثر صلابة . فلم يعودوا يكتفون باصلاحات اقتصادية وإدارية ضمن الاطار الاستعماري حتى وان كانت تسمح بتحسين مصير شرائح عريضة من السكان ، وصاروا يطالبون باصلاحات سياسية تضع ادارة البلد بين يدي حكومة وطنية من منبت ديموقراطي .

أما في الهند ، فقد ساهم الانتصار الياباني في بث الروح الثورية في حزب المؤتمر تلك الروح التي كانت تنقصه . فأكدت العناصر الراديكالية بقيادة (تيلاك) المعارض للتفريب ولشرعية الليبراليين التقليدية المدعومين بالفراك(*) المخلصين بسبب ارتداء الملابس الأوروبية ، أكدت على مطالبتها بالاستقلال . ووجدت في الرأي العام دعما واسعا متزايدا بحيث كانت عاجزة أحيانا عن السيطرة على أنصارها من العصاة ، ومن منع تضاعف أعمال الإرهاب في الفترة ١٩٠٥ - ١٩٠٩ . غير أن الفوز كان في النهاية من نصيب العناصر المعتدلة التي تحظى بدعم الإنكليز ، التي اضطرت ، رغم هذا الدعم الى تعديل سياستها باتجاه التضامن الآسيوي والعداء للاستعمار لكي لا تعزل نفسها عن الجماهير . وتؤكد هذا التغيير خصوصا بعد الحرب عندما انتقلت قيادة حزب المؤتمر الى رجال يافعين ملتزمين التزاما تاما بالنضال من أجل الاستقلال .

ففي عام ١٩٢٢ ، وجه حزب المؤتمر تهانيه الى الشعب التركي ومصطفى كمال بمناسبة انتصارهما بوصفه « فال مؤكد بتحرير أمم الشرق كافة » . وفي عام ١٩٢٧ ، احتج الحزب على ارسال قوات هندية الى الصين لدعم « المخططات الامبريالية لبريطانية العظمى » ضد « الشعب الصيني الذي يخوض معركة التحرير » . وأضاف

(*) الفراك : سترة رجالية سوداء تبلغ الركبتين بـ العريج .

« ان التسمين الهندي والصيني رفيقان في نضالهما المشترك ضد الامبريالية » . ولا يمكن للمرء اغفال ذكر العديد من خطابات التعاطف التي أرسلها الحزب الى شعوب مصر ، وسورية والعراق لتعبر عن تضامن الهند معها في نضالها التحرري .

كما ولد انتصار اليابان الصدمة التي أدت الى تبلور الحركة الوطنية الكامنة المنتشرة في صفوف الطبقات المثقفة في كل من جاوه والهند الهولندية . وأعطى الشعور الذي انتشر بسرعة بين هذه الطبقات وفي البلدان الهولندية الاخرى في الارخبيلات الامل بالنهضة القومية .

لقد لاحظ الموظف المشهور الدكتور كوليغن هذا التغير المفاجيء في موقف ابناء جاوه تجاه مستعمرهم . فبدلا من القلق ، رأى الليبراليون الهولنديون في يقظة الراي العام هذه نجاح سياسة التغريب التي تبناها منذ عام ١٩٠٣ ، أي « السياسة الخلقية Politique morale » الا انهم أدركوا بعد عدة سنوات أن اهتمام أعضاء اول جمعية وطنية Boudi Outomo بالعلوم العربية لم يكن له هدف سوى التصدي لتفوق الغرب .

وليس من العدل اغفال تأثير الصين الثورية كعنصر فعال من العناصر الآسيوية . فقد اعتبرت برجوازية جنوب شرق آسيا اليافعة سن - يات - سين ومذهبه بمثابة نموذجين مثاليين . وسافر طلاب برمانيون وفيتناميون واندونيسيون الى الصين ودخلوا مدرسة الكيو منتانغ (الحزب الوطني الصيني - المعرب) . وكانت هذه الحركة السبب في انشاء العديد من الاحزاب الوطنية مثل الحزب الوطني الفيتنامي (الكيومنتانغ الفيتنامي) الذي كان هدفه استقلال فيتنام وتنظيم دولة ديموقراطية وبرلمانية على نمط البلدان الغربية نفسها .

ويمكن تعريف الآسيوية بأنها معارضة الغرب أكثر منها عاطفة قومية . انها ثورة الشعوب الآسيوية ضد الاضطرابات المختلفة التي

أحدثتها السيطرة الأوروبية في بلادهم ، وردة فعل دفاعية بأن معاً
لمقاومة الأفكار الجديدة والتأقلم مع تلك التي يمكن أن تساعد هذه
الشعوب على تحرير نفسها . فبعد عدة قرون من العلاقات التجارية
ذات النتائج البسيطة الأهمية على المجتمع الآسيوي ، سعى الأوروبيون،
أصحاب الحضارة التي ادعوا بتفوقها ، إلى فرضها على العالم في القرن
التاسع عشر من طريق تفوقهم السياسي . فكان نشر المسيحية أحد
الوسائل المنهجية الأكثر استخداماً . و « كانت » كل من الهند والصين
والهند الهولندية « مسرحاً لمحاولة واسعة تهدف إلى مضاعفة السلطة
السياسية بسيطرة فكرية وروحية » (بانيكار) . وكانت ردود فعل
البوذيين والمسلمين ضد المبشرين « طلائع الرأسمالية » ومعتنقي
المسيحية « خونة المجتمع » شديدة العنف . ودعا الأوروبيون الشباب
الآسيوي للذهاب إلى المدارس الأوروبية من أجل الإلمام بالثقافة الغربية
التي رأى فيها الإنكليز وسيلة للتدريب على الديمقراطية ، كما رآها
الفرنسيون والهولنديون وسيلة تقرب منهم أفضل عناصر المجتمع
المستعمر . وأقبل الآسيويون بحماس على دراسة العلوم والتقنيات
الصناعية والفلسفة والتاريخ الخاليين من الركام الميثولوجي والديني
التقليدي . ورأى بعضهم في ذلك وسيلة للارتقاء الاجتماعي والوصول
إلى مراكز ذات دخل جيد . كما ذهب البعض الآخر إلى أبعد من ذلك
بكثير . فكان هدفهم من دراسة أوروبا اكتشاف أسباب قوتها . فقدمت
لهم دراسة الحقوق والأفكار السياسية وتاريخ القوميات المتقلب في
القرن التاسع عشر ، وحركة مازيني والوطنيين الإيرلنديين الجواب
وفرضت عليهم إجراء المقارنات . فبما أن تفوق الأوروبيين يعود إلى
تفوقهم في التنظيم والتقنية ، فما على الشباب الآسيوي إلا اللحاق
بهم في هذين المجالين للقضاء على سيطرتهم السياسية واستغلالهم
الاقتصادي . وكان غيظ هؤلاء المثقفين عظيماً ولا سيما لدى انتقالهم
إلى الحياة العملية حيث لا يجدون مجالات استخدام تتناسب مع
قدراتهم ومؤهلاتهم بسبب شغل الأوروبيين لها . وقد أشار فونيفال

الى « تكديس » المحامين اللامعقول الذي كان المرء يشاهده في القبلين والهند الصينية والهند واندونيسيا . لذلك أصبح الاستقلال الحسل الوحيد المعقول بالنسبة لهذه النخبات التي قاد الوضع الاستعماري الى ابعادها عن مراكز المسؤولية . أما بالنسبة للجماهير ، فقد اختلفت المشكلة . فهم يكرهون من الاجانب اولئك الذين يهدمون نمط حياتهم التقليدي وخصوصا في المجال الاقتصادي ويعتبرون التدابير الاجتماعية والقوانين الصحية الهادفة الى تحسين الرفاهية العامة مهينة لانها مناقضة للعادات ومفروضة من قبل الاوروبيين .

اخيرا كانت الاسيوية رد فعل مضاد لشعور التضامن بين الغربيين . فعلى الرغم من المنافسات التي تمرق اوروبيا فقد شكلت جبهة متحدة امام آسيا في كافة الظروف والاحوال . وقدمت التدخلات العالمية في الصين (تدخل عام ١٩٠٠ مثلا) امثلة على ذلك . ونجحت الصعوبات التي لاقتها اليابان للحصول على الموافقة على اعادة النظر في المعاهدات غير المتوازنة نجمت عن تصميم الدول الاوروبية على عدم التخلي عن تضامنها . وشكل الاوروبيون ، سواء كانوا انكليز او فرنسيين او هولنديين ، في البلدان المستعمرة مجموعات متميزة تماما عن السكان المحليين . هكذا كان « الوحي الاسيوي » ردا مضادا على « الوحي الاوروبي » .

٢ - ردة فعل الاسلام

خلال القرن التاسع عشر كان المسلمون في العالم يشكلون مجتمعا دينيا مؤلفا من حوالي ٣٠٠ مليون مسلم ، ويمتد هذا المجتمع من المغرب الى الصين ، ومن آسيا الوسطى الى الكونغو في افريقيا السوداء . واثناء هذا القرن اخضعت اكثرية الدول الاسلامية الواحدة تلو الاخرى للسيطرة الاوروبية . وادى الاتصال مع الغرب الى يقظة الاسلام من سباته العميق واثار تخمرا فكريا قويا مؤيدا للتحديث .

وكان رائد حركة التحديث العلامة جمال الدين الافغاني (١٨٣٩ - ١٨٩٧) ، الأستاذ في جامعة الأزهر في القاهرة . وعلى الرغم من تربيته على المذهب التقليدي ، فقد أصبح جمال الدين في تعليمه مؤسس حركة التجديد الديني عن طريق استخدام طرائق الغرب وتربيته العلمية وتصنيعه وروحه الوطنية . وكان يرى في هذا الإصلاح الوسيلة الوحيدة لمقاومة النفوذ الأوروبي . وقد برهن حكيم الهند سيد خان وسيد أحمد علي في كتاباتهما على عدم كون دغماتية القرآن عقبة في وجه هذا التكيف فكما يقولان ان نصوص القرآن تجسد الحضارة الحديثة ولا تتعارض معها فقد برهن التاريخ على أن الاسلام كان على رأس الحضارة في الماضي وعليه أن يحتل هذا المركز من جديد . وصرح محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥) ، تلميذ الافغاني ، يقول : « انني على استعداد للبرهان على أن الاسلام يتوافق مع المقتضيات التي اعترف بها الأوروبيون منذ زمن بعيد » .

وباصلاح الاسلام يسمح للمسلمين باستعادة تأخيمهم وتضامنهم أمام القوى الخارجية المعادية .

ومع ذلك لم يستجب الكثير من المسلمين الى النداء الذي وجهه اليهم من القسطنطينية السلطان الخليفة للنهوض ضد الحلفاء بعد نشوب الحرب العالمية الاولى . ولم تقع الاضطرابات الا في بعض الاقاليم المحدودة العدد في الهند ومصر وطرابلس (ليبيا) . وتبنى المسلمون في المستعمرات الأوروبية قضية الحلفاء على أمل أن يقودهم هذا الولاء الى تحريرهم من نظام الوصاية . غير أن معاهدات السلام التي شددت قبضة أوروبا عليهم خيبت آمالهم ، لكن بشكل اقل أهمية من الاحداث التي تلتها مثل انحلال المملكة العربية في بلاد الرافدين قبل ولادتها والتي كانت حل الملك فيصل ، واختفاء الخليفة الذي كان يشكل رمزاً للتحالف الروحاني تحت ضربات مصطفى كمال عام ١٩٢٤ . ولم تكن هذه الازمة إلا نتيجة

لجهود المصلحين ، وعلامة للتغيير الذي طرأ على العالم الاسلامي . فقد تخلص الاسلام نهائياً من هياكله القديمة ، وأصبح مهياً لتقبل البنى الجديدة الأكثر ملائمة للعالم المصري .

وامام الواقع المر الذي تمثل باستمرار السيطرة الاوروبية على اجزاء من الاراضي الاسلامية ، وتجزء تلك التي حافظت على استقلالها ، وجد بعض الرجال أن الحفاظ على شعور الوحدة الملتهم على مستوى العالم العربي الاسلامي أمراً أكثر واقعية من الحفاظ عليه على مستوى الأمة الاسلامية بكاملها .

وبعد الحرب كان الأمير شبيب أرسلان ينشط بشكل دائم وبلا ملل فكرة « الوحدة العربية والأخوة العرقية » . فمن قصر اقامته في جنيف أصبح له نفوذ كبير عن طريق كتاباته وخطاباته وعلاقاته الشخصية . فساهم باعداد زعماء الحركة القومية المستقبلين وفي عملهم السياسي في المغرب . وخصوصاً بالنسبة لمصالي الحجاج وقادة حركة « الشباب المغربي » . وعمل المصري عبد الرحمن العظم بقلمه وقوله من أجل القضية نفسها . « فكما بنى الايطاليون والالمان وحدتهم ، فان على العرب الذين يتمتعون بصفات عظيمة أن يبنوا وحدتهم وسيبنونها (بما أن العرب موجودون فحاجتهم الى بناء وحدتهم أمر لا شك فيه ، .. انظروا الى الأمة العربية أمة المستقبل » (١٧) .

في الوقت نفسه ، عقد الشيخ أمين الحسيني ، مفتي القدس الكبير المؤتمر الاسلامي العالمي (١٩٣١) الذي كان هدفه الرئيسي دراسة الوسائل التي « تسهل انتشار الثقافة الاسلامية والدفاع عن الاسلام ضد الاستعمار » . ونقل المؤتمر الى البلدان وعصبة الامم التوصيات الخاصة بالمسائل التي درسها . وعلى الرغم من أن تأثير هذا المؤتمر العملي كان محدوداً ، فقد كان هذا المؤتمر ذا أهمية عظيمة بسبب الاصدقاء التي اثارها في قسم كبير من الدول الاسلامية .

(١٧) جريدة الغرب ١٩٣٢ .

وعلى الرغم من الانقسام السياسي للجمع الاسلامي ، فقد ظل هذا المجتمع عبارة عن مجتمع من العواطف التي تثير الجماهير من اول العالم الاسلامي الى آخره . ولم يعد يوسع الدول الاستعمارية اهمال هذا الامر لانهم أصبحوا على علم بأن أية حركة تنشأ في المغرب سيكون لها صداؤها حتى في اندونيسيا . وكان عليها أن تظن بأن الطلاب والحجاج الذين يترددون على القاهرة أو مكة كانوا يعودون الى بلدانهم ومعهم أفكار هدامة » تهدد سلطتها .

٣ - الافريقانية Panafricanisme :

عرفت افريقيا ما قبل الاستعمار دولا ذات تنظيم عملي وثقافة أصيلة الا انها زالت جميعا تقريباً نتيجة تفسخها أو تحت ضربات الفزاة قبل أن تشكل أمماً فعلية . وحين جرى تقسيم افريقيا قام بين الاوروبيين « سباق للحصول على الامتيازات Course au Clocher » . فاستولى مستكشفوهم وموظفوهم على أراضيها دون أن يأخذوا بعين الاعتبار الوحدات السياسية والاقتصادية والعرقية التي كانت قائمة فيها آنذاك ورسمت الاتفاقيات بين الاوروبيين حدود الميادين الاستعمارية التي ترضي الامبرياليات المختلفة دون أي اهتمام آخر . لذلك كان لا بد من مرور العديد من السنين قبل نشوء الامم الافريقية في اطار هذا التقسيم غير أن بعض الافارقة اكداو منذ بداية القرن العشرين على القيم الافريقية بهدف مجابهة سيطرة الاوروبيين وازعاجاتهم . الا أن هذا الوعي وجد مصدره خارج القارة في صفوف أبناء العبيد المنفيين الى امريكا .

ففي عام ١٩٠٠ ، عقد المحامي سيلفستر وليامز من الترينيداد مؤتمراً افريقياً في لندن بهدف الاحتجاج على اعتداءات المستعمرين ، وخصوصاً تلك التي قام بها رودوس ضد الشعوب السوداء . ووجه نداء مستعجلاً الى العاطفة الانسانية للرأي العام الانكليزي . واستأنفت هذه الحركة الافريقانية نشاطها بعد الحرب العالمية الاولى بقيادة الدكتور و. ب. دوبوا زعيم المعارضة السوداء في الولايات المتحدة الامريكية لدفع

مؤتمر السلام الذي عقد عام ١٩١٩ الى تبني ميثاق لحقوق الانسان لصالح الافارقة . وكانت قرارات المؤتمر الذي عقد في باريس بفضل دعم النائب السنغالي (بليز . ديان) وموافقة كليمنصو الضمنية أكثر وضوحاً ومنها وضع المستعمرات الالمانية سابقاً تحت الرقابة الدولية ، وانشاء منظمة دائمة في عصبة الامم للسهر على تطبيق تشريع تقدمي على السكان الافريقيين المحليين ، ومعارضة اغتصاب الاراضي ، ومراقبة استثمارات رؤوس الاموال ، وتطوير التعليم ، والسماح للافارقة بالمشاركة في حكوماتهم الخاصة عندما يصبحون في مستوى ثقافي مرض . وعقدت مؤتمرات أخرى في لندن وبروكسل تناولت المواضيع نفسها ، وعملت على تهديم أسطورة عدم المساواة العرقية . . . وشارك لأول مرة رجال سود من المستعمرات الافريقية خصوصاً البريطانية منها . واستمر عددهم بالتزايد في المؤتمرات الاخرى .

ورأى الجامايكي الاسود ماركوس اوريل غارفي أن حركة دوبوا الافريقانية حركة معتدلة جداً . وقلل نقاء دمه العرقي بالطابع الهجين لدماء الزعماء الزنوج الامريكيين . وعباً ، بدءاً من عام ١٩٢٠ ، زنوج الولايات المتحدة الامريكية حول فكرة العودة الجماعية الى افريقيا وأسس « الجمعية العالمية لتقدم السود » لتحقيق هذا الهدف . ولاقت هذه الجمعية نجاحاً كبيراً وتلقت التشجيعات من و. س. كوكس زعيم كوكلوس كلان الذي يبغض الزنوج جداً . وقام غارفي المصاب بجنون العظمة بالكثير من الاعمال الغريبة . فأنشأ من اجل « أمته السوداء المركزية » المستقبلية ، طبقة نبيلة ، وجيشاً و « كنيسة ارثوذكسية افريقية » لها مسيح أسود وعلراء سوداء (« يجب نسيان الالهة البيضاء ») وحاولت شركته الملاحية (خطوط النجمة السوداء) نقل المهاجرين السود من أمريكا الى ليبيريا . الا أن حكومة هذا البلد أوقفت سريعاً ذلك بسبب تخوفها من مطامح غارفي السياسية . وتم حل الجمعية المذكورة في الولايات المتحدة عام ١٩٢٥ ، وحكم على زعيمها بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة الغش الضريبي . ان ما أعطاه غارفي

للافريقانية أمر لا يستهان به . فقد منحها « الشغف الذي كان ينقصها في أيامه ومن بعده أيضاً . فأخذت الحركة طابعاً عاطفياً ، واكتسبت ديناميكية وعنفاً . ولربما بدت هذه الأمور بالنسبة للزعماء الافارقة في غير محلها . وأدخل الى كل بلد زنجي الفخر المنصري وأسطورة الوحدة الافريقية للعالم الاسود . تلك التي لا يزال من الواجب التاكيد من صحتها . الا انها كانت قادرة على اثارة حماس الجماهير . . » (هنري برونشفيغ) .

ان غزو موسولينى لاثيوبيا عام ١٩٣٥ دلل على انتشار الروح الافريقانية في افريقيا . فقد ظهرت « الاثيوبانية *Ethiopianisme* » بين الشباب الافارقة ذوي الثقافة الانكليزية وهي عبارة عن عاطفة معقدة نشأت أولاً من الامل ، ثم من خيبة الامل والغضب حينما أصبح واضحاً ان البلدان الديمقراطية تركت الديكتاتور الايطالي يفعل ما يشاء . فقد كتب نكروما يقول :

« بدا لي أن لندن أعلنت الحرب علي شخصياً . . فتفجرت قوميته وكنت على استعداد للذهاب حتى الى جهنم اذا لزم الامر من أجل تحقيق هديي وهو القضاء على الاستعمار . (١٨) .

لم تكن الافريقانية في ذلك الوقت تشكل قومية بالمعنى الذي كانت تفهم فيه هذه الكلمة في أوروبا . فقد كتب هيلي يقول : « ان ما ينقص الشعوب الافريقية التي جمعتها مصادفات التاريخ هو عاطفة الاصل المشترك ، والمنظور المشترك لمستقبلها السياسي . ولم يلد لدى الغالبية منها التأثير الديناميكي لمفهوم القومية *Nationalité territoriale* في الماضي . كما أنها لم تؤد الى قيام وحدة سياسية افريقية . الا انها عملت على احياء روح قومية ضد الغزاة الاوروبيين قبل أن توجهها ضد السيطرة الاستعمارية . فقد كتب كينيانا في عام ١٩٣٧ يقول :

« لقد أخضع الافريقي لوضع يتنافى مع كل عزة انسانية . . وليس من طبيعته القبول الى ما لا نهاية بهذه العبودية » .

الفصل السادس

السياسة الاستعمارية والحركات التحررية

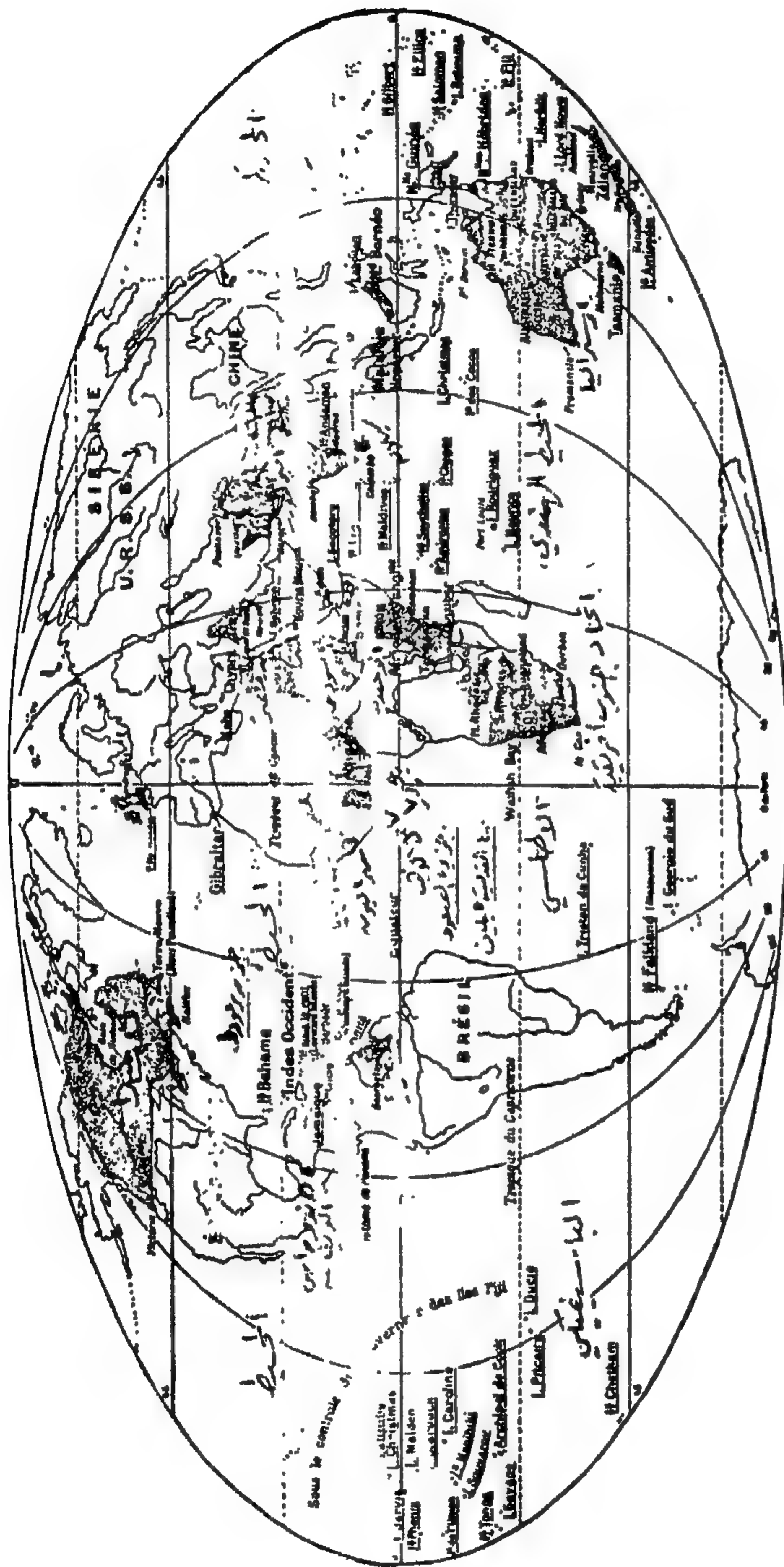
اجمالا ، لم تكن السياسة الاستعمارية التي اتبعتها الدول الأوروبية موجهة عن قصد نحو التحرير ، لكن حتى حينما كان الوجود الاوروبي يبدو معارضا لكل ارتقاء أو يعزز القهر ، فقد كان يحمل في طياته بدور التحرر . فنشاط الاداريين الذي تمثل بفرض السلام والامن في المستعمرات ، واخضاع السكان فيها لعدد من القواعد مثل دفع الضريبة والتلقيح والاحصاء ، واحيانا الخدمة العسكرية الاجبارية والذهاب الى المدرسة ، كان له ، على المدى الطويل ، اثر في نمو عاطفة مجتمعية تآكدت داخل الحدود التي رسمها التقسيم الاوروبي للقارة الافريقية لا في اطار الهوية المرقية أو التيارات التاريخية التقليدية . هكذا رسم الاوروبيون ، عن وعي أو غير وعي ، الحدود السياسية للقوميات المستقبلية .

١ - السياسة الاستعمارية الانكليزية :

تعد اقامة المؤسسات السياسية الميثروبولية في المستعمرات تقليدا بريطانيا امتزج بأصول الاستعمار وقد طبق ، في البداية ، على المستعمرات البيضاء . وكان ذلك أمرا طبيعيا بسبب هدم تنازل المستوطنين الأبيض عن حقوق المواطن بعد تغربه . وفي القرن التاسع عشر ، نجح هذا النظام في السير بهذه المستعمرات الى الاستقلال المحلي والوصول الى وضع الدومينيون بلا صدمات جديدة . وذلك بفضل التطورات الدستورية المتعاقبة ، ثم الى وضع الدول المستقلة ذات السيادة داخل كومنولث الأمم البريطاني بموجب قانون ويستمينستر (١٩٣١) ، الذي كان عبارة عن ترجمة للصيغة الشهيرة التي وضعها بلفور في المؤتمر الامبريالي ١٩٢٦ .

وكان السير بالبلدان التابعة ، أي بلدان الشعوب الملونة ، نحو الهدف ذاته ، أحد أهداف السياسة الانكليزية . فقد أكد مانسيرغ Mansergh على أن « الشعب البريطاني لم يكن يؤمن أبدا بنظام السيطرة الاستعمارية ، بل بحكم الرجال لأنفسهم بأنفسهم . وطبقا لهذا الايمان بالحكومة الذاتية ، فقد اعتبروا النظام الاستعماري مرحلة ضرورية ، لكنها مرحلة انتقالية بطبيعتها تهدف الى السير بالشعوب المتخلفة نحو النضج السياسي » (١) .

والواقع ، فقد سارع الانكليز في مستعمراتهم الى دعوة العناصر المؤهلة من السكان لاقتسام المسؤوليات معهم . فاقاموا الى جانب حاكم المستعمرة مؤسسة ذات طابع تمثيلي مكرسة لأن تصبح تدريجيا برلمانا محليا صغيرا ، أي السير نحو الحكم الذاتي . ولئن كان من الضروري أن يحكم الهنود الهند ، والافارقة أفريقيا يوما ما ، فالطريق الى ذلك طويل ، ولم يتخيل الانكليز نهايته الا بأجال بعيدة وغامضة . لأن وضع المستعمرات نفسه يفرض مثل هذه الآجال . فأكثرية هذه البلدان لا تزال بعيدة من بلوغ المستوى الثقافي والاقتصادي اللازم لتسيير المؤسسات الديموقراطية بشكل منتظم . أما في البلدان الأخرى ، فقد أدى قيام السلام البريطاني Pax britannica فيها الى تجنب الصدمات الدموية بين الأجناس والديانات المتنافسة او الى حماية الأقليات من اضطهاد مجتمع الاكثرية . ففي الغالب كانت هذه المستعمرات عبارة عن مراكز أقامت التوسعية الامبريالية للدفاع عن مصالح اقتصادية أو سياسية . لذلك كان من الواجب أن يكون السير بها نحو الاستقلال أمرا حسيفا ومتحكما به ، وأن يؤدي الى حل نهائي منسجم مع تحقيق المبادئ (حق تقرير المصير) والمصالح الميتروبولية وكانت بريطانيا الحكم الوحيد لتحديد أنماط التقدم والفترة الزمنية لكل مرحلة من مراحلها ، لأن التحرير لا يعني القطع التام للروابط مع الامبراطورية البريطانية .



L'EMPIRE COLONIAL ANGLAIS

الامبراطورية الاستعمارية الانكليزية

١ - الهند وسيلان :

٢ - الهند :

ان الهند التي بدت جزءاً رئيسياً من الامبراطورية البريطانية ترتبط ثروتها بها ، شهدت ظهور نخبة مثقفة هامة على أرضها حائرة بين ثقافتها الغربية وافتخارها بالانتماء بالولادة الى حضارة عظيمة وفديمة . ولم تتوقف تطلعاتها نحو الحكم الذاتي عن التوضيح وبخاصة منذ اصلاحات مورلي - مينتو Morley-Minto (١٩٠٩) . ففي اثناء الحرب العالمية الاولى ، وضع الهندوس والمسلمون نهاية مؤقتة لمنافساتهم (حلف لوكناو Lucknow) بهدف مطالبة الحكومة البريطانية معا منحهم وعدا يقضي بحصول الهند على الحكم الذاتي في وقت قريب ، وبأن « ترتقي الهند ، لدى اعادة تنظيم الامبراطورية ، من وضع التبعية الى مرتبة الشريك الند للدومينيون الاخرى » . وورد ذكر امكان انتقال الهند الى المرتبة المذكورة في تقرير مونتافو - تشيلمفورد Montagu-Chelmsford لعام ١٩١٧ ، حيث جرى الحديث عن ضرورة اشراك الهند في جميع فروع الادارة والارتقاء التدريجي بها نحو « حكومة مسؤولة » . ولم تكن لندن تعتقد أن التقدم بهذه السرعة أمر حصيل فلم يدخل قانون ١٩١٩ الا القليل من الاستقلال الاداري المحلي على مستوى حكومات المقاطعات (السلطات المحتفظ بها والسلطات المنقولة) كما أنشأ الى جانب الحكومة المركزية مجلسين منتخبين بموجب المبادئ البرلمانية بدون مسؤوليات فعلية . ونص على اجراء تحقيق بعد عشر سنوات لمعرفة فيما اذا كان من الواجب الاحتفاظ بهذه الاصلاحات . ولم يرض هذا الاصلاح الا بعض الهنود المعتدلين . لذلك بدأت الاضطرابات العنيفة جدا في الحال ، وقمعت بعنف شديد وبدون تمييز (مذابح امريستار ١٣ نيسان ١٩١٩) .

وشكلت مذابح امريستار انعطافاً هاماً في العلاقات بين الانكليز والهنود لانه لم يكن هناك من مبرر لها (لقد أطلق الجنود النار على

جماهير مزل من السلاح ومسألة وقتلوا ٣٧٩ شخصا) وباركتها السلطات الانكليزية العليا بشكل صاخب في الهند وفي مجلس اللوردات وشاركت بذلك بعض الصحف البريطانية . هكذا اضعفت روح التعاون السائد بين الهنود والانكليز .

بلا شك لم يزل يوجد بين الهنود المعتدلين أنصار لتطبيق اصلاحات عام ١٩١٩ التي تشكل في نظرهم خطوة ضرورية على طريق اقامة الحكم الدائم . الا انه قضي على الثقة بالنظام الامبريالي وعلى الاخلاص له لدى الكثيرين . ولم يعد حزب المؤتمر الوطني عبارة عن تجمع سلمي خاضع للقوانين كما كان سابقا ، وأصبح يصفى بشكل متزايد لانصار استخدام العنف وللثوريين من أعضائه . وبالرغم من تأثير غاندي بهذه الاحداث فقط احتفظ بايمانه بالضمير الانكليزي ، الذي على الرغم من مقاومته لكل تظاهرة عنيفة بالقوة ، كانت لديه القدرة على فهم تطلعات شعب باكمله ، ثائر ويتبنى موقف عدم التعاون السلمي . وبايحاء من غاندي تبنى حزب المؤتمر المنعقد في كالكوتا (ايلول ١٩٢٠) برنامج عدم التعاون وحدد هدفه السياسي بالحصول على الحكم الذاتي Swaraj بـ « الوسائل السلمية والمشروعة » .

وكان سلاح عدم التعاون سلاحا قويا ، لكن من الصعب التحكم به . لذلك لم يكن غاندي يريد استخدامه بشكل كامل قبل اعداد الجماهير اعدادا كافيا لاستخدامه وتجنب وقوع صدامات بين المجتمعات الهندية و بين الهنود والبريطانيين قد تؤدي الى الدخول في لعبة القمع . كما ان التجارب التي حصلت على المستوى الانتخابي والقضائي والمدرسي . . او الالبسة (مقاطعة الاصواف الاجنبية) بينت للانكليز حجم الفعالية العظيمة لهذا السلاح . ووجدت السلطة الانكليزية نفسها أمام رجل يملك القدرة بتأثيره الادبي ، على شل الحياة العامة . فحاول نائب الملك ابعاد غاندي فأمر باعتقاله (١٠ آذار ١٩٢٢) . وحكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات ، الا انه اطلق سراحه لاسباب صحية في عام ١٩٢٤ . فاستأنف نشاطه في الحال داخل حزب المؤتمر وفي صفوف الجماهير .

لم يرضِ اعتدال « المهاتما » غاندي الوطنيين الشباب من أنصار الحكم الذاتي ، الذين انتقدوه في امطائه الاولوية « لمبدأ اللاعنف والحقيقة على حساب حب الوطن » وتهدئة الاندفاع الوطنية نحو الاستقلال . وقاموا ، عقب دخولهم بأعداد كبيرة في المؤسسات المنتخبة (مجالس المقاطعات والمجلس التشريعي المركزي) بمحاولة تجميد نشاط هذه المؤسسات لكي يبرهنوا على عدم قابلية تطبيق قانون ١٩١٩ ، وشغلوا جلساتها بالمطالبة بدستور يضمن اقامة حكم ذاتي في الهند . وازداد نفاد صبرهم حين علموا باستثناء الهنود من لجنة تقصي الحقائق السياسية (لجنة سيمون) التي أقرها القانون السالف الذكر .

وكان اجتماع حزب المؤتمر في كانون الاول مضطربا جدا . وقرر ج . نهرو مقاطعة اللجنة المذكورة وطلب ادراج المطالبة بالاستقلال الفوري في برنامج الحزب . الا أن غاندي بدل ذلك بقرار يطالب بمنح الهند وضع الدومينيون خلال مهلة مدتها سنة واحدة ، والا فانه سيلجأ الى نضال اللاعنف من أجل الاستقلال .

وبعد مرور عام كامل لم تحرك حكومة مالك دونالد ساكنا ، ولم يكن باستطاعتها عمل أي شيء . وكان عليها أن تقاوم مطالب الوطنيين الهنود المتناقضة (منها ظهور الصراع المستتر بين المسلمين والهندوس) والرأي العام الانكليزي المعارض بمجموعه لكل تنازل أساسي بسبب سوء معرفتها الشديد لحقيقة الوضع في الهند طالما لم تقدم لجنة سيمون تقريرها بعد . وهذا ما يفسر التعارض في مواقف المسؤولين في السلطة خلال عام ١٩٢٩ . ففي حين أن نائب الملك لورد ايروين Irwin المحاصر من كل جانب والراغب في الحفاظ على النظام ، بمبادرة شخصية منه دفع الهنود للاعتقاد بأن المرحلة القادمة ستكون مرحلة ارتقاء الهند الى وضع الدومينيون ، صرح وزير الدولة بيركينهند أمام مجلس اللوردات بأن اهتمام انكلترا بالهنود أقل بكثير من اهتمامها بالهند السوق العالمية الأكثر أهمية للبضائع الانكليزية عموما ، ولبضائع لانكشير خصوصا .

وخلص الى القول : « احتلنا الهند بالسيف ، وسنبقى فيها » . وعلى الرغم من أن هذه الملاحظة تعتبر ملاحظة رعناء فانها تعكس رأيا عاما كان سائدا في الحزب المحافظ مؤداه « ان المجتمع البريطاني سينهار بدون الهند » وان الهنود لن يصبحوا قادرين على حكم أنفسهم بأنفسهم قبل مرور عدة أجيال ولربما بعد مائة عام . وبعض الانكليز مثل العماليين الذين كانت تحركهم عاطفة امبريالية أقل حدة ، فقد كانوا يخشون احتمال زوال السلطة البريطانية لاعتقادهم بأن من غير الممكن تجنب قيام صراعات دموية بين المجتمعات الهندية التي سيعاني منها الهنود بقدر ما تجره من ضرر على المصالح البريطانية .

واثارت ترددات لندن حوادث خطيرة في الهند . ففي مؤتمر لاهور (٢١ كانون الاول ١٩٢٩) قرر حزب المؤتمر بأن الاستقلال هدف يجب بلوغه ، والبدء بحملة عصيان مدني . وهذا ما حصل في الحال في جميع أنحاء الهند . واضيف الى أشكال العصيان المعتادة (رفض دفع الضريبة الاضطرابات المدرسية ، فرار الجنود ، مقاطعة البضائع الانكليزية) الاعمال الارهابية واقامة سلطات ثورية في القرى . وقد ذهبت سدى جميع الاجراءات التي اتخذها نائب الملك بتحريض من جمعية المستوطنين الاوروبيين مثل اعتقال الهنود (غاندي ونهرو) وحل اللجنة التنفيذية لحزب المؤتمر وملء السجون بالمعتقلين الهنود ، مما دفعه الى نصح الحكومة بالقيام بتغيير سياسي جذري في الهند .

وعملا بتوصيات تقرير لجنة سيمون تم افتتاح أول مؤتمر لمائدة مستديرة في لندن في تشرين الثاني ١٩٣٠ . ولم تكن الشخصيات التي اختارها الحكومة (hand-pickedmen كما قال نهرو) من خارج حزب المؤتمر تمثل الهند فعلا ، كما لم يكن بإمكانها اقتراح حل مقبول سوى مشروع اتحاد غامض . مما اضطر ايروين الى الافراج عن غاندي وبحث ميثاق هدنة وعفو عام عن السجناء . ثم سافر المهاتما الى لندن للاشتراك في المحادثات (آب ١٩٣١) .

وفي المؤتمر أدلى غاندي ، الممثل الوحيد لمنظمة جماهيرية هندية
(حزب المؤتمر) بتصريح مبدئي جاء فيه :

« مضى الوقت الذي كنت فيه فخورا بأن أكون أحد الرعايا
البريطانيين . ولم أمد أدمى كذلك منذ سنوات . انني أفضل أن أدمى
ثائرا أكثر من أدمى رعية . وتطلعت ولازلت أطلع الى أن أصبح مواطنا ،
ليس من الامبراطورية ، بل من تجمع قائم على المشاركة الدائمة أن أمكن .
وليس مفروضا من أمة على أمة أخرى ... » .

بعد ذلك طالب نهرو باسم حزب المؤتمر بالسوارج أي بسيادة الهند
على الشؤون المالية والجيش والشؤون الخارجية والاقتصادية ، أي على
جميع المجالات التي كانت الحكومة البريطانية حريصة على أن تبقى
محصورة بنائب الملك . لذلك لم يكن هناك مجال لأي اتفاق محتمل .
والحقيقة ، كان البريطانيون يراودون على الانقسامات الحقيقية التي
تفرق الهنود لتأجيل الحل ومنح أنفسهم الوقت الكافي لإيجاد صيغة
قادرة على إعادة النظام والاحتفاظ بسلطاتهم بأن معا .

وتم تأجيل تنفيذ قانون ١٩٣٥ (قانون الهند البريطانية
British India Act) الذي منحه حكومة لندن للهند ، والذي يقضي
بإنشاء أطر فيدرالية مستقبلية (وهذا ما يتعارض مع تطلعات
الوطنيين) تحتفظ بحقوق جميع الأقليات والمجتمعات ، وذلك لعدم
توفر الشروط اللازمة لتحقيقه وإن كان ذلك في المستقبل البعيد . وبقيت
الصعوبات قائمة عشية الحرب العالمية الثانية .

ب - سيلان :

كان سكان سيلان ينقسمون الى عدة مجتمعات أيضا . ويشكل
المجتمع السنغالي Singaleis مجتمع الأغلبية فيها . واستمر التطور
الذي بدأ فيها عام ١٨٨٣ بشكل طبيعي . ويمكن رؤية تفصيلاته في

الجدول رقم (١) الوارد في الملاحق . بيد أن النهج الذي اختاره الانكليز بهدف السماح لرعاياهم السابقين بالتدرب على حياة برلمانية على النمط الأوروبي لم ينجح تماما . وذلك لأن دستور ١٩٢٣ لم يمنح نواب المجلس التشريعي المنتخب أية مسؤولية في قيادة الأمور . واحتفظت الحكومة برمام المبادرة في الشؤون المالية وبحق اصدار القوانين «لحفاظ على السلام والامن والنظام والحكومة الصالحة في الجزيرة» . أما النواب فسرّيعا ما وجدوا أن دور المتدربين الذي خصوا به لا يحتمل ، فعملوا على تشكيل معارضة مستمرة للحكومة .

فتم بموجب الدستور الجديد الذي طبق في عام ١٩٣١ تقسيم الاعمال التشريعية والتنفيذية بين الحاكم والمجلس التشريعي . وشكلت هذه المرحلة المرحلة الأخيرة السابقة لحصول سيلان على وضع الدومينيون .

٢ - البلدان الانكليزية التابعة في افريقيا السوداء :

إن وجود تباين كبير في مستوى تطور هذه البلدان استوجب ادخال بعض الاختلافات في السياسة التي اتبعت فيها. ففي البلدين الروديسيين حيث بدأ الاستيطان الأوروبي طرحت المسألة بنفس الطريقة التي طرحت فيها في افريقية الجنوبية . فقد طالبت الاقلية الأوروبية بالحكم الذاتي مع الاحتفاظ بالإدارة بكاملها . وعلى الرغم من التنازلات التي قدمتها لندن لهما ، فانها رفضت تحقيق هذه الفكرة بكاملها خوفا من اخضاع السكان السود والآسيويين لسلطة الاقلية البيضاء التعسفية . فقد منحت الحكومة المحلية لروديسيا الجنوبية (١٩٢٣) ، والمجلس الاستشاري لروديسيا الشمالية (١٩٢٤) ولممثلي المستوطنين الأوروبيين حق المشاركة في الادارة . وتركت الأمور المتعلقة بالسكان الملونين خاضعة لقرارات الموظفين البريطانيين .

أما في أقاليم أفريقيا الغربية (نيجيريا وساحل الذهب وسيراليون)
وفي أوغندا ، فاقيم الحكم غير المباشر Indirect Rule الذي أعده
فردريك لوغارد حيثما كان ذلك ممكنا .

وتقوم هذه السياسة على الرأي القائل بأن المؤسسات المحلية
التقليدية قادرة على تأمين الاستقرار ، وأن من غير المرغوب فيه إدخال
طرائق الحكم الأوروبية في هذه البلدان المتخلفة قبل فترة طويلة .
ويمارس الحاكم أو المفوض السامي ، الممثل الأعلى لسلطة التاج ، سلطته
بواسطة السلطات المحلية Native Authorities وزعماء متباينين في
الأهمية من سلاطين وأمراء أو ملوك القبائل ويمارس موظفون بريطانيون
(المقيمون) عليهم جميعا رقابة رصينة جدا ، لأن دورهم كان في الظاهر
مجرد دور مستشارين . فقد بدا أن من الأسهل لرعيم طبيعي - المسؤول
التقليدي عن التشريع وتطبيق القوانين وتحصيل الضرائب وإقامة
العدل - أن يحصل على طاعة طوعية مما لو كان الأمر يتعلق بسلطة
أجنبية . وكان نظام لوغارد منسجما مع فكر البريطانيين العملي المؤمن
بعدم تهديم ما يمكن استخدامه ويستجيب أيضا للهدف الآني بالحفاظ
على الحياة الاجتماعية والنشاط الاقتصادي السابقين للسكان المحليين
والدولة الاستعمارية بأن معا عملا بمبادئ الانتداب الثنائية
Dual Mandate والحفاظ بالسكان داخل البنى القروية الساكنة .
كما أن إبقاء السلطة بين أيدي الزعماء التقليديين ، حراس التقاليد
القديمة والمهتمين بالحفاظ على واقع الأشياء بدون تغيير ، لأنهم
المستفيدون الرئيسيون منها ، شكل عقبة جدية أمام ارتقاء البلدان في
سلم الحضارة الحديثة .

على الرغم من ذلك ، خلق الحكم غير المباشر بعض الشروط الملائمة
للتطور السياسي . فمن جهة حد هذا النوع من الحكم الهجرة الأوروبية
« للبيض البسطاء Petits Blancs » ومن تطور « الامتلاكية »(*)

(*) الامتلاكية : نظام اقتصادي يملك بموجبه الأرض شخص ويؤجرها للمزارعين -
العرب .

«Landlordism» لصالح أفراد مستقلين أو شركات عقارية كبرى التي قد يشكل وجودها عقبة أمام التحرير اللاحق . ومن جهة أخرى ، كان نظام الإدارة هذا موضع اتهام شديد ومتزايد باطراد مع نمو النخبات الأفريقية التي استبعدت عنه ، فقد كان هؤلاء « المتحضرون évol ués »

يتطلعون ، بصفاتهم العناصر الأكثر ديناميكية بين السكان وتلقوا تعليمهم في انكلترا ، الى لعب دور فعال في الشؤون العامة ، فهاجموا الزعماء التقليديين ووصفوه بالدمى التي يحركها البريطانيون ، وطالبوا بإنشاء مؤسسات تمثيلية تتمتع بسلطات حقيقية . ولم يكن ذلك مطلباً وطنياً بالمعنى الدقيق وذلك لحدثة نشوء الكيان الوطني وعدم تمثيله لأكثر من كيان جغرافي مبتور من القارة الأفريقية بموجب معاهدات عقدت بين انكلترا ومنافسيها من الدول الأوروبية . فكان من الصعب على الأفارقة أن يتصوروا أمة لا تزال غير موجودة ولو في ذاكرة التاريخ ، وتركز تفكيرهم على الأطر المعروفة من أجناس وقبائل ومجموعات لغوية . وكان هذا البعث القومي نوعاً من الأفريقانية أو القبلية . إلا أن الانكليز بدؤوا منذ بداية العشرينات من القرن الحالي في بناء هذا الكيان القومي برسمهم أولاً لحدوده الخارجية ، ثم بمنحه لغة مشتركة (الانكليزية) ووحدة إدارية فأصبحوا بذلك من مولدي القومية .

٢ - نيجيريا :

نشأت نيجيريا عام ١٩١٤ ، أيام إدارة لوغارد من جمع محميتي الشمال والجنوب ومستعمرة لاغوس تحت سلطة الحاكم العام . وأخذت شكل الدولة عام ١٩٢٢ بعد تشكيل نواة حكومة تمثيلية ومجلس تشريعي مفتوح الأبواب أمام أعضاء أفارقة منتخبين . وأعطى هذا الإصلاح المصحوب بإمكانات واسعة للتعبير عن الرأي (حرية الصحافة والاجتماع وتكوين الأحزاب) دفعا قويا لمختلف الحركات التي كانت تطلعاتها الخاصة إلى الإصلاحات السياسية المستقبلية لا تزال غامضة بدرجة ما ، إلا أنها كانت متفقة بالإجماع على المطالبة بإشراك الأفارقة

بشكل أوسع في حكومة بلدهم . وشكلت هذه الحركات (اتحاد طلبية غرب
أفريقيا والحزب الديموقراطي الوطني النيجيري والمرشد الأفريقي
العربي) حواضن للأحزاب الوطنية المستقبلية .

ب - ساحل الذهب (غانا اليوم) :

حتى عام ١٩٢٠ احتفظت الحركة الوطنية في ساحل الذهب بالطابع
المحافظ والتقليدي الذي ميز رابطة حماية حقوق السكان المحليين التي
كانت وريثة العاطفة الوطنية القديمة جدا لدى الأشانتي والتي ظهرت
في فترة التوغل الإنكليزي في المنطقة . ثم أصبحت هذه الجمعية ذات
طابع معتدل . فقد كان هدفها « حماية مصالح السكان المحليين في ساحل
الذهب والمساهمة في تقدمهم بالطرق المشروعة » . واقتصر نشاطها على
إرسال الوفود الى لندن للاعتراض على بعض التدابير التشريعية . ويفسر
هذا الحياء المبالغ فيه حلول حزب المؤتمر الوطني الغرب أفريقي ، الذي
أسسه ج. كاسلي هايفورد عام ١٩٢٠ بمباركة سكان ساحل الذهب ،
محل هذه الرابطة . وكان هذا الحزب مختلفاً جداً عنها من حيث
تركيبه (لأنه لم يكن يضم زعماء تقليديين ، بل أفراداً من الطبقات
الوسطى) ، وبرنامج الذي نص على ديموقراطية الإدارة والسير بالتدريج
نحو الاستقلال باستخدام الوسائل الدستورية . فقد صرح هايفورد في
لندن بما يلي : « إن زعماء حزب المؤتمر يعرفون مسؤولياتهم ويحرصون
على التصرف بموجب الدستور ويدعون السلطات المسؤولة لمنحنا بعضاً
من الاستقلال المحلي في حكومة بلدنا » . وقاد التطور الاقتصادي لفترة
ما بعد الحرب ، واندماج أعداد متزايدة باطراد من المنتخبين السود في
الاقتصاد التجاري الى نضج الحركة الوطنية . وأصبح السكان المحليون
يرون المشاكل المشتركة بشكل أوضح وأوسع . ففي عام ١٩٣٧ ركزت
الحركة مطلبها الأساسي في المجال الاقتصادي دون التخلي عن أهدافها
السياسية . فقد اعتبر منتجوا الكاكاو (الفانتي والأشانتي) الشركات
التجارية الأوروبية مسؤولة من انخفاض سعر محصولهم الكاكاو بلاحق
نتيجة قيام اتفاق سري بين هذه الشركات على شراء هذا المحصول بتعرفة

وحيدة . واضرب المنتجون عن بيع الكاكاو وشراء المنتجات الأوروبية .
أمام هذه الأزمة ، اتخذت الإدارة الإنكليزية موقفا محايدا ، واكتفت
بالسماح بشكل ليبرالي جداً بإنشاء منظمات للشباب والنقابات التي
ستجد الحركة الوطنية فيها خير مناضليها . وأصبح الأفارقة عشية
حرب ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ممثلين في المجلس التشريعي بتسعة أعضاء ، ستة
منهم معينين وثلاثة منتخبين من رأس الساحل ، واكرا ، وناكورا دي
١ منذ دستور فغيسبرغ (١٩٢٥) ومع أن تأثيرهم في إدارة البلد كان
ضعيفا جداً فإن التطور ظل مستمراً كما أشار إلى ذلك الأستاذ هنري
برونشفيغ عندما قال :

« لم يستمر هذا التطور بدون صدمات ، لكن من غير حقد عضال
ولا خبث ، وبدون الهزم بمباديء الوصاية العريضة على غلاة الإنسانية .
إن تكون غانا ، مثل نشوء سيراليون ، حصل محلياً ، لكن داخل حاضنات
بريطانية . كما إن نمط الحركة القومية الذي تطور فيها كان أكثر شبيهاً
بالأنماط الغربية من جميع الحركات القومية الإفريقية الأخرى » .

٢ - السياسة الاستعمارية الفرنسية :

منذ أن أسست الجمهورية الفرنسية الثالثة إمبراطورية استعمارية
والمنظرون الاستعماريون الفرنسيون يسعون إلى اكتشاف أفضل طريقة
لضمان مستقبل هذه الإمبراطورية . . . وقد نشطت المجادلات بين
أنصار المذاهب المختلفة ، وخصوصاً بين أنصار مذهب « الاستيعاب
Assimilation » وأنصار مذهب « المشاركة Association » في فترة
ما قبل الحرب .

لقد كان أنصار مذهب « الاستيعاب » يركزون على تقليد فرنسي
قديم يقول بوحدة الأرض الفرنسية وعدم تجزئتها ، و « بالوحدة المتزايدة
الوثوق بين المستعمرات والميتروبول » . إلا أن المضمون الفعلي لهذه



الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية بين الحربين العالميتين

- ١ - افريقية الغربية « الفرنسية » .
- ٢ - افريقية الاستوائية « الفرنسية » .

الوحدة ظل غامضاً . فقد اقنصر على التماثل في التشريع بالنسبة للبعض،
ورأى فيه البعض الآخر « ابتلاع » رجال المستعمرات ودفعهم إلى تبني
لغة أبناء الميتروبول وعاداتهم وردود فعلهم :

« يجب أن نمنح الرجل الذي نمنعه عن أن يكون الأول في بلده ، لأن
بلده مستعمر ، الحق لكي يصبح الأول في بلدنا . كما يجب أن نثبت
في الناس الذين نريد أن نحرم عليهم الروح الوطنية المحطية حب الوطن
المشترك والإيمان بالإمبراطورية » (٢) .

أبدى منفذو السياسة الاستعمارية بعض الشكوك حول إمكان
تحقيق الاستيعاب بعد وضع هذا المبدأ على محك التجربة ، وكانت إرادة
تطبيقه تطبيقاً كاملاً فُلطة سببها الاعتماد على أفكار إنساني القرن الثامن
عشر والثورة الفرنسية التي تعتقد بالوحدة الإنسانية الخاطئة وبالإيمان
بـ « مهمة فرنسا السماوية » .

فقد أثبت ج. هارمان (٣) سيد هذه الفكرة أن فرنسا لا تملك
مستعمرات بالمعنى الدقيق للكلمة ، تلك المستعمرات التي يطبق فيها
سياسة الاستيعاب ، وإنما هي مناطق سيطرة ، أي بلدان خاضعة
لسلطتها ، ومختلفة عنها ، والاجناس المحلية فيها غير قابلة للاستيعاب
لأنها مختلفة جداً عن مرقنا ، وسياسة المشاركة هي السياسة الوحيدة
الصالحة لأنها تفترض احترام العادات والادارة غير المباشرة ، والتقدم
التقني والفكري الذي يجعل من هذه البلدان أدوات قوة ونفوذ بدون أن
يكون لها أي ثقل في توجيه سياسة الميتروبول . واوصى هارمان بواقعية
بهجر كافة الايديولوجيات الخالصة والنظريات التي لا تستند على أسس
حقيقية ، ولا يمكنها أن تحل محل تجربة الوقائع والرجال . وكان هناك

(٢) A. GIRAULT : Principes de Colonisation et de législation
coloniales, 1903.

Domination et colonisation, 1910 (٣)

آخرون من ذوي الخبرة نقاسمونه هذا الرأي بعد إدخال بعض التصحيحات عليه والتي تدل على حدوث نوع من التطور في الواقع الاستعماري ، فقد كان م. دولافوس يعلم في المدرسة الاستعمارية أن «السياسة الاستعمارية يجب أن تكون موضوعية ومبنية على الوقائع ، أي متنوعة لان البلدان مختلفة . وأن هناك عدة سياسات استعمارية » ، وادخل فكرة جديدة مؤداها أنه « لا يمكن تبرير الاستعمار اذا لم يؤد الى تحسين وضع المستعمر والمستعمر » . وأعاد حاكم الهند الصينية فان فولان هوفان لهذا المفهوم الإنساني محتواه السياسي عندما كتب يقول : « مضى الوقت الذي يستطيع فيه الحاكم أن يفرض نفسه وأمر بقائه ضد رغبة الشعوب في افريقيا وقارات العالم الأخرى . واصبح الحكام في كل مكان بحاجة الى الموافقة الظاهرية أو الضمنية للجماهير التي يحكمونها » (٤) .

لقد كان ممتنون الحكم في المستعمرة أكثر جراءة من المسؤولين السياسيين الميتروبوليين ، لان هؤلاء ، بسبب تأرجحهم بين تأثيرات وايدولوجيات متناقضة ، لم يختاروا من بينها مذهباً واحداً ، بل انتقوا منها جميعاً العناصر التي تناسبهم لحل المشاكل الادارية والانسانية فكان مؤدى الصيغة المطبقة غالباً « كثير من الاستعباد وقليل من الاستقلال المحلي ، وهينة من الاستيعاب » . وكان الشغل الشاغل للميتروبول هو الحفاظ على سلطتها . وفي المستعمرات كانت السلطة العليا بالمعنى الدقيق للكلمة بين يدي وزارة المستعمرات (باستثناء الجزائر التي تتبع وزارة الداخلية ، وتونس والمغرب اللتين تتبعان وزارة الخارجية) التي نملك حق التشريع بالقرارات وتسهر على تطبيقها . كما كانت هذه الوزارة مؤسسة مركزية . فهي تحكم المستعمرات بشكل غير مباشر ، لانها تركت إدارة الدوائر واتخاذ المبادرات في المجال الاقتصادي في المستعمرات للحكام العامين والحكام « الذين يتمتعون بسلطة حكومة الجمهورية » . إلا أنها خضعت حرية عمل كبار الموظفين فيها للرقابة

Une ame de chef, cité par H. DESCHAMPS, op. cit.

(١) . .

الرسمية لمفتني المستعمرات ، وللرقابة غير الرسمية بالنسبة لكبار المستوطنين الأوروبيين ، ورجال الأعمال ذوي العلاقات الجيدة مع المتنفذين في الوزارات والنواب المحليين في المستعمرات القديمة العهد . وماعدا بعض الاستثناءات كان **الجمود يشكل القاعدة العامة** . فعلى عكس المستعمرات الانكليزية حيث كان بإمكان المجلس التشريعي القائم الى جانب الحاكم اسماع صوت السكان المحليين لم يكن للمجالس الكبرى التي انشئت بأسماء مختلفة في البلدان الخاضعة للإدارة الاستعمارية الفرنسية سوى اختصاصات استشارية في المجالس الاقتصادية والمالية . وكان ممثلو السكان المحليين الذين تعينهم الإدارة أعضاء فيها يشكلون الأقلية باستمرار ويتناورون فيما بينهم . ولما كانت هذه المجالس مجالس إدارية فعلية فلم يكن بمقدورها خلق حياة سياسية فعلية . ولم تعط سوى صورة كاريكاتورية عن « المشاركة » .

أما مذهب الاستبعاد فقد كان يذكر غالبا ، لكن تناقضه مع مذهب السلطة كان كبيرا جدا مما أدى الى استحالة تطبيقه بشكل جدي . فقد كتب رولان ولاموبه بهذا الخصوص بقولان (ه) :

بدأ تحويل رعايا المستعمرات الى مواطنين أمرا خطيرا إلا إذا كان بصورة فردية . فمنع جميع المستعمرات الحق الذي تملكه المستعمرات القديمة العهد بارسال ممثلين عنها الى البرلمان الفرنسي قد يؤدي الى خلق امكانيات مجهولة بالنسبة للحياة السياسية الميتروبولية . فقانون العدد قد يؤدي الى استبعاد كل تمثيل للعنصر الأبيض ، « الذي سيجري تجاوزه وإغراقه وسط جماهير تؤمن بالخرافة قد يكون بإمكان القادة الحاذقين جعل هذه الجماهير تقرر حسب إرادتهم بدون أن تشك بمعنى الاقتراع الذي تقوم به بشكل غير واع » (كونيديك) . كما بدأ حق منع

ROLLAND & LAMPUE : Précis de législation coloniale, (ه)
1940, No. 2420

المساواة الاجتماعية قليل التلاؤم مع الحفاظ على السلطة . لذلك أخضع الرعايا الى نظام خاص هو نظام الاندجينا الذي يمنح إداري المستعمرات الأوروبيين سلطات تاديبية زودتهم بحق إنزال عقوبات جزائية بالسكان المحليين . وجعل هؤلاء السكان يحرمون من حق التمتع بالحريات العامة (لم يدخل الحق النقابي الى إفريقيا السوداء « الفرنسية » إلا في عام ١٩٣٧) . كما خضعوا في أماكن كثيرة لنظام العمل الاجباري . ولم يكن من المتعذر اختراق هذا الحاجز . فعلى الرغم من المذهب السائد فقد كان هناك نوع من الاستيعاب البطيء من صنع الإداريين الاستعماريين المقيمين في الأرياف .

« فقد كان أغلب الإداريين الاستعماريين يعيشون بالقرب من السكان (وهذه فائدة الإدارة المباشرة) ، ويتمثلون بهم تدريجيا ، ويفهمون رغباتهم وحاجاتهم ، ويدافعون عنهم بحماس أحيانا ، ويبذلون جهدهم للمساعدة على تقدمهم الاقتصادي والاجتماعي . مما جعلهم يبنون في كل مركز مدرسة ومستوصفا . وكان التعليم في المدرسة باللغة الفرنسية صموما ويعطي فكرة واسعة عن العالم الفرنسي وأفكاره » (٦) .

من الواضح ان نتائج هذا العمل كانت محدودة . وكانت ملموسة في البلدان التي كان النفوذ الفرنسي فيها قديم العهد مثل السنغال . فقد قامت المدرسة بتخريج النخبات التي بعد قيامها بدراسات في الميتروبول لم تعد تجد ما يدفعها للأسراع الى بلدانها لأنها ستشعر بأنها أكثر اجتثاثا في بيئتها منها في فرنسا . هكذا « فقدتهم إفريقيا لصالح فرنسا » . غير أن تمتعهم بلا قيود بنفس حقوق الفرنسيين المساوين لهم لم يدفع هؤلاء الرجال الى خيانة إخوانهم الأفارقة . ومع ذلك لم يفكروا بقيادة حركة المعارضة السياسية آنذاك كما في المستعمرات الانكليزية . ولم يبدأ المثقفون من الأفارقة السود المشبعون بالثقافة

الفرنسية والمتأثرون بالتيار الأفريقي ، من أمثال ليبولد سيدار سنغور .
بالتأكيد على أصالة الحضارة الأفريقية أمام الفرنسيين والبيض عموماً
إلا ببطء قبل الحرب العالمية الثانية .

٢ - في المحميات :

نظمت المعاهدات الموقعة بين دولة ودولة أخرى العلاقات بين
فرنسا وبعض البلدان الأخرى . ووسعت تدريجياً الفكرة الأصلية التي
منحت الدولة الحماية حق التصرف بشؤون السياسة الخارجية
والجيش والإصلاحات المالية بدون قيام اندماج أو وحدة بين فرنسا
والدول الموقعة على المعاهدات . فقد بقيت المظاهر الخارجية للدولة
المحمية (عاهل وحكومة وإدارة) على ما كانت عليه . في حين أبدت
فرنسا إرادة حازمة بعدم الاكتراث بالوضع القانوني *état de droit*
وفرضت وضع الأمر الواقع *état de fait* ، أي فرض سيطرتها على
البلدان بدون ضمها إليها . ففي بادئ الأمر توضعت الإدارة الفرنسية
في كل مكان إلى جانب إدارة « المحمية » . ثم حلت محلها فيما بعد .
وشهدت نهاية القرن التاسع عشر قيام الاتحاد الهندو صيني ، هذا
البناء الشاذ حقولاً والمكون من مستعمرة (كوشنشين) ومن محميتين
(إمبراطورية الأنام ومملكة كمبوديا) ومن إمبراطور أنامي يخضع لسلطة
حاكم من الميتروبول . ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد . ففي عام
١٩٢٥ ، استغل الحاكم العام الفرنسي عهد الوصاية الناشئة عن موت
المتعلقة بالعدالة وتجنيد الموظفين وتسميتهم واختيار الوزراء الخاصين به
(اتفاق ٥ تشرين الثاني) . وأثار هذا التصرف استياء السكان الذين
الإمبراطور كيه دان *Khai Dinh* للقضاء على ما تبقى من سلطة الإمبراطور
راوا فيه اغتصاباً وكان السبب في لعاطف الطبقة البرجوازية مع عصيان
ين بيه *Yen Bay* (١٩٣٠) .

وفي تونس افتصرت سلطة الباي ، رئيس الدولة والحكومة ، على
إصدار المراسيم التي يحررها المقيم العام الفرنسي . بينما احتفظ

المرافبون الفرنسيون بالسلطة الادارية الفعلية . واصبحت القرارات تأخذ بعين الاعتبار مصالح المستوطنين البيض بالدرجة الاولى عندما لا يقومون بفرضها على الادارة . فقد نص أحد هذه القرارات على توسيع امتيازات الفرنسيين المتعلقة بالاراضي بحجة « اهمال التونسيين لممتلكاتهم » ، ومنح قانون آخر الاجانب المقيمين في تونس إمكان الحصول على الجنسية الفرنسية كما لو كانوا مقيمين في فرنسا . الامر الذي اغاظ التوانسة لاسيما وانه كان ينطبق على المالطين المحقرين من جانبهم بالاجماع . ولم يؤد انشاء المجلس الاعلى عام ١٩٢٢ ، الذي سيطرت عليه المصالح الاوروبية ، الى زوال القلق السائد بين التوانسة . كما ابتلع الموظفون الفرنسيون نصف ميزانية الدولة في حين لم يكن باستطاعة الشباب التوانسة من حملة الشهادات المناسبة ايجاد عمل في الوظائف العامة .

ولم يمنع حدوث الشيء ذاته في المغرب الا وجود ليوته الذي كان مصمما على الا يجعل من نظام الحماية حيلة ادارية ، بل نظاما حقيقيا « طابعه الاساسي المشاركة والتعاون الوثيق بين السكان المحليين والعرق البهامي وسيادة الاحترام المتبادل والحماية الشديدة للمؤسسات التقليدية » . وتدل صرخة التحذير التي أطلقها ليوته في تشرين الثاني ١٩٢٠ ، في منشور شهير على أن سياسة المشاركة الفعلية كانت مهددة مسبقا . وتم التخلي عن سياسته بعد رحيله (١٩٢٥) . وخلق الاهتمام المتزايد بمصالح انشاء الميترربول واقامة مستوطنين جدد ، وتطوير البنوك والشركات الصناعية الاوروبية خلق سلطة خفية . وبدأت المحمية بالتطور باتجاه الادارة المباشرة ، وحصر التحديث الاقتصادي في نطاق أقلية صغيرة من المستوطنين . بينما قاد غياب السياسة المناسبة لصالح المزارعين الصغار المحليين الى تضخم البروليتارية في « مدن الصفيح » . وكانت النهاية المنطقية لتدهور المحمية هذا في حزيران ١٩٣٠ بإبرام الظاهر البربري الذي قضى على امتياز السلطان بصفته عاهل دبنى . وأدت العاطفة التي أثارها هذا الفرار الى أن نطفو على

السطح جميع المآخذ المتراكمة على مواقف الفرنسيين ، و « دّرج
نشاط الحركة الوطنية » . (كاتزو) .

الجزائر :

تعود المكانة الخاصة التي تمتعت بها الجزائر بين المستعمرات
الفرنسية الى وجود عنصرين من السكان جنباً الى جنب فيها هما
السكان المحليون والاوروبيون . هذان العنصران يختلفان تماما من حيث
الاصول العرفية واللغة والديانة والعادات والتقاليد . وقد حل قانون
الجنسية لعام ١٨٨٩ مشكلة الاوروبيين الفرنسيين الاصل وغير
الفرنسيين الذين يشكلون مجموعة واحدة، وبذلك أصبح وضعهم مماثلاً
لوضع مواطني الميثروبول . أما بالنسبة للمسلمين، فقد ترددت السياسة
الفرنسية بين صيغتين التمييز أو الدمج . وجرى التخلي عن سياسة
التمييز نهائياً في بداية عهد الجمهورية الثالثة . أما سياسة الدمج
فلم تطبق بكاملها اطلاقاً .

لقد كان من الممكن تغيير المجتمع الاسلامي بفعل الثقافة الفرنسية
على الاخص . فقد كانت المدرسة أفضل وسيلة من وسائل الاستيعاب .
الا انه تم التخلي عنها بسبب ما يطلبه تنظيم التعليم العقلاني من نفقات
مالية . وكان كثير من الاوروبيين يرون في انتشار التعليم خطراً على
تفوقهم وتهديدا لمصالحهم . وتمكن بعض السكان المحليين من الحصول
على شهادات من المؤسسات التعليمية الاوروبية ففتحت السبيل امامهم
للعمل في المهن الحرة ، بينما تركت الجماهير في جهلها . ففي عام ١٩٣٩
لم يكن بإمكان حوالي التسع أعشار من الاطفال المسلمين دخول المدرسة
بسبب نقص الاعتمادات المالية اللازمة .

واصطدم الاستيعاب السياسي بالمعارضة الأكثر انتظاماً للسكان
ذوي الاصل الاوروبي من انصار منهج الاستعباد مثلهم في ذلك مثل
جميع الاقليات الغازية المقيمة بين جماهير خاضعة وتشكل الأكثرية .

وفي عام ١٩١٩ ، كان النظام الساري المفعول لحصول المسلم على حق المواطنة هو النظام المشيخي Sénatus-Consulte لعام ١٨٦٥ الذي يسمح للمسلم المحلي بأن يصبح فرنسيا ويستمر بالخضوع للقانون الاسلامي . ويمكنه بناء على طلبه أن يحصل على حقوق المواطنة ويصبح في هذه الحالة خاضعا للقوانين المدنية والسياسية الفرنسية . « وهذا يعني أن عليه التخلي عن معتقداته وعاداته ، ويتنكر لديانته . وقد وجد الكثير من الجزائريين المفتونين بالحضارة الفرنسية أن الحصول على حق المواطنة ضمن هذه الشروط يعني أن يدفعوا غالبا ثمن ارضاء الشعور بالكرامة والرغبة بالافلات من نظام العبودية والتعسف » . ولم تبد الادارة من جهتها أي تسرع في الاجابة على طلبات التجنس التي يتقدم بها العرب .

وبعد الحرب ، أمل الجزائريون بأن يصبح الحصول على حق المواطنة بشكل مشروع أكثر سهولة لقاء الخدمات التي قدموها لفرنسا خلال الحرب . الا أن أوربيي الجزائر عارضوا ذلك . وبحسب رأي الحاكم العام السابق م. فيوليت فان الادارة « لم تكن بعيدة عن التفكير أن بإمكانها التصرف مع الرعايا كما يحلو لها ، وأن الامر يصبح أكثر حساسية مع المواطنين ويحول جو الحرية دون ازدهار نظام الادارة المطلقة » . وايا كان الامر ، فان اصلاح ٤ شباط ١٩١٩ سمح لبعض الفئات من المسلمين القليلي العدد جدا بطلب الجنسية الفرنسية شريطة التخلي عن قانونهم الشخصي Statut personnel . وأنشأ القانون نفسه حق تمثيل السكان المحليين في مجالس المداولة ، بالانتخابات أو بالتعيين ، في الجزائر (من الفوضية المالية حتى اللجان البلدية) . وكان من الضروري أن يستخدم الحاكم جونارت Jonnart كل ما لديه من نفوذ لكي يقبل المستوطنون الاوروبيون بهذه التجديدات البسيطة . ووسع مشروع بلوم - فيوليت لعام ١٩٣٧ التنازلات التي قدمها قانون ١٩١٩ . فقد نص على منح حق الانتخابات الى ٢٠.٠٠٠ أو ٣٠.٠٠٠ جزائري من الدين توفرت فيهم بعض الشروط وبدون اجبارهم على

التنازل عن قانونهم الشخصي . ويشكل هذا الاصلاح مرحلة جديدة باتجاه استيعاب « المتحضرين » . الا أن غالبية فرنسيي الجزائر شنوا حملة ضد هذا المشروع . وساندتهم في ذلك الصحافة اليمينية ومجموعات المعارضة والراديكاليون في فرنسا . مما دفع الحكومة الى سحب مشروعه . واثّر انعدام الثقة هذا في نفوس « المتحضرين » وراوا في فشل هذا المشروع البرهان على تصميم فرنسا على الاستمرار في اخضاعهم لنظام الاندجين الشائن .

ب - « موجات الارتكاس » في المستعمرات الفرنسية :

تعني « موجات الارتكاس » في البلدان المستعمرة ، الحركات التي كان لها اكبر التأثير في الراي العام الميتروبولي (مثل ثورة عبد الكريم الخطابي ، وثورة جبل الدروز في سورية) ، رغم أنها ليست بالاكثر أهمية . فقد كان نضال المجموعات الصغيرة من المعارضين ذا المظاهر العامة المحدودة ، والذي أخدمته مداخلات الشرطة ، كان أقل أهمية من الانفاضات الكبرى الا أنه أكثر فعالية منها .

لقد كان اسحاب فكرة التحرير زعماء معزولين وسط جماهير لامبالية في الظاهر . فاحتفظوا بهذه الفكرة في نفوسهم بانتظار الظروف الملائمة لنشرها بين الجماهير . وكان مبدؤهم يتمثل بالاحتجاج ضد اساءات النظام الاستعماري مما يجعل الاستباءات تتبلور بشكل أفضل بكثير من الفكرة القومية التي لاتزال غامضة جدا في فكر الجماهير وبسيطة التأثير فيها . والامر نفسه ينطبق على تحريك عاطفة التضامن العرقي (الآسيوية) والديني (الاسلام) ضد الاجانب . وتأثر العديد من الزعماء الوطنيين وبدرجات مختلفة بالماركسية - اللينينية . ولئن رغب بعضهم في جعلها ، من عقيدة ، مبدأ لعملهم السياسي ، فان بعضهم الآخر رأى فيها ، من انتهازية ، قوة ملائمة لحركة تحرر الشعوب المستعمرة . ومن المناسب التاكيد على أن أغلب هؤلاء الزعماء تربوا على

'الثقافة الفرنسية' ، وميزوا فكريا ، عن ايمان وليس لمجرد التكتيك ، بين فرنسا الميتروبولية ، والليبرالية والمضيافة التي لم يشعروا حين اقامتهم فيها بأنهم غرباء أو من مرتبة 'دنى من سكانها' ، وبين فرنسا الكاريكاتورية التي يمثلها فرنسبو المستعمرات . وكانوا يرثون حالهم كما كان يفعل فلاحو ١٧٨٩ قائلين : « لو كان الملك يعرف ! » . ولم يكن الهجوم الذي ينسبه المعارضون موجهها ضد المينروبول ، بل ضد الاساءات التي تحميها الادارة الاسنعمارية المحلية أو تسمح بها ، وضد « شلال الاحتقار » الذي كان السكان المحليون ضحاياه .

والواقع ، لم تحتل المطالب السياسية المرتبة الاولى في النضال ، بل التصميم على رؤية ابناء المستعمرات يستعيدون كرامتهم الانسانية، وذلك بإلغاء العمل الاجباري والضرائب التعسفية وكافة انواع الاهانات التي يتعرضون لها . ولم يكن أي من الزعماء الوطنيين يفكر بقطع العلاقات بين المستعمرات والميتروبول على الاقل في الوقت الحاضر . واقتصرت رغبتهم على تحسين العلاقات السياسية باتجاه نوع من المشاركة تستعيد بواسطته البلدان المسيطر عليها شخصيتها ، الشرط الضروري لحصول سكان هذه البلدان على المساواة الاجتماعية .

خلال هذه الفترة حصل تطور في مفاهيم الزعماء الوطنيين . فقد تئروا بنتائج الاحداث السياسية الفرنسية الداخلية ، وبدرجة اقل بضعف نفوذ الديموقراطيات الغربية أمام المطالب العنيفة للانظمة الديكتاتورية . وبما أنه لم يكن بإمكان الزعماء الوطنيين الاعتماد على دعم السكان القوي لهم ، فقد اكتفوا ، بالضرورة أو عن ميل فكري ، باللجوء الى سبل النضال المشروع . فكانت نتائج هذا النضال مخيبة للآمال لان ارباب الميتروبول من كافة المطالب جعلها تمتنع لا عن العودة الى سياسة الحماية في الهند الصينية وتونس والمغرب فحسب ، بل تشدد أيضا من وطأة الادارة المباشرة والسيطرة الاقتصادية في كل مستعمراتها تقريبا . وثلاثت سريعا الآمال التي بنيت على وصول

الجهة الشعبية الى الحكم في فرنسا عام ١٩٣٦ . ولم يكن هياج الشعوب الدائم خلال هذه الفترة عديم الفائدة ، لانه ساهم في ايقاظ وعي هذه الشعوب الوطني وروح المقاومة لديها . ولم تعد في عام ١٩٣٩ على ما كانت عليه قبل عشرين عاما .

١ - الحركة الوطنية في فيتنام :

في عام ١٩١٩ بدت معارضة المثقفين الانفة ، والتي تميزت برفض كل ماهو فرنسي ، والايجابي منه لكونه اجنبيا ، بدت في طريقها الى الهدوء . ويمكن ان يعزى ذلك الى رحيل المعارضين الاشد بأسا منهم الى المنفى . ووضع قسم هام من العناصر الشابة من السكان ثقته بفرنسا على امل ان تقود بلدهم على طريق النهضة الاجتماعية والاقتصادية والادارية . ولم يكن موضوع السيادة الفرنسية موضع نقاش بالنسبة لهذه العناصر ، بل كانت تتطلع الى المشاركة الوثيفة مع الفرنسيين في الحياة السياسية والادارية بهدف القضاء على التعسف . وكان من الممكن الاكتفاء آنذاك بالقليل حتى بنعوض عن تأثير الاسيوية على روح النساب المشبع بالثقافة الفرنسية . وقد أبدى بعض المعارضين القداماء المضطهدين منذ عهد بعيد استعدادهم للانضمام اليها . فقد جعل احد هؤلاء المعارضين فان - بوا - شو عنوانا لاحدى كتيباته **التعاون الفرنسي - الانامي** ، وأشار فيه الى عقم التحسر على ماض ولى . وشكلت السنوات النالية للحرب فترة الفرص الضائعة . فقد اصطدم بعض الحكام العامين الذين تعاقبوا على المستعمرة وأرادوا عمل شيء ما مع المستوطنين الاوروبيين اسياد البلد الفعلين والمنشعبين بالتفوق العرقي والمصممين على الحفاظ على امتيازاتهم . فلم يكنف بعدم احترام الوعود المقطوعة (باستثناء تلك المتعلقة بمرتبات المحاربين القداماء) ، بل ساء مصير السكان الاكثر فقرا نتيجة التفاقم المطرد للامباء المالية المفروضة عليهم . واصبحت الادارة الاستعمارية تشك بكافة التجمعات الوطنية . وحظرت حتى الاكثر ولاء منها مثل « الحزب التقدمي » الذي أسس هام

١٩٢٤ . وشلت جميع مبادرات الممثلين المحليين المنتخبين . وانضم الى الاحزاب « المتطرفة » الكثير من المعتدلين المشمئذين من اصرار الادارة على الحفاظ على السياسة الاستبدادية وغير المتفهمة .

وانار حظر الكفاح المشروع تشكيل اول التجمعات المناهضة بالاسيوية او الماركسية ، نذكر من بينها **الحزب الوطني الفيتنامي** صاحب التطلع الوطني الخالص . وقد أسسه عام ١٩٢٧ رجال من البرجوازية الصغيرة على نمط الكيومنتانغ الصيني . وبني هذا الحزب برنامجا ثوريا صريحا مؤداه اقضاء الدولة الفرنسية واعادة بناء الجمهورية . وقبل ذلك بدأت شخصية نفوين - ايه - كوك (Nguyen-Ai-Quoc) هوشي مينه مستقبلا) بالظهور خارج البلاد .

فقد امضى هوشي - مينه فترة طويلة في فرنسا وناضل في صفوف الحزب الاشتراكي . وتركز اهتمامه على ضمان الشرعية لبلده اكثر من حصوله على الاستقلال الذي بدا له امرا مستحيلا آنذاك . فطالب عن طريق مؤتمر السلام لعام ١٩١٩ باصلاحات ادارية ، وخصوصا استبدال المراسيم بالقوانين ، ومنح الحريات الاساسية لشعبه وقبول ممثل فيتنامي دائم في البرلمان . ولما خيب جمود الادارة آماله ، انضم الى الحزب الشيوعي ، وارتقى تفكيره باتجاه الحركة الوطنية الثورية . وبعد ان اقام فترة من الزمن في موسكو ، أسس نفوين - ايه - كوك عام ١٩٢٥ « جمعية الشباب الوطنية الثورية » في مدينة كانتون وبين اللاجئين السياسيين الهندوسيين . وجرى الاعداد السياسي والعسكري لاعضاء هذه الجمعية في اكااديمية وامبوا العسكرية قبل ارسالهم الى الهند الصينية . الا ان التغيير المفاجيء في سلوك شيانغ - كاي - شيك ارغمهم على التفرق .

وشكل عام ١٩٣٥ انعطافا حاسما في تاريخ الحركة الوطنية الهندوسينية . فقد كان سكان تونكان يتميزون غيظا من التعسف المضري، وخصوصا من احتكارات الملح والكحول، واستغلال الصناعيين

الدائم للأيدي العاملة (ففي مصنع الكبريت في يان توي ، كان أجر الاطفال ابيومي ستة قروش والنساء من ٨ الى ١٢ والرجال من ٢٥ الى ٣٥) ، واستغلال اصحاب الاراضي للقرويين (كان أجر العامل الزراعي ثلاثين فرشا) . وكان العمال يجندون بالقوة ليخدموا في الشركات الاستعمارية التي تنقلهم الى مزارع الجنوب حيث ينتظرهم مصير بائس . وادت الاستيلاءات الى قيام اضطرابات خطيرة مثل ثورة القناصة الوطنيين في يان - بين التي أشعلها الحزب الوطني الفيتنامي ، وأعمال القرصنة ضد كبار الملاكين في كوشنشين ، والثورات الفلاحية و « مسيرات الجوع » في تونكان . وربما كانت الحركة الاخيرة من صنع الحزب الشيوعي الهندو صيني الذي انتهى نفوين - ابن - كوك من تأسيسه . وكان لدخول الجماهير الى المسرح السياسي صدى عميق في البلد كله . مما جعل المعتدلين الدسنوريين من انصار التفاهم الفرنسي - الفيتنامي في اطار دولة حديثة يشعرون بالعزلة وبدؤوا بالتطور بدورهم . فقد صرح أحدهم أمام الوزير الفرنسي بول فينو في ٧ تشرين الثاني ١٩٣١ مايلي :

« ان تطورنا منذ ربع قرن جعلنا نعي انفسنا وقوميتنا . وهذا الشعور الجديد لا يتلاءم مع نظام لم ينشأ لارضائه . ومن هنا نبع الالم الذي نعانيه من أزمة الشخصية الفعلية والقومية بأن معا ... نحن نسب ببحث عن الوطن الذي لم بجده بعد ... وهذا الوطن ، سيدي الوزير ، لا يمكن أن يكون فرنسا بالنسبة لنا » (٧) . وأضاف بأن حل الصعوبات يكمن في التعاون مع الميتروبول على أن يقود هذا التعاون الى وضع شبيه بوضع الدومينيون البريطانية .

وفي السنوات التالية ، أحرزت الحركة الوطنية تقدماً عظيماً في صفوف طبقات المجتمع كلها ، على الرغم من استمرار الضغط السياسي (باستثناء فترة الجبهة الشعبية) . وتبلورت هذه الحركة حول اتجاهين

رئيسيين . ففي كوشنشين تجمعت البرجوازية الدسنورية في الحزب الديمقراطي ، نصير الارتقاء نحو وضع الدومينيون ، وفي المناطق الاخرى ادى حظر نشاط جميع الاحزاب الى لجوء الحزب الشيوعي الهندوصيني للعمل السري . وتطور نشاط هذا الحزب بدفع حي من بعض الزعماء الشباب مثل فام - فان - دونج وفو - نفوين - جياب (اما نفوين - كوك فكان مبعداً عن البلاد بعد الحكم عليه بالاعدام لاشتراكه في أحداث عام ١٩٣٠) . وجند أعضاؤه من كافة الاوساط الفيتنامية - في المدارس والمصانع والارياف وداخل البرجوازية وأقام عكاشاً(*) من النقابات والرابطات في كافة أنحاء الهند الصينية تطالب بالحريات الديموقراطية وتحسين شروط حياة المجتمع .

الا ان انشغال الادارة الاستعمارية بالمشاكل الخارجية ، وخاصة بالتهديد اسياباني الذي كان يتضح يوماً بعد يوم ، جعلها أقل استعداداً من أي وقت مضى لتقديم التنازلات . فطاردت المنظمات الشيوعية ، وأماقت انتشارها بدون أن تهدمها . وقد أنهى ف. دوفيليه وصفه لهذه الفترة بقوله في عام ١٩٣٩ : « لم يكن بإمكان الادارة الاعتماد الا على القوة ... فاذا أمكن شل القوة أو القضاء عليها فان النظام الذي تتراسه سيتهدم سريعاً » .

٢ - الحركة الوطنية في تونس :

تعتبر الحركة الوطنية في تونس قديمة قدم المحمية نفسها . اذ ترجمت الادارة الفرنسية معاهدات الحماية بشكل فضفاض جداً . وطبقت الادارة المباشرة وسياسة الاستيعاب في تونس كما لو كانت تحكم مستعمرة . مما أدى الى قيام الاحتجاجات في صفوف المثقفين منذ عام ١٩٠٦ . وتم بشكل طبيعي تماماً تنظيم اول حركة في تونس هي حركة « الشباب التونسي » على نمط « الشباب التركي » وتبنت

(*) العكاش : بيت العنكبوت - المغرب .

تطلعاته نحو بناء الجامعة الاسلامية او الجامعة العربية . غير انها بتأثير
الويسينة طالبت في عام ١٩١٩ بإعادة بناء دولة دستورية وبنى حديثه
مثل المجلس التشريعي المنتخب يكون الباي مسؤولا أمامه والمحالس
المحلية ، وبحق تونس بالحريات الاساسية .

.. ونشر كتّيب الشيخ التعالي « الشهيد التونسي » المذهب الجديد
بين العامة . وتبناه بيان الحزب الجديد واكمّله ، وهو الحزب الذي
تمخض عن حركة « الشباب التونسي » وتبنى اسما رمزيا « الدستور »
ويمكن للخيص ما اضافه حزب الدستور الى برنامج التعالي بإعادة بناء
الجيش الوطني ونقل ممتلكات المستوطنين الاوروبيين الى التوانسة
بالطريق المشروع ، ومنح التوانسة فقط حق الاقتراع والولوج الى كافة
الوظائف العامة . وادى فشل جميع الخطط الاصلاحية التي تبنها حزب
الدستور وتفاقم شدة الازمة الاقتصادية بعد عام ١٩٣٠ الى استمرار
الاضطراب . فقد عاد الحبيب بورقيبة من فرنسا عام ١٩٢٧ « مكللا
بالشهادات » . وكان مصابا بنصف عطالة فكرية مثله مثل الكثيرين من
أبناء وطنه . وتطور نشاطه السياسي الذي بدأه في جريدة حزب الدستور
« الصوت التونسي » وفي جريدة « العمل التونسي » التي أنشئت عام
١٩٣٢ . فأعطى لمذهب الحزب مضمونا ولهجة جديدين . فبدلا من طرح
المشاكل من زاوية دستورية محضة ، أعلن عن ارادة البحث « بتأن
واخلاص من حل لازمة تونس الاقتصادية والسياسية والاخلاقية والدفاع
عن كافة التوانسة دون أي تمييز ديني وبعيدا عن كل تشيع طبقي وهقم
ديماغوجي » .

« فتونس التي نؤينا تحريرها لن تكون تونس المسلمين أو اليهود
أو المسيحيين ، بل تونس لجميع الدين يقبلون بها دون تمييز عرقي، أو
ديني وطناً لهم ويقطنونها في ظل حماية قوانين المساواة » .

.. وشكل هذا التحديث قطيعة مع الجيل السابق المتمسك بمثل العروبة .
الاعلى القديم والجامعة الاسلامبة وبروح التحزب المتمسكة بالشكليات

والمنفلة التي سيطرت على حزب الدستور . الامر الذي جعل الانقسام في صفوف الحزب امراً حتمياً . وتم ذلك في مؤتمر قصر هلال عام ١٩٣٤ عندما انفصل بورقيبة واصدقاؤه عن العناصر الاكثر تقدماً واعتدالاً في الحزب « الارشيين Les «Archeos» والمهتمين بالنضال ضد المحمية « بين لعبتي سطرنج » ، وشكلا حزب الدستور الجديد . وطالب الفريق الجديد المتأثر بالتقليد الفرنسي الثوري اكثر من تأثره بمثل العروبة الاعلى بحق الاقتراع العام والاستقلال على مراحل .

غير ان المقيم بيروتون طبق سياسة « العصا » المأوفا لديه بهدف تحطيم الحركة الوطنية . فأرسل الزعماء (ومنهم بورقيبة) الى معسكرات الامتقال ، وعطل الصحافة . واقترح بيروتون ايضاً منع التوانسة من الذهاب الى فرنسا لمتابعة تحصيلهم الدراسي . وفرض عدداً من الشروط على الحائزين على شهادة البكالوريا . وصرح أمام أعضاء المجلس الكبير قائلاً : « لئن اتخذت بعض الاجراءات التي جرت على التقرير من بعض الاوساط التي تميل الى تقديمي بـ « النازي المندفع » فذلك من احلكم ايها السادة ، من احلكم تسببت لنفسي بهذه الادانات العنيفة » .

ولم يكن للاضطهاد من نتيجة الا جعل حزب الدستور الجديد الناطق الرسمي باسم الحركة الوطنية المسلم به . وتعد متابعة الحزب لنشاطه بعد زج زعمائه في السجون دليلاً على صلابته قاعدته وتنظيمه العقلاني .

ولم يكن ممكناً تطبيق السياسة الليبرالية التي نادى بها الوزير ب. فينو والهادفة الى منح التوانسة حق المشاركة الفعلية في الحياة السياسية وذلك بسبب معارضة فرنسي تونس لها . وبعد سقوط حكومة بلوم (١٩٣٧) توترت العلاقات بين حزب الدستور الجديد وخلفه (شوتان) . ولم يقف التوتر عن التصاعد بعدما تلاشى كل أمل بالاصلاح وادى الاضطراب ومظاهرات نيسان ١٩٣٨ الى بدء فترة جديدة من القمع . وتم جل الحزب بعد اتهام زعمائه بالتآمر على سلامة الدولة .

٣ - الحركة الوطنية المغربية :

لم تكن العلاقة بين السياسة الفرنسية وتطور القوى الوطنية في أي مكان آخر أكثر وضوحاً منها في المغرب . فقد تم التخلي تدريجياً عن سياسة الحماية بعد ثورة عبد الكريم الخطابي (١٩٢٤ - ١٩٢٥) ورحيل ليوته . وتحوّلت الرقابة إلى إدارة مباشرة . وأصبحت العلاقات نادرة باطراد بين المقيم الفرنسي والحكومة (المخزن) بعد أن عطل عمل هذه الحكومة . وحل الموظفون الفرنسيون تدريجياً محل السلطات المغربية . وتعاظم شأن الاستعمار بشكل هام . فبعد أن دعى المستوطنون الأوروبيون والتجار وأصحاب المهن الحرة إلى المشاركة في الحكومة ، اعتبروا أنفسهم مجلساً تشريعياً يتمتع بحقوق في إدارة الأمور ، وصمموا على المشاركة في حياة المغرب السياسية ولو احتاج الأمر إلى ممارسة الضغوط على المقيم الفرنسي أو على باريز .

وأثار هذا التغيير بعض الهيجان وخصوصاً في أوساط الطلبة . إلا أن الأمر الذي أعطى الدفع الفعلي للحركة كان الظاهر البربري (المرسوم) الذي صدر في نيسان ١٩٣٠ . فمن جنيف حذر زعيم اللجنة السورية الفلسطينية العربية شكيب أرسلان العالم الإسلامي من « محاولة تهديم الإسلام والعروبة في المغرب » ومن بين العديد من التيارات السائدة داخل الرأي العام المغربي ، والتي لم يكن معظمها إلا عبارة عن رد فعل جماعي صادر من أناس اتقياء بهدف الدفاع عن دينهم ، لم يتخذ سوى تيار واحد منها موقفاً سياسياً هو « الشباب المغربي » الذي يجمع شباباً يحملون شهادات من الجامعات الفرنسية ولهم في الوقت نفسه ارتباطات مع رجالات بارييسين يساريين وعلى علاقة مع شكيب أرسلان . وفي باريز والمغرب تركّز نشاطهم من خلال صحيفتي المغرب وعمل الشعب على بناء مذهب وجمع عناصر الحركة الوطنية المبعثرة حول مطالب عامة تقبل بها الجميع هي الحريات الديمقراطية ، والمساواة بين المغاربة والفرنسيين وتحديث المغرب . ولم يكن ينقص هذه الحركة سوى زعيم

قادر على كسب الجماهير الى صفها وقد عين المغاربة هذا الرعيم عندما حيوا السلطان بلقب « ملك » في مايس ١٩٣٤ خلال مظاهرة كبيرة في فاس . وعلى الرغم من ان محمد بن يوسف كان مجبراً على الالتزام ببعض المحافظة ، فقد أصبح مرتبطاً عاطفياً بقضية تتوافق مع تطلعاته السرية . وفي السنة نفسها ، أسس الزعماء الوطنيون (الوزان والفاسي وبلفريج واليازدي) **لجنة العمل المغربي** ، التي وضعت **خطة اصلاحات** وقدمتها الى السلطات الفرنسية والسلطان .

لقد تجاوزت هذه الخطة المطالب السابقة كثيراً . فقد طالبت بتحويل المحمية تدريجياً الى دولة تحت الانتداب تساعد فرنسا خلالها المغرب على التحول الى دولة عصرية ، كما تساعد المغاربة ليصبحوا قادرين على حكم أنفسهم بأنفسهم . وسعت اللجنة عن طريق دعاية واسعة النطاق الى غرس جذورها في المدن والارياف ، وصار يستمع اليها لدى استنكارها السياسة الفرنسية بنزع اليد عن الاراضي واحتكارها ، ولسيطرة الفرنسيين على الوظائف العامة وتبديد موارد المغرب المالية في مصاريف كمالية أو في مشاريع اقتصادية تفيد الاستعمار الكبير فقط .

الا ان الحركة الوطنية لم تنجح في تحقيق تماسكها بشكل صلب . فقد كان بعض زعمائها النافذي الصبر والمستائين من مشاهدة دفن خطة الاصلاحات يريدون الانتقال الى العمل الفوري ، في حين ان البعض الآخر لا يزال يثق بحل الارتقاء السلمي الذي بعث الامل فيه من جديد وصول الجبهة الشعبية الى الحكم في فرنسا . اما السلطان فكان يلعب لعبته الشخصية ، وانتظر من المقيم الفرنسي الجديد نوغيس **Noguès** ان يعود الى تطبيق سياسة ليوتة . هكذا كانت الحركة الوطنية المغربية خلال الاشهر التي سبقت الحرب العالمية الثانية تبحث عن طريقها وسط الاضطرابات والانقسامات التي كانت المغرب تعيشها .

٤ - الحركة الوطنية في الجزائر

منذ بداية القرن العشرين قامت في الجزائر حركات رأي عام اقتصرن على بعض الشخصيات المتحضرة évolués في المدن . إلا أن من الصعب جداً تحديد العلاقة بين المطالب السياسية والحركة الوطنية بسبب تنويعه وروبيي الجزائر وصحافتهم لهذه المطالب وفقاً لحاجات حربهم الكلامية .

وبعد الدراسات التي قام بها ش. أجرون أصبح من الثابت أن حركة « الشباب الجزائري » الأقدم عهداً بين الحركات التي ظهرت في الجزائر ، وجدت في السنوات الأولى من القرن العشرين بين الشباب المسلم « المثقف بالثقافة الفرنسية » . وسرعان ما اتجهت هذه الحركة إلى المطالبة بتطبيق سياسة الاستيعاب السياسي والاجتماعي أكثر من مطالبتها ببناء سياسة التحديث الإسلامي التي نادى بها « الشباب التركي » وأطلق هؤلاء الشباب على أنفسهم اسم « الشباب الفرنسي المسلم » . وأخذت التنظيمات التي أنشأها (جمعيات فكرية ورابطات تلاميذ المدارس الفرنسية القدامى) ، مع تزايد خطورتها بين نخبة صغيرة من المثقفين وأصحاب المهن الحرة والنجار ، أخذت تقوم منذ ما قبل حرب ١٩١٤ بنشر شعارات مثل التقدم وتطوير التعليم ومنع الحقوق السياسية . وظهر في كتابات هؤلاء الشباب نوع من الشكوك الدينية وقاموا بحملة لتأييد نظام خدمة العلم ، المقدمة الضرورية لمنح الحقوق السياسية . الأمر الذي دفع ثقة المسلمين إلى رفضهم من المجتمع الإسلامي ، وطالبوا بإلغاء نظام الاندجين. والضرائب العربية ، و « المحاكم القمعية » . واتخذوا موقفاً متشدداً مؤيداً لسياسة الاستيعاب . إلا أن الإدارة الاستعمارية وجدت هذا البرنامج ثورياً ، كما رأت فيه الصحافة الأوروبية في الجزائر يدعمها قسم من الصحافة الباريسية ، برنامجاً وطنياً . وهكذا ولدت حجة مفادها : « أن فكرة الأمة العربية في الجزائر هي شعار حركة الشباب الجزائري » . وكررتها الدوائر الاستعمارية ، وكلدتها باستمرار المعنيون بالأمر . ولم تغير خيبة أمل « الشباب

الجزائري « من موقفهم عام ١٩٣٩ لعدم حل مسألة المواطنة وتمثيل المسلمين . وكان البعض منهم (ابن نامي) مستعداً لقبول التجنس بعد التخلي عن القانون الشخصي . بينما كان البعض الآخر (الامير خالد) يريد الاحتفاظ بهذا القانون . ووضع هؤلاء الاخيرين ، والذين وصفتهم الصحافة بانصار الاستقلال ، تحت رقابة الادارة . علماً بأن برنامج الامير خالد لم يكن يطالب الا بالمساواة في الحقوق بالنسبة للمحاربين القدماء أي بالدمج .

وانبثقت الروح نفسها من دراسات **فروحات عباس** بين ١٩٢١ - ١٩٣١ . فبعد دراسته ذات العنون المعبر : من المستعمرة الى المقاطعة ، نشر عام ١٩٣١ دراسة من **الشباب الجزائري** تابع من خلالها الرد على تهجمات مجلة **افريقيا اللاتينية** ، المهينة والمحقرة ، على الشباب الجزائري . وقدم لوحة للاهانات الدائمة التي يتعرض لها هذا الشعب ، وخلص الى القول : « سواء اقبل كتاب افريقية اللاتينية ام لا اننا مسلمون وفرنسيون ، اننا سكان وطيون وفرنسيون . ولا شيء في الكتاب المقدس (القرآن) يمنع جزائربا مسلماً أن يكون فرنسي الجنسية ذا ذرامين قويتين وذكاء متقد ، وقلب مخلص وواع للتضامن الوطني ، وليس هناك من شيء غير الاستعمار » . وبيانه الذي نشره في جريدة **التفاهم** الصادرة في ٢٣ شباط ١٩٣٦ معروف جيداً لدرجة انه لا حاجة لذكره هنا . فهو عبارة عن انعكاس لتطلعات فريق من البرجوازيين المتغربين فكراً وشهادات وحياة منزلية و « ينتظرون من الكرم الفرنسي تطبيق المبادئ الليبرالية التي تعلموها في المدرسة بالجزائر » .

إلا أن **الحركة الوطنية الفعلية** تمثلت بفريق آخر من الجزائريين . فبعد عام ١٩٢١ - ١٩٢٢ طرح المصلحون الدينيون المتأثرون بمحمد عبده وشكيب أرسلان في مجلة **المنتقد** ، لابن باديس ، فكرة أن الجزائريين يشكلون أمة لها عرقها ولغتها وتاريخها ودينها ، وأن قوى الاسلام المجددة الوحيدة القادرة على تحقيق التحرر السياسي والاجتماعي « وإعادة

تربية الاعتزاز الوطني الذي خنقته قرون طويلة من العزلة » . وهذا ما شكل أسس البرنامج الذي تبنته رابطة علماء الجزائر التي أسسها ابن باديس عام ١٩٣١ عقب مؤتمر القدس الاسلامي .

فقد اعتبر العلماء المناهضون صراحة للغرب الفرنسيين كأجانب ، وتجنبوا التورط مع الأحزاب الفرنسية ، ورفضوا جميع محاولات الاستيعاب ، وبدلوا قصارى جهدهم لإعادة بناء المجتمع الاسلامي . وذلك بالتقريب بين العرب والبربر بدون تمييز ، وتطوير المدارس الاسلامية الحرة في الجزائر ، والحلقات التعليمية للبالغين في الميترربول لكي يحولوا دون « ضياع الإخوة في حماة الرذيلة في الشارع » وبناء التعليم على مبدأ أن الاسلام نظام اجتماعي يستجيب لكافة حاجات الحياة في جميع البلدان وكل الأزمان . لقد كان الهدف النهائي تخليص المجتمع الإسلامي في الجزائر من وصاية الغرب المسيحي ، ووضعته تحت حماية القوانين القرآنية ؛ وعندها يصبح اندماجه ممكنا في عائلة الدول الاسلامية الكبيرة . وكان شعار العلماء هو : « الإسلام ديننا والجزائر وطننا والعربية لغتنا » .

وفي حين أن نشاط « الشباب الجزائري » وتحركه كان هدف أوروبيي الجزائر والسلطات الاستعمارية فيها ، فإن أحدا لم يفتن لنشاط العلماء خلال فترة طويلة . وام يمنعوا من الدعوة في المساجد إلا عام ١٩٣٣ بحجة أن تعليمهم يتناقض مع تعليم الإسلام الرسمي الذي تدعمه الادارة الاستعمارية .

وبعد انتصار الجبهة الشعبية في فرنسا عام ١٩٣٦ نظم العلماء وممثلو الجزائر المسلمون المنتخبون الذين كانوا على علاقة حميمة مع « الشباب الجزائري » والحزب الشيوعي الجزائري المستقل عن الحزب الشيوعي الفرنسي منذ مؤتمر فيل اوبان (١٩٣٥) ، نظموا مؤتمرا في الجزائر أعد ميشاقا مشتركا من المطالب . وبرز في المؤتمر مصالي الحاج الذي أصبح منذ عام ١٩٢٧ زعيم حركة نجمة شمال افريقيا التي

أسسها علي عبد القادر (أول من طالب باستقلال الجزائر عام ١٩٢٢) في الميثروبول بين العمال الجزائريين في ضواحي باريس . وأعطى مصالي الحاج لهذه الحركة ، الهادفة الى الدفاع عن مصالح أعضائها المادية والخلقية والاجتماعية ، طابعاً وطنياً عبقياً . الأمر الذي أدى الى قيام نزاع مستمر بينه وبين السلطات الإدارية والقضائية الفرنسية ، واضطره مرات عديدة الى الانتقال من العمل المكشوف الى العمل السري بالتناوب . وفي عام ١٩٣٦ ، امتد نشاط هذا الحزب ، الذي اقتصر حتى ذلك التاريخ على الميثروبول ، الى الجزائر . واتسمت مداخلته في مؤتمر الجزائر بالعنف ومن ذلك : « نقول بصراحة وبشكل جازم إننا لا نقر الميثاق المطالب حين بنادي بربط بلدنا بفرنسا أو بالتمثيل البرلماني فيها » . وقاد الطابع البروليتاري لحركة مصالي الحاج ووطنيتها العدوانية الى عداء جميع الأحزاب الجزائرية الأخرى لها ، وإلى عدم انضمام الكثير من الأنصار اليها بين الجماهير . وفي عام ١٩٣٧ ، وبعد حل النجمة استبدلها مصالي الحاج بحزب سياسي هو **الحزب الشعبي الجزائري** . وطالب بالاستقلال « بمساعدة فرنسا » . وبفضل الدعاية الجيدة التنظيم ، والتي لم ينجح القمع الدائم في إعاقتها ، انتشر نفوذ الحزب وتأثيره في الجزائر وخاصة في المدن الكبرى وحقق نجاحات متعددة في الانتخابات البلدية في الجزائر العاصمة .

امام ولادة الحياة السياسية في الجزائر المسلمة ، بدأ من الصعب الحفاظ على الوضع القائم لوقت طويل . فقد نهضت جماهير السكان الوطنية التي بدأت تستمد من تفوقها العددي شعوراً بالقوة في وجه أقلية أوروبية قوية بامتيازاتها ووضعها الاجتماعي . كما أن فشل سياسة الاستيعاب التدريجي الشرط الضروري لإلغاء قانون « الاندجينا » دفع الوطنيين الى البحث عن حل جديد قريب جداً من حل المسلمين التقليديين وهو قيام الجمهورية الجزائرية المتحدة مع فرنسا .

٣ - السياسة الاستعمارية الهولندية :

طبق الهولنديون في الهند الهولندية طريقة وسطا بين المذهب الإنكليزي الهادف الى تعليم الشعوب المستعمرة إدارة نفسها بنفسها ونظام الاستيعاب الفرنسي . وقد املى هذه الطريقة البحث عن الفعالية .

فخلال عدة قرون ، لم ير الهولنديون في امبراطوريتهم في الهند الشرقية الا ميدانا للاستغلال الميركنتيلي ومصدرا للمنفعة اكثر منها منطقة توسع ارضي . فأعقب احتكار الشركة الهولندية للهند الشرقية في الفترة ١٨٣٠ - ١٨٧٠ احتكار الدولة الذي اقامه فان دان بوش باسم « نظام الزراعات *«Système des cultures»* مؤداه أن تقوم الابدي العاملة من الفلاحين الخاضعة للسخرة بزراعة محاصيل زراعية (قهوة ، قصب سكر ، نيلة ، كينا) فوق اراضي الدولة وتستثمر لصالح خزانة الدولة . ثم ألغى نظام احتكار الدولة تدريجيا بين ١٨٦٣ و ١٩١٨ . ومنحت الرأسمالية الاوروبية حرية الذهاب الى اندونيسيا واستغلال ثرواتها . وشجعها على ذلك قوانين عام ١٨٧٥ « الزراعة » التي قضت بملكية الحكومة لجميع الاراضي غير المزروعة (وهذا ما كان حال الكثير منها في بلد تقوم الزراعة فيها على الوقيد) . وسمحت للرعايا الهولنديين باستئجار هذه الاراضي لمدة خمسة وسبعين عاما وتاجير الاراضي الحائزين عليها الى الاندونيسيين خلال فترات قصيرة فكان لهذه القوانين نتائج هامة على تطور الاندونيسيين الاجتماعي . فلئن طورت بعض « الشركات » بخاصة استثمار المنتجات الزراعية ذات القيمة التجارية الباهظة مثل شجر المطاط ، وشجر زيت النخيل فان البعض الاخر اتجه نحو البحث عن المنتجات المعدنية وخاصة ، الالبان والبتروول (روبال الالمانية) .

وكان لانشاء الشركات الاوروبية واكتشاف الثروات الجديدة في مناطق الارخبيلات لاندونيسية التي بقيت خارج نطاق سلطة حاكم

باتافيا العام المباشرة اثره في الحد من الاهتمام بالامور السياسية . فحتى
المقود الاولى من القرن العشرين لم يمارس الهولنديون سيطرة فعلية
الا على جاوة التي لم يبق فيها الا اثنين من السلاطين الخاضعين لرقابتهم
الشديدة . اما البلدان الاخرى ، فقد احتفظت بزعمائها التقليديين
« محميي » مملكة البلاد المنخفضة . وخلال هذه الفترة ، اجبر المجهود
الهولندي المكثف تدعيمه وسائل سلمية او عسكرية ، اجبر دول بورنيو
وسيليبس وبالي ، الخ . . . الدول الامبرية على الخضوع للسيادة
الهولندية المباشرة . فقد حل محل المعاهدة القديمة التي لا تشترط إلا
فرض حماية غامضة ، صيغة جديدة عرفت بـ « التصريح القصير » اعترف
الامراء بموجبها بالسيطرة الهولندية بلا تحفظ ، فأصبحوا مجرد
وصاة استئمان *Fidélcommis* لصالح حكومة باتافيا يديرون دولاً
« مندمجة » باطراد أو جردها الموظفون الهولنديون من كل مسؤولية
فعلية .

٢ - ادارة الهند الهولندية :

في دستور عام ١٩٢٢ استبدل مصطلح « مستعمرات » بـ « بلاد
ما وراء البحار » الخاضعة لسيطرة مملكة البلاد المنخفضة المباشرة .
ورأى البعض في ذلك 'ول خطوة نحو اتحاد مستقبلي . إلا أنه يبدو
جداً أن الهولنديين لم يذهبوا ، آنذاك على الاقل ، حتى هذه النقطة .
بل اقتصروا اهتمامهم على ايجاد وسيلة للحفاظ على سلطتهم . وبما أنه
لم تكن لديهم الرغبة في التفكير بالاستقلال أو في تطبيق سياسة الاستيعاب
فقد اكدوا أن هدفهم « بناء حياة من نمط جديد يقوم على نوع من
التوليفة مكونة من عناصر مستمدة من الشرق والغرب » (جير براندي)
ولم يقد أحد بتعريف هذه « التوليفة » بوضوح .

واكد التطور الذي أعقب الحرب ، بجانبه المتنافسين ظاهراً ،
على اهتمام الهولنديين بالحفاظ على سيطرة الميتروبول عن طريق تطوير
الادارة المباشرة والمؤسسات التمثيلية .

وبقيت الادارة غير المباشرة قائمة في ٢٦٩ دولة وطنية (١٢ مليون نسمة من أصل ٤٨ مليون عام ١٩٣٠) ، منهما اثنتان في جاوة . و... الرغم من أن السلطة الهولندية كانت قليلة الظهور فيها ، فإنها لم تكن أقل فعالية فيها حتى ولو أعطت للسكان الذين لم يكونوا على اتصال مباشر بالموظفين الاوروبيين الانطباع بانهم يحكمون من قبل سيدهم التقليدي . ومما لاشك فيه انه لم يكن ممكنا الاحتفاظ بهذه الدول لو لم تظهر وكأنها اسوار ضد الحركة الوطنية . فاستبعدت هذه الشعوب عن التأثيرات الهدامة و « استغل ولاؤها القديم لامراء أنجل لهم العطاء لصالح اسيادهم الجدد » (ايمرسون) .

أما في مناطق الحكم المباشر (٩٣٪ من جاوة ونصف ما تبقى من إندونيسيا) ، فقد ابتكر الهولنديون توليفات متنوعة من الادارة المباشرة وغير المباشرة لضمان ممارسة سلطة فعالة . فالارستقراطية الاندونيسية التقليدية، الاقطاعية والاستعمارية -مقيمين ورؤساء مناطق ومساعدين- المسؤولة عن ادارة وحدات اقليمية كبيرة والتي تتمتع بسلطات هامة على السكان في الفترة السابقة جردها الموظفون الهولنديون من كافة سلطاتها ، ولم تعد تحتفظ الا بدور فخري . ولم يبق من وسطاء بين السلطة والسكان القرويين سوى زعماء القرى في المرتبة الدنيا من الادارة . ولم تتوقف منزلة الارستقراطية وتأثيرها عن الانحطاط . وتجدر الاشارة الى تخلي العديد من أبناء هؤلاء الزعماء الذين تربوا على الطريقة الغربية عن طبقتهم عن روح وطنية ، ورفضهم شغل مناصب آبائهم ، وبحثهم عن وضع مستقل عن النظام الاستعماري .

وكان للمؤسسات التمثيلية في نظر الهولنديين ميزة أنها تشرك النخبة الاندونيسية في الادارة وتحولها عن الحركة الوطنية . فانشأت المجالس في مختلف الوحدات الادارية من قرى ومدن ودوقيات ومقاطعات ودمجتها بتراتب بحيث أصبح (من مجلس القرى حتى مجلس الشعب Volksraad) كل مجلس بخضع لرقابة الأعلى منه . وضمت المجالس

المحلية أعضاء معينين وآخرين منتخبين من قبل مجموعة محدودة من الناخبين (الدخل ٣٠٠٠ فلورون ومعرفة القراءة والكتابة) . وفي عام ١٩١٦ شمل مبدأ التمثيل الحكومة المركزية عن طريق انشاء مجلس الشعب . وكان هذا المجلس في البداية مجرد مجلس استشاري ، ثم شهد ترديد سلطاته عام ١٩٢٥ في مجالي رقابة الميزانية والتشريع ، رغم أن اتخاذ القرار في النهاية يعود الى الحاكم العام ، وبني تركيبه على مبدأ التمييز العنصري . اذ يعين الحاكم العام قسما من أعضائه (منهم الرئيس الذي يعينه التاج) وتقوم المجالس القروية والبلدية (٢٢٢٨ ناخبا عام ١٩٣٩) بانتخاب القسم الآخر من أعضائه . ويقسم هؤلاء الناخبين الى ثلاث هيئات انتخابية الامر الذي يضمن للهولنديين تمثيلا لا يتناسب إطلاقا مع أهميتهم العددية .

الجدول رقم ٢

تكوين مجلس الشعب (حسب فورنيفال)

١٩١٨ - ١٩٢١		١٩٢١ - ١٩٢٧		١٩٢٧ - ١٩٣١		١٩٣١ - ١٩٤٢		اندونيسيون هولنديون اجانب (صينيون)
منتخبين	معينين	منتخبين	معينين	منتخبين	معينين	منتخبين	معينين	
١٠	٥	١٢	٨	٢٠	٥	٢٠	١٠	{
٩	١٤	١٢	١٦	١٥	١٥	١٥	١٠	
				٣		٢		

ففي حين كانت نسبة التمثيل ممثلاً واحداً لكل ٢٢٥٠٠٠ من الأندونيسيين ومثله لكل ٣٠٠٠٠٠ من الأجانب ، فإن النسبة كانت ممثلاً واحداً لكل ١٠٠٠٠ هولندي .

وبالرغم من أن من الضروري عدم المبالغة في دور هذا المجلس السياسي بسبب تحييد مفاهيم الأندونيسيين المتعلقة بتوسيع حقوقهم السياسية من طريق استخدام حق الفيتو الذي كان يتمتع به الحاكم

العام ، فقد ساهم مجلس الشعب في تطوير الوعي الوطني وذلك بجمعه الممثلين من كافة الأرخبيلات المختلفة كان عليهم التعرف على بعضهم البعض بشكل أفضل ومناقشة المسائل المشتركة معاً . ولم يغيب هذا الخطر أبداً عن بال المراقبين الهولنديين من أمثال كوليغن الذي كان يفضل وجود عدة مجالس إقليمية بدلاً من مجلس شعب واحد . ووجد فيه أعضاء من الأندونيسيين الذين كانوا يفكرون بحركة وطنية معتدلة (الوحيدة التي يمكنها التعبير عن نفسها آنذاك) وسيلة لاطلاع الشعب المثقف والحكومة بأن معاً على وجهات نظرهم ومطالبهم .

ب - السياسة « الخلفية Morale » :

ظهرت فكرة المهمة الحضارية في السياسة الهولندية في وقت متأخر . ففي عام ١٩٠٢ وعدت الملكة لأول مرة بإجراء تحقيق حول تدهور مصير السكان الأندونيسيين الاقتصادي ، وذكرت « الواجب الأدبي » البلاد المنخفضة إزاءهم . فباستخدام السياسة « الخلفية » كان على الميثرونول أن نبعث سياسة تطوير ثروة أندونيسية بواسطة شركات رأسمالية يشارك فيها السكان المحليون وتقوم الحكومة بحمايتهم من الاستغلال . وكانت هذه السياسة سياسة حقيقية . لأنه :

« لم تقم أية حكومة على الإطلاق بتحقيق سعادة رعاياها بإخلاص وتفهم مثل حكومة الهند الهولندية في بداية القرن الحالي . فقد تأثر الإداريون الاسنعماريون خلال دراستهم في معهد ليد Leyde بسحر مولثاتولي (د. ريكز مؤلف القصة الشهيرة المناهضة للأمبريالية : ماتس هافيلار) . وحين ذهبوا الى الهند كانوا إداريين مثاليين ومتحمسين تملؤهم حماسة المشاركة في رسالة هولندا الحضارية » (٨)

J. S. FURNIVALL : Netherlands India, P. 382.

(٨)

وللأسف فقد استمر الإحساس بنتائج « نظام الزراعات » والعمل
الإجباري ، اللذين فرضتهما الدولة على الفلاحين في القرن السابق ،
خلال أمد طويل بعد زوالهما . وشوه المصير البائس والسخرة اللامحدودة
وانعدام الطمأنينة في حيازة الأرض كل خصلة خلاقة وكل مبادرة في فكر
الجماهير الأندونيسية . عندئذ كان من الصعب منح المجتمعات القروية
حياة بلدية مستقلة ذاتياً ، وخلق الكثير من الديموقراطيات القروية
القائمة على إدارة كل قرية لأراضيها ومصالحتها المشتركة بنفسها كما
كان يريد « المصلحون الأخلاقيون » . وعلى الرغم من طيب النوايا التي
حركت هؤلاء الموظفين ورغبتهم في الدفاع عن الفلاحين أمام مظالم سلطة
زعماء القرى واغتصابات الصينيين أو الهولنديين ، فإن عملهم لم يكن
أمراً سهلاً . لأن السهر على جباية الضرائب ، ومصادرة الأيدي العاملة
للقيام بالأشغال العامة كانت من ضمن اختصاصاتهم ، ولم يكن بإمكانهم
منع الأوروبيين من وضع أيديهم على الأراضي وفقاً للقوانين الزراعية
لعام ١٨٧٥ .

ومن العبث الادعاء بجعل المجتمع القروي الوحدة الاجتماعية
والاقتصادية الأساسية في الوقت الذي بدأ فيه هذا المجتمع بالانحلال بتأثير
التطور الاقتصادي . فقد أدى قيام الاستعمار الرأسمالي وحلول الاقتصاد
النقدي محل الاقتصاد المعاشي والنمو الديموغرافي إلى تفكك الملكية الجماعية
وتزايد الملكية الفردية باستمرار . وسرعان ما تجلّى التباين الاجتماعي
المتناقض لروح المساواة التقليدية . فألى جانب عدد صغير من الملاك
الميسورين ظهر جمهور من صغار الملاكين وأعداد كبيرة من غير المالكين .
ومع ذلك لم يحصل التفكك في العلاقات الاجتماعية . وعاشت الروح
الجماعية سنوات طويلة أيضاً . واستمر القيام بشكل جماعي بعمليات
الحصاد وبناء البيوت ، ونجدة الأيتام أو العاطلين عن العمل في القرية .
ومما لا شك فيه أن هذا التضامن القروي الفعال في فترة الأزمات خصوصاً
حد من تطور « بروليتارية زراعية ثورية » خلال العقود الأخيرة للحكومة
الهولندية وكبح نمو الحركة الوطنية في الأرياف .

لقد كانت السياسة الخلقية عاجزة عن الحيلولة دون تدهور مصر الجماهير الأندونيسية في فترة ما بين الحربين . وشكل تزايد الاعباء المالية عليها أحد أسباب هذا التدهور . فقد خلص أحد التقارير الحكومية لعام ١٩٢٠ - ١٩٢١ إلى القول بأن هؤلاء السكان كانوا « مكلفين بالضريبة إلى الحدود القصوى من إمكاناتهم » . ومع ذلك ازداد العبء عليهم كثيراً خلال السنوات التالية بحوالي ٥٠ / في عام ١٩٢٦ و ١٠٠٪ في عام ١٩٣٢ و ٢٥٠٪ في عام ١٩٤٠ (حسب ماذكر كاهان) . في الوقت ذاته بفيت دخول صفار الملاكين ثابتة أو نحت منحى عكسياً ، وبخاصة اعتباراً من عام ١٩٣٠ . وأدى النقص في المؤسسات الإئتمانية إلى وقوعهم فريسة بين أيدي المرابسين (الصينيين والهولنديين) . فتحولوا إلى مجرد مكتربين لديهم .

وطبقت الإدارة الهولندية سياسة عنصرية على حساب أصحاب الأراضي الأندونيسيين الذين تزايد حجم منتجاتهم التصديرية بشكل مواز لمثيله من المزارع الأوروبية . فقد كان إنتاج الكاوتشوك في نمطي الاستثمار (الأندونيسي والأوروبي) حوالي ٣٠٠.٠٠٠ طن و ٢٢٠.٠٠٠ طن على التوالي عام ١٩٣٤ . ونتيجة للتخصص الدولي تم تخفيض هذا الإنتاج إلى ١٤٥.٠٠٠ طن و ٢٠.٥٠٠ طن على التوالي . بالإضافة إلى ذلك فرضت ضريبة خاصة على صادرات السكان المحليين فقط من الكاوتشوك ولم تتوقف الزيادة في نسبتها حتى عام ١٩٣٦ . وسمحت هذه الزيادة للمنتج الأوروبي بالحصول على ثمن لمحصوله أعلى من ٦ إلى ١٢ مرة من ثمن محصول نظيره الأندونيسي . ومن حيث المبدأ كان من الواجب استخدام حصيلة هذه الضريبة لمساعدة المزارعين المتضررين . والواقع استخدم الجزء الأكبر من الـ ٨٢ مليون فلورن التي جبتها السلطات الهولندية لسداد النفقات العامة ، ومنح جزءاً منها على شكل مكافآت لملاك المزارع الأوروبية ، و ٣٠ مليون منها كانت لانزال في خزانة المستعمرة عام ١٩٣٨ .

. ولم يكن من الممكن أن نكلل السياسة الخلقية بالنجاح لأن مناليتها تهمل متطلبات الواقع . لقد اعتقد أن بالإمكان بأن معاً تحسين مصير الاندونيسيين ، ومنح الرأسمالية الأوروبية امتيازات متزايدة الأهمية واقتطاع جزء من فوائد الشركات لاستخدامه في إنشاء المرافق الاجتماعية الضرورية وتمويل أعمال الري والمدارس والمراكز الصحية ، الخ وعملياً كان التقدم ملموساً . إلا أن تنفيذ المشروعات الهامة جرى على الاخص في المدن أو في مناطق المصالح الأوروبية . ولم تعد بأي نفع على السكان المحليين في أكثر المجالات . وبالمقابل فقد قضى تدخل الرأسماليين الأوروبيين والأجانب على جزء كبير ومتزايد باستمرار من فعاليتها . فقد استولت الشركات على الأرض ، وقضت المصانع التي أقامت على ما تبقى من الصناعات اليدوية . وفي عام ١٩٢٥ كان عدد الشركات التي تعمل فيها أكثر من ستة أشخاص ويملكها الأوروبيون ٢٨١٦ شركة ، والصينيون ١٥١٦ شركة والاندونيسيون أو العرب والآخرين ٨٦٥ شركة فقط . ولم يكن لكثير منها من اندونيسي سوى الاسم . فبفضل تسامح الإدارة قضى الصينيون المحصورون في منطقة الساحل على جميع التجار الاندونيسيين تقريباً الذين يعملون في مجال التجارة الداخلية . هكذا أخذ نشاط القطاع الاندونيسي بالانكماش في الوقت الذي أصبح النمو الديموغرافي في اندونيسيا قوياً جداً . وكما أشار كاهان « فمن المؤكد أن مستوى معيشة السكان المحليين كان في انخفاض قبيل الأزمة الاقتصادية في حين أن أعباءهم كانت في ازدياد » .

. وشكل تطوير التعليم أحد جوانب السياسة الخلقية . الأمر الذي لا يعني أن الهولنديين كانوا على استعداد لتلقين الاندونيسيين أصول ثقافتهم ولغتهم .

فقد كان يعتقد أن استخدام اللغة الهولندية بتقليصها للمسافة بين المستعمرين والرهائيا قد تؤثر على نفوذ أولئك . إلا أن الإدارة الهولندية اكتشفت قبيل حرب ١٩١٤ ، أن تعليم اللغة المالبة *Malais* على حساب لغة أخرى أو لهجة مستخدمة في الأريخيالات ليس أقل خطراً ، لأن

ذلك يعني الاعتراف بها لغة رسمية وخلق عنصر وحدة ضد الأوروبيين .
لذلك تركز الجهد على تعليم اللغة الهولندية كما كان يطلب بعض
الليبراليين من انصار الاستيعاب وفئة صغيرة من النخبة الأندونيسية
الراغبة بالوصول إلى المراكز الإدارية والاتصال بالفكر الغربي . إلا أن
هذا الجهد بقي جهداً نسبياً ، لأن من المعروف أن التعليم بالنسبة للغالبية
من التلاميذ ينتهي بعد قضائهم فترة قصيرة في مدرسة القرية . فقد
كتب ج . هـ . بوسكه Bousquet بهذا الخصوص يقول : « إن ما أراده
الهولنديون وما زالوا يريدونه هو بناء تفوقهم على حساب جهل السكان
المحليين » . وعلى العموم كانت النتائج في الواقع محدودة . فقد كانت
نسبة الأمية بين السكان المحليين تتراوح بين ٩٠ و ٩٥ ٪ .

واقترنت مؤسسات التعليم الثانوي والعالي (هذه الأخيرة نشطت
بعد الحرب) لفترة طويلة من الزمن على الأوروبيين وعلى حفنة من أبناء
الارستقراطية الأندونيسية الذين أعدوا فيها لمزاولة مهنة إدارية . ثم
قبل فيها بعض الشباب من ذوي الأصول المتواضعة من الموهوبين . وكبح
بسبب العديد من العقبات (العدد المحدود جداً لهذه المؤسسات والكلفة
'بهاظة للتعليم فيها) هذه الوسيلة للارتقاء الاجتماعي .

ومع ذلك فقد تكونت بهذا الشكل طبقة متوسطة جديدة من
الأندونيسيين ، نشأت على الطريقة الغربية (بعكس بورجوازية رجال
الاعمال ذات التكوين الإسلامي) وتعرف اللغة الهولندية . وأصبح لدى
هؤلاء القادمين الجدد بعض المطامح . إلا أنه تم تفضيل المرشحين
الهولنديين أو الأجانب لشغل الوظائف العامة أو الخاصة . وبين التحقيق
الذي أجرته الحكومة في عام ١٩٢٨ - ١٩٢٩ أن ٢٥ ٪ من الأندونيسيين
الحاصلين على شهادات من المدارس الغربية لم يجدوا المناصب المتناسبة
معهما ووجب عليهم الاكتفاء بالوظائف الأدنى . ولم يتوقف عدم التناسب
بين عدد الوظائف العامة المفتوحة أمام الأندونيسيين وعدد المرشحين
منهم لها عن التزايد في السنوات التالية . ففي عام ١٩٣٨ كان توزيع
الوظائف في الدوائر الإدارية على الشكل التالي :

جدول رقم ٣

وظائف متوسطة				
وظائف دنيا	دنيا	عليها	وظائف عليا	
٠.٦	٢٢٠٢	٥٧٠٦	٩٢٠٢	اوروبيسون
٩٨٠٩	٦٠٠٦	٢٨	٦٠٤	اندوليسيون
٠.٢	٢٠٤	٢	٠.٥	اندونيسيون من ملاك اوروبي
٠.٢	٢٠٢	١٥	٠.٣	صينيون
-	٠.٤	٠.٨	٠.٥	صينيون مستوعبون

ونادرا ما أسندت مراكز المسؤولية الى موظفين اندونيسيين . فوحد منهم فقط ثان عمدة لمدينة كبيرة (باندونغ) ، وآخر عضو في مجلس الهند ، وثالث مدير في وزارة التربية . أما في المراكز التنفيذية ، فقد خص الاندونيسيين بالمراتب الدنيا . ولم يجد الكثيرون من الذين استبعدوا عن الوظائف العامة من وسيلة أخرى سوى العمل مدرسين في المدارس الخاصة . وهذا ما أدى الى عدم وجود انصار للنظام الاستعماري بين الاندونيسيين المتغربين . وبالطبع لم تخف سيئات هذه السياسة على الخبراء بالامور . فقد كتب كوليجن يقول :

« يجب ان يكون المرء ضعيف النظر لكي لا يرى وجود قوى جاهزة في المجتمع المحلي ستتزايد اعدادها في المستقبل ، وليس من الممكن تركها عاطلة عن العمل خارج تنظيمنا الاداري ، بل ربما من الواجب دعوتها تدريجيا لتأخذ مكانها ، وتمكينها من التعاون معنا على اساس مبدأ المسؤولية » (٩) .

الا أن مفهوما من هذا النوع يتناقض مع التقليد الإداري الهولندي
الذي كان يرى في السكان المحليين أطفالا كبارا « لطفاء ووديعين » من
الواجب ضمان « الحماية والعيش الرغيد » لهم ، بدون أخذ موافقتهم :
بل على الرغم منهم ، وبإرادة مفروضة عليهم ، وبالتدخل في كافة
شؤونهم ، بل وفي أدق تفاصيل حياتهم ، وبدون الاهتمام بحريتهم . وفي
هذا دليل على الريبة اليقظة باستمرار بالاندونيسيين . ويعني التدخل
الدقيق في أصغر تصرفاتهم أزحاجا لهم في كل لحظة . وهذا ما دعاه
فورنيغال بـ « نظام خادمة الطفل » .

ولما كان دور العنصر المحلي في تسيير الأمور بسيطا جدا ، فقد ظلت
السيطرة الهولندية بعد عدة قرون « مفروضة من الأعلى » وبلا جدور
عميقة ، ولا تستند إلا على فئات بسيطة جدا من السكان . فقد اقتصر
الثقافة الهولندية على بعض الاقليات المسيحية الاندونيسية في امبوان
وتيمور وميناسا (سيليبس) ، يضاف اليها ٢٥٠.٠٠٠ من « الأوروبيين »
بما فيهم الاوراسيين الذين يشكلون الـ ١٪ ، وغالبا ما كانوا « هولنديين
أكثر من الهولنديين » أنفسهم الذين استوعبهم . وشكل هؤلاء القسم
الاعظم من أفراد القوات العسكرية ، ورجال الشرطة وموظفي الإدارة .
ولما كانوا على قناعة بأن دفاعهم عن النظام الاستعماري يعني الدفاع عن
مصالحهم الخاصة ، فقد أصبحوا الدعامة الأساسية للصرح الاستعماري .
ووجد الصينيون أيضا مصلحتهم في الحفاظ على السيطرة الهولندية .
ولما كانوا قريري العين يمارسون التجارة وقليل من السياسة دون
الالتزام التام بدعهم الأوروبيين ، فقد رفضوا تقديم مساعدتهم للحركة
الوطنية . وإذا أخذنا بعين الاعتبار الفئة البسيطة من الاندونيسيين التي
انضمت عن تعاطف أو عن مصلحة الى النظام الاستعماري ، والوحدات
الصغيرة منهم التي التحقت بالاوراسيين في رابطة الفيربوند الهولندية
الاندونيسية (Nederlandsch-Indonesisch Verbond) ، فإن من الضروري
الاعتراف بعدم خطورة القوى المعارضة للحركة الوطنية .

ج - الحركة الوطنية الأندونيسية :

في عام ١٩٣٨ لم تكن الحركات الوطنية تحظى سوى باهتمام « أقلية صغيرة من السكان المحليين » . فقد كان ٩٥ ٪ من السكان الأندونيسيين يجهلون القضية بأكملها، ولربما يجهلون أيضا أن الأوصياء الذين يحكمونهم في جاوة ليسوا الا عبارة عن وكلاء « للسلطة الأجنبية » . ولم يكن للغالبية من الأندونيسيين « من شغل شافل سوى الاهتمام بتأمين طعام اليوم التالي » (ج . هـ . بوسكه) .

والواقع ، أن لم يكن ممكنا للزعماء الوطنيين الاعتماد الا على دعم بضعة آلاف من الأندونيسيين لهم آنذاك ، فإن جميع الوقائع تدفع للاعتقاد بأن احتياطا من القوى الحاسمة ، وغير الملتزمة بعد تتمثل بالجمهير سوف تنضم عاجلا أم آجلا الى هؤلاء الزعماء . وسنكتفي هنا بإيراد أهم هذه الوقائع :

١ - أثر الوجود الهولندي :

أدى الوجود الاجنبي في أندونيسيا الى التحام شعوب ذات لغات وثقافات مختلفة ضمن وحدة سياسية واحدة . وحلت محل العاطفة المحلية ، من غير أن تختفي في قطاعات واسعة لدرجة ما ، عاطفة أكثر أهمية تشمل الارخبيلات كافة . ومن بين الاجرامات التي قامت بها السلطات الهولندية وساهمت في تقوية عاطفة الوحدة هذه نذكر انشاء مجلس الشعب ، وتطبيق تشريع مشترك على أجزاء هامة من البلاد ، وارسال الموظفين الجاويين الى جميع الارخبيلات ، وتشجيع هجرة السكان . وشكل استخدام اللغة المالية (أو بالأحرى لغة السوق التجارية المالية *Malais de Bassar*) في العلاقات الرسمية بين السكان المحليين والاوروبيين بدلا من اللغة المحلية أو الهولندية ، شكل ماملا آخر ساهم في عملية دمج الأندونيسيين بعضهم مع بعض . فبما أن الهولنديين رفضوا لزمن طويل نشر لغتهم بين رعاياهم ، لذلك أصبح من الضروري

ايجاد لفة أخرى مشتركة . وبذلك زود الهولنديون الاندونيسيين
« بسلاح نفسي عظيم يتمثل في اللفة الوطنية المشتركة للتعبير عن
تطلعاتهم الوطنية المشتركة » .

٢ - تطور الشركات الرأسمالية الهولندية :

أدى تطور الشركات الرأسمالية الهولندية التي سمحت بإقامة
صلة مباشرة بين أرباب العمل من الأوروبيين والأيدي العاملة
الاندونيسية المأجورة الى توعية الطبقة العاملة بحالة التبعية
التي تخضع لها وبها مشية هذه الطبقة . فامتدحت الهولنديين
مسؤولين عن عدم ثبات وسائل عيشها وخاصة في فترات الأزمة
الاقتصادية والبطالة . فانتشرت فكرة مؤداها أن « اندونيسيا بقرة
هولنده الحلوب » بين عمال آبار البترول والسكك الحديدية وعمال المدن
والمزارع . وأصبح عمال المدن والمزارع المبشرون بهذه الافكار في القرى
التي لازال ارتباطهم بها وثيقا . وقد أشار كاهان الى ذلك بقوله :
« لم تكن ترجمة شكاوي الفلاحين وانتشار الوعي السياسي بينهم بوجود
حركة وطنية منظمة ينتظر سوى ظهور نخبة اندونيسية قادرة على قيادة
هذه الحركة » . وقد كون الهولنديون هذه النخبة بأيديهم بلا شعور
عندما سموا الى تحييد فكرة الجامعة الاسلامية التي تشكل القوة الاكثر
خطرا على سيطرتهم .

٣ - دور الاسلام :

لم يكن الاسلام الذي تطبقه الغالبية الساحقة من السكان اسلاما
متعصبا ، بل اسلاما سموحا ومنفتحا على الافكار العصرية . كما أنه لم
يكن في نظر الجاوي (قاطن مدينة جاوة) معتقدا دينيا فحسب ، بل
نوعا من القومية أيضا . فقد كانت « هذه الديانة تمثل كل ما بقي من
الهوية التي حاولت السيطرة (الاستعمارية) القضاء عليها ، ويتعرف
الناس عن طريقها على بعضهم البعض كمواطنين » (فرومبيرغ ،

فيرسبريدي فيشرفتن) كما أن مندوب أندونيسيا تان مالاكا الى مؤتمر الحزب الشيوعي العالمي (١٩٢٢) ألح على أن الجامعة الاسلامية كانت « شكلا من اشكال النضال الوطني من أجل الاستقلال » . والحقيقة ، فقد كان للمذاهب الاسلامية التي نشرها محمد عبده وتلميذه رشيد رضا عن طريق مجلة المنار القاهرية بين ١٩٠٠ و ١٩٣٠ صدى في أندونيسيا أقوى بكثير منه في أي بلد مسلم آخر . وتعني « ترجمة مبادئ الاسلام بقيم اجتماعية » ان الدفاع عن العدالة والمساواة الاجتماعية اتخذ صيغة واضحة معادية للامبريالية في أندونيسيا . فقد لفت المختص الشهير بالاسلام ونصر سياسة الاستيعاب الفعلي الوحيد في هولندا سنوك هورغرونجي ، لفت انتباه الحكومة الهولندية الى هذا الخطر منذ ما قبل حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ . ولكي يمكن صرف العقول عن هذه الافكار فان من الواجب توجيهها باتجاه آخر ، عن طريق نشر التعليم الغربي الذي ينتزع كل معنى سياسي واجتماعي للاختلاف القائم على الدين . « واذا لم يحصل هذا الترابط فاننا نبعد الاندونيسيين عنا باطراد وسوف تصبح رقابة تطورهم الفكري في ايد غير ايدينا » . إلا أن هذه المفاهيم والافكار كانت بعيدة جدا عن المذهب الحكومي حتى يمكن الاخذ بها ، ولربما جاءت في وقت متأخر جدا ، لأن الافكار السياسية الاجتماعية التي نشرتها الجامعة الاسلامية كرسها ظهور أول حزب وطني اندونيسي وهو الساريكات اسلام اي الرابطة الاسلامية .

٤ - التأثيرات الغربية :

ساعد نفوذ سنوك على تطوير المدارس الثانوية والعليا في أندونيسيا . وعلى الرغم من أن مستوى التعليم فيها (في المدارس الثانوية على الاقل) لم يكن رفيع المستوى جدا ، فقد تعلم التلاميذ أن لحمة الوحدة الوطنية الهولندية تكمن في عبادة الحرية والاستقلال عن السيطرة الاجنبية . وكان لأولئك الذين تعلموا اللغة الهولندية منهم اتصال مباشر مع الفكر الغربي ، فكر روسو ولوك ومازيني ، الخ... وقد وجدوا فيه المبرر لمقاومة

سيطرة الهولنديين السياسية على بلدهم واستغلالهم الاقتصادي لها ،
والحجج من أجل تحقيق المساواة السياسية والاجتماعية. وأدهش مناخ
الحرية السياسية والمساواة الاجتماعية وغياب التمييز العنصري الذي
يتناقض بشدة مع مناخ القسر في المستعمرة العدد الصغير من أولئك الذين
تابعوا تحصيلهم الدراسي في هولندا أو أقاموا فيها بصفتهم لاجئين
سياسيين (حائا ، سجهريز ، ويكر ، دوانتورو) . وكان تأثير الماركسية
عظيما وخصوصا بين المتحضرين . فقد رأوا فيها على الاخص محتواها
المناهض للامبريالية وتأكيدها على المساواة بين الشعوب والحل الذي
تقدمه للمسألة الاستعمارية. ولم تكن الغالبية منهم تعارض بنى الاقتصاد
الاشتراكي بسبب عدم انتمائها للأوساط الرأسمالية . وقام المسلمون
انفسهم بخلق توليفة من عناصر أخذت من الماركسية وأخرى من ديانتهم .
ووصل الجميع الى استنتاج مفاده بما أن الرأسمالية والسيطرة تملان
يدا بيد فيجب أن يقابلا بالعداء نفسه .

د - ازهار الحركة الوطنية :

لم تظهر حركات التحرر في أندونيسيا قبل حرب ١٩١٤ . ولم يرَ
الهولنديون حركات للتحرر في التجمعات التي شكلت في بداية القرن
الحالي بهدف جمع التراث الثقافي الاندونيسي ونشره بين الشباب . بل
اعتبروا هذه « الوطنية الثقافية » بمثابة تسلية بريئة للمثقفين . والحقيقة
لم تكن حركة البودي اوتومو أو الحزب الوطني التي جمعت منذ ١٩٠٨
بعض الموظفين الارستقراطيين وابناءهم الذين فضلوا الطب على الوظائف
الادارية أكثر من رابطة تجمع أناسا متميزين خالين من كل فكر مطلبى .
كما أن حزب ساريكات اسلام الذي تأسس عام ١٩١٢ كان وليد رابطة
اقتصادية (الرابطة التجارية المسلمة) تهدف بالاساس الى الكفاح ضد
منافسة التجار الصينيين للأندونيسيين في الاسواق الاندونيسية
الداخلية . وأكد هذا الحزب وجوده بصفته رمزا للوحدة الاسلامية تجاه
الاجانب وبدون أن يتعرض بشكل علني للمشاكل السياسية بقيادة الزعيم

المتغرب تجو كرو امينوتو . واملن عام ١٩١٤ « بأنه ليس بحركة اقتصادية واجتماعية فحسب ، بل يسعى أيضا الى تحقيق العدالة التي لم يجدها الاندونيسيون إطلاقاً » . وجمع حزب ساريكات اسلام ، الاكثر ديموقراطية من حزب البودي اوتومو ، شبابا مثقفا وزعماء دينيين وتجارا وفلاحين وعمالا . وزال الطابع الديني تدريجيا ليحل محله الطابع السياسي . « فنحن نستعمل الديانة كوسيلة تماسك ، الا أنه لا ينبغي لها أن تشكل كابحا للتقدم الذي نبحث عنه » . وفي البداية استهدف هذا التنظيم الموظفين الاندونيسيين «عملاء اضطهاد الشعب واستغلاله» . وأثارت هذه الكلمات والازدياد السريع جدا لاهضاء الحركة قلق الحكومة . فلجأت الى منح وجود شرعي لمختلف فروعها المحلية ، ورفضت منح مثل هذا الوجود للمنظمة المركزية بهدف اضعاف هذه الحركة بلا صدام مباشر معها . ولم تعد تخشى أي نشاط جماهيري بعد أن قضت على وحدة القيادة فيها .

ولم يكن لهذه الطريقة أية فاعلية للحد من انتشار الحركة . فقد تطورت فروعها المحلية بسرعة مذهلة . فبعد أن كان مؤتمر عام ١٩١٨ يمثل ٤٥٠٠٠٠ عضوا ، ادمى المؤتمر الذي انعقد في العام التالي أنه يمثل مليونين من الاهضاء في الحزب . وجعل اختفاء سلطة الجناح المعتدل في المنظمة المركزية الذي كان يقوده رجال معارضون للافكار المتطرفة ، جعل الطريق حرا امام التأثيرات الثورية ، وأصبحت الافكار الماركسية تتوضح من مؤتمر لآخر . وازداد تأثيرها بانضمام أعضاء من رابطة الهند الاشتراكية الديموقراطية التي أسسها الهولندي هنريك سنيفيلية عام ١٩١٤ الى حزب ساريكات اسلام ، ثم بتأثير الثورة الروسية ١٩١٧ . وفي الوقت نفسه تزايد توجه برنامج الحزب باطراد نحو المطالب السياسية، لا الى الحكم الذاتي بل الى الاستقلال .

وقضت اجراءات القمع التي مارسها الهولنديون ، وخصوصا ضد الزعماء الشيوعيين ، وبشكل أهم الصراعات التي قامت بين الوطنيين

المعتدلين المرتاعين من « راديكالية » الحركة وأنصار الماركسية ، قضت على اندفاع الحركة الوطنية . وفي عام ١٩٢٠ ، أسس الماركسيون **الحزب الشيوعي الاندونيسي** .

لقد أنهك الصراع على قيادة الجماهير ، خلال سنين عديدة ، قوى الفريقين المتنافسين ، ورسخ الحزب الشيوعي الاندونيسي نفوذه بشدة على النقابات . وأنشأ كوادرمطبعة ، وظن نفسه قادراً وحده على إقامة الثورة وتأسيس جمهورية اندونيسيا السوفياتية . وبدون أن يأخذ بعض الزعماء الاندونيسيين بعين الاعتبار توجيهات اللجنة التنفيذية للمنظمة الشيوعية العالمية (١٩٢٥) التي أوصت بوحدة العمل مع المنظمات غير الشيوعية المناهضة للامبريالية ، قرروا محاولة القيام بالثورة بينما امتنع أغلبهم عن المشاركة فيها لقناعاتهم بأن الظروف لم تكن مناسبة . فقامت الحكومة التي أيقظتها الاضطرابات وعمليات السطو المعزولة بالعديد من الاعتقالات الحماة . وفي ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٦ هاجمت مجموعات شيوعية سجن باتافيا ومركز الهاتف . إلا أنها صدت في كل مكان . وفي الأسابيع التالية ، تفجرت عدة حركات بدون خطة جماعية . وكان كثرها حدة في بادائع وبانتهم . وبقيت الجماهير في كل مكان غير مبالية أو أرهبتها قوات الشرطة . وأضعف القمع (١٣٠٠٠ معتقل و ٨١٣ حالة نفي الى معسكر الاعتقال في تاناميرا - غينية الجديدة) الحزب الشيوعي الاندونيسي والحركة الوطنية . فلبأ الشيوعيون للعمل السري . بينما التحق رجال ساريكات اسلام الذي كانوا على قناعة بعدم جدوى النضال السياسي بالمنظمات الثقافية مثل المحمدية .
Mohammedyiah .

وتعطى الفترة التالية الانطباع عن بعض الرتابة . فقد تعددت الحركات الوطنية ، واختفت تحت تأثير ضربات البوليس لتعود للظهور بأسماء مختلفة . وتجزأت أو توحدت حسب الظروف وحسب استعداد زعمائها . بينما كان لجميع هذه الحركات هدف واحد مشترك يتمثل

بتحقيق الاستقلال الوطني . وتأسس في أندونيسيا **الحزب الوطني الاندونيسي** بمبادرة من أعضاء رابطة الطلاب الاندونيسيين في هولندا . وأصبح رئيسه المهندس الشاب أحمد سوكارنو . وكان هدف الحزب تحقيق استقلال اندونيسيا السياسي والاقتصادي بفضل جهود كافة الاندونيسيين المتحدة بدلا من الاعتماد على العمون الخارجي . ونما الحزب بسرعة كبيرة ، وأصبح في زمن قصير قادر على جر جميع الأحزاب الأخرى للتجمع في منظمة فيدرالية هي اتحاد الرابطات السياسية للشعب الاندونيسي أعطت الحركة الوطنية وحدة لم تحصل عليها من قبل اطلاقا . وكان للقلق الذي استولى على الهولنديين بسبب جرأة زعيم الحزب الوطني الاندونيسي ومناهضته للامبريالية أن دفعهم للاعتقاد بأن هناك عصياناً في طريق الاعداد فلجأوا الى القمع . واعتقل سوكارنو وحكم عليه بالاشغال الشاقة وحل حزبه .

ولكن بعد فترة وجيزة ظهرت رابطة أخرى على أنقاض الرابطة السابقة هي الاتحاد الثقافي الاندونيسي *Pendidikan National Indonesia* استخدمت الحروف الأولى نفسها من اسم تلك الرابطة . ولم يكن ذلك بهدف تحدي الهولنديين فحسب ، بل بسبب القيمة السحرية التي يمنحها الشرقيون لجمع الحروف (١٠) والواقع لم يكن هذا الاتحاد تجمعا واحداً ، بل عبارة عن عدة مجموعات « ابتلعت » الحزب السابق . ومن أهم هذه المجموعات الحزب الوطني الاندونيسي الجديد الذي يتزعمه حاتا وسجهرير والذي تأسس على المبدأ القائل بأن كل حركة تقوم على اكتاف عدد صغير من الزعماء ليست بمجدية ، لان من السهل على الهولنديين تقطيع أوصالها . فبدىء بتشكيل سلسلة مترابطة وكاملة من الكوادر تقوم بدورها بتربية الشعب السياسية . ولما شعرت السلطات الهولندية بخطر هذه الطريقة ، قامت بنفي حاتا وسجهرير بدون محاكمة (١٩٣٤) . وأرسلت سوكارنو الذي كان ينوي بدوره تأسيس حزب

وطني آخر (Le Parindo) الى مدينة فلوريس وبقي فيها حتى عام ١٩٤٢ .

وبما أن تعميم القمع قاد الى ابعاد العناصر الاكثر راديكالية من الحركة ، فقد ظنت العناصر الاكثر اعتدالا ان بإمكانها الحصول على بعض الامتيازات السياسية بتبنيها لسياسة التعاون مع الهولنديين . ونجح زعماء حزب التعاون (Parindra) في الحصول على تصويت مجلس الشعب (١٩٣٦) على قرار يطالب بمنح اندونيسيا الحكم الذاتي في اطار الدستور الهولندي خلال عشر سنوات . الا أن رفض الحكومة الهولندية لهذا القرار بعد تفكير استمر سنتين « بسبب عدم وضوحه » أضعف كثيراً من مركز العناصر الوطنية المتعاونة .

وفي مايس ١٩٣٩ اجتمعت ثمان من المنظمات الوطنية في اتحاد الاحزاب السياسية الاندونيسية حول برنامج مشترك يتضمن حق اندونيسيا في تقرير المصير، وفي انشاء برلمان ديموقراطي منتخب ومسؤول امام الشعب ، وفي تحقيق الوحدة الوطنية القائمة على الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتضامن الاحزاب الاندونيسية مع الاحزاب الهولندية لتشكيل جبهة مشتركة ضد الفاشية . وبعد بضعة اشهر تبنى مؤتمر الشعب الاندونيسي ، الذي عقده الاتحاد المذكور ، لغة وطنية ونشيداً وطنياً . وأعلن عن استعداداته للتعاون مع الهولنديين لمجابهة التهديد الخارجي شريطة أن تمنح هولنده الشعب الاندونيسي الحقوق الديمقراطية وبرلماناً اندونيسياً . فأجابت لاهاي على الطلب الجديد الذي صيغ في شباط ١٩٤٠ الذي يبدو أكثر اعتدالاً ويتضمن مسؤولية الحكومة تجاه مجلس الشعب واعادة النظر في سلطات الحاكم العام ، أجابت بأن الظروف لا تساعد على تعديل الوضع القائم . وفقدت هولنده ما تبقى لها من أصدقاء بين المتغربين من الاندونيسيين . فقد كتب سيجريز خول نتائج ١٠ مايس يقول :

« سبب سقوط هولندة رضى خفيا . واصبح المرء يأمل بتغيرات جذرية ، فقد أصبح الوعى بالسيطرة الاجنبية والرغبة الجامحة في الحرية والاستقلال العاطفة الاقوى . وبينما كانت الحرب تتفاقم في أوروبا ، شعر الشعب بالرضى لمصائب اسياده... ولم تكن الحرب في نظر الاندونيسيين المتوسطين حربا عالمية ، بل مجرد معركة ستعاقب العناية الالهية فيها اسيادهم الهولنديين بسبب ما انزلوه باندونيسيا من شرور واضطهاد . وتزايدت قوة الشعور المعادي للهولنديين لدى الجماهير . هذا ما ظهر من خلال تصاعد قوة الحركة الوطنية وتعبير بعض اعضاء قياداتها عن تعاطفهم مع دول المحور » (١١) .



القسم الثاني

الشروط الجديدة للعلاقات بين المستعمرين والمستعمرين

الفصل الرابع

النتائج المباشرة لحرب ١٩٣٩ - ١٩٤٥

يعالج هذا الفصل من الكتاب اثر الحرب في المستعمرات والتبدلات التي طرأت على مواقف ابنائها تجاه المستعمر ، والتقدم الذي احرزته فكرة تدويل المستعمرات . كما يبحث في مواقف مختلف الدول الاوروبية تجاه المشاكل الاستعمارية بعد الحرب .

منذ ١٩٤٠ ، أدى توافي غالبية الدول الاستعمارية المؤقت وانقطاع علاقاتها كلياً أو جزئياً مع مستعمراتها فيما وراء البحار الى تهديم التوازن السياسي الذي حافظت عليه حتى عام ١٩٣٩ . ولم يكن ممكناً اقتصار نتائج الصراع بين الحرية والديكتاتورية على أوروبا فقط بعد أن اشركت شعوب القارات الأخرى التابعة معها في هذا الصراع . وأخيراً لم تعد القوى التي تسيطر على السياسة العالمية تنتمي الى القارة الأوروبية ، بل أصبحت تلك (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي) التي تعارض بشدة النظام الاستعماري . وخلقت هذه العناصر بمجموعها جواً جديداً كان على الميتروبولات الاستعمارية أن تأخذه بعين الاعتبار . على أية حال « لم يعد ممكناً بقاء العلاقات بين المستعمرات وهذه الميتروبولات بعد الحرب على ما كانت عليه قبلها » .

١ - الحرب والشعوب المستعمرة :

إن الشعوب المستعمرة بصفتها شاهد عيان متيقظ للحرب العالمية الجديدة ، راقبت بدهشة كوارث عام ١٩٤٠ ، أعني اكتساح كل من بلجيكا والبلاد المنخفضة والقضاء على الجيش الفرنسي خلال مدة أسابيع

وانسحاب انكلترة السريع الى جزيرتها المهددة بالغزو أو التدمير بالقنابل .
وفقدت أوروبا فجأة رصيد الخوف المبجل الذي شكلته قوتها منذ قرن
في قلوب شعوب ما وراء البحار . ولم تكف الانتصارات اللاحقة لاستعادة
أوروبا لهيبتها ونفوذها . وفي الوقت ذاته استمدت الحركة الوطنية من
ضياع أوروبا لنفوذها زخماً وقوة إضافيين .

لقد كانت هذه الظاهرة ملموسة خصوصاً في جنوب شرق آسيا
الذي احتلته اليابان . فقد كشف استيلاء اليابانيين بسهولة على ماليزيا
واندونيسيا والهند الصينية ، الخ . . . وقضائهم على السلطة الأوروبية
فيها كشف لسكان هذه البلدان مدى ضعف أسيادهم البيض السابقين .
وتهدمت اسطورة تفوق الأوروبيين العرقي التي كانت تسيطر على فكر
الجماهير الآسيوية . وقدم الانتصار الياباني الدليل على أن الغرب لم
يعد يحتكر القوة التكتيكية والعسكرية التي استمد تفوقه منها . ووجه
ضربة قاضية لإشعاع الافكار الأوروبية .

فهل يجب على المرء الاستنتاج ، كما فعل جير براندي ، أن اليابانيين
نجحوا بلجوتهم لاستخدام دعاية ماهرة وماكرة في إدخال الحقد الشديد
في نفوس الشعوب الملونة ضد العرق الأبيض ؟ إن المؤلف نفسه ، وآخرين
بعده قدموا جواباً مفاده أن مبرر المحاولات اللاحقة لاستعادة هذه
البلدان يكمن بوضوح في الصداقة والاخلاص اللذين احتفظت بهما هذه
الشعوب تجاه المستعمرين السابقين . والحقيقة لئن استقبل سكان
المستعمرات « الآسيويين المحررين » (أي اليابانيين) بلطف أحيانا ،
ورأوا بلا انزعاج بعض السادة البيض من المستعمرين يخضعون لأوضاع
مخربة ، فذلك لأنهم استشفوا من ذلك الأمل بالحرية والتحرر . ولكن
ما أن أظهر المحتل الياباني الجديد جشعه وقسوته ، بعد عدة أسابيع
من وصوله ، حتى فقدت دعايته المناهضة للغرب قيمتها تماماً . وتكللت
بالفشل الذريع محاولاته لإنشاء منظمات مناصرة لليابانيين ودفع الشعوب
الآسيوية الى الحرب ضد الحلفاء . فقد بدت المنظمات التي أنشأها
المحتل الياباني لهذا الغرض ، بما فيها الفرق العسكرية ، تنظيمات

مساعدة قليلة الفاعلية وقضى *noyautes* عليها الوطنيون بسرعة .
وبالمقابل فقد كثر عدد حركات المقاومة التي نشطها الوطنيون والشيوعيون
بمساعدة السكان في كل مكان .

ومع ذلك فقد ساهم اليابانيون مساهمة حقيقية في هدم الهياكل
الاستعمارية . لانهم لم يستبعدوا الملاك الإداري والاقتصادي الأوروبي
جسدياً فحسب ، بل هدموا أيضاً بشكل منهجي المؤسسات القائمة
واستبدلوها بمؤسسات أخرى استلهمت من ضرورات تلك الفترة . وبما
أنه لم يكن لدى اليابانيين ملاك إداري كاف لإدارة الأقاليم المحتلة الواسعة
فقد اضطروا لإنشاء حكومة دمية ، أو عهدوا بالوظائف الإدارية العليا
إلى ممثلين من النخب المحلية التي جمعتها الأنظمة الاستعمارية بها
باستمرار في الوظائف الدنيا . واعتبر أبناء المستعمرات هؤلاء الرجال ،
« المتعاونين » مع العدو في نظر الأوروبيين ، بمثابة المدافعين عن القضية
الوطنية . وساعدتهم سلطاتهم على تهيئة الاستقلال أكثر من مساهمتهم
في انتصار اليابان . ولم يكن من مصلحة اليابانيين الذين كانوا مهتمين
بالحفاظ على سيطرتهم في إطار سياسة « ازدهار آسيا الشرقية الكبرى
المشترك » لم يكن من مصلحتهم تشجيع التطلعات الوطنية نحو الحكم
الدائم . لهذا السبب لم يتحول أي بلد من البلدان التي قاموا باحتلالها
إلى دولة باستثناء برمانيا التي اعترف أصدقاء ألمانيا والفاتيكان بحكومتها
التي كان يرأسها با - ماو Ba Maw حكومة مستقلة (الأول من آب
١٩٤٣) . أما بالنسبة للبلدان الأخرى ، فقد منحت طوكيو للوطنيين
فيها بعض الوعود الغامضة لكي تحصل على مساهمة السكان في مجهود
اليابان الحربي . وحتى لحظة استسلامها لم تحترم اليابان أيًا من هذه
الوعود . وقد استفاد الوطنيون من فترة الفوضى التي أعقبت
مباشرة استسلام اليابان المفاجيء ، فاستولوا على مستودعات
السلاح الياباني وأعلنوا الاستقلال (جمهورية أندونيسيا
١٧ آب ١٩٤٥ ، الجمهورية الفيتنامية الديمقراطية ٣ أيلول) .
وقبل أن تتمكن قوات الحلفاء من النزول فيها ، كلفوا
أنصارهم بنولي رئاسة جميع الإدارات . هكذا تم خلق حالة من الأمر

الواقع *Fait accompli* جعلت من الصعب العودة بلا قيد ولا شرط الى الوضع الذي كان سائداً قبل الحرب . لذلك كان على الدول التي كانت تحتلها سابقاً أن تقدم بعض التنازلات أو اللجوء الى القتال .

١ - الهند :

في عام ١٩٣٩ ، كانت الهند البلد الأكثر قرباً من قيام الحكم الذاتي من كافة البلدان الآسيوية المستعمرة الأخرى . وقد احتج حزب المؤتمر على إشراك نائب الملك للهند في الحرب بدون استشارة ممثليها . وجاء في قرار اللجنة التنفيذية للحزب (١٦ ايلول ١٩٣٩) ما يلي : « لطالما رفض منح الهند الحرية الفعلية ، فانه ليس بإمكانها أن تشارك بملء إرادتها في حرب يقال أنها قامت من أجل الدفاع عن الديمقراطية » . وبعد ذلك بقليل طالب الحزب انكلترة باصدار تصريح دقيق وخال من الغموض يمنح الهند الحق بوضع دستور خاص بها . ومهما كان السبب الذي دفع انكلترة لرفض الاستجابة لطلب الحزب فقد عطل هذا الرفض إرادة مشاركة الهند في الدفاع عن الامبراطورية ، وكاد أن يؤدي الى قيام حركة مصيان مدني جديدة في الوقت الذي ظهر فيه الخطر الياباني . واضطر توضح هذا الخطر لندن الى تقديم بعض التنازلات بهدف « استقطاب كافة القوى الهندية من أجل حماية الهند من خطر الغازي الياباني (تشرشل) » . وشكل « العرض » الذي تقدم به صديق حزب المؤتمر السير ستافورد كريبيس تأكيداً على أن هدف حكومة صاحب الجلالة هو إنشاء اتحاد هندي و « دومينيون متحد مع المملكة المتحدة والدومينيون الأخرى من خلال الولاء للتاج ، لكنه مساو لها على كافة المستويات وغير تابع لها اطلاقاً سواء فيما يتعلق بالشؤون الداخلية أم الخارجية » على أن يتم بعد الحرب مباشرة تشكيل هيئة مهمتها إعداد دستور جديد للهند . ولئن كان لدى كريبيس استعداد شخصي لتفسير هذه العبارات بشكل ليبرالي جداً ، فان تشرشل المصمم على التقليل

من التنازلات لم بدع له مجالا لذلك . لهذا وافق هذا الوعد بعض التحفظات هدفها المبدئي حماية مصالح الاقلية السياسية ، وفي الواقع تصعيد التفرقة النافعة لمصالح الامبريالية .

وعملياً لم يرَ حزب المؤتمر في ذلك إلا مناورة من البريطانيين هدفها الاخذ بيد ما أعطوه باليد الأخرى . فطالب زعماء الحزب الأكثر تصلباً برحيل الإنكليز الفوري . واثاروا اضطراباً لم تنجح التدابير الصارمة (اعتقال غاندي ونهرو) في تهدئته . وحوالي نهاية عام ١٩٤٤ حيث كان النصر فيه وشيكاً ، أدرك الحاكم وافيل : لئن كان الهنود منقسمين حول وضع الهند المستقبلي (الهندوس يرغبون بالوحدة والمسلمون بالتقسيم) ، فانهم يريدون بالإجماع الخلاص من السيطرة البريطانية . فعلى شعار غاندي « اتركوا الهند » يرد جناح بشعار « قسموا واذهبوا » . ومن الآن فصاعداً لم يعد موضوع النقاش مبدأ الحكم الدائم ، بل السبل الملائمة لإقامته بشكل يمكن معه الحفاظ على المصالح الاقتصادية الانكليزية بعد تسليم السلطة السياسية الى الهنود .

فاقترح وافيل خطة تضع حكومة الهند بأيد هندية على أن تعود مسؤولية الدفاع الى قائد الجيش البريطاني ، ويحتفظ نائب الملك بسلطات « عليا » ليمارسها في الأحوال الطارئة والمستعجلة فقط .

ولم يكن هذا الحل قابلاً للاستمرار لعدة أسباب : (١) رفض المسلمين لادعاء حزب المؤتمر بأنه الناطق باسم الهند قاطبة ومطالبتهم بحق المساواة في التمثيل ؛ (٢) تخوف البريطانيين من مناهضة نهرو العنيفة للامبريالية ذلك الذي يمكن أن يسند إليه منصب وزارة الشؤون الخارجية . ألم يؤكد في لاهور في ١٧ تموز ١٩٤٤ على أن « حزب المؤتمر لن يسمح للامبريالية الهولندية أو ابريطانية أو الفرنسية أو الأمريكية بالعودة الى جاوة ، أو برمانيا أو ماليزيا ، أو الى الفلبين أو البلدان الأخرى التي أغرقها اليابانيون بالدم والنار عندما طردوا منها ؟ » (١) .

٢ - بلدان الشرق الأوسط :

أدركت الحرب مباشرة بلدان الشرق الأوسط عام ١٩٤١ عندما عمل النازيون على مد نفوذهم الى هذه المنطقة بعد احتلالهم لليونان . فبؤحي من الألمان استلم رشيد علي قيادة الحركة الوطنية في العراق ضمن محاولة تهدف الى تخليص بلده من النفوذ الانكليزي . إلا ان حركته فشلت سريعاً في تحقيق ذلك (نيسان ١٩٤١) .

غير ان التسهيلات التي قدمتها حكومة فيشي للطائرات الألمانية باستعمال القواعد الجوية في سورية أثارت مخاوف الانكليز من تسليم سورية عاجلاً ام آجلاً الى دول المحور . لذلك قامت قوات انكليزية و « فرنسية حرة » بالهجوم على البلدان الخاضعة للانتداب واحتلتها عام ١٩٤١ رغم مقاومة الجنرال « الفيشي » دانتز الشديدة . ومنح المفوض السامي الجديد كاثرو السوربين وعداً بالاستقلال باسم « فرنسا الحرة » . وكان على بريطانيا العظمى ان تصبح الكفيل الاجدر بالثقة في هذا الموضوع لانها لم تكن تخفي نيتها في القضاء على النفوذ الفرنسي في الشرق الأوسط لانه يشكل عقبة هامة في وجه تحقيق الخطة البريطانية لإقامة الوحدة العربية . وكان العمل المنسق بين الوطنيين العرب والموظفين الانكليز السبب في اضطراب الأوضاع في البلد السوري - اللبناني الخاضع للانتداب الفرنسي (الازمة اللبنانية ١٩٤٣ ، اضطرابات دمشق ١٩٤٥) ، بينما قاوم الجيش البريطاني جهود القوات الفرنسية الرامية الى « إعادة الامن اليه » . وفي نهاية المطاف ، فان ضغط الحلفاء على حكومة فرنسا الحرة المؤقتة أدى الى إنهاء الانتداب على سورية ولبنان (١٩٤٥) بسرعة اكبر مما كانت تتمناه .

٣ - افريقيا الشمالية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية :

بعد هدوء استمر بضع سنوات ، استيقظت الحركة الوطنية من سباتها اكثر قوة وشجاعة . فبعد الانزال الانكليزي ساكسوني (تشرين الثاني ١٩٤٢) ، تحول الاستياء السياسي الناجم عن ثنائية الطائفة

الى بليلة فعلية . وشجع تردد السلطات الفرنسية ونصائح الدبلوماسيين والموظفين الامريكيين ووعودهم رؤساء دول تونس والمغرب على القسام بمحاولة لاستعادة جزء من السيادة المفقودة . فشكل الباى منصف حكومة تونسية برئاسة شينيك *Chenik* وعضوية عدد من « الوطنيين المسالمين » بدون استشارة المقيم العام الفرنسي ايستييفا *Esteva* الذي كان في نزاع معه بسبب رفضه القيام باى اصلاح . وسعى الالمان اثناء احتلالهم القصير لتونس الى استخدام الوطنيين ضد الحلفاء . وسمحوا لبورقية الذي سجنه الفرنسيون منذ عام ١٩٣٨ بالعودة .

الا ان زعيم حزب الدستور الجديد بورقية لم يقم بما كان ينتظر منه . فبدون ان يستنكر مثله الاعلى ، وجه نداء الى التوانسة يدعوهم فيه الى الوقوف الى جانب فرنسا جاء فيه : « شكلوا اليوم جبهة واحدة مع فرنسا . . . لانه لن يكون هناك سلام من دونها ، وعلى نجاحها يتوقف مصر بلدنا . وانني لمتأكد بان الامة الفرنسية بعد تحريرها من النازية ان تنسى اصدقاءها الحقيقيين ، اولئك الذين وقفوا الى جانبها في اوقات المحنة . غير ان ما هو مهم اليوم هو كسب الحرب . . . » (نداء مايس ١٩٤٣) .

ولم يتجعب هذا الولاء في جعل المستوطنين الفرنسيين ينسون عنف وطنية بورقية لانها تشكل خطراً على مستقبل مصالحهم . لذلك لم يترددوا من تقديمه كمناهض لفرنسا واليهود والحلفاء بهدف القضاء على رصيده لدى الامريكان . وحاولت قوى الامن العسكري اعتقاله بتهمة الخيانة . ولم يحتفظ بورقية بحريته الا بفضل حماية القنصل الامريكي (دوليتلي) ه . ه . كما ادعوا بان الباى منصف نصير للنازيين . وخلع الباى عن العرش ونفى الى لاغوات يامير بين الجنرال جوان . وادى خلع الباى الذي يعتبر انتهاكا واضحا لاتفاقية المرسى ، الى تشديد الرقابة الفرنسية على تونس مؤقتا . الا انه كان خطأ تكتيكيا لانه قضى على ثقة الوطنيين التوانسة بفرنسا الحرة

واستمرت الحركة الوطنية المغربية على تمسكها بخطة الإصلاحات التي قدمتها عام ١٩٣٦ ، والتي كانت فكرتها الأساسية إلغاء الحماية واستعادة الاستقلال ، وبدأت المساعدة الأمريكية لها الوسيلة للوصول الى هذا الهدف . وكان هذا الامر بلا شك موضوع المحادثات التي أجراها السلطان محمد بن يوسف مع الرئيس روزفلت في آنفا (٢٢ كانون الاول ١٩٤٣) . ومع أن الشهادات المتوفرة حول هذه المحادثات غير متطابقة ، فيبدو أن روزفلت لم يمنح أي وعد قاطع وإن كان من انصار قيام مغرب حر من جديد . وبعد أقل من سنة ، توحّدت التيارات الوطنية المختلفة في إطار حزب الاستقلال . وطالب بيان الحزب (١١ كانون الثاني ١٩٤٤) بإنهاء الحماية وتوحيد كافة المناطق المغربية ، وبمشاركة المغرب في مفاوضات السلام وفي الأمم المتحدة ، وإقامة ملكية دستورية ديمقراطية . واستغل الفرنسيون هذه المناسبة لإخماد الحماس الوطني باعتقالهم لزملاء حزب الاستقلال بحجة ملفقة هي التعاون مع العدو .

وفي عام ١٩٤٣ ، استعادت الحركة الوطنية الجزائرية ، ذات الاصول الاجتماعية المختلفة والمنقسمة على نفسها حول برنامجها لما قبل الحرب ، وحدتها . وحرر فرحات عباس يساعده عدد من المنتخبين المسلمين البيان الجزائري . وطالب هذا البيان ، الخالي من أية إشارة الى الاسلام ومن أية غطرسة وطنية ، بإقامة دولة جزائرية مستقلة وديموقراطية تربطها بفرنسا روابط فيدرالية . ولما كانت الحكومة الفرنسية قلقة من تأثير الحركة الوطنية على الجماهير ، بل حتى على بعض الليبراليين الأوروبيين ، فقد وجدت في الاضطرابات الاقتصادية في صطيف (ميس ١٩٤٥) ذريعة من أجل حلها .

٤ - افريقيا السوداء :

... بدأت افريقيا السوداء خلال الحرب واحة هادئة بالمقارنة مع ما جرى في البلدان الانفة الذكر . فلم تصبح العمليات العسكرية بشكل مباشر.

ومع ذلك فقد شكلت الحرب عاملا حاسما في تسريع التطور الذي بدأ فيها في فترة ما بين الحربين . ولما كان التحليل الكامل لهذا التطور يتطلب اسهابا طويلا في العرض بسبب الاختلاف الشديد في هذا التطور في ممتلكات هذه الدولة الاستعمارية أو تلك ، وفي كل بلد على حدة ، لذلك فأننا نرى أن من الضروري الاقتصار على عرض بعض اللامحات المبسطة حول هذا التطور .

أرغمت أفريقيا السوداء على المشاركة في اقتصاد أوروبا الحربي بصفتها مونا بالمواد الأولية الصناعية والمنجيات الغذائية . ونجم عن ضرورة منح المنتجين الزراعيين أسعارا مرتفعة لمنتجاتهم بهدف إثارة نشاطهم لتغطية الطلب المتزايد باطراد ، نشوء تضخم مالي . إلا أن الظاهرة الجوهرية تكمن في أن نهضة اقتصاد السوق سرّعت من تقدم الحضرة فيها . ففي الفترة ١٩٣٥ - ١٩٤٥ ارتفع عدد سكان داكار من ٥٣.٠٠٠ نسمة إلى ١٣٢.٠٠٠ ، وليوبولد فيل من ٢٧.٠٠٠ إلى ١١٠.٠٠٠ نسمة ولاغوس من ١٢.٠٠٠ إلى ١٨٠.٠٠٠ نسمة الخ . . . ونمت في هذه المدن طبقة اغنياء التجار وذوي الطموح . كما تراكت فيها أيضا كتل بشرية من مختلف مناطق أفريقيا وبلدانها (وذلك لان الحدود التي رسمتها الدول الأوروبية لم تكن تشكل عقبة بالنسبة للافارقة) . ولئن لم تؤد الحياة الحضرية دائما إلى القضاء على العلاقات القبلية فقد أدت إلى اضعافها كثيرا . ففي عام ١٩٤٦ ، كان أكثر من سدس سكان الكونغو البلجيكي يعيشون بعيدا عن سلطة زعمائهم التقليديين . وكان للتأثيرات المصرية أثر كبير جدا على الرابطات القبلية التي تشكلت في المدن بهدف الحفاظ على العادات والتقاليد . وغير الاحتكاك المباشر مع الأوروبيين بدرجات متباينة من عقلية وعادات جماهير المدن السوداء وكشفت الحياة الجديدة لهؤلاء الرجال عن امكان التخلص من العمل العبودي والتحول إلى رجال أحرار ذوي مرتبات وقادرين على تنظيم أنفسهم من أجل الدفاع عن مصالحهم . وقادت علاقات العمل والروابط الناجمة عن الاصل المشترك أو عن ممارسات دينية أو سحرية مشتركة

الى نشوء رابطات وتجمعات و فرق دينية لم يكتب لها البقاء 'لا لفترة قصيرة جدا بسبب عدم استقرار اعضائها . الا انها كانت مفيدة لخلق وعي مشترك ، وتحديد موقع الرجل الاسود بالنسبة لمثيله الابيض . و خلقت لديهم الشعور بعدم المساواة الهائلة في الحقوق بينهما . و ظهرت اولى المطالب الاجتماعية بين اعضائها . و وجدت الاحزاب الوطنية فيها سندا قويا لها ، بل مناضليها غالبا .

وعلى الرغم من عدم تعديل الهياكل السياسية والادارية وبقاء السلطة بين ايدي الاوروبيين ، فقد كان هناك تغييرات عميقة قيسد التحقيق . فبعض القوى التقليدية كانت في طريقها الى الزوال . لقد كان ذلك حال انصار الحكم اللاتي المحلي native autonomy من التقليديين الذين لم يتجاوزوا إطار الجماعة اللغوية او القبلية إلى إطار « الحركة الوطنية » في افريقيا الغربية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الانكليزية ، بل تطلعوا إلى تحقيق الحكم اللاتي باستخدام مؤسسات الحكومة المحلية او القبلية . كما كانت في طريقها الى الزوال أيضا في افريقيا الغربية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية احزاب الجيل الجديد من الحقوقيين - السياسيين ، الناتج النموذجي لسياسة الاستيعاب ، التي لم تسقط سوى عدد محدود من « المتحضرين évolués » ، وشكلت فروعا من الاحزاب الفرنسية الميتروبولية ، واقتصرت برامجها على بعض الإصلاحات (افرقة الدوائر العامة وإلغاء نظام الاندجينا) .

وانتقل النفوذ تدريجيا إلى التخابات الجديدة التي جمعت بين مؤهلات الزعماء التقليديين والزعماء المتغربين ، وتطلعت إلى إنشاء مؤسسات ديموقراطية على النمط الغربي في بلدانها بدون ان يقود ذلك إلى تنويه السمات الافريقية الخاصة . ولئن « مثل هؤلاء الرجال (نكروما ، ازيكيويه ، سنغور ، هوفيت بواني ، السنخ ...) بالنسبة لشعوبهم استمرارية افريقيا التقليدية عبر الزمن ، فإنهم تمتعوا أيضا بالنفوذ الجديد الملازم لأولئك الذين يجيدون استخدام الطرائق السياسية

الأوروبية ويعرفون كيف يستخدمونها لتحقيق آماني وتطلعات الأفارقة .
واكتسبوا خزية هامة تلك التي سمحت لهم بالشعور بأنهم في « بلدهم »
في العالمين عالم الأحداد وعالم المناقشات البرلمانية « (٢) .

هكذا تميزت الحركة الوطنية الأفريقية عن الحركة الوطنية الآسيوية
بسمتين أساسيتين . الأولى أن الحركة الوطنية الأفريقية ليست بثورة
معلنة ضد السيطرة الأوروبية . والثانية أنها لا تطالب بالاستقلال الناجز ،
بل بتحسين وضع البلدان المستعمرة . أما فيما يتعلق بالحلول المطروحة
التي لم تكن بعد قد توضحت أطرها تماماً ، فقد ظهرت تباينات هامة
بينها أملتها السياسة الميتروبولية . ففي البلدان الخاضعة للاستعمار
الانكليزي ، لعب الوطنيون لعبة الدستور بعد أن بدأ لهم أن تحقيق
أهدافهم (بإنشاء دولة وطنية في حدود أرض المستعمرة) ممكن إذا
مناضلوا في إطار البنية السياسية التي اعترفت السياسة البريطانية
بمبدأ تطورها . وظهرت عام ١٩٤٣ ، مذكرة بعنوان **الميثاق الأطلسي**
وأفريقيا الغربية البريطانية ، قام بتحرير هذه الوثيقة الرسمية للمطالب
الوطنية الأفريقية فريق نيجيري برعامة أزيكويه . وطالب هذا الفريق ،
بالاستناد إلى البند الثالث من الميثاق المذكور ، باستبدال نظام الحكومة
المباشرة بمؤسسات تمثيلية ، وبحق كل مستعمرة باختيار الوضع الذي
ترغب به في نطاق الكومنولث بعد فترة انتقالية مدتها خمس سنوات .
وبعد فترة وجيزة من ذلك طالب **اتحاد طلبة أفريقيا الغربية البريطانية**
بمنح « الحكم الذاتي لكل من المستعمرات البريطانية الأربعة في غرب
أفريقيا » . أما في أفريقيا الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية ،
حيث كان سائداً نظام الإدارة المباشرة ، فقد كان « الاستيعاب » طريق
الارتقاء الوحيد أمام أقلية ضئيلة من السكان المحليين . وكان
للسنغال فقط نواب أفارقة في البرلمان الفرنسي يقوم بانتخابهم فئة صغيرة
من السنغاليين . لأن الثقافة الفرنسية لم تكن تطول إلا أقلية محدودة من

Th. HODGKIN : Nationalism in Colonial Africa, pp. 15-16. (٢)

الافارقة « الفرنسيين » . وكانت أبواب الحصول على المواطنة الفرنسية قليلاً ما تكون مفتوحة . فشكلت هذه المسألة موضوع النقد الاساسي الذي كان المثقفون الافارقة يوجهونه للجمهورية الثالثة . ففي دراسة بعنوان نظرات على افريقيا (١٩٤٣) انتقد ليبولد سيدار سنغور ، السنغالي الاصل والحاصل على شهادة الاستاذية من الجامعة الفرنسية ، النظام الاستعماري « بتهديم التنظيم السياسي الافريقي - الزنجي » وإحلال الحكومة المباشرة محله التي تشكل عامل « تقهقر سياسي » فرض نظام الاندجينا « المناقض للاستيعاب والمشاركة » . وأضاف يقول : « تريد افريقيا السوداء ، على المستوى السياسي ، زعماء يمثلون الشعب ، زعماء يختارهم الشعب » . وكان مثله الأعلى إنشاء امبراطورية وقيام « برلمان امبراطوري » قائم على المساواة بين « الامم المستعمرة » متجمعة حول فرنسا ضمن إطار فيدرالي . وهذا النظام لايقود الى إضمار سلطة الميتروبول ، بل إلى تقويتها ، لانه « يبنها على موافقة وحب رجال معمرين ، رجال احرار » (ص ٨٢ - ٨٦) .

وأدى مؤتمر مانشيستر الافريقياني (١٩٤٥) إلى إدراك أن النخبات لم تكن الفئة الوحيدة التي التزمت بحركة التحرر . فقد عبر المائتان من الأعضاء المشاركين فيه عن تحالف الطبقة الوسطى مع علما الشعب . فهل يجب ان تعزى الحدة غير المعتادة في مثل هذه المؤتمرات للقرارات التي صوت عليها المؤتمر لمشاركة العديد من ممثلي الجماهير الافريقية التي تشعر بالاستغلال اكثر من الطبقات الاخرى ؟ في الواقع كان الهجوم على الاستعمار عنيفاً . ووضع المؤتمر قائمة مفصلة بالاستغلال المنهجي الذي تنارسه الدول الأجنبية في افريقيا . كما طالب باستقلال شعوب افريقيا الغربية الكامل والناجز ، وبالحكم الذاتي لشعوب افريقيا الشرقية ، ووجه بياناً إلى الدول الاستعمارية جاء فيه :

« إذا كان العالم الغربي لايزال مصمماً على حكم الإنسانية بالقوة ، سيكون الافارقة في النهاية مجبرين على اللجوء إلى استخدام القوة في

إطار الجهد الذي يبذلونه من أجل إستعادة الحرية ولو قاد استخدامها إلى اقضاء عليهم وعلى العالم أجمع معهم ... إننا مصممون على أن نكون أحراراً ، ونطالب بالحكم الذاتي والاستقلال .

وخلص بادمور إلى القول بأن « المؤتمر قد صاغ مبادئ بخصوص كل منطقة من المناطق الأفريقية . وطلب من الوطنيين الأفارقة بذل جميع جهودهم من أجل تحقيقها » (٣) .

٢ - تقدم فكرة تدويل المستعمرات :

أدى إضعاف الحرب للدول الأوروبية الاستعمارية إلى تطور فكرة تدويل المستعمرات . ففي إحدى اللحظات الأكثر حرجاً من الحرب ، أي عندما بدت الدولة النازية على وشك القضاء على كل شيء ، وقع و. تشرشل و ف. روزفلت الميثاق الأطلسي (١٤ آب ١٩٤١) . استعرضا فيه بعض المبادئ التي عقدا عليها آمالهما لتأمين مستقبل أفضل للعالم . وكان أحد هذه المبادئ ينص على « حق كل شعب في اختيار الحكومة التي يرغب بالعيش في ظلها » . وأن حق الشعوب في تقرير مصيرها يتضمن بالضرورة أن « تعاد حقوق السيادة وحرية ممارسة الحكم إلى أولئك الذين حرموها بالقوة » . وعلى الرغم من أن الموقعين على الميثاق لم يفكروا ، حسب رأي الجانب البريطاني على الأقل ، إلا بشعوب أوروبا التي حرمت مؤقتاً من وجودها القومي نتيجة الغزو الهيتلري ، فقد أصبح لهذا الميثاق قيمة دولية في وعي الشعوب المستعمرة . وذلك لأن كافة الحركات الوطنية في البلدان التي خضعت للسيطرة الأوروبية رغم إرادتها طالبت باستمرار بحق الاستفادة منه .

لقد أعد الفكر الانكلو - ساكسوني حلاً لجميع الشعوب المستعمرة التي لم تعرف الوجود القومي أو الدولة على الإطلاق ، والتي لم تكن

Cf. G. PADMORE : Panafricanisme ou Communisme,
1960.

تطورها يسمح لها بعد باختيار معقول . لانه لم يكن واردا ترك هذه الشعوب وشأنها. ، ولا تركها خاضعة لنظام السيطرة الاستعماري الذي يقف عقبة في وجه تطورها . وأوصى بسبل متعددة بمكنها من احراز التقدم على طريق الحضارة الديمقراطية بحرية وبسرعة . وكرر معهد العلاقات الاطلسية ، ذو النفوذ الكبير ، في مؤتمراته (في مون ترمبلان ، كندا ١٩٤٢ ، وفي هوت سبونغ ، لرجينيا ١٩٤٥ - ١٩٤٦) كرر طرح فكرة تدويل المستعمرات القديمة ووضعها تحت إشراف مجلس الأمم المزمع إنشاؤه مستقبلا حتى تصبح قادرة على الظهور بين الأمم على قدم المساواة وكان على هذه الصيرورة أن تؤدي إلى اختفاء مفهوم « التملك » التقليدي للاستعمار ليظهر محله فكرة الواجب المؤقت لمجتمع الدول « المتحضرة » تجاه الشعوب المتخلفة . وأدانت هذه المؤتمرات ضمنا النظام الاستعماري الذي يقوم عليه المذهب الاستعماري لكل من فرنسا واسبانيا والبرتغال ، ودرجة ما بالبلاد المنخفضة . كما أن حرب العمال ورابطات مناصرة الانسانية الانكليزية (الرابطة المناهضة لتجارة الرقيق والساعية لحماية السكان المحليين ، ومجلس لندن الدولي) الذين كانوا يرمون الى تحقيق الهدف ذاته انما بشكل أكثر تباينا ، أملوا بإنشاء لجنة دولية داخل هيئة الأمم الجديدة مهمتها رعاية مصالح الشعوب المستعمرة ، وذهبوا الى حذ المطالبة بمشاركة الدول غير الاستعمارية في هذه اللجنة ، واستلام العرائض من الدول المستعمرة ، وقبول ممثلها فيها ، ويكون من واجبها السهر على عمل ما يلزم من أجل تسهيل تقدم هذه الدول في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهدف انتقالها الى الحكم الذاتي . وحصلت هذه الافكار الرامية الى جعل الاستعمار خدمة دولية على دعم الدول الكبرى (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة) وتلك التي عرفت الاستعمار في الماضي (أمريكا اللاتينية ونيوزيلندا) . هكذا خلقت هذه الافكار مناخا جديدا وشكلت قوة تهدد بدوبان مفهوم الاستعمار التقليدي .

لقد اثارت هذه الافكار الدول الاستعمارية وادت الى ظهور ودود فعل لديها . فقد سعى تشرشل ، الذي اغاظته بشكل ظاهر الاضطرابات التي اثارها الميثاق الاطلسي ، سعى الى الحد من أهمية هذه الوثيقة من خلال نصريح في مجلس العموم جاء فيه : « لا ينطبق الميثاق المشترك بأي شكل من الأشكال على الاصلاحات السياسية التي تقدمت بشكل دوري والمتعلقة بالتطور الدستوري لكل من الهند وبرماليا وفي جميع أجزاء «الامبراطورية البريطانية» الاخرى » (مجلس العموم ٩ ايلول ١٩٤١) . واكد في خطاب القاه في قاعة جيلد (٥ تشرين الاول ١٩٤١) قائلا : « اننا لا نخوض هذه الحرب بهدف منفعي أو توسعي ، بل بدافع من الشرف ولاداء واجبنا بوصفنا مدافعين عن الحق فقط . ومع ذلك يجب ان اكون واضحا ، اننا سنحافظ على ما نملكه . انني لم اصبح رئيس وزراء صاحب الجلالة حتى اقوم بتصفية الامبراطورية البريطانية » . وبعد ذلك بفترة وجيزة ، ذكر وزير المستعمرات او . ستانلي سبب رفض حكومته لتدويل المستعمرات عندما قال :

« ليست السيادة مجرد مسألة قوة ، بل تنطوي على كثير من المسؤولية ايضا . ولن تقتصر المسؤوليات الاستعمارية مستقبلا على اعداد القوانين والحفاظ على النظام ، بل تشمل ايضا على تقديم المساعدة المالية والاقتصادية على نطاق واسع . ولئن كنا على استعداد لتحمل مسؤولياتنا وحدنا وتقديم هذه التضحيات المالية ، فانه ينبغي ان نمارس السلطة وان يكون الحكم لنا ايضا . . . انني اعتقد ان اي اقتراح بشأن انشاء ادارة دولية لا يأخذ بعين الاعتبار شعور شعوب البلدان المعنية الحقيقي . ولئن كنت اعتقد حقا بان الادارة يجب ان تكون بريطانية ، وأن عليها الحفاظ على السيادة الوطنية فان هذا لا يستبعد امكان قيام تعاون وثيق » مع كافة الشعوب المعنية .

واعلن وزير مستعمرات الحكومة الهولندية في المنفى هـ . جـ . فان موك عن عدائه للتدويل حتى في المجال الاقتصادي . ولم تكن معارضة

الجانب الفرنسي اقل جرما . فقد صرح مفوض المستعمرات لحكومة
فرنسا بما يلي :

« في هذه اللحظة التي نحن فيها فرنسا حقا قيمة « امبراطوريتها »
اكثر من أي وقت مضى ، والواجبات التي تنتظرها فيها نسمع تمجيذا
لمبدأ جديد مفاده الا تقوم بالمسؤوليات الاستعمارية الامم التي جربتها
بنفسها منذ عدة قرون ... بل منظمة دولية تعزى اليها وبثقة فضيلة
العدل الرئيسية ... وفضائل الكفاءة والنشاط ... ان من غير الممكن
تحقيق مصلحة الشعوب او رغباتها من طريق اصلاح تنقل بموجبه ادارة
النشاط الاستعماري الى منظمة ادارية تحمل اسما جماليا ، أي ادارة
العمل الذي يخلص المجتمعات البدائية من الآفات الكبرى التي تفتك بها
مثل المرض والجهل والجراحة والاستبداد ... » (٤) .

ومما لا شك فيه أنه كان لهذه المعارضة دور في عدم اطلاق تيار
التدويل . ففي يالطة ، لم ينصر روزفلت أمام مقاومة شرشل على
تصديق خطته الرامية الى تحويل جميع البلدان المستعمرة الى بلدان
خاضعة لنظام الانتداب الدولي .

٣ - الأوروبيون أمام المشاكل الاستعمارية بعد نهاية الحرب :

كانت الدول الاستعمارية تهي أهمية الحركات الوطنية التي تشير
البلدان المستعمرة ، وخصوصا المستعمرات الآسيوية ، وتخشى نتائج
« زوال » نفوذها من جهة ، والأفكار التي طرحها روزفلت من جهة
أخرى . فدفعتها اعتبارات آتية أكثر منها مبدئية (لان أيا منها باستثناء
بريطانيا العظمى ، التي لم تكن تفكر باحتمال اجراء أي تطور جذري في
ممتلكاتها) الى الاعلان عن استعدادها لادخال بعض التحسينات على

R. PLEVEN : Commissaire aux Colonies, In :
Renaissance, No. spécial, 1944, p. 6.

(٤)

الواقع الاستعماري التي يفرضها تطور الافكار والاحداث : الا انها لم تكن تتصور اعادة النظر هذه الا في حدود الحفاظ على تفوق الميثروبول ودوام مصالحها .

١ - نشوء فكرة الاتحاد الفرنسي :

منذ عام ١٩٤٢ ، اكدت لجنة التحرير الوطني الفرنسية اهتمامها بوضع حد لسياسة حكومة فيشي المحافظة القائمة على التمييز العنصري، وفرص الابعاء الجسدية ، والاستغلال الاقتصادي لشعوب ما وراء البحار . وكان هذا التصريح امام العالم من رغبتها باقامة علاقات متبادلة على اسس جديدة بين المستعمرين والمستعمرين بهدف تفريغ افكار التدويل من محتواها ، وكسب الرجال المحبين للتجديدات الكريمة الى جانب « فرنسا الحرة » ، وجعل الشعوب الافريقية تقبل بالمجهود الحربي القاسي الذي فرض عليها .

ايا كانت اسباب السياسة الجديدة فتعتبر جديدة . لانه لا يمكن انكار الطابع الاصيل لتصريح لجنة التحرير الوطني الفرنسية الخاص بالهند الصينية في ٨ كانون الاول ١٩٤٣ الذي وجد « هذه الشعوب ... بوضع سياسي جديد داخل الكومنولث الفرنسية الفيدرالية يوسع الحريات ويكرسها في بلدان الاتحاد (الهندو صيني) ... ويسمح بالوصول اخيرا الى كافة الوظائف والادارات العامة في الامبراطورية » . وكان خطاب الجنرال ديغول الذي اُعلن فيه منح حق المواطنة الفرنسية لبضعة آلاف من المسلمين الجزائريين الخاضعين للقانون القرآني (خطاب قسنطينة ١٢ كانون الاول ١٩٤٣) أكثر ثورية اذا أخذنا بعين الاعتبار الظروف التاريخي للسنوات السابقة .

وشكل مؤتمر برافيل (٣٠ كانون الثاني - ٨ شباط ١٩٤٤) مساهمة هامة في اعداد الصيغة الجديدة . لقد ترأس ر. بلفان مفوض المستعمرات في لجنة التحرير الوطني الفرنسية هذا المؤتمر الذي شارك

فيه الحكام العلمون وحكام افريقيا السوداء ومدغشقر ، اضافة الى ثلاث شخصيات غير استعمارية تمثل الجمعية الاستشارية المؤقتة بدون أن يكون لها حق الاشتراك في المناقشة . ولم يدع أي من ممثلي السكان المحليين للمشاركة في هذا المؤتمر . الامر الذي اضيف على المؤتمر طابعا اداريا استعماريا . ولم يكن هذا المؤتمر يتمتع بأية سلطة لاتخاذ القرار . وكان عليه الاقتصار على تقديم التوصيات التي يمكن أن يستوحى منها التشريع الاستعماري المستقبلي . ومنذ البداية ركز المؤتمر على اعتبار أن الاندماج في الكومنولث الفرنسية طريق التطور الوحيد الممكن بالنسبة للشعوب الافريقية . وقدم ر . بلفان عدة صيغ بهذا الخصوص . وأكد على أن ما نريده هو « تحمل المسؤوليات الكبرى والهامة الملقاة على عاتقنا تجاه أولئك الذين يعيشون في ظل علمنا ، وبخاصة بدون أن نتقاسمها مع أية مؤسسة أخرى مغفلة » . ثم اضاف قائلا : « لا يوجد في فرنسا الاستعمارية شعوب يجب تحريرها ، ولا تمييز عنصري يجب الغاؤه ... ولا تفكر شعوب ما وراء البحار بالتعرف على استقلال آخر غير استقلال فرنسا ! » . واستبعدت المسألة الدستورية تماما من النص الشهير :

« ان نهايات العمل الاستعماري الذي تقوم به فرنسا في المستعمرات تستبغذ أية فكرة للحكم الذاتي وكل امكان لتطور خارج مجتمع الامبراطورية الفرنسية ، ينبغي استبعاد اي احتمال لتشكيل حكومات مستقلة في المستعمرات حتى على المدى البعيد » .

اضافة الى ذلك رأى المؤتمر أن من المرغوب فيه توسيع تمثيل المستعمرات في الجمعية التأسيسية الفرنسية المستقبلية لكي يمكن تشكيل علاقة جديدة قادرة على الحفاظ على الكومنولث بل وتقوية تماسكها . وبعد أن رفض المؤتمر بشكل حازم أي شكل من أشكال الحكم الذاتي المحلي ، طالب بلا تردد في الوقوع في تناقض مع نفسه ، بأن تتضمن المؤسسات الامبراطورية النهائية مجلسا فيدراليا من غير أن

يحدد دوره أو نمط تعيين أعضائه . ونص على منح السكان المحليين حق الاقتراع على المجالس الإقليمية والمجالس التمثيلية في كل مستعمرة ، وفتح أبواب هذه المؤسسات أمامهم بقدر ما هي مفتوحة أمام الأوروبيين . وهنا نجد تقدماً لا جدال فيه باتجاه المشاركة في « إدارة شؤونهم الخاصة » . وذكّر أيضاً ضرورة الانتقال « على مراحل من اللامركزية الإدارية إلى الشخصية السياسية » وفي هذا تناقض مع رفض إقامة أية حكومة وطنية ومع الادانة الصريحة للتعليم باللغات الأجنبية كافة . وعلى الرغم من هذا الفموض كله يعتبر مبدأ تمثيل بلدان ما وراء البحار في الجمعية التأسيسية حدثاً جديداً .

ويبدو أنه تم اجتياز مرحلة جديدة ، في ٢٤ آذار ١٩٤٥ ، عندما حدد الوزير جياكوني السياسة الفرنسية الجديدة في الهند الصينية بقوله : « سيشكل الاتحاد الهندو صيني مع فرنسا والأجزاء الأخرى من الكومنولث اتحاداً فرنسياً Union Française . تمثل فيه فرنسا المصالح في الخارج » . فهذه العبارة التي شكّلت رمزاً للامل بالتجديد بالنسبة للكثيرين من الميتروبوليين والسكان المحليين دفعت للتنبؤ بحدوث تطور مستقبلي مختلف عن باقي المستعمرات بحيث يرتقي بعضها « نحو الإقليمية مع بقائها متضامنة » ، في حين يتجه البعض الآخر نحو استيعاب أوسع « (٥) هكذا يمكن أن يكون الاستيعاب شيئاً من أشكال التحرر شريطة أن يقبل به المعنيون بالامر ، وأن يطبق إلى حدوده القصوى ، ويمكن أن يكون التقدم نحو الإقليمية المحلية ، داخل الاتحاد الفرنسي شريطة أن يكون التضامن طوعياً . إلا أن قوة التقليد الاستعماري كانت لا تزال عظيمة جداً بحيث لم يجرؤ معه أحد على ذكر الهدف النهائي .

ـ الدستور الفرنسي لعام ١٩٤٦

ظهرت ارادة التجديد في ميدان العلاقات بين الميتروبول والمستعمرات عبر جو الافكار الكريمة المشوبة بالرومانسية الذي أعقب تحرير فرنسا ويشهد على ذلك حدثان . الاول اشتراك فرنسا في توقيع ميثاق سان فرانسيسكو الذي حدد هدف الامم المتحدة بضمان حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وطلب من الدول الاستعمارية ان تأخذ بعين الاعتبار تطلعات الشعوب المستعمرة السياسية . والثاني تخصيص مكان هام للممثلين المنتخبين لبلدان ما وراء البحار في الجمعية التأسيسية الفرنسية (٦٤ مقعداً) بهدف اشراكهم في وضع الدستور .

فقد حظيت فكرة الفاء النظام الاستعماري التقليدي على موافقة اكثرية رجالات السياسة الفرنسية كما يتضح من خطاب ل. بلوم في الجمعية التأسيسية في كانون الاول ١٩٤٦ عندما قال :

ـ لقد عفا الزمان اليوم على النظام الاستعماري التقليدي الذي اقام التملك على الغزو ، والحفاظ عليه بالقوة ، ورمى الى استغلال الاراضي والشعوب المستعمرة .. في مذهبنا الجمهوري ، لا يحقق التملك الاستعماري هدفه النهائي ولا يجد المبرر التام له ، الا في اليوم الذي يأتي فيه على نهايته امني في اليوم الذي يكون فيه قد جعلت الشعوب المستعمرة قادرة على العيش حرة ، وعلى ان تحكم نفسها بنفسها . عندها تكون مكافأة المستعمر خصوصاً في اظهار مواطن العرفان بالجميل والمحبة لدى الشعوب المستعمرة ، وخلق التضامن الفكري والثقافي والمنفعي الذي يسمح للجميع بالاتحاد بشكل حر (١) .

وغم مشاركة بلوم في هذا الرأي ، فقد ظن الكثيرون من رجالات السياسة الفرنسية ان شعوب ما وراء البحار لم تصل بعد الى مرحلة النضج اللازم لتقوم بحكم نفسها بنفسها ، وان ترك قسم كبير منها

وشأنه سيؤدي الى انفصالها عن فرنسا . وانتصر تدريجياً شعور الخوف من تفكك الامبراطورية على الافكار الكريمة . واشتد هذا الخوف بعد التبدلات في التباين السياسي الذي أصاب التمثيل الاستعماري في الجمعيتين التأسيسيتين . ففي الجمعية التأسيسية الاولى (المنتخبة في تشرين الاول ١٩٤٥) توزعت غالبية نواب ما وراء البحاريين التشكيلات السياسية الميتروبولية (الشيوعية والاشتراكية وحركة الجمهورية الشعبية) ، وباستثناء عضوين من حركة استعادة استقلال مدغشقر ، لم يظهر أي من النواب الآخرين وطنية عنيفة . ولم تأت انتخابات الجمعية التأسيسية الثانية (حزيران ١٩٤٦) بأي تعديل هام في تمثيل افريقيا السوداء في هذه الجمعية . في حين أن الهيئة الناجبة الجزائرية الثانية انتخبت ١١ نائبا (من ١٣) من حزب البيان الجزائري الذي ينادي بانشاء دولة جزائرية تتحد مع فرنسا بحرية وانتخبت مدغشقر عضوين من حركة التجديد المدغشقري الديمقراطي نصيرة استقلال مدغشقر داخل الاتحاد الفرنسي . ومع أن هذه النتائج نجمت عن ظروف طارئة - بقيت هاتان الحركتان خارج اللعبة الانتخابية في انتخابات الجمعية التأسيسية الاولى - فانها بدت خطيرة لانها تشكل سابقة .

وقد تزامنت هذه الهبة الوطنية في افريقيا مع تجمع القوى الوطنية والمحافظة في الميتروبول ان لم تثرها ، وشكل اجتماع أركان الاستعمار الفرنسي في باريس (تموز - آب ١٩٤٦) أحد مظاهر هذا التجمع الاكثر وضوحاً . وتأثرت بذلك الاحزاب اليمينية وقسم كبير من أعضاء الحركة الجمهورية الشعبية ومن الراديكاليين . وفقد الشيوعيون الاشتراكيون الاغلبية التي حصلوا عليها في انتخابات الجمعية التأسيسية الاولى . ويفسر هذا التبدل في القوى السياسية البرلمانية الاختلاف الجذري بين قرارات الجمعيتين التأسيسيتين . فاهتمام الجمعية التأسيسية الاولى بازالة جميع آثار الاستعمار من النصوص قادها الى سن مبدأي الاستيعاب والاتحاد المتناقضين بلا اهتمام بالتناقضات . فأقرت « وحدة الجمهورية وعدم تجزئتها وتطبيق جميع قوانينها في بلدان ما وراء البحار التي

سيكون لها ممثلوها في البرلمان . وانبثق ذلك كله عن فكر استيعابي .
وورد أيضاً (المادة ٤١) أن فرنسا « تشكل مع بلدان ما وراء البحار
من جهة ، والبلدان المتحدة من جهة أخرى ، اتحاداً يقوم على « الموافقة
الحرّة » و « تعترف » الجمهورية « بوجود مجموعات من البلدان تدار
بموجب قانونها الوطني » .

الا أن حصول القوى المحافظة على أغلبية ضعيفة (٢١ صوتاً لحزب
الحركة الشعبية الجمهورية والراдикаليين واليمينيين ، و ٢٠ صوتاً
للاشتراكيين والشيوعيين) في الجمعية التأسيسية الثانية جعل العمل
الدستوي يجري في جو من الصراع بين المبادئ الفيدرالية والمبادئ
الاستيعابية ، وكان مضمون هذه المبادئ مختلفاً باختلاف الخطباء .
وتأثرت هذه الجمعية بما كان يجري من أحداث في الخارج مثل الاضطرابات
في تونس والمغرب ، وفشل مؤتمر فونتينبلو . وأصفت الى تانيبات
ممثلي اركان الاستعمار الذين انتقدوا ارادتها في « تعديل عمل الجمهورية
الثالثة الرائع » و « التنازل عن سيادة لا تزال ضرورية لصالح الشعوب
التي تتوقع دوماً من فرنسا الحفاظ على النظام والهدوء اللازمين لارتقائها
نحو الحرية والاستقلال » ، ونيتها في جعل الرجال يحصلون على المواطنة
الفرنسية وهم « لا يفهمون معناها ولا عظمتها » . والواقع أن معرفة النواب
المحدودة بأمور بلدان ما وراء البحار جعلهم يتخوفون من القرارات الواجب
اتخاذها ، ودفعهم للاصغاء لطواحية آراء القدامى منهم (هيريو Herriot
و « الفنين » (فارين Varenne) أو الوزراء (بيدول Bidault) وأدت هذه
التأثيرات مجتمعة الى عدول الجمعية التأسيسية الثانية عن تأسيس
اتحاد فرنسي « عن طريق التفاوض » كما كان يأمل نواب بلدان ما
وراء البحار ، وأن يكون الاتحاد الفرنسي منصوباً عليه في الدستور ،
كما ظهر في نص الدستور الذي تبنى في ٢٨ ايلول ١٩٤٦ . وسيطر
الغموض على كافة جلسات المناقشة . فجاءت المقدمة انعكاساً للاتجاه
المناهض للاستعمار ، والباب الثامن من نتائج ارادة الاتجاه المحافظ
الصارمة بمنع الدول التابعة من الحصول على الحكم الذاتي السياسي .

ولم يكن للنصين نفس القيمة فالديباجة لا تكرر غير مظاهر التجديد ، لأن كونها اعلان مبادئ لا يجعل لها قيمة قانونية ، وسيطرت ارادة المحافظة على الباب الثامن الذي سيجري تطبيقه . وطبع هذا التباين الشديد بين بيانات النوايا المصبوغة بالاريفية وحقائق التطبيق السياسي موقف الجمهورية الفرنسية الرابعة خلال ما يريد على عشر سنوات .

وشكل الدستور على ما هو عليه دليلا على التقدم باتجاه التحرير من خلال التجديد في عباراته ومضمونه وبما قدمه من امكانات محتملة .

فقد استبعدت كافة المصطلحات الاستعمارية المستخدمة في الدساتير السابقة . فلم يعد هناك ذكر للامبراطورية ، بل لاتحاد فرنسي «وأصبحت المستعمرات القديمة العهد تسمى مقاطعات ما وراء البحار ، والآخرى بلدان ما وراء البحار ، وتحولت البلدان الخاضعة لنظام الوصاية (البلدان الخاضعة لنظام الانتداب سابقا) الى بلدان متحدة . وأصبحت الدول المرتبطة بفرنسا بمعاهدات حماية دول متحدة . وتمسك نواب ما وراء البحار بهذه التغييرات التي كان لها اكثر من قيمة رمزية بالنسبة لهم . فكما قال ف . بوريل : « حسب مادة فرنسية قديمة ، حصل غالباً تغير في المفردات فقط ووضع المضمون نفسه في الكلمات الجديدة » .

ان التعريف السياسي والاجتماعي للاتحاد الفرنسي الذي ورد في ديباجة الدستور هو التعريف نفسه الذي اقترحه نواب ما وراء البحار : « تشكل فرنسا وشعوب ما وراء البحار اتحاداً قائماً على المساواة في الحقوق والواجبات » الامر الذي يعني ضمناً زوال الواقع الاستعماري وعدم تخصيص أية مجموعة بعبء خاص أو امتيازات . الا أن قوة هذا التعريف ضعفت باضافة الفقرة التالية التي اكدت على أن فرنسا « تأخذ على عاتقها مسؤولية بعض الشعوب وتنوي الارتقاء بها نحو ادارة شؤونها الخاصة بنفسها » وهذا ما يبرر استمرار الواقع الاستعماري رغم التصريح بأنه أمر مؤقت . وفي هذا تناقض مدهش يكشف عن ارادات سياسية ضمنية متناقضة . ويمكن رؤية ما تمثله هذه الثنائية

المتناقضة من خطر ، فالشعوب المستعمرة اعتبرت أن العبارة الأولى هي التي تخصها ، بينما تصرفت الحكومة بموجب العبارة الثانية . ومن جهة أخرى ، شكل التأكيد على أن فرنسا « تستبعد كل نظام استعماري قائم على التعسف ، وتضمن للجميع حق الوصول المتساوي الى الوظائف العامة والممارسة الفردية والجماعية للحقوق والواجبات » شكل تجديداً هاماً . وأصبح هذا المبدأ واقعاً في المواد ٨٠ ، و ٨١ و ٨٢ التي منحت جميع رعايا بلدان ما وراء البحار صفة المواطنة والحقوق الملائمة لها . وبدأ هذا الارتقاء نحو المواطنة ، والذي أكدته قانون أمين غي Gueye تاريخ ٧ مايس ١٩٤٦ بمثابة دليل على تحقيق التحرير على المستوى الفردي ان لم يكن على المستوى الجماعي .

ومرّف الباب الثامن فئات البلدان والادارات التي يتكون منها الاتحاد
الفرنسي بأنها تتألف من الجمهورية الفرنسية (فرنسا ومحافظات وبلدان ما وراء البحار) والبلدان والدول المتحدة .

هكذا استمرت الدول المتحدة بالخضوع الى « المعاهدة التي تحدد علاقاتها مع فرنسا » مما يعني عدم حدوث أي تغيير بالنسبة لها الا من ناحية الاسم . ومع ذلك فقد أصبح بإمكانها تسمية ممثلين لها في مؤسسات الاتحاد (المجلس الاعلى ومجلس الاتحاد) . أما بالنسبة لبلدان ما وراء البحار (المستعمرات سابقاً) والتي لم تكن تشكلاً دولاً ، بل أجزاء إدارية من الجمهورية ، فقد أصبحت تنتخب ممثلين لها في البرلمان ومنحت جميعها مجلساً اقليمياً ، وأصبح لكل منها وضع خاص « يحدده القانون » وبقيت الإدارة كما في السابق بين أيدي حكام مسؤولين أمام وزيرهم فقط . وأصبحت المستعمرات القديمة العهد تدعى مقاطعات ما وراء البحار مثل نظيراتها الميتروبولية « ما عدا استثناءات يحددها القانون » .

أما مؤسسات الاتحاد الفرنسي المركزية الثلاثة (الرئاسة ، والمجلس الأعلى والبرلمان الاتحادي) فلم تحظ إلا بمظهر خداع لمنظمة فيدرالية .
ف رئيس الاتحاد هو رئيس الجمهورية الفرنسية حكماً *de droit*

وينتخبه البرلمان الفرنسي فقط (الذي لا تمثل الدول المتحدة فيه) .
ويتألف المجلس الأعلى من ممثل عن الحكومة الفرنسية وممثلين من
الدول المتحدة ، مهمته « مساعدة الحكومة في إدارة الاتحاد » ، وهي
صيغة غامضة حكمت على الاتحاد بالزوال . ولم يكن برلمان الاتحاد
(الذي يتألف نصف أعضائه من الفرنسيين والنصف الآخر من مقاطعات
وبلدان ما وراء البحار والدول المتحدة) - وهو ذو اختصاصات
استشارية محضة - يشكل سلطة الاتحاد التشريعية ، بل الحكومة
والبرلمان الفرنسيين .

وخففت المادة ٧٥ التي تنص على إمكان تطور وضع المجموعات التي
تكون الاتحاد الفرنسي من حدة التناقض بين ديباجة الدستور والباب
الثامن منه . إلا أن استبعاد أماكن تركها للاتحاد حدث كثيرا من أهمية
هذه المادة .

كما أن اهتمام النواب التأسيسيين بمكافحة القوى النابذة وبالحفاظ
على سلطة فرنسا ومسؤولياتها قادهم الى ارتكاب بعض الأخطاء
الهامة مثل :

١ - منح دول الامبراطورية وضع الدول المتحدة وخص الحكومة
الفرنسية بإدارة الاتحاد بكاملها بدون إجراء مفاوضات أو استشارة
هذه الدول مسبقا . فبدأ للدول المتحدة أن المشاركة في مؤسسات
ذات مظهر فبدرالي عديمة الفائدة ومحكوم عليها بالعقم مسبقا .

٢ - حصر العلاقات السياسية في إطار من النصوص الدستورية
المتصلبة بدون أن يترك المجال مفتوحا بشكل كاف أمام إمكان تطورها
باتجاه تطلعات الشعوب . ففي الوقت الذي بدأت فيه الشعوب ،
بتأثير من الحركة الوطنية تعي تدريجيا شخصيتها ، يعتبر تفضيل
سياسة الاستيعاب المحدود والبطيء كصيغة وحيدة لارتقاء الشعوب
دليلا على نظرة قليلة الواقعية .

٢ - فكرة الكومنولث الهولندي :

أصبح وضع البلاد المنخفضة في الهند الهولندية عام ١٩٣٩ وضعاً حرجياً بفعل الحرب . فبعد أن بقيت الميتروبول الهولندية خارج الحرب خلال مرحلتها الأولى ، تم اجتياحها في شهر مايس ١٩٤٠ . واحتل اليابانيون أندونيسيا نفسها عام ١٩٤٢ . ويبدو أن سياسة الحكومة الهولندية في المنفى بنيت على وهم مضاعف . فقد استمر الهولنديون بالاعتقاد بأنهم وجدوا الحل الاستعماري الأمثل في « المذهب التوليفي Doctrine de synthèse » فبالغوا بتقدير التأثير الذي مارسوه على شعوب أندونيسيا بصفتهم الناشرين للحضارة الغربية أو على الأقل لبعض عناصرها التي قدروا بأن من المناسب اطلاع الشعوب عليها . وأسأوا بالمقابل تقدير امكانيات الحركة الوطنية عندما اعتقدوا بعدم قدرتها على دفع شعب كامل للانضمام اليها ، أو على تنظيم دولة متماسكة بسبب نقص الكوادر والوسائل اللازمة لذلك . وعلى الرغم من تكذيب موقف الاندونيسيين لهم ، فقد افتخروا بتطبيق السياسة الوحيدة المتناغمة مع تطلعات الشعوب الذين سيسعدهم العيش من جديد في ظلها بعد تحريرهم من نير الفزاة وسيطرة بعض مثيري الاضطرابات . فلماذا اذن القيام آنذاك باصلاحات لا تفرض نفسها وقد تقضي على امكان العودة الى الاوضاع السابقة ؟ هكذا تم ، حسب جيربراندي ، العدول عن مسودة الاصلاحات (المتعلقة « بالاستقلال الجزئي ») التي اعدت في بدايات الاحتلال الياباني . وكانت حجة الهولنديين في ذلك أن الحكومة التي تعمل بدون دعم البرلمان لها ، في الوقت الذي لا يمكن لمجلس الشعب الاندونيسي التعبير عن رأيه ، لا تملك السلطة الكافية لاتخاذ قرار بهذه الأهمية . واكتفى الوزراء بدفع ملكة هولندا الى توجيه رسالة ٦ كانون الاول ١٩٤٢ من راديو لندن ، اختيرت كلماتها ، بحسب جيربراندي ، بعناية شديدة مما نزع عنها كليا قيمة التعهد القطعي (« انها لا تعد بشيء ولا تعبر سوى عن مثل أعلى ») ولا تضع أخلافهم أمام الامر الواقع . فقد جاء في هذه الرسالة ما يلي :

« بدون ارادة استباق توصيات المؤتمر المستقبلي (مؤتمر المائدة المستديرة) ، أتصور ان هذه التوصيات ستكون متجهة بكاملها نحو فكرة انشاء الكومونوتيه (الكومنولث) بين البلاد المنخفضة واندونيسيا وسوربنام ، وكوراساو ... يتمنع فيها كل من هذه البلدان بإدارة شؤونه الداخلية ... والتعاون لمنح كل عضو من أعضائها القدرة على تحمل مسؤولياته كاملة ... ولا يحدد سياسة الحكومة سوى امكانيات المواطنين الفردية ورغبات مجموعات السكان المختلفة ... »

ان غموض هذه العبارات نفسه دفع الرأي العام الهولندي بكامله الى القبول بها . وزيادة على ذلك ، فقد كان للحرب تأثير نفسي على بعض الاحزاب السياسية . فالاشتراكيون الذين كانوا في الثلاثينات من القرن الحالي من مؤيدي ارتقاء اندونيسيا نحو الاستقلال (برنامج الانني عشرة نقطة لعام ١٩٣٩) أصبحوا الان غير بعيدين عن التفكير ، مثلهم مثل الاحزاب المحافظة الاخرى (الكاثوليكي والكالفاني) ، بضرورة استمرار النفوذ الهولندي السياسي والاقتصادي في المستعمرات لكي تتمكن البلاد المنخفضة من استعادة مكانتها بين الدول العظمى واستئناف « مهمتها » ومتابعتها .

لهذا السبب ما أن عادت حكومة الملكة الى أرض الوطن حتى استعدت لاستعادة اندونيسيا . فأقامت حكومة الهند الهولندية المؤقتة برئاسة فان مولك في بريسبان وجاء في تعليماتها اليها ما يلي :

« تعترف حكومة الملكة بحق اندونيسيا الشرعي في أن يكون لها وجود قومي خاص ، وانها على قناعة بإمكان تحقيق هذه الرغبة عن طريق التطور التشريعي واقامة تعاون بين الاندونيسيين والهولنديين .

« وسيتقبل الاندونيسيون على قدم المساواة في كافة الوظائف الادارية وفي كافة مراتبها .

« وستتضمن حكومة الهند برلمانا تتألف غالبية من السكان المحليين
ومجلس وزراء برئاسة الحاكم العام ممثل التاج » .

وهذا يعني العودة الى الوضع السابق تقريبا . اضافة الى ذلك
كان على فان موك التخلي عن منصبه الى الحاكم العام السابق ستاشوير
Stachouwer بعد تحريره من السجن الياباني ، واعادة مجلس الهند
(الوزارة) ومجلس الشعب . الا ان الاحداث فرضت حلا آخر كما
سنرى فيما بعد .

٣ - الانتهازية الانكليزية تمارس دورها :

طرح بريطانيا العظمى المشاكل الناجمة عن تقدم شعوب
المستعمرات بشكل مختلف جدا . وذلك لسببين . الاول بما ان بريطانيا
لم تعرف الهزيمة ولا الغزو ، فقد بقيت سيدة مصيرها ، ولم يثأر
الرأي العام فيها بردة فعل « التخلي » كما في الدول الاوروبية
الاستعمارية القارية . والثاني ان بريطانيا عاشت تجربة تحرير
المستعمرات ، فاستخدام «العقد الدستوري فيها بليوننة قصوى جعل
من مستعمراتها البيضاء القديمة دومينيون ، ثم (بعد الحرب العالمية
الاولى) امما كومنولثية مستقلة . وكما رأينا لم تخص بهذه الصيرورة
السكان ذوي الاصول الاوروبية او الانكليزية فقط ، لان المبدأ القائل
بواجب انكلترا بالسير بالشعوب التابعة نحو الحكم الذاتي كان مقبولا بالاجماع
الا أنها تبعا لتقليد لديها رفضت منح البلدان التابعة لها من تلقاء نفسها
وضعا قانونيا عاما نص عليه القانون العام ، لان اختلاف البلدان المعنية
يجعل تطبيق هذا القانون أمرا صعبا ويشكل عقبة على طريق العلاقات
بينها وبين الميثروبول بعد التطور اللاحق المختلف السرعة .

اذن لم تؤدِ الحرب الى وضع مختلف جدا في الفترة اللاحقة لها .
وهذا ما يفسر جزئيا عدم اكتراث الرأي العام الانكليزي .

ففي تحقيق أجرته وزارة المستعمرات عام ١٩٤٨ « كان عدد كبير من الاشخاص المستجوبين عاجزا عن التمييز بين البلدان ذات الحكم الذاتي والبلدان التابعة ، وقليل منهم استطاع ذكر اسم مستعمرتين أو ثلاثة ، وبعضهم اعتبر بعض البلدان الاجنبية مستعمرات بريطانية » (٢. بورنز) ، كما أن مجلس العموم لم يشهد مناقشات مشبوبة بالعاطفة أو مأساوية كما حصل في البرلمانين الفرنسي والهولندي . فما حصل في جناحي مجلس العموم كان عبارة عن اتخاذ مواقف أكثر من التعبير عن افكار ... فقد قال الراديكاليون ما يقولونه عادة عن الامبراطورية البريطانية الا أن تذكرهم لمسؤولياتهم جعلهم يقوون خفية . كما استمر التوريون^(١) في ترديد النعمة الامبريالية لكن مع كثير من الحنين أكثر منه عن ايمان . « (٧) » .

ولئن تبادل الحزبان الانتقادات العنيفة عن طريق زعيميهما لاسباب انتخابية ، فقد طبقا السياسة نفسها مع بعض الفروق الطفيفة . وكانا قانعين أيضا بأنه لم يعد لبريطانيا العظمى ، مثلما لم يعد للدول الاستعمارية الاخرى ، حق تملك بموجبه حق تجارب يمكنها من سن قراراتها بمفردها وتطبيقها فيه .

وهذا ما أكدته الوزير المحافظ ل. اس . امري عندما صرح في مجلس العموم في ١٤ حزيران ١٩٤٥ بخصوص الهند ما يلي :

« رغم أن حكومة جلالتة رغبة دائما في عمل ما يمكنها من أجل مساعدة الهنود في وضع دستور جديد ، فإن ارادة فرض مؤسسات حكومية يمكن أن ترفضها الهند يتناقض مع الفكرة السابقة . وان مثل هذا الشيء غير ممكن ... » .

(١) التوري : عضو في حزب سياسي بريطاني كان يؤيد السلطة الملكية وهو اليوم حزب المحافظين - العرب .

I. THORNTON : Imperialism and its Ennemies, P. 332. (٧)

وكان على انكلترا أن تجابه ارادة تسريع التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي في كل واحدة من البلدان التابعة . عندئذ لم تعد الطرائق الادارية القديمة الهادفة أساسا ، قبل عام ١٩٣٩ ، الى تأمين الادارة والحفاظ على النظام ، ثم تعد صالحة . وأصبح من الضروري خلق الظروف السياسية والاقتصادية الأكثر ملاءمة لاقامة الحكم الذاتي مع احترام مصالح السكان المحليين وحقوق المستوطنين الاوروبيين والميتروبول . الامر الذي يعتبر المبرر الاساسي لوجود الانكليز في هذه البلدان . و ارادة البريطانيين بالحفاظ على وجودهم في بلدان ما وراء البحار لم تكن عندهم أقل أهمية منها لدى الفرنسيين أو الهولنديين ، بل على العكس لم يكونوا يعتقدون بأن الحفاظ على مصالحهم الاقتصادية مرتبط بالحفاظ على السيطرة السياسية ، وأقل بعد على ادارة البلاد . بل بدا لهم أن دوام نفوذهم يعتمد على قيام علاقات من التضامن الاقتصادي مع المستعمرات السابقة . وقد عبر بيفن عن ذلك بالصيغة التالية : « أعطِ واحتفظ » .

لقد اعتمد الإنكليز على التجربة التي أعطت نتائجها مع « المستعمرات البيضاء » لحل المشاكل الصعبة كتلك التي يعاني منها جيرانهم . فسعوا الى عدم مجابهة الحركات الوطنية التي تحظى بدعم الجماهير لها ، واعترفوا بضرورة التعاون معها لقيادتها نحو الهدف النهائي . فقد صرح عضو حزب العمال ب. غوردن واليكر عام ١٩٤٧ بأنه « لو كان تشرشل لا يزال في السلطة فلربما أضاع الامبراطورية كما أضاع جورج الثالث الثلاث عشرة مستعمرة . أما هدف حكومة العمال فهو إنقاذها . وهذا ما سيحصل بمنح المستعمرات الحكم الذاتي » . وعرضت لندن في الكتاب الازرق الذي نشرته حكومة العمال في حزيران ١٩٤٨ بعنوان الامبراطورية الاستعمارية هدف الحكومة بوضوح لكي لا تدع مبرراً لمحاولات تحرير توري محتملة..

« من المفيد تحديد هدف السياسة الاستعمارية البريطانية لاستبعاد كل سوء تفاهم . إن الهدف الأساسي لهذه السياسة قيادة البلدان المستعمرة الى مرحلة الحكم الذاتي داخل الكومنولث » . واتخذ المحافظون الموقف ذاته بعد عودتهم الى الحكم ، فقد اعلن وزير المستعمرات عن هذا الموقف بقوله : « إننا راغبون في نجاح التقدم الدستوري بالنسبة للبلدان قليلة التقدم على طريق الحكم الذاتي ، كما حصل في البلدان الأكثر تقدماً دستورياً » (١٤ تشرين الثاني ١٩٥١) .

ولم يكن من الممكن تحقيق هذا الهدف إذا لم تتوفر بعض الشروط السياسية والاقتصادية . لأن على التقدم السياسي المقبل أن يمنح هذه البلدان إمكان تشكيل حكومة مستقرة ، تمثل المجموعات البشرية الرئيسية ، وقادرة على منع الاغلبية من سحق الاقليات وعلى مساعدة السكان أيضاً على الارتقاء الى مستوى اجتماعي رفيع نوعاً ما يسمح لهم بعدة خيارات سياسية . وقد هيات الإدارة الإنكليزية إمكان توفير مثل هذه الشروط عندما نفذت الصيرورة التي طبقتها في سيلان ومختلف البلدان الأخرى والتي وصفناها سابقاً والمتمثلة بتغيير السلطات التقليدية تدريجياً عن طريق رفدها المستمر بعناصر جديدة (من المحاربين القدماء والمثقفين وأصحاب المهن الحرة والتجار) مرتبطة بالأوضاع السياسية والاقتصادية الجديدة ، وتشكيل حكومات محلية . وشكلت الحكومة المحلية ميداناً لتدريب الرجال الذين سيدعون تدريجياً لتسلم الجهاز الإداري والسياسي المركزي والعمل في المجالس التشريعية . وهكذا أمكن الانتقال بدون صدمات من الحقبة الإدارية الى العهد السياسي .

وقد منح غياب دستور مكتوب بريطانيا العظمى ليونة عظيمة في تطوير البلدان التابعة . فأقامت في كل منها مؤسسات قابلة للتطوير . وجرى تحديد التقدم السياسي اللاحق باتفاق مشترك بين بريطانيا العظمى والشعوب المستعمرة . وقادت كل مرحلة من مراحل هذا التقدم الى وضع قانوني متفق عليه لا يشكل نهاية التقدم ، بل مرحلة

من مراحله . ولم يبقَ سوى معرفة من سيكون سيد ايقاع هذه المراحل . إلا أنه لا يمكن أن يكون التقدم بانجام الحكم الذاتي واقعياً ما لم يصاحبه تقدم اقتصادي مواز يسمح للمستعمرة المحررة بالاستمرار في توسيع الخدمات الاجتماعية اللازمة لدولة منظمة (التعليم ، الصحة ، التعمير ، الخ . .) وكان الإنكليز مصممين على التعاون في هذا التوسع لا سيما وأنهم أملوا من ذلك الحصول على بعض الامتيازات لاقتصادهم وسياستهم . فقد انتظروا من خطط الاستثمار التي وضعت بمساعدة قانون التنمية والتعمير الاستعماري Colonial development and welfare Act توثيق الروابط المصلحية بين المنتجين الأفارقة وزبائنهم من البريطانيين .

وكان هذا هو المبدأ . وسنرى فيما بعد كيف أن تطبيق هذا المبدأ لم يتم من غير إجراء بعض التحوير عليه . وقد مجتهد بتطبيقه نفاذ صبر الحركات الوطنية قليلة الاهتمام باحترام الفترات الزمنية التي اعتبرتها لندن معقولة للانتقال من مرحلة الى المرحلة التالية . فبعد أن حاولت الحكومة الإنكليزية تضيق الحركة باعتقال الزعماء الأكثر جرأة ، وجدت نفسها مضطرة للإفراج عنهم وتنصيبهم زعماء حكومة عمل (زعماء حزب الاكثرية) حين أقرت الانتخابات العامة بأنهم كذلك . وكانت التقلبات أكثر أهمية في المستعمرات التي يقيم فيها مستوطنون إنكليز . ففي الواقع كان من الصعب تحقيق التحرير بدون نشوء بعض الأزمات في افريقيا الوسطى والشرقية بسبب تضارب مصالح الوطنيين السود والمستوطنين البيض .

ولئن عرف تحرير المستعمرات الإنكليزية بعض الأزمات نذكر منها الكفاح ضد الماو - ماو - والعصيان الماليزي اللذين لم يشكلا سوى الأزمات الأكثر رؤية ، فإنه لم يكن لهذه الأزمات إطلاقاً الاتساع نفسه الذي وصلت إليه في الهند الصينية أو الجزائر أو أندونيسيا . وذلك بسبب نجاح الإنكليز ، متجاوزين الصعوبات ، في مقاومة ضغط

مستوطنهم في ردو يسيا الشمالية وكينيا الذين سعوا الى فرض سيطرة الاقلية البيضاء السياسية على الشعوب السوداء . كما أنهم فهموا في وقت مبكر جداً ، بالمقارنة مع رجالات الدول الاستعمارية الاخرى ، قوة الحركات الوطنية . واعتبروا أن إرادة مقاومتها بالقوة في محاولة للاحتفاظ بالمستعمرات ستؤدي الى تهديم المملكة المتحدة السريع والكامل . فقد كتب الوزير السابق ج. ستراتشي يقول : « على الرغم من مظمة اوجنا الإمبراطوري التي لا تقارن ، فإننا نحررنا بما فيه الكفاية من عقدة الإمبراطورية لدرجة يمكننا أن نتجنب معها تهديم أنفسنا بالمحاربة من أجل الحفاظ على الهند والباكستان وسيلان وبرمانيا وما تبقى » (٨) من المستعمرات .

في نهاية المطاف ، يمكن القول بأن سلوك الحكومات وضغط الرأي العام المحلي حددا سرعة التقدم الدستوري . ولم يحصل دائماً صدام بينهما ، بل كانا غالباً متكاملين .



الفصل الخامس

دور القوى الخارجية

استخلص بعض رجالات السياسة في الدول الاستعمارية من التحليلات السابقة أن هذه الدول اتخذت الإجراءات الكفيلة بإعاقة الانحسار الاستعماري ، وأنه قد أصبح من الممكن استمرار الوضع الاستعماري لفترة طويلة من الزمن على الأقل في البلدان التابعة وفي إفريقيا السوداء حيث كانت الحركة الوطنية لا تزال تبحث عن طريقها .

لكن الأمور لم تسر على هذا النحو إطلاقاً . فاعتباراً من عام ١٩٤٥ لم تتوقف حركة التحرر عن الاتساع ، وسجلت هزات عنيفة أحياناً ، وتقدماً بالكاد ملموس أحياناً أخرى . ولم يسلم أي بلد من ذلك على الإطلاق . فقد أصبحت الحركة الوطنية العامل المحرك للوعي الجماعي المشحون بالحق على الاستعمار إن لم يكن بالحق على المستعمر دائماً . وقادت إلى زوال مواطن الخضوع للدول الوصية واحترامها . واشتدت صلابة القوة المبدئية لردة الفعل هذه واتسعت نتيجة تدخل قوى أيديولوجية وسياسية كانت بمثابة مضخات لها ، نذكر منه أربعة متباينة جداً في الأهمية وهي :

١ - سلوك الكنائس المسيحية .

٢ - الأيديولوجية الماركسية والسياسة الشيوعية وامتداد تأثيرها المباشر أو غير المباشر على كافة البلدان المستعمرة تقريباً ، بعد أن اقتصر قبل الحرب على الشرق الأقصى لآسيا .

٣ - سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التقليدية المناهضة للاستعمار والتي اكدها في نظر العالم المستعمر نشر الميثاق الاطلسي ، وإخلاص الحكومة الأمريكية لهذا المبدأ . لكن اضطرت غالباً للتضحية بهذا المبدأ في المجال التطبيقي استجابة لمتطلبات سياستها الغربية .

٤ - منظمة الأمم المتحدة التي شكلت القوة الرئيسة المناهضة للاستعمار بعد الحرب بلا منازع . وأصبحت مبادئ ميثاقها المبادئ التي استندت عليها الحركات الوطنية من أجل دعم مطالبها . وصارت مؤسسات الأمم المتحدة المناصر الدائم لمطالب الشعوب المستعمرة رغم بعض التخاذلات . وساهمت في تركيز انتباه العالم على وضع هذه الشعوب . وحثه على القبول تدريجياً بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها .

١ - موقف الكنائس المسيحية تجاه مسألة التحرر من الاستعمار:

خلال فترة طويلة من الزمن ، كان هناك تلازم بين التوفلين التبشيري والاستعماري . وغالباً ما حصل تعاون بينهما . ولئن كانت أهدافهما متماثلة طالما تعلق الأمر بالعمل الحضاري ، فقد تنافرت هذه الأهداف فيما بعد . لأن نشر الديانة المسيحية وضع المبشرين بها على مستوى ميثاقيزيقي بينما وضع النزو الاستعماري والاستغلال المستعمرين على مستوى دينوي جوهري . وحسب العادة سعت الدول الاستعمارية لاستخدام المبشرين وجعلهم عملاء لسياستها ، وتغطية هذا التعاون معهم بالمثل الأعلى المشترك إن دعت الحاجة إلى ذلك . وقد نجحوا في ذلك أحياناً :

« فالتبشير من عمل المسيح ، وهو ليس من هذا العالم . إلا أن المبشر إنسان يشارك أيضاً في الواقع الاستعماري ، وبهذه الصفة فهو

متضامن في كل ما هو صالح وما هو سيء ، وفي كافة التبادلات التي تميز الاستعمار . ومهما حاولنا فلا يمكننا أن نتبرا من مسؤولياتنا في الأعمال الاستعمارية « (١) » .

إلا أن « تعرض بعض المبشرين للشبهات » لم يمس بعقيدة الكنائس التي بقيت مبادئها ثابتة مثل وحدة الجنس البشري ، والمساواة بين الأجناس والشعوب ، والاعتراف بالقيم الوطنية . وهذا ماهياً للقضاء على حالات الامساواة التي خلقها الاستعمار . لذلك لم تكن الكنائس مضطرة لإعادة نظر مبدئية في مواقفها المذهبية عندما ثارت الحركات الوطنية ضد الوضع السائد بعد عام ١٩٤٥ .

٢ - أسباب تدخل الكنائس :

لئن لم تسع الكنائس للدفاع عن النظام الاستعماري ، فإنها لم تساعد بشكل مباشر على تهديمه . وعلى الرغم من ذلك فقد ساعد نشاطها قوى التحرر .

لهذا السبب يجب البدء بدراسات الأسباب الدينية . لقد كان وضع التبعية عنصراً ملائماً للتوغل الديني . إلا أنه حين أبدت الشعوب المستعمرة رغبتها بالقضاء على السيطرة الأوروبية ، أصبح من الضروري الفصل بين المجال الديني الخاص بالكنائس وميدان الاستغلال الاستعماري .

لقد طرحت هذه المسألة منذ فترة طويلة من الزمن . إذ بدا للسلطات الدينية العليا أن الكنائس غير الأوروبية ، بحكم نشأتها ، من غير الطبيعي أن « تنغرب » . فقد بذل الاحبار العظام المتعاقبين (٢) جهداً كبيراً لتشكيل

(1) Pasteur R. LEENHARDT (1937). cité par DELAVIGNETTE: **Christianisme et Colonisation**, P. 87.

(2) BENOIT XV, encyclique **Maximum illud**, 1919; Pte XI, **Rerum ecclesiac**, 1929; Pte XII, **Evangelii Praecones**, 1951.

طبقة محلية من رجال الدين والمطارنة . وقطعوا العلاقة المراتبية مع سلطات الميتروبول الدينية ، وأقاموا علاقات مباشرة بين هذه الكنائس والفاتيكان . وسمحوا بإجراء بعض التكيف في مجال الطقوس الدينية مثل تأليف أغاني باللغة الدارجة واستخدام الموسيقى المحلية « لكي يتمكن السكان المحليون من التعبير عن عواطفهم الدينية بلغتهم » . فقد كتب الحبر الأعظم بي الثاني عشر عام ١٩٥٥ يقول: « لم تقم الكنيسة الكاثوليكية تطابقاً بينها وبين الثقافة الغربية ، ولم تتماثل مع أية ثقافة أخرى ، بل أبدت استعداداً للتحالف مع كل منها » . وسلكت الكنائس البروتستانتية السلوك نفسه « فلم يكن على الكنيسة أن تتماثل مع الغرب لأنها ليست بغربية ورسالتها عالمية » (٣) . و « يعني الحوض على تشكيل طبقة دينية محلية الاعتراف بالمساواة بين الأجناس ، كما أن انشاء تراث كهنوتي من السكان المحليين يعني الاعتراف بقدرة كافة الشعوب على حكم نفسها بنفسها ويعني سلخ الكنائس المحلية عن التراتب الإداري الكهنوتي 'الميتروبولي' ، استنكار التواطؤ بين نشر الانجيل والاستعمار » (٤) .

ولم تكن الأسباب السياسية غائبة عن سلوك الكنائس . فقد وجدت هذه الكنائس أن من المفيد إعادة النظر في «التفسيرات التاريخية العالية» لكي تتمكن من الحفاظ على القيم الثابتة التي يقع على عاتقها مسؤولية حراستها . هكذا رأت أن مسايرة مجرى التاريخ أجدى لها من النضال ضد التيار . فهل يجب التأكيد مع بعض المراقبين للأمور بأن موقف الكنائس هذا أملتته اعتبارات تكتيكية وإرادة الحفاظ على نفوذ كبير لها في البلدان المحررة ؟ والواقع أن صمت الكنائس الكاثوليكية خلال حرب الهند الصينية يتناقض مع تشجيعاتها لتحرير أفريقيا السوداء . غير أن موقف مطارنة أفريقيا الشمالية يقلل جزئياً من قوة هذا التأكيد .

(3) Society for the Propaganda of the Gospel, 1944.

(4) M. MERLE (Sous la dir) : Les Eglises chrétiennes et la décolonisation.

فإقامة سد في وجه الشيوعية كان يشكل إحدى اهتمامات الكنائس الكبرى ، وفي حال وجود حركتين وطنيتين كانت هذه الكنائس تدعم الأكثر اعتدالاً منهما .

ب - تأثير الكنائس :

هكذا يمكن القول بأن الكنائس قبلت التحرر من الاستعمار عندما طرحت الشعوب المستعمرة نفسها مسألة الاستقلال بدون أن تكون المدربة لها في الميدان السياسي. وإنه لمن الصعب معرفة مدى تأثير الكنائس الحقيقي في هذا التطور لأنه وقع في المقام الأول على مستوى غير المنظور ، أي على مستوى الوعي الخلقي أكثر مما كان في الميدان السياسي ، ولأن جهودها تركزت بالأحرى على الرأي العام أكثر من تدخلها لدى الحكام .

وقد أبدت المؤسسات القيادية للكنائس البروتستانتية موقفاً مؤيداً لتحرير المستعمرات في وقت أبكر من السدة الرسولية وبشكل أكثر صلابة . فمئذ عام ١٩٤٦ أصبح هدف لجنة الكنائس (البروتستانتية) للشؤون العالمية « التعاون مع كافة الأمم في مجال المؤسسات السياسية الحرة لتحقيق سعادة الشعوب وارتقاها نحو الاستقلال » . وأدانت عام ١٩٥٦ « استغلال أي شعب لشعب آخر بأي شكل من الأشكال » . لأن ذلك « أمر لا مبرر له » . وأكثرت السلطات البروتستانتية العليا من مساهمتها لدى السلطات السياسية الاستعمارية والدولية (منظمة الأمم المتحدة) بشأن المسائل المتعلقة بتحرير البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي .

وكانت ردود فعل السدة الرسولية (الحبر الأعظم) أكثر تروياً وحصافة . فقد كان على السدة الرسولية كسلطة دولية عليا على علاقة بعدة دول الثاني كثيراً حتى لا تظهر بمظهر المتدخل في شؤون هذه الدول . وتجنبنا أيضاً اتخاذ موقف علني بسبب انقسام اتباعها حول هذه المسألة . وقد بدا هذا الانقسام طبيعياً خصوصاً في الكنائس الوطنية التابعة لبلدان مثل فرنسا وبلجيكا . حيث كانت مشكلة التحرر من الاستعمار مطروحة .

في مثل هذه الحالة امتدت السلطات الكنسية إلى القيام بعمل توفيقى ، بدون إعلام أغلبية أتباعها الكاثوليك المناصرين للحفاظ على الوضع الاستعماري القائم بشكل حصيف .

« فبتصريحاتهم أو بسكوتهم ، وبالتوجيهات الموجهة الى القائمين على المؤسسات ، وباختيار الرجال المكلفين بمراكز المسؤولية ، ساهم الاساقفة الفرنسيون ، معتمدين على مذهب الفاتيكان ، في نشوء الوهي الذي بدل ببطء رأي الكاثوليك الفرنسيين تجاه المسألة الاستعمارية » (٥).

واهمية تصريحات مطارنة وكاردينالات فرنسا المتكررة أمام الكاثوليك بخصوص مشكلة الجزائر معروفة جيداً .

وكان عمل السلطات الدينية أكثر وضوحاً في البلدان المستعمرة لأنهم كانوا على صلة مباشرة مع الأوضاع السائدة . فعن طريق نشر الانجيل وتعليم الافكار الغربية في المدارس ، أصبح المبشرون ، منذ زمن طويل ، بشكل إرادي أم غير إرادي من باعشي فكرة التحرر . الا يشكل إعداد « المتحضرين évalués » اول مرحلة في هذا الاتجاه ؟ وعندما ظهرت الازمة تعدد تبني المواقف المؤيدة لمنح السكان الوطنيين الحرية . ففي عام ١٩٤٥ ، وجه النواب الرسوليون الثلاثة في تونكان نداء يؤيد استقلال هذا البلد . وفي عام ١٩٥٣ ، اعترف اساقفة مدغشقر بشرعية التطلعات الوطنية للشعب الملاغاشي . وفي عام ١٩٥٥ ، أبدى اساقفة افريقيا الغربية « الفرنسية » الموقف نفسه . بينما صرح اساقفة الكونغو في العام التالي بأنهم يعتبرون التحرر الوطني أمراً مشروعاً . وتعددت مبادرات البروتستانت في هذا المجال . نذكر منها مطالبة مؤتمر مسيحي الهند (١٩٤٣) باستقلال الهند . واتخاذ المبشرين الهولنديين في أندونيسيا

(٥) E. KELLERHALS : Nationalisme indigène et mission, cité par M. MERLE.

موقفا يدعو لمنح الاستقلال لهذا البلد « معارضين في ذلك عن وعي نسبة كبيرة من أبناء الشعب الهولندي والكنائس الهولندية وأصدقاء البعثة الهولنديين » (٦) المعارضين للاستقلال .

ومهما كانت أهمية هذه الابضاحات ، فانها لا تسمح بالحكم على دور الكنائس . ومارسيل ميرل نفسه يشير الى ذلك حين كتب يقول :

« لا شيء أكثر صعوبة من عزل عامل من عوامل التطور وقياس تأثيره على أولئك الذين تحركوا في الاتجاه نفسه بأن معا . إن الشيء الوحيد المؤكد هو أن العامل الديني لم يكن سوى عنصر بين عناصر أخرى متعددة ، وأن التحرر من الاستعمار كان سيحصل حتى ولو لم تشارك الكنائس المسيحية في هذه الحركة » .

٢ - تأثير الايديولوجية والسياسة الماركسية في حركة التحرر من الاستعمار :

راينا سابقا كيف ان الماركسية أصبحت في فترة ما بين الحربين ، بتأثير من لينين ، عدوة الاستعمار الشرسة . وأن تحرير المستعمرات شكل بالنسبة للمذهب الماركسي جزءا من الثورة البروليتارية الذي يشكل في الوقت ذاته أحد عواملها وأحد سماتها . غير أن المصادر التي في حوزتنا في الوقت الحاضر تجعل من الصعب تحديد أهمية تأثيرها بدقة ، لأن الدول الاستعمارية تصر على أن ترى عمل الماركسيين في مجالات لم يكن وجودا فيها بهدف التهجم الواضح على الماركسية . ومن جهة أخرى ، لأن معرفة الماركسيين بعدم قدرتهم على الانتصار لوحدهم دفعتهم للعمل جنباً الى جنب مع الحركات الوطنية « البرجوازية » ونفخوا في هذه الحركات أنفسهم الحماسي الثوري والمناهض للامبريالية ومفهوم الديمقراطية الاستبدادية .

(6) M. MERLE.

٢ - تأثير الماركسية على البلدان المستعمرة :

يعتبر نفوذ الاتحاد السوفياتي لدى الشعوب المستعمرة أحد عوامل هذا التأثير . ويعود ذلك في المقام الأول الى أن ثورة أكتوبر تبنت حلا مرضيا للمشاكل الاستعمارية تمثل بالاعتراف بحقوق الشعوب غير الروسية بالمساواة مع الروس . ومن جهة أخرى ، فقد نجح النظام الاشتراكي ، بوسائله الخاصة وبدون التخلي عن أي جزء مهما كان صغيرا من ثروته القومية ، في أن يجعل روسيا القيصرية أمة من الأمم الأكثر قوة في العالم خلال بضع عقود ، بعد أن كان متخلفا يماثل بؤس الجماهير فيه بؤس أبناء المستعمرات نفسها . ففرض مثال روسيا نفسه على الآسيويين والأفارقة المتلهفين للحصول على استقلال بلادهم الاقتصادي وتقدمه .

أما فيما يتعلق بالأيديولوجية الماركسية - اللينينية ، فلئن لم تحظَ إلا بعدد قليل من المنظرين بين أبناء المستعمرات ، فإن عددا كبيرا من مناضلي هذه الشعوب ربط بين الفكر النظري والعمل النضالي :

فبدون استنكار أية سمة من سمات هذه العقيدة ، فإن عددا كبيرا من زعماء الحركات الوطنية مثل هوشي مينه ، وسجا ريفودين ، وثن تون اقتبسوا منها مجموعة من المطالب الواقعية سهلة الفهم على الجماهير مثل حق تقرير المصير القومي ، والمساواة الاجتماعية المشروطة بالنضال ضد الامبريالية والاقطاعية . فكانت أهداف التحرر السياسي والاجتماعي اذن محددة بوضوح ومتراصة فيما بينها . وعينت القوتين المتناحرتين بشكل دقيق وهما الامبريالية وعملاؤها من الاقطاعيين والبرجوازية التجارية الكبيرة من جهة ، والفلاحون والعمال والبرجوازية الصغيرة « الوطنية » ويشكلون معا جبهة ديموقراطية ، من جهة أخرى . وحدد الماركسي الهندو صيني تران - فو هذا البرنامج قبيل الحرب بالعبارات التالية : « القضاء على بقايا الاقطاعيين وعلى طرائق الاستغلال ما قبل

الراسمالي ، وتحقيق الاصلاح الزراعي 'شامل ، وقلب الامبريالية الفرنسية لكي تستعيد الهند الصينية استقلالها التام . وهناك ترابط وثيق بين شقي هذا النضال لان قلب الامبريالية الفرنسية فقط يسمح بقلب طبقة اصحاب الاراضي ونجاح الاصلاح الزراعي » .

ومما لا شك فيه أن الكثيرين من زعماء الأحزاب الوطنية « البرجوازية » لم يتبنوا برنامجا راديكاليا الى هذه الدرجة ، إلا أن ضرورة إيقاف اهتمام الجماهير البائسة ، دفع هؤلاء الزعماء الى اختيار موقف مناهض للراسمالية . فقد كتب مؤلف أمريكي يقول :

« كان التفسير اللينيني للاستعمار مقبولا في الهند بشكل عام ، جزئيا بسبب الميول الاشتراكية لأكثرية المفكرين الهنود ، وبسبب وجود ، حسب رأيهم ، تطابق بين الاستعمارية Colonialisme وسلطة بريطانيا العظمى الدولة المسيطرة » (٧) . واعترف نهرو بجذب الشيوعية له ونفوره منها بأن معا ، وبأنه لم يتمكن من « الامتناع عن العودة إليها على الرغم مما تتضمنه من أخطاء ، لأنها على الأقل لم تكن مخادعة ولا إمبريالية » . وقال أيضا بأن ذلك لا يعني بالنسبة له « انضماما مذهبيا ، لأنني لا أعرف إلا القليل من التفاصيل حول الشيوعية ، وتكويني في هذا المجال مبني على مفاهيم عامة فقط ، وقد جذبتني هذه المفاهيم مثلما جذبتني أيضا التغييرات التي حصلت في روسيا » (٨) .

ب - سياسة الاتحاد السوفياتي المناهضة للاستعمار :

أعلنت روسيا الاشتراكية باستمرار تبنيتها لسياسة مناهضة للاستعمار وفقا للمبادئ الماركسية اللينينية . إلا أن مصالحها كأمة جعلت هذه السياسة أسيرة بعض الالتزامات الدبلوماسية التي لا تتناقض

(7) N. PALMER : Indian Attitudes toward Colonialism, P. 287.

(8) J. NEHRU : Toward Freedom, P. 126.

مع هذه المبادئ أو على العكس تتناقض معها . ورسم منحني لتأثير هذين التيارين على سياستها المناهضة للاستعمار يتجاوز نطاق هذه الدراسة . لذلك فإننا نكتفي هنا بدراسة جانبين منها فقط يتمثلان بموقف الاتحاد السوفياتي تجاه تطور الحركات الوطنية ، ومواقفه في هيئة الأمم المتحدة .

فخلال الحرب وبعدها مباشرة ، اتخذ الاتحاد السوفياتي موقفاً متحفظاً للغاية تجاه الحركات الوطنية لكي لا يقضي على وحدة عمل الحلفاء . إلا أنه حين ظهر الانقسام بين الشرق والغرب ، في بداية عام ١٩٤٧ ، وبدأ تحالف العالم الرأسمالي ضد العالم الاشتراكي ، أصبحت مناهضة الاستعمار سلاحاً سياسياً يستخدمه الاتحاد السوفياتي ضد العالم الغربي .

فقد جرى بحث المسألة الاستراتيجية في المناطق الاستعمارية في جلسة الكومنافورم (منظمة استشارية بين مختلف الأحزاب الشيوعية في العالم ، أقيمت عام ١٩٥٦) الافتتاحية في أيلول ١٩٤٧ . ففي هذه الجلسة كرر المنظر أندريه جانوكوف المقولات الستالينية المتعلقة بضرورة المساعدة على تطوير التخريب في المستعمرات . وأكد أن الاتحاد السوفياتي « المدافع الحقيقي الوحيد من حرية واستقلال الأمم كافة ، وعدو الاضطهاد القومي والاستغلال الاستعماري بكافة أشكاله » . وأضاف بأنه لا يمكن نجاح تطور حركات تحرير الشعوب المستعمرة إلا بإخضاعها لسيطرة البروليتارية وبقيادة الأحزاب الشيوعية . وأشار إلى أن « الوطنيين البرجوازيين يعملون أحياناً على تشجيع فكرة « الحياد » أو ما يسمونه بالطريق المتوسط بين الامبريالية والشيوعية بهدف تمويه مصالحهم الحقيقية . فتتناقض أعمالهم مع نظرياتهم ... ويظهرون بمظهر العملاء للامبريالية » (٩) .

(9) E. JOUKOV : Crise du système colonial, Moscou 1949.

وقد اضعف التمسك بهذه السياسة لوحدها ، حتى موت ستالين ،
نفوذ الاتحاد السوفياتي اكثر مما زاد في قوته . الامر الذي قاد الى
تعديلها بدءا من عام ١٩٥٤ .

« ارتكبت احيانا اخطاء جسام في تقدير دور برجوازية الدول
الغربية في الحركة المناهضة للامبريالية ... وظهرت في المستعمرات
برجوازية وطنية لتطالب لها بمكان تحت الشمس .. ووجد في كل
بورجوازية منها زعماء سياسيين قادرين وحاذقين مثل نكروما ،
وازيكيويه ، الخ ... » (١٠) .

فكما نرى لم يكن الهدف العودة عن مبدأ التحرر من الاستعمار
الضروري . بل كان الهدف كما يريد لينين العودة الى الوسيلة الانجع
لتحقيق ذلك : اي وحدة قوى جميع الحركات الوطنية .

ووجد الاتحاد السوفياتي في منظمة الامم المتحدة مجالا لنصرة
مبادئه وسياسته القومية بأن معا ، وذلك بتنصيب نفسه بطلا لكافة
الشعوب المستعمرة المكافحة ضد « الاضطهاد الاجنبي » . وبما ان
الاتحاد السوفياتي فشل في سان فرانسيسكو في دفع المؤتمر الى قبول
تعميم نظام الوصاية الدولية على البلدان المستعمرة ، الامر الذي قد
يكون احسن وسيلة للقضاء على نفوذ الغرب في القارات الاخرى ، فقد
اصبح الوفد السوفياتي الى منظمة الامم المتحدة المشهر الذي لا يمل
بالجمود السياسي واستمرار البؤس والاستغلال في المستعمرات . واحتج
على اجراءات القمع واستخدام الجيوش لضمان استمرار طاعة الشعوب
للدول الاستعمارية . وشكل الاتحاد السوفياتي مع المجموعة العربية
- الاسيوية ، وحيانا مع الامريكيين اللاتينيين « التحالف المناهض
للاستعمار » في الامم المتحدة - والذي كان عبارة عن مجموعة متفيرة من
البلدان ومنقسمة على نفسها حول المسائل الاخرى ، الا انها تناضل

(10) I. POTHEKIN : Moscow News, 1955.

دوماً من أجل تحرير المستعمرات . فكانت القرارات التي قدمها الروس ودافعوا عنها تتجاوز دائماً المقترحات التي تقدمت بها الولايات المتحدة الأمريكية المهتمة بعدم خرق تضامن المعسكر الغربي . ووضعت هذا المعسكر في وضع صعب أمام الرأي العام في العالم الثالث ، وأجبرت الدول الاستعمارية على تقديم بعض التنازلات التي لم يكن من الممكن أن توافق عليها بشكل تلقائي .

ج - موقف الأحزاب الشيوعية الغربية :

ان إخلاص الأحزاب الشيوعية الغربية للمبادئ اللينينية جعل منها المشجع الدائم للقضاء على الاستعمار الا أن بعض الاعتبارات السياسية قادت الى بعض النباينات الهامة في هذا الموقف . فما يمكن قوله حول **الحزب الشيوعي البريطاني** بسيط جداً لان نشاطه كان عملياً قليل الأهمية سواء على المستوى البرلماني (لم يعد الحزب ممثلاً في مجلس العموم بعد عام ١٩٥٠) أم على المستوى الاجتماعي رغم وجود علاقات شخصية متينة بين بعض أعضاء هذا الحزب ومناضلي الأحزاب في المستعمرات . اما الحزب الشيوعي الهولندي فقد أدرج في برنامجه لما بعد التحرير امر تحقيق استقلال أندونيسيا . الا انه كان يعتقد بأن تعاوناً طوعياً بين هولنده وأندونيسيا أمر مرغوب فيه ، ويمكن قيامه على أساس الحقوق المتساوية . واستمر بالدفاع عن ذلك حتى بعد ان صوت الناخبون الهولنديون لصالح استخدام القوة في مايس ١٩٤٦ . نأفقه موفقه المعتدل هذا جزءاً من نفوذه بين الشيوعيين الأندونيسيين وأصبح يشكل في نظرهم حزباً استعمارياً . والواقع أن الحزب الشيوعي الأندونيسي تميز دوماً بمواقفه المتطرفة التي استنكرتها جميع الأحزاب الشيوعية الأخرى .

وكان **الحزب الشيوعي الفرنسي** يعتبر أن تحرير المستعمرات يجب أن يكون هدف الاستعمار النهائي وأن ذلك لا يمكن تحقيقه الا بعد أن تصل الشعوب المستعمرة الى مرحلة النضج اللازم لحكم نفسها بنفسها ، والى وضع اقتصادي يسمح لها بالمحافظة على الاستقلال الحقيقي .

« يقول الشيوعيون الفرنسيون الواقعيون بوضوح وبلا غموض :
لئن كان لشعوب فرنسا ما وراء البحار الحق بالانفصال عن الميتروبول
فقد يكون هذا الانفصال في الوقت الحاضر ضد مصالح هذه الشعوب .
والواقع فان أبناء أفريقيا ، على سبيل المثال ، لا يشكلون جزءاً من
الامة الفرنسية كما عرفناها الا ان من مصلحتهم ربط مصيرهم بمصير
فرنسا الجديدة » (١١)

ويمكن للمرء ان يجد الفكرة نفسها في أول مشروع للدستور الذي
تصور الشيوعيون والاشتراكيون فيه امكان اقامة اتحاد فرنسي لا مركزي
والاعتراف الضمني بحق الشعوب بالانفصال . فبحسب رأيهم ، ان
يستفيد في الحال من الاعتراف بهذا الحق سوى الهند الصينية التي
تعتبر منفصلة عملياً *du fait* . وصوت الحزب الشيوعي لصالح الدستور
١٩٤٦ ليس لأنه كان يشك في الحكومة فحسب ، بل لأنه كان يرى فيه نهاية
نظام « الاستعمار التعسفي العاتي » ، ووعداً للمستقبل نصت عليه المبادئ
الواردة في ديباجة الدستور . وفي السنوات التالية ، بدا له الاتحاد في
الشكل الذي بني عليه اتحاداً مزيفاً و « امبراطورية مموهة » . وبعد
ان أدان كل تنازل لصالح الاسنعمار وكل مفهوم تمزيقي أهمي ، بني
الحزب عقيدته على مبدأ حرية الشعوب في تقرير مصيرها وعلى الطبيعة
التعاقدية للروابط التي يمكن ان تبقى بينها وبين الميتروبول .

« إن إقامة روابط بين فرنسا وكل بلد من بلدان ما وراء البحار غير
ممکن . الا اذا كان ناجماً عن مفاوضات بين الحكومة الفرنسية والممثلين
المؤهلين لهذه البلدان . كما يجب ان يكون الاتحاد الذي ننادي به مكوناً
من مجموع هذه الروابط المتنوعة حقاً على المستويات السياسية

(١١) **Cours de l'école élémentaire du Parti Communiste français,**
4è leçon, la Nation Française, 1944, P. 12.

والاقتصادية والثقافية ... ستجد بلدان ما وراء البحار نفسها بعد تحريرها أمام مشاكل عظيمة اقتصادية وثقافية الخ .. يمكن أن يساعد التفاهم بينها وبين فرنسا على حلها ضمن أفضل الشروط « (١٢) .

ولئن كان المذهب ثابتاً ، فقد وجب تكييف سياسة الحزب مع بعض الاحتمالات : ما دام الحزب باقياً في السلطة فقد كان يخشى عزل نفسه عن شركائه فيها ، ثم بعد استبعاده من السلطة ، أصبح من الصعب جداً عليه القضاء على التردد ، ولو لدى بعض أعضائه ، « أمام اعلان حق الشعوب المستعمرة والخاضعة بتقرير مصيرها (الفكرة ٢٥) ، ايفري (١٩٤٥) . هكذا اذن تباين نشاط الحزب وفقاً للرأي العام الفرنسي والوضع السائد في البلد المستعمر المعني .

فقد التزم بشدة في تأييده لمعقد مفاوضات مع الجمهورية الفيتنامية ، وفيما بعد ضد الحرب في الهند الصينية . الا انه كان اكثر تحفظاً بالنسبة للحركات عظيمة التجزئة لدرجة لا تسمح معها بظهور ارادة تحرر واضحة لدى شعوبها . فقد عزيت مثلاً أحداث قسنطينة (مايس ١٩٤٥) الى « تحريضات العملاء الهتلريين » . وفي ايلول ١٩٤٧ ، عارض الشيوعيون فكرة استقلال الجزائر التي كان ينادي بها الحزب الشعبي الجزائري بقيادة مصالي الحاج . « لانه ليس بإمكان الشيوعيين أن ينعصوا قسماً من الحركة الوطنية الجزائرية الذي ينادي باستقلال هذا البلد الفوري ، لان هذا الطلب لا يخدم مصالح الجزائر وفرنسا » (١٣) وبدت ثورة كانون الثاني ١٩٥٤ في نظر الشيوعيين ، كما هو الحال بالنسبة لكثير من الفرنسيين ، بمثابة محاولة معزولة . هكذا على الرغم من التاكيد على تضامن الطبقة العاملة الفرنسية مع الشعب الجزائري في نضاله ضد القمع ومن اجل الدفاع عن حقوقه ، فقد كتبت صحيفة الومانتيه تقول : بأن الحزب الشيوعي « لا يمكنه تأييد اللجوء الى أعمال فردية

(12) L. FELIX : XVIe Congrès du PCF, Le Havre, 1956.

(13) Cahiers du Communisme, sept. 1947, P. 851.

يمكن أن تلعب لعبة أسوأ الأشخاص الاستعماريين » . وبعد ثمانية أيام طالب بيان للحزب بالاعتراف « بشرعية المطالب المناهضة بحرية الشعب الجزائري » وبمناقشة « هذه المطالب مع ممثلين مؤهلين للرأي العام الجزائري بكامله » (بيان الحزب الشيوعي ٨ تشرين الثاني ١٩٥٤ / عندئذ بدا له أن التفاوض بين فرنسا وهؤلاء الممثلين بمثابة المخرج الوحيد للحرب . وبعد انتخابات كتون الثاني ١٩٥٦ ، صوت الحزب لصالح منح حكومة (موليه) كافة الصلاحيات على أمل أن يؤدي ذلك الى عقد مثل هذه المفاوضات :

« اننا نؤيد وجود روابط سياسية واقتصادية وثقافية بين فرنسا والجزائر ، لاننا نعتبر هذا الموقف منسجما مع مصلحة الشعبين الفرنسي والجزائري بما في ذلك الاغلبية الساحقة من سكان الجزائر ذوي الاصل الأوروبي .

« الا انه لا يمكن تنفيذ مثل هذه السياسة الا اذا منح الشعب الجزائري فرصة الموافقة عليها بحرية » (١٤) .

وأدى موقف الحزب هذا الى اتهام جبهة التحرير الوطنية الجزائرية « بالدفاع عن مواقف شوفينية وبخيانة مبادئ الاممية والدعم غير المشروط لنضال الشعوب المستعمرة المناهض للامبريالية » (١٥) .

٣ - الولايات المتحدة الامريكية والمسألة الاستعمارية

أصبحت مناهضة الاستعمار احدي الافكار الرئيسية لسياسة الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها . ففي حين أن الشعوب الخاضعة عقدت الآمال العريضة على هذه السياسة ، فقد

(14) J. DUCLOS : Assemblée Nationale, 12 mars 1956.

(15) LE PCF et la Revolution algérienne. Document publié par la Fédération du F.L.N., 15 Fev. 1958.

رأت الدول الاستعمارية فيها سبباً للخطر . وغذت هذه الفكرة تصريحات المسؤولين الأمريكيين المتكررة ، وخصوصاً تصريحات الرئيس روزفلت والرجال الذين يعملون الى جانبه وما بذلوه من جهود سياسية خلال الحرب . هكذا بعد فترة من العزلة وعدم الاهتمام بهذه المسألة ، استأنفت أمريكا التقليد الويلسني . وقد وجد البعض في هذا الامر رد فعل كريم من جانب شعب لا زال يذكر انه قضى على عبودية الاستعمار ومتشبع بروح الحرية . ورأى فيه البعض الآخر عملية حسابية لتجار يبحثون عن المواد الأولية والأسواق ، والاحتفاظ بالرغبة السرية الرامية الى اضعاف الدول الاوروبية المنافسة . والحقيقة فقد ساد في الولايات المتحدة ، كما في أماكن أخرى ، عدة تيارات فكرية مختلفة جداً حول المسألة 'الاستعمارية' ، مستلهمة من إيديولوجيات ومصالح جد متنوعة . وكان تأثيرها في تحديد السياسة الأمريكية متعدد الأشكال ومرتبطة بتقلبات الظروف الدولية . ويمكن تمييز مرحلتين مختلفتين تماماً في السياسة الأمريكية تشكل وفاة روزفلت (١٢ نيسان ١٩٤٥) الحد الفاصل بينهما ، شهدت خلالهما هذه السياسة تغييرات عميقة في منهجها إن لم يكن في مبدئها الرسمي .

٢ - مناهضة ف. د. روزفلت للاستعمار :

رغم أن المقام الرفيع الذي حظيت به الافكار الويلسنية يعود خصوصاً للاستقبال الذي خصتها به الأوساط الليبرالية في جميع أنحاء العالم ، فإن هذه الافكار كانت تشكل جزءاً من الأساس العقائدي الواسع الانشار الذي يجد مصدره في أصول الأمة الأمريكية نفسها . فقد رأى الأمريكيون في حق الشعوب باختيار حكوماتها أحد أشكال الحرية الأساسية . ولئن كان من غير السهل الكشف عن هذا التيار بشكل مسنم في السياسة الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى ، فإن المرء يلحظ بعض مظاهره من حين لآخر .

هكذا تخلى الرئيس هوفر عن دور البوليس الدولي الذي خص
ت. روزفلت الولايات المتحدة به (١٩٠٤) ، الذي استخدم ،
بالاستناد على مبدأ مونرو ، بمثابة مبرر لممارسة الرقابة العسكرية
والمالية على جزر الكاريبي الصغيرة . ومن بعده سعى ف. روزفلت
عن يقين الى استبدال سيطرة الولايات المتحدة الفعلية بـ « المشاركة
Partnership » الحققة في بناء العلاقات بين الولايات المتحدة والدول
الأمريكية الأخرى . وأقرت المؤتمرات التي عقدت بين الدول الأمريكية
الشمالية والجنوبية (مونتيبيديو ١٩٣٣ ، بونيس أيرس ١٩٣٦ ،
ليما ١٩٣٨) عدم تدخل أي من الشركاء بأي شكل من الأشكال في
الشؤون الداخلية والخارجية للشريك الآخر . وفي عام ١٩٣٤ ، تم توقيع
معاهدة تايدنغز - ماك دوفي التي حددت استقلال الفلبين في ٤ تموز
١٩٤٦ . وأياً كان سبب إقرارها (كرم أم عملية اقتصادية) فإنها كانت
عبارة عن عملية تحرير من الاستعمار .

وزودت الأوضاع الجديدة الناجمة عن الحرب الأفكار التحريرية
بقوة متزايدة . فقد أصر روزفلت على التأكيد أمام العالم على المبادئ
التي يجب أن يبنى عليها مؤتمر السلام المستقبلي . وكان ذلك أحد
أهداف المؤتمر الذي عقد بين روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني
ونستون تشرشل في ١٤ آب ١٩٤١ ونجم عنه توقيع الميثاق الأطلسي .
ففي شهادة ابنه اليوت روزفلت التي لا مبرر للشك فيها نقرأ أن :

خلال هذا اللقاء ، رغم عدم تحلي الرئيس روزفلت بالاستقامة
المتزمته على الدوام ، فلربما أصر على واقع أن « لا يمكن للمرء أن يناضل
ضد العبودية والفاشية ويمتنع في الوقت نفسه عن تحرير الشعوب
الخاضعة للسياسة الاستعمارية الرجعية على سطح الأرض » ، وأن
المبادئ التي وجهت السياسة الأمريكية استلهمت من التقليد الليبرالي

القائل بإقامة سلام مبني على تطور المبادلات الحرة بين كافة البلدان وتحقيق المساواة بين الشعوب عن طريق العمل على تقدم البلدان المتخلفة . وقد وردت هذه الافكار في البندين الثالث والرابع من ميثاق الأطلسي :

٣ - يحترم (البلدان : الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى) حق كل شعب في اختيار نمط الحكومة التي يرغب بالعيش في ظلها ، ويرغبان في إعادة حقوق السيادة وحرية ممارسة الحكم للشعوب التي حرمت منها بالقوة .

٤ - يسمى البلدان الى إفساح المجال أمام كافة الدول ، الكبيرة والصغيرة ، المنتصرة والمفلوبة ، للوصول الى المواد الأولية وعقد الصفقات التجارية اللازمة لازدهارها الاقتصادي .

وقد تضمن هذا الميثاق التباساً أوضحه تشرشل في خطاب له في جيلدهول في لندن ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٢ . فبحسب رأيه يقتصر تطبيق بنود هذا الميثاق على شعوب أوروبا الخاضعة للنير النازي فقط ، في حين ان روزفلت أكد على أنها تخص كافة شعوب العالم .

و حين دخلت أمريكا الحرب ، عرف حكام واشنطن مفاهيمهم بشكل جد واضح . فقد استندت مناهضتهم النشيطة للاستعمار آنذاك على اعتبارات سياسية محددة مفادها أنه لكي يمكن دفع الشعوب المستعمرة للمشاركة بنشاط في المجهود الحربي الى جانب الحلفاء ، فإن من الضروري منحها وعداً بإمكان الاستفادة من النصر المشترك .

فقد أشار اليوت روزفلت الى اصرار والده في كل مناسبة على التأكيد بأن الولايات المتحدة لم تدخل الحرب من أجل الحفاظ على امبراطوريات الدول الأوروبية الاستعمارية ، وعلى ضرورة إجراء تغيير في الوضع السياسي في المستعمرات . وبعد عقد السلام ، صرح وكيل

وزارة الخارجية سوفر ويلز قائلا : « يجب أن يحمل الانتصار معه تحرير كافة الشعوب ، فقد انتهى عهد الامبريالية . ويجب الاعتراف بحق الشعوب في الاستقلال » .

أما وزير الخارجية كوريل هول فذكر بلده كمثال قائلا :

« أقول بأن الرئيس وأنا شخصا والحكومة كلها نأمل دائما بمنح الحرية للشعوب التابعة كلها وفي أقرب وقت ممكن . وعلى ما أظن فإن سلوكنا تجاه الفيليبين يقدم مثالا جيدا للطريقة التي ينبغي على كل أمة أن تعامل بموجبها أية مستعمرة أو بلد تابع ، أقصد بالتعاون معه من أجل إعداد الاستقلال . لقد أمطينا مثلاً رائعاً لجميع الدول والبلدان التابعة لها » (١٦) .

إلا أن رجالات الدولة الأمريكيين تجاوزوا الحرب وضرورات السياسة الاستراتيجية ، وفكروا بالشروط اللازمة لاقامة سلام دائم . فقد كتب س. ويلز يقول : « كيف يمكننا أن نأمل بقيام عالم حر ومستقر إذا ما بقي نصف سكانه يرزحون تحت وطأة العبودية ؟ » (نيويورك تايمز ١٧ تشرين الأول ١٩٤٣) وشغلت الاهتمامات الاقتصادية مكانا هاما لدى الناس المخلصين بعناد لمبدأ « الباب المفتوح » ، لا سيما وأن تطور بلدانهم الصناعي كان يتطلب في حينه إيجاد أسواق لتصريف منتجاتهم وبلدان ممونة بالمواد الأولية فقد كتب ونيدل وأيلكي في كتابه **العالم الواحد** One World يقول :

« إن الحرية الاقتصادية هامة كالحرية السياسية . فلا يكفي أن يستفيد كل شعب مما تنتجه الشعوب الأخرى فحسب ، بل أن يتمكن أيضا من بيع منتجاته الخاصة في جميع أنحاء العالم . ولا يمكن أن يقوم سلام أو تقدم اقتصادي في العالم إلا إذا وجدنا وسيلة لهدم الحواجز

(١٦) تصريح ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٢ ، مذكرات ، المجلد الثاني ، ص ١٤٩١ .

القديمة التي تحول دون انتقال المنتجات عبر العالم » . هكذا تم طرح مشكلة « تفكيك » الوحدات الاقتصادية التي كانت تشكلها بعض الامبراطوريات الاستعمارية .

ولا يعني تحرير الشعوب المستعمرة بأن هذه الشعوب ستحصل على استقلالها في الحال .

« فنحن نعلم جميعا بأنه ينبغي مرور عدة أجيال لكي تصبح الشعوب المتخلفة مؤهلة للحصول على الحكم الذاتي وقادرة على حكم نفسها بنفسها . وإنني على قناعة بأنه ينبغي أن يقوم كل تنظيم دولي على مبدأ أن لا يحق لاية أمة قهر الشعوب الأخرى وإخضاعها لقانونها ، وأن على الأمم التي تتمتع بحق الوصاية على هذه الشعوب أن تمارس هذا الحق بهدف إعدادها لتصبح قادرة على حكم نفسها بنفسها . وأن من حق جميع الشعوب التي وصلت الى هذه المرحلة الحصول على الاستقلال سواء كانت سوداء أم صفراء أو سمراء أم بيضاء » (١٧) .

يبدو أن هذا النص يعكس تماما تفكير روزفلت في عام ١٩٤٣ في دفع الدول الاستعمارية لقبول فكرة استقلال مستعمراتها في اليوم الذي تعتبر الأمم المتحدة فيه هذه البلدان قادرة على حكم نفسها بنفسها . فقد كانت هذه الخطة موضوع وثيقة حررتها وزارة الخارجية الأمريكية بعنوان « إعلان الأمم المتحدة الخاص بالاستقلال الوطني » . تقول هذه الوثيقة بأن على الدول التي تملك ميدانا استعماريًا أن « تتعاون مع شعوب هذه الأقاليم حتى تجعلها قادرة على الحصول على الاستقلال الوطني » . ومنحها الحكم الذاتي الموسع تدريجيا ، وتحديد التاريخ الذي ستمنح فيه الاستقلال الناجز . أما بالنسبة لبعض الشعوب التي قطعت علاقاتها مع ميتروبولها نتيجة الحرب ، فعلى الأمم المتحدة أن تتحمل

(١٧) س. ويلز ، المصدر السابق .

مسؤولية خاصة فيها ، اي مسؤولية الوصي المكلف باعدادها لاسترداد حريتها . ولم تأت هذه الوثيقة على ذكر أي بلد اسما . إلا أن من الواضح أن الأمر يتعلق بالبلدان التي وقعت تحت السيطرة اليابانية (برمانيا واندونيسيا والهند الصينية) ، والتي ، حسب رأي روزفلت ، ستحصل على الاستقلال بدون أن يقودها سادتها القدماء الى ذلك . واكتفى وزير الخارجية انطوني إيدن ، الذي قدم إليه النص باستبدال كلمة « استقلال » بكلمة « الحكم الذاتي » الأكثر انسجاما مع بنية الامبراطورية التي ترتقي الشعوب فيها نحو وضع الدومينيون داخل الكومنولث .

لقد تبين أن نظام الوصاية الدولية كما تصوره روزفلت غير قابل للتطبيق . فبعد احتلال جزر الباسيفيكي التي كانت تسيطر اليابان عليها آنفا ، وجد قادة البحرية الأمريكية أن من الضروري الحفاظ عليها بسبب ضرورتها لسلامة الولايات المتحدة . ودعم وجهة نظرهم هذه الوزيران ستيمسون وفوريستال ، وانضم إليهما روزفلت بدون تردد . وأعلن في خطابه في بريمرتون (١٢ آب ١٩٤٤) أن القوات العسكرية الأمريكية قررت حماية القواعد البحرية والجوية التي تمكنها من مراقبة الباسيفيكي . ويفسر هذا الانعطاف في الـروزفيلتية سبب عدم تقديم خطة التروست الى مؤتمر دومباتون أواكس (يوليو ١٩٤٤) التي تضمنت الخطوط الكبرى لميثاق الأمم المتحدة . واتفق الثلاثة الكبار (روزفلت وتشرشل وستالين) في يالطة (شباط ١٩٤٥) على حصر ميدان تطبيق نظام الوصاية المحتمل بفئات معينة من البلدان وهي البلدان الخاضعة لنظام الانتداب التابعة سابقا لعصبة الأمم ، والبلدان التي أخذت من العدو بعد الحرب العالمية الثانية ، والبلدان التي يمكنها وضع نفسها طواعية تحت نظام الوصاية . إضافة الى ذلك ، وافق الأمريكيون على عودة بلدان جنوب شرق آسيا المستعمرة (برمانيا ، والهند الصينية ، واندونيسيا) الواقعة في منطقة القيادة البريطانية الى أسياها القدماء .

ب - قائم « الحرب الباردة » على السياسة الامريكية :

قادت الضرورات الاستراتيجية روزفلت الى إدخال تعديلات هامة على مبدئه المناهض للاستعمار واكد ميثاق سان فرانسيسكو ، الذي منح البلدان المستعمرة إمكانات محدودة للارتقاء ، الموقف الأمريكي الجديد . فبناء على طلب الولايات المتحدة ، نص هذا الميثاق على إمكان انتقال البلدان الخاضعة لنظام الوصاية ، والتي تم تحديد فئاتها في مؤتمر يالطة ، الى الحكم الذاتي أو الاستقلال ؛ و « البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي » (المستعمرات) الى الحكم الذاتي فقط ، وأما « المناطق الاستراتيجية » في الباسيفيكي فأصبح لها وضع خاص (المادة ٨٢) جعلها تخضع للسيطرة الأمريكية ، وخارجة عن أية رقابة دولية . هكذا ادى تطور العالم فيما بعد الحرب الى بطلان الحل الجبري النظري للمشاكل الاستعمارية والرامي الى تحقيق المبادئ والمطامح في الوقت نفسه . وذلك :

١ - بسبب « اندلاع » الحركات الوطنية غير المتوقعة في المستعمرات والمطالبة بالاستقلال الفوري في قطاعات واسعة من العالم الآسيوي .

٢ - نتيجة تصميم الدول الأوروبية الصارم على استعادة سلطتها على هذه البلدان والحفاظ على تفوق اقتصادي فيها ضروري أكثر من أي وقت مضى من أجل نهوضها . وذلك بتقديم بعض التنازلات الشكلية .

٣ - وقيام القطعية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وانقسام العالم الى معسكرين ، البلدان الاشتراكية من جهة ، والولايات المتحدة والدول الغربية من جهة أخرى .

إن بعض البواعث العقائدية للاتحاد السوفياتي وحرصه على عدم ضياع أية فرصة لضعاف أعدائه في المعسكر الغربي دفعه الى تشجيع

الشعوب المستعمرة على المطالبة بإصرار على حريتها . فوجدت السياسة الأمريكية نفسها أمام أحد حلين لا مكان للمبادئ الإنسانية فيهما :

١ - إنشاء معسكر معاد للاتحاد السوفياتي قائم على التحالف بين الدول الغربية التي يشكل المجال الاستعماري عنصرا هاما لقوتها السياسية والاقتصادية . فاستمرار هذه السيطرة يشكل ضمانا لبقاء هذه البلدان داخل التحالف ، ويحفظ لدول الحلف المواد الأولية والقواعد الاستراتيجية اللازمة لسياسة التطويق Roll back (تطويق المعسكر الاشتراكي) أو الاحتواء Containment

٢ - أو التخلي الصريح عن قضية وطني المستعمرات الذين يمكن أن يلقى بهم في المعسكر المحايد ، بل في المعسكر الشيوعي .

وكان شغل الولايات المتحدة الأمريكية الشاغل عدم الاختيار النهائي بين أحد أمرين متضادين هما : دعم المواقف الاستعمارية أو دعم الحركات الوطنية . لذلك وجب عليها تحمل الضغوط المتنوعة جدا . ففي كانون الثاني ١٩٥٠ ، صنف تقرير مستشاري الرئيس ترومان الاقتصاديين البلدان المستعمرة ضمن مناطق أساسية Zones-Clés في الصراع بين الأيديولوجيتين ، وأوضح بأنه يجب القيام بكل ما يمكن لتسجيع الأشكال الديمقراطية فيها وحصولها على الاستقلال . وفي الوقت ذاته ، كان يوجد في الكونغرس تيار معارض لتحرير المستعمرات حجته أنه « عندما يتم إقصاء الاستعمار ، فإن الشيوعية تأخذ مكانه » . وعملت الحكومات المتعاقبة على الحفاظ على توازن صعب بين هذه التيارات المختلفة . وإضافة الى ذلك ، فإن قراءة التصريحات المتوازنة بدقة ، والمحلة باسنادات لماضي الأمة المناهض للاستعمار ، والموشاة بذكرات حصيفة لمصالح الولايات المتحدة والدول الغربية الآنية ، تبين مدى حرص الولايات المتحدة على مراعاة شعور الجميع .

هكذا سعت الولايات المتحدة ، البعيدة جدا عن أن تصبح زعيمة حركة التحرر ، الى تلطيف حماس البلدان التي كان لها تأثير عليها . ففي عام ١٩٤٨ ، رفضت الاشتراك في التصويت على مشروع قرار المؤتمر الأمريكي المنعقد في بوفالو (كولومبيا) الذي يدين بعبارات عامة وجود الانظمة الاستعمارية . وفي عام ١٩٥١ ، عارضت مشروع قرار المجموعة العربية الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية في الأمم المتحدة القاضي بجعل حق تقرير المصير أحد المبادئ المشروعة المنصوص عليها في إعلان حقوق الإنسان . كما سعت الولايات المتحدة الى لعب دور الوسيط المصالح في النزاعات التي اثارها مسألة تحرير الشعوب المستعمرة بهدف تجنب الاضطرابات التي ظنت دوما بأنها تترى وراءها ظل الشيوعية أكثر من كونها هدفا لتقديم حائل ملائمة لها . والواقع ، فإن المداخلات الأمريكية ، وخاصة بعد قيام الجمهورية الشعبية الصينية كانت دوما على صلة بسياساتها المعادية للشيوعية . ففي اندونيسيا وماليزيا والهند الصينية شجعت الولايات المتحدة حركات التحرر من الاستعمار فيها لكي تقطع الطريق أمام انتشار الأفكار الماركسية فيها . وبالمقابل كان الموقف الأمريكي أكثر تباينا في أفريقيا الشمالية لأن مثل هذا الخطر لم يكن له وجود .

نقد كتبت صحيفة النيويورك تايمز التي تعبر عن فكر الحكومة (في ٢ ايلول ١٩٥٥) ما يلي : « أيا كانت عيوب النظام الفرثسي في شمال أفريقيا ، فإن فرنسا هو البلد الوحيد القادر على الحفاظ على هذه المنطقة داخل العالم الحر . إن يد فرنسا العليا أفضل من نظام وطني إقطاعي واستبدادي ، أو من الفوضى والحرب الأهلية » .

وبدا للولايات المتحدة أن على المفاوضات الثنائية أن تؤمن حلا للنزاعات بين فرنسا ومستعمراتها في المغرب ، وسعت أيضا الى إبعادها عن نطاق مناقشات الأمم المتحدة ضد إرادة المجموعة العربية - الآسيوية التي ، على عكس ، الرأي الفرنسي ، كانت تؤكد بأن من حق هذه المنظمة

مناقشتها . وعندما لم يكن بإمكان ممثلي الولايات المتحدة منع إدراج المسائل الاستعمارية في جدول أعمال مجلس الأمن أو الجمعية العامة، فقد كانوا يحاولون إيجاد حلول وسط واقتراح صيغ لا قيمة لها ولا تؤدي الى تقدم في حل هذه المسائل ، ولا تجرح شعور أحد ، وغالبا ما كانوا يمتنعون عن التصويت على القرارات الهامة . وقد لخص مؤلف امريكي هذا الموقف بالعبارات التالية :

« منذ عام ١٩٤٥ ، على الرغم من تأكيد الولايات المتحدة في عدة مناسبات على تعاطفها مع جميع الشعوب التي تتطلع الى الاستقلال ، فقد كانت في الغالب حائرة أمام حماس الهجمة المناهضة للاستعمار وعنفها ، والتكتيك المزعج من قبل من يدعمها (الشيوعية) . وسعت الى توجيه هذه الهجمة نحو عقد معاهدات بالتراضي مع ما يسمى بالدول الاستعمارية . إلا أنها لم تتمكن بهذا السلوك من الحصول على رضى أي من العسكريين المتصارعين » (١٨) .

والحقيقة ، كانت الدول الغربية مثل الشعوب المستعمرة تشك بهذه السياسة ذات « الوجهين » . لقد شكت هذه الدول بالتصريحات الامريكية لأنها لم تكن دوما حسنة النية ، لأن الضغط الممارس على الميتروبولات باسم « المصلحة الجماعية » لم يكن متحفظا . لا سيما وأن نفوذ الولايات المتحدة الاقتصادي ، وبالتالي السياسي ، كان في العدبد من المجالات ، على استعداد لأن يأخذ مكانها في المواقع التي تتخلى عنها . لقد شكك غالبا في رأيها أكثر مما شكك في نيتها الطيبة . فقد اتهمها أندريه سيجفريد :

« بتشجيع الانتفاضة بين الشعوب الخاضعة ، وخلق الاضطراب الذي قد يستفيد الاتحاد السوفياتي منه في النهاية ... واشعلت الولايات المتحدة الثورة في عدة مناسبات دون أن تشعر بذلك أو تفدر

(18) Julius W. PRATT : Anticolonialism in U.S. Policy, P. 146.

النتائج « (١٩) . وجاءت إدانة الموقف الأمريكي الأكثر صراحة من السير
آلان بورنز في كتابه الدفاع عن المستعمرات In defense of Colonies
(١٩٥٧) .

وقد حظيت أمريكا واشنطن ولنكولن وويلسون بإعجاب وطنيي
المستعمرات ، وانتظروا منها مساعدة منزهة من أجل الحصول على
حريتهم . الا أن تطورات سياسة الولايات المتحدة منذ مؤتمر سسان
فرانسيكو قضى تدريجيا على هذا الرأسمال من الثقة . وانتقدوها
لعدم استخدامها لنفوذها في عام ١٩٤٥ في دعم الشعوب المستعمرة ،
وقبولها بالوضع القائم مثلما كانت تأمل الدول الاستعمارية بل وأكثر
من ذلك في حصر دعمها بهذه الدول فقط ، وتزويدها بهذا الشكل
بالوسيلة التي ساعدتها على استعادة سيطرتها على هذه الشعوب (خطة
مارشال) . وبما أن امتداد تصريحات الولايات المتحدة في الأمم المتحدة
كذبت بشكل شبه دائم تأكيدات الشفوية ، فقد أثارت الشك بتعلقها ،
كالاوروبيين ، بالحفاظ على سيطرة الشعوب المتقدمة على الملايين من
« المخلوقات البائسة » العاجزة عن المطالبة بالاستقلال وتحمل ما يترتب
عليه من مسؤوليات ، وتسترها خلف التشديق الكلامي (« كرامة
ومساواة الأشخاص والشعوب في عائلة الأمم الكبيرة » كما يقول نيكسون) .
فقد كتب المناضل الوطني الاندونيسي سجرير في عام ١٩٤٨ يقول :

حتى أن البعض اعتقدوا بوجود تحالف بين الرأسماليات الغربية
هدفه دعم الامبرياليات : « فلطالما استمر وجود الرأسمالية والامبريالية
الانكليزية والامريكية ، فلن نتمكن من تحقيق استقلالنا الناجز مهما
بدلنا من جهود » (٢٠) .

(19) The New York Times, 7 fev. 1949.

G. GOSHAL : People in Colonies, P. 220.

(٢٠) نقلا عن

٤ - الامم المتحدة ومشاكل التحرر من الاستعمار :

ان ما ورد في ميثاق الامم المتحدة لا يدل على انه سيكون لهذه المنظمة تأثير في تطور المسائل الاستعمارية . ومع ذلك فقد أصبحت اجتماعاتها ميدان مجابهة بين المدافعين عن الاستعمار التقليدي وانصار التحرر من الاستعمار . وكان هناك عنصران لصالح الفئة الاخيرة . الاول أن أوروبا حظيت بالدرجة الثانية في تكوين الجمعية العامة وفكرها . والثاني النباين في مواقف كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الهادف الى عدم فقدان محبة « العالم الثالث » . هكذا أصبحت الامم المتحدة محكمة مقاومة للاستعمار المناضلة أو هيئة التحكيم التي ظهرت الدول الاستعمارية أمامها بمظهر المتهم غالبا .

٢ - ميثاق سان فرانسيسكو :

حالت الاختلافات في وجهات النظر، خصوصا بين روزفلت وتشرشل، للدول الثلاث الكبرى دون اعداد حل للمشاكل الاستعمارية قبل انتهاء الحرب . وتم الاتفاق بينها على أن يكون الامر موضوع تشاور بين الدول الداعية (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا والصين) قبل افتتاح مؤتمر سان فرانسيسكو . وبناء على خطة أعدتها واشنطن - اقل أهمية بكثير من سابقتها - اتفق وزراء الدول الخمس على « مخطط عمل » مؤلف من قسمين . الاول يتألف من قواعد عامة بخصوص ادارة المستعمرات ، والثاني يحتوي على الخطوط الرئيسية لنظام وصاية دولي فامض بما فيه الكفاية يخص فئة غير محددة من البلدان .

ودار نقاش طويل جدا حول هذه الوثيقة (٤٨ يوما) . أدى للمرة الاولى الى قيام صدام بين القوتين المتصارعتين في المجلس : « الاستعماريين » و « المناهضين للاستعمار » . وراهن الفريق الثاني على إدراج مسألة تعميم الوصاية الدولية على جميع البلدان الخاضعة وحق الجميع

بالوصول الى الاستقلال الكامل ضمن ميثاق الامم المتحدة . وكانت وجهة نظر الصين ، التي حظيت بدعم كل من الاتحاد السوفياتي واوستراليا ونيوزيلندا ومصر والدول الخاضعة لنظام الانتداب سابقا في المشرق وبعض دول أمريكا اللاتينية ، تقول بأن العديد من الشعوب الخاضعة تتطلع لا الى الحصول على الحكم الذاتي فحسب ، بل الى الاستقلال أيضا ، واذا تم حذف هذه الكلمة (الاستقلال) من النصوص فسيؤدي الى خيبة آمال الكثيرين . ومن جهة أخرى ، فان الحد من الهدف النهائي سلفا يتناقض مع حق تقرير المصير الوارد في المادة الاولى من الميثاق . وقد أجابت على ذلك بريطانيا العظمى وفرنسا والولايات المتحدة بأنه لا يمكن تطبيق القواعد النموذجية على كافة الشعوب بلا تمييز . لان بعض المجتمعات المستعمرة متخلفة جدا ولا تتطلع الى الاستقلال، وبعضها الآخر صغيرة جدا بحيث لا يمكن أن تشكل دولا ، وأخيرا ينقص الاغلبية منها الكوادر والموارد الكافية لتجهيز نفسها بنفسها ، أو أنها لا تجذب ، للسبب نفسه ، الاستثمارات الأجنبية . واكد الامريكيون على الاعتبارات الاستراتيجية التي تجعل الارتباط المتبادل بين الشعوب أمرا مرغوبا فيه . وكان من الواضح أن الدول الاستعمارية تبحث بالدرجة الاولى عن استبعاد فرض رقابة الامم المتحدة على مستعمراتها .

وانتهى الامر الى الاتفاق (في ١٨ حزيران ١٩٤٤) على التمييز بين فئتين من البلدان . الفئة الاولى وتضم البلدان الخاضعة لنظام الوصاية (البلدان الخاضعة لنظام الانتداب سابقا) والبلدان المستعمرة التي تحولها الدول الاستعمارية طوعية الى هذا النظام ، والبلدان التي يمكن نزعها من الدول المعادية بعد الحرب العالمية (الثانية) ، والفئة الثانية وتضم البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي (لم تعد كلمة « مستعمرات » مستخدمة) .

أما بالنسبة للبلدان الخاضعة لنظام الوصاية فقد أنشأ الفصلان الثاني عشر والثالث عشر من الميثاق نظام الوصاية الدولي ، الذي ستحدد

أصوله بمعاهدات خاصة (معاهدات الوصاية) تعقد بين منظمة الأمم المتحدة والدول المعنية مباشرة . وهدف هذا النظام « تسهيل تقدم السكان السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتطوير مستوى تعليمهم » ، وكذلك تسهيل ارتقائهم التدريجي «نحو القدرة على حكم أنفسهم بأنفسهم او الاستقلال ، على أن تؤخذ بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة بكل بلد ، والتطلعات التي تعبر عنها الشعوب المعنية بحرية ، والتدابير والاحكام المنصوص عليها في معاهدات الوصاية » .

وتكون « السلطات القائمة على الادارة (دولة أو عدة دول من المنظمة نفسها) مسؤولة من ادارتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وتحت سلطتها ، أمام مجلس الوصاية . ويمكن لهاتين المنظميتين فحص التقارير السنوية التي تقدمها السلطة الادارية والمحرة بموجب استمارة أسئلة نموذجية يضعها مجلس الوصاية ، واستلام العرائض ودراستها ، والقيام بزيارات دورية للبلدان الخاضعة لنظام الوصاية ، واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة طبقا لمعاهدات الوصاية .

اما البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ، فكانت موضوع الفصل الحادي عشر من الميثاق . فلم يخصص أي هدف سياسي واضح للدول « الاعضاء في منظمة الأمم المتحدة » (وهي الميتروبولات السابقة) المسؤولة من ادارة هذه البلدان ، بل بعض الواجبات ذات الطابع العام فقط . و « عليها الاعتراف بأولوية مصالح شعوب هذه البلدان » ، وتقبل « بواجب تسهيل ازدهارها كمهمة مقدسة » ، أي :

١ - ضمان تقدمها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتطوير التعليم فيها مع احترام ثقافتها .

٢ - معاملتها بعدالة وحمايتها ضد الاجراءات التعسفية .

٣ - تطوير قدراتها على حكم نفسها بنفسها ، وأخذ تطلعاتها السياسية بعين الاعتبار ، ومساعدتها على تطوير مؤسساتها السياسية الحرة تدريجيا بالقدر المناسب للاوضاع الخاصة بكل بلد وسكانه .

الا ان المادة ٧٣ تضمنت شيئا جديداً وهو الزام الدول « الاعضاء المسؤولة عن الادارة بارسال المعلومات الاحصائية وغيرها ذات الطابع التقني الخاصة بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتعليم عن البلدان المسؤولة عنها الى الامين العام للأمم المتحدة بشكل منتظم » .

وجرت الاشارة مرارا الى طابع التسوية لميثاق نجم عن نقاش طويل بين طرفين لهما الاهتمام نفسه بالموضوع . ونجح الطرفان بالوصول الى توليفة تتضمن وجهات نظر واقعية ومفاهيم طوبائية ، ليبرالية ومحافضة ، استعمارية ومناهضة للاستعمار ، بحيث يمكن لكل طرف ان يجد فيها بعضا من الرضى . لكن اذا أضفنا الى نصوص الفصول المذكورة آنفا المبادئ الواردة في الفصل الاول (المادة الاولى) للميثاق ، الذي حدد اهداف منظمة الأمم المتحدة بـ « تطوير علاقات الصداقة بين الأمم القائمة على مبدأ المساواة بين الشعوب ، وحقوقهم في مصيرهم » ، فانه يمكننا تقدير التقدم الذي احرزته فكرة التحرر منذ تحرير ميثاق عصبة الأمم عام ١٩١٩ . فالتغيرات التي طرأت على التسمية تعد رمزا لذلك . فلم يعد هناك ذكر للمستعمرات ، بل لبلدان لا تتمتع بالحكم الذاتي ، ولا لدول استعمارية ، بل لدول « مسؤولة عن الادارة » . وأدين مذهب الاستيعاب والدمج بشكل قاطع بذكر واجب احترام ثقافة الشعوب « المحكومة » . ومن جهة أخرى ، وجدت الرقابة الدولية في النصوص الوسيلة لتمارس نفسها . ففي البلدان الخاضعة لنظام الوصاية ، أصبحت وسائل نقصي درجة نظامية ممارسة « السلطة الادارية » بين يدي مجلس الوصاية الذي جعل تكوينه منه عامل رقابة متيقظة . فلم يعد هذا المجلس عبارة عن لجنة من الموظفين تختارهم الدول المكلفة

بالوصاية ، كما كان حال لجنة الانتداب في عصبة الأمم ، بل منظمة يتألف نصف أعضائها من ممثلين من أعضاء الجمعية العامة ينتخبون لمدة ثلاث سنوات . فأصبح حظ الدولة المكلفة بالادارة في أن تشكل الاغلبية فيها ضعيفا . وسمحت نشاطات هذا المجلس ومناقشة تقاريره أمام الجمعية العامة بإمكان نقد علني لادارة « السلطة المكلفة بالادارة » ، وبممارسة الضغط عليها للقيام بتعديلات دستورية .

الا أن الميثاق لم ينص على اقامة جهاز لمراقبة مدى قيام الادارة الاستعمارية بواجبها في البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي الواردة في المادة ٧٣ . ولم تكن هذه الواجبات في نظر الدول « الاعضاء المكلفة بالادارة » التي قبلت بها الا تأكيدات على مبادئ عامة ذات طابع غير ملزم ، ولا يمكن للأمم المتحدة استخدامها لاقامة رقابة عليها . ولكنهم لم ينتبهوا الى أن الفقرة ياء من المادة ٧٣ المتعلقة بالتزويد بالمعلومات التي صوت عليها بناء على طلب المندوب الاوسترالي (الذي قال : « يجب أن يؤدي هذا الواجب الى منافسة نزيهة بين الدول الاستعمارية بهدف تحسين ظروف معيشة الشعوب المسؤولة عنها ») كانت الفرجة التي يمكن بفضلها أن تصبح منظمة الأمم المتحدة جهاز حرب ضد الاستعمار .

ولا يتمتع مجلس الامن بأية أهلية خاصة تسمح له بالتدخل في الشؤون الاستعمارية . لأن الميثاق حدد « مسؤوليته الأساسية بالحفاظ على السلام والامن الدوليين » . إضافة الى ذلك ، تم تنظيم المجلس بشكل يسمح له بممارسة وظائفه بشكل دائم . كما أنه بحث في الخلافات التي تحولت غالباً الى نزاعات علنية بين الميتروبولات وحكومات الدول التي لا تعترف بمعايير القانون الدولي بسيادتها ، والتي لم تكن دولاً تابعة (أندونيسيا ، وتونس والمغرب) .

وطرحت مداخلات مجلس الامن مشاكل قانونية ، فقد تعلل المشككون بالخطر الذي تمثله هذه النزاعات على السلام الدولي . ولم تعترف الدول المتهمه بأهلية المجلس في البحث في « قضية داخلية

بحثة » . واعتبره البعض متردداً جداً في نشاطه . ووجده البعض الآخر غير مناسب . وسنرى فيما بعد أنه كان متأثراً بتكوينه الذي ضمّن سيطرة الدول الاستعمارية وبنظام التصويت فيه الذي تتطلب قراراته أغلبية سبعة أصوات (من ١١) ، وبقدرة أي من الأعضاء الدائمين فيه على تعطيل القرار باستخدام حق الفيتو . وكان اختلاف الأيدولوجيات والمصالح التي تقسم العالم الى كتلتين والصدام بين الدول الاستعمارية الكبرى والدول المناهضة للاستعمار ملموساً في مجلس الأمن بشكل أهم من أية مؤسسة أخرى من مؤسسات منظمة الأمم المتحدة .

ب - مناهضة منظمة الأمم المتحدة للاستعمار :

على الرغم من وجود روح مناهضة للاستعمار ، فلم تؤد النصوص التي وضعها الواحد والخمسون عضواً المؤسسون لمنظمة الأمم المتحدة (من بينهم ٢٧ مستعمرة) الى أي « انقلاب » ، وبقيت الإمبراطوريات الاستعمارية ظاهرياً على حالها . إلا أن مستقبلها بقي مرتبطاً بالتفسير المحدود أو التطوري الذي سيفسر به الميثاق ، أي على سيطرة التيار الثوري أو التيار المحافظ بين هذين التيارين المتصارعين اللذين اصطدما منذ اليوم الأول . وشكلت الدول التي ألقيت المسؤوليات على عاتقها أي فرنسا وبلجيكا والبلاد المنخفضة ، والتي أجبرتها الحالة الصعبة التي وجدت نفسها فيها على قبول أحكام الميثاق ، وإنكسرة الملزمة جزئياً بسياسة ليبرالية ، شكلت قوة المقاومة المصممة على عدم الشطط في تقديم التنازلات . وساعدها على ذلك الولايات المتحدة المتقلبة التي تبنت سياسة الدول المناهضة للاستعمار عام ١٩٤٥ ، وتطورت بسرعة فيما بعد باتجاه اختيار دور الوسيط المصالح المنحاز الصعب . وبالمقابل تشكلت قوة دولية ثالثة (رفدها بشكل منتظم الأعضاء الجدد الذين انضموا الى الأمم المتحدة في السنوات التالية) . واتسمت هذه القوة بمناهضتها الدائمة للاستعمار . ووجدت في النضال المناهض للاستعمار العنصر الاساسي ، إن لم يكن الوحيد ، لتماسكها وكان على رأسها مجموعة من دول أمريكا اللاتينية التي اصطدمت الحركة الوطنية

فيها « بالمستعمرات » الأوروبية في الجزء الغربي من القارة وأعافت بعض مطالبها الإقليمية (مطالبة الأرجنتين بجزر الفوكلاند ، وغواتيمالا بالهندوراس) .

فقد تعددت تصريحات مؤتمر اللجنة الأمريكية (التي أنشئت عام ١٩٤٧) . إذ صرح ممثل بيرون عام ١٩٤٩ قائلا : « لقد عملنا وسنعمل لتحقيق هدف واحد هو القضاء على الاستعمار بكافة أشكاله وأينما وجد » . وفي الاجتماع نفسه تم تبني قرار ينص على ما يلي : « ستبدل الشعوب الأمريكية (اللاتينية) وحكوماتها كافة جهودها للقضاء على كل حالة من حالات التبعية في القارة وبكافة الوسائل المتاحة » . ولم يرمج هذا الحماس عمليا الولايات المتحدة ، التي بدا لها بمثابة انحراف فعال بحق تطور الأفكار « الراديكالية » المعارضة لـ « رأس المال الأجنبي » المتهم « بتصفيد تبعية أمريكا اللاتينية للدول الصناعية واستمراره الوضع الاستعماري » . (آ. وايتكر) .

أما المجموعة العربية - الآسيوية ، التي مزقتها المنافسات الداخلية فقد استعادت وحدتها من خلال النضال ضد الاستعمار . فبعد عام ١٩٣٦ ترأست الهند ، ولم يكن استقلالها فعليا بعد ، حركات تحرير الشعوب الآسيوية . وبرز ممثلها في الأمم المتحدة ل. مينوف بجرأة مبادراته وعنّف خطاباته . وسعت مصر ليكون لها الدور نفسه بالنسبة للدول العربية ، وأصبحت بطلّة نضال هذه الدول ضد السيطرة الفرنسية والانكليزية . ولم يبدأ دور الافارقة إلا في وقت لاحق .

وعلى الرغم من الخلافات التي كانت تصدع وحدة القوى المناهضة للاستعمار ، والمناهضة للشيوعية في أمريكا اللاتينية ، والمناهضة للأمريكانية في آسيا ، والصراع القائم بين أعضاء الفريق الأخير (الهند وباكستان ، مصر والعراق) ، فقد استفادت هذه القوى من تفوقها العددي المتزايد الأهمية لفرض وجهات نظرها على الدول « المكلفة

بالادارة « التي تشكل الاقلية . وأصبحت الجمعية العامة التي يتمتع فيها كل عضو بصوت واحد وقراراتها بشأن الامور الاستعمارية نهائية ، ميدانا لمناقشات هذه الامور ، وأغلبية أعضائها على استعداد دوماً لدعم أي قرار مناهض للاستعمار لأسباب مختلفة » (بورنز) .

وفي حين كانت الدول الغربية تندب سيطرة « الدول الصغيرة ، الأكثر حداثة والأقل تطوراً ، على منظمة الأمم المتحدة » (ج. كينان) ، فإن الجمعية العامة مارست سحراً حقيقياً على الحركات الوطنية في البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ، السعيدة بالاصغاء الى الاتهام الموجه لـ « أسيادها » بعدم احترامهم لحقوق الانسان . وعكس نشاط منظمة الأمم المتحدة بكامله جهود التيار المناهض للاستعمار الرامية للقضاء على النظام الاستعماري من طريق تعميم مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير . ولكي يحقق هذا الهدف تم تبني **الميثاق الدولي لحقوق الانسان** (١٠ كانون الأول ١٩٤٨) وقرار ١٦ كانون الأول ١٩٥٢ (رقم ٨/٦٣٦) الذي يوصي الدول الأعضاء بتسهيل تطبيق « حقوق الانسان الأساسية » . وفي الوقت ذاته ، عملت هذه المنظمة على تحقيق الهدف المنشود بشكل أكثر مباشرة ووضوحاً . فقد :

١ - استخدمت نص الميثاق بكامله من أجل تسريع عملية ارتقاء البلدان الخاضعة لنظام الوصاية من طريق المداخلات المستمرة للرقابة الدولية .

٢ - وسعت الى إخراج الاستعمار من نطاق المجال الخاص للدول الاستعمارية والى وصول رقابة منظمة الأمم المتحدة الى البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ، والى منح هذه البلدان وضعاً قانونياً مساوياً لوضع البلدان الخاضعة لنظام الانتداب .

ويمكن للمرء أن يرى سير هذه الخطة المستمرة من خلال أكادس القرارات المقترحة والمتبناة والتي ينبغي أن يرى في تكرارها الممل ، دليلا على اصرار الدين اقترحوها .

في البلدان الخاضعة لنظام الوصاية . لم تبد الدول الاستعمارية أية عجلة لوضع البلدان الخاضعة لها تحت نظام وصاية الأمم المتحدة من طيبة خاطر . وبقيت المنطقة المعنية بهذا النظام محدودة . وبدأ أن اتساع رقعتها ضعيف الاحتمال . وبينت مناقشة معاهدات الوصاية الثمانية التي قدمتها الدول المكلفة بالادارة في ١٣ كانون الأول ١٩٤٨ ، الإرادة الواضحة لجزء من المنظمة للحد من حقوق هذه الدول ما أمكن فلم يحصل القرار الذي نص على إمكان إدارة هذه البلدان كجزء كامل « من الدول المسيطرة عليها » وإقامة قواعد عسكرية فيها إلا على أغلبية ضعيفة . وذكرت الجمعية العامة باستمرار أن هدف نظام الوصاية « ارتقاء هذه البلدان التدريجي نحو القدرة على حكم نفسها بنفسها أو الاستقلال » ، وبأن « هذا الارتقاء يجب أن يتم بأقصر مدة ممكنة » (١٨ تشرين الثاني ١٩٤٨) . وطلبت الجمعية العامة فيما بعد (١٩٥٢ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٧) بالحاح من « الدول المكلفة بالادارة » ، تحديد المدة اللازمة لكي تتمكن هذه البلدان من الوصول الى الهدف الذي حدده الميثاق . وحاولت في عدة مناسبات إشراك السكان المحليين في حكم الوصاية في بلدانهم وفي مجلس الوصاية بأن معا لكنها لم تنجح . كما طلب من الدول الاستعمارية المكلفة بإدارة هذا البلد أو ذاك الاجابة على استمارة أسئلة نموذجية مفصلة تتعلق بحكومة البلد ، وبالتقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي احرزه سكان البلد المعني . وأصبح استخدام العرائض المكتوبة (والشفوية أيضا) ذا أهمية الى حد لا يمكن توقعه . ولم يتوقف عدد العرائض المقدمة من البلدان الخاضعة لنظام الوصاية من الترايد من سنة لآخرى (فمن أقل من خمسين عريضة عام ١٩٥٠ وصل الى أكثر من خمسمائة عام ١٩٥٥) لدرجة صار معها من الضروري إنشاء لجنة مختصة لدراستها عام

١٩٥٢ . وكان مجلس الوصاية يقوم بتحويل هذه العرائض المتعددة الموضوعات (والتي تتضمن عدم المساواة في الرواتب ، استبدادية السلطة ، اغتصاب الاوروبيين للأراضي ، الشطط في النظام الضريبي ، نقص المشافي والمدارس ، الخ . . .) الى السلطة الادارية المعنية . وكان مجرد معرفة عيوب هذه الادارة وتقديرها كافيا لاجبارها على اخذ ذلك بعين الاعتبار . ورغم انه « لم يكن لتوصيات المجلس طابعا إلزاميا » . فقد أصبحت الزيارات التي تقوم بها وفود الأمم المتحدة لهذه البلدان بشكل دوري بهدف دراسة مشاكلها العامة وتقديم تقرير الى المجلس ، أصبحت سببا في تزايد أعداد هذه العرائض . وبعد موافقة الجمعية العامة سُمح ، اعتبارا من عام ١٩٤٥ ، « للزائرين » بالاتصال المباشر بالرأي العام في البلدان المزاراة لـ « سماع ممثليه الكفاء » بشأن المشاكل المحلية . وأدى ذلك بلا جدال الى إثارة يقظة حياة سياسية في هذه البلدان . وأبدت السلطات الحاكمة في البداية كثيرا من التردد أمام مسألة السماح للرقابة الدولية بالدخول الى البلدان الخاضعة (حتى أن أفريقيا الجنوبية رفضت الموافقة على وضع جنوب غرب أفريقية - البلد الخاضع سابقا لنظام انتداب عصبة الأمم - تحت نظام الوصاية) . وكانت التقارير ترسل بشكل منتظم ، وتستقبل الوفود ببرود أحيانا . وبدأ الارتقاء نحو الأهداف المحددة في الميثاق نتيجة الضغوط التي مارستها المنظمة الدولية والشعوب نفسها بأن معا بعد أن وعت حقوقها .

في البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي . من حيث المبدأ شكلت مشاكل كافة البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي جزءا من « الشؤون التي ترتبط أساسا بالصلاحيات الوطنية للدولة الاستعمارية » (المادة ٢ ، الفقرة ٧) . ولم يلزم أي نص « الاعضاء المكلفين بالادارة » بعرض هذه المشاكل على الأمم المتحدة ، باستثناء الزامها بارسال المعلومات غير السياسية عنها . في حين أن سلوك الأمم المتحدة هدف الى اثبات أن

الفقرة ٧ من المادة الثانية لا تنطبق ، وفقا لبعض احكام الميثاق ، على هذه المشاكل مثلها مثل البلدان الخاضعة لنظام الوصاية . فمند عام ١٩٤٦ ، جرت عدة محاولات هدفها البرهان على أن « الميثاق وضع العالم الاستعماري بكامله تحت المسؤولية الدولية » . وأصبح تأكيد هذا المبدأ أكثر وضوحا في عام ١٩٤٨ . وفي الكتاب الاخضر لعام ١٩٤٩ بعد أن صرح الأمين العام لمنظمة الامم المتحدة بأن « النظام الذي اقامه الفصل الحادي عشر من الميثاق لا يؤثر اطلاقا على مسؤولية الدول المكلفة بالادارة » (ص ٧) ، اضاف قائلا :

« أن واقع ذكر المبادئ المتعلقة بالبلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي في الفصل الحادي عشر لا يعني أبداً استثناء شعوب هذه البلدان من خطط التعاون الدولي المنصوص عليها في أجزاء أخرى من الميثاق . فعلى العكس أن المادة ٥٥ من الميثاق تنطبق ، مع مراعاة الاجراءات الدستورية المناسبة ، على البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي مثلما تنطبق على البلدان الأخرى وينبغي على الامم المتحدة بموجبها تقديم المساعدة لتوفير شروط التقدم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، واحترام الحريات الأساسية » (ص ٨) .

والحقيقة كان المبدأ الذي نادى به السكرتارية العامة أكثر حياء من ذلك الذي سعى الفريق المناهض للاستعمار في المنظمة الى فرضه ، أي إقامة رقابة سياسية على البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي . ففي الجلسة الاولى التي عقدت في لندن (١٩٤٦) ، ذكر المجلس الاعضاء المكلفين بالادارة بأن « الالتزامات الناجمة عن الفصل الحادي عشر سارية المفعول من الآن فصاعداً » ، ونبه الى أن ارسال « معلومات حول التقدم السياسي أمر ذو أهمية كبيرة ومرغوب فيه » ، رغم أنه غير الزامي . وفي ١٦ كانون الاول ١٩٤٦ ، تم تأسيس لجنة (لهذا الغرض) مهمتها دراسة المعلومات المرفوعة اليها ، و « مساعدة الجمعية العامة في دراسة هذه المعلومات » وتقديم توصيات تتعلق بالاجراءات التي يجب

اتخاذها في المستقبل » . ونجحت الدول المكلفة بالادارة ، والتي خُشيت أن تصبح الرقابة الدولية رسمية بواسطة هذه اللجنة ، في تجنب جعل هذه اللجنة دائمة . ومع ذلك فقد كانت تجدد سنويا في البداية ثم كل ثلاث سنوات فيما بعد ، ولم يتوقف نشاطها ، وان حملت أسماء مختلفة (اللجنة الخاصة ، لجنة الاستعلام حول البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ، لجنة الـ ١٧ ، لجنة الـ ٢٤) الا في نهاية عام ١٩٦٣ . وكانت مهمتها وسلطاتها في تزايد مستمر رغم معارضة بعض الدول الاعضاء المكلفة في الادارة . وأدى كون أن نصف أعضائها من الدول المكلفة بالادارة وغير المكلفة الى اتخاذها مواقف معتدلة نسبيا . وقامت اللجنة الرابعة في الجمعية العامة ، والمكلفة بتحضير أعمال الجمعية العامة المتعلقة بالمسائل الاستعمارية ، بدور المهاجم الفعلي للاستعمار . فقد مثلت هذه اللجنة كافة الاعضاء . وكانت جلساتها علنية . وتحضرها الصحافة العالمية ، و « ظهر الحذر من الدول الاستعمارية والشك فيها بوضوح من خلال مناقشات جلسات اللجنة الرابعة » (٢١) .

وتصاعد الهجوم الاساسي تدريجيا حول مسألة نقل المعلومات . ففي بداية الامر سعى الفريق المناهض للاستعمار الى فرض الزامية تقديم المعلومات السياسية على البلدان المكلفة بالادارة مستنديين في ذلك على الطابع الالزامي للفصل الحادي عشر (وجهة النظر التي لم تقبل بها ابدأ الدول المكلفة بالادارة) الذي نص على الزامية تحسين مستوى البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي في كافة المجالات بما فيها السياسي منها . وأكد على حق الامم المتحدة بالاطلاع على كيفية تطبيق هذه الالتزامات . وهذا ما هدف اليه ، في جملة ما هدف ، القرار رقم ٤/٣٣٢ لعام ١٩٤٩ ، والذي أطلق عليه مؤلف امريكي اسم « استشارة ٢ كانون الاول ١٩٤٩ » . كلفت بموجبه « اللجنة الخاصة » « بدراسة

المعلومات المتعلقة بالاجراءات المتخذة بالنسبة للاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي لتنفيذ قرارات الجمعية العامة . وتم تقديم عدة طلبات ، تزايدت وضوحا في السنوات التالية ، حول الشكل الذي كانت الشعوب تمارس فيه حق تقرير المصير ، والاجراءات التي اتخذت لتحقيق تطلعاتها . واضطرت الدول المكلفة بالادارة للدفاع عن نفسها على الدوام ، والتذرع بالفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق ، والتهديد بعدم الاشتراك في الجلسات .

كما منحت منظمة الامم المتحدة لنفسها الحق بالتدخل في الميادين الاخرى . فدعا القرار رقم ٣٢٩/٤ لعام ١٩٤٩ الدول الاعضاء المكلفة بالادارة الى تشجيع استخدام اللغات الوطنية في البلدان التي تشرف على ادارتها ، وجعلها ، كلما مكن ذلك ، اللغة الاولى للتعليم الابتدائي والثانوي ، وكتابة تقرير عن الاجراءات التي اتخذت والنتائج التي تم الحصول عليها بهذا الخصوص . وفي عام ١٩٥٠ ، ادرج في استمارة الاسئلة النموذجية الجديدة بابا يتعلق بالمعلومات حول حماية حقوق الانسان في البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي . واثيرت مسألة اقامة علاقات مباشرة بين الامم المتحدة وهذه البلدان وذلك بمشاركة ممثلها في اعمال لجنة الاعلام . واستطاعت الدول المكلفة بالادارة تحييد هذا القرار بقبولها ضم ممثلين وطنيين الى وفودها في الامم المتحدة . وفي عام ١٩٥٤ ، اقر القرار رقم ٩/٨٥٠ « امكان الاتفاق مع الدولة العضو المكلفة بالادارة لارسال وفود لزيارة البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي لمعرفة ، ما أمكن ، رأي السكان بالنسبة لوضعهم او التغيير الذي يرغبون في أن يحصل في وضعهم » . هكذا اكدت منظمة الامم المتحدة على ارادتها في اعتبار أن سكان البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي لهم نفس حقوق سكان البلدان الخاضعة لنظام الانتداب .

ووجدت الدول المكلفة بالادارة طريقة تمكنها من التملص من رقابة الامم المتحدة . وذلك بتغيير وضع البلد الذي لا يتمتع بالحكم الذاتي الى

بلد يتمتع بالحكم الذاتي أو الاستقلال أو إقامة اتحاد بينه وبين الميتروبول على قدم المساواة . فأصبح تطبيق الفقرة ياء من المادة ٧٣ غير ممكن في هاتين الحالتين . وتوقفت عملية رفع المعلومات عنها الى الأمم المتحدة . ففي عام ١٩٤٧ ، أعلنت عدة حكومات عن امتناعها عن تقديم معلومات عن بعض البلدان الواردة في قائمة ال « ٧٤ بلدا التي لا تتمتع بالحكم الذاتي » ، التي أعدت في السنة السابقة ، بسبب تغيير وضعها الدستوري مما أدى الى قيام جدال في الأمم المتحدة حول مشكلة الثنائية . وقاد الى طرح التساؤلات التالية : متى يتوقف بلد ما عن الانتماء الى البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ؟ وهل يمكن لدولة مكلفة بالادارة أن تقرر وحدها الشروط واللحظة التي لا تعود فيها ملزمة برفع المعلومات الى الأمم المتحدة ، أم هل يجب أن يكون للأمم المتحدة دور في اتخاذ مثل هذا القرار ؟

وحول المسألة الثانية ، بينت الجمعية العامة أن لها مبدأ محددًا تمامًا حين دعمت ممثل الهند الذي دافع أمام زميله البريطاني عن وجهة نظر مفادها أن ليس بإمكان العضو المكلف بالادارة أن يقرر وحده فيما إذا كان بلد ما لم يعد معنياً بالفقرة ياء من المادة ٧٣ ، وأن اتخاذ مثل هذا القرار هو من اختصاص اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وفي حال عدم وصولها الى قرار فيصبح ذلك من اختصاص محكمة العدل الدولية . وفي دورة عام ١٩٤٩ ، بعد أن هنأت اللجنة الرابعة نفسها على التطورات الجديدة التي حصلت في مجال الحكم الذاتي في بعض البلدان (وكانت هذه التطورات تتعلق بمالطة التي أصبحت تتمتع بالحكم الذاتي ، وبالفوادلوب والمارتينيك ، وغويان والرئنيون اللاتي أصبحن مقاطعات فرنسية ، وبالهند الصينية التي أصبحت دولها تتمتع بالحكم الذاتي) أعلنت عن أسفها لعدم استمرار بعض الدول المكلفة بالادارة بإرسال المعلومات الخاصة بها . وجاء في تقرير اللجنة أن « من المهم اعلام الأمم المتحدة بتغيير الوضع الدستوري ووضع كل بلد قبل حصول هذا التغيير » وأنه ينبغي اعلام الأمين العام للمنظمة بالوسائل الدستورية التي تحدد هذه العلاقات الجديدة . وأيدت الجمعية العامة

لجنتها ، وانتقدت بشدة موقف فرنسا وانكلترا ، وأعلنت أن من ضمن « مسؤوليات الجمعية العامة التعبير عن رأيها حول المبادئ التي وجهت أو يمكن أن توجه في المستقبل الأعضاء المعنيين » في قراراتهم المتعلقة بالبلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي .

أما فيما يتعلق بمسألة تعريف « البلد الذي لا يتمتع بالحكم الذاتي » والشروط التي يجب توفرها لكي يتم تغيير وضعه ، فكانت مسألة دقيقة جدا يدخل فيها عناصر كثيرة لا يمكن تقديرها ، وفشلت المحاولة التي بدأت منذ عام ١٩٤٦ في حلها ... ولم يحصل أي من المفاهيم التي اقترحتها الدول المتخلفة على الأغلبية اللازمة لقراره . وفي عام ١٩٤٩ تم تكليف لجنة خاصة « بدراسة العناصر التي يمكن أخذها بعين الاعتبار للاقرار فيما إذا كان سكان بلد ما قد وصلوا إلى مرحلة الحكم الذاتي أم لا » . واصطدمت اللجنة (التي دعيت فيما بعد بلجنة العوامل) بنفس الصعوبات التي عانت منها الجمعية العامة لتحديد مستوى النضج والتقدم السياسي اللازم للحصول على الحكم الذاتي .

وتبدو أهمية هذه المناقشات العقيمة غالبا ، جلية إذا عرفنا أنها قادت تدريجيا إلى نظرية جديدة حول مفهوم السيادة ، لا تقوم على النصوص القانونية والأوضاع المكتسبة ، بل على هيمنة المجتمع الدولي على الأمور والقيمة الملزمة لقراراته . فقد « أصبح مفهوم السيادة المطلقة للدول المكلفة بالإدارة مفهوما باطلا وجب استبداله بمفهوم سيادة المجتمع الدولي » (٢٢) .

لقد عبر المندوب الفلبيني عن رأي الكثيرين من زملائه حين قال : « لا تمنح الفلبين أهمية كبيرة لما يسمى بالاعتبارات الدستورية الشرعية أو الاعتبارات الأخرى التي تمنع بعض الدول من قبول رقابة الأمم المتحدة على إدارتها في البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي . لأن القوى التاريخية التي أثارت جميع التغييرات في الإمبراطورية البريطانية أقوى

(22) O. LOUWERS : op. cit., p. 108.

من كافة الصعوبات القانونية أو الدستورية « (١٢ تشرين الأول ١٩٤٨) .
كما عبر عن ذلك أيضا الوزير الكندي ليستر بيرسون عندما قال : « إن
العلاقات الاستعمارية بين الشعوب الأوروبية وشعوب القارات الأخرى
تتحول الى علاقات تعاون بين مجتمعات حرة . وكل يوم يقدم لنا الدليل
على تسارع هذا التطور في العلاقات الذي بدأ منذ حوالي عشر سنوات .
وتنشأ علاقات جديدة تماما بين شعوب العالم الغربي وما يسمى حتى
الآن بالبلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي » . وأشار الأمين العام للمنظمة
تريجف لي الى ذلك في تقريره السنوي لعام ١٩٤٩ حين كتب يقول :
« يتسارع عهد التبعية أو الوضع الأدنى لشعوب آسيا على نهايته بسرعة ،
ويزداد نفوذ هذه الشعوب في أعمال الأمم المتحدة باستمرار . . . ومع أن
التقدم في أفريقيا أكثر بطئا ، فإن النتائج السعيدة لرقابة الأمم المتحدة
على إدارة البلدان الخاضعة لنظام الوصاية أصبحت أهم بكثير من البلدان
التي لا تتمتع بالحكم الذاتي » . ومن المعلوم أن السير الاكيد نحو الاستقلال
تسارع في السنوات التالية نتيجة التدرج التدريجي للأغلبية المناهضة
للاستعمار داخل الجمعية العامة » .

ولم يقتصر نشاط الأمم المتحدة على المناقشات أو على البنى
القانونية ، بل كان لها أيضا عمل سنرى مظاهره في الفصول القادمة .
وفي كل مرة كانت الأمم المتحدة تتمتع بحرية التحرك التامة ، فقد أبدت
شكل جلي رغبته في وضع نهاية سريعة للنظام الاستعماري . يدل على
ذلك تسوية مصير المستعمرات الإيطالية سابقا . فبعد أن تخلت عنها
إيطاليا بموجب معاهدة سلام ١٠ شباط ١٩٤٧ ، ولم يستطع وزراء
خارجية الحلفاء الأربعة تسوية وضعها ، كلفت منظمة الأمم المتحدة باتخاذ
القرار بهذا الخصوص . فكان ذلك موضوع القرار رقم ٣٨٩/٤ تاريخ
٢١ تشرين الثاني ١٩٤٩ الذي نص على أن :

١ - تشكل ليبيا دولة مستقلة اعتبارا من الأول من كانون الثاني ١٩٥٢
والواقع بعد أن حرر دستور ليبيا المجلس المؤلف من ممثلين

لمقاطعاتها الثلاث ، أعلن استقلال ليبيا في ٢٤ تشرين الأول ١٩٥١ .
وكان الاستقلال الذي منح لهذه الدولة ذات البنى الاجتماعية
المتأخرة (٩٠ ٪ من الأميين) ، والمحرومة من كل بنية اقتصادية ،
عاملا منسبطا جدا لحركة التحرر الوطني في بلدان أخرى لا تزال
تخضع للنظام الاستعماري ، رغم أنها كانت أكثر تطورا وقدرة على
حكم نفسها بنفسها وغالبا ما ذكرت الحركات الوطنية في شمال
أفريقيا هذا المثال كسابقة .

٢ - وبعد تحقيق قامت به الأمم المتحدة في أرتيرية ، واستشارة سكانها
شكلت أرتيريا وحدة إدارية تتمتع بالحكم الذاتي ومنتحدة مع مملكة
إثيوبيا (١٥ أيلول ١٩٥٢) .

٣ - أما بالنسبة للصومال ، فقد تبنت الأمم المتحدة حل الاستقلال
المؤجل . فوضعت هذا البلد تحت الوصاية لمدة عشر سنوات ،
ومنحت مسؤولية إدارتها إلى إيطاليا (١٩٥٠) على أن تصبح مستقلة
في عام ١٩٦٠ .

هذا وقد أدى طابع تسريع هذا التقدم إلى إفساح المجال أمام
الانتقادات ، وكذلك الأمر بالنسبة لمبدأ منظمة الأمم المتحدة ودورها في
تحرير المستعمرات السابقة .

* * *

القسم الثالث

تحرير المستعمرات الآسيوية

الفصل السادس

استقلال أندونيسيا

١ - محاولة التعايش :

٢ - اثر الاحتلال الياباني :

كانت مهمة جيش الهند الهولندية الملكي ، المكون من أوروبيين وأوراسيين(*) واقليّة من الأندونيسيين من سيليبس ، الدفاع عن أندونيسيا . إلا أن مقاومته لليابانيين الذين نزلوا في سومطرة في ١٤ شباط ١٩٤٢ وفي جاوة في الأول من آذار ، كانت مقاومة رمزية . واستسلم القائد العام لهذا الجيش تير بورتين في ٨ آذار . واثار ضعف السلطة الهولندية ، التي تسيطر على الأندونيسيين منذ ثلاثة قرون ، أمام الغازي الياباني دهشة الأندونيسيين . وظن البعض أن الاستسلام ليس سوى عملية تكتيكية قام بها الهولنديون ليتمكنوا من الاستمرار في إدارة أندونيسيا تحت الرقابة اليابانية . إلا أن سلوك اليابانيين المنتصرين سرعان ما بدد وهم الأندونيسيين لأن كل ما قاموا به من أعمال كان يهدف الى تحطيم نفوذ الأوروبيين ومؤسساتهم . فسجنوا عشرات الألوف من المدنيين والعسكريين منهم ، وحظروا استخدام اللغات الأوروبية ، وحرقوا الكتب ، وأزالوا أسماء الشوارع والمحلات . وهدموا الهياكل الهولندية بكاملها : مجلس الشعب ومجالس المقاطعات والبلديات والمحاكم والمدارس الغربية .

(*) الأوراسي هو الشخص المولود من أب أوروبي وام آسيوية . - المغرب -

ولم يشعر الاندونيسيون بأنهم معنيون بكل ما جرى ، ذلك لان ما تم هدمه كان من عمل الاوروبيين . أما هم شخصيا ، فقد تمكنوا لأول مرة من اظهار العلم الوطني وترديد نشيدهم الوطني علانية . وشكل الوجود الياباني بالنسبة « للمتعلمين » من الاندونيسيين ترقية مدهشة في المجالين الاداري والاقتصادي . فقد وصلوا الى المراكز الادارية العليا لأول مرة (كان يوجد ثلاثة مقيمين اندونيسيين عام ١٩٤٤) . وكانت السياسة اليابانية تجاه الوطنيين متحفظة . فعلى الرغم من أن طوكيو لم تتخذ بعد أي قرار نهائي بصدد البلدان التي تحتلها ، وبما أن ضمها اليها لم يكن أمرا مستبعدا ، لذلك أملت عليها مصلحتها بعدم منح الحركات الوطنية الا التشجيعات اللازمة لدفع الاندونيسيين الى الاشتراك في المجهود الحربي . فأفرجت عن الزعماء الوطنيين (مودة سوكارنو من منغاه في فلوريس) ، ودعتهم لتسلم مسؤولياتهم الادارية ، وسمحت لهم بنوع من النشاط السياسي « بعيدا عن كل نقاش أو تنظيم يتعلق بسياسة البلدان الادارية » . وشارك كل من سوكارنو وحاتا في اللعبة على أمل الحصول على بعض الامتيازات لقضيتهم . وأسس سجرير وسجاريفودين حركات المقاومة السرية . وسعت اليابان ، « قائدة آسيا وحاميتها ونورها » ، الى تعبئة موارد الارخبيلات البشرية والمادية لصالحها متسترة وراء حركة « الثلاث آ » التي تأسست في ٢٩ نيسان ١٩٤٢ . فاصطدمت بعدم رضى الاندونيسيين الواضح . فقبول الزعماء الاندونيسيين بالمساعدة اليابانية ضد الاستعمار لا يعني موافقتهم على الهيمنة اليابانية . كما أن التضامن بين بلدان « منطقة ازدهار آسيا الشرقية الكبرى » لا يبرر اجراءات النهب التي كان يتعرض لها السكان . هكذا حلت سياسة التخويف محل سياسة « البسمة » . فقد اضيفت المضايقات واعمال العنف (الناجمة عن سوء طباع العسكريين المتحمسين أكثر من أن يكون ذلك بمبادرة من طوكيو) الى سلب قسم كبير من المنتجات المحلية (بترول ، كاوتشوك ، محاصيل زراعية) . واستخدام قسم كبير من الايدي العاملة في الاعمال العسكرية وفي الغابة

البرمائية . مما أدى الى وقوع صدامات محلية وبعض الاضطرابات في
الاطراف الطلابية منذ عام ١٩٤٢ برهنت على عداء الاندونيسيين
المتزايد للمحتل الياباني .

ويبدو أن التردد بخصوص السياسة الواجب اتباعها آنذاك أدى
الى انقسام اليابانيين على أنفسهم . فعلى عكس العسكريين المتعلقين
دوماً بفكرة ضم الاراضي المحتلة ، كان السياسيون يفكرون بوضع
اندونيسيا على طريق الاستقلال الذاتي برصانة . وذلك بهدف كسب
مطف الجماهير الاندونيسية واستخدام شعور الزعماء المناهضين للغرب
لصالحهم . فقد تم توحيد كافة المنظمات السياسية ضمن هذا الاطار
في جاوه ومادورا في آذار ١٩٤٣ ، وانشاء منظمة واحدة هي مركز
السلطة الشعبية يقوم بادارتها أربعة زعماء وطنيين منهم سوكارنو
وحاتا . مهمتها تشجيع « زيادة الانتاج في كافة الميادين وتطوير حب
العمل » ، لتخفي عزم اليابانيين على تحميل الوطنيين مسؤولية الاجراءات
الاشعبية التي يقرونها هم أنفسهم . وكان التعاون بين اليابانيين
و « اللجان الاستشارية » لهذه المنظمة سيئاً جداً . ولكن سرعان
ما اعتبر السكان هذه المنظمة ممثلاً شبه رسمي للحياة الوطنية ،
لاسيما وأنها استخدمت بمهارة الوسائل التي بمتناول يدها من أجل
إعادة الصلة بين الحركة الوطنية والجماهير ، الصلة التي قضى عليها
الاضطهاد الهولندي خلال سنوات ما قبل الحرب . وتمكن الزعماء
الوطنيون من التعريف بأنفسهم بواسطة « الابراج المغنية » (الراديويات
العامة) التي أقامها اليابانيون بهدف نشر دمايتهم وكان الاصغاء اليها
خلال ساعات معلومة اجبارياً . ولئن أثارت خطابات سوكارنو ، الملتزمة
بتوجيهات المحتل ، الاخوة الآسيوية ، وهاجمت الحلفاء بعنف ، ودعمت
الشعب الى مضاعفة الجهود ، فان « ٧٥ ٪ من مضمونها » ، حسب
كاهان ، « كان وطنياً صرفاً . فقد كانت مليئة بالحساسيات وبكلمات
تتضمن معنى مضاعفاً لا يفهمه سوى السكان المحليين » .

وفي تشرين الاول ١٩٤٣ ، سمح اليابانيون بتشكيل « جيش المدافعين المتطوعين عن الوطن » . ووضع تحت تصرف القيادة اليابانية العليا لاستخدامه في الدفاع عن اندونيسيا في حال قيام الحلفاء بغزوها . لقد انشئ هذا الجيش بوحى من سوكارنو الذي اقنع اليابانيين بأن هذا الجيش لا يمكن أن يكون ذا فاعلية الا اذا كانت اطره مكونة من ضباط يتمتعون بثقة الجندي ، أي من الاندونيسيين ، ويعرفون كيف يبرفدونه بشعور وطني قوي . وقام هؤلاء الضباط الذين اختارهم سوكارنو بعمل دهائي مكثف مناهض برصانة للغرب ، وبشدة للهولنديين . وكانت فكرتهم المفضلة مناهضة الامبريالية ، الامر الذي يحتمل تفسيرات متعددة ، منها مناهضة اليابان . هكذا تم غرس الروح الوطنية لدى الـ ١٢.٠٠٠ رجل الذين شكلوا هذا الجيش . وأصبح من الممكن أن يشكلوا أداة للثورة ضد اليابانيين لدى اقتراب الحلفاء ، والقوة المناهضة للهولنديين . وأدرك اليابانيون خلال العام ١٩٤٤ بأنهم ضلوا الطريق . وفي الوقت نفسه الذي حل فيه اليابانيون هذا الجيش ، حاولوا تشكيل فرق عسكرية تم اختيار عناصرها من بين العناصر الاقل « تحضرًا » من السكان ، وجرى تدريبها بشكل مكثف ، وتثقيفها بثقافة سياسية « موجهة » الا أن نجاحها كان محدوداً بسبب اغراق المنظمة الاندونيسية لها بعناصر من حركات المقاومة الوطنية . كما كان للجمعيات السياسية القائمة على أساس ايديولوجي فاشي (المنظمة الشعبية المخلصة) او ديني Masjumi تأثيرا محدودا أيضا .

ب - قيام الجمهورية الاندونيسية (١٩٤٥) :

لم تكن اندونيسيا مستقلة بعد ، ولم تحصل الا على وعد غامض اعطاه رئيس الوزراء الياباني توجو في حزيران ١٩٤٣ ، مفاده امكانية مشاركة الاندونيسيين في حكومتهم الخاصة . ومنذ ذلك الوقت ، مارس اليابانيون سياسة الانتظار ، بعد أن حصل انقسام بينهم حول مشكلة أصبحت تدريجيا ثانوية . الا أن تقدم الامريكيين الذي قضى على

امكان ضم اندونيسيا ، وتعدد الانتفاضات الشعبية في مختلف أنحاء البلاد الواقعة تحت نفوذ حركات المقاومة ، أجبر اليابانيين على تغيير موقفهم . ففي ٧ ايلول ١٩٤٤ ، وعد رئيس الوزراء الياباني كوازو بالاستقلال « في المستقبل القريب جدا » . الا أن الزعماء اليابانيين العسكريين المحليين لم يأخذوا ذلك بعين الاعتبار اطلاقا . ولم يوافقوا على تشكيل « لجنة تحقيق من أجل اعداد الاستقلال » يمثل أعضاؤها الستون كافة المجموعات الاجتماعية العرقية في جاوه ومادورا (ما عدا الهولنديين) الا في ٢٩ نيسان ١٩٤٥ تحت التهديد بقيام ثورة عامة .

وتمت اللجنة سبعة يابانيين « أعضاء شرف » حضروا كافة الاجتماعات . ولكن ذلك لم يكن كافيا لارضاء الرأي العام الاندونيسي . فقد أثارت حماسه انتصارات الحلفاء واغاضته افراط المحتل وفشل زعمائه في ضبط ردود فعله المناهضة لليابانيين . إلا أن اللجنة المذكورة قامت بدراسة جدية للمبادئ التي ستقوم عليها الدولة الاندونيسية المستقلة المستقبلية . وفي الاول من حزيران ، عرض سوكارنو فلسفة الوطنيين السياسية المستوحاة من الديموقراطيات الغربية والجامعة الاسلامية الحديثة والماركسية والتقاليد الديموقراطية القروية والجماعية بأن معا . واستخلص منها خمس مبادئ عامة (بانتجاسيلا Pantja Sila) يجب أن تركز عليها المؤسسات المستقبلية وهي القومية ، والاممية ، والحكومة التمثيلية ، والعدالة الاجتماعية ، والايمان بالله .

وفي ٢٢ حزيران ، تم تحرير « ميثاق جاكرتا » ، ديباجة الدستور ، وفقا لهذه المبادئ . والواقع كان هذا الميثاق عبارة عن اعلان رسمي للاستخدام الخارجي ، هدفه اتهام الاستعمار الهولندي ، واعلام العالم بأن اندونيسيا اختارت الاستقلال طريقا لها .

وحصل سوكارنو وحاتا على موافقة قائد القطاع الجنوبي في سايفون المارشال تيروتشي على انشاء **لجنة الجامعة الاندونيسية** Comité Pan-Indonésien لاعداد الاستقلال. وشارك في هذه اللجنة واحد وعشرون عضوا جديدا جاءوا من كافة اجزاء الارخبيلات التي لم تكن ممثلة بعد ، وكانوا جميعهم من الوطنيين . وفي ١١ آب استقبل تيروتشي هذين الزعيمين (سوكارنو وحاتا) في دالات ، ووعدهما بان يكون الاستقلال في ٢٤ من الشهر نفسه ، وبعد اجتماع للجنة التشريعية التأسيسية في ١٩ منه لتصديق الدستور الذي أعدته اللجنة . الا ان حركات المقاومة الواعية لواقع ان اليابان كانت على ابواب الاستسلام ، لم ترغب باخذ الاستقلال من نظام عسكري محتضر . لذلك قام زعمائها (سوركارني ، وسودرا سوو) بتنظيم حركات شعبية وأجبروا سوكارنو على اعلان الاستقلال في ١٧ آب ١٩٤٥ رغم معارضة اليابانيين الذين تعهدوا بعدم تغيير اي شيء في الوضع السياسي القائم لدى توقيعهم على وثيقة الاستسلام الذي حصل في هذه الاثناء .

وجرى تنظيم الجمهورية الاندونيسية بحضور جيش ياباني سلمي ، قليل الاستعداد ، رغم اوامر الحلفاء ، للتدخل في الاحداث التي لم تعد تخصه . وقامت القوات العسكرية لجيش المدافعين المتطوعين عن الوطن تساندها حركات المقاومة باحتلال جاوة بكاملها خلال ستة اسابيع ، ولم يبق تحت السيطرة اليابانية سوى المدن . وشكلت حكومة من حاتا رئيسا للجمهورية وسوكارنو نائبا للرئيس ، يساعدها وزارة مؤلفة من سبعة أعضاء وتم اعداد الدستور وتصديقه على عجل . وحلت **اللجنة المركزية الوطنية الاندونيسية** (جهاز استشاري مؤلف من ١٢٥ عضو) محل لجنة اعداد الاستقلال . وقسمت البلاد الى ثمانى مقاطعات ، لكل منها حاكم يتبع مباشرة رئيس الجمهورية تساعده لجنة المقاطعة الوطنية . ويفسر مزوم الوطنيين على وضع الحلفاء امام الامر الواقع السرعة التي تم فيها كل هذا .

ج - عودة الهولنديين :

بما ان اندونيسيا دخلت ، منذ معاهدات بوتسدام ، في نطاق المنطقة الاستراتيجية البريطانية ، فقد أصبح من صلاحيات اللورد مونتباتن نزع سلاح الجيوش اليابانية وترحيلها من الارخبيلات ، بدون التدخل في المسائل السياسية . لكن بناء على طلب الفريق الهولندي فان موك ، امر القائد البريطاني اليابانيين بالغاء الحكومة الجمهورية . الا أنهم لم ينفذوا هذه الاوامر . وتم انزال القوات الانكليزية الاولى في ١٦ ايلول ١٩٤٥ .

وصرح قائدها العميد البحري باتيرسون بأنه « مكلف بالحفاظ على القانون والامن الى ان تستعيد حكومة الهند الهولندية نشاطها . ومع انه رفض طلب مفوض الحكومة الهولندية فان دير بلاس باعتقال الزعماء الارهابيين (الوطنيين) ، فانه رفض أيضا اقامة أي اتصال معهم . ولم يع الجمهوريون ضعف وضعهم . فادارتهم غير معترف بها ، والقانون الهولندي أعيد تطبيقه في كل مكان وجدت فيه القوات البريطانية . واستخدم اليابانيين للحفاظ على النظام . وتجلّى الامر الأكثر خطورة بارسال الهولنديين الفرق العسكرية بمنتهى السرعة . واخراج السجناء من المعسكرات ايبانية واعادة تسليحهم ، واحتلال المواقع الاستراتيجية على السواحل من جديد . ولم يكن موقفهم يسمح بأي شك في نياتهم . فقد كتب الملحق الامريكي لدى القائد البريطاني يقول :

« بعد فترة وجيزة من وصول الجنرال فان ديان ، رأينا ظهور دوريات من الجنود الهولنديين والامبونييين من الجيش الهولندي في الهند في شوارع جاكرتا . وكانوا يطلقون الرصاص على كل من يشكون فيه . وحين كانت حصيلة مطارداتهم بسيطة ، كانوا يدخلون الى البيوت ويخرجون بعض سكانها أو معظمهم بلا متاع ولا ملابس وتمددت الصدامات . وكان الوطنيون على علم بأن أية حركة يقومون بها سيقتضى

عليها بمنتهى القسوة ، فامر سوكارنو الاندونيسيين كافة باخلاء شوارع جاكرتا منذ طلوع النهار بهدف تجنب الصدمات . وفي الساعة الثامنة تصبح الشوارع خالية الا من الدوريات الهولندية . وفي هذا دليل مدهش على سلطة سوكارنو على شعبه «(١)» .

وخلال الشهور الاخيرة من عام ١٩٤٥ ، لم تنوقف الصدمات بين القوى الوطنية (دجيوكو) ، التي أصبح من الصعب السيطرة عليها بسبب حماسها الوطني ، والقوات البريطانية يدعمها اليابانيون . وجرى الحدث الاكثر اهمية في سورابايا ، حيث قاوم بضعة آلاف من الشبان الاندونيسيين ، يساعدهم السكان ، خلال عشرة ايام ، فرقة ونصف هندية - انكليزية يساندنهما الاسطول البحري والطيران (تشرين الثاني ١٩٤٥) . وعلى الرغم من هزيمة الاندونيسيين ، فقد اعتبروا هذه المعركة انتصارا لهم . والواقع فقد ساهمت هذه المعركة باقناع الانكليز ، الذين ما اعتقدوا بقوة الجمهورية ، بأن غالبية الشعب تقف وراءها . وان الرغبة في الكفاح ضدها يعني توريط بريطانيا العظمى في مشاكل من الصعب حلها في الوقت الذي كانت فيه قواتها تتهلف لتسريحها من الخدمة ويحتج نهرو على استخدام القوات الهندية خارج حدود بلادهم . واصبح الحل في نظر الانكليز يتمثل بقيام مفاوضات بين الهولنديين وقادة الجمهورية . فبدؤوا بممارسة ضغط شديد على ممثلي حكومة لاهاي للقيام بذلك .

الا ان موقف الهولنديين المعقد جدا يتطلب بعض التوضيح . فمنا البداية استمد الهولنديون مبداهم من وضع قانوني مفاده عدم إمكان الاعتراض على سيادة البلاد المنخفضة في اندونيسيا . رغم عدم ممارستها لها لبعض الوقت لظروف خارجية (الاحتلال الياباني) قضى عليها انتصار الحلفاء

(1) Major CROCKETT : Now the Troubles began in Java, Harper's, Mars, 1946.

هكذا ظل اعلان السادس من كانون الاول ١٩٤٢ ساري المفعول . يضاف الى ذلك بعض الضرورات الملحة مثل حاجة البلاد المنخفضة الى امبراطوريتها لكي تشكل دولة كبيرة في عالم ما بعد الحرب . كما ان ثروات الامبراطورية التي ساهمت في تنميتها كانت ضرورية لها لكي تتمكن من اعادة بناء اقتصاد مزدهر . ومن جهة اخرى ، اعتقد الهولنديون بأن القسم الاعظم من السكان الاندونيسيين لا زال على ولائه لهم ولا ينتظر سوى عودتهم وان لمن الخيانة التخلي عن بضعة آلاف من الهولنديين الاوراسيين والكثير من السكان المحليين المخلصين ، وتركهم يخضعون لقانون آخر غير القانون الهولندي . لهذا كله لم يكن ممكنا اجراء مفاوضات مع « العصاة » الذين « تعاون » زعمائهم مع اليابانيين . وكان هذا الموقف ، الذي دافع عنه الحزبان الكالفاني والكاثوليكي ، هو ايضا موقف غالبية الاشتراكيين حين تم انزال القوات العسكرية .

الا انهم ادركوا استحالة العودة بلا شرط الى الوضع السابق في الوقت الحاضر .

فقد كانت القوات العسكرية الهولندية في طريق اعادة تشكيلها . واحتلت من جديد ، وبدون مقاومة ، بورنيو ومولوك ، وسيليبس والصوند الصفري ، ورافقت القوات الانكليزية في جاكرا ، وبوغور وباندونغ ، وسمارانغ ، وبادانغ ، وامكن اعادة بناء الادارة الهولندية في هذه المدن ، الا ان هذه القوات لم تكن كافية للوقوف في وجه قوات الجمهورية ... ولم يكن الحلفاء على استعداد لمساعدتهم في ذلك . كما ان مظاهرات الرأي العام لم تكن تحثهم على ذلك . فقد كانت الجماهير في سان فرانسيسكو تصفق للبحارة الاندونيسيين وتهزأ بالقنصل الهولندي . ورفض عمال المرافئ الامريكية والاورسترالية تحميل السفن المتوجهة الى اندونيسيا . وأوصت لندن وواشنطن الهولنديين ، في عدة مناسبات ، بالتفاوض وكان البريطانيون خاصة على مجل لاجلاء قواتهم من اندونيسيا ، خوفا من اتهام الهنود والعالم الاسلامي لهم بالتحول الى متواطئين مع الاستعمار الهولندي .

وقبل وزير المستعمرات لوجمان ، بعد موافقة الحكومة الهولندية ،
بمبدأ المفاوضات ، رغم تمسكه بعدم اقامة اتصال مع زعيمى الحكومة
الجمهورية حاتا وسوكارنو (اللذين يرى فيهما الراي العام الهولندي
ثوريين متطرفين) . فقد صرح امام المجلس التشريعي الثاني في ١٥ تشرين
الاول ، بأن « الحكومة على استعداد لاجراء مفاوضات مع الزعماء
الاندونيسيين المؤهلين لمعرفة رجوات نظرهم ونواياهم ، وأن الحكومة عازمة
على التعاون مع الحركة الوطنية الاندونيسية من أجل اعادة بناء المملكة » .

هكذا فرض لوجمان شرطين لقيام مثل هذه المفاوضات . . الاول
القيام بمفاوضات مع رجال معتدلين ، والثاني عدم السماح بالقضاء على
الوحدة الهولندية . وعندما أعلن الحاكم العام بالوكالة فان مولد ، الذي
كان على دراية بواقع الامور المحلية أكثر من لاهاي ، بأنه على استعداد
لاجراء مفاوضات مع الجميع « بما فيهم سوكارنو » ، اتهم بالتنكر
بشكل مشين لانتمائه السابق الى « ستو Stuw (الحركة الليبرالية
المناصرة لاستقلال اندونيسيا الداخلي) وتنصل منه في الحال . وتضمنت
مذكرة التسع نقاط المؤرخة ٦ تشرين الثاني ١٩٤٥ ، اسس قيام مفاوضات
محتملة اعتقد أنها قد تؤدي الى تهدئة المحافظين الهولنديين وارضاء
تطلعات الوطنيين المعقولة . وبالرغم من عدم كفايتها ، فقد نصت المذكرة
على انشاء حكومة اندونيسية فقط يحظى الاندونيسيون فيها بأغلبية
الحقائب الوزارية ، ويرأسها الحاكم العام . وأن تشكل اندونيسيا دولة
تتمتع بالحكم الذاتي (أو على وجه الدقة دولة لا مركزية) ، وتكون
عضوة في كومنولث ، تقوم طاولة مستديرة بتحديد أوجه نشاطه . هكذا
لم يرد أي ذكر للجمهورية . ويعتبر رفض الاعتراف بالجمهورية الاطار
الوحيد الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلاله المبدأ الوحيد الذي ورد في
المذكرة دليلا على غياب الواقعية ، لانه لا يمكن لأي جمهوري الفبول
بالنقاط السابقة .

ولم ينقل المفاوضات من الفشل الا تدخل وزير الخارجية ببغين الذي
أرسل السير ارشيبالد كلارك ركب ، ليقوم بدور الموفق بين الطرفين ،

وخوف الهولنديين من أن تستولي منظمة الأمم المتحدة على القضية (فقد قدمت الجمهورية الاوكرانية شكوى الى مجلس الامن ضد استخدام القوات البريطانية واليابانية للحفاظ على النظام في اندونيسيا) . وتوصل فان موك الى اقناع حكومته بميزة اعادة النظر في المبدأ الوحيد على أساس فيدرالي ، أي انشاء نوع من الكومنولث الاندونيسي يضم الجمهورية من جهة ، والبلدان الاخرى من جهة ثانية ، مما يسمح للبلاد المنخفضة بتشكيل وحدات سياسية مع هذه البلدان تخضع خضوعاً تاماً للنموذج الهولندي ، وقادرة مدياً على فرض اختياراتها على المجموعة الاندونيسية .

ولدى افتتاح المفاوضات الرسمية في ١٠ شباط بين رئيس الوزراء الاندونيسي سجهير وفان موك ، صرح موك بأن من المستحيل منح الجمهورية وضع الدولة ذات السيادة ، واقترح قيام اتحاد ديموقراطي لفترة محدودة ، بين البلاد المنخفضة وكومنولث فيدرالي اندونيسي ، تشكل فيه الجمهورية دولة داخل الاطار الارضي الذي تقوم فعلياً بادرائه ، بينما تمنح الاجزاء الاخرى من الارخبيلات في المستقبل فرصة « تقرير مصبرها السياسي بشكل حر » . وكان سجهير يرغب بالوصول الى اتفاق ، الا انه كان مضطراً في الوقت نفسه لمراعاة شعور شعبه الوطني المتحمس . لذلك اقترح الاعتراف بالجمهورية أمراً واقعاً *de facto* وبسلطتها على جاوه ، ومادورا ، وسومطرة ، بينما يحتفظ الهولنديون قانونياً بالرقابة على الارخبيلات ، وتشكل الجمهورية الاندونيسية مع البلاد المنخفضة والبلدين الامريكيين (سورينام وكوراساو) وحدة سياسية برعاية التاج . وفهم فان موك فائدة هذا العرض غير المتوقع من رجل وطني . ودعا الى افتتاح مؤتمرات في هوج فيلودي تكون مهمتها اعداد المعاهدات (نيسان ١٩٤٦) .

الا أنه كان يوجد تباعد عظيم بينه وبين الرأي العام الهولندي . فالحديث عن « حق الهولنديين الالهي في السيطرة على اندونيسيا لا يزال

شائعاً في الاوساط الكالفانية والكاثوليكية » . « وتستمد سلطتنا من الله ... اذن ان سلطة الهولنديين على الهند من ارادة الله » (ماكس فان بول ، كاثوليك) .

« وللحفاظ على سلطة الرب ، بإمكان الحكومة أن تعتبر خادمة الله وعليها ألا تتردد في استخدام السيف اذا كان ذلك ضرورياً » (ج ميرانغ ، كالفاني) .

وصرح الزعيم الاشتراكي و. و. دريس بأن عقد معاهدة مع الجمهورية الاندونيسية أمر مستحيل لأنها لا تشكل دولة معترفاً بها . وسرعان ما أخفقت المفاوضات . وغادر الوطنيون الاندونيسيون وهم على قناعة بأن « الروح المحافظة لا زالت تسيطر على هولندا » . الامر الذي برهنت عليه انتخابات ١٧ مائس التشريعية التي قادت الى فوز الكاثوليك .

بيد ان فان موك ، المتأثر بتنظيم دولة الجمهورية ، والخائف من عملية الانسحاب النهائي للبريطانيين في تشرين الثاني ١٩٤٦ ، وأصل جهوده بانجاهين . فعقد في مالينو (١٤ تموز ١٩٤٦) مؤتمراً حضره ممثلون عن اقاليم مختلفة (باستثناء الجمهورية) بهدف تنفيذ خطة فيدرالية واحباط امر وحدوية الجمهورية ونجح في اقامة دولة تتكون خصوصاً من جزر الارخبيلات الشرقية (بالي ، أمبوان ، سيليبس ، بانكا بليتون ، الخ) . وسميت هذه الدولة ، التي ترأسها نصير متحمس للتعاون مع الهولنديين (سوكاواتي)، **دولة الهند الشرقية** . ثم قام فان موك بالعمل ذاته بين بورنيو (منطقتان تتمتعان بالحكم الذاتي) وبين سكان جاوه المادونيين والنسودانيين ، بعد أن اسنخل الخلافات الاجتماعية والدينية ، وطموحات الامراء وروابط الزبائن . وفي الوقت نفسه ، استأنف المفاوضات مع سجهيرير . وأدت هذه المفاوضات الى توقيع معاهدة لانغادجاني (شيربون) في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٦ . وكانت عبارة عن بيان من المبادئ العامة ، على أن يجرى البحث في تفصيلاتها فيما بعد . وهذه المبادئ هي :

١ - تعترف الحكومة الهولندية بالجمهورية كسلطة واقعية *de facto* على جاوه وسومطرة .

٢ - تتعاون الحكومتان من أجل اقامة دولة ديمقراطية فيدرالية ذات سيادة تحمل اسم الولايات المتحدة الاندونيسية، وتتألف من كل من جمهورية اندونيسيا ودولة بورينو ودولة اندونيسيا الشرقية .

٣ - تتعاون الحكومتان على تشكيل اتحاد هولندي - اندونيسي (البلاد المنخفضة والولايات الاندونيسية المتحدة) في مدة اقصاها الاول من كانون الثاني ، تكون الملكة رئيسة له .

٤ - يقوم الهولنديون بسحب قواتهم تدريجياً من المناطق التي اعترف للجمهورية بها وتعاد الى اوروبي هذه المناطق حقوقهم وممتلكاتهم .

٢ - محاولة الاحتلال من جديد :

٢ - « عملية البوليس » الاولى ، تموز ١٩٤٧ :

رحبت اندونيسيا بالمعاهدة مع بعض التردد بخصوص الاحتفاظ بسلطة التاج ... واعادة حقوق الاوروبيين وممتلكاتهم . واثارت هذه المعاهدة قلقا سياسيا حادا في هولندا . فقد هاجمت الممارسة البرلمانية، بدفع من المحافظين والعسكريين وبعض الاوساط الاقتصادية ما أسمته « خيانة » و « جنين » الحكومة . أما الحزبان الحاكمان (الكاثوليكي والاشتراكي) فلم يبديا اية حماسة للدفاع عن هذه المعاهدة بسبب انقسامهما . فقد كان الاشتراكيون يشقون بسجهرير ، الرجل المحترم الذي يمكن التوصل معه الى ترتيبات تتلاءم مع المفهوم الهولندي . أما الكاثوليك فلم يكونوا بعيدين عن مشاركة المحافظين في حكمهم على مجموعة المفارمين التي تحكم الجمهورية بـ « العنف » ، وغير القادرين على بناء إدارة جيدة وتنفيذ المعاهدة ، وكانوا يشاركون المحافظين التفكير بضرورة القيام بعمل عسكري مباشر من أجل تحرير أكبر جزء ممكن

من البلد ووضع تحت الإدارة الهولندية . ولم يتوقف هذا التبار من الرأي عن الت دعم خلال الأشهر التي تلت توقيع المعاهدة بتحريض من لجنة الحفاظ على المملكة التي يتزعمها ويلتير و جيربراندي والدعاية المكثفة التي أثقلت كاهل فان موك والزعماء الجمهوريين بأن معا .

فقد كان من السهل التقليل من أهمية المعاهدة لاسيما وأن عباراتها المبهممة سمحت بتفسيرات متناقضة بها . ويتوقف حسن تنفيذها على تعاون الطرفين . مما يتطلب وجود ثقة متبادلة بين الطرفين الموقعين عليها . وكانت هذه الثقة مفقودة بسبب شك كل منهما بصدق نوايا الطرف الآخر . وكان هناك صدام بين إرادتين من السيادة . إرادة الهولنديين الذين رأوا أن من الواجب بقاء السلطة العليا بيد الملكة (أي حكومة لاهاي) التي تملك سلطة القرار ؛ وإرادة قادة الجمهورية الذين أرادوا أن يكون التعاون مع الهولنديين قائما على قدم المساواة بهدف تنظيم الدولة الفيدرالية المستقبلية . كما ظهرت خلافات حول عبارة « فيدرالية » التي تعني بالنسبة للهولنديين المساواة في الحقوق لكل من الدول الثلاث التي ستشكل الولايات الأندونيسية ، في حين كان الجمهوريون يريدون بأن تعطى الأولوية للجمهورية بسبب أهمية سكانها العددية (٨٥٪ من المجموع العام) والاقتصادية (٩ من ١٠ من التجارة العامة قبل الحرب) . وفي وقت قصير ، تراكم الكثير من المآخذ لكل طرف على الآخر . فقد اتهمت لاهاي الجمهوريين بالقيام بدعاية تهدف الى دفع الأقاليم التي لم تتخذ موقفا بعد الى الانضمام إليهم ، واستيراد السلاح ، وإقامة علاقات خارجية لا تتفق مع ما ورد في المعاهدة وذلك باقناع الدول العربية الاعتراف بدولتهم ، وبعقد معاهدة صداقة مع الهند . أما زعماء الجمهورية فقد اتهموا الهولنديين بإقامة دولة «ندونيسيا الشرقية» (مؤتمر دين باسار) ووضعها تحت رقابة حاكم باتافيا (جاكرتا) العام بدون استشارة الجمهورية ، وتشجيع الحركات الانفصالية داخل أراضي الجمهورية مثل حركة السودانيين في جاوة .

صحيح أن الحكومة الهولندية ، تحت ضغط الرأي العام المتزايد والمصالح الاقتصادية ، كانت مصممة آنذاك على إخضاع أندونيسيا بكاملها لسلطتها ، مع تجنب تمزيق معاهدة لانغادجاني علانية خوفا من إثارة مداخلات دولية . وكان هذا البرنامج في طريق التحقيق جزئيا بتبني سياسة مالينو التي اقترح تطبيقها تدريجيا على جميع المناطق غير الجمهورية . أما بالنسبة للجمهورية نفسها ، فيمكن تقسيمها باستخدام الانقسامات فيها وتخليصها من قواتها العسكرية ، والتقليل من نفوذها السياسي تحت فطاء من التعاون . ويمكن قلب زعمائها عن طريق الضغط الخارجي والاستياء الداخلي ، واستبدالهم بعناصر أكثر مرونة تجاه المصالح الهولندية . أما إذا جرت الأمور خلافا لذلك فينبغي سحقها .

لقد بدء بتنفيذ المرحلة الأولى من هذه الخطة في ٢٧ مايس ١٩٤٧ ، مع المذكرة (بعضهم يقول الإنذار الأخير) التي وجهها فان موك الى سجهير ، والتي اقترح فيها تشكيل حكومة مؤقتة للارخبيلات كافة خلال المرحلة الانتقالية (حتى الاول من كانون الثاني ١٩٤٩) .

ويمكن أن تكلف هذه الحكومة بتنظيم الدوائر الانتخابية ، وإداره السياسة الخارجية والامور الاقتصادية « بهدف ضبط توزيع المنتجات الغذائية والتجارة الخارجية » . كما يمكن أن تشكل « مجلس إدارة مسؤول عن الأمن الداخلي » يتولى إدارة البوليس ، بمساعدة درك مكون من عدد متساو من القوات الهولندية والأندونيسية مهمته حفظ النظام في جميع أنحاء البلاد . وتشارك جميع الدول في الحكومة الى جانب الهولنديين برئاسة ممثل التاج .

لقد فهم معنى الإنذار في عاصمة الجمهورية دجو كجاكرتا . وحاول سجهير المفاوضة بهدف كسب الوقت ، ولكن ليس بدون تقديم بعض التنازلات الهامة . وكان يأمل بدعم الأمريكيين له ، ولكن هؤلاء اكتفوا ، في مذكرة بتاريخ ٢٨ حزيران ، بنصح الجمهورية بالتعاون بلا انتظار

« مع الهولنديين من أجل تشكيل حكومة مؤقتة » لأن السلطة والسيادة قائمتان بين يدي هولندا حتى الأول من كانون الثاني ١٩٤٩ . وبما أن سجنير فقد شعبيته كلها ، فقد كان عليه تقديم استقالته . ورغم أن خلفه سجنار يغودين لم يتراجع عن التنازلات التي قدمها سلفه ، فقد رفض جميع الأمور التي لا تتناسب مع وضع الجمهورية دولة معترف بها (٥ تموز) .

وفي الحادي والعشرين من تموز ، اجتاحت القوات الهولندية أراضي الجمهورية . واستطاعت خلال أسبوعين السيطرة على كافة الموانئ والمدن الرئيسية في غرب جاوة وشرقها ، وفي سومطرة . واحتلت أيضاً موانئ البترول وآبارها الواقعة حول بالنمبانغ ومنطقة المزارع التي تحيط بمقر الحاكم في الساحل الشرقي . إلا أنها لم تتمكن من تدمير جيوش الجمهورية التي امتنعت عن الحرب في كل مكان . لقد أعلنت لاهاي عن القيام بـ « عملية محدودة » لوقف أعمال الجمهورية العدائية . غير أن فان موك تحدث عن إقامة « حكومة نظامية » تتكون من « الشخصيات الأندونيسية البارزة » .

وكان رد الفعل العالمي بطيئاً . صحيح أن الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ، اعترفوا بالجمهورية كواقع ، واستنكروا العدوان الهولندي ، إلا أنهم لم يفعلوا شيئاً من أجل إيقافه ، باستثناء اقتراح تقديم « المساعي الحميدة » . وفي ٣٠ تموز عرضت الهند وأستراليا الموضوع على مجلس الأمن في الأمم المتحدة . لكن هل يملك هذا المجلس الحق في التدخل ، متدرباً بمواد الميثاق ، في نزاع ادعى الهولنديون بأنه أمر داخلي ؟ لقد جرت مناقشات طويلة في مجلس الأمن كان التياران الهامان المناهض للاستعمار والمؤيد له فيه في موقف المواجهة . وفي النهاية ، وبنتيجة تأثر المجلس بموقف الولايات المتحدة المؤيد لوجهة النظر الهولندية أكثر منه للرأي الأندونيسي ، اكتفى هذا المجلس بالطلب إلى الطرفين إيقاف المعارك فوراً ، وتسوية النزاع عن طريق التحكيم

وَبِالْوَسَائِلِ السِّيَاسِيَةِ الْآخَرَى ، وَاهْمَلْ مَسْأَلَةَ السِّيَادَةِ وَالْإِحَالَةَ عَلَى الْمِيثَاقِ . وَفِي الثَّالِثِ مِنْ آبِ أُصْدِرَتْ لَاهَايَ الْأَمْرِ بِوَقْفِ إِطْلَاقِ النَّارِ .

إِلَّا أَنْ وَقَفَ الْعَمَلِيَّاتِ الْعَسْكَرِيَّةَ لَمْ يَكُنْ يَعْنِي قِيَامَ السَّلَامِ . فَقَدْ وَاصَلَتْ الْقَوَاتِ الْهَوْلَنْدِيَّةُ تَقْدِمَهَا فِي مَنَظِقَةِ الْجُمْهُورِيَّةِ لِلْإِسْتِبْلَاءِ عَلَى أَهْدَافٍ هَامَةٍ جَدًّا ، وَتَرَكَتْ خَلْفَهَا مَنَاطِقَ وَاسِعَةً لَا تَزَالُ الْإِدَارَةُ وَالْقَوَاتِ الْمُسَلَّحَةُ قَائِمَةً فِيهَا . وَاسْتَمَرَّتْ تَحْرِكَاتُهَا بِهَدَفِ احْتِلَالِ أَكْبَرِ مَسَاحَةِ مُمْكِنَةٍ مِنْ هَذِهِ الْمَنَاطِقِ . وَخِلَالِ اسْتِمْرَارِ الْمَعَارِكِ الْمُتَفَرِّقَةِ ، اسْتَفْرَقَ مَجْلِسُ الْأَمَنِ فِي أُمُورٍ تَتَعَلَّقُ بِالْإِجْرَاءَاتِ ، وَبِمُنَاقَشَاتٍ حَوْلَ وَقْفِ إِطْلَاقِ النَّارِ ، وَسَحْبِ الْقَوَاتِ وَتَسْوِيَةِ النِّزَاعِ . فَبَرَّ أَنْ دَعَا سَجْهَرِيرَ « بِصِفَتِهِ مُمَثِّلًا لْجُمْهُورِيَّةِ أُنْدُونِيسِيَا » لِلْحَضُورِ أَمَامَ الْمَجْلِسِ لِعَرْضِ مَوْقِفِ بِلَدِهِ مِثْلَ انْتِصَارِ الْجُمْهُورِيَّةِ وَذَلِكَ بِالْإِعْتِرَافِ بِهَا مِنْ الْآنَ فَصَلْعِدَا « طَرَفَا » فِي نِزَاعٍ دَوْلِيٍّ . وَحَاوَلَ مِثْلُ هَوْلَنْدَةِ دُونِ جَدُوى دَفْعِ الْمَجْلِسِ لِدَهْوَةِ مِثْلِ لَانْدُونِيسِيَا الشَّرْقِيَّةِ وَبُورْنِيوِ نَحْبَةَ أَنْهَمَا مِمَّا لَتَانِ الْجُمْهُورِيَّةِ .

وَإِتَّخَذَتْ خُطْوَةً أُخْرَى بِهَدَفِ قَطْعِ الطَّرِيقِ أَمَامَ مَدَاخِلَاتِ مَجْلِسِ الْأَمَنِ ، الْمَزْمُوجَةِ لِلْهَوْلَنْدِيِّينَ أَحْيَانًا ، عِنْدَمَا طَرَحَتْ الْوَلَايَاتُ الْمُتَّحِدَةُ مِنْ جَدِيدٍ فِكْرَةَ « الْمُسَاعَاةِ الْحَمِيدَةِ » لِمُسَاعَدَةِ الطَّرَفَيْنِ عَلَى تَسْوِيَةِ خِلَافَاتِهِمَا إِذَا « كَانَا يَرْغَبَانِ فِي ذَلِكَ » . هَكَذَا تَمَّ تَكْوِينُ لَجْنَةٍ الْأَعْضَاءِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي عَيْنُ كُلِّ طَرَفٍ مِنْهُمَا عَضَا فِيهَا ، وَالثَّلَاثُ جَرَى تَعْيِينُهُ مِنْ كُلِّهِمَا مَعًا . عِنْدَئِذٍ كَانَ عَلَى الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ ، الَّتِي تَعْتَرَفُ بِالطَّرَفَيْنِ ، أَنْ تَعَامِلَهُمَا الْمَعَامِلَةَ نَفْسَهَا . وَلَكِنْ لَا تَمُورُ « بِحُقُوقِ الْأَطْرَافِ الْمُتَنَازِعَةِ » ، حَصَلَتْ الْوَلَايَاتُ الْمُتَّحِدَةُ عَلَى مَعَارِضَةِ الْمَجْلِسِ (مَجْلِسِ الْأَمَنِ) لَطَلِبَاتِ الْإِتِّحَادِ السُّوْفِيَّاتِيَّ وَآوِسْتَرَالِيَا وَالْهِنْدَ بِإِنْسِحَابِ الْقَوَاتِ الْهَوْلَنْدِيَّةِ إِلَى مَوَاقِعِهَا لَمَّا قَبْلَ الْحَرْبِ . وَلَمْ تَصِلْ « لَجْنَةُ الصَّلَاحِ » (الْمَكُونَةُ مِنْ عَضْوِ بُلْجِيكِيٍّ ، وَآخَرِ آوِسْتَرَالِيٍّ وَثَالِثِ أَمْرِيكِيٍّ) إِلَى أُنْدُونِيسِيَا إِلَّا فِي السَّابِعِ وَالْعَشْرِينَ مِنْ تَشْرِينِ الْأَوَّلِ ، الْأَمْرَ الَّذِي تَرَكَ لِلْهَوْلَنْدِيِّينَ فُرْصَةَ الْإِسْتِفَادَةِ مِنْ هَذِهِ الْفَتْرَةِ الطَّوِيلَةِ لِلتَّقَدُّمِ فِي تَحْقِيقِ خُطَّتِهِمْ .

وفي التاسع والعشرين من شهر آب صرح الهولنديون بأن « خط فان موك » يتطابق مع المواقع التي كانوا يحتلونها لدى وقف إطلاق النار ، وجرى رسم هذا الخط بشكل جمع انقاط القصوى لتقدمهم وضم دوما مناطق واسعة لم تكن لهم سلطة عليها . وكانوا يرون بأنه إذا اعترف بهذا الخط منذ بدء المفاوضات فسيكون لديهم الوقت اللازم للقيام بما أسموه « عمليات التنظيف » في المنطقة المحددة على هذا الشكل . وبانتظار ذلك صرح فان موك بأنه لم يعد يعترف بسلطة الجمهورية في الأقاليم الواقعة ضمن هذه المنطقة . وأن على سكانها تنظيم إدارتهم الخاصة والبنى السياسية التي تسمح لهم بأن يكونوا ممثلين في الحكومة المؤقتة التي سيتم تشكيلها . هكذا تم تقليص رقعة أرض الجمهورية لتضم ثلث جاوة (المنطقة الشرقية - المركزية ورأس الغرب) ، ونصف مادورا ، والقسم الأفقر من سومطرة . وشكل حصر الجمهورية في مناطق ضعيفة الانتاج الزراعي ، ومأهولة بالسكان نتيجة وفود اللاجئين إليها ، وحرمانها من كل مساعدة خارجية نتيجة الحصار الشديد الذي ضربه الهولنديون عليها ، وقلة الموانئ أمورا جعلتها تبدو غير قادرة على الحياة بعد ذلك . وخلفت الأزمة الاقتصادية الطويلة حالة من عدم الاستقرار والفوضى فيها ، جعلت التدخل في شؤونها عملا مشروعا وزودت بالفرصة للقضاء عليها نهائيا .

ب - معاهدة « رانفيل » (كانون الثاني ١٩٤٨) وسياسة الهولنديين (الاتحادية)

لم تكن لجنة الصلح تملك الا القليل من وسائل العمل . وشكك الهولنديون بجميع مبادراتها . ومع ذلك نجحت في عقد مفاوضات ، في ٨ كانون الاول ١٩٤٧ ، على سطح السفينة البحرية الامريكية « رانفيل » الراسية في ميناء سورا بايا . الا أن استمرار حرب العصابات في عدة مناطق قاد الى تأزم جو المفاوضات . ولم تكتف لجنة الصلح بلعب دور سلمي ، لان عضوها البلجيكي فان زيلاند عزم على تجنب فشل اللجنة في مهمتها لاعتقاده بأن مثل هذا الفشل لن يكون مضرًا للأمم المتحدة فحسب ، بل

سينا جدا أيضا بالنسبة للبلاد المنخفضة على المدى الطويل . وشملت الاقتراحات التي تقدمت بها اللجنة تدابير تهدف الى إيقاف المعارك عن طريق نزع السلاح في المناطق الحساسة ، ونصت على حل سياسي قائم على حق شعوب الجمهورية والولايات المتحدة الاندونيسية في تقرير المصير . وقبلت الجمهورية بهذه المقترحات ، ورفضها الهولنديون بحجة أن « تقديم الحلول من حق الحكومتين فقط » . والحقيقة أن الهولنديين كانوا يظنون أنهم يملكون وحدهم الحق في املاء الحل . وفي الثاني من كانون الثاني تقدموا بحل الى لجنة الصلح يشمل اثني عشر مبدأ ويحمل عنوانا غامضا ، وقالوا بأن هذا الحل هو حل نهائي . ومما يؤخذ على الحل المقترح :

غياب كلمة « الجمهورية » ، وعدم الحديث عن الجلاء من الاراضي المحتلة ، وتمثيل الجمهورية في الحكومة المؤقتة ، أو تعيين مراقبين دوليين لضمان تنفيذ المعاهدة خلال الفترة الانتقالية . ولم يعترف الا للولايات المتحدة الاندونيسية بحق تقرير المصير . وفي حال رفض هذه المبادئ ، فإن هولندا يحق لها حرية التصرف .

واثارت هذه اللهجة المتوعدة خشية لجنة الصلح من قيام تدخل عسكري جديد ، مما دفع الجمهوريين الى القبول بالنقاط الاثني عشر . ولكي تصبح مقبولة منهم أكثر اضيف اليها ست مواد أخرى . ووافقت لاهاي عليها نتيجة ضغط واشنطن عليها على ما يبدو . وقد اضافت هذه المواد توضيحات هامة على الموقف الذي حدده الهولنديون بغموض . من هذه التوضيحات أن يكون انتقال السيادة الهولندية الى الولايات المتحدة الاندونيسية المستقلة التي تشكل الجمهورية أحد عناصرها ، والى حكومة الاتحاد التي يكون لها فيها « تمثيل عادل » ، خلال مدة أقصاها عام واحد ، والقيام باستشارة سكان جاوه ومادورا وسومطرة للتعبير عن رأيهم بالانضمام الى الجمهورية أو الى أية دولة من دول الاتحاد المذكور خلال مدة أقصاها عام واحد . كما ضمنت هذه المواد

حق الجمهورية في البقاء ، ولكل دولة الحق في عدم الانضمام الى الولايات المتحدة الاندونيسية ، واقامة علاقات خاصة مع هولندا ، واخيرا منحت لكل طرف الحق في طلب مساعدة لجنة الصلح (أي الامم المتحدة) لحل الصعوبات التي قد تنشأ مع الطرف الاخر خلال الفترة الانتقالية الامر الذي منح السلطة الدولية حق التدخل بلا جدال .

وافهم رئيس لجنة الصلح الامريكي غراهام الجمهوريين المتردين أن القبول بالنقاط الثمانية عشرة شرط ضروري لكي تتمكن الولايات المتحدة الامريكية من الامتراض على أي تدخل هولندي جديد ، وتطلب من الهولنديين باصرار اجراء استفتاءات نظامية . وقاد هذا الضمان (المعطى بدون موافقة وزارة الخارجية الامريكية) ، والنقص في السلاح والدخيرة لدى الجمهوريين لمقاومة أي اجتياح عسكري هولندي جديد حكومة دجو فجاءت الى القبول بالمعاهدة ، وتم توقيعها في ١٩ كانون الثاني ١٩٤٨ . وقد نصت على قبول الطرفين بالثمانية عشرة نقطة وقيام الهدنة حول « خط فان موك » .

ولئن شكلت معاهدة « رانفيل » « أساسا للوصول الى اتفاق سياسي » ، فانها مع ذلك كرست انتصار هولندا واضعاف الجمهورية بابقاء أقاليمها الاغنى تحت السيطرة الهولندية على الاقل حتى قسام الاستفتاء . وأصبح الهولنديون يسيطرون على مناطق الارز في شرق جاوة وغربها ، وعلى أقاليم المزارع والبتروول في جنوب سومطرة وشرقها والتي تشكل المصادر الكامنة للمنتجات التي تباع بالدولارات . ومن الآن فصاعداً ، وبعد أن تحسنت الحالة الاقتصادية الصعبة التي كان الهولنديون يعانون منها ، لم يعودوا ، على المستوى السياسي ، مضطرين للوصول الى عقد معاهدة سريعة . وذلك لانهم أصبحوا في وضع المانح للتنازلات لا المتمس لها . كما أصبح امر تبني سياسة مستقبلية بناءة متوقفاً عليهم .

وأعطت المعاهدات المهدئات الى مجلس الامن الذي لم يكن يطلب اكثر من ذلك . وسيجري لعب اللعبة الاساسية من الان فصاعدا على اراضي الدولة الاتحادية التي يرغب الهولنديون في تشكيلها بالشكل الذي يناسبهم ليظلوا الاسياد فيها .

واستمر العمل بلا كلل « بسياسة مالمينو » التي امتدت ممارستها الى الاقاليم المسلوقة من الجمهورية . فمند ٢٩ كانون الاول ١٩٤٧ ، تم تشكيل دولة سومطرة الشرقية من طرف واحد ، ونشأت دولة مادورا وجاوة الغربية (باسوندان) ، بعد ذلك بقليل . وظهرت دول اخرى خلال العام ١٩٤٨ . فأصبح هناك ست دول ، ماعدا الجمهورية ، وتوسع مناطق تتمتع بالحكم الذاتي يتولى ادارتها حاكم باتافيا مباشرة .

ولم تنشأ أي من هذه الدول بناء على ارادة السكان العفوية . فقد تأسس بعضها بقرار اداري هولندي ، والبعض الاخر بناء على طلب « مؤتمرات » مثلت الارادة الشعبية التي اختار الهولنديون الاشخاص الذين شاركوا فيها . ولم يكن تزويد هذه الدول بموظفين حكوميين أمرا سهلا . وعلى الرغم من كفاءة الموظفين الهولنديين الممتازة « لاجراء » الانتخابات واستبعاد كافة المرشحين المشكوك بتعاطفهم مع الجمهورية بموجب حالة الطوارئ ، والتدابير البوليسية والدعاية المضادة ، فقد فاز في انتخابات المجالس جميع المعارضين تقريبا . « ولم يعتمد وجود هذه الدول الا على البوليس والحراب الهولندية » (كاهان) ، باستثناء اندونيسيا الشرقية حيث ربط الارستقراطيون فيها مصيرهم ربطا تاما بالحفاظ على النظام الاستعماري الهولندي ، بسبب تهديد الجمهورية لوضعهم . ولم يكن الحكم الذاتي في هذه الدول أمرا حقيقيا على الاطلاق ، فقد بقيت جميع السلطات ، بما فيها تلك التي تم نقلها نظريا ، خاضعة لرقابة الدوائر الهولندية في باتافيا . مما أدى الى شدة استياء بعض الاندونيسيين المستعدين للتعاون لكنهم ضد قيام النظام الاستعماري من جديد .

وفي الوقت الذي كان الهولنديون يقومون فيه بإنشاء الدول بدؤوا بإقامة بدايات **الدولة الفيدرالية** المستقبلية . إلا أن الفكرة الاتحادية كانت فكرة سطحية بقدر ما كان عليه الأمر بالنسبة لفكرة « الدول » . وفي بداية كانون الثاني ١٩٤٨ ، أثار اجتماع « **لجنة اتحاد أندونيسيا** » ، التي كان الهولنديون وراء تشكيلها بدون أي اعتبار تمثيلي ، أثار ضجة كبيرة . فقد طالبت هذه اللجنة بإقامة حكومة فيدرالية انتقالية ، وإعادة النظر في الدستور الهولندي بحيث يسمح بإقامة روابط من نوع جديد بين البلاد المنخفضة وأندونيسيا . وشكلت الحكومة الفيدرالية في ٩ آذار ١٩٤٨ « استجابة للرأي العام » . فقد كتب كاهان بهذا الخصوص يقول :

« لم تكن سوى إدارة مطابقة للإدارة الهولندية السابقة إلا أنها تحمل اسماً مختلفاً ، وتتكون من الكوادر نفسها إضافة الى بعض الأندونيسيين المعارضين للجمهورية لثمويه العملية » . وكان الحاكم العام سيدها . وأصبح من الصعب إيجاد قواعد لدولة مستقبلية ذات سيادة فيها . وعلى الرغم من أن معاهدة « رانغيل » اشترطت على أن يكون للجمهورية « تمثيل عادل » في الحكومة فقد تم استثناءها منها . وصرح الهولنديون بأن الأمر سيبقى على ما هو عليه طالما لم تصل المفاوضات التجارية الى نتيجة . وفي مائس ، دعت الحكومة الفيدرالية الثلاث عشرة وحدة سياسية التي تم تشكيلها سابقاً (الدول والمناطق) ، باستثناء الجمهورية ، الى مؤتمر عقد في باندونغ ، تحت اسم « المجلس الاستشاري الفيدرالي » . بهدف « مناقشة أمر بناء الولايات المتحدة الأندونيسية ، وبنية الاتحاد الهولندي - الأندونيسي ، والعلاقات بين أعضاء الاتحاد كافة ومكانة أندونيسيا في العالم » .

وقد كان فان موك يفكر بإقناع « أنصار الاتحاد » بالخطا التي أعدها . والواقع فقد كان المشروع الذي أعده المؤتمر يهدف الى وضع الحكومة الاتحادية بين أيدي الأندونيسيين . فقد نص هذا المشروع على

إنشاء حكومة مديرين تتألف من ثلاثة أعضاء ، يقوم بانتخابهم ممثلون من الدول ، ويساعدهم وزراء دولة ، وتشكل هذه الحكومة السلطة التنفيذية . ويمكن أن تكون مسؤولية أمام هيئة من الممثلين ، قد تكون مجلس منتخب باقتراع عام على عدة درجات . ويشكل جهازاً تشريعياً مماثلاً للمجلس الاتحادي ، تمثل فيه كافة الدول الأعضاء ويكون لكل منها ممثل واحد يمثل مصالحها . كما اقترح المشروع تقليص مهام المفوض السامي الهولندي (المنصب الذي يحتفظ فيه خلال الفتره الانتقالية) بتحويله الى موظف إداري ، أي مجرد موظف ارتباط . إلا أن الفيدراليين تمسكوا بموقفهم بقوة بعد وصولهم الى لاهاي بناء على دعوة من الحكومة الهولندية . وفشلت سياسة فان موك الشديدة العنف . ووجدت الحكومة الهولندية أن من الحصافة التضحية لتجنب الفشل . فقبلت بخطة المؤتمر الفيدرالي ، وعينت ممثلاً للتاج ليحل محل الحاكم العام (آب ١٩٤٨) .

ج - « عملية البوليس » الثانية (كانون الأول ١٩٤٨) :

أدى النشاط الهولندي على المستوى الفيدرالي الى تصعيد نوتر العلاقات مع الجمهورية . ولم تتقدم المفاوضات التي بدأت في وقت متأخر ، بسبب عدم وجود إرادة واضحة لدى الهولنديين للوصول الى نتيجة .

فقد تبادل الطرفان التهم بعدم احترام معاهدة « رانفيل » . فوجد الجمهوريون في استثنائهم من جميع المشاورات السياسية بخصوص إنشاء « الدول » والاتحاد المستقبلي ، دليلاً على نية

الهولنديين بإملاء شروطهم . وهذا ماهدف إليه أيضاً ما أسماه فان موك « تنظيم المبادلات بمقتضى السيادة » ، أي ضرب حصار تام على السواحل بهدف خنق الجمهورية اقتصادياً . وأدى نقص المنتجات

الغداية والمواد الأولية والبتروول ، بل حتى « الورق اللازم لتصنيع الأوراق النقدية » الى تفاقم البؤس والفقر بسرعة في الجمهورية . وقد يؤدي تفاقم هذه الحالة الى الاستسلام أو الى قيام الاضطرابات الخطيرة . اما الهولنديون فقد اتهموا حكومة دجو فجأكرتا بالامتناع عن حل جيشها طبقاً للمعاهدة ، والسماح له بالقيام بأعمال معادية على خط فان موك ، وتشجيع الدعاية الجمهورية في « الدول » والبحث عن صداقات مشبوهة في المعسكر الاشتراكي بإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي .

ولكي يمكن الخروج من الطريق المسدود ، اتخذ العضوان الأمريكي والاورسترالي في لجنة الصلح مبادرة لإيجاد حل وسط . وقبلت الجمهورية بمبادئ خطة دوبوا - كريتشيلي (تشكيل جمعية تأسيسية مهمتها تشكيل حكومة فيدرالية ، وتحديد الدول وفقاً لإرادة الشعوب ، مفوض سامي يتمتع ببعض من حق الفيتو ، وإمكان إعلان حالة الطوارئ) . إلا أن لاهاي رفضت هذه الخطة .

وأثار هذا الفشل أزمة داخلية خطيرة في الجمهورية . فقد وقفت الجبهة الشعبية الديمقراطية ، التي تضم كثيراً من الشيوعيين ، ضد حاتا واتهمته بالولوق بلا مبرر بالولايات المتحدة الأمريكية . وانتشرت هذه الحركة في صفوف الجيش وبين النقابات ، وتحولت الى انتفاضة . ففي ايلول ، شكل الزعيم الشيوعي موسو حكومة شعبية في سولو ، وحصل بعد ذلك على دعم سجار يفودين . واحتاج سوكارنو وحاتا الى شهرين لكي يتمكنوا من قمع هذه الحركة (تشرين الثاني ١٩٤٨) . ولم يتدخل الهولنديون في ذلك لاعتقادهم بأن الجمهورية غارقة في الفوضى . والحقيقة فقد قادت هذه الانتفاضة وقمعا الى نتيجة غير منتظرة تمثلت بتزايد اهتمام الأمريكيين بمستقبل الجمهورية بعد أن تخلصوا من تخوفهم الاستحواذي من الشيوعية الأندونيسية .

وخلال الازمة الأندونيسية ، فشلت محاولة الصلح الجديدة التي قام بها عضو لجنة الصلح الأمريكي كوشران (ايلول) ، على الرغم من انها منحت الهولنديين أكثر مما أعطتهم الخطة السابقة . ففي الواقع ، نصت خطة كوشران على أن يقوم الهولنديون والجمهوريون بنقل سلطاتهم التنفيذية الى حكومة فيدرالية يرؤسها مفوض سام هولندي ، يتمتع بحق الفيتو بخصوص القوانين التي يتبناها المجلس الاتحادي الذي سيتم انتخابه ، وبسلطات ديكتاتورية للحفاظ على النظام عندما لا تكون الدولة أو الحكومة الفيدرالية قادرة على ذلك . ولم تقبل الحكومة الهولندية بخطة كوشران بسبب خوفها من انتخابات المجلس التشريعي الاتحادي التي قد تؤدي الى نجاح اكثرية من النواب المؤيدين للجمهورية ودخولها الى هذا المجلس ، من جهة ، ولأن هذه الخطة تجاوزت كثيرا التنازلات التي كان الرأي العام الهولندي على استعداد لتقديمها آنذاك ، من جهة أخرى . فقد قادت انتخابات صيف ١٩٤٨ في هولندا ، والتي كان محورها الرئيسي المشكلة الأندونيسية الى هزيمة الاشتراكيين وفوز المحافظين اليمينيين (الكالفانيين وحزب الحركة الديموقراطية الجديد) . هكذا فاز انصار استخدام القوة الضخمة ، أي انصار ضرورة هدم الجمهورية ، وبناء الولايات المتحدة الأندونيسية من خمس عشر أو عشرين دولة ضعيفة بما فيه الكفاية لكي يصبح النفوذ الهولندي لا جدال فيه . وجرى تعديل دستور البلاد المنخفضة في هذا الاتجاه . ووافق عليه الشعب في ايلول ، أي على إقامة « اتحاد على قدم المساواة » بين الدول الثلاث (البلاد المنخفضة والممتلكات الأمريكية والولايات المتحدة الأندونيسية) « لتحقيق المصالح المشتركة » . يتمتع فيه التاج بالسيادة « الامر الذي يضمن هيمنة البلاد المنخفضة على الاتحاد » ، ويكون للاتحاد (أي للتاج) وحده مسؤولية السياسة الخارجية ، والدفاع . وأخيرا ، زودت الحكومة الهولندية نفسها بسلاح قانوني لاجبار الجمهورية على الخضوع لارادتها . ووافق بعض الزعماء الاتحاديين أثناء المفاوضات ، التي أعقبت مؤتمر باندونغ

« الفيدرالي » (مايس ١٩٤٨) ، على منح الحكومة الهولندية أو ممثلها في أندونيسيا ، عند الضرورة ، السلطة التقديرية لإنشاء الوضع الدستوري الذي يمكن من طريقه نقل السيادة ، أي تشكيل حكومة انتقالية تتمتع بالسلطة على أندونيسيا بكاملها . ووضع هذا الاجراء في صيغة تشريعية ، في تشرين الأول ، تحت اسم « قرار ب. ي. أو » واحتفظ به لينشر في الوقت المناسب .

ويعتبر تهديد القادة الجمهوريين بهذا السلاح ودفعهم للتنازل بمحض ارادتهم عملية مفيدة لأنها قد تؤدي الى تجنب صدام عسكري جديد وما يمكن أن يتمخض عنه من نتائج دولية . وذهب الوزير ستيكر الى أندونيسيا (تشرين الثاني) وأجرى مفاوضات مع حاتا . وقاد وهي الوزير الأول الجمهوري لخطورة الموقف الى تقديم التنازلات بخصوص العديد من النقاط مثل الاعتراف المؤقت بالدول التي أنشأها الهولنديون ، وبالسيادة الهولندية على أندونيسيا خلال الفترة الانتقالية وبسلطتها العليا في مجال العلاقات الخارجية . إلا أنه رفض الادلاء بتصريح عام يسمح لممثل التاج باستخدام قواته في كافة الاقاليم بلا استثناء في حال حدوث اضطرابات فيها . علما بأن الهولنديين كانوا يعتبرون هذا الامر امرا جوهريا .

وصرح ستيكر قائلا : « ضمن هذه الشروط أصبحت الحكومة الهولندية مجبرة على الوصول الى الاستنتاج الذي لا يمكن تجنبه وهو ضرورة الوصول الى اتفاق مع الحكومة الجمهورية . كما أن التزام الحكومة الهولندية تجاه شعوب الاقاليم غير الجمهورية ، والتي تشكل ثلثي أندونيسيا ، بإقامة حكومة انتقالية يضطرها الى نشر قرار ب. أي. أو . . . منذ الآن » (١١ كانون الأول) .

وقدم حاتا اقتراحات جديدة من طريق كوشران ، لكن بلا جدوى . وذلك لأن الهولنديين المضممين على ضم جميع اراضي الجمهورية الى

النظام الفيدرالي ، أصرّوا على موافقة الجمهورية على مبادئ قرار
ب. أي. أو. قبل الثامن عشر من كانون الأول . ونشر هذا القرار في
١٨ ، واخترقت الهدنة في ١٩ ، أي قبل أن يجد حاتا الوقت الكافي
للإجابة .

وفي التاسع عشر منه ، الساعة ٣.٥٥ ، تم قصف دجوغجارتا ،
وقام المظليون باقتال سوكانو وحاتا وسجهرير ، ونفّوهم في الحال .
وصرح ستيرك قائلا : « آمل أن يتم إنهاء العمل العسكري خلال يومين »
واحتلت القوات الهولندية المدن ، وأعلنت العالم بأنها استقبلت استقبالا
حسنا . بينما عزلت لجنة الصلح تماما .

٣ - تمويل المسألة الأندونيسية :

٢ - ردود الفعل ضد « عملية البوليس » :

تصعدت ردود الفعل ضد « عملية البوليس » الثانية بسرعة كبيرة
إلى حد ما ، في اندونيسيا . انتشرت المقاومة العسكرية وعدم
التعاون في الجمهورية بسرعة وكثافة مذهبتين . فقد اندلعت حرب
العصابات في أماكن متعددة من الجمهورية قبل نهاية كانون الثاني .
وأجبر الـ ١٤٥.٠٠٠ رجل من القوات الهولندية على تبني موقف
دفاعي . وأصبحت الإمدادات غير مضمونة . وكان الهجوم على المدن
يتم ليلا . وأدى عدم إمكان حماية المزارع إلى هجر أصحابها لها .
وحافظت إدارة الجمهورية على نفسها خارج المدن . وأشرف عليها الوزراء
الذين نجوا من الأسر . وتكونت حكومة سلام في سومطرة . وعلى الرغم
من أعمال الرعب التي قام بها الهولنديون ، فقد بقيت الغالبية العظمى
من سكان الجمهورية على ولائها لها . وفي الدول الاتحادية ، قلصت
التدابير التعسفية التي اتخذها الموظفون الهولنديون من نفوذ العناصر

الجمهورية . ولم « تحظ عملية البوليس » بموافقة الرأي العام . واستقالت حكومتا اندونيسيا الشرقية وجاوة الغربية بهدف إظهار معارضتهما لاستخدام القوة ضد الجمهورية .

وفي آسيا : سرعان ما ظهر التضامن مع الجمهورية . فقد أغلقت كل من سيلان والهند وباكستان مطاراتها بسرعة أمام الطائرات الهولندية . وأدان مؤتمر عقد في نيودلهي ، وضم بلدان آسيا والباسيفيكي (٢٢ كانون الثاني ١٩٤٨) أدان هولندا ، وطلب من مجلس الأمن التدخل لوقف العدوان . وأمرت هذه الدول سفراءها ومندوبيها في منظمة الأمم المتحدة بالتدخل لدى وزير الخارجية الأمريكي مارشال .

وفي الدول الغربية ، وخصوصاً الانكلوسكسونية منها ، كان رد الفعل أكثر عنفاً .

فقد كتبت صحيفة مانشيستر غارديان في ٢٠ كانون الأول تقول : « للمرة الثانية لم يحترم الهولنديون وعدهم . ولجؤوا الى استخدام القوة على أمل تصفية الحركة الوطنية الاندونيسية . الا أنهم لم يتمكنوا من قهرها بالقوة » . وقال د. وينتشل أحد معلمي الراديو الأمريكي : « كلفت غلطة الهولنديين المريعة والغبية الشيوعيين في اندونيسيا ٢٤ فرقة عسكرية » . بينما كتبت صحيفة شيكاغو تريبيون في ٢٢ كانون الأول تقول : « يستحق قادة لاهاي الشنق » . وفي اليوم التالي ، نقل أمين عام ال.س. أي. أو « المنظمة النقابية الامريكية القوية » ف. موري الى مارشال وجهة نظر الملايين الست من أعضائها بقوله :

« آمل أن تستمر حكومة الولايات المتحدة الامريكية في اتخاذ التدابير اللازمة في المجالين السياسي والاقتصادي لتساعد على إيقاف الأعمال العدوانية الهولندية في اندونيسيا ، وضمان تسوية سريعة تعترف

بمصالح الشعب الاندونيسي المشروعة في بحثه عن حكومة مستقلة وديمقراطية . وكونوا على ثقة بأن وزارة الخارجية الامريكية ستحصل على دعم العمال الامريكيين في خطوة تقوم بها في هذا الاتجاه »

ولم تظهر نتائج ضغط الرأي العام هذا الا بعد وقت طويل . لان انقسام مجلس الامن والجمعية العامة للأمم المتحدة بين الشرق والغرب ، ومعارضة كل مجموعة لاقتراحات المجموعة الاخرى اديا الى عقم جهودها . إضافة الى ذلك ، بينما سعى الاتحاد السوفياتي من خلال مشروعات القرارات المعادية بوضوح للهولنديين الى احراج الولايات المتحدة الامريكية فقد سيطرت على الولايات المتحدة الرغبة في عدم معارضة حلفائها الغربيين .

« يشكل الهولنديون قمة نظام الامن العسكري والاقتصادي في أوروبا الغربية . وهذا أمر حيوي بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية . فكما ظهر من خلال المناقشات والاقتراحات حول مقترحات الولايات المتحدة في مجلس الامن بشأن مسألة الحفاظ على الوضع القائم ، فان أهم حلفائنا الاوروبيين لن يوافقوا على برنامج عمل ضد هولندا بسبب تصرفها في جاوة .

« ان أية محاولة امريكية لعزل هولندا بهدف ارغامها على التراجع قد تؤدي الى هدم نظام الامن الغربي الدقيق الحالي ضد الشيوعية الروسية ، والذي جرى حبه بصعوبات كثيرة والبيد من أن يكون تاماً . والحكومة الامريكية على قناعة بذلك مثلما هي على قناعة بتعنت الخلق الهولندي . . . وتعاني حكومتنا من معضلة الخيار بين أمرين صعبين في ميدان السياسة الخارجية وتأمل بحل هذه المعضلة قريباً . الا انها لا تعرف بعد كيف سيكون ذلك » (٢) .

(2) Arthur KROCK New York Times, 25 déc. 1948.

لقد أدى هذا الموقف الأمريكي التافه الى عجز مجلس الامن ، خلال اجتماعاته المتعددة التي مقدها بعد الثاني والعشرين من كانون الثاني ، عن تبني اي شيء آخر غير القرار رقم ٢٤ غير الناجح ، والذي طالب بوقف الحرب وتحرير الوزراء الجمهوريين . اما الاتحاد السوفياتي فطالب بالحاح باتسحاب القوات الهولندية ، وتسمية لجنة من منظمة الامم المتحدة للاشراف على ذلك . وقوبل هذا الطلب بالرفض . ولما كان الهولنديون على علم بأن ليس هناك ما يخشى ، فقد تابعوا عملياتهم وابلغوا (في كانون الثاني) الزعماء الجمهوريين بعدم اعتراف لاهاي بعد اليوم بالجمهورية كتنظيم سياسي يتمتع بأرضيته الخاصة ، وبأنهم سوف يعتبرون سجناء عاديين ويتمتعون ببعض حرية الحركة شريطة الامتناع من القيام بأي نشاط سياسي .

ولم يعيروا أي اهتمام لمداخلة ف. جيسوب في مجلس الامن في ١١ كانون الثاني التي اعلنت بداية الانعطاف في السياسة الأمريكية حين قال : « لن يمحي أي اعتذار تتقدم به الحكومة الهولندية واقع أنها لم تستجب لطلبات مجلس الامن برفضها وقف اطلاق النار حالا والافراج من المعتقلين السياسيين . . . لقد خرقت ميثاق الامم المتحدة . . . » ولم يكن الأمريكيون الوحيدون الذين اعتبروا أن من الخطر على الامم المتحدة أن تكون مجالا للسخرية ، بل وشاركها كثير من الحكومات الاخرى كما رأينا من مداخلات المندوبين الانكليزي والنرويجي والصيني) . وبين قرار ٢٨ كانون الثاني عزم مجلس الامن على الاهتمام بالموضوع وعدم ترك لاهاي تقوم بتسوية خارجا عنها يدل على ذلك استبدال لجنة الصلح بلجنة منظمة الامم المتحدة من اجل اندونيسيا . . ومنحها صلاحيات واسعة جداً كما أن تأكيد ستير على دوام انتشار « الفوضى في اندونيسيا ، وفي هولندا وعدم الايمان بقوى الغرب الروحية وقيمه » لم يحل دون التصويت على القرار المذكور .

الا أن الهولنديين لم يتخلوا عن خططهم للقضاء على الجمهورية . ودفعهم عدم تمكنهم من الاستمرار في مواجهة الضغط الدولي مباشرة

للعمل على ازالة أي سبب يسمح للامتم المتحدة بالتدخل . فقد قرر (خطة بيل) اعداد نقل سريع للسيادة ، في الاول من تموز الى حكومة اندونيسية تمثل اندونيسيا بكاملها ، والدعوة الى عقد مؤتمر مائدة مستديرة لدراسة شروط هذا النقل . عند ذلك ، « فقدت » مسألة اعادة بناء الجمهورية « أهميتها » وأصبح من الممكن أن تقوم بتسويتها الحكومة الاتحادية المستقبلية التي سيشترك فيها زعماء جمهوريون . الا أن الامور لم تجر كما كان متوقعا . فقد قبل ممثلو الدول بمبدأ المائدة المستديرة شريطة أن يكون قد تم أولا اعادة تنصيب حكومة دجوجاكرتا .

وفي حين كان يتزايد نفوذ أولئك الذين يطالبون في مجلس الشيوخ بواشنطن بالغاء المساعدة المالية والعسكرية أو تخفيضها بالنسبة للحكومات « التي لا تنفذ أوامر أو طلبات مجلس الأمن » (تعديل بروسستر Amendment Brewster) ، فقد قررت الجمعية العامة في ١٢ نيسان الاهتمام بالموضوع ومناقشته في الاول من مايس ، لان مجلس الأمن لم يستطع الخروج من الطريق المسدود بخصوص اندونيسيا .

ب - معاهدات لاهاي (آب ١٩٤٨) ونقل السيادة

وأدرك الهولنديون هذا الخطر ، وصرحوا بأنهم على استعداد للسماح لزعماء الجمهورية بالعودة الى دجوجاكرتا شريطة أن تتوقف حرب العصابات . واتصفت المفاوضات التي جرت بإشراف كوشران رئيس لجنة منظمة الامم المتحدة من أجل اندونيسيا بالصعوبة . وانتهت في ٧ مايس الى حل وسط ، شملته معاهدات روم - فان رديان . فأنارت زوبعة في لاهاي ، وانطبأ بالكارثة بين الجمهوريين . فقد وافق الهولنديون على عودة القادة الجمهوريين الى دجوجاكرتا، وتعليق العمليات العسكرية ، ووقف تشكيل الدول والاقاليم في المناطق التي تشغلها الجمهورية في ١٩ كانون الثاني ، وإبقاء الموظفين الجمهوريين في وظائفهم التي لا زالوا يشغلونها . وبالمقابل حصل الهولنديون من الجمهوريين على الاعتراف بالدول التي شكلوها ، والتخلي عن الاستثناءات المنصوص

على اجرائها في كانون الثاني ١٩٤٨ . ورأى الجمهوريون نشوء حكومتهم من جديد . الا أن دولتهم اقتصرت على رقعة أراضي المقيم العام في دجوغجاكرتا . وحصلوا على حق تسمية ثلث أعضاء المجلس النيابي الفيدرالي المستقبلي فقط . أضف الى ذلك أن مداولات المائدة المستديرة المستقبلية لتحديد شروط نقل السيادة الى الولايات المتحدة الاندونيسية واقامة الاتحاد الهولندي - الاندونيسي لا تشارك فيها البلاد المنخفضة والجمهورية فحسب ، بل ثلاثة وفود (البلاد المنخفضة ، والجمهورية الاندونيسية والمجلس الفيدرالي الاستشاري) . وأصبح نجاح الهولنديين مرتبطاً بالتأثير الذي يمكن أن يمارسه هذا المجلس .

الا أن عدداً هاماً من الفيدراليين الذين خاب أملهم من الاستقلال المحدود الذي منحهم اياه باتافيا والذي لا يختلف كثيراً عن السيطرة ، وجد أن التقرب من الجمهورية التي تتمتع بنفوذ كبير على السكان اكثر فائدة لهم ، شريطة أن تقبل بالنظام الحكومي الفيدرالي الذي يستطيعون بموجبه الحفاظ على وضعهم ومصالحهم . أما الجمهوريون فلم يجدوا سوى امتيازات في كسب حلفاء لهم حين تفاوضهم مع الهولنديين . وهذا ما أدى الى حصول اتفاق بينهم وبين ممثلي المجلس الاستشاري الاتحادي الاعضاء في « اللجنة الوطنية التحضيرية » (تموز) وعد الفيدراليون بموجبه بدعم طلب نقل السيادة بدون تحفظات سياسية او اقتصادية . بالمقابل ، وافق الجمهوريون على مبدأ الحكومة الاتحادية شريطة ان يكون لهم ثلث المقاعد في المجلس النيابي ، ومقعدان في مجلس الشيوخ مثل جميع الدول . وأن تدمج قواتهم مع قوات الدول الاخرى لتشكيل الجيش الاتحادي . ففضى هذا الاتفاق نهائياً على الامل التي عقدت على خطة بيل . وافتتح مؤتمر المائدة المستديرة في لاهاي في ٢٣ آب بحضور لجنة الامم المتحدة من اجل اندونيسيا . وانتهى المؤتمر الى تبني المبادئ التالية :

١ - نقل السيادة المطلقة والكاملة على جميع أراضي الهند الشرقية القديمة (باستثناء غينية الجديدة) الى جمهورية الولايات المتحدة الاندونيسية في مدة اقصاها ٣٠ كانون الاول ١٩٤٩ .

٢ - انشاء الاتحاد الهولندي - الاندونيسي بحرية واستقلال تامين وعلى قدم المساواة بهدف اقامة تعاون ودي لخير المصالح المشتركة للأطراف المتعاقدة .

٣ - تطبيق هذا التعاون على أساس الوضع المتساوي والحقوق المتماثلة في مجال العلاقات الخارجية والدفاع والشؤون المالية والاقتصادية والثقافية .

٤ - اعتبار ملكة هولندا رئيسة للاتحاد ، وعقد مؤتمرات وزارية دورية ، وقيام تعاون منتظم بين البرلمانات ، وانشاء سكرتارية دائمة ومحكمة تحكيمية .

كما نظمت المعاهدات أمر جلاء القوات العسكرية الهولندية بعد انتقال السيادة الى الاندونيسيين ، والمسائل الاقتصادية (نقل الملكية تأميم الممتلكات الاجنبية) والمالية (ديون الولايات المتحدة الاندونيسية تجاه هولندا) .

بالطبع تختلف بنود هذه المعاهدة كثيرا عن تلك التي وردت في الدستور الهولندي المعدل لعام ١٩٤٨ . فقد حل محل علاقات التبعية المتبادلة اتحاد هش لأن باستطاعة أي من الطرفين اتخاذ قرار بحله . ومع ذلك ، صدق البرلمان هذه المعاهدات رغم احتجاج اليمين على عدم دستوريتهما والتخلي عن الاقليات الموالية للنظام الهولندي وذلك حفاظا لماء الوجه . ويعتبر انهاء البلاد ، والتهديد بتعليق المساعدات المالية الامريكية والامل بالحفاظ على علاقات ودية مع الاندونيسيين عوامل اثرت على تصويت البرلمانيين . والحق لم يكن هناك حل آخر .

وتم نقل السلطة في ٢٧ كانون الاول ١٩٤٩ . وذلك بعد أن قام المجلس النيابي ومجلس الشيوخ معا بانتخاب سوكارنو رئيسا للحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة الاندونيسية .

الا أن البناء الفيدرالي الذي بلل الهولنديون جهوداً عظيمة لإنشائه لم يعش إلا بضعة أشهر . فقد اعتبره الاندونيسيون واحداً من بقايا النظام الاستعماري . وراوا أن من الضروري زواله لكي يمكن الوصول إلى الاستقلال الناجز . وافقدت الحوادث التي تورط فيها الهولنديون أو عملاؤهم (مغامرة ويسترلينغ في باندونغ ، والمحاولة الانقلابية التي قام بها الوزير الفيدرالي حاميد) القضية الاتحادية اعتبارها نهائياً . وفي بداية عام ١٩٥٠ ، طلبت الدول الأخرى بالتعاقب دمجها في الجمهورية وفي نهاية شهر حزيران ، أعلنت الجمهورية حل حكومتها بنفسها . وتم تحويل الدولة الفيدرالية إلى دولة وحدوية (١٧ آب ١٩٥٠) .

ولم يكن بإمكان البلاد المنخفضة القيام بأي إجراء ضد الثورة السلمية القائمة . وذلك لأنها وإن كانت تتناقض مع البنى السياسية التي أنشأتها لاهاي ، فقد قامت بها المؤسسات التي أقامها الهولنديون أنفسهم . وبرهنت سرعة الأحداث على أن غالبية الاندونيسيين تناصر الوحدة . ولئن شكلت المساعي التي قام بها الامبوانيون أو الاقلية المناهضة ، والذين ذهبوا إلى لاهاي وأعلنوا ولائهم للبلاد المنخفضة ، شهادة مؤثرة في النفوس ، إلا أنها كانت قليلة الأهمية ، ولا تؤثر على مصير الاندونيسيين .

فلم يكن الاتحاد الذي نصت عليه معاهدات مؤتمر المائدة المستديرة في نظر الاندونيسيين سوى أثر من آثار الماضي الاستعماري لأن المؤسسات المشتركة لا تخدم إلا الحفاظ على الوجود الهولندي غير المرغوب فيه إطلاقاً . كما لم يبد الجانب الاندونيسي أية عجلة من أجل إنشائها . فقد بدا أن التعاون الصادق غير ممكن . فمنذ عام ١٩٥٣ ، اتهم بعض

الضباط الهولنديين ، الذين بقوا في أندونيسيا بموجب المعاهدة العسكرية ، بدعم الحركات المناهضة لحكومة الجمهورية . وتوجب على لاهاي استدعاء بعثتها العسكرية بكاملها . كما سمت قضية اربان العلاقات بين البلدين أيضا . وأدى نقاد صبر الاندونيسيين نتيجة اصرار هولندا على رفضها نقل السيادة على هذا الاقليم اليهم الى اعلانهم الغاء الاتحاد الهولندي - الاندونيسي في ١٠ آب ١٩٥٤ . ومنذئذ لم يبق أي ارتباط بين البلاد المنخفضة ومستعمراتها السابقة .

ج - مسألة غينيا الجديدة (إريان)

في مؤتمر المائدة المستديرة ، رفض الهولنديون نقل السيادة على غينيا الشرقية الجديدة الى جمهورية الولايات المتحدة الاندونيسية . وذلك لاسباب متنوعة . ففي هذه المنطقة التي تزيد مساحتها على ٤٠٠.٠٠٠ كم^٢ كان يعيش حوالي مليون شخص ، مختلفين عرقيا عن الاندونيسيين . وعلى الرغم من ضعف تقدمها ، فلم تكن محرومة من الموارد الطبيعية (بترول) ، والزراعة فيها ممكنة . لذلك فان من الممكن أن تشكل منطقة انكفاء لـ ٢٠.٠٠٠ أوراسي القاطني أندونيسيا الذين قد ترى الدولة الجديدة فيهم اشخاصا غير مرغوب بهم بسبب ربطهم لمصيرهم بالاستعمار الهولندي . كما ادعى الهولنديون الحق بحماية السكان المتخلفين في غينيا الجديدة ضد طغيان مسلمي أندونيسيا . وان لمن المشكوك فيه أن يكونوا قد رأوا في ذلك برنامجا ملائما لاحتمال احتلال الارخبيلات من جديد كما يدمي البعض . ويبدو أن السبب الاصح يتمثل بالرأي القائل بارادة الحصول على نفوذ سياسي كما يذكر جير براندي :

« ان بقاء البلاد المنخفضة في غينيا الجديدة سيمنحها على الاقل من خدمة الحضارة الغربية . كما أن الشعور بتحمل مسؤولية عمل نبيل وعظيم من جديد في الشرق الاقصى بعد أخطاء السنوات الخمس الاخيرة

قد يولد لدى الهولنديين الشعور بالفخر ويساعدهم على الاحتفاظ بالروح العالية التي لا يمكن لأي شعب العيش بدونها» (٣) .

وكان الاخفاق نصيب المفاوضات ، التي نصت عليها معاهدة نقل السيادة بخصوص غينيا الجديدة ، والتي يجب أن تبدأ في مدة أقصاها عام واحد ، خلال عدة سنوات . مما اضطر اندونيسيا الراغبة في استئناف المفاوضات ، الى نقل القضية الى الامم المتحدة عام ١٩٥٧ . ولم يكن ممكنا تسوية الخلاف بينهما لان مشروع قرار الامم المتحدة الذي يدعو الدولتين الهولندية والاندونيسية الى استئناف المفاوضات والسعي لايجاد حل طبقا لميثاق الامم المتحدة لم يحصل على أغلبية الثلثين لقراره . وحمل الاندونيسيون الولايات المتحدة الامريكية ، صاحبة النصيب الاعظم في شركة بترول غينيا الجديدة مسؤولية عدم تبني هذا القرار . وتازمت العلاقات خلال السنوات التالية الى أن اتخذت الامم المتحدة قرارا (آذار ١٩٦٣) يوصي بنقل السيادة على غينيا الجديدة الى اندونيسيا بلا شروط ، باستثناء أن تأخذ الامم المتحدة على عاتقها ادارة الاقليم مؤقتا ، وتنظيم استفتاء فيه ، وذلك لتجنب فرض فترة انتقالية .



(3) GERBRANDY : Indonesia, p. 91.

الفصل السابع

تحرير المستعمرات الانكليزية في آسيا

إن المشاكل التي أثارها الموجة الأولى من الحركات القومية في آسيا بعد الحرب العالمية الثانية زودت انكلترا بالفرصة المناسبة لتبرهن على أصالة سياستها .

فقد كانت انكلترا الدولة الاستعمارية الوحيدة التي قبل الرأي العام فيها بالاجماع تقريبا مجرى الأحداث على الرغم من عظمة المصالح المعنية . فالوعي الواضح لهشاشة الوضع الاقتصادي والسياسي فيها دفع الحزبين (حزب العمال وحزب المحافظين) الى نبذ النداءات الداعية لاستخدام القوة من أجل الحفاظ على السيطرة البريطانية على الرغم من الضغوط التي مارسها المتطرفون واللوبى الاستعماري . ففي عام ١٩٤٦ ، صرح أتلي « أن الكومنولث عبارة عن تجمع من الشعوب الحرة » . بناء على ذلك لم تعد ارادة الاحتفاظ بالشعوب فيه رغم ارادتها أمرا مشروعا . فكان تحرير المستعمرات الانكليزية في آسيا عن « طيب خاطر » . ولم يظهر نقل السلطات السياسية اليها وكأنه انسحاب مخر أمام ضغط لا يقهر ، بل بمثابة « تتويج للبناء » وشهادة على الايمان بقوة المؤسسات البرلمانية الديمقراطية المنسوخة عن النموذج الانكليزي التي تبنتها الدول الجديدة .

لقد تخلت انكلترا عن « طيب خاطر » من السيادة السياسية ، « لتضمن » بفضل سيادة جو من التفاهم ، الحفاظ على العلاقات التجارية والمالية مع مستعمراتها السابقة على اعتبار أنها أكثر أهمية »

للحفاظ على بقائها . هكذا « تواصلت التأثيرات المثالية والاقتصادية لكي تحول ما كان قد يصبح هزيمة مخزية الى سياسة مشرفة » (ر. هيندين) .

وشكل وجود الكومنولث عنصرا ملائما للسياسة البريطانية . فقد ضمن هذا « النادي من الدول المستقلة » التي ترتبط بالامبراطورية بدون أن تكون تابعة لها ، ارتقاء سياسيا للشعوب المستعمرة التي تنال الاستقلال ضمنه . وجمع بعرونة بين استقلال مجموعة سياسية واقتصادية واسعة واتحادها . وسهل جدا الفترات الانتقالية . إلا أنه أثر على بنية الامبراطورية وعلى طبيعة العلاقات التي جمعت الاعضاء المشتركين فيه حتى ذلك الوقت .

ففي تلك الفترة ، كانت مستعمرات انكلترا الاسيوية مهياة للتحرر . فقد كان وراء كل من برمانيا وسيلان والهند تاريخ حافل وطويل . وبعد أن وقعت تحت السيطرة الأوروبية على أثر ضعفها الاقتصادي سعت الى تعلم تقنيات المستعمر وإتقانها للدرجة منافسته فيها .

« كانت جميع هذه الدول عبارة عن مجتمعات مكونة، بنيتها التحتية قوية ، والامة فيها واعية لحقيقتها . ولا يمكن لأي شخص حسن الاطلاع على الامور أن يشك بأن نقل السلطة كان أمرا لا يمكن تجنبه . إلا أن الاسئلة التي يمكن أن يطرحها المرء على نفسه هي كيف ومتى وإلى من ؟ » (١) .

١ - استقلال الهند :

٢ - الوضع العام في عام ١٩٤٥ :

« اتركوا الهند . وارحلوا عنا ، لقد مللنا تهريبكم وازدواجيتكم . حرروا بلدنا وسندافع عنها كما دافع الصينيون والروس والبريطانيون

(1) C. E. CARRINGTON : The Liquidation of the British Empire.

عن بلادهم . وسيشكل حصول الهند على الحرية في الحال الرمز
والبداية لتحرير كافة شعوب آسيا الأخرى » .

لقد أثار هذا القرار الذي تبناه حزب المؤتمر بعد « العرض » الذي
تقدم به كريپس (١) عام ١٩٤٢ مباشرة ردة فعل عنيفة ضد بريطانيا .
ففي أماكن متعددة ، هاجم الشعب بعنفية منشآت السكك الحديدية
والبريد ، ومراكز الشرطة والنقل العسكري . في حين اندلعت حركة
قوية من « عدم التعاون السلمي » . وكان القمع قاسياً جداً . ولم
يستتب الأمن إلا بعد العديد من الاعتقالات ، منها اعتقال ١٣٠ زعيماً
من زعماء حزب المؤتمر وحده في بومباي (من بينهم غاندي ونهرو
و آزاد) ، وقصف القرى . لكن ذلك لم يؤد إلى زوال التوتر الذي
كان يسود في النفوس . وبعد فترة وجيزة ، أي في عام ١٩٤٣ - ١٩٤٤ ،
حصلت مجاعة في شمال البلاد وجنوبها ، تراوح عدد ضحاياها بين
مليونين إلى ثلاثة ملايين نسمة . وعزا الهنود الكارثة إلى إهمال الإدارة
الإنكليزية . فقد كتب نهرو في كتابه اكتشاف الهند حول هذه
الأحداث يقول :

« إن ما حدث آنذاك لم يكن « انفجاراً » مفاجئاً ، بل بعد أن
طفح الكيل من كل ما حدث قبل ذلك . وما كتب حول هذا الموضوع
كثير جداً ، إلا أن العديد من المؤلفين لم يدرك المغزى الحقيقي لما حدث .
لأنهم اقتصرُوا في دراستهم على البواعث السياسية ، في حين كان هناك
ما هو أهم من السياسي بكثير ، أقصد الشعور الملح باستحالة العيش
تحت السيطرة البريطانية الاستبدادية لوقت أطول » .

صحيح أن منطق أية حركة وطنية هو التمرد . إلا أن الحركة
الوطنية الهندية المتأثرة جداً بمذهب غاندي لم تتبع طريق المنطق .
وذلك لأن الإنسان الذي أطلق عليه و. تشرشل ، في لحظة من نفاد

(١) انظر أملاه .

الصبر ، لقب « المحرض الصغير ذي قميص النوم » استطاع إقناع أبناء وطنه بأن « عدم التعاون السلمي » هو أفضل الوسائل للانتصار على الامبريالية ، وأن الصمت المعادي لشعب باكمله يمكنه ، في نهاية المطاف ، إقناع المستعمرين بسوء قيادتهم . وكللت هذه « الروضة السياسية » بنتيجة إيجابية واحدة على الأقل تمثلت برص صفوف الجماهير الهندوسية في وحدة قوية ضد البريطانيين . ولم يستخدم زعماء حزب المؤتمر بأي شكل من الأشكال اضطرابات سنوات الحرب الاقتصادية (التي أثارها المجاعة) لتحقيق أهداف سياسية .

ومن جهة أخرى ، إن الاستقلال الذي طالب به الزعماء الوطنيون أرادوه استقلالاً ناجزاً . في حين أن وضع الدومنينون الذي كان من الممكن أن يقبلوا به في السابق لم يعد كافياً بالنسبة لهم . فقد كتب نهرو بهذا الخصوص يقول :

« يريد حزب المؤتمر دولة جديدة ، وليس مجرد إدارة مختلفة . وإن يقوم الاستقلال أساساً وبالدرجة الأولى على حرية العلاقات الخارجية . فهنا يكمن دليل الاستقلال . وما عدا ذلك ليس إلا حكماً ذاتياً ... » (٢) .

وكان البريطانيون على قناعة بذلك وإن لم يعترفوا به . فمنذ أن فتح استبعاد الخطر الياباني المجال أمامهم ، أخذوا بالإعداد لنقل السلطات الى حكومة هندية تمثل كافة اتجاهات الرأي العام الرئيسة . وفي الفترة الانتقالية ، لن تكون هذه الحكومة شيئاً آخر غير مجلس نائب الملك التنفيذي « المتهند » . ومهمتها وضع مشروع دستور الهند المستقلة المستقبلية . وكان من المفروض أن يتم تشكيل هذا المجلس التنفيذي ، الذي تمثل فيه كافة الطوائف ، في مؤتمر سيملا الذي عقده نائب الملك وافيل في ٢٥ حزيران ١٩٤٥ . إلا أن مطالب حزب

(2) NEHRU: Toward Freedom, the Autobiography of J. Nehru.

المؤتمر وحزب الرابطة الإسلامية المتناقضة قادت الى فشله . فزعيم حزب الرابطة (جناح) اشترط منذ البداية منحه حق تسمية كافة الاعضاء المسلمين في المجلس التنفيذي مدعياً أن الرابطة تمثل كافة مسلمي الهند . فأجابه ممثلو حزب المؤتمر على هذا الادعاء بقولهم أن حزبهم يضم الكثير من المسلمين لأنه لا تمييز ديني أو غير ديني داخل الحزب ، وأن لهم الحق إذن بتسمية واحداً من أعضاء المجلس وزيراً . وبهذا الشكل تحترم رغبة المساواة الدينية التي عبر عنها وافيل (خمسة وزراء هندوس وخمسة وزراء مسلمين) . ولم تبدُ الهند في آب ١٩٤٥ ، عقب فشل مؤتمر سيملا أكثر قرباً من الاستقلال عنها في عام ١٩٣٩ .

ولهذا السبب يبدو أن من الضروري ، في هذه المرحلة من دراستنا هذه ، تقديم وصف سريع للوضع السياسي السائد آنذاك لكي يمكن فهم ما تلى ذلك من أحداث .

لقد كانت الأوساط البرلمانية البريطانية على معرفة جيدة بقوة العاطفة الوطنية الهندية الى حد أنها لم تكن تعارض تنفيذ المرحلة الأخيرة باتجاه السير نحو الاستقلال . إلا أن بعض المحافظين (ثرشل) كانوا يفكرون بأن الحل المرغوب فيه هو منح وضع الدومينيون . أما البعض الآخر ، وهم الأكثر عدداً ، والمهتمون بالبرهان على أن لندن ليست السبب في المصاعب التي تحول دون تسوية الامر ، فأصرّوا على منح الهنود حرية تحديد وضعهم المستقبلي بأنفسهم . وكان الجميع متفقين على إنشاء حكم مستقر في الدولة الوندوية الجديدة (استبعد تشكيل دولة أميرية) تحترم فيها حقوق الأقليات كافة . وبدأ لهم أن التفاهم بين حزب المؤتمر وحزب الرابطة الإسلامية هو الوسيلة لتحقيق ذلك . إلا أن قسماً من الرأي العام الانكليزي كان يكن سخطاً عظيماً لحزب المؤتمر بسبب موقفه أثناء الحرب الذي بدا شبيهاً بالخيانة ، ومغالة الحركة الوطنية بالحرب الكلامية حتى أن الصحف الأكثر موضوعية عادة لم

يكن باستطاعتها عدم مشاطرة هذا الرأي . كما أن موظفي المصالح العامة وأوساط رجال الأعمال الذين خشوا نتائج رحيل البريطانيين لم يسهلوا إطلاقا عملية قيام التفاهم بين الطوائف الهندية . ودفعتهم ندرة علاقاتهم الشخصية مع الهندوس ، وعلاقاتهم الودية غالبا مع الزعماء المسلمين الى التعاطف مع حزب الرابطة الاسلامية . فقد كتب م. ليونارد بهذا الخصوص يقول :

« كان العديد من الموظفين البريطانيين في الهند ، وبعض كبار الموظفين لا يرغبون في رؤية نهاية النظام البريطاني فيها . لذلك كانوا على استعداد لاستخدام كافة الحجج للحفاظ على الهيمنة الانكليزية وعلى وظائفهم في هذا البلد لأطول فترة ممكنة . وقد أفضل حاكم مقاطعة هامة مؤتمر سيملا بنجاح ، الذي حضره الهندوس والمسلمون معا ، وذلك بإسداءه النصيحة لجناح حول التكتيك الواجب اتباعه أولا ، ثم باستخدام نفوذه لدى نائب الملك لكي يضمن النجاح لهذا التكتيك » (٣) .

وكان جناح زعيم حزب الرابطة الاسلامية ، سلاحه عقيدة قوية ، أعدها بأناة منذ نشر « نقاطه الأربع عشرة » عام ١٩٢٨ ، والتي ما تخطى عنها على الإطلاق حتى في أدق تفاصيلها . وكان على قناعة بأن له دورا تاريخيا عليه أن يلعبه . وبعد أن حير خصومه بصمته وتصميمه الهادئ ، وصموده أمام جميع المحن ، شعر بقدوم اللحظة الحاسمة . فتأسس دولة الباكستان ، التي لم يتوقف عن المطالبة بتأسيسها منذ تشرين الثاني ١٩٤٠ (قرار الباكستان) سيكون ممكنا عند رحيل الانكليز ، وإذا لم يحصل ذلك آنذاك فلن تقوم لها قائمة . لذلك كان على قناعة بأن جبهة نضال المسلمين ليست بريطانيا ، بل يجب توجيه الضربات الى الهندوس . فجعل هدفه المباشر حصول حزب الرابطة الاسلامية في الحكومة الانتقالية

(3) Mosely LEONARD : The Last Days of the British Raj., P. 15.

على مكان مساوٍ على الأقل لذلك الذي سيحظى به حزب المؤتمر ، لكي ينضم اليه المسلمون غير « المتزمين » بعده وأولئك الذين قادتهم المعركة الوطنية للوقوف الى جانب الهندوس . وبما أنه قضى على التضامن الوطني ، فقد كان على قناعة بأنه الشخص الوحيد القادر على تأمين قاعدة صلبة للدولة الجديدة التي سيكون بإمكانها الحصول على وضع الدومينيون ، شريطة ألا يكون هو نفسه أول حاكم عام لها .

وفي عام ١٩٤٥ ، عانى حزب المؤتمر من أفول نجمه المؤقت . فآثار أزمة عام ١٩٤٢ لازالت تخلخل تنظيمه ، بينما عدد كبير من زعمائه في السجن ، وأمواله وممتلكاته محتجزة . إلا أن ذلك لم يؤثر على نفوذه بين جماهير الهندوس . ولم يطرأ أي تغيير على مبدئه ، فما يريد هو الاستقلال الناجز لا وضع الدومينيون . « يطالب حزب المؤتمر بإنشاء دولة جديدة ، لا مجرد إدارة مختلفة . ويفكر كل فرد من أفرادها بعدم إمكان استمرار الأوضاع والطرائق السائدة حالياً ، وبضرورة حدوث تغيرات كاملة » (٤) . ويعتبر حرية العلاقات الخارجية المعيار الأساسي للاستقلال ، وبدونها ليس هناك إلا حكم ذاتي . أما بالنسبة للمشكلة الإسلامية ، فقد خيم جو من الشك الكبير نسبياً . فقد اعتقد بعض الزعماء بإمكان تحويل الجماهير المسلمة عن حزب الرابطة عن طريق المزايدة الوطنية . إلا أنهم لم يدركوا أن اهتمام هذه الجماهير منصب على حمايتها من العنف الهندوسي أكثر من اهتمامها بالافلات من الوصاية الانكليزية . أما البعض الآخر من هؤلاء الزعماء ، فقد بدأ بقبول فكرة أن الحل يكمن في إنشاء وحدتين إقليميتين ، تتمتعان بالحكم الذاتي داخل اتحاد هندي . وقد قبل نهرو نفسه بفكرة إنشاء دولة مسلمة ترتبط مع الهند بروابط فيدرالية .

وسمحت انتخابات المجلس المركزي في كانون الأول ١٩٤٥ بالحكم على مكانة مختلف القوى السياسية في الهند . فقد حصل حزب المؤتمر

(4) NEHRU : op. cit.

في الدوائر الانتخابية الهندوسية على ٩١.٥٪ من الأصوات (٥٧ مقعدا)
وحزب الرابطة الاسلامية على ٨٦.٨٪ من الأصوات في الدوائر الانتخابية
الاسلامية (٣٠ مقعدا) . ودلت هذه النتائج على أن الحزبين يشكلان
القوتين الرئيسيتين في الهند آنذاك .

ب - الحكومة العمالية والمسألة الهندية :

بعد تسلم الحكومة العمالية للسلطة في بريطانيا العظمى في تموز
١٩٤٥ ، قامت بالتعريف بموقفها حيال المسألة الهندية . وتبين من
تصريح أتلر أنها قررت التمسك بنقطتين أساسيتين من « عرض »
كريبس . الأولى استعداد البريطانيين لقبول الدستور الذي يحرره ممثلو
الشعب الهندي . والثانية مقد معاهدة بين لندن وهذه الجمعية التأسيسية
لتحديد الاجراءات اللازمة لتأمين حماية الاقليات الدينية والعرقية
في الدولة الجديدة . وأكدت اللجنة البرلمانية ، التي أرسلها مجلس
العموم للاطلاع على الوضع السائد فعليا في الهند في كانون الثاني ١٩٤٦ ،
ما كان معروف سابقا .

فقد طالب جناح بعقد جمعيتين تأسيسيتين (لا واحدة) تكون
مهتمتا بالدرجة الأولى رسم الحدود بين باكستان وهندوستان ، وأعلن
بأن كل قرار يتخذ باتجاه وحدوي يعني قيام الثورة . أما وافيل فقد
استمر على إخلاصه للفكرة الوحدوية التي دافع عنها دائما . لأن
حزب المؤتمر يحظى في نظره بدمم جميع الهنود من الطبقات الشعبية
والدنيا ، وتدممه الطبقات البرجوازية وأوساط رجال الأعمال أيضا .
في حين أن حزب الرابطة الاسلامية لا يمثل سوى جماهير أمية وبلا وومي
وطني ، باستثناء بعض الكوادر . وأن الموافقة على التقسيم يعني البدء
بالنزاع من جديد مع حزب المؤتمر . ويعتبر هذا النزاع أمرا خطيرا
بالنسبة لبريطانيا ، لا سيما وأن كوادر البوليس والجيش لم تكن
مضمونة الجانب على الإطلاق ، في حين أن المد الوطني يتسع باستمرار
في الهند .

وفهم اتلي أن الوقت قد حان للقيام بعمل واضح وحاسم بدلا من الانزلاق في مأزق الحلول الجزئية . لذلك أرسل ثلاثة من أعضاء الوزارة (اللورد بشيك - لورانس والكسندر وس. كرييس) الى الهند (آذار ١٩٤٦) بمهمة واضحة هي مساعدة الهنود على إيجاد الطريق الذي يقود الى الاستقلال الأكثر كمالا وبأقصى سرعة ممكنة . وترك للهنود أنفسهم الحرية باختيار شكل الحكومة التي ستحل محل النظام القائم ، وأمر انضمام بلدهم الى الكومنولث . وصرح قائلا : « إننا نعي حقوق الأقليات ، وللاقليات الحق في العيش بلا خوف . إلا أنه لا يمكننا السماح لأية أقلية بأن تعرقل مسيرة الأغلبية » .

بعد قيام هذه اللجنة بتقص مكثف جدا للحقائق ، وجدت نفسها أمام موقفين لا يمكن التوفيق بينهما .

فقد رفض حزب المؤتمر التقسيم . وأعلن من تأييده لقيام بناء فيدرالي يكون للحكومة المركزية فيه سيادة القرار في شؤون الدفاع والخارجية والمواصلات . ولم يبد غاندي أي تفهم لفكرة الباكستان . لأن المساميين ، على حد قوله ، أناس من أصل هندي اعتنقوا الاسلام (جد جناح كان هندوسيا) . على هذا أجاب جناح بقوله : « لا يوجد هند واحدة ، بل أكثر من واحدة » ، وأن الوحدة الهندية لا وجود لها على الإطلاق ، والاختلافات بين شعوبها أكثر مما هي عليه بين الشعوب الأوروبية . ويختلف مفهوم المسلمين للحياة والثقافة عن مفهوم الهندوس لهما والذين يتفردون في العالم بمجتمعهم . ولئن عاش المسلمون والهندوس جنبا الى جنب منذ ألف سنة ، فقد ظلوا منفصلين عن بعضهم البعض دائما . وقد شكلت السلطة البريطانية « الاطار الفولاذي » وجمعت الطائفتين في داخله . وسيزول هذا الاطار الفولاذي مع زوالها .

وبعيدا عن هذا الجو المشحون ، سعى الوزراء الثلاثة الى إيجاد تسوية دستورية تأخذ بعين الاعتبار روح مطالب حزب الرابطة الاسلامية

وتحافظ على الحكومة المركزية وتكون مقبولة من قبل حزب المؤتمر
إلا أن الطرفين قابلاها بالرفض . هندئذ قرر الوزراء وضع الهنود أمام
مسؤولياتهم وذلك بنشرهم لاعلان ١٦ مايس ١٩٤٦ :

فبعد أن ذكرت هذه الوثيقة معطيات المشكلة ، أقرت إنشاء نظام
سياسي يحفظ الوحدة ، بل ويكملها . وذلك بادخال الدول الأميرية
فيها . إلا أنها تركت حرية قرار كبير للمجموعات البشرية في المقاطعات
وللمقاطعات نفسها . ووزعت السلطات بين الاتحاد والمجموعات البشرية
والمقاطعات (ص ٢٥٨) بحيث تركت لكل وحدة حكما ذاتيا واسعا .
وأقرت تشكيل حكومة انتقالية يتولى المناصب فيها هنود « يحظون
بثقة » ودمم الأحزاب السياسية الرئيسية . وتقوم المملكة المتحدة بنقل
سلطاتها إليها بعد التصويت على الدستور . وانتهى الاعلان بالشكل
التالي :

« نأمل أن تختار الهند المستقلة الجديدة عضوية الكومنولث
البريطاني . على كل حال نأمل أن تبقوا مرتبطين وديا مع شعبنا . إلا أن
هذا أمر متوقف على اختياركم الحر . وأيا كان هذا الخيار فاننا نعتقد
بجزم بازدهاركم المتزايد على الدوام بين أمم العالم الكبرى ، وبينائكم
مستقبلا أكثر عظمة من ماضيكم » .

واستطاعت اللجنة بحزمها « النجاح في الخروج من مجال النظريات
الغامضة ، ونقل مشكلة مستقبل الهند الصعبة الى مستوى الحقائق » .
ووفرت أيضا ، على الأقل بشكل افتراضي ، الشروط التي تسمح
لبريطانيا العظمى بالانسحاب من الهند في المستقبل القريب .

إن حذر الفرقاء الهنود المتبادل جعل تشكيل حكومة انتقالية أمرا
صعبا . فلم يرَ جناح ، الذي كان على قناعة بعدم قدرة رجال حزب
المؤتمر على احترام تعهداتهم ، في خطة اللجنة إلا الأشياء التي يمكن أن
تحمي شعبه . ووجد نهرو ، الحذر بشأن نوايا بريطانيا ، في جناح

شريكا لبريطانيا وعقبة أمام الاستقلال الناجز . وبدأت بعض الفاظه تحمل تهديدا للمسلمين حين قال : « لن يقبل حزب المؤتمر بمقد أية معاهدة مع البريطانيين تحد من السيادة الشخصية ولا أي تدخل في مسألة الاقليات » . ودفعت هذه العبارات حزب الرابطة الاسلامية إلى العدول من مواقفه السابقة على خطة ١٦ آب ، ، وإلى تنظيم « يوم عمل مباشر » في ١٦ آب . وكان لحسابات جناح ومخاوفه من اضمحلال مشاريعه بخصوص الباكستان ، إذا ما شكلت حكومة وحدوية ، أثرها في هذا التصلب . فشكل نهرو حكومة ائتلافية لا يشارك حزب الرابطة الاسلامية فيها . في حين أن جو الحماس الذي خلقتة الاجتماعات ، والاستعراضات ، ومقالات الصحف ، أدى إلى نشوب معارك دامية بين الهندوس والمسلمين في البنغال (آب) . وبعد تدخل وافيل السريع ، وافق جناح على اشتراك وزراء من حزب الرابطة الاسلامية في الحكومة ، لمجرد منع حزب المؤتمر من تدعيم موقفه على حساب حزبه . وعلى عكس ما أمل البريطانيون وسعوا إليه ، ليس فقط لم يكن ممكنا قيام أي تعاون بينهما داخل الحكومة ، بل امتدت الاضطرابات إلى عدة مقاطعات أيضا .

هكذا وجد أتلي نفسه ، في شهر شباط ١٩٤٧ ، أمام وضع من المتعذر إيجاد حل له . وذلك بسبب إصرار نهرو على انسحاب وزراء حزب الرابطة الاسلامية من الحكومة ، وإلا فإن حزب المؤتمر سيرفض التعاون . وسواء طلب من حزب الرابطة الاسلامية سحب وزرائه أم ترك حزب المؤتمر يقدم استقالته فإن النتائج قد تكون مفعجة . لذلك إضافة إلى القبول بـ « خطة الانسحاب » التي وضعها وافيل ، والتي نصت على الانسحاب التدريجي من كل مقاطعة « حين تتوفر الشروط المعقولة لاقامة الأمن فيها » ، اتخذ رئيس الوزراء البريطاني مبادرا جزئية بتحديد تاريخ معين لرحيل السلطات الانكليزية النهائي . وذلك حين صرح أمام مجلس العموم في ٢٠ شباط ١٩٤٧ بنقل السلطة إلى « الهنود في مدة أقصاها حزيران ١٩٤٨ » . وكان يأمل أن تقود الضرورة الملحة الأحزاب الهندية إلى الوصول لتفاهم متبادل . إلا أن إعلان هذا الانسحاب أثار هياجا عنيفا في صفوف المعارضة البريطانية . فقد اعتقد

بعضهم بأن هذا الانسحاب « مجازفة لا مبرر لها » . أما البعض الآخر فرأى فيه « انحطاطاً للاسم الانكليزي لا يحتمل » . أما و. تشرشل الذي تابع بصفينة خاصة نشاط زعماء حزب المؤتمر ، فتوقع أسوأ الكوارث . وحمل حكومة لندن مسؤوليتها . وأضاف قائلاً : « بنقلنا حكومة الهند الى ما يسمى بالطبقات السياسية ، فاننا نضعها بين أيدي رجال فاقدى الشخصية ولن يبقى لهم اثر بعد بضع سنوات » . وفي الختام اقترح تشرشل وضع مسألة الهند بين يدي الأمم المتحدة ! .

وامام انتقادات المحافظين المتعددة ، برر س. كرييس موقف الحكومة كما يلي : « كان من الضروري إما تدعيم سلطات وزير الدولة وقدرة القوات البريطانية بانتظار قيام اتفاق بين الطوائف الهندية ، الامر الذي يعني اطالة فترة الوجود الانكليزي خمس عشرة سنة أو عشرين ، أو اقناع الهنود بضرورة التوحد بتحديد مدة معينة لهم للوصول خلالها الى ذلك .

« وقد استبعدنا الاحتمال الاول بلا تردد . لان تمديد فترة وجودنا في الهند ضد ارادة الهنود - وهذا لاشك فيه - امر يتناقض مع كل ما املناه ومع سياسة بلدنا . وغير قابل للتطبيق سياسياً من وجهة النظر الدولية والوطنية ، وقد يخلق بغضا عظيماً لنا في نفوس الهنود .

« وحتى لو كنا على استعداد لاعداد القوات الخاصة اللازمة لمواجهة معارضة الشعب الهندي خلال هذه الفترة ، فمن المؤكد أن شعبنا لن يوافق على تمركز القوات البريطانية لفترة طويلة في الهند لاداء مهمة لا تنسجم مع رغبتنا في رؤية الهند تتمتع بحكومة مستقلة في اقرب وقت ممكن . وقد يثير هذا القرار عدااء جميع الطوائف الهندية ، مما يضطرنا الى حكم الهند بواسطة نائب الملك والحكام ، لكن بدون أية حكومة تمثيلية .. » (٥) .

وأدى خلو انتقادات المعارضة العنيفة جدا من أي حل بديل إلى جعل موقف حكومة اتلي موقفا صلبا . وهذا ما يظهر من خلال ماكتبه لورد هاليفاكس حين قال :

« ان المعلومات التي في حوزتي لا تمكيني من الحديث عما قد يكون حسنا أو سيئا ، لانه لا يوجد حل لا يلاقي اعتراضات خطيرة ومخاطر عظيمة في الهند . إلا أن الاستنتاج الذي استخلصه هو عدم امكان اداة ما تفعله حكومة جلالته لأنني لا أرى حلا أفضل أوصي به » .

ج - خطة مونتاباين :

كلف مونتاباين بالمهمة الشاقة المتمثلة « بنقل مسؤوليات الهند البريطانية إلى أيادي هندية » . وكان عليه أولا محاولة حث الزعماء الهنود على انشاء حكومة وحدوية في الهند « البريطانية » والدول الاميرية عن طريق جمعية تأسيسية . وفي حال عدم نجاحه ، أن يعلن خلال مدة أقصاها الاول من تشرين الاول عن التدابير الواجب اتخاذها لنقل السلطة فعليا في التاريخ المنصوص عليه ، وأن يوجه الدعوة إلى زعماء الدول لعقد معاهدات مع الهند تحدد علاقاتها المستقبلية معها .

وبعد أن وصل مونتاباين إلى نيودلهي في ٤ آذار ١٩٤٧ ، أثناء حالة القلق التي أعقبت الانتفاضات الطائفية والمجاعة المقلقة ، أدرك في الحال استحالة تحقيق الحل الوحدوي . لأن جناح كان يريد انشاء الباكستان من ست مقاطعات (البنغال ، والأسام ، والسند ، والبنجاب ، والمقاطعة الشمالية الغربية وبلوشستان) . وكانت المنظمات المحلّة لحزب الرابطة الاسلامية في المقاطعات المتحدة وفي بومباي تطالب ، بتحريض منه ، بحقها في تقرير المصير . ومن جهة أخرى ، انتهى زعماء حزب المؤتمر إلى القبول بمبدأ قيام الباكستان شريطة فصل الاقليات غير المسلمة في المقاطعات المسلمة عنها . اضافة إلى ذلك كان السيخ يريدون الحصول على دولتهم الخاصة بهم (« الخالستان ») ، بينما تتطلع المقاطعة الشمالية الغربية الحدودية ، إلى تشكيل دولة « باثان »

وفي شهر مايس ١٩٤٨ ، أعلن تصريح للحكومة البريطانية بأن في حال عدم التوصل الى اتفاق بين الاحزاب الهندية ، فان الحكومة نفسها ستقترح حلا بدون أن تتدخل في مشروع الدستور . وعرض مونتاباين الخطة التي اعدّها على زعماء الاحزاب المجتمعة في سيملا بين ٢ - ٣ حزيران . فبعد أن صرح بأنه أصبح أمرا ملحا وضع حد للتردد أمام التدهور السريع للوضع ، والعمل على نقل السلطة في أقرب وقت ممكن ، اقترح خطة لتقسيم الهند الانكليزية على أن تقوم لجنة حدود مختلطة برسم حدود التقسيم وفقا لرغبات السكان ، وأن يتم تقاسم المجلس التشريعي في المقاطعات التي تعيش فيها الطائفتان جنبا الى جنب . على أن يتمتع الطرفان بحق التصويت على تقسيم المقاطعة . وفي حال اقرار التقسيم يكون لكل طرف الحق في تقرير عما اذا كان يريد الاشتراك في الجمعية التشريعية الهندية ، المجتمعة منذ الاول من شباط ، أو الانضمام الى جمعية تأسيسية جديدة تجتمع في باكستان .

أما فيما يتعلق بنقل السلطة ، فقد اقترح نائب الملك أن يتم ذلك خلال مرحلتين . في الاولى تمنح الهند وضع الدومينيون ، وفي الثانية تقرر الحكومتان الجديدتان فيما اذا كانتا تريدان البقاء في الكومنولث أو الانسحاب منه . وأشار الى حرص حكومة جلالة على المشاركة في أية معاهدة دفاع أو معاهدة يعقدها الدومينيون الاثنان .

وسرعان ما وافق حزب المؤتمر الهندي وحزب الرابطة الاسلامية على « خطة ٣ حزيران » . ووضعت موضع التنفيذ . وقررت جمعية البنغال التشريعية المنعقدة في ٢٠ حزيران الانضمام الى جمعية تأسيسية جديدة بالاغلبية . كما قررت الاغلبية غير المسلمة بدورها ضرورة تقسيم البنغال ، والحاق الجزء الغربي منها بالجمعية التأسيسية الهندية القائمة . واتبعت الاجراءات ذاتها في البنجاب .

وتم عرض مشروع قانون استقلال الهند على مجلس العموم البريطاني في ٤ حزيران . وتبنى في ١٥ منه ووافق عليه الملك في ١٨ منه . وأصبحت

الهند دولة مستقلة في ١٥ آب . وألقي مكتب الهند . وبانتظار نقل السلطات ، تم تشكيل حكومتين انتقالتين ، الأولى في الهند ، والثانية في باكستان . وعلى عكس رأي القائد العام أوتشليك ، ولأسباب سياسية ، قرر نائب الملك مونتاباين سحب القوات البريطانية بأسرع وقت ممكن ، أي بعد قيام الوضع الجديد مباشرة ، إلا إذا تقدم الطرفان (الهند وباكستان) بطلب رسمي لتمديد فترة تمرکز هذه القوات في البلاد لمدة ستة أشهر ، وهي الفترة الانتقالية المبدئية .

وفي ١٤ آب نشر مونتاباين ، الذي بقي حاكما عاما للهند (في حين أصبح جناح أول حاكم عام للباكستان) ، بناء على طلب نهرو ، قانون استقلال الهند الذي منح دومينيون الهند حق الاشتراك في المنظمات الدولية وما يرتبط بذلك من حقوق وواجبات . أما الباكستان فكان بإمكانها بالطبع الانضمام الى هذه المنظمات .

وأدهش الوضع والسرعة اللذان تم بموجبهما حل النزاع الراي العام الدولي . فقد كتب ليبمان في صحيفة واشنطن بوست يقول :

« بالتأكيد لم يكن هذا الانجاز عمل شعب في طريق الانحطاط ، بل على العكس انه عمل من صنع عبقرية سياسية ، ويتطلب الحكمة والنضوج والحزم . ونفذ بلباقة وبأسلوب يدعو الى احترام العالم المتحضر . فقد قدم كل من اتلي ومونتاباين خدمة للانسانية جمعاء ، وذلك ببرهانها على كل ما يمكن أن يفعله رجال الدول ، لا بالقوة والمال ، بل بالوضوح والتصميم والاخلاص » .

د - مسألة الدول الاميرية :

كان يوجد حوالي ستمائة دولة أميرية (تشكل ثلث مساحة الهند ، ٨٠ مليون نسمة) مستقلة عن نيودلهي ، ولا نخضع لقوانين الهند « الانكليزية » . ولم يكن الامراء يعترفون الا ب « سلطة » التاج

البريطاني « المطلقة » التي قبلوا باتباع سياستها الخارجية . وحين تقرر استقلال الهند ، أصبحوا يخشون جدا ابتلاع الهند لدولهم ، والفناء القابهم ، واخضاع ثرواتهم الضخمة للضرائب . وفي عام ١٩٤٦ حصل ((مجلس الامراء)) ، الجهاز الذي يربطهم بنائب الملك ، على وعد يقضي بعدم نقل ولائهم للتاج الى الدولة الجديدة المستقلة بشكل آلي في اليوم الذي ستصبح فيه الهند حرة . هكذا باستعادتهم للسلطات التي تخلوا عنها الى البريطانيين سابقا ، سيصبح الامراء مستقلين وأحرارا من جديد ، وبعدها يقررون إما البقاء على هذا الحال أو التفاوض على شروط انضمامهم للاتحاد الهندي . ودمهم بشدة في هذا التفكير عدد كبير من كبار الموظفين البريطانيين . وبالمقابل كان نفوذ حزب المؤتمر قويا بين ائمتهم . وعندما وافق حزب المؤتمر وحزب الرابطة الاسلامية على خطة الاستقلال ، واكدت حكومة لندن بأنها لا تنوي منح الدول الاميرية وضع الدومينيون ، ساد فيها ذعر كبير . ولم يكن باستطاعة مونبتاين الا اقناعهم بالدخول في احدى الدولتين(*) ، « والا فانهم سيصبحون خارج الكومنولث ، وغير أهل لتلقي المدايات من الملك في المستقبل » ! ورفض حزب المؤتمر من جانبه القبول بحق اية دولة في أن تعلن استقلالها وتعيش بمعزل عن بقية الهند . وحضر ماكار ، أمير ترافناكور ، ونظام أمير حيدر آباد ، بتحريض من البريطاني كونراد كورفيلد ، محاولة للمقاومة ، لكن بلا جدوى لأن زعيم حزب المؤتمر باتيل أفهم هؤلاء الامراء بأنه لا يمكن لسلطتهم الصمود أمام ضربات الحركات الشعبية بعد أن ترفع القوات الانكليزية الحماية عنهم . كما أن مونبتاين ، الذي كلف بالتفاوض مع الامراء ، تحرك في نفس الاتجاه . ونجح بصعوبة في اقناعهم بالدخول في الاتحاد الهندي الذي تخلوا له عن الدفاع والشؤون الخارجية والمواصلات (٢٥ تموز) ، مقابل ضمان حقهم في القابهم الفخرية وممتلكاتهم .

(*) الهند وباكستان .

و - الهند وباكستان داخل الكومنولث :

ان دراسة الاحداث الشديدة الاضطراب التي اعقبت ابرام قانون الاستقلال لا تدخل في اطار هذه الدراسة . الا انه لابد من الاشارة الى الدور البالغ الصعوبة الذي لعبه البريطانيون في عملية التقسيم . فقد كلف السير راد كليف مهمة « التشريع » . واكتفى القضاة الهنود والباكستان بابداء آراء حصيفة خوفا من الانتقام . فلم يكن السكان متداخلين بعضهم ببعض فحسب ، بل الجيش والادارة ونظم الري والمواصلات ايضا . ويمكن الحكم على صعوبة التحكيم الذي قام به السير سيريل من خلال ردة الفعل التي لاقاها عندما اراد حماية نظام الري في البنجاب . فقد صرح جناح بأنه يفضل الصخراء على الحقول الخصبة والمروية اذا كانت الباكستان ستحصل عليها بفضل تسامح الهندوس . بينما صرح نهرو : « بأن ما تفعله الهند بأنهارها سيكون أمرا خاصا بها » . اهلاً لم يكن ممكناً أن يتجنب التحكيم الذي صدر في ١٩ آب القوضى والغموض .

وطرحت مسألة الانتماء الى الكومنولث مشكلة أخرى . ففي حين صرح جناح أن الباكستان ستبقى عضوا في الكومنولث ، كان الوضع أكثر غموضا بالنسبة للهند نتيجة تأكيدات حزب المؤتمر المتعددة على قطع الروابط مع بريطانيا العظمى . فقد أدرك نهرو أن من مصلحة بلده البقاء في الكومنولث . الا أن قبوله بالتقسيم مرفعا خلق مشاكل صعبة جدا للدولة الفتية (رسم الحدود ، دمج الدول الاميرية في الاتحاد ، نقل السلطة الادارية) لحد يجعل رحيل البريطانيين الذين يتولون مناصب ادارية فورا أمرا يمثل مخاطر أهم من « استمرار حالة الخضوع » التي يخشاها بعض أعضاء حزب المؤتمر . كما أن الاخلاص الذي أظهرته حكومة لندن في تطبيق المعاهدات أقنع نهرو فيما بعد بأن استقلال الهند لن يكون مهددا بانتماؤها الى المجتمع الدولي . فقد كتب نهرو يقول :

« كتب أريد أن يرى العالم بأن الهند لا تعوزها الثقة بنفسها ،
وانها على استعداد للتعاون حتى مع أولئك الذين ناضلت ضدهم في
الماضي ، لأن أساس التعاون الحالي كان مشرفا وحرا ... » (٦) .

وعندما أعلن نهر في عام ١٩٤٨ عزم جمهورية الهند على البقاء في
الكومنولث ، والاعتراف بالملك « رمزا للتجمع الحر للدول المستقلة
الاعضاء في الكومنولث » ، وضع بهذا الشكل أعضاء هذا التجمع أمام
وضع دستوري جديد . فهل كان بالإمكان قبول جمهورية في هذا
التجمع الذي يعترف بالتاج كرمز لوحدة أعضائه ؟ لقد جرت مناقشة
هذا الأمر في مؤتمر رؤساء الوزارات عام ١٩٤٩ . فشرح أتلي لزملائه
المتريدين مفهوم الكومنولث الجديد الناجم عن الأحداث التي جرت منذ
١٩٣١ . ولفت انتباههم إلى أنه نتيجة تجزئة التاج (المبدأ المقبول من
الجميع حاليا) ، فقد أصبح ملك بريطانيا العظمى الملك في كل بلد من
بلدان الكومنولث أيضا . إلا أنه لم يعد له حق تمثيل السيادة الإقليمية ،
بل يعتبر مجرد رمز لوحدة الدول الأعضاء التي قبلت بحرية بالكومنولث .
وأضاف قائلا : « لم يطرأ أي تغيير بالنسبة لبلدان الدومينيون السابقة
التي لازالت على ولائها للتاج . إلا أن هذا الولاء لم يعد أحد شروط
الانضمام إلى الكومنولث ، بل يكفي أن يعترف الأعضاء الذين يشكلون
جمهوريات الآن بالملك رمزا للتجمع الحر للدول الأعضاء ، وبالتالي
رئيسا للكومنولث » . هكذا أصبح بإمكان الجمهوريات الاعتراف بالتاج
رمزا للتجمع الحر بين دول الكومنولث بدون الانقاص من سيادتها .
ولا يعني تصريح رؤساء الوزارات في نيسان ١٩٤٩ ، والذي مكن « الهند
من البقاء عضوا في الكومنولث » لا يعني بأن الملك لا يزال سيد الهند ،
بل وبكل بساطة الاعتراف به « رئيسا » للكومنولث . فقد أوضح نهر
أمام الجمعية التأسيسية أنه « ليس للملك أية وظيفة ، بل وضع ما » .

NEHRU : Independence and after, p. 289.

(٦)

وهذا يعني أنه لم يعد يتمتع بأية سلطة أو موضع لأي ولاء. وبعد الهند
تبنت الباكستان الموقف ذاته عام ١٩٥٥ .

٢ - استقلال برمانيا وسيلان(*) وماليزيا

بعد الحرب ، لم يكن يوجد في برمانيا سوى قوة واحدة منظمة هي
الاتحاد المناهض للفاشية والمكافح من أجل الاستقلال ، ويضم عدداً من
حركات المقاومة بزعامة السيوعي تان - تان والجنرال الوطني أونغ - سن
وقد لعبت هذه المنظمة دوراً هاماً في تحرير البلد ، وذلك بآثارها لعصيان
الجيش البرماني الذي شكله اليابانيون . وطالب زعمائها باستقلال
برمانيا الفوري . ولم تكن حكومة تشرشل عازمة على منح هذا البلد
الاستقلال لأسباب اقتصادية (كانت برمانيا تمونها بالأرز) وسياسية بأن
معاً . حتى أن إدارة برمانيا الانكليزية التي « انسحبت » إلى سيملا أعدت
خطة لإعادة تنظيم هذا البلد . ونصت هذه الخطة على الحفاظ على النظام
العسكري والإدارة المباشرة لفترة غير محددة، تهدف إعادة الأمن واستعادة
النشاط الاقتصادي وتكليف الشركات البريطانية بهذه المهمة. الأمر
الذي سيؤدي إلى وضع يدها على ثروات البلاد . وأرجأت بحث المطالب
الوطنية لوقت لاحق .

لم ير البرمانيون في هذه الخطة سوى محاولة بريطانية تهدف إلى
استعادة بريطانيا لسيطرتها واحتكاراتها الصناعية والتجارية . لذلك
عمل الاتحاد المناهض للفاشية على استمرار الهيجان المعادي للانكليز .
وبعد أن مل تلي من حالة الفوضى هذه ، دعا زعماء الاتحاد إلى لندن
في كانون الاول ١٩٤٦ لبحث معهم مسألة إنشاء حكومة مستقلة في
برمانيا . إلا أنه لم يوافق سوى أونغ - سن على توقيع المعاهدة التي
منحت هذا البلد الحكم المحلي الذي « يقود إلى قيام برمانيا حرة

(*) بريلانكا حالياً - العرب .

ومستقلة داخل الكومنولث أو خارجه». أما الزعماء الوطنيون المتطرفون، فقد وجدوا أن امكانات الحرية هذه لا ترضي الا قليلا فيما يخص المستقبل ، وانها تركت لبريطانيا العظمى حق الرقابة على الدفاع والشؤون الخارجية في الوقت الحاضر . واغتيل اونغ - سن ووزارؤه في قاعة مجلس الوزراء بعد اتهامهم بالتخلي عن القضية الوطنية . وفي ١٧ تشرين الاول ١٩٤٧ ، عقدت معاهدة جديدة بين اتلي ورئيس الحكومة البرمانية الجديدة أو - نوا اعترفت بجمهورية الاتحاد البرماني دولة مستقلة ذات سيادة اعتبارا من ٤ كانون الثاني ١٩٤٨ . ورفضت برمانيا الدخول في الكومنولث . واصرت على أن يرحل الموظفون والقوات البريطانية من البلد في التاريخ المحدد للاستقلال . وطبق رئيس الوزراء البريطاني ما أعلنه قبل عام في مجلس العموم : « اننا لا نريد أعضاء الكومنولث ضد ارادتهم » . هكذا أصبح لدى المرء للمرة الاولى الدليل على ان التحرر من الاستعمار يمكن ان يحصل وديا وان يكون ناجزا .

. . سيلان . ان مثل الهند وبرمانيا كان له أثره على سيلان التي كان تطورها الدستوري نظاميا دوما حتى الحرب العالمية الثانية . وقد توقع البريطانيون ، المخلصون لنظامهم التطوري ، اعادة النظر في دستور سيلان لعام ١٩٣١ . وكانت الخطة التي وضعتها لجنة سولبورني (١٩٤٥) عبارة عن « نسخة من الدسنور البريطاني بأصرافه وتقاليده الى حد كبير » ونصت على قيام حكومة مستقلة وسلطة تشريعية براسين ، أي مكونة من مجلس شيوخ يتمتع بسلطات محدودة ، كمجلس اللوردات ، ومجلس نبابي من أعضاء منتخبين بالكامل تقريبا ، ويتمتع بسلطة تشريعية فعلية بينما يحتفظ وزير المستعمرات (عن طريق الحاكم العام) بالاشراف على ادارة الجزيرة . ومن جهة أخرى ، يحتفظ برلمان ويستمينستر بمبدأ سيادة التشريع الامبريالي . اذن لم يكن دستور عام ١٩٤٦ الا مرحلة جديدة من التقدم الذي يقوده شعب سيلان - « خلال فترات قصيرة نسبيا الى وضع الدومينيون » . الا أن مقدمة المرسوم نصت على أن « مدة هذا التقدم ستعتمد حتما على تجربة الشعب السيلاني المكتسبة في

أطار الدستور الجديد . والحقيقة أن هذا الدستور أصبح غير ملائم بعد وضعه موضع التنفيذ بفترة وجيزة . ومنعاً للنزاعات والاضطرابات ، نُسرت الحكومة الانكليزية القانون المسمى « حول استقلال سيلان » منح برلمان وحكومة الجزيرة الاستقلال الناجز داخل الكومنولث . وأكد هذا القرار بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ كانون الاول ١٩٤٧ .

— ماليزيا . حتى الحرب العالمية الثانية ، كانت ماليزيا تتكون من مجموعتين من الأقاليم متفاوتة الأهمية ، هي أقاليم الجزر (بينانغ — ملقا) والدول الماليزية التسعة . شكلت بعضها المستعمرات التابعة للتاج يديرها حاكم مسؤول أمام وزير المستعمرات ، والبعض الآخر محميات على رأسها مقيم أو مستشار بريطاني مهمته تقديم الآراء والنصح للسلطين المحليين .

وجعل تعدد المجموعات العرقية (٤٠ ٪ صينيون و ٤٠ ٪ ماليزيون و ٢٠ ٪ هنود) أمر تكوين عاطفة وطنية أمراً صعباً . فقد استمر بعض الصينيين بالتطلع نحو الصين ، واعتبر البعض الآخر منهم الذي ولد في ماليزيا هذا ابلد وطناً لهم ، واعتبر جزء ثالث منهم ، مكون من أولئك الذين تشرّبوا الثقافة البريطانية من طريق التعليم ، أنفسهم من اتباع صاحب الجلالة المخلصين . وتقاسم الماليزيين حركتان هما الحركة « التقليدية » التي ترتبط بـ « الرابطة الإسلامية » جعلت من السلاطين رمزاً للحركة الوطنية الماليزية ولمقاومة النفوذ الغربي والشعوب المهاجرة ، وحركة « التحديث » ومناضليها من أبناء البرجوازيات الحضرية ، وذات اتجاه ديمقراطي . وأدى الاحتلال الياباني إلى القضاء على نفوذ الأوروبيين وتدميم شعور كره الأجانب والحركة الوطنية بين الماليزيين . هكذا « تنبه الرأي العام الماليزي إلى ضرورة الحصول على دولة جديدة يديرها بوسائله الخاصة » (٧) .

(7) The Times, 29 Juin 1946.

ومع أخذ السياسة البريطانية بعين الاعتبار لهذا العنصر الجديد في فترة ما بعد الحرب ، فقد كان يوجهها عدد معين من الضرورات . واعتبر كل ما غداها أمراً ثانوياً . لهذا كانت صادرات ماليزيا من الثروات الطبيعية (ايتان ، كاوتشوك) تشكل عنصراً أساسياً بالنسبة للاقتصاد الانكليزي بصفتها مصدراً للدولارات ، ومن جهة أخرى ، كانت سنغافورة تعتبر واحدة من زهيرات الامبراطورية ونقطة استراتيجية لخطوط المواصلات التي تربط الميتروبول بالمستعمرات البريطانية في المتقاطرات . هكذا فان منح الحركة الوطنية بعض الترضيات لتهدئتها يهدف الى الحفاظ على المراكز الاقتصادية والاستراتيجية الانكليزية في ماليزيا . على هذا بدا أن الحل يكمن في انشاء دولة ماليزية حديثة الطابع ، محرة من سلطة السلاطين البالية ، ومصرح حقيقي يجري بداخله صهر مختلف الاجناس في أمة واحدة تدريجياً . واعتقدت بريطانيا العظمى أن عليها اتخاذ زمام المبادرة لتنفيذ هذه العملية فقد صرح وزير المستعمرات قائلاً : « ان من واجبنا تشجيع الشعور بالوحدة وبالمواطنة اللذين سيطوران قدرة البلد على الحصول في حينه على حكم نفسه بنفسه داخل الكومنولث » (مجلس العموم ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٥) كما تقرر استثناء سنغافورة من الاتحاد الماليزي الذي سيبنى على انقراض سلطة السلاطين واحتفاظها بوضع المستعمرة ، وبنظام دستوري خاص .

ومن خلال تطبيق هذه السياسة ، اجبر المفوض السامي الانكليزي هارول ماك مايكل السلاطين على التوقيع على الاتفاقيات التي نزعته منهم كافة سلطاتهم ، وتركت لصاحب الجلالة « السلطة بكاملها وشؤون القضاء في دولهم » . وعلى اثر ذلك انشئ **الاتحاد الماليزي** ، واستثنيت سنغافورة منه (١ نيسان ١٩٤٦) . وكان على هذا الاتحاد أن يصبح قادراً « بصفته بلداً موحداً ورائداً ، على ممارسة تأثير يتناسب مع اهميته الاقتصادية والاستراتيجية ... ويمنح جميع أولئك الذين جعلوا منه وطناً لهم امكان المساهمة في نشاطاته السياسية والثقافية بشكل عادل » (الكتاب الابيض ، كانون الثاني ١٩٤٦) . وتولى الحاكم

البريطاني السلطة التنفيذية يسلمه في ذلك مجلس استشاري . ولما جرى كل ذلك بسرعة كبيرة فقد قاد الى قيام معارضة عنيفة في الحال . فقد اشتكى السلاطين الى لندن سلب سلطاتهم بصفتهم زعماء دول بدون ان يعطوا الوقت اللازم لاستشارة اتباعهم ، واشتكت الطبقة الحاكمة المخلصة لسلاطينها من « تهزئة » الحكومة البريطانية لها . وتدمرت الجماهير الماليزية لكونها مهددة بابتلاع العنصر الصيني لها . وتشكلت عدة تجمعات ، نذكر منها حزب « مؤتمر الرابطة الاسلامية » الذي اصبح فيما بعد حزب اتحاد ماليزيا الوطني ، والحزب الوطني الماليزي .

كل ذلك جعل الحكومة البريطانية تدرك غلطتها . فعلقت العمل بالدستور . وعينت لجنة ادارية لاعداد مشروع دستور جديد شاركت فيها منظمة اتحاد ماليزيا الوطني والهنود - الصينيين . وفي الاول من تموز ١٩٤٨ ، بدأ العمل بالدستور الجديد ، دستور الاتحاد الماليزي . بُنيت بموجبه حقوق وامتيازات السلاطين التسع في معاهدات وقعت بشكل فرادي مع ملك انكلترا . وجمعت الدول التسع (بالاضافة الى بيانغ وملقا) في اتحاد تمارس بريطانيا العظمى فيه « رقابة مطلقة على شؤون الدفاع والخارجية » وفي الداخل ، كلف مفوض سام بريطاني بـ « تقديم النصح لاصحاب السيادة في كافة الامور المتعلقة بحكومة الدول » . هكذا بقيت انكلترا ، ممثلة بمفوضها السامي ، صاحبة السيادة في الاتحاد عملياً .

وفي حين ان الدستور الجديد ارضى السلاطين والطبقات الحاكمة ، فانه اثار سخط كل من الوطنيين الماليزيين المتجمعين في الحزب الوطني الماليزي المناهض تماماً للملكية ، والصينيين الذين حرّموا من حق المواطنة (ارضاء للماليزيين) التي اصبحت من الآن فصاعداً مقصورة على « الاشخاص الذين برهنوا على اخلاصهم لبلدهم وتعلقهم به » . وهو مفهوم من الصعب تقديره موضوعياً . وهذا ما يمكن ان يفسر الاضطرابات التي ادت الى تصعيد الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية ، التي تحولت في مايس ١٩٤٨ ، الى ثورة بتحريض من الحزب الشيوعي الماليزي

القومي : وتطلب هذا الصراع الشديد بذل جهد عسكري ومالي هام من البريطانيين حتى عام ١٩٥٤ ، وادى الى اعلان حالة الطوارئ في البلاد خلال فترة مكافحة الثورة . واعتبر الانكليز ان من حسن السياسة وضع الدستور على طريق الضرورة الطبيعية للارتقاء لكي يكسبوا الى جانبهم الوطنيين المترددين . فبعد ان تم إدخال نظام انتخابي بسيط للمجلس التشريعي (١٩٥١) ، طبقوا نصا دستوريا جديدا (١٩٥٥) زاد من نسبة الأعضاء المنتخبين فيه ، وجعل من قسم من أعضاء المجلس التنفيذي نوعا من الحكومة مع رئيس للوزراء يتم اختياره من بين أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين .

وكان الفائز في انتخابات عام ١٩٥٥ فريق جديد أطلق على نفسه اسم « الحلف » يتكون من منظمة اتحاد ماليزيا الوطني وجمعية صينيي ماليزيا وحزب المؤتمر الهندي الماليزي . وبعد فترة وجيزة ، دفع وفي الحلف لقوته الى إعلانه عن رغبته في تحقيق تقدم دستوري جديد . وخلال الأشهر الأولى من عام ١٩٥٦ ، تم عقد مؤتمرات في ماليزيا ولندن بالتعاقب ، حضرها اضافة لممثلين عن المملكة المتحدة السلاطين الماليزيون وحكومة الاتحاد (حزب الحلف) ، اقرت فيها التدابير اللازمة « لاقامة اتحاد ماليزيا بسرعة ، مع حكومة تتمتع بالحكم الذاتي التام وبالاستقلال داخل الكومنولث . حكومة تقوم على مؤسسات برلمانية » . وتم تحديد شهر آب ١٩٥٧ تاريخا للاستقلال . وفي الأشهر اللاحقة قامت لجنة عمل انكليزية - ماليزية بوضع « مشروع دستور للاتحاد » . وفي ٣ آب ١٩٥٧ ، انتخب السلطان نيفري سانمبيلام ، عبد الرحمن ، رئيس حزب الحلفاء ورئيس الوزراء ، رئيسا أعلى للاتحاد الماليزي ، ولقب بـ «Ynag di - Pertuan Agong» وفي اليوم التالي ، ألغيت الحماية البريطانية من الدول الماليزية . وأصبح يوم ٣١ آب يوم الاستقلال .

ويعتبر النظام الذي انشأ في ماليزيا مثالا للحلول الوسط وللتخيلات التشريعية الصعبة الفهم على المختصين بالعلوم السياسية المعتادين على

الوضوح الشديد للحقوق الرومانية . ففي حين ان مطبقوا القانون العام الانكليزي المرن ، قبلوا في جملة ما قبلوا به ، بلا صعوبة ، عدم ولاء المواطنين الماليزيين للملكة انكلترا ، وباعلان ولائهم الى يانغ دي بيرتيان اغونغ ، فانهم احتفظوا بحق اللجوء الى مجلس التاج الخاص ، الاجراء الذي ألغى في اكثرية بلدان الكومنولث . واذا ما استثنينا هذه الناحية فان انكلترا لم تعد تحتفظ بمبدأ السلطة السياسية في ماليزيا . ومع ذلك فقد منحها معاهدات التعاون المشترك (الموقعة في ايلول ١٩٥٧) مهمة الدفاع الخارجي ، وبناء على ذلك ، السماح بالاحتفاظ بقواعد عسكرية في هذا البلد . كما احتفظت بكامل مواقعها الاقتصادية .

سنغافورة . عرفت سنغافورة ، التي أصبحت مستعمرة منفصلة منذ عام ١٩٤٥ ، هي ايضا ، تطورات دستورية تم انتزاعها بفضل نضال الجبهة العمالية المرير . ورفضت انكلترا عام ١٩٥٥ منح الاستقلال الذي طالب به هذا الحزب بحجة ان « عدم المرور بمرحلة قيام الحكومة الديمقراطية المستقرة ، ونشاط القوى الشيوعية المخربة وعدم توقع امكان تطور الوضع الداخلي » . والحقيقة ان الانكليز كانوا يخشون ان تصبح سنغافورة قلعة الصين الشعبية بضغط من سكانها من الصينيين « فكما قال وزير المستعمرات لينوكس - بويد : « اننا لا ننوي السماح لسنغافورة بان تصبح مستعمرة لبكين » . وفي عام ١٩٥٧ ، لما بدا ان مثل هذا الخطر امر مستبعد ، على اثر القمع الوحشي للحركات الشعبية ، وافق وزير المستعمرات على منح سنغافورة الحكم الذاتي . ونشأت دولة سنغافورة في ٣ حزيران ١٩٥٨ . ومنذ ذلك الوقت أصبح تحقيق الوحدة السياسية مع الاتحاد الماليزي امرا ممكن التحقيق لان غالبية السكان فيها كانت تحب ذلك . لكن قبل ذلك ، وبقصد تجنب تقديم بروليتارية سنغافورة الدعم القوي للعنصر الصيني في الاتحاد ، وضمت حكومة لندن بالاشتراك مع عبد ارحمن مشروع « ماليزيا الكبرى » الذي هدف الى ادخال اقليم شمال بورنيو ، وساراواك ،

وبرونوي اضافة الى سنغافورة في الاتحاد . هكذا يصبح صينيوس
سنغافورة مضمورين ضمن اقلية من الماليزيين . وتم الاتفاق على اقامة
ماليزيا الكبرى او ماليزيا في ٣٠ آب ١٩٦٣ . واعتباراً من هذا التاريخ
حصلت كافة المستعمرات البريطانية في جنوب شرقي آسيا على
الاستقلال .

* * *

الفصل الثامن

فشل الاتحاد الفرنسي في آسيا

اعتقد الرأي العام الفرنسي ، وحتى الجناح الليبرالي منه ، بأن الباب الثامن من دستور عام ١٩٤٦ يمثل عملاً سخياً منه . فقد صرح وزير فرنسا لما وراء البحار موريس موتيه بأن « إعداد المساواة بين الاجناس ، وإلغاء نظام الاندجينا ، ومنح السكان المحليين حق المواطنة ، وإلغاء العمل الإجباري ، وإنشاء مجالس محلية تعتبر أعمالاً من حقنا ان نفخر بها » . وإذا كان ذلك أمراً لا ينكر على المستوى الاجتماعي ، فإنه يبقى موضع نقاش على المستوى السياسي .

فقد اتبعت الجمعية التأسيسية الاتجاه المحافظ من الرأي العام الفرنسي ، متفائلة تماماً عن تطلعات الشعوب . وأنشأت اتحاداً بدون ان تقوم باستشارة شعوب ما وراء البحار غير الممثلة في الجمعية بخصوص مضمونه . وكان الهدف الاساسي من إنشاء هذا الاتحاد القضاء على ديناميكية التقدم والوقوف في وجه « قوى التجزئة » . ومما لا شك فيه ان هذا الاتحاد شكل خطوة على طريق التقدم . إلا ان ذلك كان في حدود ضيقة لا تتجاوز الا مركزية الإدارية المتقدمة نوعاً ما . وتحتاج الى تصديق البرلمان الميتروبولي عليها . ولئن كان بإمكان البلدان التي ادخلت في الجمهورية ان تتكيف مؤقتاً مع الوضع الجديد فهذا لان الرأي العام فيها كان في بداية يقظته والحركات الوطنية فيها ضعيفة نسبياً ، وكان الامر مختلفاً جداً بالنسبة للدول المتحدة . لان وعي هذه الدول لوجودها الوطني جعلها ترفض أي وضع قانوني ممنوح لا يشكل تخلياً

واضحاً عن الوضع القانوني الاستعماري . وكان هدف هذه الدول دفع المستعمر للاعتراف بحقوقها في وجود مستقل لها . بدون أن يعني هذا الحق القطيعة التامة للروابط بينها وبين الميتروبول .

وهذا ما تجاوز كثيراً تصورات أغلبية الفرنسيين . فقد رأى البعض منهم في عناصر الدستور وسيلة لإعبادة السيطرة الاستعمارية أو الحفاظ عليها تحت مظاهر جديدة . ووجد البعض الآخر أنها تسمح بالعودة التامة إلى روح الاتفاقات الأصلية (معاهدات الحماية) التي ربطت هذه البلدان بفرنسا . ولا زال الفموض يعتري مفهوم « الاتحاد » ذاته .

والاتحاد الفرنسي ، الذي أطلق عليه بنائه اسم الدولة الفيدرالية ، لم يكن فيدرالياً . فعلى الرغم من أنه يتكون من شعوب وبلدان متنوعة جداً فإن واحداً منها فقط كان يتمتع بسلطة اقرار ، وبدون استشارة الدول الأخرى . وتم الحفاظ على « مبدأ السيادة الفرنسية المقدسة » بناء على طلب مجالس المستوطنين الفرنسيين العامة . ولم يكن باستطاعة أية مؤسسة من المؤسسات ذات المظهر الفيدرالي (البرلمان ، المجلس الأعلى الفيدرالي) ، التي نص الدستور على إنشائها ، أن تشكل خطراً على هذا المبدأ . لأن المادة ٦٢ تقضي بأن تبقى « الإدارة السياسية » بين يدي حكومة الجمهورية . ومع ذلك ظهر التخوف من هذه المؤسسات « الخيالية » لذلك لم تبد الحكومة أية عجلة من أجل دعوة مجلس الاتحاد الفرنسي للاجتماع خوفاً من سيطرة « الوطنيين » المتحدين وأقصى اليسار عليه . أما بالنسبة لمجلس الوزراء الأعلى « فلم يكن ممكناً تشكيله بشكل صحيح طالما لم يتم التوصل بعد إلى إقناع أصحاب السيادة أو رؤساء الدول « الاتحادية » بالتخلي عن كل أمل بالاستقلال التاجز ، الذي يشكل مصيبة كبيرة بالنسبة لهم وفرنسا » (م . دوفير) . أما الدول الاتحادية ، فلم تخف بأن ما تصبوا إليه بالأساس هو الاستقلال المصحوب بروابط خاصة مع الميتروبول السابق ، لأنها لم تقبل بالاتحاد

الفرنسي لعام ١٩٤٦ إلا على أساس اعتباره خطوة أولى باتجاه الاستقلال، وتريده متطورا باتجاه الحصول على وضع المساواة بين الدول الاعضاء كافة . وجعل هذا التعارض في وجهات النظر من العسير جدا تحديد شكل العلاقات الجديدة بين فرنسا ومستعمراتها السابقة ، وأفاق منذ البداية تطبيق الدستور الجديد بشكل صحيح .

١ - اتحاد أم استعمار جديد ؟

٢ - تشكيل جمهورية فيتنام الديمقراطية ، أيلول ١٩٤٥ :

سعى زعماء التجمعات الوطنية الفيتنامية « الذين انسحبوا الى الصين منذ دخول اليابان في الحرب ، الى تنظيم النضال المشترك . وأنته مؤتمر ليونتشيو (آذار ١٩٤٤) ، الذي عقد برعاية الصين ، برنامجا لتشكيل « حكومة فيتنامية مؤقتة » يشارك فيها ممثلون عن الحزب الوطني الفيتنامي ، والحزب الشيوعي الهندو صيني ، واتحاد الشباب الثوري الفيتنامي (كان هوشي - مينه الوحيد من بين الاعضاء الثمانية الذي ينتمي للحزب الشيوعي الهندو صيني) . وكان الهدف المباشر من ذلك العمل تصفية كل السيطرة الفرنسية واليابانية على فيتنام ، واستعادة الاستقلال بمساعدة الكومنتانغ الصيني . إلا أنه في الوقت الذي اضطرت فيه الاحزاب الأخرى التي لا تملك أية وسيلة للنضال لأن تلعب دور المراقب ، فإن الحزب الشيوعي شرع عن طريق منظماته السرية المحلية بالدعاية الوطنية التي سرعان ما قادت الى نتائج فاجئة في صفوف البرجوازية المثقفة الشابة ، والمحاربين القدماء الذين تركوا الوحدات العسكرية الفرنسية . وكانت سياسة نظام فيشي « الفاشية » الهدف الرئيسي لهذه الدعاية المعادية ، ولم ينج الديفوليين منها عندما شك بعزمهم على استخدام قوات الحلفاء لاعادة السيطرة الاستعمارية من جديد . وبالإضافة الى العمل السياسي ، فقد كان هناك نشاط

عسكري يقوده جيش نو- نغيان - جباب الشاب بدممه السكان . وقد قاد هذا النشاط الى وضع المناطق الجبلية المجاورة للصين تحت سيطرة الوطنيين الفيتناميين .

وفي التاسع من آذار ١٩٤٥ ، انتهت المرحلة الاستعمارية في الهند الصينية . فقد قضى الهجوم العسكري الياباني المفاجيء على الجيش والادارة الفرنسية في عدة ساعات . ولما كان اليابانيون عاجزين عن ملء الفراغ الناشيء ، فقد لمحوا بعدم معارضتهم الاستقلال الفيتنامي المحتمل .

فسارع الامبراطور باو - داي الى اعلان إلغاء « معاهدة الحماية الموقعة مع فرنسا ، واستعادة البلد لحقه في الاستقلال . وصرح ان فيتنام ستسعى الى تنمية نفسها بنفسها لكي تصبح اهلا لوضع الدولة المستقلة . وستعمل بتوجيهات اعلان إنشاء آسيا الشرقية الكبرى التي تعتبر نفسها جزءا منها ، وانها ستساعد بثرواتها على تحقيق الازدهار المشترك » .

وقاد الصدام الذي وقع بين حكومة باو - داي واليابانيين الى ظهور فيت - مينه (فيتنام) كقوة سياسية داخل المقاومة ، لانها سرعان ما تلقت مساعدة السكان في تونكان والانام الذين ملوا من نهب اليابانيين لهم ، وانهكتهم الازمة الاقتصادية . واجرت حركة فيت - مينه اتصالات مع افراد من المخابرات السرية الأمريكية ومع مفوض الحكومة الفرنسية المؤقتة ج . سانتيني . وطالبت المذكرة التي سلمت الى سانتيني (تموز ١٩٤٥) حول الهند الصينية الفرنسية المستقبلية بإنشاء برلمان منتخب بإقتراع عام . تكون الحكومة مسؤولة امامه ، ويرئسها موظف فرنسي كبير ، على ان ياتي الاستقلال خلال فترة تتراوح بين خمس الى عشر سنوات . فكانت مبادرة سياسية ، ذكية بالتأكيد ، تهدف الى تشديد عزلة نظام باو - داي ، في الوقت الذي كان فيه انهيار اليابان وشيك الوقوع . وتسارعت الأحداث خلال شهر آب . فقد أصبحت قوات

فيت - مينه تشكل « جيش التحرير الوطني » . وأصدرت لجنة تحرير شعب فيتنام ، التي برئسها هوشي - مينه ، الأمر بإشعال الثورة العامة ، وأقامت في هانوي . في حين أن السلطة في القرى خرجت من أيدي الأميان ، وأصبحت بين يدي اللجان الشعبية . وفي ٢٥ آب تنازل باو - داي من العرش على أثر المساعي التي قام بها لدى الحلفاء والجنرال ديفول . وصرح أمام الجنرال ديفول يقول : « لا يزال بإمكاننا التفاهم بسهولة عظيمة وأن نصبح أصدقاء ، إذا ما توقفت عن الادعاء بأنكم ستصبحون أسيادنا من جديد » .

وسلم الامبراطور السابق اختام الدولة ، رمز الشرعية ، الى حركة فيت - مينه ، التي أصبحت من الآن فصاعدا تتمتع « بمهمة سماوية » في نظر الشعب ، وصار بإمكانها مد سلطتها على البلد بكامله . وفي ٢ ايلول تم في هانوي إعلان استقلال فيتنام وقيام الجمهورية الديمقراطية .

وبعد الإشارة الى روح الميثاق الأمريكي لعام ١٧٧٦ ، والى مبادئ الثورة الفرنسية ، وميثاق سان فرانسيسكو ، صرح زعماء الحركة بما يلي :

« لقد كسر شعبنا السلاسل التي أثقلته قرابة مائة عام ليجعل من فيتنامنا بلدا حرا . نحن أعضاء الحكومة المؤقتة ، ممثلي السكان كافة ، نعلن بأنه لم يعد لنا من الآن فصاعدا أي رباط يربطنا بفرنسا الامبريالية ، وعن إلغاء المعاهدات التي وقعتنا فرنسا بخصوص فيتنام ، وإلغاء كافة الامتيازات التي استأثرت بها في بلدنا بلا حق » .

وتجدر الإشارة الى أنه لم يكن لثورة آب هذه « أي طابع اشتراكي » بل كانت حركة تحرير وطني ، شارك فيها ، في إطار جبهة متحدة ، الوطنيون والديموقراطيون من كافة الاتجاهات ، شيوعيون ووطنيون ، من الحزب الوطني الفيتنامي والبتوذيين والكاثوليك .

ولم يكن مستقبل الشعب الفيتنامي ، الفخور باستعادة استقلاله والمصمم على « التضحية بممتلكاته وبحيائه للحفاظ على هذا الاستقلال » ، لم يكن يخلو من الخطر . فبعد أن وعد الأمريكيون بدعم القضية الوطنية، صاروا أكثر تحفظاً . فبالإضافة الى تحركات العملاء الأمريكيين السريين المشبوهة ، لم تحترم الوعود التي قطعها الجنرال كالاجر الى هوشي - مينه بتأمين التجهيزات الفنية ورؤوس الاموال اللازمة لاعادة بناء اقتصاد بلده مقابل منح امريكا بعض الامتيازات المنجمية . وبعد وفاة روزفلت سعى وزير الخارجية بيرنيس الى طمأنة الفرنسيين الذين كانوا يشكون بسياسة واشنطن . ولم يكن الانكليز ، الذين انتقلت اليهم مؤقتاً إدارة منطقة الهند الصينية الواقعة الى جنوب خط عرض ١٦ يفكرون بتركها سريعاً . إلا ان الامر لم يكن كذلك بالنسبة للصينيين . فبعد تكليفهم بنزع السلاح من اليابانيين في منطقة شمال الهند الصينية ، اصطحبوا معهم فيتنامي دونغ - مينه - هوا ، الحركة الفيتنامية المحافظة والمناهضة للغرب والمخلصة للتضامن الآسيوي ، التي كان يعتمد عليها العديد من جنرالات شيانغ - كاي - شيك بهدف إقامة نفوذ دائم لهم في تونكان . واضطر هوشي - مينه ، تحت الضغط الصيني ، الى تشكيل حكومة « اتحاد وطني » ضمت أعضاء من الاحزاب الثلاثة (فيت - مينه ، دونغ - مينه - هوا ، والحزب الوطني الفيتنامي) . إلا ان كل ذلك بقي مرهوناً بما سيقدره الفرنسيون .

ب - عودة الفرنسيين إلى المسرح :

لم يحصل أي تطور على المستوى الحكومي او الراي العام الفرنسي بخصوص الهند الصينية مماثلاً لذلك الذي شهدته الفيتناميون . فقد كان هناك تجاهل متعمد للأحداث التي تعاقبت منذ التاسع من آذار . وظلت الحكومة الفرنسية متمسكة بإعلان ٢٤ آذار الذي اعاد الهند الصينية الى وضعها السابق للجرب ، بل عمق تقسيمها الى مقاطعتين : فيتنام ، وتونكان والابام ، واعتبر كل منهما كياناً خاصاً وعضواً في الاتحاد

لهندو صيني الى جانب كوشنشين ، وكمبوديا ، ولاوس ، الخاضع
للسيادة الفرنسية . غير أن هذه الاحكام تتعارض مع مطلبي فيتنام
الاساسيين وهما وحدة الثلاثة كي الوطنية (انام ، تونكلان ، كوشنشين) ،
والاعتراف بالاستقلال الوطني . إلا أن الاحداث أثبتت أن البناء السياسي
الذي أمده باريز بناء على نصائح إدارة الهند الصينية الاستعمارية
لا ينسجم مع الواقع . ومع ذلك فقد كان عمل المفوض السامي الاميرال
دي ارجنليو تنفيذ هذا البرنامج بعد عودة الفرنسيين الى الهند الصينية .

ولدى وصول مفوض الجمهورية للهند الصينية الجنوبية ، سيديل ،
في شهر ايلول ١٩٤٥ على اثر انسحاب القوات البريطانية منها ، وجد فيها
لجنة المنطقة الجنوبية (نام - بو) تقوم بإدارة المنطقة وتحمل اسم
حكومة هانوي . وهذا ما أدى إلى تآزم العلاقات بسرعة بين الفيتناميين
والفرنسيين . فقام سيديل بطرد اللجنة من سايفون وسيطر على المدينة .
ورأى الفيتناميون في ذلك أول خطوة نحو إعادة السيطرة الفرنسية على
المنطقة ، فنظموا حرب العصابات . ومنذ ذلك الوقت ، لم تتوقف الأعمال
العسكرية عن التفاقم ، واحتلت القوات الفرنسية من جديد الكوشنشين
بأكملها بين تشرين الأول وكانون الثاني ١٩٤٦ .

وكان امام دي ارجنليو الخيار بين سياستين . الأولى ، وهي التي
نصح بها سيديل ، وتقضي بترك إمكانية تطبيق اعلان ٢٤ آذار مفتوحة ،
والثانية وتقول بالعودة الى الوضع السابق ، أي السيطرة الاستعمارية
التامة . ووجد الحل الأخير مدافعين أشداء عنه بين فرنسيي الهند
الصينية من المستوطنين والتجار والمدراء المحافظين الذين لازالوا يرون
في قول ليوتيه المأثور (١٨٩٦) : « احكموا مع المندران » قاعدة ذهبية .
وكان المفوض السامي دي ارجنليو يميل الى استخدام الحلول الصارمة ،
بخاصة وأن الحياة الرهبانية التي عاشها خلال سنوات عديدة حالت
دونه ودون متابعة التقدم الذي عرفته الشعوب الآسيوية . وفي ٤ شباط
١٩٤٦ ، أنشأ مجلس الكوشنشين الاستشاري المؤقت ، مهمته
المبدئية إعلام الإدارة عن حالة الرأي العام والتحضير لاستفتاء شعبي .

ولم يكن هذا المجلس عملياً سوى مؤسسة إدارية ، وبعث لمجلس الكوشنشين القديم . فقد اُتسم ببساطة الطابع التمثيلي فيه . فمن بين الـ ١٢ عضواً (الذين يقوم المفوض السامي بتعيينهم) ٤ كانوا فرنسيين الأصل ، و ٧ من السكان المحليين الذين يحملون الجنسية الفرنسية . وقد كتب دي فيلار بهذا الخصوص يقول :

« قبل أن تحل الإدارة المشاكل الفيتنامية ، بدأت ، بدفع من المستوطنين ، في تجربة شديدة الخطر ، لاسيما وأنها كانت تهدف إلى جعل الأحداث تسير النظرية (إعلان ٢٤ آذار) التي رفضتها الحركة الوطنية بكاملها » .

وبدا أن تطبيق إعلان ٢٤ آذار يسير على أحسن مايرام في باقي الهند الصينية . فقد توصلت فرنسا إلى تسوية مع كمبوديا تقضي بإعادة تنظيم الحماية بشكل أكثر ليبرالية يجعل منها ، حسب عبارات دستورها ، « دولة تتمتع بالحكم الذاتي وتشكل جزءاً من الاتحاد الفرنسي كدولة مشاركة » .

كما نصت معاهدة أخرى أكثر وضوحاً (٢٧ آب ١٩٤٦) على توحيد مملكة لاوس ، وربطها بالاتحاد الهندو صيني والاتحاد الفرنسي . وبناء على هذه الأسس تم توقيع معاهدات اتحاد بين ملكي البلدين الصغيرين في تشرين الثاني ١٩٤٧ . غير أن من الواضح أنهما ربطا انضمامهما إلى هذا الاتحاد بانضمام الدول الفيتنامية الأخرى إليه .

٢ - البحث عن مخاطب جديد :

٢ - الفشل في التفاهم مع الفيت - مينه :

كانت عقدة المشكلة في منطقة شمال الهند الصينية لا تتمثل بوجود الجيش الصيني الذي كان من السهل الحصول على انسحابه (معاهدة ٢٨ شباط ١٩٤٦) بقدر ما تتمثل بوجود حكومة الجمهورية الديمقراطية

الفيتنامية التي يدعمها الراي العام بالإجماع في عزمها على الحفاظ على الاستقلال المكتسب حديثاً . وذلك لعدم قيام تفاهم بين أعضاء حكومة (الائتلاف الوطني) . فوزراء حركتي دونغ - مينه - هوا والحزب الوطني الفيتنامي كانوا من المتطرفين المناهضين للشيوعية . وأظهرت صحافتهم والفاظهم تصلباً مطلقاً تمثل بالمطالبة بالاعتراف بالاستقلال (Dec Lop) الفوري والناجز ، ورفض أي تفاوض مع فرنسا . وحملتهم مواطنهم الى التطلع سواء نحو الصين أو نحو الولايات المتحدة . أما هوشي - مينه فكان يفكر بأن التفاهم مع فرنسا العامل الوحيد الذي يضمن للدولة الاستقرار الذي كانت بحاجة اليه .

أما بالنسبة لفرنسا ، فلم تكن المواقف فيها أقل تضارباً . فقد تحدثت حكومة جوان Gouin بغموض شديد عن ضرورة « خلق شروط تعاون صادق ومخلص بين فرنسا والدول والشعوب التي تعترف السير معها على طريق الديمقراطية » ، الأمر الذي بدا بمثابة اعتراف ضمني بحق فيتنام بتشكيل دولة تتمتع بالحكم الذاتي في نطاق الاتحاد الفرنسي . أما في الهند الصينية ، « فكان مجرد تصور فكرة التعامل مع الفيت - مينه يشير إدارايي دولة تتمتع بالحكم الذاتي في نطاق الاتحاد الفرنسي » . أما في الهند الصينية ، « فكان تصور فكرة التعامل مع الفيت - مينه يشير إدارايي ومدنيي سايفون المغمورين تماماً بالجو الكوشنشييني . . ففي رأيهم لا يوجد أي شخص يمكن التفاهم معه ، لأنه ليس هناك إلا مشيرو الفتن المناهضون للفرنسيين . وفي نهاية المطاف تمكن هؤلاء المدنيون من السيطرة على فكر دي ارجنليو . . . » . (دي فيلار) . غير أن الجنرال لوكليرك ، قائد القوات العسكرية ، كان يرى الوضع بشكل مختلف .

فعلی الرغم من انه كان اشد رغبة من أي شخص آخر في إعادة نفوذ فرنسا الى المنطقة ، فقد كان يقدر صعوبة الاحتلال من جديد بسبب عواطف الحلفاء ، وطبيعة البلد التي يمكن ان تقوم الحرب معها ، وضعف الوسائل التي تملكها فرنسا في الهند الصينية ، وخاصة بسبب قوة العاطفة الوطنية التي تشير جميع الطبقات للدفاع عن الاستقلال . وكان

من الضروري في المقام الاول تجنب قيام تمرد عام ، لأن الحرب قد تجعل اية تسوية سياسية امراً مستحيلاً ، ويمكن أن تعني نهاية النفوذ الفرنسي في المنطقة . ومن الممكن أيضاً أن هذا الرجل العسكري كان يكن « عاطفة لهؤلاء الرجال الذين قاتلوا بصلابة من أجل تحرير أنفسهم » .

وتفسر هذه المعطيات توقيع معاهدة ٦ آذار ١٩٤٦ بين ساتيني وهوشي - مينه وهشاشة هذه المعاهدة أيضاً . فقد اعترفت هذه المعاهدة بفيتنام دولة حرة ، لها حكومتها وبرلمانها وماليتها وتشكل جزءاً من الاتحاد الهندو صيني والاتحاد الفرنسي . ونصت على عودة الفرنسيين السلمية الى تونكان على أن تنسحب فرنسا منها خلال خمس سنوات ، والاعتراف بحق الكوشنشين في التعبير من رأيها بإجراء استفتاء حول انضمامها الى فيتنام .

هكذا سوت فرنسا ، الاولى من بين الدول الاوروبية الكبرى ، سلمياً مسألة علاقات الحركة الوطنية الآسيوية مع الميتروبول . لكن مثل هذا المضي بعيداً على طريق تقديم التنازلات الا يشكل تضحية عديدة الفائدة للمصالح والنفوذ الفرنسي كان من الممكن الحفاظ عليها بسهولة؟ هذا ما كان يفكر به دي ارجنليو الذي عمل على اقناع الاوساط السياسية الفرنسية بذلك . فقد منحت الثقة الى الفيت - مينه ، الحرب الكلياني(*) ، المناهض أساساً لفرنسا ، وإلى زعمائه الذين يشكلون مجموعة من مثيري الاضطرابات ، وإلى هوشي - مينه العاجز عن فرض احترام المعاهدة كما هو عاجز عن الحفاظ على النظام . ولا يزال هناك وسيلة يمكن انقاذ المستقبل بواسطتها وهي وضع الكوشنشين ، حيث توجد مصالح فرنسية هامة (مزارع « الاراضي الحمراء ») تدافع عنها

(*) هو الحزب الذي يؤمن بسيطرة حزب واحد على السلطة ، وبالقائمة سلطة سياسية تسيطر سيطرة صارمة على كافة مظاهر حياة الأمة ، ولا يقبل أية معارضة منظمة - العرب .

بحماسة لجنة الهند الصينية المرتبطة بشركات المزارعين الى حد كبير، وضعها خارج منطقة نفوذ الفيت - مينه . ولم يلق الاميرال أية صعوبة في اقناع الاحزاب « المحافظة » ، وخاصة وزير المستعمرات الاشتراكي م . موتيه ، بوجهات نظره .

وبسرعة مذهلة تم اتخاذ بعض الاجراءات، لا طبقا لمعاهدات ٦ آذار ١٩٤٦ ، بل وفقا لاعلان آذار ١٩٤٥ ، بهدف اقامة دولة كوشنشين الحرة في ٢٦ آذار . وقامت لجنة كوشنشين الاستشارية بتسمية « رئيس حكومة مؤقتة لجمهورية كوشنشين » ، في حين سافرت بعثة مكونة من بعض « الوطنيين الكوشنشينيين » الى باريز لاطلاعها على امانى الشعب الكوشنشيني . وفي الاول من حزيران تم اعلان قيام جمهورية كوشنشين . وقد جرى ذلك « بموافقة الاميرال (دي ارجنليو) الذي لم يكن لديه تفويض من البرلمان بذلك ، ومن غير ان يحصل على الموافقة الصريحة للحكومة » (الفرنسية) على ذلك ، وبدون استشارة الشعب المعني كما نصت المعاهدات .

يضاف الى هذا النزاع الكوشنشيني ، خلاف جوهرى في وجهات النظر حول تفسير معاهدات ٦ آذار والذي يشكل خطرا على بنية الاتحاد الفرنسي المستقبلي .

فقد كان الفيتناميون يتطلعون للحصول على اعتراف دول العالم باستقلالهم كضمان ضد احتمال عودة هجومية للروح « الاستعمارية » في فرنسا . فقد كانوا برون في الاتحاد تجمعاً من الدول المشاركة والمتساوية في الحقوق والواجبات ، مرتبطة ببعضها البعض بمعاهدات نائية تحدد علاقاتها بموجب القانون الدولي . أما الفرنسيون فقد وافقوا على منح الحكم الذاتى الداخلى « لدول حرة » داخل المعسكر الفرنسى على أن يكون المفوض السامي الذي يرئس الاتحاد اميناً على سلطات الاتحاد الفرنسى ، ويتمتع بصلاحيات اقتراح القوانين ، ويساعده

مجلس الدول المكون من ممثلين عن كل منها ، ويتولى ادارة الحكومة
الفيدرالية الهندوصينية التي يحد وجودها من سيادة كل دولة من
الدول على القليل من الامور .

وقد ابرزت الاتصالات الفرنسية - الفيتنامية الاولى عبر مؤتمر
دالات الاول (مايس ١٩٤٦) الذي عقد بهدف تنظيم العلاقات الثقافية
والاقتصادية ، هذه الخلافات السياسية بين الطرفين . وبرهن الهجوم
العسكري الفرنسي على سفوح موا ، وانشاء وحدة ادارية خاصة
(مفوضية السكان الجبليين) على حساب الرقعة الارضية الفيتنامية
على أن الاميرال كان يتابع سياسته بعناد ويشكك بممثلي فيتنام .
وعندما وصل هوشي - مينه الى المبتروبول ، كان الجو فيها ملائما
قليلا للتفاوض في الامور المعلقة . فقد أدت الانتخابات الى فوز الحزب
الجمهوري الشعبي برئاسة الحكومة . وكان هذا الحزب ، كما
الراديكاليين واليمينيين ، متحسسا من اصرار الرئيسي الفيتنامي على
الحديث عن الاستقلال ، والبحث عن دعم له بين رجالات اليسار
الفرنسي ، وادلائه بالكثير من التصريحات الصحفية . ولم يجرؤ اي
حزب أو وزير على دعم موقف هوشي - مينه بحزم ، وخاصة بين
الفرنسيين والفيتناميين آنذاك . لهذا السبب حضر مؤتمر فونتينبلو
(تموز - آب) من الجانب الفرنسي رجال من الدرجة الثانية ، وخاصة
مدراء يكتون قليلا من التعاطف مع مفاوضاتهم وافكارهم الوطنية . ولم
تؤد المباحثات الا الى استنتاج أن ليس هناك امكان لايجاد أساس
للتفاهم بين الطرفين . ومع ذلك كان كلا الطرفين ، وخاصة الجانب
الفيتنامي ، يميلان الى التصور بأن المباحثات لم تكن فاشلة كليا . فهل
كانت « تسوية » ١٤ ايلول التي وقعها كل من م . موتييه وهوشي - مينه
تشكل شيئا آخر غير محاولة يائسة لابطاء سير الاحداث نحو الصراع
المحتم ؟ لقد سوى هذا الاتفاق بعض المسائل المالية والاقتصادية ونص
على تشكيل لجان ثنائية . ولن يكون لهذا اي مغزى الا اذا تم التوصل

الى اتفاق سياسي بين الجانبين . وقد أبعد التدهور المستمر للاوضاع في الهند الصينية كل احتمال للوصول الى مثل هذا الاتفاق .

لقد تبين بوضوح بأن اعادة السلطة الاستعمارية ، وان كانت مقنعة بواجهة من « دول حرة » لم تحظَ بموافقة السكان . وكانت السياسة الفرنسية تعمل في الفراغ . ولم يعطِ أي انسان أهمية لمناورة دي ارجنليو الذي جعل ممثلي الكوشنشين واللاوسيين والكمبوديين والموان ، الذين اجتمعوا بمساعيه في دالات (المؤتمر الثاني آب ١٩٤٦) ، جعلهم يقبلون بمنشروع اتحاد حرره بنفسه واستثنى منه فيتنام ، لكي يمنع باريز من التفكير بتقديم أي تنازل الى هوشي - مينه . بالمقابل ، أدرك فرنسيو كوشنشين أن النفوذ الوطني حقق تقدما هاما لدرجة أن « حكومة » سايفون لم تعد تبدو مضمونة بالنسبة لهم ، وأنه يجب تجنب اجراء استفتاء حول « الانفصال » بأي ثمن . وفي فيتنام ، كانت حكومة هوشي - مينه تتدعم بعد ابعاد العناصر الوطنية الموالية للصين . وقادت المرونة ، التي تجلت من خلال اهمالها لايدولوجيتها الاشتراكية وتركيزها على وطنيتها ، الى انضمام العديد من افراد الطبقة البرجوازية اليها .

ولم يكن دي ارجنليو يعتقد بقوة الحركة الوطنية . وبدأ له ان من السهل فرض السلطة الفرنسية من جديد في فيتنام ، والقضاء على حكومة سايفون المزيفة . وذلك بتلقين بعض الدروس القاسية الى « عصابات » التي يقودها بعض مشيري الاضطرابات من العملاء للجانب . غير انه كان عليه اولا اعادة الفرنسيين الى جادة الصواب ، واستدراج الحكومة لتطبيق سياسة حازمة مناقضة لتلك التي تبنتها حتى الآن ، والتي استمد منها حزب الفيت - مينه نفوذه كله . وفي خريف عام ١٩٤٦ ، وبوحي منه ، شنت حملة صحفية ضد « سياسة التخلي » ولصالح سياسة الحزم لان « التقهقر » في الهند الصينية يعني اذانة الاتحاد الفرنسي كله بحله . وفي باريز نجح الاميرال بسهولة باقناع

« لجنة الهند الصينية الوزارية » ، التي يسيطر عليها الحزب الجمهوري الشعبي بضرورة « المواجهة » . مندئذ تم التخلي عن سياسة لوكليرك - ساتيني ، وأصبح الطريق مفتوحا للاحتلال من جديد . ولم تتأخر الدوامة من الانطلاق .

فقد امل بعض الرؤساء العسكريين المنزعجين ظاهريا من الصدامات بين القوات الفرنسية والفييتنامية في هيفونغ بتلقين الفيتناميين « درسا قاسيا » . فبعد أن فرضوا عليهم اندارا أخيرا لا يمكن القبول به ، وهاجموا المدينة ، دخلت مدفعية اطراة سوفران في المعركة . وكانت النتيجة ٦٠٠٠ قتيل (٢٣ تشرين الثاني) . وفي ١٩ كانون الاول ، هاجمت بعض العناصر الفيتنامية في ظروف غير واضحة الاحياء الاوروبية في هانوي ، وقتلت عدة عشرات من الاشخاص واسرت ٢٠٠ . فاعطت « ضربة هانوي » انصار إعادة الاحتلال الدريعة لعدم متابعة التفاوض مع هوشي - مينه . وكان ذلك بالنسبة للفييتناميين اشارة لاندلاع حرب العصابات في البلد كله . عندئذ حصل ما حاول لوكليرك تجنبه باي لمن ، أي « لجوء » حكومة هوشي - مينه « الى الغابة » .

ب - الحل البديل : باو - داي :

حرمت قطيعة كانون الاول فرنسا من مفاوضات اعتبرته صاحب شأن في فيتنام حتى ذلك الوقت . ورجأت اتمام بناء الاتحاد . ولم تفسر الاحزاب السياسية هذه القطيعة بالطريقة نفسها . وتظهر أهمية هذه الملاحظة تماما اذا ما تذكرنا أن الحكومات كانت حتى تلك اللحظة تتكون من اكثريات برلمانية غير متجانسة . ففد كتب ج . ب . دوروزيل بهذا المعنى يقول : « كان عدم الاستقرار الحكومي مصدرا للسياسة المحافظة » ، فلم تكن الوزارات المهددة على الدوام بحجب الثقة عنها تجرؤ على القيام بتغييرات هامة بسبب التخوف من قلبها . . . » . وينسكل الوضع في الهند الصينية في نهاية عام ١٩٤٦ أحد الامثلة على ذلك .

فقد كان الحزب الشيوعي افرنسي يؤيد البدء بالمفاوضات على الفور .
اما الحزب الاشتراكي ، الذي كان زعيمه بلوم رئيسا للوزارة حتى
١٦ - ١ - ١٩٤٧ ، فلم يكن يعتقد بالتطعية النهائية مع الفيتناميين .
وكان موقفه المبدئي قائما على أن « النظام القديم الذي يبني الملك على
الاحتلال والاحتفاظ به على القوة ، ويهدف الى استغلال الاراضي المحتلة
وشعوبها ، أصبح اليوم امرا من الماضي » (بلوم ، الجمعية التأسيسية
٢٢ - ١٢ - ١٩٤٦) . هكذا كان بلوم اذن على استعداد لدرجة ما
للتفاوض من أجل بناء « فيتنام حرة داخل الاتحاد الهندو صيني المنضم
بحرية الى فرنسا » . الا ان الاشتراكيين لم يلبثوا ان عدلوا من موقفهم
ليصبح قريبا من موقف الحزب الجمهوري الشعبي ، الفريق الثالث في
الاجلبية البرلمانية . وشكلت « خيانة ١٩ كانون الاول » بالنسبة لهذا
الحزب ، كما هو الحال بالنسبة لاحزاب الوسط واليمين ، فرصة
حاسمة (او رائعة كما قال البعض الاخر) للتخلص نهائيا من مفاوضات
الفيت - مينه (هوشي - مينه) ، الذي لم يكن بالامكان التفاهم معه ؛
اولا لانه اصر على الحصول على الاستقلال الذي يعارضه الرأي العام
الفرنسي ، وثانيا لانه كان شيوعيا ولا تقبل فرنسا بحكومة من هذا
النوع داخل الاتحاد الفرنسي .

وخلال بضعة شهور ، كان جواب الحكومة بالرفض لجميع عروض
مفاوضات الصلح التي تقدم بها حزب الفيت مينه ، وانتهى الامر بأن
طلبت الحكومة من هذا الحزب الاستسلام بلا شروط في ايار ١٩٤٧ .
فبعد رفض سياسة التفاوض ، لم يكن الاشتراكيون والجمهوريون
النسعيون يريدون الاختيار بين أحد أمرين : فرض المجهود الحربي على
فرنسا في سبيل فرض السيطرة على فيتنام من جديد ، او تقديم
التنازلات الضرورية لاقتناع سكان فيتنام بأنه ليس في نية فرنسا فرض
سيطرتها من جديد وابعادهم بهذه الطريقة عن حزب الفيت - مينه .
والواقع فقد كان كل من هذين الحزبين يعارض أحد هذين الحلين .

وجاءت المبادرة مرة أخرى من سايفون . فقد أوصى المدراء بالعودة الى المؤسسة الملكية القديمة . فمند الثاني من كانون الثاني صرح دي ارجنليو الى احدى الصحف الفرنسية قائلا : « ان استنتاجاتنا نهائية . لم يعد من المجدي من الان فصاعدا التعامل مع هوشي - مينه . وسنجد في هذا البلد شخصيات أخرى يمكن التعامل معها » . وفي شباط ، أرسل مبعوثا الى السيد فان - توي (باو - داي سابقا) ، المقيم في هونغ - كونغ ، رغم انه كان يحمل لقب « المستشار الاعلى » لحكومة الفيت - مينه ، للتعرف على نواياه . غير ان فان - توي اجاب بشكل مراوغ . كما ان وزراء الحزب الجمهوري السعبي ، الذين اصبحت الهند الصينية من ضمن مسؤولياتهم في جميع الحكومات من الان فصاعدا ، اقتنعوا تدريجيا بالحل باو - داي . وتحققت آمالهم عندما عقدت الاحزاب الوطنية الفيتنامية ، المجتمعمة في « جبهة الاتحاد الوطني » ، مؤتمرا في كانتون وقرروا التوقف عن دعم هوشي - مينه ، واختاروا فان - توي زعيما للجبهة . واعلنت هذه الجبهة عن استعدادها للتعاون مع فرنسا شريطة اعترافها باستقلال فيتنام .

هكذا اظهرت سايفون للحكومة الفرنسية ، التي تردد بشأن الاعتراف باستقلال فيتنام كشن لتعاون الوطنيين المناهضين للشيوعيين معها ، ان باو - داي الشخص الوحيد القادر على كبح مطالبهم المتشددة فقد عرف منه بانه لين ومحب للمسرات ، ويعتقد بانه من السهل مناورته ، وانه مستعد للاكتفاء بمظاهر الاستقلال لكي يضمن مصالح الراسماليين الاوروبيين . ويمكن للجهاز الاداري الفرنسي الاستمرار بالحكم من خلف هذه الواجهة . وبعد ان اقتنعت باريس بهذا ، سمحت بتطبيق خطة « بعث » السيطرة الفرنسية .

واوضح المفوض السامي بولير Bollaert نوايا فرنسا تجاه فيتنام في خطابه في هادونغ في ١٠ ايلول . وحدد وضع الهند الصينية بقوله :

« تشكل الحرية (ج. بيدول شطب كلمة « استقلال ») في إطار الاتحاد الفرنسي أساساً للعلاقات المستقبلية بين فرنسا وشعوب الهند الصينية ... وتتخلى فرنسا عن الإدارة المباشرة وغير المباشرة ، وهي على استعداد لمنح الإدارة العامة الى حكومات مؤهلة وتقدم لها بحدود حاجتها مساعدة موظفيها وتقنييها . ولن تتخذ موقفاً بخصوص اتخاذ الثلاث كي ، لانه امر فيتنامي داخلي ، ويعود امر القرار فيه للشعوب المعنية .

وعلى الصعيد الخارجي ، يشكل الاتحاد الفرنسي مجموعة واحدة ، وله سياسة واحدة يساهم فيها كافة اعضائه . ولن يقبل الاتحاد إلغاء معاهدة دبلوماسية يعقدها احد اعضائه . ولا يمكن ان يكون للاتحاد اكثر من جيش واحد ، كما لا يمكن ان يكون له اكثر من دبلوماسية واحدة . وتساهم جميع الدول الاعضاء في الاتحاد بتشكيل هذا الجيش ... ولا يمكن للاتحاد الفرنسي الانقسام على نفسه لانه لا يمكن ان يكون اتحاداً آنذاك .

يتضمن هذا الخطاب عناصر جديدة ذات أهمية عظيمة مثل عدم ذكر الاتحاد الهند وصيني الذي تم التخلي عن مشروع تشكيله ، وقبول فكرة تأسيس فيتنام متحدة . الفكرة التي شكل رفضها السبب الرئيسي في فشل المفاوضات مع حزب الفيت - مينه . ولئن اضاف بولير أن فرنسا على استعداد للتفاوض مع كافة الأحزاب ، فقد استثنى في الحال أولئك الذين « قاموا بعتداء ١٩ كانون الثاني » . وبعد التأكيد من أن هذه التنازلات « برّدت » الوضع ، وأن تصاعد العداء للشيوعية في فرنسا استبعد كل حظ للتسوية مع « الثوار » (بيتن ذلك رفض الاقتراحات التي تقدم بها هوشي - مينه في نيسان ١٩٤٧) ، قرر باو - داي القيام بأول خطوة وهي إعلان القطيعة مع الفيت - مينه ، وأبدى استعداده للتفاوض على « الاستقلال والوحدة » .

٣ - استقلال الهند الصينية :

١ - معاهدات رأس الوونغ وسياسة باو - داي :

عجلت الحكومة بمجريات الأمور بعد القيام بإحدى « العمليات البوليسية » في تونكان ونجاح هذه العملية الذي مكن الوزراء من التأكيد دورياً على أنه تم « تسوية المسألة العسكرية » (تشرين الثاني ١٩٤٧) . وجرى أول اتصال بين بولير و باو - داي . صحيح أن البيان المشترك الذي أعقب ذلك تضمن كلمة « استقلال » غير أن القيود القوية خففت من وطأتها ، وباريز التي انتهى الأمر فيها إلى الاعتقاد بأن هو شي - مينه لم يعد يمثل شيئاً بعدما تكرر هذا القول فيها مراراً ، فقد انتظرت أن يؤدي البيان المذكور إلى « انهيار » الثوار تماماً . إلا أن شيئاً من هذا لم يحصل . بل وأكثر من ذلك ، لم يبدِ باو - داي أية عجلة على الإطلاق للعب دور الـ « قراكوز » . كما دلل الرجل الذي كان يوصف بالبشاشة والانغماس في ملذات الحياة على أنه سياسي محنك . ولئن أراد العودة إلى فيتنام فليس بصفته « رجل فرنسا » ، بل زعيماً وطنياً يحمل معه الاستقلال والوحدة لشعبه . وكان يعلم أيضاً بأن هناك خلطاً تاماً بين الشيوعية والوطنية في فيتنام بشكل لا يمكن معه الفصل بينهما على الأقل في الوقت الحاضر . لذلك كان الظهور بمظهر الزعيم المناهض للشيوعية والذي يعتمد على الكوادر غير المؤهلة من جبهة الاتحاد الوطني ، كما كان يريد الفرنسيون ، يعني السير باتجاه الفشل . أخيراً لم يكن باو - داي يجهل أن كلمة « استقلال » الواردة في بيان رأس الوونغ لم توافق عليها كافة الأحزاب الفرنسية ، وخاصة ج . بيدول والديغوليون . لهذا السبب واجه الطلبات الأكثر إلحاحاً بموقف متحفظ خلال فترة طويلة . هكذا شجع باو - داي الفيتناميين على تشكيل حكومة « وطنية » للقيام بالتفاوض واستلام السلطات المنقولة لأن « الحكومة النورية القائمة » لم تكن مؤهلة لذلك « نتيجة الظروف الدولية غير المناسبة لها » (٢٦ آذار ١٩٤٨) . وطلب من الفرنسيين إصدار إعلان رسمي يتضمن وعداً

بالاستقلال والوحدة والمساواة . وشكل توقيع « التسوية » في رُس الوغ في ٥ حزيران ، أي بعد شهر من تشكيل حكومة فيتنامية برئاسة الجنرال كسوان Xuan تحقيق جزء من مطالب باو - داي . ف بموجب هذه المعاهدات ، أعلنت فيتنام عن انضمامها الى الاتحاد الفرنسي بصفتها دولة مشاركة ، وأن لبس لاستقلالها من « حدود إلا تلك التي يفرضها عليها انتماؤها الى الاتحاد الفرنسي » . إلا أن الأمور تباطأت خلال عدة شهور لأن الحكومة الفرنسية لم تبد أية عجلة على الإطلاق من أجل نقل السلطات أو مساعدة كسوان حتى يثبت نفسه . فقد كان عليه الدفاع عن سياسته ضد العناصر اليمينية من الأغلبية البرلمانية التي وجدت أن التنازلات مبالغ فيها ، وضد جمعية فرنسيي الهند الصينية التي اهتمت « بتصفية » مصالحها . وعندما أعلن رئيس الاتحاد الفرنسي فانسن أريول رسميا في رسالته ٨ آذار ١٩٤٨ ' ن معاهدات (معاهدات أريول - باو - داي) أصبحت نافذة المفعول ، عاد باو - داي الى فيتنام (٢٤ نيسان) .

ب - المصير العابر للحدود الهند الصينية المشتركة في الاتحاد :

بعد توقيع المعاهدات مع فيتنام ، اعتقد بأن الاتحاد الفرنسي سيصبح حقيقة واقعة في الهند الصينية . فقد تم عقد معاهدات مع لاوس (١٩ تموز ١٩٤٩) ، وكمبوديا (٨ تشرين الثاني) ، أكدت هاتان الدولتان فيهما من جديد على انضمامها للاتحاد الفرنسي بصفتهم دولتين مشاركتين ، وتعهدا بتعيين ممثلين عنهما في المؤسسات الاتحادية قيد الانشاء (البرلمان الأعلى والوزاره العليا) . وحدد القانون الذي صوتت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية القاضي بتصديق هذه المعاهدات (قانون ٢ شباط ١٩٥٠) اختصاصات هذه « الدول المستقلة » ، وهي عبارة عن اختصاصات دولية عسكرية محدودة جدا ، وسيادة داخلية محدودة أيضا بسبب الامتيازات التي احتفظت بها في المجالات الاقتصادية والجمركية واقتصادية والثقافية .

وعلى عكس ما كان يعتقد ، فقد شكلت هذه الامتيازات بالنسبة
لنظام الاتحاد الفرنسي عنصر ضعف لا قوة لانها لم تأخذ في الحسبان
تطلعات الحركة الوطنية . ووضعت رؤساء الدول في موقف صعب امام
الرأي العام فيها . فهل أخفى اصرار الفرنسيين على استرجاع ما أعطوه
بيد باليد الأخرى نيتهم في فرض « حماية جديدة » ؟

ففي فيتنام خاصة ، كان الوضع بعيدا عن الاستقرار . فقد
استمرت الحرب ، على الرغم من تصريح باريز بشكل دوري بأن هوشي -
مينه أصبح في منتهى الضعف وأن شعبه تخلى عنه . كما أن قوات
« الجمهورية الديموقراطية » ، المعترف بها من الصين والاتحاد
السوفياتي آنذاك ، سجلت انتصارات كان لها صدى عظيم في البلد
(إبادة حامية كاو - بانغ الفرنسية وتحرير مراكز لانغ - سون و لاو -
كي العسكرية) في صيف عام ١٩٥٠ . في حين أن شعبية باو - داي
اقتصرت على معتنقي مذهب بان - كسوين ، وهاوا - هاوا والكاويدين
لهذا السبب رفضت الحكومة الفرنسية المخرج الوحيد من هذا المأزق ،
أي منح الفيتناميين إمكان التعبير عن رأيهم بالتصويت . الن يقضي
التصويت الشعبي على النوايا غير السلمية للحكومة ؟ لذلك حكمت فرنسا
على نفسها بالبقاء منغمسة في الصراع ، على الرغم من رأي الجنرال
لاتر السديد الذي كان يرى عدم استخدام الحل العسكري إلا لاعداد
حل سياسي جديد يسمح لفرنسا بالخروج من الهند الصينية بدون أن
تريق ماء وجهها . أما المحافظون الفرنسيون فقد عللوا ذلك بالنضال ضد
الشيوعية ولصالح باو - داي . والحقيقة لم يؤد كل ذلك إلى ترايد نفوذ
« الامبراطور » ولم تساهم الماطلات السياسية الفرنسية ، والمفاوضات
المتعددة والحملات الاذاعية والصحفية المفرطة في اظهار باو - داي على
انه صنيعه الفرنسيين فحسب ، بل في « حرق » كافة الوطنيين المماثلين
له في نظر الرأي العام الفيتنامي .

وكانت الوسيلة الوحيدة لخروج باو - داي من حلبة العداء هذه
القيام بهزايمة وطنية . وبما أن حماية الحراب الفرنسية له كانت امرا

ضروريا ، لذلك كان عليه احترام المعاهدات مؤقتا ، والاستفادة من كافة الامتيازات المتناغمة مع صفة الدولة المشاركة في الاتحاد . ولكي يصبح الانتقال الى المرحلة التالية (اي مرحلة الاستقلال) امرا ممكنا ، فقد اعتمد باو - داي على الدعم المدي قدمته له الظروف آنذاك ، اي دعم الولايات المتحدة الأمريكية . فالأمريكيون الذين لم يكتروا بمشكلة الهند الصينية حتى ذلك الوقت ، غيروا من موقفهم منذ أن تمركزت جيوش ماوتسي - تونغ على طول الحدود الفيتنامية (١٩٤٩) . كما أن دخول عنصر « تطويق » الشيوعية في سياستهم جعل من الحرب في الهند الصينية إحدى جبهات نضال العالم « الحر » ضد الشيوعية .

وفي البداية ، سعى باو - داي الى استخدام هذا الوضع لصالحه . فحصل على اعتراف الدول الأجنبية به مثل الولايات المتحدة وبريطانيا اعظمى وبلجيكا التي كان لها دبلوماسيون معتمدون لدى رئيس الاتحاد الفرنسي . وفي كانون الثاني ١٩٤٩ ، سمح له الاتفاق الذي عقده مع المفوض السامي بينيون باستلام الادارة في فيتنام ، وإكمال تنظيم الدولة . وبعد ذلك بعام واحد (بعد كاو - بانغ) دفست الضرورات العسكرية الى إنشاء جيش فيتنامي وطني . فعقدت المفاوضات بهدف تعديل إتفاق ٩ آذار ١٩٤٩ ، ومنح باو - داي ، بالإضافة الى الحرية الاقتصادية الأكثر أهمية ، حق إنشاء جيش عسكري مستقل ذاتيا (معاهدات سايفون ٢٣ كانون الأول ١٩٥٠) بمساعدة فرنسية - أمريكية . ولئن كانت هذه المعاهدات مخيبة للآمال عسكريا ، لعدم تمكن باو - داي من إنشاء هذا الجيش لفقدان الحماس بين الجماهير ، فإنها أدت سياسيا الى القضاء على الحاجز الدستوري الذي يحول دون الاستقلال بتقديمها الدليل على أن وضع الدولة المشاركة أصبح عاليا . هكذا أصبحت المطالب أكثر إلحاحا وأهمية . ففي آب ١٩٥١ ، بعد العودة من مؤتمر سان فرانسيسكو (المعاهدة مع اليابان) طالبت وفود دول الهند الصينية التي دعيت اليه رسميا بالاستقلال الدبلوماسي الذاتي . وبدا أن هذه الدول المستقلة ، رغم الامتيازات التي حصلت عليها ، لم تتحمل وضع فرنسا

المسيطر في الاتحاد الفرنسي في الوقت الذي تطلب فيه مساعدة من أمريكا لأنها لم تعد وحدها قادرة على مواجهة الأعباء والنفقات المأهبة التي تتطلبها الحرب .

فقد طلبت الجمعية الوطنية الفرنسية من الحكومة « التأكيد لدى الدول الغربية الحرة على الطابع الدولي للحرب التي بشنها حزب الفيت - مينه ، والتي تهدد مستقبل جنوب شرقي آسيا ، وعلى ضرورة بذل جهد مشترك لمواجهة الأخطار الحاضرة ، والبحث عن الوسائل الكفيلة بإقامة سلم دائم في آن معا » (الجمعية الوطنية الفرنسية ، جدول الأعمال ٢٢ تشرين الثاني) .

وجددت الجمعية الوطنية الفرنسية هذا الطلب خلال العام ١٩٥١ . فقد كانت الولايات المتحدة مستعدة لمساعدة فيتنام ، غير أنها ربطت مساعدتها باطراد استقلال الدول المشاركة في الاتحاد ، واستمرار الحرب ضد هوشي - مينه . وطالبت بحق الرقابة على كيفية استخدام المساعدة المقدمة منها الى الدول مباشرة . إلا أنه ليس باستطاعتنا تحديد مدى الاستجابة لطلبات الولايات المتحدة هذه . بيد أن البعثة الأمريكية لم تتوقف عن تصعيد نفوذها لدى القادة الفيتناميين . ومن جهة أخرى ، لم يعد المسؤولون يتحدثون عن حقوق الإنسان . فقد أكد الرئيس أوريول في ٢٥ تشرين الأول أمام دونزير - موندراغون على أن « فرنسا تخوض الحرب في الهند الصينية دفاعا عن حرية أوروبا والعالم وأمنهما » .

وبدأت أزمة الاتحاد الفرنسي في أواسط عام ١٩٥٣ مع تصريح رئيس الوزراء الفيتنامي نيفوين - فان - تام التالي :

إن ضعف المعاهدات وعدم كفايتها ، تلك التي وقعت في عامي ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ، يبدو واضحا . وإذا كان موضوع انتمائنا الى الاتحاد الفرنسي امرا لا جدال فيه ، فإن من الواضح أن الدستور الذي وضعت فرنسا لم

يعد يلبي حاجات الدول المدعوة للانضمام اليه . واذا اخلدنا الواقع بعين الاعتبار فإن من المهم عدم البقاء داخل الاتحاد الفرنسي كمستأجرين لبيت تم بناؤه بدوننا ، بل ينبغي أن نصبح شركاء في مشروع نبنيه معا وتكون على استعداد لقبول الالتزامات فيه « (١) .

وفي ١٣ حزيران ، غادر ملك كمبوديا نورودوم هاجسمته فجأة ولها الى بسلام . وصرح بما يلي :

« إن رحيلي لم يكن له هدف الا الحصول على استقلال بلدي بالطريق السلمية ففرنسا بسلوكها ومروغاتها اعطت الانطباع بأنها لا تريد ولن تربد منح الاستقلال الحقيقي . فالاستقلال هو الامر الوحيد الذي يمكن ان يشكل اساسا لبداية تعاون عسكري صادق ومثمر بين بلدينا ، ولشباركتنا في الاتحاد الفرنسي » .

واعتمدت حكومة لانبييل أن نشر مذكرة ٣ تموز ١٩٥٣ تساعد على تلطيف الازمة . فقد ورد في هذه المذكرة ما يلي :

« ترى الحكومة (الفرنسية) بأن الوقت قد حان لتكييف المعاهدات الموقعة بين الدول المشاركة وفرنسا مع الوضع الذي استطاعت هذه الدول اكتسابه إضافة الى دعمها التام داخل تجمع الدول الحرة . إن الظروف الخطيرة التي ولدتها حالة الحرب تستدعي استكمال استقلال وسيادة الدول في الهند الصينية ، وذلك عن طريق نقل الصلاحيات التي احتفظت بها فرنسا بالاتفاق مع الحكومات الثلاثة المعنية » .

ولم تكن هذه التنازلات كافية . فتعديل المعاهدات التي تبقي على الروابط الدستورية لا يمكن أن يرضي الدول المصممة على القضاء على التبعية والحصول على وضع مساوٍ لذلك الذي كانت تتمتع به دول الكومنولث . ولم يوافق على ذلك سوى لاوس التي كانت مهددة باجتياح

(١) تصريح أدلى به إلى صحيفة القوموند في ٩-٦-١٩٥٣ .

قوات الفيت - مينه لاراضيهها . فووقت مع فرنسا في الحال معاهدات نقل السلطات ومعاهدة صداقة واتحاد . فكان هذا اول نص قانوني يكرس زوال الاتحاد الفرنسي الدستوري (٢٢ آب) . فقد جاء في هذه المعاهدة ما يلي :

« تؤكد مملكة لاوس على انتمائها الحر الى الاتحاد الفرنسي ، نجما من الدول المستقلة ذات السيادة ، والحرية والمتساوية في الحقوق والواجبات ... » (المادة ٢) .

من جهة أخرى ، أعلنت كمبوديا انه لا يمكن إجراء مفاوضات إلا على أساس الاعتراف بالسيادة التامة والمساواة داخل الاتحاد الفرنسي كما هو الحال بالنسبة للهند داخل الكومنولث . وتوصل مؤتمر فرنسي - كمبودي إلى نقل بعض الصلاحيات ، غير انه لم ينجح في تسوية المسائل الاقتصادية والمالية (٢٦ آب) .

وفي فيتنام ، صرح باو - داي بعدم الاعتراف بنصوص الاتحاد الفرنسي الدستورية (الفصل الثامن) ، لأنها « مجرد نصوص فرنسية لاتعنيننا » . وبالتمسك بالمعاهدات الثنائية . ورفض البدء بالمفاوضات قبل إجراء « استفتاء شعبي » .

وطالب مؤتمر الشخصيات ، الذي عقد في سايفون في ١٢ تشرين الأول ، باستقلال فيتنام الكامل ، ورفض صيغة الاتحاد الفرنسي « بشكلها الحالي » . وانتهت المفاوضات الطويلة والصعبة الى اعلان فرنسي - فيتنامي مشترك في ٢٨ نيسان ١٩٥٤ ، أكد على رغبة الحكومتين في « تسوية علاقاتهما بمعاهدات أساسية ، تعترف إحداها باستقلال فيتنام وسيادتها التامة والكاملة وأخرى تؤسس تجمعا فرنسيا - فيتناميا داخل الاتحاد الفرنسي ، مبنيا على المساواة ، ويهدف الى تطوير التعاون بين البلدين » . ووقعت هاتين المعاهدتين في مايس وحزيران . ولم تصدقا إطلاقا ، واستنكرهما ديم في ٣٠ تشرين الاول ١٩٥٥ .

أخيراً ، تخلت فرنسا عن روح الفصل الثامن من الدستور الذي يتضف بالطابع التعسفي الجائر ، وعادت إلى المفهوم الذي ورد في ديساجة الدستور . وبما أن ذلك جاء متأخراً جداً ، وتم انتزاعه بسبب ضعف فرنسا بدلاً من أن يمنع بحرية ، لذلك لم يكن ممكناً للاتحاد الفرنسي أن يعيش . لأن القوى النابذة كانت تعمل بقوة ، وخاصة في فيتنام حيث كان نفوذ نفو - دانه - دينم ، المناهض كلياً لفرنسا ، يعمل ، بتشجيع من الأمريكان ، على تصفية النفوذ الفرنسي . وابتعدت الحكومة المؤقتة الكمبودية عن فرنسا لكي تبرهن لنفسها وللعالَم أجمع عن استقلالها التام . وتقرر باتفاق مشترك أن تتبع كل حكومة ، من الآن فصاعداً ، سياستها الخاصة بها تجاه فرنسا والاتحاد الفرنسي (اتفاق ٢٩ كانون الأول ١٩٥٤) .

ج - معاهدات جنيف :

منذ عام ١٩٥٣ ، فقدت الحرب مابقي لها من طابع لاعادة السيطرة الاستعمارية ، لتحفظ بطابع الانفصال ضد الشيوعية . فقد أصبح من المعلوم أن على فرنسا أن تتخلي عن الهند الصينية وتفسح المجال أمامها للتحكم بمصيرها مهما كان القرار العسكري . كتب بورديلا بهذا الخصوص يقول :

« لم يقض عدا فرنسا للشيوعية على كافة شكوك الولايات المتحدة وفيتنام باو ب داي ، فكان عليها أن تبرهن على عدائها للاستعمار أيضاً . فمن جهة ، طلب إليها وضع كامل قواها في خدمة الحرب ، وارقة دماء أبنائها ، وإنفاق أموالها ، والمخاطرة بإعادة بناء اقتصادها لكي تتمكن من احتواء المد الشيوعي ، ومن جهة أخرى ، ألح عليها للتخلي الكامل عن كل امتياز سياسي لها (في الهند الصينية) وتصفية كل أثر لوجودها السياسي فيها ، والبرهان دوماً على عدم وجود أي هدف إمبريالي لها فيها ، أي باختصار الاعتذار عن ٨٠ عاماً من الماضي والأعمال الاستعمارية (٢) » .

(2) F. BORRELA : op. cit., p. 378.

لهذا ، وعلى الرغم من وجود بعض رجالات السياسة والعسكريين المعارضين دائماً للاستسلام ، لأنهم لا زالوا يأملون بقرار سعيد (كان ج . بيدول يقول : « إن هوشي - مينه في طريقه للاستسلام ») ، وإن كانت الولايات المتحدة تحت على استمرار النضال وتعد بمساعدة مالية هامة ، فإن قسماً متزايد الأهمية من الرأي العام كان يرفض قبول فرنسا لدور « جندي العالم الحر المترجل » ، الذي كانت واشنطن تريد منها أن تلعبه . ومنذ كانون الأول ١٩٥٣ ، بدأ الوضع العسكري بالتفاقم بسرعة مقلقة ، لأن زمام المبادرة كان بين أيدي قوات جياب في كل مكان . ولدى الرد الذي قدمته القيادة الفرنسية الى هزيمة ديان - بيان - فو (آذار - نيسان ١٩٥٤) ، وبما أن الولايات المتحدة لم تكن على استعداد للدخول في الحرب مباشرة ، فلم يعد أمام الحكومة الفرنسية من خيار إلا التفاوض مع أولئك الذين كانت في حرب معهم منذ سبع سنوات .

في البداية ، لم يحرز مؤتمر جنيف الذي عقد في شهر مايس ، أي تقدم . ولم يؤد الى توقيع معاهدات تضع حداً للحرب وتقسيم فيتنام مؤقتاً عند خط عرض ١٧ إلا في ٢١ تموز ، أما ديم فقد رفض باسم لبتنام الجنوبية توقيع المعاهدة بسبب التقسيم واحتج على :

« العقد السريع لمعاهدة الهدنة بين القيادات العسكرية الفرنسية العليا - والفيت - مينه ، في حين أن رئاسة القوات العسكرية لا تعود الى القيادة الفرنسية الا بعد تفويضها بالسلطة من قبل دولة فيتنام ، وأن بعض بنود هذه المعاهدة ذات طبيعة تعرض بشدة مستقبل الشعب الفيتنامي السياسي للخطر » .

ومع ذلك ، سعى المفاوضون الفرنسيون لادضاء حلفائهم من الفيتناميين الجنوبيين والأمريكيين ، فرفضوا الاعتراف قانونياً بجمهورية فيتنام الديمقراطية التي وقعوا المعاهدة معها .

وعلى أثر هذه المعاهدات تم نشر « تصريح ختامي » بلا توقيع ، إلا أنه يحمل اسم فرنسا ودول الهند الصينية الثلاثة المعترف بها ، شكلت مواده الأساسية نهاية لواحد من فصول التاريخ الفرنسي ، جاء فيه :

١ - إن خط التقسيم مؤقت ولا يمكن بأي شكل من الأشكال تفسيره على أنه يشكل حداً سياسياً ، وستتم تسوية مشاكل فيتنام السياسية على أساس احترام مبادئ الاستقلال والوحدة وتامة الاراضي(*) ، والتعبير الحر عن الإرادة الوطنية عن طريق انتخابات تجري في تموز ١٩٥٦ .

٢ - ستسحب الحكومة الفرنسية قواتها بناء على طلب من الحكومة المعنية وخلال المهل التي يحددها الطرفان .

٣ - يتعهد كل من المشاركين في المؤتمر باحترام السيادة والاستقلال ووحدة وتامة اراضي الدول الاخرى وبالامتناع عن التدخل في شؤونها الخارجية .

« مع هذا التصريح تخلت فرنسا عن السياسة الاتحادية في الهند الصينية » (بوريل) . ولم « ينجح » تحرير الهند الصينية . لأن فرنسا التزمت بذلك مكرهة ، وبدون أن يكون لديها نية حقيقية للسفر حتى النهاية التي تتطلبها النضج السياسي لشعوب هذه البلدان والوضع العام في آسيا ، وقبل استنفاد كل حظ للتسوية . وقبلت بالصراع اعتقاداً منها بأنه سينتهي لصالحها بسرعة .

وساهم التأكيد المتكرر باستمرار في الخطب الرسمية والصحافة الكبرى ، على رغبة فرنسا « بالاحتفاظ بالهند الصينية ، وأن بإمكانها الاحتفاظ بها بفضل تفوقها العسكري وإرادة السكان فيها » ، ساهم

(*) أي سلامة الاراضي الوطنية من التجزئة أو الانتقاص منها - العرب .

في خلق حالة نفسية لدى الرأي العام جعلت أي عمل دبلوماسي لاحق مستحيلا لأنه أصبح مرادفا للتخلي ، وفي استمرار الاوهام التي أصبح انهيازها المفاجيء في حينه أكثر مرارة .

• ورغم هذا التشدد الظاهر ، ألزمت الاجراءات التي اتخذت بعد عام ١٩٤٦ ، الحكومة الفرنسية على الدخول في جدلية تخر حقيقي . فقد وجب التخلي عن الاتحاد المزمع انشاؤه ، والذي كان يشكل في نظر الهندوصيين رمزا للبعث « الاستعماري » ، بعد أن صمدت المقاومة السرية « وقتا كافيا لاقتناع فرنسا بالتخلي عن ارادة استعادة البلد » (ب. مو Mus) . عندئذ تم تشكيل حكومة فيتنامية وحدوية مقابل حكومة فيت - مينه . الا أن عدم تمكنها من تأمين قاعدة أرضية لها خارج المدن وبعض المراكز الجبلية التي يقيم الفرنسيون فيها ، اضطر الحكومة الفرنسية للسماح لها ببناء شرعيتها عن طريق التاكيدات على انها أكثر وطنية من منافستها . ودفعتها هذه الوطنية المنسجمة مع تطلعاتها الحميمة للرفض التدريجي لكافة الروابط المؤسسة التي كان يراد ربطها عن طريقها بالاتحاد الفرنسي ، والى عدم القبول بالمظاهر التي قد تذكرها بالاستعمار .



الجزء الرابع

تحرير القارة الافريقية

الأفرو - آسيوية

كان لتحرير القارة الآسيوية صدى عظيم في القارة الأفريقية . واصبحت الدول المستقلة حديثا في آسيا ، والتي لازال كره السيطرة الأجنبية فيها حبا ، تشكل دعما وسندا للمعسكر المناهض للاستعمار ، ونصيرا لتحرير الشعوب المستعمرة . وقامت جامعة الدول العربية ، التي امتد اشعاعها على آسيا وأفريقيا ، بدور صلة الوصل بين هاتين القارتين . ولعب جواهر نهرو ، أولا ، ثم الكولونيل عبد الناصر دورا رئيسيا في تشكيل المجموعة العربية - الآسيوية التي ظهرت بوادرها الاولى في مؤتمر نيودلهي (١٩٤٩) ، الذي شاركت فيه بالإضافة الى الدول الآسيوية وأستراليا دولتان أفريقيتان هما مصر وإثيوبيا ، وطالب بحزم بانها « عملية البوليس » الهولندية وباستقلال اندونيسيا . وقاد هذا المؤتمر الى بداية ظهور تجمع في الأمم المتحدة يضم دولآسيوية (أفغانستان وبرمانيا والهند واندونيسيا وإيران وباكستان) وعربية (العربية السعودية ومصر والعراق ولبنان وسورية واليمن) وأفريقية (إثيوبيا وليبيا) ترغب في رسم سياسة مستقلة عن المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي ، وعلى الاخص في تبني موقف مشترك تجاه المسائل الاستعمارية . الامر الذي وضعها في موقف المواجهة مع دول العالم الغربي ، وخصوصا مع فرنسا التي كانت تخوض الحرب في الهند الصينية ، وفي صراع مع مستعمراتها في شمال أفريقيا .

وفي عام ١٩٥٥ ، عقد مؤتمر باندونغ ، رغبة من الدول الآسيوية والأفريقية في دراسة مصالحها المتبادلة والمشاركة . وبحث على الاخص « المسائل المتعلقة بشعوب آسيا وأفريقيا مثل المسائل الخاصة بالسيادة الوطنية والعنصرية والاستعمار » . وكانت الدول الخمسة الداعية لهذا

المؤتمر الذي عقد في شهر آيار دولا آسيوية (برمانيا وسيلان والهند وباكستان واندونيسيا) . وحضر المؤتمر بالإضافة الى الخمس دول الداعية ثمان عشرة دولة آسيوية وست دول افريقية . ومثل افريقيا، التي كانت الغالبية العظمى من بلدانها مستعمرات ، في المؤتمر مصر واثيوبيا وغانا ونيجيريا وليبيريا وليبيا والسودان وبعض المراقبين المفارضة . وكانت بعض الدول المشاركة في المؤتمر ترتبط بالمعسكر الغربي (العراق ، الفلبين ، الاردن ، سيام ، تركيا) . والبعض الآخر بالمعسكر الشرقي (الصين وفيتنام الشمالية) . وفريق ثالث يتبنى سياسة محايدة . ومع ذلك فقد كان القاسم المشترك بينها جميعا ارادة التعاون بين « شعوب فقيرة » ومناهضة الاستعمار . واثار اشتراك الوزير الصيني شوان - لاي قلق الدول الغربية المستثناة من المؤتمر . كما اثار خشيتها من تزايد العداء للغرب . فقد كتبت صحيفة الايكونوميست (حزيران ١٩٥٥) بهذا الخصوص تقول :

بعد المؤتمر بان يكون تاريخيا في مفاهيمه ، مترددا في مجال التنفيذ ، ومرض قليلا من حيث نتائجه . . . فهذه الاوركسترا تضم آلات متنوعة جدا لدرجة ان اولئك الذين ياملون بالنصفيق قلائل . وانه لمن المفارقة التفكير ان بإمكان المؤتمر ان يكون شيئا آخر غير كلام متهاافت وطنان [١٨] . والغياب الكامل للهدف الايجابي سيسد بالسلبية . لان القاسم المشترك الادنى بين الدول الآسيوية يتمثل في مناهضة الغرب ، التي تدمى في آسيا بمناهضة الاستعمار ، رغم انسحاب الدول الاستعمارية الدرامي من هذه القارة خلال العقد الاخير .

اتسمت مناقشات باندونغ بالصيغة المناهضة للغرب والاتحاد السوفياتي . ففي حين ان بعض الخطباء اتهموا امريكا بالميل الدائم للكلام عن الحرية والحقوق من جهة ، ودعم السياسة الأوروبية ، واعتبار الحركات الوطنية في آسيا وافريقيا حركات شيوعية بشكل مبالغ فيه ، من جهة اخرى ، فقد ادان البعض الآخر « الاستعمار

الروسي الجديد » . غير أن الجميع كانوا على قناعة بأن السيطرة الاستعمارية تشكل العقبة الوحيدة في وجه تقدم أي بلد . وأصرروا على عدم إمكان فصل الاستقلال عن مبدأ المساواة الوارد في ميثاق الأمم المتحدة . واستند تحرير الفقرتين الثالثة والرابعة من البيان الختامي للمؤتمر على هذه المبادئ بدون عدوانية ، أي استند على « حقوق الإنسان وتقرير المصير » و « مشاكل الدول التابعة » التي جعلت من واجب الشعوب المتحررة مساعدة الدول « التابعة » للحصول على الاستقلال والسيادة . وطلب من فرنسا وهولندا البحث عن تسوية سلمية لمسائل المحميات في شمال إفريقيا وإريان (غينيا الجديدة الغربية) .

كانت نتائج مؤتمر باندونغ المباشرة الملموسة قليلة عمليا . ومن المناسب البحث عنها في الميدان النفسي خاصة . فقد أدى تمجيد حقوق الشعوب الأساسية وإدانة السيطرة الاستعمارية إلى تشجيع الدول المناضلة من أجل التحرر ، وإلى غبطة المراقبين المغاربة المشاركين في المؤتمر لأن « الرأي الدولي أصبح معاً من الآن فصاعدا لصالحهم » . وأثارت روح باندونغ صدى عجيبا لدى الآخرين و « عبأت قوة نفسية كانت عظيمة » . فقد تحدث ل. سنغور(*) عن « رعد باندونغ » واعتبره نورة نفسية ضد السيطرة الأوروبية ، عبرت عن نفسها على المستوى العالمي بشكل ايجابي ، كما رأى فيه أيضا تعبيرا عن وعي الشعوب لكرامتها العظيمة . ونادى مؤتمر باندونغ بمبدأ حق كل شعب ، مهما كان متواضعا وبأسا ، ببناء مستقبله بنفسه ، ليعارض ، المبدأ الأوروبي القائل بضرورة ربط التقدم السياسي في البلدان المستعمرة بالتقدم الاقتصادي .

(*) ليوبولد سيدار سنغور كان آنذاك نائبا عن السنغال في الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) - المغرب .

وكتبت أوديت غيتارد^(١) تقول بأن روح باندونغ أصبحت ، في السنوات التالية ، أكثر مطالبة كلما انتقلت الأدوار الأولى للافارقة وحلت لقاءات « ممثلي الشعوب » محل لقاءات رؤساء الحكومات .

فمؤتمر اكرا الاول (نيسان ١٩٥٨) ، لم يضم الا ثماني دول افريقية (ليبيا والمغرب والسودان وتونس والجمهورية العربية المتحدة والنيوبيا وغانا ليبيريا) . ومما يلفت الانتباه في مناقشاته الطويلة اعلان حق الاستقلال واعترافه بجهة التحرير الوطنية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري . وفي كانون الاول ١٩٥٨ ، عقد اجتماع آخر في اكرا حضره مائتا ممثل عن بلدان افريقيا كلها تقريبا ، وأعضاء من الاحزاب الحكومية او من الاقلية ، ومن النقابات او من الحركات الطلابية بهدف « اعداد شروط الثورة السلمية ضد الاستعمار والامبريالية والعنصرية والقبلية والانفصالية الدينية ، الخ ... في افريقيا » .

ومثل الكونغو البلجيكية في المؤتمر باتريس لومومبا . وظهر مقابل الموقف العدواني لممثل منظمة التحرير الوطنية الجزائرية موقف ممثلي افريقيا الشرقية البريطانية الاكثر اعتدالا ، الذين كانوا من انصار اللاعنف في كافة الاحوال . كما برز في المؤتمر احد الافارقة (دودو تيام) الذي دافع عن سياسة فرنسا في افريقيا السوداء مؤكدا : « ان الاستقلال لم يعد متوقفا (منذ الاستفتاء) الا علينا ، وعلينا فقط » وعلى الرغم من ذلك ، فقد ادان المؤتمر الاستعمار ثانية ، وانشأ سكرتارية دائمة مهمتها العمل على تحرير افريقيا وتنمية شعور التضامن الافريقي .

وازدادت الحركة التي نشأت في باندونغ اتساعا بانتقالها من الدول المستقلة آنفا الى تلك التي تتطلع الى الاستقلال . غير ان واقع اعتراف القسم الاكبر من هذه الدول بأن « الاستقلال السياسي لا يعني الاستقلال الكامل » أعطى لحركة التحرر في افريقيا طابعا يختلف عن ذلك الذي ميز حركة التحرر في آسيا .

(١) O. GUITARD : Bandoeng et le réveil des peuples colonisés.

الفصل التاسع

التطور الدستوري في افريقيا الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الانكليزية

كما رأينا آنفا ارتكز المذهب الانكليزي الكلاسيكي الخاص بالادارة الاستعمارية على مبدا بناء مستعمرات التاج كوحدات منفصلة ، تتمتع بمواردها المالية المستقلة وبتشريعاتها . هكذا دخلت هذه المستعمرات في صيرورة تقدم تقودها على مراحل الى الحكم الذاتي واقامة مؤسسات مماثلة للمؤسسات البريطانية . ففي عام ١٩٣٩ ، تم انجاز هذا التقدم في « المستعمرات البيضاء » ، وكان في طور الانجاز في سيلان . واخذ يبدأ في افريقيا . وقد انحصرت اهتمامات الانكليز في البلدان الافريقية السوداء في مجال التنظيم الاداري مع الاستمانة بالبنى الادارية القبلية المحلية القائمة قدر الامكان . ولم تكن تراودهم فكرة تحويل هذه البلدان الى دول او امم .

بالطبع كان هدف الحكم الذاتي آنذاك مقبولا عموما من رجال الادارة الانكليزية المهتمين بشؤون البلدان الافريقية . غير أنهم اعتبروه هدفا للمستقبل البعيد ولا يؤثر ابدا على الاهتمامات السياسية الآنية . وربما لهذا السبب لم تقم أية محاولة لاستخدام المؤسسات السياسية المركزية لتوحيد نيجيريا أو ساحل الذهب حول سلطة مركزية ، وذلك بمنع كل بلد مجلسا تشريعيا وحيدا ، وبإشراك الافارقة في مجالس الحاكم التنفيذي خلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية . والسبب نفسه لم يظهر في افريقيا الشرقية بحث اي تصور - أو اعداد - لاية منظمة سياسية اتحادية تمثل الافارقة ومجتمعات المهاجرين معا .

فبالإضافة الى صعوبة انجاز مثل هذا العمل آنذاك ، فانه لم يكن يمثل مطلباً جاداً للسكان المعنيين . وعدم انجاز ذلك لا يعني أن الحكومة أو وزارة المستعمرات لم تكونا مهتمتين بتقديم الافارقة . انما كانتا تفكران بإمكان تأجيل مثل هذه الامور الى وقت لاحق (١) .

لهذا السبب لم يكن أي بلد من البلدان المعنية قد تجاوز ، في عام ١٩٤٥ ، المرحلة الاولى من صيرورة التطور المذكورة ، أي إنشاء مجلس تشريعي ومجلس تنفيذي منفصلين الى جانب أحكام المستعمرات ، ولم يكن لهاتين المؤسستين أي طابع تمثيلي بعد وان كان بعض الافارقة (في افريقيا الغربية فقط) يشاركون بصفة شخصية فيهما . ومع ذلك فقد كان وجودهم فيها عاملاً هاماً بالنسبة للمستقبل . فقد كان من المحتم أن يطالب السكان بتمثيلهم فيها بشكل أوسع مع تقدم التعليم والاقتصاد في هذه البلدان .

بعد الحرب العالمية الثانية ، نفخت حكومة تلي في السياسة الاستعمارية روحاً ، ان لم تكن جديدة تماماً ، فعلى الأقل أكثر انفتاحاً في مجال التطور السياسي . وقد أملى مثل هذا التطور سببان . الاول ، أخذها بعين الاعتبار التطورات التي طرأت على الروح العامة في المستعمرات جعلها تعترف بحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير . والثاني وهي هذه الحكومة لضرورة ربط التقدم السياسي بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي . فقد أكد المذهب الرسمي على أن « الشعوب القوية المتعلمة فقط يمكنها أن تعطى لأعمالها القوة اللازمة والدكاء والمبادرة » (التقرير السنوي لوزارة المستعمرات ٧٧ ، ١٥ - ١٩٤٩) . ومن الممكن أن يكون التقدم وحيد الشكل ومنتظماً ، كما يمكن ارتكاب الأخطاء ، إلا أنه من الضروري أن يترجم بالسير الى الامام وفي كافة الميادين .

(١) A. COHEN : op. cit., p. 27.

(١)

هكذا تطورت السياسة الإستعمارية الجديدة على مستويين
التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، والتقدم السياسي . فعلى المستوى
الأول ، الذي لا يمس موضوعنا مباشرة تجدر الإشارة فقط الى أن
قانون التنمية والتعمير الاستعماري لعام ١٩٤٥ نص على وضع مبلغ
فدزه تسع ملايين جنيه استرليني تحت تصرف البلدان المستعمرة خلال
عشر سنوات ، وعلى تقديم الحكومة البريطانية الضمانات للقروض التي
تعقدتها هذه البلدان في سوق لندن . كما نص على إنجاز برنامج واسع
للتجهيزات المدرسية بجميع مراحلها ، والصحية والطرقية الخ ...

أما على المستوى السياسي ، فقد كان التقدم السياسي في فكر
البريطانيين مشروطاً بقدرة كافة المواطنين على المشاركة في الحياة
العامية بشكل فعال .

« في النظام الديمقراطي يجب أن يشارك الشعب فعلياً في
الحكومة . وواقع أنه يمكن إيجاد عشرين شخصاً يحملون درجات
جامعية وقادرين على تشكيل حكومة ، لا يعني أنه يجب تسليمهم
مسؤولية السلطة (٢) » .

فانطلاقاً من مبدأ أن الديمقراطية ليست مجموعة مؤسسات
سياسية بقدر ما هي فكر تبني بموجبه مثل هذه المؤسسات ، أصبح
من الضروري تثقيف الزاوي العام وتنمية حس المسؤولية لديه . لهذا
السبب بدت الحكومة المحلية بمثابة حقل تجربة مثالي . لكن بما أن
المجتمع كان في مرحلة تحول كامل ، فقد بدا أن الحكم المباشر بالتمام .
لذلك قرر استبداله بمؤسسة تمثيلية تخرج من انتخابات ديمقراطية
يكون « للمتضررين évolués » والطبقة الوسطى ومزارعي القرى
أنفسهم دور يقومون به فيها . وكأداة للتربية السياسية ، فإنه يتوجب

(2) I. JENNINGS : The Approach of Self-Government, p. 28.

على هذه المجموعة أن تلعب دوراً فعالاً في التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، خاصة وأن إدارة المصالح المحلية مثل التعليم الابتدائي والصحة والمالية المحلية ستنتقل إليها تدريجياً . وخلال العام ١٩٤٧ ، بلل وزير المستعمرات وحكام البلدان المستعمرة جهداً كبيراً لإنجاز هذا الإصلاح . وكانت النتائج عظيمة الأهمية في كل مكان ، ما عدا في إمارات شمال نيجيريا وبوغنדה حيث احتفظ الزعماء التقليديون بالسلطة المركزية .

وكان التقدم الدستوري السمة الأكثر أهمية في السياسة الجديدة . ولم يواجه الجانب البريطاني مبدئياً أية صعوبة مذهبية . فقد كان على البلدان الأفريقية أن تتبع الطريق ذاته الذي اتبعته سابقاً بلدان الدومينيون وسيلان . والواقع ، لكي تبقى الحكومة البريطانية سيدة إيقاع التقدم دائماً ، وجب عليها التأقلم مع عدة طرائق مختلفة تماماً عن الطرائق التي وصفها أحد كبار موظفي وزارة المستعمرات آ. كوهين قائلاً :

« في المراحل الأولى ، كان ضغط الرأي العام المحلي بسيطاً وغير منظم ، مما جعل الموقف الرسمي قاسياً أو سلبياً ، والتقدم بطيئاً أو معدوماً . في هذه الحالة ، توجب على الحكومة دفع الحركة الى الأمام وعمل شيء ما بهدف انطلاق الحياة السياسية . وهذا ما أسماه الحكام الاستعماريون بـ « الهرولة أمام الرأي العام » . وفي المراحل اللاحقة من التقدم ، عندما بدأ الضغط الوطني يصبح أكثر قوة ، صار من الممكن أن يؤدي تصلب الحكومة الى حدوث انفجار ، وضعفها الشديد ، الى جعل التقدم سريعاً جداً أو سيئ التوجيه . والواقع ، ففي البلدان التي كانت الحركات السياسية فيها قوية ، اعتمد الانتظام في التقدم السياسي على قدرة الحكومات على التصور الخلاق ، وعلى حزمها وليونتها بقدر ما اعتمد على قوتها » (٣) .

(3) A. COHEN : op. cit., p. 303.

كما يمكن للمرء أن يجد عرضاً جيداً لهذه المسألة الهامة في كتاب :
Colin LEGUM : Must we lose Africa ? 2é partie.

عملياً سعى كل من الإداريين الاستعماريين وحكومة لندن الى تطبيق هذه الطريقة . ولئن لم يطبقوها دائماً فذلك بسبب المقاومة والضغوط المتعددة التي تعرضوا لها . فالتقدم الاقتصادي كان له انصار متحمسون وقليلو الصبر بين الزعماء الوطنيين واحزاب البلدان المستعمرة ، كما كان له اعداء أيضاً في بريطانيا العظمى بين المتعلقين بالإمبراطورية وقدامى الموظفين الاستعماريين والأوساط التجارية وفي المستعمرات بين اصحاب الأوضاع المتميزة (المستوطنين والزعماء المحليين) والأقليات التي تريد حماية شخصيتها الخاصة . أمام هذه القوى المتعارضة ، كان على الحكومة البريطانية إيجاد توازن . فالاعتراف بحق البلدان التابعة بحكم نفسها بنفسها لم يعد كافياً ، والهدف الذي يجب تحقيقه ليس « عدم ضياع مستعمرة » بل كسب عضو جديد في الكومنولث » ، وفرض احترام حقوق الزعماء المحليين ، والأوروبيين وحقوقهم المكتسبة ، وعدم التضحية من سابق تصميم بـ « الحركات الوطنية داخل الحركة الوطنية » (الكبرى) ، أي التضحية بحركات الأقلية لمختلف الفئات العرقية والقبلية والدينية لصالح ديكتاتورية الأغلبية ؛ وأخيراً تحديد إيقاع التقدم ومنح الحقوق السياسية (وخاصة حق الانتخاب) وفقاً لدرجة تطور السكان .

ولكي تحل الحكومات هذه المسائل الصعبة ، استخدمت عدداً معيناً من « الوصفات » أملت بها الضرورات العملية أكثر مما فرضها المنطق العقائدي :

١ - الحفاظ على الاتصال الوثيق والدائم بين وزارة المستعمرات والادارة الاستعمارية والرأي العام في البلدان المستعمرة . عموماً ، قام بإعداد التفسيرات الدستورية « لجان تحقيق ملكية » بعد الاطلاع على أمانى مختلف التيارات ، وتم عقد مؤتمرات دستورية « سواء في البلد المعني أم في لندن » رأسها الحاكم العام أو وزير المستعمرات ، بهدف التوفيق بين المطالب المختلفة وتحرير النصوص بالاتفاق مع الجميع قبل عرضها على برلمان ويستمينستر .

٢ - سويت الأمور المتعلقة بالبنية الداخلية للوحدة السياسية المستقبلية ، وبالعلاقات الجديدة مع الميتروبول السابقة بدقة قبل نشر النصوص بالوضع الجديد لتجنب صعوبات التفسير اللاحقة .

٣ - بشكل عام ، لعب الممثل البريطاني دور الحكم بين الأطراف السياسية والإقليمية ، والمدافع عن حقوق الأقليات لصالح الاستقرار المستقبلي للحكومة الجديدة . ولم يتردد إطلاقاً عن تفضيل استخدام قانون التسوية في البلدان المستعمرة على قانون الأغلبية المقدس في البرلمان الانكليزي .

ومما يلفت الانتباه لدى قراءة تاريخ تقدم أفريقيا الناطقة بالانكليزية وجود نوع من الاتفاق الضمني بين لندن وزعماء الحركة الوطنية الذي حوفظ عليه رغم الصراعات العنيفة . فوزارة المستعمرات لم تتردد عن إبطاء نشاطهم ، والوقوف في وجهه بعنف أحياناً ، إلا أنها لم تقاومه عندما تقتنع بأنه يحظى بدعم الشعوب . فبعد أن قارن المؤرخون الانكليز ، بأسف ، سرعة التقدم الدستوري في أفريقيا مع البطء الحكيم للتقدم في كندا ، اعترفوا بافتخار ، في نهاية المطاف ، أنه تم الوصول دوماً في أفريقيا إلى إيجاد حلول لمطالب الوطنيين ، وبالاتفاق معهم ، تنسجم مع المؤسسات التشريعية التي أنشأها المستعمر الإنكليزي : الوزارة والنظام البرلماني .

١ - التقدم في أفريقيا الغربية :

٢ - من ساحل الذهب إلى غانا :

كان ساحل الذهب مثلاً نموذجياً للتعددية المتنوعة التي كانت تشكل القاعدة في البلدان الأفريقية .

يضم ساحل الذهب بحدوده المصطنعة كلياً أربع مناطق عرقية وإدارية متميزة (المستعمرة ذاتها في الجنوب ، والأشانتية ، والأقاليم

الشمالية والتوغو) . يضاف الى ذلك التعددية الدينية (الارواحيون والمسيحيون والمسلمون) والاقتصادية (كبار الإقطاعيين ، البرجوازية الريفية المكونة من مزارعي الكاكاو ، والبرجوازية الحضرية وتضم التجار وأصحاب المهن الحرة ، وبروليتارية المدن والاقاليم المنجمية) . وأخيراً فقد أبرز التطور الحديث التمازج بين عالمين ، عالم التقليديين ذي الاتجاه الأرستقراطي ، وعالم الأحزاب الحديثة ذي الاتجاه الديموقراطي .

وظلت هذه التجزئة بسيطة الأهمية طالما كان الإنكليز يسيطرون سيطرة تامة على السلطات التشريعية والتنفيذية اللتين اقتصرتا عملياً على الأمور الإدارية فقط . إلا أنه أصبح من الضروري تعديل دستور غوجزبرغ المعمول به منذ عام ١٩٢٥ ، والذي جعل من الزعماء التقليديين الممثلين الوحيدين للشعب ، وفقاً لسياسة لندن الجديدة والتغيرات التي طرأت على الوضع في ساحل الذهب . لذلك حاول الدستور الذي حرره الحاكم الاستعماري آ . بورنر (آذار ١٩٤٦) إيجاد تسوية بين العالمين القديم والحديث . فكان الجديد فيه إدخال أغلبية من الأفارقة في المجلس التشريعي (٢١ مقابل ١٠ من الأوروبيين) وثلاث أفارقة في المجلس التنفيذي (من أصل ١١ عضواً) . وشكل هذا الدستور مرحلة في توحيد البلد ، وذلك بإدخال إقليم الإثناتي في نطاق سلطة المجلس التشريعي (التي كانت تقتصر حتى ذلك الوقت على « المستعمرة ») . إلا أن النقد الذي وجه إلى دستور بورنر هو توجهه المفرط باتجاه السياسة التقليدية ، وذلك بالسماح للزعماء التقليديين عملياً احتكار التمثيل بفضل نظام الانتخابات المحدود . وأخذ على الحاكم منح المستعمرة الوضع الجديد بدون استشارة السكان المسبقة . والواقع ، لم يرق هذا الحاكم إلا باستشارة بعض مجموعات من الزعماء ولم يؤد الدستور إلا إلى تقدم بسيط باتجاه الحكم الذاتي . وترك سلطة القرار للإدارة الإنكليزية . ولم يأخذ به بين الاعتبار بشكل كاف التحولات الاجتماعية والسياسية في البلد .

ولئن اتسمت هذه الانتقادات بالقسوة غير المعروفة حتى ذلك الوقت ، فذلك مرده لكونها اتت من أوساط جديدة . فهذه الفترة لم تعد كتلك التي كان فيها اصحاب الاحتجاجات عبارة عن مجموعة صغيرة من مثقفي البرجوازية العليا المعزولين كليا عن الجماهير وتتسم مطالبهم بالطابع الاكاديمي ، انما انتقل زمام المبادرة الى طبقة جديدة لم يكن قادتها من خريجي معهد اشيموتا ، بل من مدارس متوسطة وابتدائية . وظهر من بين هؤلاء المستخدمين والتجار والصحفيين والمعلمين ، «رجال جدد» بثوا في الحركة الوطنية روحاً أكثر «راديكالية» وأكثر صلابة وجدت غذاء لها في الازمة الاقتصادية التي كانت الشركات التجارية الاجنبية مسؤولة عنها . وما اعتبره بورنز عتبة لا يجب تجاوزها قبل عدة سنين مقبلة أصبح موضع تساؤل في الحال .

ففي آب ١٩٤٧ ، طلب حزب اتحاد ساحل الذهب ، الذي أسسه الدكتور دانكه ، من الحكومة البريطانية تسريع الصيرورة الخاصة بتغيير وضع البلد القانوني . وسرعان ما أدرك كوامي نكروما ، الأمين العام الجديد لهذا الحزب ، أن قادة الحزب ودانكه نفسه عبارة عن مثقفين معتدلين ، في حين أن الشرط الضروري اللازم لجعل الحركة فعالة هو تحويلها الى حزب جماهيري . وأدى العمل الذي قام به في هذا الاتجاه الى خلافه مع دانكه . وأصبحت القطيعة تامة بينهما عندما اعتبر نكروما مسؤولاً عن اعتقال أعضاء اللجنة التنفيذية لحزبه ، بسبب تشجيعهم للفتن التي وقعت في ٢٨ شباط ضد التجار الاوروبيين . ففي هذا اليوم أبرق نكروما بمبادرة شخصية منه الى لندن يقول : «استدعوا الحاكم ، يطالب الشعب بالحكم الدائم ، ارسلوا لجنة لتشكيل الجمعية التأسيسية . مستعجل » . وأضاف في برقية ثانية : « تعرب اللجنة التنفيذية للحزب عن استعدادها لتسلم الحكومة الانتقالية » .

وبعد خروج نكروما من السجن ، استأنف الدعوة بمنهجية وخصوصاً بين الشباب . وأسس حزب الاتحاد الشعبي في حزيران ١٩٤٩ . وأراد

أن يجعل من هذا الحزب أداة نضال جيدة التنظيم . فسعى الى نشر فروع في كافة أنحاء ساحل الذهب . وقام بالدعاية له بين الجماهير الشعبية وعمال المدن وزراع الكاكاو والقرويين عن طريق تنظيم الندوات و « الصحافة بقرش واحد » . وربطت الفكرة الاساسية التي طرحها مع بعض العنف بين مطالب السكان الاقتصادية وحركة التحرر الوطني وبدأ له أن شرط النجاح الاساسي يكمن في القضاء على « الامية السياسية » وتعدد الكوادر بصفتها « أدوات التقدم » .

ورافق نضال نكروما لتنظيم حزبه ، قيام حكومة لندن باعداد بعض التعديلات « بحذر وبلا تسرع » على دستور بورنز . وهي التعديلات التي أوصت بها لجنة واتسون التي كلفت بالتحقيق في اضطرابات شهر شباط ١٩٤٨ . الا أن وزارة المستعمرات لم تكن راغبة بالبدء في تنفيذ هذه التعديلات الا بعد استشارة ممثلي الرأي العام في ساحل الذهب وشكلت لجنة مؤلفة من تسعة وثلاثين عضوا جميعهم من الافارقة لهذا الغرض برئاسة الحاكم كوسي . ولم يشارك فيها الا زعماء يمثلون المصالح التقليدية ، واستثني منها ممثلو الطبقات الشعبية والراديكاليون الوطنيون .

ورحب في انكلترا بتقرير كوسي (تشرين الاول ١٩٤٩) باعتباره « وثيقة بارعة ، وانجازا سياسيا ادبيا لا سابق له في افريقيا » . أما في ساحل الذهب ، فقد أثار اهتمام الاوساط المعتدلة . الا أن وطنيي حزب الاتحاد الشعبي ، الذين خاب أملهم لعدم ذكر تاريخ محدد لتنفيذ الوعد بالحكم الذاتي (جاء في التقرير « بأقرب وقت ممكن ») ، أثاروا الاضطراب في البلاد . فأعلنت حالة الطوارئ ، واعتقل نكروما وقادة الحزب الآخرون (كانون الثاني ١٩٥٠) . غير أن الانتصار الذي أحرزه زعيم هذا الحزب في الانتخابات البلدية لعام ١٩٥٠ دل على عدم تأثر نفوذه بذلك .

وفي الثلاثين من كانون الاول ١٩٥٠ ، أقر الدستور الجديد . وتحول بموجب المجلس التشريعي الى برلمان وطني يشارك فيه (اضافة لمثلي المصالح الاوروبية) نواب عن الاقاليم كافة ، على ان يجري تعيين الخمسة والسبعين نائبا افريقيا حسب نظام شديد التعقيد يجمع بين الانتخاب المباشر وغير المباشر والتعيين من قبل المجالس المحلية الاقليمية ونص الدستور على أن يصبح المجلس التنفيذي ، الذي كان حتى ذلك الوقت عبارة عن مؤسسة استشارية ، أداة الحكومة الرئيسية . وادخل عليه النظام الوزاري . وأن يترأس الحاكم الحكومة ويشارك فيها ثلاثة وزراء اوروبيون بحكم المنصب *ex officio* وبمالية « أعضاء نيابيين أفرقة » يجري اختيارهم من بين النواب ويحتفظ الحاكم بـ « سلطات خاصة » واسعة منها تلك المتعلقة بالمجال التشريعي « لصالح النظام العام والحكومة الصالحة » .

وشكلت الانتخابات العامة ، التي جرت في الخامس من شباط ١٩٥١ نجاحا باهرا لحزب الاتحاد الشعبي . فقد حصل على أربعة وثلاثين مقعدا من أصل ثمانية وثلاثين مقعدا ريفيا وبلديا . وأصبح بدعم الأعضاء الآخرين « المعينين » يشكل أغلبية هامة . وشكل نكروما ، بعد الافراج عنه ، أول حكومة لساحل الذهب . وحمل لقب « زعيم حكومة العمل » الذي استبدله في العام التالي بلقب « الوزير الاول » (آذار ١٩٥٢) ، وصرح بما يلي :

« إنني أرغب بالتصريح بأكثر ما يمكن من الوضوح بأنني صديق لبريطانيا العظمى . وأريد لساحل الذهب صفة الدومينيون داخل الكومنولث . وسنبقى داخل التجمع البريطاني للأمم . ولا أفكر بالجمهورية . انني اشتراكي - ماركسي ومسيحي بلا تسمية ، انني لست بشيوعي ولم أكن أبدا . أخرج من السجن ، وادخل الى البرلمان بدون أي شعور بالمرارة . انني أعارض كل تمييز بين العروق أو الأشخاص ، كما أعارض الامبريالية بكافة اشكالها » .

ومنذ عام ١٩٥١ ، أكد رئيس الوزراء على أنه سيبلد ، مع الاحترام المخلص للدستور ، جميع جهوده ليحصل بكافة الوسائل المشروعة على تعديل هذا الدستور بالاتفاق مع بريطانيا العظمى . وكانت حكومة لندن مصممة على عدم معارضة ذلك . فصرحت في عام ١٩٥٢ عن استعدادها لدراسة كافة المقترحات المتعلقة بالتغييرات الدستورية التي تقدمها حكومة ساحل الذهب .

عقب ذلك ، دعا نكروما ، بالاتفاق مع الزعماء والشعب ، المجالس الاقليمية (التي يسيطر عليها الزعماء) والاحزاب والتجمعات السياسية الى تقديم وجهات نظرها حول الدستور كتابيا . وبعد دراسة التقارير المختلفة هذه نشرت حكومته كتابا ابيض في ١٩ حزيران ١٩٥٣ يتضمن اقتراحات حول الاجراءات الدستورية والادارية التي ينبغي تطبيقها خلال الفترة الانتقالية السابقة للحصول على الاستقلال .

« بانتظار الحصول على صفة الدومينيون ، ينبغي على حكومة ساحل الذهب ان تصبح « افريقية » ، وان يتم تسمية الوزراء وفقاً للطرق المتبعة في بلدان الكومنولث الاخرى ذاتها . وان تكون الوزارة مسؤولة أمام البرلمان ، والبرلمان الوطني بكامله منتخبا بالاقتراع العام والمباشر ، وأن تنقل شؤون ساحل الذهب من وزارة المستعمرات الى مكتب علاقات الكومنولث » .

وتبنى البرلمان في ١٥ تموز ١٩٥٣ مذكرة مطابقة لهذا النص بأغلبية ساحقة . وقال نكروما في ختام الجلسة :

« انه لمن الصعب على بريطانيا العظمى أن ترفض الاستجابة لهذه المطالب التي لا تخرج عن الخط السياسي الذي أعلنته الحكومات البريطانية المتعاقبة .

فاقتصادنا سليم ، ونملك امكانات واسعة . وسكاننا متجانسون
للافاية ولا نعاني من مشاكل دينية او عرقية . وخصوصا انه لا يوجد
لدينا اي تعصب لوني عمليا » .

وأصبح ما أسماه بـ « مذكرة مصيرنا » موضع تبادل وجهات النظر
بين اكرا ولندن . وفي نيسان ١٩٥٤ ، أعلن وزير الخارجية البريطاني في
مجلس العموم أن دستوراً جديداً منسجماً مع أماني ساحل الذهب
ويضمن لهذا البلد الحكم الذاتي الكامل سيدخل حيز التنفيذ . وأضاف :
« ستكون هذه المرحلة الأخيرة قبل تحمله لمسؤوليات أموره الكاملة » .

ولم يكن تجاوز المرحلة الأخيرة هذه أكثر سهولة . فعلى الرغم من
الثقة التي أبدأها نكروما ، فإن التجزئة العرقية والقبلية والدينية لا زالت
قائمة ، بل ازداد الانقسام الاجتماعي بين أنصار النظام
التقليدي والعناصر ذات التوجه الديمقراطي منذ الإصلاح الانتخابي
لعام ١٩٥٠ ، لعدم استعداد أنصار النظام التقليدي للتخلي عن تفوقهم
بلا نضال . ووعى زعيم حزب الاتحاد الشعبي نكروما ذلك . فقد صرح
يقول :

« إذا سمحنا بتشكيل أحزاب سياسية على أساس إقليمي أو ديني
أو عرقي خلال فترة النضال من أجل الحصول على الاستقلال وعلى
صفة الأمة فإننا بذلك نبذر بذور القضاء على وجودنا الوطني » . (١١ -
٨ - ١٩٥٤) .

وبعد الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٥٤ ، والتي أدت إلى فوز حزب
الاتحاد بواحد وسبعين مقعداً من أصل مائة وأربعة ، أصبحت المعارضة
أكثر نشاطاً . كما أصبح من الصعب على الحاكم عدم المبالاة ، لا سيما
وأن المعارضة صارت تأتي من أولئك الذين كانوا يشكلون على الدوام
الدعم المخلص للسيطرة الانكليزية . وهم زعماء الأشانتي والشمال الذين
يعتبرون حزب الاتحاد الشعبي عبارة عن تجمع مكون من « أشخاص

مشردين « ، و « مؤامرة شيوعية خطيرة » ، بدون التوقف عن المطالبة بحله . فقد بدا لهم أن بقاءهم أتباهما لانكلترا أفضل كثيرا من إرغامهم على طاعة حكومة مستقلة مصيرها الوقوع في أيدي شعبية . لذلك استغلوا المنافسات العرقية القديمة التي لا زالت حية الذكرى لانشاء أحزاب إقليمية مثل : مؤتمر شعب الشمال (١٢ نائبا) ، وحركة التحرر الوطني (التحرر لا يهدف إنكلترا) ، وأحزاب دينية مثل حزب التجمع المسلم ، أو تجمعات قبلية جعلتها إقليمية على خلاف مع وحدوية حزب الاتحاد الشعبي . وعملت معارضة الاقليميات على استمرار الاضطرابات بهدف دفع الانكلير الى تأخير الاستقلال وإعطاء دستور الدولة المستقلة طابعا فيدراليا .

فدفعت وزارة المستعمرات ، المخلصة لدورها كحكم موفق ، نكروما إلى إعداد مشروع دستور يتسم باللامركزية لدرجة كبيرة ، وبحترم حقوق الاقليات والزعماء ، وربطت الحصول على الاستقلال بتقديم ضمانات بخصوص سلطات الزعماء التقليديين واحترام شخصية المناطق . غير أن هذه التنازلات قابلتها طلبات جديدة اقترنت باضطرابات جديدة . ففرض الحاكم البريطاني انتخابات جديدة في تموز ١٩٥٦ بهدف التأكد من أن الحكومة لازالت تحظى بدعم الرأي العام . وحصل حزب الاتحاد الشعبي على اثنين وسبعين مقعداً من أصل مائة وأربعين . إلا أن المعارضة هددت بالانفصال في يوم الاستقلال . وبعد العديد من المساومات ، حصل وزير المستعمرات من حكومة ساحل الذهب على تعديل أخير لمشروع الدستور ينص على إنشاء مجالس إقليمية تتمتع بسلطات فعلية في كل من المناطق الإقليمية الخمسة الكبيرة في البلد ، ومجلس للزعماء التقليديين في كل منطقة ، وعلى ضرورة حصول أي اقتراح تعديل في الدستور على موافقة ثلثي برلمان أكرأ بعد حصوله على موافقة الثلثين في المجالس الإقليمية . ورغم ذلك كله ، فقد قاطعت المعارضة مناقشة البرلمان لتحديد تاريخ الاستقلال . إلا أنه لم يعد لدى لندن ما يبرر تأخيرها . لذلك

أصبحت غانا دولة مستقلة داخل الكومنولث في ٦ آذار ١٩٥٧ . وضمت إليها في اليوم ذاته التوفو الخاضعة لنظام الوصاية البريطانية .

ب - استقلال نيجيريا :

كانت نيجيريا عبارة عن « وحدة سياسية » تشكل السيطرة البريطانية عليها الضمان لوحدها لذلك بدا هذا البلد الواسع أقل قدرة من أي بلد آخر على تشكيل دولة .

فرقته الأرضية تضم عروفاً ولغات وديانات متعددة تتحدى بتعقيدها الهام كل وصف (٩ مجموعات عرقية رئيسية ، و ٢٤٨ لغة محلية ، و ٣ مجموعات دينية كبرى) . إضافة إلى ذلك لم تكن الحدود العرقية والإدارية والدينية تتطابق تماماً مع أية مجموعة ولا في أي مكان وتوجد أقليات متراكبة على مختلف الحدود ، وليس هناك مجموعة عرقية واحدة تقيم بكاملها في إقليم واحد(٤) . يضاف إلى هذا ، الاختلافات الشديدة - الغالبة في إفريقيا - بين المناطق الساحلية الأكثر انفتاحاً على التأثيرات الغربية ، والشمال المتمسك بالبنية الإقطاعية والاستقرائية والاقتصاد الرعوي والصناعة اليدوية .

ولتبسيط الأمور ، يمكن القول بأن الاختلافات الأساسية التي يجب أخذها بعين الاعتبار تتلخص على الشكل التالي . في الشمال ، تقع إمارات الهوسا الكبيرة ، والفولانية ، والكانورية ، وفي الشرق قبائل الإيبو ، وفي الغرب قبائل اليوربا . أما لاجوس التي تشكل جغرافياً جزءاً من المنطقة الغربية ، فتشكل وحدة لوحدها . أخيراً تقدم الكمرون الخاضعة لنظام الوصاية البريطانية بمفردها صورة كاملة من التنوع النيجيري المذكور .

كما أن الحكم غير المباشر أو « تأطير السلطات التقليدية القانوني » (لورد هيلي) ، الأداة العملية للإدارة خلال فترة الاستقرار ، لم يعد يعتبر

(4) Notes et Etudes documentaires, no. 2662, p. 5

للاسباب الآتفة الذكر ، ملائماً لفترة التقدم نحو الحكومة المسؤولة والاستقلال التي قادت إليها الحرب العالمية الثانية .

في البداية كان هدف نضال « المتحضرين » والطبقة الوسطى ، غير القادرين على تصور وجود دولة ، ولا وجود أمة ، الوصول إلى إدارة الشؤون العامة في نطاق الهوية النيجيرية . وقد نشأت هذه الحركة بين الطلاب الأفارقة الذين يدرسون في الخارج (الولايات المتحدة الأمريكية) أو في إنكلترا . ثم تبعتهم برجوازية المدن الغنية في الجنوب (لاغوس وكالابار) ، الرغبة في القضاء على السلطة التقليدية ، ومعارضة السلطات البريطانية إذا لزم الأمر ، حتى يتسنى لها أن تلعب دوراً سياسياً ما .

وقد تأسس أول حزب نيجيري كبير ، مجلس نيجيريا والكميرون (١٩٤٢) ، من اندماج عدد كبير من الجمعيات والتجمعات المهنية والنقابية والحركات الطلابية والنوادي الرياضية . ويعتبر نامدي ازيكيويه مؤسس هذا الحزب . وفي البداية ، كان الحزب من مؤيدي إنشاء حكومة وطنية ، وإجراء انتخابات ديمقراطية ونشر التعليم الحكومي . إلا أنه اتسم بنقطتي ضعف الأولى تتمثل في غياب التنظيم الهيكلي المتين ، والثانية بالطابع الإقليمي الذي أضفته عليه منطقة انتشار نفوذه ، أي تمركزه خصوصاً في منطقة الإيبو . وعلى الرغم من ذلك ، فقد شكل هذا الحزب قوة هامة توجب على الإنكليز أخذها في الحسبان .

وفي عام ١٩٤٥ ، لم يعد دستور عام ١٩٢٢ ، الذي جعل من الحاكم الإنكليزي دعامة الحكومة (التي لم تكن تضم سوى أربعة أفارقة) ومن المجلس التشريعي المشرع في المناطق الجنوبية فقط ، لم يعد ملائماً للوضع القائم . فقد كتب الحاكم الإنكليزي ريتشاردز بهذا الخصوص يقول :

« يبدو نظام الحكومة الحالي غير منسجم (مع الوضع الراهن) ، وغير قادر بطبيعته على تزويد قاعدة لتوسع نيجيري . بناء على ذلك ، فإن

هذا البلد يحتاج الى إطار دستوري يغطي نيجيريا بكاملها ، والى مجلس تشريعي تمثل فيه كافة فئات المجتمع فيها » (٦ - ١٢ - ١٩٤٤) .

هكذا اقترح ريتشاردز دستوراً جديداً (آذار ١٩٤٥) حرص فيه على منح الروح الجديدة السائدة في نيجيريا بعض الرضى بدون تعريض النظام القديم للخطر ، اي السلطة البريطانية :

إن المجلس التشريعي ، الذي يشكل فيه الأفارقة « غير الرسميين » الأغلبية (منهم ٢٥ بالتعيين و ٤ بالانتخاب) يجمع من الآن فصاعداً ممثلين من كافة أنحاء البلاد ، ويشرع لها بمجموعها . وفي هذا تقديم تنازل لإرضاء التطلعات دون التقليل من سلطات الحاكم . كما أنشئت في المناطق الثلاثة (الشمالية والشرقية والجنوبية) مجالس يشكل كل منها برلماناً (يضاف إليها مجلس الزعماء في الشمال) ، تقوم السلطات التقليدية بانتخاب أعضائه ويشكل الأفارقة الأغلبية فيه ، ويقوم هؤلاء بدورهم بانتخاب الأعضاء المنتخبين في المجلس التشريعي .

لم يخط مشروع ريتشاردز برضى الوطنيين لانه تم « وضعه » بدون استشارة الرأي العام ، ولم يسمح للمجلس التشريعي بمناقشته . فهو لم يأخذ بالحسبان تطلعات النخب الجديدة ، وكرس تفوق الزعماء التقليديين على كافة المستويات ، ولم يؤد إلى مد حركة الافارقة إلى المصالح الإدارية الكبرى ، واستبعد الافارقة عن أية مشاركة مباشرة في إدارة شؤون البلاد .

وهذا ما أدى الى احتجاج حزب مجلس نيجيريا والكميرون الوطني واتحاد طلاب أفريقية الغربية بعنف . ولما كانا يعتبران المرحلة الفيدرالية مرحلة ضرورية لنشر الديمقراطية في البلاد ، فقد طالبا بإنشاء مجالس تشريعية إقليمية ديموقراطية حقيقية ومنتخبة . على أن يتم في مرحلة لاحقة تنظيم وحدة البلد الدستورية بكامله . ولم يكتفِ أزيكيوبه بالقيام بحملة دعائية حازمة في صحافته ، بل نظم جولات دعائية شملت الشمال

حيث سمع الكثير من السكان بالحديث عن وحدة نيجيريا لأول مرة . كما ذهب إلى لندن عام ١٩٤٧ للاحتجاج على دستور ريتشاردز .

وفي عام ١٩٤٨ ، وعد الحاكم ماكفيرسون ، خلف ريتشاردز ، بتعديل الدستور ، وبدخول الأفارقة في الوظائف العليا بسرعة أكبر ، وبتطوير التعليم . وخصوصاً أن أعلن أنه سيصار إلى دراسة الإصلاحات مع الأفارقة من الآن فصاعداً . والواقع ، بعد تحقيق عميق قام به الموظفون البريطانيون والسلطات التقليدية في القرى ومراكز المقاطعات والمناطق ، عقد مؤتمر عام في إيدان (كانون الثاني ١٩٥٠) حضره وفود من كافة أنحاء نيجيريا لدراسة التقارير . وظهرت أغلبية تؤيد الحفاظ على ثلاثة أقاليم كوحدات سياسية وانتخاب المجلس التشريعي المركزي من قبل مجالس الأقاليم . فأدخل دستور ماكفيرسون إذن نظام الانتخاب العام ، إنما على عدة درجات لكي يخفف من آثار الأمية المتفشية بين أكبر عدد من الناخبين . كما استبدل المجلس التشريعي بمجلس للنواب ذا أغلبية أفريقية ، تنتخبها البرلمانات الإقليمية الثلاثة ، ويحظى فيه الشمال بنصف المقاعد . واستبدل المجلس التنفيذي في الوسط والأقاليم بمجلس للوزراء يرئسه الحاكم . وفرض على هؤلاء الوزراء ، الأفارقة في غالبيتهم ، الانسحاب من الحكومة في حال تصويت المجلس النيابي بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائه على حجب الثقة عنهم .

قادت هذه الإصلاحات إلى عدة نتائج . فقد أدت الزيادة في عدد الناخبين إلى تهدئة الروح الثورية للوطنيين ، وتوجيه نشاطهم نحو استخدام الطرق المشروعة لتخفيف العداء لبريطانية . ونجم عن افرقة الكوادر دخول عدد هام من العناصر الأفريقية المثقفة في النظام الإداري والحكومي ، وبالتالي إلى الانقاص بالضرورة من عدد السياسيين الوطنيين المناضلين . لكن هذا الإصلاح الذي لطف من حدة العداء لبريطانية أدى إلى تفاقم حدة الإقليمية .

وأدت انتخابات عام ١٩٥١ إلى ظهور قوى سياسية جديدة معارضة لحزب نيجيريا والكميرون الوطني . كان أولها حزب العمل الذي أسسه

المحامي أبو فهمي اولو ، وجمع عناصر من أصول عرقية متنوعة أهمها اليوروبا . وكان هذا الحزب ذو المطالب المعتدلة تجاه بريطانيا حزباً إقليمياً صرفاً . أما في الشمال الذي بقي حتى ذلك الوقت غريباً عن كل نشاط سياسي ، فيعتبر تأسيس حزب مؤتمر شعب الشمال بقيادة أمين كانو ، وبتشجيع من الأمراء ، تعبيراً عن خشية هذه المنطقة ، ذات المستوى التعليمي الأدنى بالنسبة للمناطق الأخرى ، من سيطرة هذه المناطق عليها في نيجيريا موحدة . وادى ذلك كله الى فوز كل حزب في منطقة نفوذه في الانتخابات .

إن خيبة أمل ازيكوييه ، بسبب عدم ظهوره زعيماً بلا منازع لنيجيريا بكاملها ، والنجاح البسيط الذي أحرزته الفكرة التوحيدية ، دفعته الى اعتبار النظام الانتخابي مسؤولاً عن ذلك . فطالب بدقطة أكثر أهمية ، وشل العمل بالدستور في الإقليم الشرقي بهدف تحقيق ذلك . وتفاقت المنافسة بين المناطق أثناء مناقشات المجلس النيابي خلال الفترة المضطربة التي أعقبت ذلك .

ورات بريطانيا العظمى ضرورة تقديم التاريخ المحدد لتعديل الدستور ، وذلك لتجنب اشتداد الفوضى . فطبقت في هذا المجال طريقة المؤتمرات برئاسة وزير المستعمرات وحضور ممثلي الحكومة المركزية والمناطق وكافة الأحزاب السياسية . جرى من خلالها تبادل المعلومات ، ومناقشة القرارات التي يجب اتخاذها بشكل مكثف . وتم بحكمة دوماً الاتفاق على اتخاذ إجراءات انتقالية لدى المرور من مرحلة الى مرحلة أخرى ، من جهة ، وعلى اللجوء الى طريقة التعديل بالنسبة للتدابير المتبناة ، من جهة أخرى . وعلى أثر هذه المؤتمرات (لندن ١٩٥٣ ، لاغوس ١٩٥٤) تم إعداد دستور جديد سمي بدستور ليتيلتون (تشرين الأول ١٩٥٤) الذي :

١ - أكد على الصيغة الفيدرالية بتقسيمه السلطة التشريعية بين الأقاليم والمركز . فأقلم المالية والمصالح الإدارية والقضائية والبلدية .

٢ - ترك للحاكم العام رئاسة مجلس الوزراء المركزي واختيار الوزراء المركزيين من القائمة التي يقدمها حزب الأغلبية بنسبة ثلاثة أشخاص عن كل إقليم .

٣ - منح كل إقليم حق الحصول على الحكم الذاتي المحلي في التاريخ الذي يحدده ، والتقدم حسب الإيقاع الذي يختاره .

وقضى قبول الأحزاب الثلاث المهيمنة بالبنية الفيدرالية (كان حزب مجلس نيجيريا والكميرون الوطني آخر من وافق عليها) على السبب الرئيسي للاضطرابات . واصبح تحديد تاريخ الاستقلال متوقفاً على التفاهم بين الأحزاب الثلاثة . الأمر الذي تحقق بعد اجتماع الثلاثة « الأوائل » في لاغوس في شهر آذار ١٩٥٧ ، الذي اقر بأن يطلب الشمال استقلاله المحلي في عام ١٩٥٩ ، وأن يعلن استقلال نيجيريا في السنة نفسها . وفي شهر مايس عقد المؤتمر الدستوري بشكل عادي في لندن . إلا أن وزير المستعمرات الذي رفض تحديد تاريخ للاستقلال ، سلم بأن باستطاعة تافاوا باليوا ، زعيم حزب مؤتمر الشمال ورئيس الحكومة المركزية ، اتخاذ لقب رئيس الوزراء الفيدرالي ، وتشكيل وزرائه لهذه الحكومة . وبدا لوزير المستعمرات أنه سابق لأوانه المضي الى أبعد من ذلك قبل أن تقوم اللجان بتسوية المسائل المالية الفيدرالية ، وتحديد الدوائر الانتخابية ، وبحث وضع الأقليات العرقية . وجرى حل هذه المسائل خلال مؤتمر جديد عقد في إيلول ١٩٥٨ ، حيث تقرر بأن يكون تاريخ استقلال نيجيريا في الأول من تشرين الأول ١٩٦٠ . ويمكن تفسير موقف وزارة المستعمرات المتشدد هذا بالمقارنة مع موقفها من ساحل الذهب بدرجة تقدم نيجيريا الأدنى والتعقيد الأكثر أهمية لمشاكلها .

وبعد مرور ستة أشهر على استقلال نيجيريا ، حصلت سيراليون على استقلالها (٢٧ نيسان ١٩٦١) بعد أن اتبعت تقدما مماثلاً لذلك الذي حصل في ساحل الذهب . لكن من دون أن تعيش الأزمات الداخلية نفسها .

٢ - «رياح التغيير» في أفريقيا الشرقية :

تتسم أقاليم هذه المنطقة الأربعة (تنجانيقا ، كينيا ، أوغندا ، زنجبار) بطابع مشترك واحد يتمثل ببقاء المجتمعات السوداء فيها أقل تقدماً من مثيلاتها في أفريقيا الغربية بشكل عام . وبالتالي يكونها أقل اهتماماً بالأمور السياسية . وذلك بسبب تأخرها الثقافي بشكل رئيسي، والنفوذ الهام الذي احتفظ به الزعماء التقليديون فيها . إلا أن استقرار التجار العرب والهنود فيها ، وفيما بعد المستوطنين الأوروبيين ، في عصور مختلفة ، قضى على وحدة اللون فيها . فكان لهذا المجتمع المتعدد العروق آثار حاسمة على التقدم الدستوري لهذه البلدان ، وطرح مشاكل صعبة جداً .

٢ - تنجانيقا :

كان إقليم تنجانيقا ، أكثر أقاليم أفريقيا الشرقية تأخراً ، أول من حصل على استقلاله في هذه المنطقة بدون أزمة هامة .

فالوضع الخاص الذي ميز هذا البلد نتيجة انتقاله من الخضوع الى السيطرة الألمانية الى نظام الانتداب البريطاني عام ١٩١٩ ، ثم وضعه تحت الوصاية (١٩٤٦) ، خلق فيه شروط تقدم مختلفة عن تلك التي عرفت جيرانه . إذ قلما جذب الاستعمار الزراعي الأوروبي والآسيويين . مما أدى الى ضالة عددهم نسبياً فيه (على التوالي ٢٠٠٠ و ١٠٠٠٠) ، وتمركزهم في المدن الساحلية . لهذا السبب لم تتعرض الحكومة البريطانية الى أي ضغط أوروبي يمكنه التأثير على قراراتها أو للمطالبة بنظام تمثيلي . فأقامت نظاماً عادياً يتمثل بتكليف الزعماء التقليديين بالإدارة المحلية (قرار السلطات المحلية ١٩٢٦) والموظفين الأوروبيين بالإدارة المركزية الذين كانوا المسؤولين الوحيديين عن دوائهم . ثم أضيف الى هؤلاء الموظفين بعض الشخصيات الذين تؤهلهم خبراتهم لشغل منصب المستشارين . فقد ورد في آخر تقرير قدم الى عصبة

فقد التزمت إنكلترة بإشراك السكان المحليين تدريجياً بالادارة ، و « في المجالس الاستشارية والتشريعية وفي حكومة البلاد » . بهدف الحصول على الحكم الذاتي أو الاستقلال . ومن جهة أخرى ، مارس مجلس الوصاية ضغوطاً لصالح التقدم ، وذلك عن طريق بعثات الزائرين الدورية ، واستمارات أسئلته . وأصبح المجلس لمطالب الافارقة بتلقيه البرائض منهم .

وقد ظهرت هذه المطالب في عام ١٩٥١ عندما كلفت لجنة لتطوير الدستور بتحديد التكوين المستقبلي للمجلس التشريعي . ففي الوقت نفسه الذي طالب فيه الأوروبيون بنسبة مساوية لنسبة المجتمعين الآخرين معا ، طالبت مجموعة من المثقفين السود ، الذين يشكلون جمعية تنجانيقا الافريقية بتمثيل مساو أو أكثر بقليل من تمثيل العرقين الآخرين . وفي السنوات التالية ، سعت الادارة الانكليزية لارضاء المطالب المتناقضة المتبقية آنذاك باستخدامها لاجراءات بارعة . إلا أنها لم تكن تعتقد بعد بنمو الوعي السياسي السريع لدى الافارقة ، ولا بعمق مطالب بعض المتعلمين الاصلاحية ، فعارضت إدخال نظام انتخابي لاختيار ممثلين من السود الافارقة للمجلس التشريعي .

عندئذ تأسس (١٩٥٤) أول حزب سياسي في تنجانيقا . إذ تحولت جمعية تنجانيقا الافريقية ، بتحريض من جوليوس نيريري ، الى حركة سياسية شعبية تدمى اتحاد تنجانيقا الوطني الافريقي (الثانو) في السابع من تموز ١٩٥٤ .

وكان هدف الحزب الجديد اعداد الشعب للاستقلال . وتمهد غير الموظفين ، منهم ثلاثة هنود ، إلا أنه لم يرد ذكر أي افريقي فيه وقد الأمم (١٩٣٩) الحديث عن مجلس تشريعي مؤلف من عشرة أعضاء من ادى انتقال تنجانيقا الى بلد خاضع للوصاية الى وضعها على طريق التقدم . أعضاؤه بالنضال من أجل تحقيق هذا الهدف . واتسم بمعارضته للقبليّة وجميع النزعات الاقليمية بين الافارقة ، وتأييده لحركة وطنية

وحدوية . وطالب الحزب بتبني المبدأ الانتخابي لدى تشكيل مؤسسات الحكومة المحلية والمركزية ، ومنح الاقاليم اقلية المقاعد في كافة المجالس واللجان . كما أعلن عن معارضته لتشكيل وحدة أو اتحاد تنجانيقا مع اقاليم افريقيا الشرقية الأخرى الى أن يطالب سكان هذه الاقاليم الافارقة بذلك .

وعارض نقل ملكية الأرض لغير الافارقة ، وفرض الضرائب على منتجي البن والقطن الافارقة . وطالب بتقديم القروض لهم كمساعدة .

وفي الحال أبدى المدراء المحليون العداء لحزب نيريري . ووصفوه بأنه تجمع معاد للإدارة والتقدم . وأصبح مناضلوه عرضة لجميع أنواع المزعجات . فطردوا من وظائفهم ، وأُصيقت تحركاتهم . كما دفعهم القلق الذي انتابهم بسبب النجاح الذي حققه هذا الحزب بين الزعماء التقليديين الى بعث حزب آخر منافس له هو حزب تنجانيقا المتحدة الذي دعا الى انفصال المجتمعات العرقية والحفاظ على السلطة البريطانية بمنأى عن تدخل الأمم المتحدة .

وفي الواقع ، وجد نيريري في المنظمة الدولية خير معين . فقد لاقت التقارير والمطالب التي حررها بخصوص تخلف التعليم ، ورفض تنظيم انتخابات حقيقية ، وعدم الاعتراف بحقوق الافارقة المشروعة ، والزيارات المتعددة التي قام بها الى نيويورك للدفاع شخصيا عن ملف بلده ، لاقت استقبالا ايجابيا في مجلس الوصاية . وشرع هذا المجلس بارسال توصياته بخصوص تسريع التقدم الدستوري في تنجانيقا الى حكومة لندن ، لدرجة أنه عثر ، في عام ١٩٥٥ ، عن الرغبة في وضع روزنامة واضحة العبارات لمراحل التقدم الدستوري الذي يجب أن تقود الى استقلال تنجانيقا الكامل خلال عشرين أو خمسة وعشرين عاما . الأمر الذي أدى الى إثارة غضب المستوطنين الأوروبيين والمدراء الاستعماريين:

« ذلك أن افتراض أن تنجانيقا تستطيع الوصول الى الحكم الذاتي خلال أقل من عشرين عاما يستند على قرائن خاطئة ، كما أن ادعاء التانو بتمثيل شعب الاقليم بكامله لا يعتمد على أي أساس » .

وفي عام ١٩٥٨ ، وافق نيريري ، الواصل من قوة حزبه ، على الانتخابات « الثلاثية » لاختيار أعضاء المجلس التشريعي ، أي أن يقوم كل ناخب في الدوائر الانتخابية العشرة باختيار أوروبي وآسيوي وأفريقي . غير أن هذا النظام الهادف إلى تمكين مجموعتي الأقليات من الحصول على تمثيل مساوٍ للأفارقة في المجلس في حين أنهم يشكلون أغلبية الناخبين أثار بعض الاضطرابات داخل التانوا نفسه . ولئن قبل نيريري بهذا النظام فذلك لأنه ، بصفته معارض لـ « العرقية » ، رغب في أن يكون حزبه مفتوحاً أمام أناس من كافة العروق على استعداد النضال معه من أجل الحصول على الاستقلال . والحقيقة فقد قبل الكثيرون من غير الأفارقة ، الذين كانوا على قناعة بأن فوزهم في الانتخابات يعتمد على تصويت الأفارقة ، قبلوا ببرنامج التانوا الوطني الذي رشحهم عن مجموعاتهم العرقية . وشكلت انتخابات عامي ١٩٥٨ و ١٩٥٩ نجاحاً ساحقاً لمرشحي التانوا . أما حزب تنجانيقا المتحدة فلم يحفظ أي من مرشحيه بالفوز .

إن قناعة الحاكم البريطاني بأن التانوا يشكل القوة الساحقة حقاً في الأرياف والمدن ، دفعته إلى تقديم التنازلات . ولئن لم يوافق على تشكيل حكومة مسؤولة بسبب ضغط الأوروبيين ، فإنه أنشأ مجلساً للوزراء شارك فيه خمسة أشخاص ممن فازوا بالانتخابات من التانوا (٣ أفارقة وأوروبي وآسيوي) .

وكان أهم نتائج السياسة التي اتبعها نيريري هي إعادة الهدوء إلى تنجانيقا ، وذلك نتيجة التعاون الوثيق بين العروق المختلفة . وتقلصت سريعاً الريبة من الإدارة البريطانية التي كانت تصل أحياناً إلى حد العصيان المدني . وتوفرت الظروف اللازمة لتحقيق تقدم دستوري جديد . فأعلن الحاكم البريطاني عن إنشاء « حكومة مستقلة » في العام التالي ، وأجراء انتخابات عامة في أيلول ١٩٦٠ . وجعل التانوا من هذه الانتخابات استفتاء لصالح التحرر الكامل . فحصل على سبعين مقعداً من أصل واحد وسبعين

وفي الشهر التالي ، وافقت الحكومة البريطانية على رغبة شعب تنجانيقا .
واقترحت عقد مؤتمر دستوري في آذار ١٩٦٠ للاعداد للاستقلال . وبعد
ذلك بفترة وجيزة ، أعلن نيريري عن رفض تنجانيقا الدخول في الكومنولث
في حال بقاء اتحاد جنوب افريقية فيه . وصرح بأن بلده يفضل الاستغناء
عن المساعدة التي وعدت بريطانيا . المعظمى بتقديمها على خرق هذا المبدأ .

واستمر مؤتمر دار السلام يومين (آذار ١٩٦١) ، وأقر أن حصول
تنجانيقا على الحكم الذاتي سيكون في الاول من ايار ، وحصولها على
الاستقلال في ٢٩ كانون الاول ١٩٦١ .

« ولم يثر ذلك أية علامة سخط أو اعتراض من أي من الاقليات .
ولم يرفض أحد توقيع المعاهدة . وأعلنت تنجانيقا عن رغبتها في أن تصبح
عضواً في الكومنولث . ووافقت بريطانيا المعظمى على ذلك » .

وفي الاول من ايار ، أصبح نيريري رئيساً للوزراء . واختفى الحاكم
والموظفون البريطانيون من الحكومة وتحول المجلس التشريعي الى مجلس
نيابسي .

ب - كينيا

أن تحرير كينيا ، الذي بدأ متأخراً ، بدأ صعب التحقيق بسبب
العقبات العديدة التي كانت تعترضه .

فقد اعتبر العديد من الاستعماريين بما فيهم دولاميري ، ولوغارد
وجونستون هذا البلد الشبيه « بجنة عدن » لتمتعه بمناخ انكليزي تقريباً
بلداً مناسباً لاستيطان الاوروبيين فيه . لهذا السبب وخلال فترة استمرت
الى ما بعد الحرب العالمية الاولى ، قدمت ألوف من المستوطنين البريطانيين
الى كينيا . وشاركت الست ملايين من الافارقة ، وال ١٥٠.٠٠٠ من
الهنود ، وال ٥٠.٠٠٠ من العرب في سكن هذا البلد . وبما أن $\frac{5}{6}$

مساحة كينيا كانت عبارة عن اراض صحراوية ، فان الجزء الصالح منها للاستثمار أصبح موضع نزاع مرير . فعلى الرغم من اعلان الكتاب الابيض لعام ١٩٢٣ بأن مصالح الافارقة « تتفوق على مصالح العروق الاخرى المهاجرة » ، فقد اتخذت الادارة المحلية الانكليزية اجراءات لطرد المستثمرين السود ، وارغمتهم بهذه الطريقة على الذهاب للعمل كعمال زراعيين في مزارع المستوطنين الاوروبيين مقابل اجور متواضعة . فاثارت هذه السياسة المثيرة ردود فعل عنيفة بما فيه الكفاية لدى المزارعين من الكيكويو فارسلوا عدة عرائض احتجاج الى لندن مباشرة .

وفي قرار التحكيم الذي صدر عام ١٩٣٣ ، اتبعت الحكومة توصيات لجنة الارض الكينية التي ترأسها السير وليام م كارتر . فاقتطعت من الاقليم الخصب منطقة ما يسمى « الاراضي البيضاء العليا (١٦٦٩٦ ميلا مربعا) ، ولم يعد لاي شخص غير اوروبي الحق في الحصول على اراض زراعية فيها او شغلها » وفي الوقت نفسه ، انشأت الحكومة مفردات السكان المحليين في الارض التي تشغلها كل قبيلة آنذاك .

وايا كانت النوايا التي املت ذلك ، فقد راي الافارقة في تقسيم الاراضي على هذا الشكل استلاباً لهم . من جهة اخرى ، ان « تجميد » حدودهم بهذه الطريقة ، حرم كل توسع على القبائل التي كانت ارضها مكتظة بالسكان آنذاك (ما عدا في الجزء الصحراوي) دون اخذ نتائج الاندفاع الديموغرافية المتزايدة بعين الاعتبار . اخيراً ، لقد اعاق تامين الاطار القبلي التقدم نحو نشوء وحدة وطنية ، وحافظ بالتالي على المنافسة بين السكان التي سنرى نتائجها فيما بعد .

ولم يكن لدى الافارقة اية وسيلة يمكنهم بواسطتها اسماع احتجاجاتهم رسمياً ، لانه لم يكن لهم آنذاك اي حق من الحقوق في كينيا ويمثل مصالحهم داخل المؤسسات الادارية موظفون بريطانيون وواحد او اثنان من الرهبان . كما ان العرائض التي ارسلوها الى وزارة المستعمرات بصدد مشاكل الارض لم تجد اي صدى ، لان الحركات التي ارسلتها

لا تزال بعد سيئة التنظيم ومجزأة (باستثناء الرابطة المركزية الكيكويوية) مما جعل الادارة لا تأخذها على محمل الجد .

واستمر الوضع على هذا الشكل حتى عام ١٩٤٤ . ففي هذا التاريخ استيقظت كينيا على النشاط السياسي . فقد تم تعيين أفريقي واحد في المجلس التشريعي . وبعد ذلك بفترة وجيزة تأسست أول منظمة سياسية مؤلفة من عدة قبائل هي اتحاد كينيا الأفريقي شكل الكيكويون الأغلبية فيه ، وتزعمه جومو كينيياتا . وشارك الحزب مباشرة في حركات المطالبة الاجتماعية أو قدم الدعم لها (اضرابات عمالية ، مسيرات ملاكي الاراضي المطرودين من الاراضي البيضاء العليا) ، واكثر من الاجتماعات رغم مداخلات البوليس .

وفي عام ١٩٥١ ، طرح كينيياتا المسألة السياسية للمرة الاولى في مذكرة سلمت الى وزير المستعمرات غريفر Griffiths .

أشار فيها الى عدم معقولة تمثيل خمسة ملايين من الافارقة في المجلس التشريعي بأربعة أعضاء معينين فقط (منذ ١٩٤٨) ، وطالب بثمانية مقاعد اضافية ، وبتمثيل مناسب في مؤسسات الحكومة المحلية وفي المجالس البلدية . ولم يطالب بانتخابات عامة ، بل « بقوائم مشتركة » تمثل جميع المجموعات العرقية وفق نموذج ملائم لاوضاع المستعمرة . فالافارقة في المجلس التشريعي يجب ان يكونوا منتخبين ، وأن يكونوا متساوين في العدد مع العروق الأخرى في المجلس التنفيذي . ويجب ضمان الحريات (الاجتماع والتكتل والانتقال) لهم ، وتطوير التعليم .

ورد الاوروبيون على ذلك بمذكرة أخرى جاء فيها أن حركة وطنية أفريقية من نوع تلك التي في أفريقيا الغربية لا مكان لوجودها في كينيا ، وبوجوب اعتبار الاشخاص الذين يوحون بأن مثل ذلك أمر محتمل في كينيا بمثابة عصاة . واذا كانت الادارة غير مستعدة لذلك ، فإن المستوطنين « سيستولون بأنفسهم على زمام الامور » . وزودت ثورة الماو - ماو الادارة بالباحث على البدء بمكافحة الحركة الوطنية .

وتضمن برنامج هذه الحركة السياسية - الدينية الوطنية ، المنظمة
تنظيماً جيداً على شكل رابطة سرية ، الاهداف التالية : الحصول على
الحكم الذاتي ، واسترجاع الاراضي التي اغتصبها المستوطنون الاوروبيون،
والغاء المسيحية وإحياء الاعراف التقليدية . كما خضع اعضاؤها لاداء
القسم على عدة درجات اثناء احتفالات كانت طقوسها « منافية للاخلاق »
(ب . ليكي) .

وفي ٢٠ تشرين الاول ١٩٥٢ ، امام تفاقم الاعتداءات على اشخاص
المستوطنات وممتلكاتهم أو اصدقائهم من الافارقة ، أعلن الحاكم
ي . بارينغ حالة الطوارئ ، واعتقل زعماء حزب اتحاد كينيا الافريقي
(بما فيهم كينيا) ومائتين من اعيان السكان المحليين بدون دليل يثبت
وجود علاقة بين الانتفاضة والحزب ، ومنع جميع الاحزاب الافريقية .
وقبلت الادارة الاستعمارية ادعاء المستوطنين بأن الماو - ماو هم الذين
قاموا بكافة اعمال العصيان ، وبأن أي نشاط سياسي في كينيا من وحيهم .
ولكي تقلل الادارة من شأن الوطنيين تصنعت عدم التمييز بينهم وبين
المجرمين ، وعزت اليهم مسؤولية كافة الاعتداءات حتى تصبغ على
اجراءات القمع صبغة شرعية . كما قامت باعتقال اكثر من ٥٠٠٠ .
شخص منهم ، ووضعهم في معسكرات الاعتقال بدعوى الحيلولة دون
مشاركة الكيكويو في العصيان . غير انها اعترفت بعدم وجود خطة لعصيان
عام . لانه لو وجدت هذه الخطة لحصلت مذبحة للاوروبيين . وتم تخريب
معظم التجهيزات الاقتصادية . والحقيقة لم يحصل الا اعتداءات محلية
على المستوطنين والافارقة « المتعاونين » مع الادارة تطورت تدريجياً الى
حرب عصابات اتسمت بقيام الطرفين بأعمال وحشية كريمة .

وإثناء فترة النضال التي استمرت حتى عام ١٩٥٥ ، وقفت غالبية
الافارقة الى جانب الثوار . وقدم الكثيرون من أولئك الذين لم يشاركوا
في العصيان دعماً فعلياً أو سلبياً . فلم يدينوا اللجوء الى العنف وان
كانوا يدينون الافراط فيه أحياناً . وقد وجد هذا التعاطف القوي ،
الذي رفضت الادارة الاعتراف به ، وجد مصدره وغذاءه في عاطفة

الاحباط السياسي والاقتصادي. . وبما أنه لم يعد مسموحاً بنشاط الحركات الشرعية ، فقد فهم الرأي العام بأن المقاومة السياسية أصبحت سرية ، وتبنى بشكل طبيعي جداً طرائق الجمعيات السرية التقليدية بما فيها-أعمال العنف ، كوسيلة وحيدة لاسماع صوته .

وابطالت الثورة التقدم الدستوري مؤقتاً ، فاستمر الأوروبيون بتشكيل الاغلبية في المجلس التشريعي . وفي عام ١٩٥٤ ، رأى وزير المستعمرات ليتيلتون أن من المفيد إثارة بعض الرضى لدى الافارقة ، فأنشأ مجلس وزراء متعدد العروق ، أدخل فيه بالاضافة الى الست مديرين - الموظفين، ثلاثة أوروبيين واثنين من الآسيويين وأفريقياً واحداً. وفي حين أن الافارقة أظهروا قليلاً من الرضى ، وشغلوا المنصب المخصص لهم ، فإن الأوروبيين انقسموا بين مؤيدين ومعارضين لقانون يسمح باشتراك الافارقة بحكومة البلد . وتعتبر مبادرة ليتيلتون ، التي انتقدتها كافة الاطراف المعنية دليلاً على حيرة الحكومة البريطانية تجاه المسألة الكينية . فقد كتب كولن ليفوم بهذا الخصوص يقول :

« انها لفلطة تاريخية ، أن السيد ليتيلتون أنشأ الوزارة قبل تأسيس مجلس النواب على عكس الاجراء الطبيعي . فأمام من ستكون الحكومة مسؤولة ؟ ان الوزارة في بلدنا مسؤولة أمام البرلمان ، وبالتالي أمام كافة الناخبين . أما دستور كينيا فقد جعل ذلك أمراً مستحيلاً » (الاوزوفر ٢١ - ٣ - ١٩٥٤) .

وعلى اثر الصراع الذي لم يهدأ بعد ، كان الحرص على الاصلاحات مبرراً لخشية الوزير . وقد كان هذا الحرص هو نفسه الذي دفعه في العام التالي ، للسماح للأحزاب السياسية (ما عدا الكيكويو) باستئناف نشاطها لكن على مستوى المناطق فقط . وخوفاً من الحركة الوطنية ، ولممارسة رقابة افضل على « التطور المنظم والمنسق للحياة السياسية الافريقية » ، شجع ظهور عصبية قبلية حادة أسهمت في عدم توضيح الوضع . وذلك لعدم مقدرة أي من هذه الاحزاب الصغيرة على

أن يصبح عاملا لتوحيد المجتمعات العرقية بهدف بناء دولة متعددة العروق . الامر الذي كان من الممكن أن يفعله حزب وطني كبير ، لانه نادرا ما توصل النواب الافارقة (وعددهم ١٤٠٠ منذ تطبيق دستور لينوكس - بويد) الى اتفاق في المجلس التشريعي . ولم يجذبوا اليهم اقلية من ممثلي المجتمعات الاخرى . بيد أن ، في بداية عام ١٩٥٥ ، نظم هؤلاء النواب الافارقة ، بدعم من بعض الاوروبيين (م . بلوندل) ، مقاطعة المجلس والوزارة . واجبروا الحكومة على منح وعد بعقد مؤتمر دستوري في عام ١٩٦٠ .

كما أن محاولة تأسيس حزب متعدد العروق ، يقوم بتقديم برنامج موجه الى المؤتمر ، بادت بالفشل ، بسبب المنافسات الشخصية والخلافات حول تنظيم كينيا المستقبلي . أما الافارقة أنفسهم ، المنقسمون بين معتدلين و « راديكاليين » ، فقد اتفقوا على تشكيل وفد مشترك . وشارك في هذا المؤتمر ممثلون عن المجموعة العربية - الاسيوية ، والمجموعة المتعددة العروق بقيادة بلوندل ، والحزب المتحد الاوروبي من فريق الكابتن بريجس .

افتتح مؤتمر لانكسترهاوس في شباط ١٩٦٠ . وأعلن وزير المستعمرات ماك ليود أن هدف المؤتمر بناء أمة قائمة على مؤسسات برلمانية ، والحصول على موافقة كل الفئات على حق جميع المجتمعات العرقية بالبقاء في كينيا والمشاركة في الحياة العامة فيها . وأضاف أن كينيا ستحصل على استقلالها شريطة أن يشارك الافارقة مثل بقية المجتمعات العرقية الاخرى في الحكومة ، وأن يضمن الدستور مصالح الاقليات .

وتلخصت مطالب الافارقة على الشكل التالي : ١ - انتخابات فورية وهيئة ناخبة واحدة على اساس أن لكل شخص صوتا واحدا . ٢ - تخصيص بعض المقاعد للعروق الاخرى . ٣ - قيام حكومة واحدة وبأغلبية من الوزراء الافارقة المسؤولين من الهيئة التشريعية . أما

المجموعات العرقية الاخرى فتمسكت بالحفاظ على الهيئات الناجبة الخاصة . ودامت المناقشات شهرا كاملا دون أن تؤدي الى تقارب في المواقف . فاقترح وزير المستعمرات اجراء انتقاليا ، تم قبوله في النهاية رغم التحفظات العديدة ، يقضي باضافة عدد من المقاعد المخصصة (١٠ للاروبيين ، و ٨ للاسيويين و ٢ للعرب) و ١٢ مقعدا « للأعضاء الوطنيين » (٤ افارقة ومثلها لكل من الاسيويين والاروبيين) الى الـ ٣٣ مقعدا مفتوحا .

واخر غياب التفاهم بين المجتمعات العرقية المختلفة سامة الاستقلال . فبالاضافة الى المسائل الدستورية ، كانت مسألة الاراضي البيضاء العليا السبب الحاسم للخلاف . فقد رفض الافارقة طلب وزارة المستعمرات بضمان حقوق الاروبيين في التملك في هذه المنطقة ، وهو الحق الذي طعنوا في شرعيته باستمرار .

وخلال العام ١٩٦٠ ، حصل اعادة تصنيف في القوى الافريقية . فقد شكلت الاغلبية من الزعماء التقليديين حزبا جديدا هو اتحاد كينيا الافريقي الوطني (كانو) . وصرحوا بانهم يعتبرون انفسهم ورثة حزب اتحاد كينيا الافريقي ، اي حزب كينيا السابق ، وبانهم وطنيون مناهضون للتعصب القبلي . الا ان هذا الحزب وجد الدعم الاساسي له في المدن وبين القبيلتين الاكثر « تحضرًا » اي الكيكويو واللوي Luo وطالب بالافراج عن كينيا (المعتقل منذ عام ١٩٥٢) بعد أن نصبه رئيسا للحزب . وتأسس حزب معارض له بتحريض من بعض الزعماء السياسيين الذين خاب أملهم في طموحاتهم الشخصية وهو اتحاد كينيا الديموقراطي الافريقي (كادو) ذو البنية الهيكلية اللينينية ، وتدعمه القبائل الرعوية الصغيرة التي جعلتها اقليمتها تخشى سيطرة القبائل الكبيرة عليها . واصبح هذا الحزب المدافع عن دستور على النمط الفيدرالي باعتباره الضمان الوحيد القادر على حماية مصالح الاقليات . الامر الذي مكنه من الحصول على دعم حزب بلوندل ، ورئيس وزراء

روديسيا ويلنيسكي ، ودعم لندن أيضا بتحفظ وقد اخافها بعث الوطنية الكيكويوية السريع . ودلت انتخابات شباط ١٩٦١ على أن حزب الكانو أقوى بكثير من منافسه (الكادو) . غير أن منافستهما ورفض الحزب المنتصر الاشتراك في الحكومة قبل الافراج عن كينيا ، امور قادت الى اضطراب الحياة السياسية في كينيا .

وفي كانون الثاني ١٩٦٢ ، انتخب كينيا ، بعد الافراج عنه ، عضوا في المجلس التشريعي وأصبح زعيم حزب الكانو الفعلي . وفي الشهر التالي ، تم عقد مؤتمر دستوري في لندن ، أظهر التباين بين تصورات حزبي الكادو والكانو بشأن حكومة كينيا المستقبلية . غير أن وزير المستعمرات البريطاني تمكن من الحصول على موافقتهم على تسوية تقضي بإنشاء حكومة مركزية تكون لها السلطة على الشؤون الخارجية والمالية والتجارة ، وإقامة ست سلطات اقليمية تتمتع بسلطات تشريعية ، ومجلسا أدنى ينتخب باقتراع عام ، ومجلسا أعلى يتألف من ممثل عن كل اقليم ، وبعدم امكان تعديل هذه المواد الدستورية الا بعد اجراء اقتراع يحظى بأغلبية ٩٠ ٪ و ٧٥ ٪ من الاصوات في المجلسين على التوالي . وبأن يقوم الحزبان بتشكيل حكومة ائتلافية مهمتها اعداد المراحل الاخيرة من التقدم الدستوري بالاشتراك مع وزارة المستعمرات .

ولم تنجح الحكومة التي شكلت في ٦ نيسان ١٩٦٢ في مهمتها ، لأن الوزراء قضوا وقتهم في الخلافات واثارة انصارهم بالتتالي . وتعددت الاضرابات في البلاد . وظهرت مجموعات مخربة مثل جيش حرية الارض . وتوضحت التهديدات بالانفصال من جانب صومالي الشمال وعرب الساحل . ولربما لم تكن تشجيعات بعض الدول المجاورة غريبة تماما عن هذه الاضطرابات . وبذل كينيا جميع جهوده لاعادة النظام لكي لا تجد لندن ذريعة لتأخير تاريخ الاستقلال . وواجه كينيا مع حزب الكانو الذي أعاد اليه وحدته ، بعد كثير من الجهد ، والتي تعرضت للخطر في لحظة ما نتيجة المنافسات الشخصية ، واجه الانتخابات العامة

في مايس ١٩٦٣ ، وفاز بـ ٧٥ ٪ من مقاعد البرلمان الادنى . وفي ايلول
عقد مؤتمر جديد في لندن حدد تاريخ الاستقلال بـ ١٢ كانون الاول
١٩٦٣ .

ج - اوغندة :

تتمتع اوغندة بوضع خاص . ويعود ذلك بالاساس الى بقاء الممالك
الصغيرة فيها مرتبطة بانكلترا بموجب معاهدات خاصة ، وتمسك
ملوكها بالحفاظ على كافة المؤسسات الافريقية التي يستمدون سلطتهم
منها ، والى تصميم ما تبقى من هذا البلد ، الذي يدار وفقا للطرائق
الادارية العادية ، على التقدم نحو الحكم الذاتي ثم الاستقلال . وكانت
بوغندة اهم هذه الممالك . وفي عام ١٩٥٢ ، حدثت عدة نزاعات بين
ملكها الكاباكا والادارة الانكليزية بسبب رفض هذا الملك الاشتراك في
حكومة المحمية المركزية .

وفي عام ١٩٥٨ ، اربطت مسألة التقدم الدستوري اذن بالتوفيق
بين تطلعات الاحزاب الوطنية لقيام دولة مستقلة ذاتيا تمتد على كافة
الاراضي الاوغندية واقليمية الملوك الراغبين بالطبع في الحصول على
الاستقلال انما في اطار ممالكهم فقط . لذلك اتبعت الحكومة سياسة
المراحل . فكلف الحاكم وايلد لجنة دستورية بوضع الخطوط الكبرى
لوضع السياسي المستقبلي دون المساس بمسألة العلاقات الشائكة بين
الحكومة المركزية والحكومات المحلية . وضمت هذه اللجنة ممثلين عن
كافة الاقاليم باستثناء اقليم بوغندة . وكان ميلتون اوبوت زعيم حزب
مؤتمر الشعب الاوغندي الشخصية البارزة فيها . الا ان الحكومة
البريطانية لم تأخذ بالاحكام التي اقترحتها هذه اللجنة بشأن الحكم
الذاتي بدون ان تأتي على ذكره ، ولا بالانتخابات العامة المباشرة ، او
بالحكومة البرلمانية برئاسة رئيس وزراء التي تلغي دور الحاكم البريطاني
غير انها اعلنت عن استعدادها لتعجيل السير نحو الحكم الذاتي ثم
الاستقلال اذا عبرت الانتخابات بوضوح عن رغبة السكان في ذلك .

وجرت هذه الانتخابات في آذار ١٩٦٠، رغم المعارضة الشديدة للمكي تورو وبوغنده ، اللذين طالبا بحق الانفصال بلا جدوى . وأيد الحزبان المنتصران (الحزب الديموقراطي وحزب مؤتمر الشعب الاوغندي) أمر الحصول على الاستقلال . ولم يبق الا تسوية مسألة هيكلية الدولة . ونجحت لجنة دستورية مع بعض الصعاب في وضع مشروع دستور فيدرالي ، رفضه الملوك . وفي مؤتمر ايلول ١٩٦١ ، مارس وزير المستعمرات البريطاني مودلينغ ضغطا هادئا عليهم ، وذلك بالتلميح ببطلان مفعول الاتفاقات المبرمة بينهم وبين حكومة لندن يوم اعلان استقلال اوغنده ، وانه من مصلحتهم آنذاك الاندماج في الدولة الجديدة والتخلي عن الجانب الاستبدادي من سلطتهم بتحولهم الى ملوك دستوريين . كما حصل على موافقة الزعماء الوطنيين على احتفاظ الحاكم البريطاني بسلطات حقيقية في الدستور الجديد (الشؤون الخارجية والدفاع ، والامن) على أن يتصرف حسب رأي الوزراء . هكذا أزيلت العقبات الاساسية عن طريق الاستقلال ، وجرى الاتفاق على أن يكون يوم اعلان الاستقلال في التاسع من تشرين الاول ١٩٦٢ ، وعلى تقياس اوغنده داخل الكومنولث ، وملكة انكلترا رئيسة للدولة .

٣ - استقلال افريقية الوسطى

ظهرت مسألة تحرير الاقاليم الثلاثة التي تشكل افريقية الوسطى (الروديسيان ونيسالانده) بمظهر خاص . اذ لم يكن على سكانها الافارقة انتزاع تحررهم من الميتروبول. بقدر ما كان عليهم انتزاعه من الاوروبيين الذين استوطنوا في هذه الاقاليم والذين عقدوا العزم على البقاء اسيادا للحياة السياسية فيها .

وقد اتصفت هذه الاقاليم بسمات خاصة . فروديسيا الجنوبية ، الاولى منها التي خضعت للاحتلال الاوروبي جذبت بثرواتها المنجمية وامكاناتها الزراعية المستوطنين الاوروبيين . فوصل عددهم الي

١٥٧٠٠٠ نسمة مقابل ١٧٢٠٠٠٠ أفريقيا عام ١٩٥٢ . ومنذ عام ١٩٢٣ ، أصبحت روديسيا الجنوبية مستعمرة لها حاكم مسؤول ينتخبه « كافة الرعايا البريطانيين » الذين يملكون بعض الامكانيات والموارد المالية وكان الاوروبيون يسيطرون على الحياة الاقتصادية فيها . ففي عام ١٩٥٢ ، كان ثلاثة ارباع الدخل القومي من نصيب القطاع الاوروبي (٨٠٪ من السكان) . وتهدف التشريعات بكاملها لحماية « مستوى معيشة المتحضر » ، اي مستوى معيشة الاوروبيين ، الشرط الضروري للتفوق . وكان الاوروبيون يتطلعون الى الحصول على وضع الدومينيون لكي يمكنهم التشريع في المجال العرقي بعيدا عن الرقابة البريطانية . ولم يكن مبدأ المشاركة Partnership الا للدر الرماد في العيون - صحيح انه لم يكن يوجد حاجز شرعي في المجال الانتخابي ، الا ان تطبيق معايير الثقافة والضرية كان يعني استثناء جميع السود تقريبا من حق الاقتراع (٤٢٢ ناخبا افريقيا فقط عام ١٩٥١) . هكذا شكل « حاجز اللون » عقبة أمام تقدم الافارقة في كافة الميادين . وكانت روديسيا الشمالية ونيسالاندة عبارة عن محيتين يدير كل منهما ، حسب القامدة المعتادة ، حاكم عام ومجلسان لا يشارك فيهما أي أفريقي . وشهدت روديسيا الشمالية تطورا سريعا في استيطان الاوروبيين لها منذ بدء استغلال كوبر بيليت . وكان هؤلاء السكان الجدد (٣٢٠٠٠ نسمة مقابل ١٩٩ مليون أفريقي) يرمون الى تحقيق نفس الاهداف السياسية الاجتماعية التي كانت لجيرانهم في الجنوب . الا ان الرقابة التي تمارسها وزارة المستعمرات أرغمتهم على التزام الرزانة في مجال التمييز العنصري ، ولم تجذب نيسالاندة ، رغم قلة عدد سكانها بالمقارنة مع نزواتها ، الا القليل من المستوطنين الاوروبيين (٩٠٠٠ مقابل ١٣٠٠٠ مليون من الافارقة) بسبب فقرها بالثروات المعدنية . لهذا السبب بلا شك ، حرفت بداية التقدم السياسي منذ عام ١٩٤٨ . ففي هذا التاريخ قبل بعض الافارقة في المجلس التشريعي . وبقيت وزارة المستعمرات شحيحة جدا في تقديم التنازلات لكي لا تثير قلق الاوروبيين في البلدان المجاورة .

وفي عام ١٩٥٣ ، تم جمع البلدان الثلاثة في اتحاد افريقية الوسطى
وامام عدم اختلاط الامور الذي امل به المستوطنون الاوروبيون ، رأى
هؤلاء في المؤسسة الجديدة امكان تقدم اكثر سرعة نحو وضع الدومينيون
ووسيلة لمعارضة مطالب الافارقة السود بكاملها . وكانت حكومة لندن
تؤيد ذلك بسبب خشيتها من وقوع روديسيا الجنوبية في فلك اتحاد
جنوب افريقية ونجاح الافريقاندية^(١) Afrikandisme في اكتساح
روديسيا الشمالية حيث يقيم العديد من عمال المناجم الافريقنديين .
وامتدّت بأن الفكر الليبرالي سيسطر على الاتحاد وبامكان قيام تعاون
بين العروق المختلفة . وتقوم وزارة المستعمرات على اثر ذلك بالتخلي
عن المسؤوليات التي تثقل كاهلها .

واظهر الافارقة العداء للاتحاد رغم « الضمانات » الهادفة لحمايتهم
وذلك لانهم اعتبروا ان التقدم السياسي يشكل الوسيلة الوحيدة
للحصول على المساواة الاجتماعية والاقتصادية ، وأن الطريق الوحيد
اليه يكمن في توسيع القاعدة الانتخابية . وأملوا بقطع المراحل التي
تقودهم الى هذا الهدف تحت وصاية وزارة المستعمرات مثل باقي
المستعمرات الاخرى . في حين أن حصرهم داخل اتحاد لا يشاركون في
ادارته (لم يكن لهم الا ستة ممثلين من أصل خمسة وثلاثين نائباً) يشكل
عائقاً امام اسماع مطالبهم . وبدا مجلس الشؤون الافريقية ، المؤسسة
الكفيلة باحترام « الضمانات » ، بدا لهم وسيلة قليلة الفعالية في الدفاع
عن مصالحهم بسبب تمتع الاوروبيين بأغلبية المقاعد في البرلمان الفيدرالي .

عملياً بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٩ ، لم يحرز تأثير الافارقة على الحياة
السياسية الا القليل من التقدم . هكذا كانت نتائج المبادرات الشخصية

(١) اشتقاق من كلمة Afrikander الافريقندي وهو الاوروبي الذي استوطن
في جنوب افريقيا - العرب .

الهادفة الى منحهم تمثيلا مادلا في المؤسسات التمثيلية وزيادة مشاركتهم في العمليات الانتخابية (اقتراحات لجنة تريد جولد ، وقرارات ج. موفات) نتائج جزئية جدا لانها اصطدمت بتصميم المستوطنين الاوروبيين على وضع الحكومة «بين يدي اشخاص متحضرين ومسؤولين» وعندما اقترح رئيس وزراء روديسيا الجنوبية تبني الهيئة الناجبة الوحيدة ، وتخفيض الضرائب الانتخابية كان ثمن جرائمه فقدان شعبيته واخلل حربه الساحق له .

ويعتبر السير ويلينسكي ، رئيس الوزراء الفيدرالي اعتباراً من عام ١٩٥٥ ، البطل الأكثر حماساً « لتفوق البيض » . لقد كان استقلال الاتحاد التام في نظره عبارة عن وسيلة لمعارضة مطالب الافارقة السود وتنزلات وزارة المستعمرات المحتملة . لذلك شن ، عام ١٩٥٧ ، حملة دعائية في لندن لصالح حصول الاتحاد على وضع الدومينيون ، ومارض بشدة اي إصلاح دستوري في الاقاليم التي تشكل جزءاً منه . ولم تمر حملة الدعاية هذه دون أن تترك اصداً في الاوساط المحافظة حيث كان له صداقات عديدة . وكان احتمال نجاحه يثير التخوف من أن تمائل سياسة روديسيا سياسة افريقية الجنوبية في القريب العاجل . يضاف الى هذا الرفض لأي تنازل سياسي ، الحالة التي وضع فيها العمال اليدويون والمثقفون الافارقة والتي لم تحظ بتحسين ملموس والتي دلت على مفهوم الاوروبيين الخاص جداً للمساواة ، الذي يدعمون بأنهم جعلوا منه مبدأ لهم .

ومن الواضح ان تقدم الافارقة اصبح مرتبطاً بنتيجة نصالهم . من اجل السلطة السياسية . وقد امطت الحركة الوطنية لهذا النضال ، الذي بدأ عام ١٩٥٧ بالإضرابات والمقاطعة ، عنفاً جديداً .

وكانت نشأة الحركة الوطنية في افريقية الوسطى مشابهة لتلك التي رايناها في المناطق الأخرى وتتمثل بتأسيس تجمعات للدفاع عن المصالح المهنية ورابطات ثقافية حول بعض النخبات الجديدة . . وبينها خرجت

الحركات السياسية الأولى ، وتؤكد طابعها الوطني مع تفاقم خيبة آمال أعضائها . وظهرت أول حركة سياسية صرفة في نيسالاندة عام ١٩٤٤ تحمل اسم حزب مؤتمر نيسالاندة الأفريقي الوطني . وفي عام ١٩٤٨ ، ظهر حزب مؤتمر شمال روديسيا الأفريقي الوطني . ودفع تشكيل الاتحاد والتخوف من امتداد نظام « التفوق الأبيض » الكامل على دولتي الشمال الأفارقة الى تصعيد النضال . وتولت الأحزاب السياسية قيادة هذا النضال . وكان حزب نيسالاندة ، الذي انتقلت قيادته الى هاستينغر باندا اعتباراً من عام ١٩٥٨ ، أكثرها كفاً . أما في روديسيا الشمالية فظهر حزب « المؤتمر » بزعامة ك. كاوندا ، وكان من انصار حل الاتحاد أيضاً . وأوصى هذان الزعيمان باستخدام طريقة العصيان المدني . فصمم رئيسا الحكومتين القلقين على القضاء عليهما في أول فرصة . وقد سنحت لهما هذه الفرصة حين اندلعت بعض الفتن المعادية للاتحاد في حزيران ١٩٥٩ في شمال نيسالاندة . فأعلنت حالة الطوارئ في الدول الثلاث (شباط - آذار ١٩٥٩) . وعلى الرغم من عدم وقوع أي حادث في الروديسيين ، شنت حملة امتقالات جماعية وحظرت الأحزاب . وكان رئيس وزراء الجنوب السير ادغار وايتيهد منشط هذا القمع ويدعمه في ذلك رئيس الوزراء الفيدرالي ويلينسكي .

وعلى عكس ادعاءات وايتيهد و ويلينسكي ، بين التحقيق الذي قامت به لجان بريطانية (تقارير دوفلان و ريدلي و بيدل) في الأقاليم الثلاثة عدم وجود أية خطة تخريب منسقة . والحقيقة كان هدف هذا التشريع الجائر الذي وضع موضع التنفيذ في هذه المناسبة لـ « إعادة الأمن » القضاء على الحركات المناضلة ضد « التفوق الأبيض » إلا أنه لم يحقق النتائج المرجوة .

وخلال العام ١٩٥٩ ، أعيد بناء الأحزاب الأفريقية تحت أسماء جديدة . وكان هدفها المشترك القضاء على الاتحاد ، ونقل السلطة الى أغلبية أفريقية تخرج من الانتخابات العامة . وفي إنكلترا ، أوصى تقرير

لجنة مونكتون ، المكلفة بالتحقيق بهدف تعديل محتمل للدستور الاتحادي، بمنح الأقاليم حق الانفصال في المستقبل القريب ، وشكك بإمكان استمرار الاتحاد . واجتمع المؤتمر الخاص بدراسة « التعديلات الرئيسية » التي أوصى بها التقرير المذكور في لانكستر هاوس في كانون الأول ١٩٦٠ . ولم يتمكن من إيجاد أية تسوية بين الأفارقة المصممين على حل الاتحاد و ويلينسكي الذي رفض تقديم أي تنازل وأصر على الحفاظ على الوضع القائم .

لذلك لم يعد هناك إلا دراسة مسألة التقدم الدستوري على مستوى كل إقليم بمفرده . ففي نيسالاندة ، كانت الأمور سهلة نسبياً . فقد طالب حزب مؤتمر مالايي بزعامة باندا بالحكم الذاتي وبحق هذا الإقليم في الانسحاب من الاتحاد . وفي مايس ١٩٦٠ ، وافق باندا على اقتراحات حكومة لندن التي نصت على دخول أغلبية أفريقية في المجلس التشريعي . وفاز حزب مالايي بالانتخابات (إيلول ١٩٦١) ، وسارع للإعلان عن أن بلده سترك الاتحاد في المستقبل القريب . ووافقت لندن على هذا الانسحاب في شباط ١٩٦٣ .

كان انسحاب نيسالاندة قليل الأهمية بالنسبة لمصالح الأوروبيين الاقتصادية والسياسية . بالمقابل كان بقاء ووديسيا الشمالية ، مع مناجم الفضة ، في الاتحاد أمراً ضرورياً . وذلك لكي يتمكن المستوطنون الأوروبيون من الحفاظ على إدارة الحكومة فيها . ويعتبر إرضاء هذه الرغبة بدون إثارة غضب الأفارقة عملاً شاقاً . وهذا ما حاوله وزير المستعمرات ماك ليود (مؤتمر لانكسترهاوس) في شباط ١٩٦١ ، حين قدم مشروعاً انتخابياً يتضمن ثلاث هيئات ناخبة يمكن الأفارقة من الحصول على النسبة مع الأوروبيين داخل المجلس التشريعي . إلا أن هذه الخطة التي قبل بها كلوندا ، رفضها ويلينسكي الذي ادعى في تصريح طنان بأنه على استعداد لـ « استخدام القوة » لكي يحمي الاتحاد المهدد بهذا المشروع . وأجبر الدعم الذي وجدته في الأوساط المحافظة

وتدخل الشركات المنجمية الكبرى المستعجل الحكومة البريطانية على التراجع عن المشروع المذكور . إلا أن الأفارقة لم يستسلموا . فقاموا بتصعيد اضطراب عنيف قاده حزب الاستقلال الوطني (حزب كاوندرا) في جميع أنحاء البلد ، على الرغم من تدخل القوات المسلحة المتكررة . ولم يتأخر تدهور الوضع من الامتداد إلى الحياة الاقتصادية . ولم ترض المشاريع التي أعدتها لندن أحداً . فقد صرح كاوندرا بتمسكه بمبدأ الحكم الذاتي وبحق الانسحاب من الاتحاد . وفي يوليو ١٩٦٢ . تمكن وزير المستعمرات مودلينغ من الحصول على موافقة جميع الأطراف على تسوية هي عبارة عن مشروع ماك ليود محسن . وكانت نتيجة الانتخابات حصول الحزبين الأفريقيين على الأغلبية . وفي ١٤ كانون الأول ١٩٦٢ ، شكل كل من الزعيمين كاوندرا ونكومبولا حكومة ائتلافية . وفي الحال طلب كاوندرا من المجلس التشريعي التصويت لصالح دستور جديد لروديسيا الشمالية والانسحاب السريع من الاتحاد .

وفي روديسيا الجنوبية ، دفع رئيس الوزراء وايتهد الوزير البريطاني دانكان ساندير (مؤتمر سالسبوري ، شباط ١٩٦١) إلى القبول بمشروع إصلاح دستوري أعده بنفسه . ونص على إلغاء

« الحقوق الخاصة » التي كانت تسمح للحكومة البريطانية برفض بعض القوانين التي يقرها برلمان روديسيا الجنوبية ، ومنح الهيئة الناجبة الثانية ذات الأغلبية الأفريقية السوداء حق انتخاب خمسة عشر نائباً من أصل ستين . هكذا دخل الأفارقة السود المجلس ، إلا أنهم كانوا أقلية فيه . كما نص المشروع على إنشاء مجلس مهمته احترام المساواة بين العروق المختلفة والحريات الأساسية . وتم تبني الدستور الجديد باستفتاء (٢٦ تموز) سمح للأوروبيين وحدهم تقريباً بالمشاركة فيه . وعقب ذلك مباشرة ، أعلن وايتهد منع الحزب الديمقراطي الوطني الذي يتزعمه جوزهو نكومو ، قائد المعارضة الأول .

لقد كان رئيس الوزراء على علم بانتصاره الضعيف ، لأن الدستور الجديد لم يؤد إلى القضاء على الاضطراب الداخلي . أما في الخارج ، فقد كلفت منظمة الأمم المتحدة لجنة السبع عشرة بالاهتمام بالقضية الروديسية . لذلك حاول وايتهيد القيام بمناورات . ولكي يظهر بمظهر المعارض للتمييز العنصري سمح للأفارقة بأن يصبحوا ملاكاً في المدن وبالتردد على دور السينما التي يؤمها البيض الأوروبيين ، وباستعمال الباصات التي يستخدمها الأوروبيون . وفي الوقت نفسه ، حاول التعرف على رأي المحافظين الإنكليز حول موضوع تعديل محتمل للاتحاد . وذلك ليصبح مكوناً من دولة واحدة تضم روديسيا الجنوبية وإقليم « السكك الحديدية » ، أي إقليم كوبر بيليت في روديسيا الشمالية . إلا أنه لم يكن يملك الوقت الكافي للمضي بهذا المشروع . ففي ١٤ كانون الأول ١٩٦٢ خدلته الجبهة الروديسية - حزب أقصى اليمين الذي لم يغفر له التدابير المعادية للتمييز في الانتخابات . وسارعت الحكومة الجديدة التي يترأسها وينستون فيلד إلى إعادة النظام القديم . وصوتت على قوانين قمعية ، وفرضت الإقامة الجبرية على الزعماء الأفارقة الرئيسيين .

هكذا مات الاتحاد . فنيسالانده خرجت منه عملياً ، واستقلت في الأول من تموز ١٩٦٤ تحت اسم مالاوي . وصوت المجلس التشريعي لروديسيا الشمالية على قرار لصالح الاستقلال . وأعد كاوندا مع الحاكم دستوراً جديداً ، دخل حيز التنفيذ في الثالث من كانون الثاني ١٩٦٤ . وبعد أن جددت البلد ثقتها لكاوندا في الانتخابات اللاحقة (٥٥ مقعداً من أصل ٧٥) ، طالب زعيم حزب الاستقلال الوطني بأن يكون إعلان الاستقلال في ٢٣ تشرين الأول ١٩٦٤ ، وأصبحت روديسيا الشمالية جمهورية زامبيا . كما قرر البرلمان البريطاني (٢٥ تموز ١٩٦٣) ، بناء على تقرير قدمه وزير شؤون أفريقية الوسطى آ. ر. بوتلر ، حل الاتحاد في ٣١ كانون الأول ١٩٦٣ ، وذلك لانقاذ - حسب رأي الوزير - الشيء الوحيد الممكن إنقاذه من الاتحاد المرحوم ، أي اتحاد البلدان الثلاثة الاقتصادي .

أما في روديسيا الجنوبية ، فقد تفاقم الصراع الدائم بين الأوروبيين والحزب الأفريقي الرئيسي أي الاتحاد الشعبي الأفريقي الزامبابوي ، خلف الحزب الديموقراطي الوطني المحظور سابقا ، وحكم على الزعماء الوطنيين بأحكام سجن قاسية أو حجر . فقد تبنت الحكومة (ج. سميث منذ نيسان ١٩٦٤) سياسة العناد ، حين رفضت التنازل للأفارقة عن أقل جزء من السلطة ، وهددت بأخذ الاستقلال الذي رفضت إنكثرةمنحه لها مالم يتم تسوية المشكلة السياسية . فهل يمكن لهذه السياسة ان تقود إلى حل ؟ حتى ويلينسكي نفسه الذي أصبح زعيم حزب المعارضة ، حزب روديسيا ، لم يكن يعتقد ذلك . فقد جاء في بيان ١١-٢-١٩٦٤ ما يلي :

« إن سيطرة فكرة الحصول على الاستقلال بأي ثمن (لدى الأوروبيين) والتي تهدف فعليا الى تغيير الدستور ، تضع الاحتمالات السياسية فوق مصالح البلد الحقيقية كافة » .

هذا وسنرى في ملحق هذا الكتاب كيف تم حل هذه المشكلة وحصلت روديسيا الجنوبية على استقلالها .

* * *

الفصل العاشر

استقلال الكونغو الخاضع للسيطرة الاستعمارية البلجيكية

أدت سياسة الملك ليوبولد الثاني الميركنتيلية في إقطاعية « دولة » الكونغو « التابعة » الى القيام بأعمال تعسفية صارخة ألزمت الضمير الأوروبي . فأصبحت الكونغو مستعمرة بلجيكية عام ١٩٠٨ . وعلى الرغم من الاستمرار في اعتبارها بالأساس أرضا للاستغلال ، واستمرار الممارسات الجائرة(*) فيها زمنا طويلا ، فقد سعى البلجيكيون الى ادخال روح جديدة منحلالة بانسانية حضارية فيها . فقد كتب الحاكم ريكمان يقول : « تعتبر السيطرة بهدف تقديم الخدمة المبرر الوحيد للفوز الاستعماري ، بل مبرره الكامل . وتعني خدمة أفريقيا تحضيرها » أما بالنسبة للبلجيكيين ، فلم يكن « التحضير » يعني السير بالسكان المحليين نحو القدرة على حكم انفسهم بأنفسهم . فقد كانت الأسس المبدئية التي استندت عليها السياسة البلجيكية في الكونغو حتى غداة الحرب العالمية الثانية تقوم على فكرة أن عمر تأخر الافارقة السود يساوي ألفين عاما . وهذا ما يجعل وجود البلجيكيين وسيطرتهم عليها أمرين ضروريين لفترة طويلة جدا . لذلك لم تقم خطة « التحضير » التي وضعوها أي اعتبار للزمن ولا لمقتضيات الراي العام المحلي أو التدخل الخارجي على الإطلاق . بل هدفت الى تطوير اقتصاد الكونغو . ولم تعر أي اهتمام للجانب السياسي . واعتبرت أن وضع الافارقة داخل اطار محكم الاغلاق سيدفعهم للتقدم ببطء ، ولتحسين مستوى معيشتهم عن طريق المشاركة في الامتيازات الاقتصادية الناجمة

(*) اشغال شاقة ، متالة - المغرب .

عن استغلال ثروات بلدهم . كما كان يعتقد بأن سرورهم لتحسين حياتهم المادية سيمنعهم عن التفكير بالمطالبة بتحريرهم السياسي قبل سنوات طويلة .

١ - الكونغو في عهد السيطرة الاستعمارية البلجيكية :

٢ - الادارة ونظام الأبوية Paternalisme : (**)

لما كانت حكومة المستعمرة مركزة جدا ، وتركت زمام اتخاذ كافة المبادرات الى بروكسل ، فان الموظفين البلجيكيين احتكروا السلطة الادارية .

فحتى العام ١٩٤٧ ، لم يحظ الافارقة بأي مكان في مجلس الحاكم العام ، ولا في مجالس حكام المقاطعات (كما لم يكن هناك اي مجلس في الدوائر الادارية الأدنى اي في المناطق والاقضية) . بالمقابل تم الاحتفاظ بنظام الوحدات القروية الصغيرة الاداري الذي انشئ عام ١٨٩١ ، والذي يقوم على الحكم غير المباشر . وكان الزعماء الذين يتم اختيارهم من بين الاميان الافارقة الطيعين يقومون بادارة هذه الوحدات المحلية التي تسمى « شيفري » (***) . وحتى عام ١٩٥٧ ، كان يساعد هؤلاء الزعماء مجلس معين يتمتع باختصاصات محدودة تتعلق بالامور المالية والميزانية (جباية الضرائب المحلية) على الاخص . واعتبارا من

(**) الأبوية هي طريقة في الحكم استخدمتها الادارة الاستعمارية تعتبر ابناء المستعمرات قاصرين ومتخلفين غير قادرين على ادارة امورهم بانفسهم ، لذلك فهم بحاجة الى وصي يرعى امورهم ويأخذ بيدهم حتى يصبحوا قادرين على ادارة شؤونهم بانفسهم - المغرب .

(***) الشيفري ، عبارة عن وحدة ادارية قروية تتألف من مجموعة من الاسر الكبيرة تجمعت حول زعيم من احدى الاسر الاوائل التي استقرت في القرية بل من الاسرة الاولى او حول زعيم ديني - المغرب .

العام ١٩٢٢ تم دمج عدد معين من الشيفري في وحدات ادارية أكبر هي القطاعات (حوالي ١٠.٠٠٠ شخص) لها ادارة معاملة للشيفري . ولم يكن نظام الادارة الدائمية ملائما جدا للادارة الاستعمارية فحسب ، بل يهدف أيضا الى حث الأفارقة على حل كافة مشاكلهم ضمن الاطار القبلي، ويزودهم بمتنفس كاف لرغبتهم المحتملة في المشاركة في الحياة العامة . كما يحمي النظام الاجتماعي التقليدي من التأثيرات الهدامة للتجارة أو المال . والتساؤل الذي يطرح نفسه هنا هو فيما إذا كان هؤلاء الزعماء الذين يعينهم الاجنبي قادرين على أن يكونوا شيئا آخر غير أدوات لممارساته التعسفية ، وفيما إذا كانت الأعراف التقليدية متينة بما فيه الكفاية لكي تفرض نفسها على الأفراد الذين يجذبهم بشكل متزايد الشدة نمط حياة آخر (نمط الحياة الغربي) ؟

لقد سار التطور الاقتصادي الذي اثاره البلجيكيون ، منذ ما بعد الحرب العالمية الأولى ، بشكل معاكس لمفهومهم السكوني للتاريخ . فقد أدى لجوء الشركات الكبرى لاستخدام الأيدي العاملة الأفريقية باستمرار الى انتزاع أعداد متزايدة من العمال من بيئتهم . فبعد أن انتزع العمال من قراهم عن طريق التطويع الاجباري ولبضع سنوات فقط ، انتهى الأمر بهم للإقامة الدائمة مع عائلاتهم بالقرب من المناجم والمصانع . فقد كان الاتحاد المنجمي يجند ٣٪ من طاقمه من العمال الجدد سنويا بين ١٩٣٦ - ١٩٤٠ ، مقابل ٩٥٪ عام ١٩٢٦ وأدى هذا التوافد ، الذي تزايد كثيرا اثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها ، الى نشوء أرباض مكونة من عناصر أفريقية مختلطة ضعفت روابطها مع قبائلها الأصلية . ويشرف زعيم من « المدينة » على إدارة « مدن » السكان المحليين هذه ، وأحيانا على المراكز ما فوق التقليدية ، وهي وحدات أكثر أهمية تماثل بنيتها بنية « الشيفري » تماما .

وأرصد هذا التنظيم كافة الابواب أمام إمكان مشاركة الأفارقة في الحياة السياسية . وذلك بسبب رغبة البلجيكيين في البقاء أسيادا في

مستعمراتهم ، والى اعتبارهم الكونغولييين أطفالا صفارا بحاجة الى الوصاية أيضا . لهذا بدأ العمل التعسفي لتحسين مستوى الكونغولييين المادي والخلقي ، وتقرير ما هو ملائم لهم ليجعلوا منهم « عمالا أكفاء وشرقاء ، وأزواجا طيبين ، وآباء لعائلات مثاليين » عملا مشروعا . وساعد على تحمل هذه المسؤولية ، التي لا تدع للسكان المحليين المجال لاتخاذ المبادرة ، دعائم السيطرة البلجيكية الثلاثة وهي **الدولة وأرباب العمل والمبشرون الكاثوليك** . فالدولة تتحمل مسؤولية التعليم (التعليم الابتدائي الأساسي والمهني فحسب) والمناسب لضرورة تزويد الكونغو بالعمال المؤهلين والميكانيكيين وصفا والموظفين . وهذا ما أدى الى كون الكونغو البلجيكية أفضل بلد مجهز بالمدارس الابتدائية من أي بلد مستعمر آخر في إفريقيا . وبقي القطاع التعليمي زمنا طويلا شبه محتكر من قبل البعثات التبشيرية . وساعدت الدولة ماليا في تمويله . وظل التعليم الثانوي (حتى عام ١٩٥١) والجامعي (حتى عام ١٩٥٣) مغلقين أمام الأفارقة باستثناء أولئك الذين نزلوا أنفسهم للدولة الكنسية .

جدول رقم ٤

اعداد المؤسسات التعليمية (١٩٥٨ - ١٩٥٩)

التعليم الخاص		التعليم الرسمي	
ابتدائي	٤٠٩٠٠	٣ %	١٠٤٠٦٠٠٠
ثانوي	٦٨٣٠	١٤ %	٣٩٠٥٤٠
صناعي	٧٥٩٧	٤٢ %	١٠٥٩٧
عالي	١٩٠	٤٥ %	٢٣٣
			٥٥ %

المصدر : بروش

وكان من اختصاص الدولة أيضاً السهر على سلامة الأفراد المادية والروحية . وهذا ما عبرت عنه مجموعة من القوانين واللوائح التي تبدأ

بمنع السكان المحليين من تناول الخمر والكحول ، وقراءة المطبوعات أو رؤية العروض السينمائية المخصصة للأوروبيين ، بل تحظر انتقالهم من منطقة لأخرى بدون الحصول على إذن من الإدارة . كما كان لرب العمل دوره أيضاً . فقد وجدت الشركات أن من مصلحتها تزويد العامل وعائلته « بالفداء والملبس وتأمين العناية الصحية لهم ، والاهتمام الرعائي لبعثة تبشيرية كاثوليكية مقرونة بنظام تعليمي للأطفال » (١) وكانت الشركات تدفع التعويضات العائلية والصحية ، والحوادث والرواتب التقاعدية قبل أن تصبح اجبارية بحكم القانون . بالمقابل كان أرباب العمل يعتبرون أنفسهم ملاكاً للعمال . ألم يقل رب عمل أبوي في كاتنجا : « أنظروا كم تقدم لقطيعنا من الكلا (!) (نقلا عن فان بيلسن) .

ولم يكن هذا النظام بلا عيوب « فقد كان هدف السياسة الأبوية أن تجعل من الأفريقي فرداً يعتمد على الامانة ، مؤمناً ومتقلداً بدلاً من أن تجعل منه رجلاً حراً . انها تهتم بالفرد لا بالشخص ... وتحول الرجل الى نوع من النبات . الا أن الرجال فضلوا في كل زمان الحرية مع البؤس على العبودية الرغيدة » (٢) .

فالتمييز العنصري المتمكن في السلوك بسبب الاختلافات في نمط الحياة ، والذي ينظمه القانون بهدف الاستجابة الى آماني الانفارقة بالحفاظ على مؤسساتهم وأعرافهم ، على حد قول الاستعماريين ، امتد الى كافة مجالات الحياة الاجتماعية ، والمدارس والمسكن والمتاجر وأماكن اللهو . مما أدى الى بناء حاجز بين الاسياد والاتباع من الصعب تجاوزه .

ورغم استعداد الكونغوليين للاعتراف بما هو جيد في النظام الأبوي فلم يكن ممكناً بقاؤهم الى ما شاء الله خارج حركة التحرر التي كانت تحرك الشعوب الأفريقية الأخرى .

(1) Ruth SLADE, The Belgian Congo, p. 4.

(2) G. MALENDREAU, La Revue nouvelle, fév. 1947, p. 101.

ب - التغييرات الداخلية في الكونغو

أدت الحرب العالمية الثانية الى حدوث انطلاقة سريعة في كافة فروع الاقتصاد الكونغولي ، أنعشها ، في سنوات ما بعد الحرب ، تنفيذ خطة استثمارات واسعة (خطة العشر سنوات) الذي بدأ عام ١٩٥٠ . كما ان التطور الاجتماعي الذي بدأ آنفاً أخذ بالتسارع وأضعف بسرعة البنى القبلية . وازداد عدد السكان الحضريين حتى قارب من ربع عدد السكان الكلي . فليوبولدفيل التي كان عدد سكانها ٤٠.٠٠٠ نسمة عام ١٩٣٠ أصبح ١١٠.٠٠٠ نسمة عام ١٩٤٥ ، و ٢٥٠.٠٠٠ نسمة عام ١٩٥٤ . واستفاد بعض الافارقة من التقدم الاقتصادي . كما أن الطبقة المتوسطة التي تتكون من التجار والصناعيين اليدويين الذين تزايدت أعدادهم بسرعة ، اكتسبت عقلية جديدة . وعانى هؤلاء الرجال الذين كانت لهم علاقات تجارية مستمرة مع الاوروبيين ويشعرون بأنهم ليسوا أدنى منهم من عدم مساواتهم معهم قانونياً . ودلت رابطة الطبقات المتوسطة الافريقية التي تأسست عام ١٩٥٤ ، على أنهم كانوا على معرفة بأهميتهم ، وبضرورة الدفاع عن مصالحهم وكان هناك « متحضرون » آخرون من خريجي المدارس الاوروبية . ولم يصبح رهباناً كل أولئك الذين حصلوا دراسات تجاوزت المرحلة الابتدائية . فمثلاً ج . كازافوبو وكثيرون غيره من الذين استغلوا في المصالح الحكومية المختلفة ملوا من ألقابهم كمعاونين في وظائف ثانوية . وبما أن هذه النخب تركت مجتمع البانتو واكتسبت الثقافة الغربية ، فإنها تطلعت الى تجاوز نظام الابوية ، والى أن ترتفع الى مصاف الاوروبيين ، الا أنها اصطدمت بعقبة التمييز العنصري . فبعد أن برره الاختلاف في مستوى الثقافة ، أصبح التشريع العنصري لا يطاق ، وأخذ طابعاً عنصرياً بالنسبة للافارقة الذين لا يختلفون عن الاوروبيين في الثقافة ونمط الحياة .

كما لامس تقييد العقلية عمال الصناعة أيضاً . فبعد أن منحهم الوزير غودينك الحق النقابي عام ١٩٤٦ . تدرب الكونغوليون على النضال

الاجتماعي في اتحاد المستخدمين الاوروبيين . وانتسب بعضهم الى اتحاد النقابات المسيحية البلجيكي الذي أصبح له مقر في الكونغو بدءا من عام ١٩٤٦ . وانتسب البعض الآخر الى اتحاد العمل البلجيكي ذي الاتجاه الاشتراكي (١٩٥١) . وكان التطور النقابي بطيئا جدا (في عام ١٩٥٦ : ٦٩ نقابة و ٨٨٢٩ عضوا) بسبب عداوة الادارة وأرباب العمل له ، وبسبب تردد الافارقة في الالتزام عمليا في الصراع الطبقي ، الشيء الجديد بالنسبة لهم . يضاف الى ذلك سعي الحكومة لتوجيه القوى العاملة باتجاه نظام الابوية . فقد انشأت ، منذ عام ١٩٤٦ ، مجالس عمل استشارية على المستوى المحلي والاقليمي ، تقوم على التعاون بين رأس المال والعمل ، ويشرف عليها في القمة المدير أو الحاكم .

وعلى مر السنين ازداد الاستياء الاجتماعي في اوساط الكونغوليين . فكما كان يقال لهم : لم يعد يرضيهم تمتعهم بمستوى معيشة أفضل من الهنود أو مصر الاثراك . وكانوا لا يرون الا ابواب المدارس التي تكاد تكون مفتوحة أمامهم ، وأن ما يدفع من راتب للمساعد الطبي الافريقي هو ٣٧٥٠٠ فرنك في العام وللعامل الصحي الاوروبي (بعد ستة أشهر من الدراسة في انفير Anvers ١٣٧٠٠٠ فرنك مع أنهما يقومان بالعمل نفسه ، وأن لم يكن باستطاعة العمال الافارقة التصرف بحرية في الرواتب التي يكسبونها .

بالمقارنة مع ما سبق ، كانت **يقظة الوعي السياسي** اقل بطلاءا حتى عام ١٩٥٦ على الأقل . ومع ذلك فقد كان لبلدان افريقيا « الانكليزية » و « الفرنسية » تأثيرها . اذا لم يكن الافارقة السود في ليوبولدفيل يجهلون أن رجال برازفيل ، أبناء جلدتهم فيما وراء النهر ، يتمتعون بحق الانتخاب . فكما يقول البلجيكيون :

« كان الكونغوليون قليلي الانجذاب لحقوق المواطنة التي تمارس على الجانب الآخر من النهر . الا أنهم يعرفون أن أوضاعهم الاقتصادية أفضل

بكثير منها في أفريقيا الاستوائية الفرنسية . ويفضلون وضعهم كثيراً ،
(نقلاً عن كارتر ، ص ٧٧) .

ومع ذلك فقد ظهرت بعض مظاهر التعبير عن الرأي على مستوى
المؤسسات الحكومية المحلية بدءاً من عام ١٩٥٢ . فقد كان المثقفين ،
الأعضاء في مجالس القطاعات و « الشيفري » يشكون من حد النظام
لانطلاقة الحياة السياسية الأفريقية المستقلة ، ويأملون بإنشاء وحدات
إدارية أوسع على مستوى « الأقاليم » مشابهة لتلك المتواجدة في رواندا
أو في بوراندي ، وإنشاء مجلس أعلى يتكون من نواب عن « الشيفري »
والقطاعات ، وإن تنقل إليه بعض أو كل سلطات المنطقة والقطاع الإداري .
وتعتبر هذه الحركة ذات أهمية لأنها تفسر قوة التيارات اللامركزية
والفيدرالية التي ظهرت فيما بعد . ولم يرد ذكر المسألة السياسية
بشكل مباشر لأول مرة إلا في عام ١٩٥٦ فقد نشر أ . ج فان بيلسن ،
الأستاذ في جامعة أنفير Anvers كتاباً بعنوان **خطة الثلاثين عاماً لتحرير**
أفريقيا البلجيكية تصور فيه روزنامة لتحرير الكونغو التدريجي . وبعد
بضعة أشهر ، كرر الفكرة ذاتها مجموعة من الشباب الكاثوليك الكونغوليين
(منهم ج . إيليو) في بيان نشر في مجلة **الوعي الأفريقي** بعبارات معتدلة
جداً . وجاء في هذا النص أن الهدف النهائي المنشود يتمثل بتشكيل
دولة كونغولية تجمع الأفارقة والأوروبيين على قدم المساواة ، ومستقلة
سياسياً عن بلجيكا ، لكنها ترتبط معها بروابط اقتصادية وعاطفية . على
هذا أجاب بيان آخر أكثر خشونة بكثير صدر عن رابطة عرقية من
الباكونغو تدعى **أباكو** ، فطالب بتحرير الكونغوليين الفوري . هكذا ظهر
فجأة وجود عدة تيارات فكرية تؤيد بمجموعها تسريع التقدم السياسي ،
نشأت سواء داخل رابطات الصداقة التي تأسست في المدن الكبرى
برعاية الحزبين الاشتراكي والليبرالي البلجيكيين ، وكانت هذه الرابطات
بمثابة فروع لهما في المستعمرة ، وداخل الرابطات الثقافية الساهرة على
التقاليد أو الحفاظ على شخصية المقاطعات أو العروق المختلفة . فعلى
سبيل المثال كان حلم الأباكو إعادة توحيد الباكونغو من جديد في مملكة

الا أنها لم تتصور التجمعات السياسية الا على المستوى الاقليمي او
العربي .

ج - تقلبات السياسة البلجيكية

رغم أن بيانات المثقفين الكونغوليين لم تناقش موضوع السلطة
البلجيكية ، ولا أمر وجود البلجيكين في الكونغو ، فانها تشكل تحديرا
ضد بطة عملية التقدم الاجتماعي .

والواقع اتسمت السياسة البلجيكية حتى ذلك الوقت بعدم ملامتها
لواقع الاشياء في الكونغو . واستمرت كذلك حتى أزمة حزيران ١٩٥٩ .
وذلك بسبب الثقة التي وضعتها كل من بروكسل وليوبولد في فعالية
النظام الابوي . ففي الفترة ١٩٤٧ - ١٩٥٤ ، قام هذا النظام بوظيفته
بلا أدنى تقصير . فكان التنافس تاما بين بروكسل ، التي يتولى
الحكم فيها حكومة كاثوليكية ، والكونغو حيث تتعاون تعاوناً وثيقاً القوى
الثلاثة ذات النفوذ فيها ، أي الادارة والمبشرون والشركات . وطبق
وزير المستعمرات ب . فيني سياسة أبوية « صريحة » وعمل بدمم من
المبشرين ، على تطوير الكونغو في الاتجاه الذي رغبت فيه الحكومة ، أي
بناء دولة حديثة على النمط الاوروبي ومسيحية . وأعلن النضال ضد
الملل المسيحية المحلية (الكابنغلية Kabangalisme الماتمانية Matmanisme
المناهضة للادارة والكنيسة بأن معاً ، وضد الزعماء التقليديين المشتبه
بتعاطفهم مع الوثنية أو المؤيدين لتعدد الزوجات . أما في الميدان الاجتماعي
فقد عارضت الحكومة التمييز العنصري ، ورغبت في دمج السكان الافارقة
والاوروبيين الذين كان شعارهم « بلا نخبات بلا مشاكل » .

وكانت التدابير التي اتخذها فيني حذرة الى أقصى الحدود . فقد
قام بفتح ابواب المدارس المخصصة للاوروبيين أمام الاسيويين
والخلاسيين عام ١٩٤٨ ، وأمام السود الافارقة عام ١٩٥٠ شريطة أن

يتمتعوا بمؤهلات ووضع عائلي مادي وخلقى مناسب (في عام ١٩٥٣ بلغ عدد الاطفال الذين دخلوا الى هذه المدارس ٢١ طفلا فقط) . وقبل عدد ضئيل من الافارقة السود في معهد الرهبان الاوروبيين في اوزومبوا ، وفي جامعة لوفان (وتخرج منها او حامل دبلوم افريقي عام ١٩٥٦) . كما استؤنف تسجيل السكان المحليين المعترف بهم رسميا بانهم « متحضرون » في السجلات ابرسمية من جديد ، ومنحوا الوضع القانوني نفسه الذي كان يتمتع به الاوروبيون ، بدون أن يكون لهم الوضع الاجتماعي والاقتصادي ذاته . فلم يسمح لهؤلاء « المتحضرين » بتبوؤ المراكز العليا في المصالح المدنية الا في القليل النادر . الا أنه جرى تجميد العديد من المشاريع الاصلاحية (وضع المدن القانوني ، الانتخابات المدنية) التي اعدّها الوزير بسبب المعارضة التي لاقتها في الكونغو وفي بلجيكا داخل حزبه نفسه . وطبقت ادارة ليوبولد فيل القرارات المتخذة بدون أي حماس بسبب التخوف الكبير الذي يوحيه أي تقدم اجتماعي للافارقة .

وفي الفترة ١٩٥٤ - ١٩٥٨ ، كانت حكومة بروكسل بين يدي تحالف اشتراكي ليبرالي . وكان من المعروف جيدا أن رجال البعثات التبشيرية ، والقسم الاكبر من ارباب العمل والصحافة بكاملها ، والغالبية العظمى من الموظفين وبعض القضاة في الكونغو يدعمون المسيحيين - الاشتراكيين . لذلك فقد كانوا يشكون في نوايا الحكومة الجديدة . ألم يلجأ حزبا الاغلبية البرلمانية الى نقل الصراعات الميترولوجية الى المستعمرة ؟ ألم يقم الاشتراكيون الذين أسسوا آنفا نقابات في الكونغو لمنافسة النقابات المسيحية بادخال « تقليد صراع الطبقات » الضار بالمصالح البلجيكية ؟ وشنت حملة معادية خصوصا لوزير المستعمرات الليبرالي آ. بويسيرة الذي اراد بث روح جديدة في التعليم الرسمي بتأسيس شبكة واسعة من المدارس الابتدائية الرسمية الملحدة المخصصة للافارقة السود (المدارس الثانوية) دون المساس بالتعليم الخاص . وفائدة هذا القرار الذي التمسّه الافارقة أمر لا جدال فيه على الاقل

ندفع بعض المدارس القائمة لتحسين نوعية التعليم فيها . الا أن المبشرين اعتبروا ذلك تدخلا مرفوضا في مجال نشاطهم . مما أدى الى قيام نزاع بينهم وبين الوزير ، ولم يتم تهدئة هذا النزاع الا جزئيا عن طريق تسوية (معاهدة بويسيرة - موريمان) تمت بعد عدة شهور . واستمرت حملة النقد ضد بويسيرة ، فوجه اليه اللوم على تخصيص القسم الاكبر من المال للمدارس الرسمية في المدن على حساب مدارس القرى التي يشرف عليها المبشرون ، وانشاء جامعة في اليزابتنيل بنفقات باهظة في حين انه يوجد جامعة اخرى اسسها المبشرون عام ١٩٥٦ في كيمونيز (جامعة لوفانيم) ، والسماح بدخول السود اليها . وفي العام التالي ، عندما عزم الوزير على انشاء مدارس للادارة المدنية لاعداد الشباب الافارقة (وليس ابناء الزعماء التقليديين فقط) للوظائف الادارية ، اثار ايضا احتجاجات الهيئة المترابطة الكليكية العنيفة ، دعمتها الصحافة البلجيكية (بلجيكا الحرة تحدثت عن Fuchershulen على النمط النازي) ضد « نزع ملكية المدارس التبشيرية » . واضطر الوزير للتراجع لاسباب تتعلق بالافلبية الحكومية . وقد رأى ج. بروسن في هذه القضية خطأ فادحا ارتكبه البلجيكيون وسببا لنشوء العداء لدى الافارقة تجاه المبشرين خلال السنوات التالية .

ومهما يكن الامر ، فقد قضى على الوفاق بين الكنيسة والحكومة . ويمكن للمرء التساؤل فيما اذا سعى المبشرون الى الابتعاد عن الادارة والانفصال عن السياسة الاستعمارية لكي يحافظوا على نفوذهم انسجاما مع توجهات السياسة البايوية امام تصعيد الحركات الوطنية الافريقية . والواقع ان ذلك يبدو منسجما مع نصريح الاساقفة الكونغوليين (حزيران ١٩٥٦) الذي ورد فيه ما يلي :

« يجب على كافة سكان الكونغو التعاون بشكل فعال من اجل الصالح العام . ولهم الحق اذن بمشاركة فعالة في ادارة الشؤون العامة . وعلى الدولة الوطنية احترام هذا الحق والمعاملة على ممارسته . »

طريق تربية سياسية تدريجية . كما يجب اطلاق الشعوب المحلية على مسؤولياتها المعقدة والعمل لكي تصبح قادرة على تحمل هذه المسؤوليات بنفسها . وليس من حق الكنيسة اختيار طريق معينة يمكن أن تقوم الى تحرير شعب ما « (٣) » .

واعتبرت فئة من الادارة الاستعمارية فك هذا التحالف بين الكنيسة وبينها بمثابة « طعنة خنجر في الظهر » .

ومع ذلك يبدو ان الحكومة عرمت على انهاء حالة الجمود . فقد اكد الملك بودوان ، في عدة مناسبات خلال الزيارة التي قام بها الى الكونغو في حزيران ١٩٥٥ ، على ان المشكلة الحقيقية تتمثل في جمع العرقيين (الابيض والاسود) في دولة واحدة . وصرح لدى عودته الى بلجيكا بما يلي :

« اريد التاكيد على ان واقع المشكلة الاساسية التي تطرح اليوم في الكونغو هي مشكلة العلاقات الانسانية بين البيض والسود . ان تزويد البلد بالتجهيزات ، ومنحها تتريرا اجتماعيا حكيما ، وتحسين مستوى معيشة سكانها ليس بكاف . ومن الضروري ان يعرف البيض والسود كيف يظهر وا تفاهما متبادلا خلال علاقاتهم اليومية . عندها تأتي اللحظة (التي لا يمكن تحديد تاريخها) التي نمنح فيها اقاليمنا الافريقية وضعنا (قانونيا) يشكل ضمانا لسعادة الجميع ، ولا استمرار مجتمع بلجيكي . كونغولي حقيقي يضمن لكل فرد اسود كان ام ابيض نصيبه المشروع في حكومة البلد على حسب قدراته ومؤهلاته . لكن قبل ان نحقق ذلك لا يزال هنالك الكثير مما يجب علينا عمله . »

هذه الفكرة التي شرحها بحضور الكونغوليين جعلته يستقبل استقبال المحردين ، وبعثت آمالا عظاما بين مستمعيه . وبعد بضعة

اسباع اوضح الحاكم العام بيتيون ان السياسة البلجيكية ستكون سياسة لاتحاد السكان البلجيكين - الكونغوليين في مجتمع اصيل .

ووافق المثقفون الافارقة على هذا البرنامج الا انهم اشاروا الى عدم توضيح مفهوم « الاتحاد » على الاطلاق ، وان تحقيقه في مستقبل غير معلوم مرفوض . كما لاحظوا ان زيارة الملك لم تؤدي الى اي تغيير في موقف الاوروبيين تجاه الافارقة ، بل اكثر من ذلك ، ان هؤلاء الاوروبيين سواء اكانوا مستوطنين ام موظفين عارضوا بانتظام الاصلاحات التي اقراها الوزير بويسيرة زاعمين ان هذا الوزير يريد تسييس المشاكل الكونغولية .

ولم تكن هذه الاصلاحات التي تنضوي في نطاق التقدم المتوقع ، اصلاحات ثورية . فقد ادخل في مجلس الحكومة ومجالس المقاطعات اعضاء افارقة اختارهم السلطة من بين المرشحين الذين قديمتهم المؤسسات المهنية او النقابية . والحق بهذه المجالس « اعيان » تم تسميتهم من غير ترشيح على الاطلاق . وكان لهذه المجالس دور استشاري فقط . اما التنظيم القانوني للمدن ، فقد قسم الارباب الى الكبرى البى بلديات حضرية يديرها عمدة بالتعيين ، ومجلس بلدي منتخب بانتخاب عام . وتشكلت المدينة من اتحاد البلديات (من ١٢ بلدية في ليوبولدفيل) . الا ان هذا التنظيم لم يطبق الا في ثلاثة ارباض فقط - ليوبولدفيل ، وستانلي فيل ، وجادوفيل - على سبيل التجربة . وبدأ هذا التنظيم الجديد في نظر الاوروبيين تنظيما جزئيا جدا . واساؤوا استقبال مشروع توحيد المصالح المدنية ، ونظموا مظاهرة معادية لوزير المستعمرات في اليزابيت فيل (٢٢ شباط ١٩٥٨) لبدء معارضتهم لهذا التنظيم الذي يكرس مبدأ « نفس الراتب لنفس العمل » .

الا ان غموض هذا المبدأ الحكومي وعدم كفايته ، والنزاع العلني بين الوزير والحاكم العام والموظفين الاداريين ، ورفض غالبية الاوروبيين

الواضح للتخلي عن الممارسات العنصرية ، أمور برهنت للأفارقة على أن صيغتي « الكومونوتة » و « الاتحاد » اللتين تكرر ذكرهما باستمرار لا تنسجمان مع الإرادة الحقيقية للتحرر . ومن غير أن يفقدوا الثقة في الحكومة ، اعتقدوا أن من الضروري اشعارها بقوة تطلعات الكونغوليين .

وشكلت الانتخابات البلدية الاولى (كانون الاول ١٩٥٧) انتصارا لـ ج. كازافوبو وحزبه الإباكو (١٣٣ مقعدا من أصل ١٧٠) . وبعد تسينه عمدة مع ستة افارقة آخرون من أصدقائه ، صر على منح هذا المنصب مضمونا حقيقيا وسياسيا . فاتخذ خطابه الاول هيئة اعلان . فبعد أن طالب بتوحيد التعليم والإدارة ، وبالحرية الديمقراطية ، صرح بأن :

« حكومة هذا البلد ليست أداة لقمع السكان المحليين ، إنما عبارة عن حكومة مساعدة وضعتها بلجيكا ، البلد الصديق ، تحت تصرفنا لتساعدنا في إدارة شؤوننا وفقا للاتفاقات الدولية .

« ولن تقوم الديمقراطية في هذا البلد ، إلا عندما نحصل على الحكم الذاتي والاستقلال الداخلي فقط . ولا يمكن للمرء الحديث عن الديمقراطية في مكان يوجد فيه مديرون معينون عوضا عن المديرين الذين ينتخبهم الشعب ... ولطالما لا يوجد اقتراع عام ، فلا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية . لقد قمنا بأول خطوة .. وأنا نطالب بحقوق الانتخابات العامة والاستقلال الداخلي ... » (٤) .

مبديئد تطور المناخ السياسي في الكونغو بسرعة مذهلة . فبعد أن أصبح الحاكم العام بيتيون وزير الكونغو وروانده - أورندي (التسمية

(٤) نقلا عن Carter, p. 73.

الجديدة لوزارة المستعمرات بعد الانتخابات العامة في بلجيكا) ، أعلن من تبني سياسة « تحريرية » (آذار ١٩٥٨) ، إما لأنه لم يكن هناك خطة واضحة ، أو لكسب الوقت . واكتفى بتعين فريق عمل لاعداد هذه السياسة .

٢ - استقلال الكونغو :

٢ - تصاعد الازمة ١٩٥٨ - ١٩٥٩ :

تصاعد هياج الافكار بشكل مستمر طيلة عام ١٩٥٨ . وخلق الوضع الاقتصادي مناخا ملائما لذلك . فقد كان للركود الاقتصادي الذي بدأ عام ١٩٥٤ نتائج حساسة جدا على نظام يلعب الجانب الاقتصادي فيه دورا اساسيا في رأي البلجيكيين . ولم يعد الكثيرون من بين عشرات الالوف من الافارقة الذين جذبهم الصناعيون الى ليوبولدفيل فترة الازدهار الاقتصادي ، والذين لم يتوقف تدفقهم اليها بعد ذلك ، يجدون عملا . وسرح الالاف منهم من عملهم . وكان رجال الاعمال ضد دفع « أي تعويض عن البطالة التي كانوا المسؤولين الاوائل عنها . وطالبوا باجراءات طرد حازمة نحو الارياف » (٥) . امام هذا الوضع ، بدأ النظام الابوي غير عملي ، وأظهر تناقضا حادا بين مصالح الشركات الخاصة الاقتصادية القصيرة المدى واهتمامات الادارة والمبشرين الاجتماعية والثقافية بعيدة المدى . فبعد ان فقد الراسماليون الثقة في المستعمرة ، توقفوا عن توظيف اموالهم فيها ، ونقلوا ودائعهم المصرفية وانمان صادراتهم الى بلجيكا .

وبعد أن تخلى الاوروبيون عمليا عن النظام الابوي ، استنكره الكونغوليون كليا ايضا بمناسبة الانتخابات البلدية التي جرت في كانون الاول . وأصبح من الضروري اعادة النظر في النظام كله . الا ان

(٥) Esprit, mars 1959, p. 497.

الحكومة البلجيكية لم تبدر أية عجلة في الوقت الذي كان التحرر من الاستعمار في البلدان الافريقية المجاورة يسير بشكل متسارع . فقد حصلت غانا على استقلالها عام ١٩٥٧ . وخلال صيف عام ١٩٥٨ زار الجنرال ديفول عواصم بلدان ما وراء البحار ووعد بقيام علاقات جديدة بينها وبين الميتروبول . وكان لجملته المشهورة التي وردت في خطابه في داكار ، « أنتم تريدون الاستقلال ؟ خذوه اذن » وقعا عظيما على مثقفي الكونغو البلجيكي ، في حين أنها أذهلت الموظفين الرسميين في ليوبولدفيل وحكومة بروكسل .

وحصل غليان غريب بين الجماهير الجاهلة سياسيا ، ونمت الأحزاب والتجمعات الكونغولية بسرعة مذهلة بزعامة المثقفين غالبا الذين هجروا ، قبل بضعة أسابيع ، الأحزاب الأوروبية بسبب تشبعها الشديد بالافكار المسبقة او عجزها عن كسب الجماهير المحلية . وفي حين أن تجمع الاباتو ، الرابطة القبلية ، مال الى التحول الى حزب فيدرالي حقيقي وطالب بالاستقلال الفوري وبلا شروط وبدون الاهتمام بتحديد أطر ومؤسسات الدولة الجديدة (تشرين الاول) وبسحب القوات العسكرية البلجيكية ، وإجراء انتخابات عامة ، وبحكومة كونغولية تتمتع بالسلطة الحقيقية (تشرين الثاني) ، فإن الحزبين الآخرين القائمين في ليوبولدفيل وهما حزب الاتحاد التقدمي الكونغولي بزعامة مفيسا - كامو ، والحركة الوطنية الكونغولية كلنا أقل نفوذا ، لأنهما أكثر حداثة ، إلا أنهما أكثر نضجا . فزعيم الحركة الوطنية باتريس لومومبا ، كان لفترة طويلة من انصار قيام دولة بلجيكية - كونغولية (مذكرته : هل الكونغو ارض المستقبل مهددة ؟ لعام ١٩٥٧ ، ٣٠٠ صفحة خصصها لتمجيد الصداقة بين الشعبين) . فمع أنه طالب بالاستقلال وبالحرريات الأساسية ، فقد أكد على ضرورة قيام تعاون متفاوض عليه مع بلجيكا ، وعلى العمل الذي ينبغي القيام به ضمن النظام وبلا عنف ، وتربية الجماهير السياسية ، وتكوين النخبات السريع . وضمت هذه الحركة شخصيات متنوعة ، نقابية (نجالولا من الوجود

الافريقي) ، ومسيحية (ايليو من حركة الوعي الافريقي) واشتراكية (ادولا) وليبرالية (لينجو) ، الخ . . . وكان الحزب الوحيد الوحيد حقاً الذي سعى الى إنشاء فروع له في كافة مقاطعات الكونغو .

كما نشأت احزاب كثيرة في نهاية عام ١٩٥٨ وبداية العام التالي ، إلا أنها اقتصرت في الغالب على بضع مئات من الاعضاء المكتتبين . وذلك لكونها حصيلة طموحات شخصية متنافسة ، وإقليميات منطقية أو عرقية أكثر من كونها حصيلة اختلافات مذهبية . وذلك لأنه لا يمكن استخلاص أية عقيدة مذهبية من بيانات هذه الاحزاب ، أو أي برنامج باستثناء الحصول على استقلال الكونغو الفوري .

أما الإدارة فلم تحظر هذه الاحزاب أو تسمح بها رغم أن غالبيتها لم تخضع لأنظمة قانونية ، وإنما املت بالاستفادة من انقساماتها لكي تبقى هي الحكم الأعلى ، إلا أنها بهذا الشكل قبلت عن تصميم بخطر انقسام الكونغو .

وأصبح هذا الخطر فعلياً بعد تعدد الحركات والاحزاب ذات الطابع الاقليمي أو المحلي والانقسامها ، وبسبب المعنى السحري الذي يعطيه الكونغوليون لكلمة « استقلال » أي السكن في منازل الأوروبيين وقيادة سياراتهم والحصول على رواتب عالية . وإذا لم يحمل الاستقلال لهم كل ذلك سيلجأ أكثرهم حماساً إلى العنف أو يطالبوا بالعودة إلى أنماط الحياة المتوارثة عن الأجداد . ولما كان مناضلو الحركة الوطنية الكونغولية يعرفون ذلك جيداً ، فقد أكدوا ضرورة بناء الوحدة . واعترفوا ، بعد حضورهم مؤتمر أكرا (كانون الأول ١٩٥٨) ، وعقدتهم لصداقتهم مع الوفود الأخرى المشاركة فيه ، واكتشافهم للتيار العام المناهض للاستعمار ، اعترفوا بأن على الكونغو ألا تبذل مكاسبها الاقتصادية في المفاوضات ، وإنما عليها القبول بقيام تعاون واسع مع بلجيكا . إلا أن الإدارة الواثقة من سلطتها ، والعاجزة عن تجاوز مفاهيمها الأبوية والتغلب على جمودها ، لم تنتهز هذه الفرصة . لأن الأوساط البلجيكية ثابرت

على اعتقادها بأن المثقفين الأفارقة « الذين نجحوا في تمثيل مبادئ الحضارة الغربية بدرجات متفاوتة يشكلون بالضرورة مفوضين مقبولين، إنما حول أمور محدودة » (٦) .

وفي ٤ كانون الثاني ١٩٥٩ ، كان من المفروض عقد اجتماع لحزب الإباكو في كالومو (ضاحية يقطنها السكان المحليون في ليوبوفيل) لسماع تقرير حول رحلة بعض زعمائه إلى بلجيكا واکرا . إلا أن الإدارة الاستعمارية حظرت عقدها المؤتمر . وقام بعض المتظاهرين ، الذين لم يكونوا على علم بهذا الحظر ، وتجمعوا حول صرخة : « استقلال ! » . ولما لم يفلح البوليس بنفريتهم ، وضاع بينهم ، انسحب . وقام الجمهور ، الذي تزايدت أعداده باستمرار ، بالهجوم ، خلال اليوم كله واليوم التالي ، على المتاجر والمراكز الاجتماعية والبعثات التبشيرية والمدارس أي « على كل ما يحمل بصمة الرجل الأبيض » . ومنذ الساعات الأولى فشلت جهود الزعماء السياسيين الهادفة إلى تهدئة الفتنة . وبعد أن اكتفت قوات البوليس بحماية المدينة الأوروبية ، بسبب عدم كفايتها العددية ، قامت باحتلال المواقع الاستراتيجية في المدينة الوطنية خلال يوم ٥ ؛ وأجرت عمليات « تنظيف » فيها ، وفي ٦ منه انتهى كل شيء . وكانت النتيجة سقوط أكثر من مائة قتيل جميعهم من الأفارقة ، وعدة مئات من الجرحى المصابين بجروح خطيرة منهم ١٧ من الأوروبيين .

والقت السلطات الاستعمارية مسؤولية الاضطرابات على عاتق مجموعة صغيرة من « الأغبياء » و « العاطلين عن العمل » . وأضاف المراقبون الثاقبو النظر أن التمييز العنصري السائد في المكاتب والمتاجر ، والتباين في الأجور والرواتب بسبب لون البشرة ، ونقص الأمكن في المدارس ما بعد الابتدائية والتقنية ، وخمول الإدارة عوامل كافية لتفسير مثل هذه الاضطرابات . ومع ذلك تم حل حزب الإباكو واعتقل زعماءه (ومنهم كازافوبو) رغم عدم وجود أي مستمسك ضدهم .

(6) Colloque de l'Institut belge de Sciences politiques, cité par MARRES et DEVOIS, p. 53.

ب - تصريح ١٣ كانون الثاني ونتائجه :

دفعت خطورة الوضع الحكومة البلجيكية الى الخروج من صمتها .
وتبني السياسة التقدمية التي اوصى بها فريق العمل الذي شكله
بيتيون ، واخذ بها وزير الكونغو الجديد فلان هيميلريجك . وفي ١٣
كانون الثاني ١٩٥٩ ، وجه الملك بودوان نداء عبر الاذاعة لفظ فيه كلمة
« استقلال » . وفي تصريح متعم التزمت الحكومة بإنشاء البنى اللازمة
لانجاز الاستقلال تدريجيا وهي :

١ - انتخاب مستشاري البلديات والاقاليم عام ١٩٥٩ باقتراع عام،
ومستشاري الاقاليم بالاقتراع المحدود عام ١٩٦٠ ، والمستشارين
العامين « لاحقا » .

٢ - تحويل مجلس الحكومة والمجلس الاستعماري الى مجلسين
تشريعيين (مجلس للنواب وآخر للشيوخ) تدريجيا .

٣ - ضمان الحريات الأساسية واختلاف آثار التمييز العنصري
كلها من النصوص والممارسة ، ومتابعة الاصلاحات (القضاء ، النظام
العقاري ، التعليم) من قبل الموظفين القائمين على الامور في المستعمرة .

٤ - تتخلى بلجيكا عن مسؤولياتها « عندما تصبح المؤسسات
الكونغولية قادرة على حماية النظام واستمراره واحترام الالتزامات
العامة والخاصة وحماية الاشخاص والممتلكات » .

الا انه لم يحدد الفترة الانتقالية التي يتم نقل السلطات الى الكونغولية
في نهايتها .

استقبل اوروبيو الكونغو هذه الاحكام باشكال متباينة . ولئن قدر
بعض المستوطنين حكمة فحواها ، فان البعض الاخر استولى عليهم
الذعر لانهم لم يجدوا فيها أية ضمانات حول مستقبلهم وتوظيفاتهم المالية

فتسارعت هجرة الاموال السائلة الهائلة ، حتى أن البعض (أولئك الذين اثارهم مثال الجزائر) حاول تشكيل « لجان سلام عام » . أما اوساط رجال الأعمال ، فقد قبلت بها غير عابثة بالنظام السياسي شريطة الحفاظ على النظام ، واحترام الممتلكات ، وتوفير الشروط الطبيعية لارباح الشركات (تصريح غرفة التجارة في ستانلي فيل) .

ووافقت عليها جميع الاحزاب السياسية (باستثناء حزب الاباكو المحلول) التي اسعدها الوعد بالاستقلال . الا ان هذا لا يعني انها قبلت بكافة بنود الخطة البلجيكية ، وعلى الاخص بالقيود والتدرج على طريق الاستقلال المنصوص عليها . فقد كان المتطرفون يريدون الاستقلال الفوري ، وعلى اهبة الاستعداد لانتزاعه بالقيام بـ « كانون الثاني » آخر من جديد . أما الاغلبية ، فقد شاركت لومومبا رايه بأن التصريح يحتوي على دليل مقبول على عزم الادارة البلجيكية على السير بالبلد نحو الاستقلال . وانه يكفي طلب متابعة ذلك بشكل متسارع . فبما ان المجالس المنتخبة ستكون قائمة في عام ١٩٦٠ ، فلا شيء يمنع المطالبة بأن يكون اعلان الاستقلال في الاول من كانون الثاني ١٩٦١ . الا ان الحركة الوطنية الكونغولية المتخوفة من ان تؤدي مجالس الاقاليم الى خلق اقليميات لم تكن راغبة بتأخير الحصول على الاستقلال حتى ترسخ العاطفة الوطنية في نطاق البلد بكامله لكن صعب عليها اتخاذ مثل هذا الموقف الحكيم امام المزايدات العنيفة القائمة .

وكان زعماء حزب اباكو ، انصار قيام كونغو فيدرالية والمهتمين بعدم ضياع نفوذهم ، اقل تحفظا . فقد قام سجناء بروكسل الثلاث كازافوبو ، وكانزا ونزورا) الذين نقلوا اليها بأمر من هيميلريجيك ويتمتعون فيها بحرية تحرك كبيرة - بتحرير تصريح في ١٦ آذار ١٩٥٩ جاء فيه : « بناء على وعد جلالة ملك البلجيكيين القطعي بمنحنا الاستقلال ... فاننا نقبل ببحث كيفية تطبيق السياسة الجديدة في الزمان والمكان المحددين . هكذا سموا بانفسهم الى مرتبة ممثلي الكونغو

مشرطين كمبدأ . أن تقوم حكومة كونغولية تمثل جميع الاجناس بالاشراف على انشاء المؤسسات الجديدة بعد حصولها على الاعتراف بالاستقلال بلا شروط . وأن بالامكان أن ترى هذه الحكومة النور في آذار ١٩٦٠ . كما أن تخوف لومومبا من تفوق الزعماء الآخرين عليه اضطره لتقريب مواقفه من مواقف كازا فوبو .

وزبك موقف الوطنيين هذا البلجيكيين لانه تجاوز كثيرا ابعاد خطتهم . وقادتهم الرغبة بعدم خرق المراحل ، والانجرار الى تحديد روزنامة لنقل السلطات الى تشديد موقفهم . وهذا ما كشف عنه تصريح هيميلريجيك حين قال : « جاء وقت الحزم ، لذلك فنحن لا نقبل بأي انحراف عن التصريح الحكومي » . فكان رد الاحزاب الوطنية على ذلك فوراً . فقد قامت بنشر الاضطراب . ورفضت اي حوار مع البلجيكيين واعلنت بأنها ستقاطع انتخابات كانون الاول .

ج - المائدة المستديرة والاستقلال م كانون الثاني - حزيران ١٩٦٠
مندلل تسارع تدهور الاوضاع بسبب الفتن المنتظمة (في ستانلي فيل حيث اعتقل لومومبا) ، والصراعات القبلية (كاساي) ، وانتشار العصيان المدني ، ورفض دفع الضريبة (الكونغو السفلى) . وانهارت السلطة في كل مكان تقريبا . مما اضطر الحاكم العام شولير الى الالحاح على الوزارة لوضع روزنامة للتحرير ، ومنح وعد بتشكيل حكومة في نيسان ١٩٦٠ ، والا فسيضيع كل حظ باقامة « كومونوتيه » مشتركة بلجيكية - كونغولية ، وسيكون هناك احتمال لقيام الصراع في الاقاليم المختلفة - الا أن غالبية الوزراء في بروكسل كانت راغبة بالتمسك بما ورد في تصريح الملك في كانون الثاني . لذلك قام هيميلريجيك ، الذي اعتبر ان الماطلة اوضحت مضره ، في حين ان الراي العام يعارض استخدام القوة ، بتقديم استقالته .

وفي تشرين الاول تطورت مواقف بروكسل . فقد صرح الوزير الجديد دي شريجفر بما يلي :

« رغم وجود نظرات واضحة بما فيه الكفاية لدى الحكومة حول تطور الكونغو السياسي ، فان بلجيكا لا تنوي فرض صيغ جاهزة ، وانما ترغب بأن تحصل الكونغو على استقلالها بطرق تقبل بها الغالبية العظمى من سكانها ، من غير أن تفرط بالمسؤولية العليا تجاه الشعوب الكونغولية حتى تصل الى قمة تقدمها ... »

ولكي يتم تحديد هذه الطريق ، عقدت الحكومة مؤتمر المائدة المستديرة في بروكسل، شارك فيه ممثلون عن الاربعة عشر حزبا كونغوليا ولم يكن الجانب البلجيكي يفكر بالغاء الفترة الانتقالية ، وانما بتفصيل مدتها ، لاعتقاده بأن تطلعات الكونغوليين الاقليمية ستساعد على الوصول الى ذلك . الا ان الوفود الكونغولية تعهدت في ١٩ كانون الثاني بتوحيد جهودها بهدف حصول الكونغو على الاستقلال فورا . وبما أن الانضمام الى هذه الجبهة المشتركة كان جماعيا ، فانه بإمكان اي حزب أن يدرّس نفسه للخطر في فترة انتخابية بقبوله لفترات زمنية يرفضها خصومه .

ومنذ البداية (افتتحت الجلسة الاولى في ٢٠ كانون الثاني) قاد الافارقة اللعبة . فبعد أن عرضت الحكومة البلجيكية وجهات نظرها حول توسيع مضمون الاستقلال تدريجيا كلما بدت الكونغو قادرة على ادارة الميادين المحتفظ بها مبدئيا، صرح كازافوبو وسط جلسات صاخبة قائلا : « تعتقدون انكم تمنحونا الاستقلال التام ، لكن الاستقلال أصبح الآن حقا مكتسبا . إن مانريده نحن هو الضمانات » . ثم طالبت الوفود بالاجماع بالغاء الميثاق الاستعماري لعام ١٩٠٨ فورا ، وتشكيل حكومة كونغولية بعد الانتخابات مباشرة ، متناسية بذلك كافة الصيغ القانونية التي عرضت عليها . ولما لم يحصل كازافوبو على الموافقة على ما طلبه ، فقد ترك المؤتمر بشكل مسرحي (جلسة ٢٥ كانون الثاني) . أما لومومبا الذي أطلق سراحه لكي يتمكن من حضور المؤتمر ، فطالب بأن يكون الاستقلال في الاول من حزيران ١٩٦٠ . أمام هذا الاجماع ، قررت الحكومة البلجيكية « منح كافة مقاليد الحكم » (هـ. رولان) الى الدولة الكونغولية في التاريخ المذكور .

وأقر القانون الأساسي ، الذي تبناه البرلمان البلجيكي ، وصدر في
مايس ، باستقلال الكونغو اعتبارا من الثلاثين من حزيران . وصدق
البرلمان المعاهدة التي عقدت بين البلجيكين والأفارقة الخاصة بمنح
الكونغو دستور دولة متحدة ، وسلطة مركزية قوية ، ومجلسا تشريعيًا ،
ومجالس اقليمية تتمتع بسلطات محدودة ، على أن تجري انتخابات
مجلس النواب ومجالس الأقاليم ومجلس الشيوخ قبل الثلاثين من
حزيران .

وظهرت الانقسامات في صفوف الكونغوليين ، قبل أن يتم نقل
السلطات ، وتحولت سريعا الى صراعات دموية . هكذا ذهب الملك
بودوان الى ليوبولدفيل في ٣٠ حزيران ١٩٦٠ ليعلن الاستقلال في مناخ
سياسي مضطرب الى أقصى الحدود . صحيح أن الكونغو أصبح لها
رئيس دولة (كازافوبو) ، ورئيس وزراء (لومومبا) ، إلا أن القوى
الناطقة كانت نشطة .

وبعد عامين ، أي في الأول من تموز ١٩٦٢ ، انتهت الوصاية
البلجيكية على رواندة - أوراندي طبقا لقرار الجمعية العامة لمنظمة
الأمم المتحدة . وحصل هذان البلدان على السيادة الدولية . وأصبحت
دولة رواندة (وعاصمتها كيجالي) ودولة بوراندي (وعاصمتها
أوزامبور) .

* * *

الفصل الحادي عشر

المحميات الفرنسية في شمال أفريقيا من الحركة الوطنية الى الاستقلال

ابتكر الباب السابع من دستور عام ١٩٤٦ فئة الدول الاتحادية *Etats associés* من أجل الهند الصينية خاصة . ومنح محميات شمال أفريقيا ، التي احتفظت بشخصيتها السياسية وفقاً لمعاهدات الحماية التي وقعتها فرنسا وفقاً للقانون الدولي ، منحها حق الانضمام الى هذه الفئة . إلا أن تونس والمغرب بقيتا على هامش الاتحاد الفرنسي لأنهما لم يحاولا كما لم تحاول الميتروبول تحويل المعاهدات الأساسية الى معاهدات اتحادية وكان لهذا التحفظ أسبابه الواضحة ، ذلك أن :

تحويل المحميات الى دول اتحادية يعني تخلي هذه المحميات من وضع انتقالي مصيره ، من حيث المبدأ ، الزوال عندما تصل شعوبها الى درجة معينة من التقدم (فكما قال المارشال جوان في ٢٠ آب ١٩٤٥ : « إنه لمن الحماقة الاعتقاد بأن الحماية ليس لها نهاية إطلاقاً ») ، والدخول في تنظيم دائم لا ينص على التقدم على طريق التحرر . هكذا إذن قد يكون الوضع القانوني الجديد عقبة أمام إنجاز خطة الوطنيين الرامية ، في مرحلتها الاولى ، الى استعادة الحكم الذاتي الداخلي ، وذلك بالعودة الى تطبيق المعاهدات حصراً ، وتحويل معاهدات الحماية ، فيما بعد ، الى تحالف دول قائم على المساواة بين أعضائه .

أما فرنسا فقد سعت من جهتها للحد من نتائج تطبيق النص الدستوري على المحميات والحفاظ على الوضع الراهن فيها . فلم تطلب منها أية مشاركة في المجلس الأعلى أو برلمان الاتحاد الفرنسي . فقد بدا لها أن من الأفضل ترك هذا الجزء من الامبراطورية خارج البناء السياسي المزمع إنشاؤه لكي لا يشير تعديل العلاقات السياسية (في المحميات) زوبعة من المطالب كان من السهل توقعها . كما بدا للرأي العام الفرنسي أن الحفاظ على السيطرة الاستعمارية أمر طبيعي لأن تونس والمغرب (وكذلك الجزائر) لا تشكل في نظره سوى امتداد للميتروبول فيما وراء البحر الأبيض المتوسط . وقيم الفرنسيون فيهما بأعداد كبيرة ، ويسيطرون على فروع الحياة الاقتصادية الرئيسية هناك . وبما أنهم ارتبطوا بهذين البلدين ، وساهموا بتغييرهما وتحديثهما ، فقد أصبحا بلديهما . لهذا كانوا يعارضون أي تطور لصالح الحكم الذاتي المحلي خوفاً من حرمانهم ، مع الوضع القانوني الجديد ، من كل نفوذ سياسي وتحولهم إلى أقلية أجنبية مسيطر عليها . وبدا لهم أنه يجب الحفاظ على التكافؤ بين الفئة الفرنسية والفئة الوطنية داخل المجالس الاستشارية (المجلس الأعلى التونسي مثلاً) وفي المجالس التمثيلية المحتمل إنشاؤها ، بشكل يضمن للأوروبيين المشاركة في الإدارة والسبادة في جميع الأحوال . ويملك المجتمع الفرنسي في هذين البلدين وسائل ضغط قوية تمكنه من تحقيق هذا الهدف . فبالإضافة إلى العديد من جمعيات الدفاع القائمة على المستوى المحلي والتي كان لها تأثير فعال على إدارة المحمية ، كان له من يناصره في باريس في الصحافة والبرلمان وفي مكاتب الوزارات ومجالس الحكومة .

وامتدت سنوات الجمود النسبي (حتى عام ١٩٥٩) فترة أزمة كانت سياسة الحكومات الفرنسية خلالها متأرجحة وعاجزة عن الاستقرار بسبب وقوعها بين تيارتي الحركة الوطنية والتجمعات الفرنسية المتعارضين . ولئن كانت الخطب الرسمية توحى أحياناً بالأمل.

في قيام حكم ذاتي حقيقي ، فإن التصرفات تقضي بتوجيه المستقبل باتجاه
السيادة المشتركة المفروضة . من هنا ولد الصراع المفتوح في المحميات .

١- تطور محمية تونس السياسي :

منذ عام ١٩٤٥ ، نما عملان متناقضان في تونس . فقد شددت
الدولة صاحبة الحماية رقابتها على الحكومة ، وذلك بمنح الأمين
العام كافة سلطات الباي ، وحق ممارسة الرقابة على الوزراء (قرارات
١٩٤٣ - ١٩٤٤) بعد أن تحداهما الباي وحاشيته ، على حد زعمها ،
بانضمامهما الى الحركة الوطنية . وكانت ممارسة هذه الوصاية على
الحكومة مطابقة لأمانتي فرنسيي تونس ، بدون تحقيق كامل لرغبتهم
بالمشاركة في الإدارة . كما منحتهم إصلاحات ١٩٤٥ - ١٩٤٧ حق
التكافؤ العددي بين الفئة الفرنسية والفئة التونسية في المجلس الأعلى ،
والتكافؤ نفسه في حكومة المحمية التي أصبحت تتكون من الآن فصاعداً
من ستة وزراء توانسة ومثلهم من الفرنسيين .

بالمقابل ، تزايدت أهمية مطالب الحركة الوطنية بصدد الحكم الذاتي
تزايداً ملحوظاً . فقد لجأ الحبيب بورقيبة الى القاهرة بعد أن فقد كل
أمل بتحقيق الإصلاحات التي يرغب بها . وتخلّى عن شعار حق الشعوب
في تقرير المصير ، غير الناجع في نظره ، واختار ميادين أخرى للنضال .
فمن جهة ، كان يطمح الى معارضة الاستعمار عن طريق إقامة جبهة
متحدة تضم كافة الحركات الوطنية في المغرب الكبير . فوجه في رسالة
الى فرحات عباس (تموز ١٩٤٦) نداء ملحاً يدعو لتحقيق هذه الوحدة .
ومن جهة أخرى ، استخدم بورقيبة الظروف الدولية بمهارة حين حاول
إثارة اهتمام الدول الغربية بمصير تونس عن طريق لفت نظرها لأهمية
موقعها الاستراتيجي بين الشرق والغرب ، إلا أنه لم يحصل على أية
نتيجة هامة .

ولم تبق الحركة الوطنية خاملة في المحمية . فقد قدم رئيس المجموعة التونسية في المجلس الأعلى ، ومعه الوطني المعتدل طاهر بن عمار ، يدعمه ثمانون شخصية تونسية ، برنامجاً يطالب بالحكم الذاتي المحلي وإقامة نظام ملكي دستوري فعلي . ودفع رفض هذا الاقتراح الوطنيين المعتدلين للاتحاد مع حزب الدستور الجديد الذي أعاد تكوينه الوطني المتطرف صلاح بن يوسف ، وإنشاء الجبهة التونسية وشعارها النضال من أجل الاستقلال (آب ١٩٤٦) . وفي الأشهر التالية ، لم تتوقف قوى حزب الدستور الجديد ، الجناح المتقدم من الحركة الوطنية ، عن النمو . وذلك بالتحاق العديد من التجمعات المهنية لجميع طبقات المجتمع (الاتحاد العام لعمال تونس بزعامة فرحات حاشد ، والاتحاد العام للفلاحين التوانسة ، واتحاد أرباب الحرف اليدوية والتجار ، الخ ...) بهذا الحزب السياسي . وأدت هذه الموجة العارمة الى ازدياد عدد المنتسبين للحزب الى ما يزيد عن ٥٠٠.٠٠٠ شخص .

وحاول الباي الأمين ، بالاتفاق مع بورقيبة الذي عاد الى تونس منتصراً ، استخدام هذه القوة لثني الفرنسيين عن عنادهم . فقام في نيسان ١٩٥٠ بمساع لدى الرئيس الفرنسي اوريول بهدف تعديل سياسة المحمية باتجاه التعاون . وسافر بورقيبة الى باريس لعرض خطة من سبع نقاط تهدف لتحقيق الحكم الذاتي الداخلي . ونجحت الحنكة التي استخدمها خلال محادثاته ومؤتمراته الصحفية في إقناع الاشتراكيين على الأقل بخطته ، وحصل على دعمهم لها . وقادت قوة إقناعه الى أبعد من ذلك . فقد ألقى وزير الخارجية شومان خطاباً في تيونفيل (١٠ حزيران) زائراً بومود تتعلق بمستقبل تونس رغم احتجاجات التجمع الفرنسي التونسي العنيفة . فقد أعلن نهاية سياسة الترقب التي اعتمدها المقيم مون حين قال : « ستكون مهمة بيرلييه (خلف مون) السير بتونس نحو التنمية التامة لمواردها والاستقلال الذي يشكل الهدف الأخير لكافة اقاليم الاتحاد الفرنسي » . وبعد ذلك مباشرة تم إعلان بعض الإصلاحات الهامة مثل دقطة البلديات ، وبعث

« شخصية » الحكومة . وشكلت حكومة تونسية شارك فيها حزب الدستور الجديد ، وقام رئيسها شاتقيط بإجراء مفاوضات مع برلييه في الحال .

فاحس فرنسيو تونس بالخطر . لأن سير تونس في طريق الانتخابات العامة ذات الهيئة الناجبة الوحيدة لانتخاب الإدارات المحلية والإقليمية سيقضي على سياسة الإدارة المشتركة . لذلك شنوا حملة واسعة في الصحافة وبين الأوساط البرلمانية بأن معاً بهدف إيقاف المفاوضات المذكورة فوراً ، وحصلوا لا على دعم أحزاب اليمين والوسط فحسب ، بل وعلى دعم قادة الجيش أيضاً الذين اعتبروا أن السياسة الحالية قد تؤدي إلى فقدان فرنسا لتونس والمغرب ، وبالتالي إلى إضعاف الحلف الأطلسي كثيراً . وقاد الفرع الحكومة إلى قطع المفاوضات . الأمر الذي أدى إلى اندلاع اضطرابات خطيرة في تونس (فتن انفيدافيل ٢٥ تشرين الثاني) . وظهرت النتائج الإيجابية لمحاولة عام ١٩٥٠ . بالنسبة للتوانسة ، في الإصلاحات الإدارية التي أقرت في ٧ شباط ١٩٥١ ووجهت تونس نحو نهاية الإدارة المباشرة ، لكن بدون التبشير باحتمال السير نحو الحكم الذاتي الداخلي .

لم يرض هذا التغير المفاجيء في سلوك الحكومة الفرنسية فرنسيو تونس . فطالبوا ، باسم مصالح الميتروبول ، بتسريح حكومة شاتقيط الوطنية جداً (مذكرة السناتور كولونه) ، وبتأكيد حق الفرنسيين بالسيادة المشتركة . وعرضت وزارة الخارجية الفرنسية موقفها في مذكرة (١٥ كانون الأول) على طلب الباي بإحلال مجلس منتخب محل المجلس الأعلى . وقد كتب روبر شومان فيها يقول :

« لعب فرنسيو تونس دوراً رئيسياً في هذا العمل الحضاري لا يمكن التفكير في نكرانه . ولا يسمح الدور الذي يلعبونه في حياة البلاد الاقتصادية ، وإسهامهم في ميزانية الدولة التونسية باستبعاد مشاركتهم في نشاط المؤسسات السياسية فيها » .

كما اكدت المذكورة على الطابع النهائي للرباط الذي يجمع بين تونس وفرنسا .

لقد تخلت الحكومة الفرنسية إذن عن سياسة التعاون ، وثبتت سياسة السيادة المشتركة والإصلاحات الممنوحة التي عارضها التوانسة بالأغلبية . ولم يكن لطريقة « الشدة » التي تبناها أو تكلوك لفرض هذه السياسة (اعتقال شائقيط ، وعمليات « التمشيط »(*) ، وتشكيل حكومة « مستعدة للقيام بما يطلب منها » ولكنها لا تتمتع بالشعبية) من نتيجة إلا خلق فراغ سياسي في البلد بسبب مناداة الوطنيين بعدم المشاركة في الحكومة ، مما اضطر السلطات الفرنسية للجوء إلى تعيين حكومة من الموظفين عام ١٩٥٤ ، بعد أن عجزت عن تشكيل حكومة وطنية . وهذا ماقاد بالتالي إلى قيام صراع دائم كان الفرنسيون والتوانسة ضحية له . وأدى الإرهاب المضاد (اليد الحمراء) لإرهاب الثوار لفترة محدودة من الزمن إلى فقدان الأمن في البلد تخللتها فترات من الهدوء والنقاش العقيم دوماً بين الباي والفرنسيين وابتداء من العام ١٩٥١ ، مارس العرب - الآسيويون ضغطاً مستمراً على منظمة الأمم المتحدة بهدف إدراج المسألة التونسية في جدول أعمال جلساتها . ونجحت الولايات المتحدة مرتين (في عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢) باستبعاد بحث الموضوع في مجلس الأمن بحجة أن « الطريق الأكثر حكمة هو منح الوقت للسلطات الفرنسية والتونسية لبحث الأمر وإيجاد الحل » . إلا أن الجمعية العامة صوتت ، في كانون الأول ١٩٥٢ ، وبغيا بفرنسا ، على قراراتين يوصيان بقيام مفاوضات مباشرة ، وتطوير « المؤسسات الحرة » في البلدين المحييتين في المغرب .

ولما انتهت الحكومة الفرنسية لخطئها ، غيرت من سياستها عن طيب خاطر (١) ، إلا أنه لم يكن بإمكانها أن تفعل ذلك من غير أن تبدو

(*) عمليات تفتيش البلد منطقة بعد أخرى بهدف اعتقال العناصر الوطنية « المعادية » أو طردها - المغرب .

كانها ضحت بحقوق فرنسيي تونس وقدمت « تنازلاً » . واتخذ زمام المبادرة في هذا التغيير بيير مهندس - فرانس ، الذي انتهر فرصة الملل العام ، واعتدال الوطنيين التوانسة المتمثل بعدم مطالبتهم بالاستقلال الفوري إنما بالحكم الذاتي ، والصدمة النفسية التي أثارها حرب الهند الصينية لدى الرأي العام الفرنسي ، وقام بزيارة إلى قرطاج في ٣١ تموز ١٩٥٤ بصحبة كفيلين سياسيين (الماريشال جوان والوزير الديفولي فوشيه) ، وصرح بحضور الباي قائلاً :

« تعترف الحكومة الفرنسية بالحكم الذاتي الداخلي لدولة تونس ، وتعلنه بدون أية فكرة مسبقة . وتنوي في الوقت ذاته تأكيد مبدئياً والسماح بتكريسه فعلياً . لهذا السبب ، إننا على استعداد لنقل ممارسة السيادة الداخلية لأشخاص ومؤسسات توانسة » .

ولم تكن المفاوضات التي بدأت في ايلول سهلة دائماً ، لعدم زوال العقبات . فقد استنفر التجمع الفرنسي التونسي أصدقاء السياسيين . زد على ذلك استمرار سوء التفاهم بين الشريكين حول المفاهيم . فقد تمسك مهندس - فرانس بالعودة إلى معاهدة باردو بلا شروط . واعتبر بورقيبة أن خطاب قرطاج ليس إلا مرحلة «على الطريق المؤدية الى حصول تونس على السيادة الكاملة » . غير أن وجود الثقة المتبادلة بين المتفاوضين وتخوف التوانسة من إلزام بلدهم الفقير والسيء الإعداد لمجابهة تبعات الاستقلال في وقت مبكر جداً عوامل ذلت هذه العقبات . ولم تكن الاتفاقات التي تم توقيعها في ٣ حزيران ١٩٥٥ إلا مرحلة ، لكنها مرحلة جديدة لأنها قضت دفعة واحدة على السياسة التي حولت المحمية تدريجياً إلى مستعمرة منذ اتفاق المرسى (١٨٨٣) . وأكدت الحكومتان على تصميمهما على « توثيق روابط التعاون بينهما حسب طرائق يوافق عليها بحرية ، وفي نطاق الاحترام المتبادل لسيادتهما الذاتية » ، رغم الاحتفاظ بمعاهدة قصر سعيد (باردو) لعام ١٨٨١ كأساس لعلاقتها . ولئن بقيت الأمور على حالها الراهن في مجالي الدفاع والشؤون الخارجية (مع ذلك يجب استشارة الباي عندما يتعلق الأمر

بالمصالح التونسية) ، فإن تونس حصلت على حكمها الذاتي الداخلي كاملاً . فلم تعد قرارات الباي تخضع لموافقة المفوض العام (الذي حل محله المقيم العام) المكلف بتمثيل فرنسا وحماية مصالح الرعايا الفرنسيين وأصبحت اللغة العربية الوطنية والرسمية ، وإن لم تكن اللغة الفرنسية تعد لغة أجنبية . هكذا كان الطابع الأساسي للمعاهدة الجديدة استبدال كلمة محمية بكلمتي الكومونوتيه الفرنسية - التونسية والتعاون .

وتم تجاوز هذه المرحلة بسرعة . لأنه لم يكن بإمكان حزب الدستور الجديد الاكتفاء بالحصول على الحكم الذاتي بدءاً من اليوم الذي حصلت فيه المغرب على حق الانتقال مباشرة من وضع السيطرة الى الاستقلال (شباط ١٩٥٦) . فطالب هذا الحزب بوضع قانوني مماثل . وانتهت المفاوضات الجديدة الى توقيع بروتوكول ٢٠ آذار ١٩٥٦ الذي منع تونس « الاستقلال في إطار الاعتماد المتبادل الموافق عليه بحرية » . وأعطيت تفسيرات مختلفة لهذا التعبير الغامض (وخاصة فيما يتعلق بمضمون الاعتماد المتبادل Interdépendance) . فقد ربط الفرنسيون الاستقلال بتحديد معنى علاقات الاعتماد المتبادل . أما التوانسة فاعتبروا أن بلدهم أصبح مستقلاً وذا سيادة اعتباراً من ٢٠ آذار وفرغت المعاهدات التي وقعت (بين ١٩٥٦ و ١٩٥٨) في المجالات الدبلوماسية والعسكرية والمالية ، الخ فرغت تدريجياً مفهوم الاعتماد المتبادل من مضمون التبعية .

٢ - تطور محمية المغرب السياسي :

نجحت مهمة ايريك لابون ، الذي عين مقيماً عاماً للمغرب في آذار ١٩٤٦ لتطبيق خطة الإصلاحات الليبرالية في المجال السياسي والإداري ، في إثارة عداوة الجميع ضدها . فقد راي المستوطنون فيها بداية للتخلي عن المغرب . أما حزب الاستقلال فلعتبرها مناورة تهدف الى إحباط الحركة الوطنية واستمرار الوضع الاستعماري . وشاركه السلطان

التخوف نفسه بسبب حذره الفطري تجاه أية مبادرة يتخذها المقيم العام .
ففي الخطاب الذي القاه في طنجة ليؤكد بوضوح على وحدة الامبراطورية
الشريفية (١٠ نيسان ١٩٤٧) ، كان سيدي محمد بن يوسف متحفظا
بالنسبة للمحمية . فقد مدح جامعة الدول العربية قائلا انها المنظمة
الوحيدة القادرة على مساعدة كافة الدول العربية ، التي تجمعها روابط
وثيقة ، على طريق التقدم السامي . ولم يأت على ذكر فرنسا . ولئن
كانت هذه العبارات ترضي اسماع المغاربة ، فانها مع ذلك تعتبر غلطة
سياسية لأن انصار استخدام القوة من الفرنسيين كانوا سعداء بذلك
للتقليل من أهمية جهود لابون بتقويم حاسم للموقف في المغرب .

ودل تميم الجنرال جوان (ميس ١٩٤٨) على أن الحكومة
الفرنسية اختارت السياسة الاستبدادية . لأن المقيم الجديد كان من
انصار « ابدية الروابط بين فرنسا والمغرب » المتحمسين رغم عدم جهله
بعنفوان الحركة الوطنية المغربية وأسبابه العميقة .

فبالنسبة له ، كان السلطان ، الذي أصبح حليف الوطنيين وداعيا
للجامعة العربية Panarabisme يشكل عقبة رئيسية أمام تغفل النفوذ
الفرنسي والدور الذي يخص به الغرب بلده . فهو القائل أنه « يجب أن
تبقى المغرب ، التي وحدتها فرنسا ، دولة غربية وتهتم بالتحالفات
الغربية » . وكان يشاركه وجهة النظر هذه العديد من فرنسيي المغرب
الذين يعتبرون أنفسهم الأدوات الضرورية لتحديثه ، ولن يكون ذلك
ممكنا بدون منحهم حرية كبيرة في العمل . وأن الوقت قد حان حقا
لاصلاح خطأ ليوته الذي حافظ على نظام المحمية ، وأن من الضروري
وضع المسؤوليات الحكومية والادارية ، وادارة المنظمات النقلابية بين
يدي الفرنسيين ، بينما يكتفي السلطان ، رمز المغرب التقليدي ، بدور
تمثيلي وديني فقط . فهل كان انصار الاستعمار يجهلون أن سلطان
عام ١٩٤٧ لم يعد سلطان عام ١٩١٢ ؟ وأن النفوذ الجديد الذي اكتسبه
بصفته رمز الحركة الوطنية يحرم عليه إقرار أي تنازل يتعلق بمبدأ

الإدارة المشتركة ؟ . إن التقدم الذي أمل به محمد بن يوسف مناقض لذلك الذي رغب الفرنسيون به . فالحكم الذاتي يعني بالنسبة له حكومة وإدارة مغربييتين يكون للفرنسيين الحق بالمشاركة فيهما إذا ما حصلوا على الجنسية المغربية والا بمثابة مستشارين تقنيين فقط .

هكذا تحول الصراع بين المفهومين المتناقضين إلى مبارزة بين المقيم الفرنسي والسلطان . فقد كان على المقيم أن يحظى على موافقة السلطان على أية إصلاحات باتجاه الإدارة المشتركة ، بهدف عزله عن الوطنيين . وفي حال رفضه ، فإن الحل الذي لا يمكن تجنبه هو « امتزال طوعي أو خلع مدبر » . ولكي يضمن الفرنسيون نجاح هذه السياسة الموروثة عن ماض ولى ، فقد اعتمدوا على تحالف القوى الأرستقراطية والمحافظة ، أي كبار الأقطاعيين (القادة والباشاوات) المعادين تقليديا للسلطة المركزية ، وتساندهم عصابات من الفلاحين الجبليين ، والجمعيات الدينية المعادية للسلطان بسبب تحالفه مع القوى الوطنية من « أنصار الحداثة » . بالمقابل ، أهمل الفرنسيون أهمية تصاعد العاطفة الوطنية في فكر الجماهير منذ الحرب العالمية الثانية .

وفي نهاية العام ١٩٥٠ ، أصبح واضحا أن امتحان القوة وشيك الوقوع . فبينما رد الرئيس الفرنسي أوريول على طلب اسلطان بشأن تغيير معاهدة الحماية بالإيجاب . كان جوان في الرباط يقوم « بتطهير » مجلس الوزراء من عناصره الوطنية . وفي ٦ كانون الثاني ١٩٥١ ، جاء الانذار الأخير بوضع السلطان أمام أحد أمرين إما التنصل من حزب الاستقلال أو التنازل عن العرش . وبعد بضعة أيام عسكرت الخيالة البربر التي كانت في خدمة القادة تحت أسوار الرباط ، بدون تدخل الفرنسيين . وأمام هذه الضغوط استسلم السلطان وأعلن انفصاله عن الوطنيين .

ولم يعدل هذا « الخضوع » من معطيات السياسة المغربية بشكل عميق . إذ قام الوطنيون الذين يعرفون جيدا نوايا السلطان بتوسيع

نشاطهم ، فأسسوا الجبهة الوطنية المغربية ، خلال اجتماعاتهم في طنجة ، بهدف النضال من أجل الاستقلال والتعاون مع جامعة الدول العربية . من جهة أخرى ، لم يهدأ عداؤهم المقيم والأوساط الفرنسية للسلطان . وكيف يمكن أن يكون الأمر بخلاف ذلك عندما تتعارض السياسة للسلطان بوضوح متزايد ويضاف إلى ذلك الشكوك الشخصية ؟ لقد أجاب السلطان على الطلبات المستعجلة بمنح موافقته على الإدارة المشتركة ، وتحقيق التكافؤ العددي بين المغاربة والفرنسيين في المجالس البلدية للمدن ، أجاب بالمطالبة بتشكيل حكومة شرعية فعلية وبحماية المحمية (آذار ١٩٥٢) .

وفي الأشهر التالية ، تصاعد التوتر باستمرار بين المجتمعين . فقد أدى تغلغل الحركة الوطنية بين الجماهير والبروليتارية الحضرية والمنظمة نقابيا إلى إثارة قلق الإدارة والسكان الفرنسيين . وزود إضراب الاحتجاج على قتل الزعيم التونسي فرحات حاشد ، في ٧ كانون الأول ١٩٥٢ ، زود بالفرصة لسحق الحركة . فسالت الدماء في الدار البيضاء (عدة مئات من الضحايا من بينهم ثمانية من الأوروبيين) . واعتبر البعض السلطان مسؤولاً عن ذلك . أما البعض الآخر ، فقد ألقي مسؤولية ذلك على عاتق الاثارات البوليسية . وتصعد الهياج العصبي بالتدخلات الخارجية . فقد أدرجت منظمة الأمم المتحدة المشكلة المغربية في جدول أعمالها (كانون الأول ١٩٥٢) بأغلبية كبيرة بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية . وأصبح الأمريكيون ، المشكوك بمساعدتهم للسلطان خفية على المقاومة ، حماة حلفائهم من « صانعي الاضطرابات الشيوعيين - الوطنيين ! » في نظر فرنسي المغرب . وفي الميثروبول ، ردد أنصار السياسة الليبرالية توصيات الأمم المتحدة التي طالبت فرنساب « تسهيل حصول الشعب المغربي على الحريات الأساسية » ، رددوها من خلال الحملة التي قاموا بها لصالح هذه السياسة التي عرض ف. موريالك أفكارها في صحيفة الفيفارو باسم « اللجنة الفرنسية - المغربية » .

لقد اعتبر انصار السياسة الاستبدادية إن الحل الوحيد للأزمة يتمثل باستبدال السلطان. ولكي يحدوا من ردود الفعل المحتملة، فكروا بترك زمام المبادرة لأعدائه من المغاربة ، وتسهيل مهمتهم عن طريق التدليل أمام الرأي العام أن محمد بن يوسف أصبح غير مرغوب فيه من اتباعه بسبب سلوكه الديني والسياسي ، وأن استبداله بشخص آخر أكثر اهلية إذن عمل مشروع . وطاب لأحدى الصحف مقارنة شخصية السلطان المشتبه به بشخصية تهامي الغلاوي ، باشا مراكش ، وصديق فرنسا المخلص الذي استقبل في باريس واحتفل به . وذلك بهدف تشجيع القائد البربري الكبير على استئناف النضال ضد عدوه القديم . والواقع فقد ترأس الغلاوي مظاهرات الأعيان المغاربة (عريضة الـ ٢٧٠ قائد وباشا المؤرخة ٦ مارس ، وإعلان ٦ آب ، ومجلس الباشاوات والقادة بتاريخ ١٢ حيث أثارت مسألة ترشيح ابن عرفة) الهادفة للتعبير عن أن محمد بن يوسف لم يعد يحظى بثقة أتباعه .

وأظهر المقيم الجديد الجنرال غيوم الحياد الأكثر كمالا في مرحلة الصراع الجديد بين المغاربة . إلا أن التسهيلات التي قدمها له « المتآمرون » لجمع الأنصار ، والضغط التي مارسها الإداريون على عدد من الأعيان المترددين ، ومسيرة الخيالة البربر نحو الرباط ، أحداث دلت على أن الموظفين الإداريين لم يتبنوا جميعا الموقف السلبي نفسه . وإنما سمحوا بتصعيد الاضطراب لكي يتمكنوا من نشر فكرة في باريس مفادها أن السلطان يشكل العقبة الوحيدة على طريق السلام . واقتنع أكثر الوزراء الفرنسيين بذلك بسهولة .

وفي ٢٠ آب اختطف محمد بن يوسف من قصره . ونفي في البداية إلى كورسيكا ، ثم إلى مدغشقر . وفي اليوم التالي وضع مولاي عرفة مرشح الغلاوي محله .

وبالطبع كان السلطان الجديد مطيعا تماما . فقد قبل بالتكافؤ العددي بين المغاربة والفرنسيين في مجلس الوزراء ، وباجتماع أعضاء

الفريقين معا ، وبانتخابهم جميعا . ورات صحيفة مانشيستر غارديان في ذلك ضمانا وهمية للمقاربة لان « عددا من ممثليهم سينتخبون في الاقاليم التي تملك الادارة فيها مقاعد (١٦ تشرين الاول ١٩٥٤) . واثبت إنشاء مجلس الوزراء والمديرين الاداريين قيام الادارة المشتركة إلا أن مولاي عرفه لم يحصل على انضمام أحد إليه . الأمر الذي خلق فراغا سياسيا من حوله . ولم يتحقق « تجديد الصداقة الفرنسية - المغربية » المنتظر . وبعد ذلك بفترة وجيزة ، أضيفت الفوضى (تعدد الاعتداءات على الفلاوي والسلطان والأوروبيين) الى الفوضى السياسي . وربطت الحركة الوطنية مصيرها بالسلطان المنفي ، وأعدت في الخفاء الانتفاضة المسلحة (إنشاء جيش التحرير الوطني) .

وجمدت المشكلة الملكية كافة المشاكل الاخرى . فهي لم تفلق الابواب امام اي تقدم سياسي فحسب ، بل جعلت جميع محاولات الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي التي تقوم بها الحكومة بهدف اعادة الهدوء عقيمة كما قسمت القادة الفرنسيين على انفسهم . فامتنع بعضهم ممن كانوا على ارتباط وثيق بمصالح المستوطنين عن دعم « حل عرفة » . بينما بحث الآخرون الواعون للفشل المحتم لمثل هذا الحل عن حل جديد وشلت صراعات النفوذ الحادة جميع المبادرات في البرلمان وفي الحكومات نفسها حتى ربيع عام ١٩٥٥ . امام تدهور الوضع السريع في المغرب سعى رئيس الوزراء ادغار فور الى « تحريك » المسألة ، رغم عدم نجاحه في تحديد سياسة معينة وتأكيداته على استبعاد عدوه محمد بن يوسف عن العرش . وكان هدف اجتماع اكس ليه - يان (آب ١٩٥٥) - الذي التقت فيه شخصيات مغربية من كافة الاتجاهات بالوزراء الفرنسيين - دليلا على عجز عرفه الكامل وضرورة حلول مجلس للعرش يصون المستقبل محله . ولئن نجحت مناورة ادغار فور في الحصول على موافقة بعض رجالات السياسة (ا . بين) القلقين من ازدياد الفوضى . فانها لم تتمكن من اعادة الهدوء الى المغرب - واستقبل الفرنسيون القلقون لمصير عرفه ، والمتخوفون من المبادرات الحكومية ، المقيم غراندفال ، المكلف

بتطبيق الخطة الجديدة ، ببرود . لذلك وجب استبداله بسرعة بالجنرال بويه دي لاتور ، النصر الحازم لسياسة القوة . وعارض الوطنيون المفاربة الحل القاضي بإنشاء مجلس للعرش ، لأنه لم يحظَ بقبول السلطان المنفي .

هكذا تأكد عدم جدوى السياسة المتبعة منذ انقلاب آب ١٩٥٣ . فهذا الذي (السلطان محمد) أبعد عن اللعبة بهدف القضاء على الحركة الوطنية ، لا يزال ، بالنسبة للمفاربة ، الزعيم الشرعي الوحيد والمفاوض الحقيقي للفرنسيين . وكانت النتيجة الأكثر وضوحاً في العملية تتمثل بربط مشكلة السلالة الحاكمة والمسألة الوطنية ربطاً وثيقاً .

وعلى الرغم من أن الحكومة لم تجرؤ على ذكر عودة محمد الى العرش خوفاً من ردود فعل بعض قطاعات الرأي العام ، فقد اضطرت لاستئناف العلاقات الرسمية معه ، فسافر ا . بينه الى انتسيرا به (في مدغشقر) حيث كان السلطان السابق منفيًا . وأعلن السلطان محمد عن موافقته على تشكيل حكومة مغربية تكون مهمتها عقد معاهدات مع فرنسا « التي على حد قوله ، تسير ببلدنا الى وضع الدولة الحديثة والحرية ذات السيادة المتحدة مع فرنسا بروابط دائمة من الاعتماد المتبادل موافق عليها بحرية » .

وجعل هذا « التحول » السياسي الاحداث تتسارع . فاختفى عرفة الأكثر عزلة من أي وقت مضى ، عن طيب خاطر . وطالب الرأي العام المغربي ، بما فيه البربر ، بعودة السلطان الشرعي . وبتراجع غير منتظر أقر الغلاوي نفسه بالذنب ، وصرح بأنه تابع مخلص للسلطان محمد وثار الجيش « الوطني المغربي » باسمه في الريف ، وهددت الثورة باكتساح الاطلسي . وبعد أن أعيد السلطان محمد بن يوسف على عجل من منفاه ، دعت الحكومة الفرنسية جلالته لاستعادة العرش . وأكد اعلان سل - سان - كلو المشترك (٥ تشرين الثاني) ، الذي وقعته كل من ا . بينه والسلطان على أن يشكل السلطان محمد حكومة في المغرب تكون مهمتها

« اعداد الاصلاحات المؤسسية واجراء مفاوضات مع فرنسا بهدف حصول المغرب على وضع الدولة المستقلة المتحدة مع فرنسا بروابط محددة من الاعتماد المتبادل يوافق عليها بحرية » . وبعد عودة السلطان منتصراً الى الرباط ، شكل حكومته (٩ أعضاء من حزب الاستقلال من أصل ٢١ وزير) وطرح شرط الاعتراف بالاستقلال قبل تحديد العلاقات المتبادلة أثناء المفاوضات التي بدأت في شباط مع رئيس الجمهورية ر. كوتي . واعترف تصريح ٢٠ آذار المشترك باستقلال المغرب التام والفوري والغى معاهدة الحماية لعام ١٩١٢ . ووقعت معاهدات « الاعتماد المتبادل » في ٢٨ مايس بين « فرنسا والمغرب بدون انتقاص أي شيء من حق المغرب في بحث المعاهدات والعقود الدولية الاخرى ومقدما .

* * *

الفصل الثاني عشر

تحرير أفريقيا السوداء الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية

تم تحرير الاقاليم الافريقية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية جنوب الصحراء الكبرى على مراحل تدريجية وبدون أزمة خطيرة (فيما عدا في مدغشقر) ، وبموافقة الرأي العام الميتروبولي . وتعود هذه السمة الخاصة التحرير ، بل الاستثنائية ، لأسباب مختلفة جداً ، بعضها يتعلق بالميتروبول والبعض الآخر بأفريقيا :

١ - « التكيف » البطيء والكلي للرأي العام الذي حصل في الميتروبول بتأثير الدرس القاسي للأحداث. فبعد أن رفض قادة الجمهورية الرابعة طيلة عشر سنوات ، ولربما عن غير دراية أحياناً ، السير باتجاه التيار وأثاروا وطنية ساخطة بشكل خطير لدى الافارقة نتيجة تكرار الحدث من « انحطاط » فرنسا في حال تخليها عن مستعمراتها ، وبسبب الاهانات والتنازلات المنتزعة ، أدركوا أن مصلحة فرنسا تقتضي تغيير السياسة المتبعة في الاقاليم التي لا يزال السلام يسود فيها . ذلك ما يدل عليه قول غاستون دوفير في ٧ حزيران ١٩٥٧ : « لا يجب اعتبار الهدوء السائد في أفريقيا السوداء دليلاً على عدم الاكتراث التام بما يحصل في أفريقيا الشمالية . ولا تدعوا مجالاً للاعتقاد بأن فرنسا لا تقوم بالاصلاحيات الا عندما تبدأ الدماء بالسيلان » ومن هذه السياسة خرج القانون الملاك La Loi-cadre (*) إلا أن العمل بفكرة دوفير هذه كان يتوقف على

(*) قانون حدد مبادئ عامة وتركة للحكومة الفرنسية حق إصدار القرارات التطبيقية
الموضحة كما سنرى فيما بعد.

- المترجم -

الجمعية الوطنية الفرنسية حيث يسيطر على نفوس الكثيرين من أعضائها « وطنية حاقدة » جعلتها عاجزة عن تصور شيء آخر عدا أحد حلين اما الحفاظ على المستعمرات مهما غلا الثمن او « التخلي » عنها .

٢ - كان دور الجنرال ديغول حاسماً في تطور هذه المسألة ، لانه عرف كيف يضعها باتجاه تيار التاريخ وحصل بنفوذه الشخصي وبصرامة تصرفه المنطقي والجريء على موافقة الرأي العام الذي كان متردداً حتى ذلك الوقت . فمئذ عام ١٩٤٤ تطور فكر ديغول مع معابشته للاحداث . ففي ذلك الوقت كان متعلقاً حقاً بـ « التجديد » شريطة الا بتعدى ذلك كلا صلباً ترتقي الشعوب ضمنه « تدريجياً الى المستوى الذي تصح فيه قدرة على الاشتراك في ادارة شؤونها الخاصة في بلدانها » وفي عام ١٩٥٨ ، توصل ديغول الى فكرة التحرير التام جسدها عرض الاستقلال الكامل باستفتاء ٢٨ ايلول وبتقديم دستور الجمهورية الخامسة الضمانة الى أعضاء « الكومونوتيه » الجديدة بإمكان خروجهم منها في الوقت الذي يختارونه . هكذا استبدل ديغول حالة الجمود التي كانت القائمة السائدة لفترة طويلة بالحركة . اضافة الى ذلك ، « بما أن تكييفه الفكري بدأ بلا شك ، قبل غالبية القادة السياسيين الفرنسيين ، لذلك عرف كيف يبدل فكرة أن تحرير المستعمرات يشكل سلسلة من الهزائم المخزية بفكرة أنه على العكس يشكل انجازاً مشرفاً لفرنسا ، بل رائعاً » (١) .

٣ - تائر موقف الافارقة بوضعهم داخل الاتحاد الفرنسي وبالشروط المحلية بأن معاً . اعتبر دستور ١٩٤٦ أفريقيا السوداء جزءاً من الجمهورية وبمشت القارة السوداء ممثلين لها الى الجمعية الوطنية الفرنسية والى مجلس الجمهورية . وتلقت الجمهورية قوانينها من هذين المجلسين . كما نص الدستور على انشاء مجالس منتخبة على مستوى الاقاليم على ان يحدد تكوينها وصلاحياتها بقانون . إلا أن الدستور خص ممثل الحكومة في كل اقليم بـ « سلطات الجمهورية وجعل منه رئيساً لادارة الاقليم » .

(1) J. DUROSELLE, Politiques nationales envers les jeunes Etats, p. 182.

وترك للقانون أمور التنظيم الداخلي لكل اقليم أو مجموعة أقاليم « بعد استشارة المجالس الاقليمية » . وعلى اثر الآمال التي أثارها المشروع الاول للدستور ، وافق النواب الافارقة على مضمض على « زواج العقل داخل الاتحاد الفرنسي » (ل. س. سنغور) . ومع أن هذا الاطار الجديد كان محدوداً ، فقد مكن الافارقة من تحقيق تطلعاتهم الفورية ، أي :

٢ - منح الافارقة ، الذين أصبحوا مواطنين بموجب قانون لامين غي (٧ مايس ١٩٤٦) ، حقوق الفرنسيين نفسها . فكما صرح الاوبانفي(*) بوغندا في الجمعية الوطنية الفرنسية في ٤ آب ١٩٤٧ « كلنا مواطنون من الأمة نفسها ، وكلنا متساوون أمام الواجبات ، لهذا يجب أن نكون كذلك بالنسبة للحقوق » . أما على المستوى الاجتماعي ، فقد استوجب ذلك الاختفاء التام لصفة التابع Sujet ، وعلى المستوى السياسي الحصول على حق المشاركة الفعلية في إدارة اقليمهم بواسطة ممثلهم ، وتمثيلهم في مجالس الجمهورية التشريعية .

ب - الاعتراف « بالحضارة الافريقية السوداء وبطابعها الاصيل » ، أي بنهاية سياسة « الاستيعاب المزيف التي لم تكن تعني إلا المماثلة » . الأمر الذي قد يؤدي الى « تحويل الافارقة الى نسخ فرنسية شاحبة ومستهلكين للحضارة لا منتجين لها » (ل. س. سنغور) . فما كان الافارقة يتطلعون إليه هو التمتع بحق اختيار ما يلائمهم من الحضارة الأوروبية . أما التماثل فيحول دون حق الاختيار والمساواة . ويعلمون أن العديد من الفرنسيين كانوا يرون في هذه السياسة أمراً يعيق تطور اليقظة القومية وأنهم لا يريدون المضي بعيداً في تطبيقها لكي لا تؤدي الى نتائجها الأخيرة ، لأن الفرنسيين الذين على استعداد لقبول ٣٠٠ نائب أسود وعربي - بربري في الجمعية الوطنية الفرنسية كانوا قلائل جداً .

(*) من سكان مستعمرة اوبانفي - شاري وتسمى اليوم جمهورية افريقيا الوسطى - المغرب .

ولم يكن ممكن للمواد الدستورية المتبناة عام ١٩٤٦ أن تقود للقضاء على النظام الاستعماري إلا اذا صاحبها فكر جديد . وقد أثبتت الوقائع أنه وإن كان هذا الفكر موجودا ، فإنه لم يتمكن من فرض نفسه دائما . فالميتروبول الذي نسي المسلمة القانونية القائلة بأن « المنح والاستلاب يفقد الأشياء قيمتها » ، جعل الحقوق المعترف فيها مبدئيا محدودة لدى التطبيق . ولئن لم يكن بإمكان المشرع أن يغير تفكير الأوروبيين المتواضعين المتفطرسين والعنصريين بواسطة القوانين ، فإنه لم يبذل أي جهد من أجل السماح للسكان المحليين الحصول على المساواة الاجتماعية . فلم يكن مبدأ « لنفس العمل نفس الراتب » محترما . ولم يجر التصويت على القانون الاجتماعي لبلدان ما وراء البحار إلا في عام ١٩٥٢ ، أي بعد اثنين وستين شهرا من التردد . ولم تكن الحقوق السياسية متساوية في الهيئة الناجبة الموسعة (ما عدا في السنغال) نتيجة فرض ثنائية الهيئة الناجبة التي تخص اقتراع المستوطنين الأوروبيين بقيمة تفوق تلك التي تمنح لتصويت الأفارقة السود . وبقيت الإدارة التي لا زالت بين أيدي الأوروبيين ، ما عدا بعض الاستثناءات القليلة ، على ما كانت عليه سابقا . وفقدت صفتها « الاستعمارية » في القانون بشكل أسرع منه في العادات ، لأن الجمعية الوطنية الفرنسية لم تصوت على القوانين الأساسية المنصوص عليها في الدستور لتحديد الوضع القانوني للأقاليم وتنظيمها الداخلي قبل عام ١٩٥٧ .

أمام هذه السياسة المحافظة التي أدت إلى الحفاظ على النظام السابق (باستثناء ما يتعلق بالوضع الفردي) بخطوطه العريضة في أقاليم ما وراء البحار ، كانت ردود الفعل في المستعمرات متعددة الأشكال . فقد ثار وطنيو مدغشقر الذين نفذ صبرهم لتأثرهم بماضيهم وبالمثل الفيتنامي . واختار الأفارقة الواعون لتضلعهم مع الميتروبول ، الذي بعد أن بنى تنظيما إداريا متينا ، وافق على مشاركتهم له في إعداد القوانين ، وبذل جهده من أجل ولوج بلدانهم إلى الحياة العصرية بواسطة خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (صندوق الاستثمار

للتنمية الاقتصادية والاجتماعية) وقام بتمويلها ، اختاروا طريق الحركة الوطنية السلمية والمشروعة . وقلدوا نضالهم على مستويين بآن معا ، اي في المجالس البرلمانية الفرنسية بواسطة النواب ، وبين الجماهير الافريقية المنظمة .

١ - مدغشقر وافريقيا السوداء ودستور عام ١٩٤٦ :

٢ - ثورة مدغشقر :

كان لمدغشقر طابع خاص يميزها عن غيرها من الاقاليم الاخرى لما وراء البحار . ويتمثل بواقع ان السيطرة الفرنسية فرضت على دولة منظمة في طريق العصرية والتوحيد (١٨٩٥) . ولم يمح « نشر الأمن والسلام Pacification » الاستعماريين اللذين اقتضت إقامتهما وقتاً طويلاً ومعاناة بالغة ، ذكرى الاستقلال من اذهان النخب المثقفة والمتضررة من السيطرة الاستعمارية والاستعمار . فبدلت النخب جهدها ، أفراديا أو جماعيا ، داخل تجمعات وطنية التطلعات (مثل V.V.S (*)) ، للدفاع عن السكان المفاشين ضد سلب أراضيهم ، وطالبت بمنحهم حقوق المواطنة ، وبإلغاء نظام الاندجينا . وعملت على بقاء الفكرة الوطنية حية في اذهان المفاشين طوال فترة ما بين الحربين العالميتين . وفي ١٩ ماي ١٩٢٩ ، اندلعت الاضطرابات في مدغشقر بقيادة جان راليمولفو ومساعدة بعض الأوروبيين من أقصى اليسار ضد تجاوزات الادارة الاستعمارية .

وشكل عهد حكومة فيشي فترة كثيفة في مدغشقر تميزت بتزايد خطورة السياسة العنصرية والاستغلال والاستبداد مثلها مثل باقي البلدان المستعمرة . وزاد انهيار القوة الشرائية للرواتب والأجور ،

(*) الـ V. V. S في اللغة المفاشية vi=vi vato sakelika حديد
vato حجر Sakelika شبكة ، اي الرابطة السرية كالحديد والحجر -
المعرب .

والإجبار المزارعين على تسليم منتجاتهم الزراعية بأسعار زهيدة (١٠٠٠ ف للطن الواحد من الأرز) ، والمبالغة في مصادرة الأيدي العاملة للقيام بالعمل الاجباري ، زاد من يؤس السكان المحليين وخطورة مصيرهم . ولئن بدا عهد فرنسا الحرة بدءاً من عام ١٩٤٢ أكثر ليبرالية ، فقد زاد من أعباء السكان بطلباته الملحة لسوق الجنود وتسليم الكاوتشوك المجني .

ومع ذلك وثق المفاشيون بانتصار الحلفاء أملاً باستعادة الاستقلال لاعتبارهم الميثاق الأطلسي وميثاق الأمم المتحدة بمثابة وعد بالتحريض ، وبأن لا تكون العلاقات بين الفرنسيين وبينهم من الآن فصاعداً « علاقة الأسىء بالعبيء ، بل علاقة أخوة » (٢) .

والواقع ليس هناك من شك بأن المفاشييين كانوا يريدون الاستقلال وإن لم يكونوا راغبين في قطع العلاقات مع فرنسا . فمن بين الحزبين اللذين تأسسا عام ١٩٤٥ ، لم يمس الحزب الديموقراطي المفاشي إلا الشرائع الاجتماعية البرجوازية ، بينما حظي حزب بعث الاستقلال المفاشي بنفوذ هام في البلد كله بفضل لجانة الانتخابية التي لا تحصى . فقد فاز زعيماه رافوانجي ورازيئا في انتخابات الجمعية التأسيسية لتمثيل مدغشقر فيها . وفي شباط ١٩٤٦ ، تبنى هذا الحزب اسما أقل استفزازا هو حركة التجديد المفاشية الديموقراطية ، وقدم نائباه مشروع قانون صيغ بعبارات المعاهدة الفرنسية - الفيتنامية نفسها الموقعة في ٦ آذار ، يطالب باستقلال مدغشقر داخل الاتحاد الفرنسي . إلا أن مشروع القانون هذا لم يطرح للمناقشة أبداً . وتأكد انتصار هذه الحركة في انتخابات حزيران (الجمعية التأسيسية الثانية) رغم بعض التحسينات التي طرأت على مصير السكان المحليين بين الانتخابيين مثل إلغاء نظام العمل الاجباري ودائرة الأيدي العاملة للمنفعة العامة ونظام

(2) RAVOAHANEY, 1945.

الاندجينا . ولم يؤخذ باقتراح جديد لمثلي هذا الحزب يطالب الحكومة
باجراء استفتاء للشعب الملقاشي كي يحدد بنفسه الوضع القانوني الذي
يرغب به (آ ب) .

وتوترت العلاقات بين السكان المحليين والمستوطنين الفرنسيين .
فقد احتج المستوطنون المتعلقون بالنظام الاستعماري بشدة على إلغاء
نظام العمل الاجباري الذي كان يزودهم بالأيدي العاملة الزهيدة الاجر
(٣٨١.٠٠٠ يوم عمل عام ١٩٤٣) بفضل دعم الادارة الاستعمارية
كما كانوا قلقين من تقدم الحركة الوطنية في مدغشقر .

وبالطبع دعمتهم الادارة المخلصة للروح التقليدية أيضا . وجعلت
مبدأ « سياسة الاجناس » ، الموروثة عن غالييني والهادفة الى تدعيم
السيطرة الفرنسية عن طريق زرع الخلاف بين سكان المناطق الساحلية
وسكان النجود العليا (الهوفا Hovas) . فقد كان تأسيس حزب
من سكان المناطق الساحلية لمعارضة « انفصاليي » حركة التجديد
الملقاشية الديموقراطية وينزع عنها الطابع الوطني الذي تسعى الى
اكتسابه ، كان بالفعل إحدى وجهات نظر الوزير الاشتراكي موتيه(*)
Moutet الذي كان يعتبر أن أحد أسباب الحفاظ على الوجود الفرنسي
هو حماية الاجناس الأقل تقدما من سيطرة الهوفا المحتملة . هكذا قام
حزب المحرومين (تموز ١٩٤٦) . وليس هناك من مجال لنكران ارتباطاته
بالادارة الاستعمارية والمستوطنين . بالاضافة الى ذلك ، تقرر تقسيم
مدغشقر الى خمسة اقاليم (قرارات ٢٥ تشرين الاول و ٩ تشرين
الثاني) يتمتع كل منها بالاستقلال الاداري والمالي ، وله مجلس اقليمي .
وذلك رغم معارضة لجنة بلدان ماوراء البحار ، بهدف القضاء على نفوذ

(*) وزير المستعمرات آنذاك - المغرب .

حركة التجديد المفاشية الديموقراطية . وتم تعديل الخارطة الانتخابية بمناسبة الانتخابات التشريعية بهدف منح الهيئة الناجبة الاولى من الاوروبين مقعدين نيابيين ، والهيئة الناجبة الثانية من المفاشين ثلاثة مقاعد موزعة على ثلاث دوائر انتخابية هي : الساحل الشرقي والساحل الغربي والتجود العليا . ولم تحل هذه الاجراءات ودعم السلطات العامة المكشوف لمرشحي حزب المحرومين دون فوز مرشحي حركة التجديد المفاشية الديموقراطية الثلاثة في هذه الانتخابات في تشرين الثاني ١٩٤٦ . إلا أن الادارة الاستعمارية سعت للتأثير على انتخابات مجالس الاقاليم ، فاكثرت ازعاجاتها للحركة ، واعتقلت مناضليها ومرشحيها . ومع ذلك حصلت هذه الحركة على ٨٤ مقعدا من أصل ٩٢ ، وعلى الاغلبية في اربعة اقاليم من أصل خمسة . مما اضطر الوزير الى اعادة النظر في طريقة تعيين أعضاء مجلس البلد كله الذين يعينهم ممثلو الاقاليم لكي يتجنب تشكيل مجلس بأغلبية وطنية .

جدول رقم ٥
الانتخابات التشريعية في مدغشقر

١٨ تشرين الثاني ١٩٦٥ ٢ حزيران ١٩٦٦ ١٠ تشرين الثاني ١٩٦٦				
اللائحة الانتخابية الأولى (الوسطى - الشرقية)	عدد المقترعين ٢٥٠.٦	٢٤٨٨٠	٤٩٨٦٢	اللائحة الانتخابية الأولى (الوسطى)
مختار ١٥٨٧٨	٢١٩٢٠	٥٧١٨	٢٨٢٢٧	اللائحة الانتخابية الثانية (الساكنة الشرقية)
مختار (R. I. M. - MDRM)	٩٢٧	٥٧١٨	٢٨٢٢٧	اللائحة الانتخابية الثانية (الساكنة الغربية)
الحزب الديموقراطي ٦٨٢٢				
عدد المقترعين ١٣٩٢٠	١٣٥٢٩	١٣٦١٩	١١١٥٢	عدد المقترعين
مختار (R. I. M. - MDRM)	٢٢٩٧٢	١٣٦١٩	٢١٧٤٥	مختار
الحزب الديموقراطي ٢١٤٢				مختار (R. I. M. - MDRM)
				حزب المرحومين

(R. I. M. - MDRM) حزب بحث الاستقلال المفاشي - حركة التجديد المفاشي
الديموقراطية .

كما قررت الحكومة القضاء على نفوذ حركة التجديد الملقاة بالديموقراطية ولو باستخدام وسائل عسكرية هامة إذا لزم الأمر .
وذلك لأسباب تتعلق بالسياسة العامة . فمنذ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٦ ،
كتب الوزير موتيه الى رئيس مجلس الوزراء بيدول يقول :

« إن وجود وحدات ميتروبولية تملك سلاحاً حديثاً ، وموزعة على
المراكز الرئيسية في الجزيرة ، وطائرات ووحدات بحرية سيدعم بشكل
فعال سياسة الالتفاف حول علمنا » .

وانتقل الوطنيون الى الهجوم بعد أن أغضبته مناورات الوزير
السياسية وتصرفات السلطات المحلية - فقاموا في ليلة ٢٩ - ٣٠ آذار
بالحجوم على معسكر مورامغا للاستيلاء على الأسلحة ، وقتلوا بعض
المستوطنين الأوروبيين ، وأعطبوا الخط الحديدي فيانا رانتسوا .
فاعتبرت الإدارة الاستعمارية أعمالهم هذه بداية لثورة عارمة . وكان
الرد فوراً وبقسوة عمياء . فقد قامت القوات « السنغالية » بعد أن
انضم اليها المدنيون الأوروبيون والبوليس خلال عدة أيام ، بإعدامات
جماعية حتى في القرى التي لم يحدث فيها شيء . وبعد ذلك تدخلت
قوات الجنرال غاربيه Garbay فقامت بعمليات تطهير منهجية استغرقت
عدة أشهر . وقدر هذا الضابط أمام لجنة مجلس الاتحاد الفرنسي ،
في عام ١٩٤٨ ، عدد ضحايا القمع بـ ٨٩٠٠٠ ، دون أن يأخذ بالحسبان
ضحايا القمع « المشروع » والعاجل المتعددة ، والتي باعتراف النائب
العام « لم يكن لها ما يبررها ، وتجاوزت ما طلبته النيابة العامة » .

وتم حل حركة التجديد الملقاة بالديموقراطية في الأيام الأولى
للاضطرابات ، واعتقل قادتها بتهمة إعداد الثورة وتشكيل حكومة ثورية .
وثابر هؤلاء على الاحتجاج على هذه التهم . وحكمت محكمة مدغشقر
على النائبين رازيتا ورافوانجي بالإعدام بعد محاكمة مشكوك بقانونيتها .
ولم ينجوا من الإعدام إلا بفضل مداخلات الرأي العام الميتروبولي .
وصحيح أن هذه الحركة منيت بهزيمة إلا أنها لم تقهر .

ب - تشكل الأحزاب الأفريقية :

حسب تقليد ساد في فترة ما قبل الحرب ، انتسب النواب الأفارقة منذ عام ١٩٤٥ الى الأحزاب الميتروبولية ، وبخاصة الى أولئك الذين كانوا يؤيدون اختفاء النظام الاستعماري ، أي الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي والحركة الجمهورية الشعبية . أن تكون هذه الأحزاب قد استبعدت ، باستثناء الحزب الشيوعي ، قيام الحكم الذاتي خشية أن يؤدي ذلك الى رفض الثقافة والنفوذ الفرنسيين ، وما تصورت تقدم أفريقيا إلا داخل المجموعة الفرنسية فذلك أمران لا نتائج لهما آنذاك . إلا أن عدم قدرة النواب الأفارقة على التأثير على سياسة هذه الأحزاب سرعان ما أدت الى تكوين انطباع لديهم بأنهم لا يشكلون إلا مجرد قوة دعم للفئات البرلمانية المنتمين إليها والتي تهتم على الأخص بالحسابات البرلمانية والمشاكل الميتروبولية . في حين أن محاميي النظام السابق ، غير المستبعد عودتهم الى السلطة ، كانوا يقومون بالتكتل والتجمع . وقد بينت احتجاجات المجالس الفرنسية العامة الاستعمارية المعادية للتجديدات « الخطيرة » نواياهم بوضوح .

لذلك عقد النواب الأفارقة ، في تشرين الأول ١٩٤٦ ، مؤتمراً في باماكو (عاصمة مالي حالياً) بهدف تشكيل قوة سياسية واحدة وتجمع أفريقي خالص ، بدون قطع علاقاتهم الشخصية مع الأحزاب الميتروبولية . وقاد تخوف الحركة الجمهورية الشعبية والاشتراكيين من ضياع ماهيتهم وتشكل حزب وطني أفريقي الى ممارستهم الضغوط على زملائهم من النواب الأفارقة لصرفهم عن المشاركة في هذا المؤتمر بحجة أنه يمثل مناورة شيوعية . والواقع كان الحزب الشيوعي الفرنسي الحزب الوحيد من بين الأحزاب الفرنسية الذي رحب بحرارة بمبادرة الأفارقة .

وفي ١٩ تشرين الأول حضر المؤتمر ٨٠٠ مندوب من أفريقيا السوداء الناطقة باللغة الفرنسية . ومما لفت الانتباه غياب الزعيمين الاشتراكيين

ل. س. سنغور ولامين غي . وبعد عدة جلسات حماسية تم تأسيس حزب التجمع الديمقراطي الافريقي ، بزعامة هوفيت - بواني(*) . وكان هدفه « تحرير مختلف الدول الافريقية من النير الاستعماري بالتاكيد على شخصية هذه الدول السياسية والاقتصادية والثقافية ، والانضمام بحرية الى اتحاد من الأمم الحرة يقوم على المساواة في الحقوق والواجبات » . وكان اتحاد جميع الافارقة أمراً ضرورياً للنضال ضد الاستعمار . الشيء الذي ينبغي أن يجعل من التجمع ، على حد قول رئيسه ، « تجمعا معقداً من العمال والفلاحين وملوك الاراضي والموظفين والتجار ، تجمعا معقداً بجمع افريقيا التقليدية والطبقة المثقفة » . ولأنه لمن المناسب الإضافة الى هذا البرنامج أن البحث عن النجاح جعل عقد « تحالف بين القوى الديمقراطية الافريقية والقوى الديمقراطية الوطنية والتقدمية في العالم اجمع ، وفي المقام الأول مع القوى الفرنسية منها في نضالها ضد الإمبريالية » أمراً مرغوباً فيه .

وفي الحال ، أدى تبني هدف التحرر هذا ، أي استعادة الاستقلال تدريجياً بالطرق المشروعة ، الى حصول هذا التجمع على نفوذ وشعبية كبيرة بين الجماهير ، وبخاصة في المدن ، باستثناء السنغال حيث بقي نفوذ كل من سنغور ولامين غي مسيطراً . وأصبحت ساحل العاج بشكل ما مركزاً للقيادة العامة للتجمع ؛ إلا أن قيادته الجماعية مكنت ممثلي البلدان الأخرى (ج . ليزيت من التشاد و ل . مبا من الغابون ، الخ . . .) من أن يلعبوا دوراً هاماً فيها .

وبالطبع عقد هوفيت - بواني ، الذي فاز في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٤٥ ، ضمن « قائمة الاتحاد الجمهوري والمقاومة » التي يرعاها الشيوعيون ، عقد تحالفاً بين التجمع الديمقراطي الافريقي والحزب الشيوعي الفرنسي . ففي منظور ذلك الوقت ، لم يبدُ هذا التحالف

(*) كان هوفيت - بواني آنذاك نائباً لساحل العاج في البرلمان الفرنسي . - المغرب -

مستغرباً . فالحزب الشيوعي ممثل في الحكومة الفرنسية وله قوة برلمانية هامة ، وهو الوحيد من بين الحركات السياسية الفرنسية الذي يدعم بلا تحفظ ببرنامج ونشاطه الهدف الذي يسمى إليه التجمع الديمقراطي الافريقي ، والوحيد الذي يملك تقنية للدعاية وتكوين الكوادر قد يستفيد الحزب الافريقي الشاب منها . ويبدو أن عدداً من فروع التجمع ، وخاصة الكوادر التي تم تكوينها في « فرق الدراسة » ، وبعبداً عن كل اعتبار تكتيكي ، تأثرت لحد ما بالماركسية . والواقع فقد ظهر تأثير المذهب الماركسي في جلسات مؤتمر التجمع الديمقراطي الافريقي الثاني الذي عقد في ترينشيل (ساحل العاج) في كانون الثاني ١٩٤٩ . وكانت التوصية الختامية قد :

« عبرت عن إيمانه بتحالف شعوب افريقيا والشعب الفرنسي العظيم ، وفي مقدمته الطبقة العاملة والحزب الشيوعي الذي يناضل بشجاعة وثقة ضد الإمبريالية الأمريكية من أجل استقلاله الوطني » .

وتأثرت علاقات هذا التجمع مع الميثروبول بهذا التحالف ، وخاصة بعد طرد الشيوعيين من الحكومة . فقد حكم على التجمع الديمقراطي الافريقي بمشاركة الحزب الشيوعي الفرنسي عزله على المستوى البرلماني . وفي افريقيا ، بذلت الإدارة الاستعمارية ما بوسعها لتهديم الحزب ، وذلك ببعثها لمنظمات منافسة له ، وباضطهادها لمناضليه . فتعددت إجراءات طرد المستخدمين ، واعتقال المناضلين من أعضائه في السودان (مالي حالياً) وفي ساحل العاج . ورد التجمع على ذلك بالإضرابات ومسيرات النساء ، ومقاطعة التجار الأوروبيين . وفي نهاية عام ١٩٤٩ ، أصبح التوتر حاداً جداً ، وعلى الأخص في ساحل العاج حيث هدد هوفيت - بواني نفسه بالاعتقال . وفي ٣١ كانون الثاني حدث صدام مع قوات البوليس انتهى بمقتل ثلاثة عشر شخصاً وجرح خمسين من الجانب الافريقي (أحداث دانمبوكرو) . وطرح آنذاك تساؤل عن إمكان قيام اختبار قوة بين فرنسا والتجمع . ولربما حال دون ذلك الاعتقالات الجماعية في صفوف التجمع حتى عام ١٩٥١ .

عندها اعتبر هوفيت - بواني أن النضال يسلك طريقاً مسدوداً ، وأصبح بلا أمل بعد إضعاف وعزل حزبه ، فقام بتغيير كامل لسياسته بهذا الخصوص . إذ قرر العودة الى النضال ضمن الشرعية والتعاون مع فرنسا . وأعلن أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في تشرين الأول ١٩٥٠ من قطع التجمع الديمقراطي الأفريقي لعلاقاته مع الحزب الشيوعي الفرنسي ، وأضاف « إننا نشكل حزباً أفريقياً ونريد أن نبقى كذلك » . ولم يرفض إيمانه في ذلك إلا بعض الشخصيات الأفريقية (الأمين العام للتجمع الديمقراطي الأفريقي ج. دار بوسيه قدم استقالته) وبعض فروع التجمع (الاتحاد الشعبي الكمروني) .

ولم يختلف التجمع على أثر هذه الانشقاقات ، وإنما مر بفترة من الخسوف لعدم وثوق الإدارة به . ولم يحصل إلا على ثلاثة مقاعد في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٥١ بسبب مناورات الإدارة الاستعمارية ضده . فأكّد هوفيت - بواني على انعطاف التجمع بانتساب فريقه في الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) الى حزب الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي الجمهوري الذي يتزعمه بليفان ، بينما تعاون هوفيت - بواني نفسه بنزاهة مع الموظفين الفرنسيين .

أما النواب الأفارقة الذين رفضوا الذهاب الى باماكو عام ١٩٤٦ ، ولم ينضموا الى التجمع الديمقراطي الأفريقي بسبب تحالفه مع الحزب الشيوعي الفرنسي ، فقد واطبوا على ارتباطهم بالأحزاب الميثروبولية (حزب فرع الحزب العمالي الدولي والحركة الجمهورية الشعبية) بعضاً من الوقت . وكان سنغور أول نائب أفريقي ينسحب من حزب ميثروبولي ، الحزب الاشتراكي ، مع أنه كان أحد مرشحيه في الانتخابات التشريعية وفاز مع قائمته ، لعدم رضاه عن سياسة الحزب الأفريقية . فبصفته أفريقياً بالدرجة الأولى ، فقد كان يؤكد في مؤتمرات الحزب على المطالب الأفريقية ، إلا أنه لا يجد آذاناً صاغية . وأسس في تشرين الأول ١٩٤٨ حزبه الخاص به أي حزب التجمع الديمقراطي السنغالي ، ثم انضم

الى تجمع من النواب الأفارقة يدمى مستقلي ما وراء البحار ، وكان قد أسسه حديثاً أبيتي أحد نواب الداهومي . وخلال السنوات التالية ، وبعد تفكير نضجت ببطء عقيدته السياسية . وعرض وجهات نظره في مجلة ثقافية إفريقية رفيعة المستوى تدمى الوجود الإفريقي *Présence Africaine* التي تأسست عام ١٩٤٧ في باريس بمساعي السنغالي اليون ديوب . وكردة فعل على تقاليد فرنسا الاستيعابية ، فقد أطرى سنغور على الإفريقية وفلسفة « الزنوجة » في هذه المجلة . واستخدم عدد من المثقفين الأفارقة صفحات هذه المجلة لدحض الفكرة القديمة القائلة بأن « إفريقيا قارة بربرية » ، وللتذكير بالسمات العظيمة لماضيها ما قبل الاستعمار — إمبراطورية السودان القروسطية — وبازدهار الفنون التشكيلية ، والشعر ، والمؤسسات الاجتماعية المتوازنة بشكل رائع . وفوق كل ذلك ، عملوا على إبراز المعنى الحقيقي للأحداث الإفريقية الخاصة بالنضال ضد الاستعمار التي شوهها الأوروبيون ، وذلك عملاً بقول الشيخ انتا ديوب : « إن التاريخ بلرة الوعي الوطني » .

وفي عام ١٩٥١ ، استفاد زعماء تجمع مستقلي ما وراء البحار من عزلة حزب التجمع الديمقراطي الإفريقي ، فكانوا أهم الفائزين في الانتخابات التشريعية في إفريقيا الفرنسية ، وأصبح سنغور ، بعد انتصاره على لامين غي في السنغال زعيمهم المسلم به . وكان تجمع مستقلي ما وراء البحار ، بتأثير من سنغور ، أول من طرح فكرة إقامة جمهورية فيدرالية إفريقية داخل الاتحاد الفرنسي .

فقد طالب سنغور بتعديل الجمهورية الفرنسية ، وإلغاء « الحلف الاستعماري *Pacte Colonial* » بهدف القضاء على القلق الإفريقي . واعتبر صيغة « الجمهورية الواحدة التي لا تتجزأ » نوعاً من الهرطقة وغير مجدية لحل المشاكل الحاضرة في بلدان ما وراء البحار ، لأن تطبيق الدستور بنزاهة يقود الى وصول ٣٠٠ نائب من بلدان ما وراء البحار الى البرلمان ، مما يقضي على استقلال الميثروبول ، ويؤدي الى موت حضارات

السكان المحليين التي تتعلق بها الشعوب . وان الحل الحقيقي يكمن في قيام اتحاد بين فرنسا ومجموعتي البلدان الأفريقية التي تتمتع بالحكم الذاتي الداخلي . أما فيما يتعلق بنوع هذا الاتحاد ، فهناك عدة حلول ممكنة . وقد يكون الحل المناسب بالنسبة لأفريقيا الغربية «الفرنسية» في إنشاء وحدتين تجتمعان حول داکار (عاصمة السنغال) وأبيدجان (عاصمة ساحل العاج) تقوم في كل منهما حكومة يرأسها الحاكم ، أو بدخول كل بلد من البلدان الثمانية(*) التي تتمتع بالحكم الذاتي ضمن دولة أفريقيا الغربية الفرنسية المتحدة ، وتدمج هذه الدولة نفسها في جمهورية فيدرالية فرنسية . ورأى سنغور أن على هذه الصيغة الفيدرالية أن تعجل بحصول جميع هذه البلدان على الحكم الذاتي ، بحيث تشكل الأكثر تقدماً منها رائدات للأكثر تخلفاً ، مما يؤدي إلى تجنب التجزئة التي يمكن أن تجعل أي حكم ذاتي عديم المنفعة .

لم تحظ مبادرة زعماء تجمع مستقلي ما وراء البحار بالقبول المرجو . فلم تقبل أوساط التجمع الديمقراطي الأفريقي ، الذي أعاد بناء قواه ، بالفكرة الفيدرالية بلا تحفظات . إذ ظهر في البلدان المختلفة أحزاب سياسية مرتبطة عموماً بالتجمع ويكن قادتها العداء لأي اتحاد قد يزيد من تسلط داکار ويضعف نفوذهم . هكذا عارض الزعماء الإقليميون الزعماء الفيدراليين لأن هوفيت - بواني كان يرى الأمر بشكل مختلف .

لما كان هوفيت - بواني على قناعة بأن « صيغة الجمهورية المتحدة في خطها الاستيعابي لا تستجيب لمتطلبات المستقبل » ، فقد اختار تجمعاً دائماً مع فرنسا « مبنياً على أساس المساواة والتآخي » ، إلا أنه تصور بناءه بدءاً من القاعدة لا من القمة . ويمكن أن يكتفى آنياً بالأحكام

(*) كانت عدد المستعمرات الفرنسية في غرب أفريقيا يبلغ الثمانية . وتشكل آنذاك اتحاداً يسمى اتحاد أفريقيا الغربية الفرنسية . وكانت داکار العاصمة الفيدرالية - المغرب - .

الدستورية إذا ما طبقت بنزاهة ، أي « بإنشاء بلديات في القاعدة - كاملة الصلاحيات - وباللامركزية ، وتوزيع السلطة ... لكن بغض النظر عن النصوص . ولكي تتطابق النصوص مع الحقيقة التاريخية ، يجب أن يحصل الأفريقي على الغذاء يومياً بشكل لائق ، وأن يؤمن له المسكن واللباس اللائمان ، وأن يعمل على إمداد مستقبله الفكري بنشر الثقافة دوماً على المستوى الجماهيري . كما يجب أن « يتمشى التقدم القضائي مع التقدم الاقتصادي والاجتماعي » (مؤتمر كوناكري ١٩٥٩) . وأضاف الى ذلك بعد عام من هذا التاريخ أن « من المناسب تمكين الأفارقة من إدارة أمورهم كاملة بأنفسهم وبلا انتظار ... وستأتي الروابط القانونية فيما بعد ... » .

ولئن اختلف المثقف السنغالي سنغور والدرائمي العاجي هوفيت - بواني حول الأسلوب والطريقة ، فقد كانا متفقين حول عدة نقاط أساسية . فهما لم يطالبا بترك الجمهورية والحصول على استقلال محفوف بالمخاطر والتقلبات ، بل فضلا الحفاظ على روابط سياسية واقتصادية مع الجمهورية الفرنسية كعامل أساسي لتقدم بلديهما شريطة الحصول على « الحكم الذاتي الذي يتحكم بالاستقلالات الأخرى » .

ج - القانون - الملاك Lol - Cardre ، ١٩٥٦ :

اعتباراً من عام ١٩٥٠ ، أصبحت أفريقيا السوداء تمثل مرفأ سلام داخل الاتحاد الفرنسي الشديد الاضطراب . ويفسر موقف الأفارقة هذا الأمل بتقدم سلمي ، انطلاقاً من مبدأ أن الاخلاص تجاه فرنسا يجب ألا يكون أقل جدوى من العنف .

فعلى المستوى السياسي . قام زعماء الأحزاب الأفريقية بفصل أحزابهم عن الأحزاب الميتروبولية بسبب تناقص أعداد المنتسبين للأحزاب الأولى باستمرار . وعلى المستوى النقابي ، أخذ السير نحو الاستقلال يتأكد بانفصال عمال أفريقيا السوداء عن الاتحاد العام للعمال الميتروبولي،

وتأسيس الاتحاد العام للعمال الأفارقة . وانتسب هذا الاتحاد مباشرة الى اتحاد النقابات الدولي . وأصبح اتحاد النقابات الكونفيدرالي الفرنسي للعمال المؤمنين في أفريقيا الغربية الفرنسية يدعى الاتحاد الأفريقي للعمال المؤمنين ، وارتبط مباشرة بالاتحاد الدولي للنقابات المؤمنة . وأكدت انتخابات ٢ كانون الثاني ١٩٥٦ التشريعية هذا الاتجاه . فكان الفائزون الأوائل فيها أعضاء حزب المجموعة الديمقراطية الأفريقية Bloc Démocratique Africain الذي مزو مواقعه في السنغال على حساب الحزب الاشتراكي ، وعلى الأخص على حساب التجمع الديمقراطي الأفريقي الذي حصل على ٧ مقاعد في أفريقيا الغربية الفرنسية واثنين في أفريقيا الاستوائية الفرنسية فقط . وكانت أولى نتائج هذا النجاح تقليص التفكك السياسي نتيجة « تتبع » الأحزاب المعزولة والتشكيلات السياسية الصغيرة المحلية لأحد هذين الحزبين . أما ثاني هذه النتائج فكان قيام هذين الحزبين الكبيرين بمحاولة تنسيق أعمالها بقصد تشكيل قوة سياسية واحدة . وبلا شك دلل الهدوء الذي صاحب هذه الأحداث على نضج الأفارقة السياسي ، إلا أنه لم يكشف عن إرادتهم الحازمة على تحمل مسؤولية شؤونهم الخاصة .

ولم يعد بإمكان الحكومة الفرنسية البقاء على موقف الجمود . فتدخلت منه جزئيا في عام ١٩٥٥ في التوفو لأسباب تتعلق بالسياسة الدولية (مداخلات منظمة الأمم المتحدة ، تقدم ساحل الذهب) ، وأخرى داخلية (نشاط لجنة الوحدة التوفولية) . وذلك بنص قانون ١٦ نيسان على توسيع صلاحيات المجلس الاقليمي وإنشاء وزارة مهمتها العمل على مشاركة التوفوليين في ممارسة السلطة التنفيذية . هكذا وجد هذا البلد الصغير نفسه على طريق التحرير الذي اختاره البريطانيون لمستعمراتهم . وطلب برلمان الاتحاد الفرنسي تطبيق هذا القانون على جميع بلدان ما وراء البحار . إلا أن هذا الطلب رفضته الحكومة الفرنسية .

ودفعت نتائج الانتخابات التشريعية لعام ١٩٥٦ وزير فرنسا لما وراء البحار الجديد فاستون دوفير الى التحرك قبل أن تجبره الأحداث

على ذلك . وكننت الصعوبة في إيجاد إجراء سريع يمكن أن يفلت من مناقشات البرلمان اللامتناهية الذي يتردد دوما عندما يتعلق الأمر بتقديم تنازلات الى بلدان ما وراء البحار ، وإدراج الاصلاحات الهامة في نصوص وفقا للباب الثامن من الدستور .

وانطلاقا من هذه الفكرة أعد غاستون دوفير ، بالتعاون مع هوفيت - بواني ، القانون - الملاك الذي تبناه البرلمان نهائيا في ٢٣ حزيران ١٩٥٦ . وهو عبارة من تعداد لبعض المبادئ الواردة ضمنا في الدستور، والهادفة الى إدخال لا مركزية إدارية واسعة بعيدا عن كل بنية فيدرالية لان الجمهورية « واحدة ولا تتجزأ » . أما هذه المبادئ فهي :

١ - تعميم الانتخابات العامة بهيئة ناخبة واحدة في بلدان ما وراء البحار بقصد منح الراي العام وسيلة تعبير كاملة .

٢ - ضرورة اتخاذ إجراءات تتعلق باللامركزية وتوزيع السلطة الادارية ، (وليس السياسية) بهدف « إشراك سكان بلدان ما وراء البحار بشكل أوثق في إدارة مصالحهم الخاصة » .

٣ - توسيع صلاحيات المجالس المحلية بمنحها سلطات التداول ليصبح بإمكانها التصويت على القوانين التنفيذية المتعلقة بالأمور المحلية . وإنشاء مجلس وزاري ، نواة للسلطة التنفيذية المحلية ، في كل بلد بدون تحديد صلاحياته .

٤ - منح التسهيلات لدخول المواطنين من السكان المحليين الى الوظائف العامة بكافة مستوياتها بهدف أفرقة الكوادر .

انطلاقا من هذه المبادئ ، أصبح بإمكان الحكومة القيام بإصلاحات إدارية واقتصادية واجتماعية في بلدان ما وراء البحار ، بموجب

قرارات شريطة أخذ رأي البرلمان بالاصلاحيات الادارية . فاضيفت الى سرعة هذه الطريقة ميزة تجنب صلاية الهيئات القانونية الكبرى ، وإمكان ملائمة هذه القرارات مع الضرورات الخاصة بكل بلد .

وتسارع سير الاحداث في افريقيا في الفترة الواقعة بين التصويت على هذا القانون ومناقشة القرارات التطبيقية في الجمعية الوطنية الفرنسية (كانون الثاني - آذار ١٩٥٧) ؛ فما كان مرضيا في عام ١٩٥٦ لم يعد كذلك في عام ١٩٥٧ . إذ وجدت الحكومة ، التي تفكر بانشاء مجالس وزراء مختلطة (وزراء منتخبين وآخرين بالتعيين) ، وجدت نفسها أمام مشروع أفريقي (مشروع نائب الداهومي أبيتي) يطالب بأن يترأس هذه المجالس رئيس وزراء يسميه حاكم البلد ويكون مسؤولا أمام مجلس البلد المحلي . وهذا يعني « العمل بمبدأ الجمهورية الفيدرالية » على عجل « لدرجة ما ، بدون إعادة النظر المسبقة بالباب الثامن » من الدستور (سيريكس) . فبعد أن أشار « أبيتي » الى التنازلات التي قدمت للتوغو ، صرح قائلا :

« لا تعرف افريقيا مفهوم التمييزات القانونية ... بين حقوق بلد خاضع لنظام الوصاية وآخر من بلدان ما وراء البحار بالمفهوم الدستوري ... والمقصود هنا هو ألا يعتقد بأن أولئك الذين يفكرون بأن المرء يربح بخروجه من الجمهورية أكثر ممن يبقى ضمنها هم الذين على حق » .

ورغم معرفة دوفير الجيدة بأن ما فعله ليس إلا مرحلة على طريق الحكم الذاتي السياسي الفعلي لبلدان ما وراء البحار ، فإنه لم يكن يريد الاعتراف بوجود ضمني لجمهوريات تتمتع بالحكم الذاتي يتناقض مع الدستور حين قال :

« لا أظن شخصا أن اليوم الذي يمكن فيه السير نحو حكم ذاتي أوسع في بلدان ما وراء البحار بعيدا . وعندما يكون المرء ديموقراطيا

منطقيا ، فلا يمكنه التحرك إلا ضمن الاطار الذي حدده الدستور الذي صوت عليه الشعب الفرنسي . وما يشغلني هو الطابع الدستوري للمشكلة وليس طابعها السياسي « (٢) » .

هكذا لجأ دوفير لاستخدام صيغ فضفاضة الى حد ما في قرارات ٣٠ آذار النهائية تسمح بتجاوز روح النصوص في مجالات التطبيق :

١ - يقوم المجلس المحلي بالتصويت على الميزانية ، وبمناقشة المشاريع الادارية ، ويتمتع بسلطة تشريعية فعلية بخصوص عدد من الأمور المحلية ، ولا يمكن إلغاء قراراته إلا في حال تجاوزه لصلاحياته وانتهاكه للقانون .

٢ - يشكل مجلس الحكومة ، المنتخب من المجلس المحلي ، السلطة التنفيذية ، ويقوم بإدارة الادارة ، ويحمل أعضاؤه لقب « وزراء » ، ويرأسه الحاكم « رئيس البلد » ، أو نائب الرئيس في حال غيابه ، أي المستشار الذي يرد اسمه في رأس القائمة المنتخبة . ومن الوجهة النظرية ، فان مجلس الوزراء غير مسؤول أمام المجلس المحلي . غير أن له حق تقديم استقالته . والواقع فقد كان عليه القيام بذلك إذا لم يحصل على ثقة هذا المجلس .

٣ - إن « الحاكم » الذي أصبح رئيس البلد هو الرئيس الأعلى لمصالح الدولة التي يقوم الفرنسيون عليها ، ممثل سلطات الجمهورية ودوره غامض ويعتمد على التفسير الذي يعطى للنصوص .

واستمر اتحاد افريقيا الغربية « الفرنسية » واتحاد افريقيا الاستوائية « الفرنسية » في حمل لقب مجموعة البلدان ، على رأس كل منها مفوض سام ، وهو رئيس المجموعة وممثل الجمهورية . ويقوم الى جانب كل منهما مجلس أعلى Le Grand Conseil

(٢) الجمعية الوطنية الفرنسية ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٧ .

مكون من مندوبين يختارهم المجلس المحلي لكل بلد من المجموعة ، مهمته التصويت على الميزانية « الفيدرالية » ، ومن حقه تقديم توصيات الى المفوض السامي والى البلدان التي تشكل المجموعة . وعمليا أدى توسيع الصلاحيات في كل بلد الى اقتصار دور هاتين المؤسستين الفيدراليتين على التنسيق ، وحكم عليهما بالدوران جزئيا في حلقة مفرغة .

هل كانت الحكومة ترى في التغيير الذي يحمله القانون - الملاك المال الاخير ، اي انها مرحلة لا يجب تجاوزها قبل سنين عديدة ؟ هذا ما اكده دوفير الذي كان مقيدا بضرورة احترام إصلاحاته النصوص الدستورية ، والذي كان مجبرا على تهدئة قسم من الرأي العام القلق من اي تجديد ، حين قال : « لن يتم تجاوز القانون - الملاك مستقبلا » . ومع ذلك ، فقد كان من السهل التنبؤ بأن هذه المرحلة ستكون قصيرة الامد ، لا سيما وأن القانون لم يقدم حلا للمشاكل التي خلقها في افريقيا في وقت كانت فيه في أوج تطورها :

- هل سيكفي « التعاون الودي » المنصوص عليه لتنظيم العلاقات بين رئيس البلد والمجلس التنفيذي المنتخب ؟ ألا تؤدي ثنائية مصالح الدولة ومصالح البلدان إلى وضع رئيس البلد في موقف لا يطاق بصفته رئيساً لمجلس الحكومة ومصالح الدولة بأن معا ؟

- ماذا سيكون دور « المجموعتين » في البناء الجديد الذي يعتمد في آخر المطاف على بنية الميتروبول - وبلدان ما وراء البحار المستقبلية ككل ؟

- وهل سيقبل الافارقة لفترة طويلة بالاكفاء ب « الإدارة المشتركة » للصلاحيات التشريعية والتنفيذية فقط التي منحها القانون لبلدانهم ، وهي « سلطات الاستقلال الرئيسية الفعلية » ؟

د - الأحزاب الافريقية والقانون - الملاك :

اعتبرت الأحزاب الافريقية قرارات القانون - الملاك مجرد خطوة على طريق التحرر .. الا أنه لم يبدُ لكثير منها أن منح الحكم الذاتي

لكل بلد على حدة ، وتقليص سلطات « المجموعتين » الوسيلة الأفضل لإعداد الشعوب لاكتساب المساواة عن طريق الاتحاد مع فرنسا . الحل الذي رجحه وزير الدولة هوفيت - بواني ، والذي رأى في البلد الواحد الإطار الطبيعي للتقدم ، وأن التضامن الأفريقي لا يمكن بناؤه على « هياكل إدارية وسياسية مصطنعة » ، تم فرضها بشكل تعسفي » ، وهي اتحادا أفريقيا الغربية الفرنسية وأفريقيا الاستوائية الفرنسية(*) السابقين . فكما أن الواقعية تتطلب أولاً تقوية شخصية البلدان كافة « بدون حكم مسبق على ما ستكون عليه الاختيارات التاريخية اللاحقة » ، فتجتمع الأحزاب السياسية المحلبة في حزب مشترك لا يؤدي إلى الحفاظ على التضامن بينها بشكل أكثر فعالية ، وتشكيل حكومة فيدرالية في داكار لا مفر من أن تضعفها المنافسات بين البلدان أو الصراعات الشخصية . ويعود موقف هوفيت - بواني هذا إلى كونه عاجياً (أي من أبناء ساحل العاج ومن أنصار بلده المتحمسين) أقل مما يعود إلى صفته وزيراً في حكومة الجمهورية المعارضة لإنشاء اتحادين في أفريقيا . وسائد هوفيت - بواني في هذا الموقف بعض رجالات السياسة في بلده . فقد رفض ساحل العاج ، الإقليم الذي كان في أوج انطلاقته الاقتصادية آنذاك وبملك دخلاً قومياً أعلى بكثير من الدخل المتوسط لجميع بلدان أفريقيا الغربية الفرنسية الأخرى ، رفض أن يكون « البقرة الحلوب » لدولة اتحادية محتملة قد تكون عاصمتها داكار المنافسة لمدينة

(*) يضم الاتحاد الأفريقي الغربية الفرنسية ثمانية بلدان هي : موريتانيا ، السودان (مالي حالياً) وفولتا العليا (بوركينا فاسو حالياً) ، والنيجر ، والسنغال ، وبنينا (الفرنسية) والداهومي (بنين حالياً) وساحل العاج .

أما اتحاد الأفريقية الاستوائية فيضم أربعة بلدان هي أوبانغي - شاري (جمهورية أفريقية الوسطى حالياً) والتشاد ، والغابون ، والكونغو (الفرنسي) (الكونغو برازافيل حالياً) - المغرب .

أبيدجان(**) وتبنت أغلبية القوى السياسية الأفريقية موقفاً مختلفاً
فقد عاب سنغور على القانون - الملاك تشجيعه لـ « بلقنة » الاتحاديين
المذكورين ، رغم اعترافه بقيمته كأداة للتحرر . يقول سنغور :

« هناك من يريد بأي ثمن إعاقة التضامن السياسي والإداري بين
بلدان يرتبط بعضها ببعض الآخر على كافة المستويات ، لا على مستوى
الهيكل الإدارية فحسب ، بل على المستويات العرقية والثقافية
والتطلعات السياسية والتنظيم الإداري ... إن أنصار التجزئة هم أنصار
الكومونوتة الفرنسية - الأفريقية المناهضون للوحدة الإفريقية » (٤) .

وظهر تجمع حول حزب سنغور كانت أولى مراحله الأساسية
تشكيل حزب الاتفاق الأفريقي في مؤتمر داکار (كانون الثاني ١٩٥٧) ،
الذي شكل الخطوة الأولى نحو وحدة التشكيلات السياسية الأفريقية في
حزب كبير متحد ، الوحيد القادر على الدفاع عن المصالح المشتركة ،
وتجنب الأزمات الداخلية داخل مجالس الحكومة . فبعد أن أعلن المؤتمر
من تأييده لتمتع كل بلد بالحكم الذاتي ، طالب بإنشاء اتحادين (اتحاد
أفريقيا الغربية الفرنسية واتحاد أفريقيا الاستوائية الفرنسية) ، يكون
لكل منهما « دوائر مشتركة ، ويشكلان دولتين قابلتين للاندماج في
جمهورية فيدرالية » تقوم بعد تعديل الدستور .

وتوصل حزب التجمع الديمقراطي الأفريقي (باستثناء فرع
ساحل العاج) الى نفس الأحكام . ففي آب ١٩٥٧ ، طالب المجلس
الأعلى لأفريقيا الغربية الفرنسية ، وأغلبية أعضائه من التجمع ، بإنشاء
مجلس تنفيذي في داکار . وبعد شهر من هذا التاريخ ، طالب مؤتمر
الحزب الذي عقد في باماكو بالشئ نفسه رغم معارضة ممثلي ساحل
العاج والفايون .

(**) داکار عاصمة السنغال ، وأبيدجان عاصمة ساحل العاج - المغرب

(٤) الجمعية الوطنية الفرنسية ٣٠ حزيران ١٩٥٧ .

وفي آخر المطاف ، كانت المشكلة معرفة فيما إذا كان الاتحاد الذي يقبل به الجميع سيكون بين الميتروبول والاثني عشرة بلداً أم بين الميتروبول واتحادي أفريقيا الغربية الفرنسية واتحاد أفريقيا الاستوائية الفرنسية ومدغشقر .

ومما تجدر ملاحظته أن الأفارقة ، بمطالبتهم بقيام اتحادات أفريقية داخل جمهورية فيدرالية تجاوز كثيراً الحدود التي رسمتها قرارات تطبيق القانون - الملك ، الذي رفض الصيغة الفيدرالية لكي لا يفسح المجال أمام الروح الانفصالية . وعلى عكس ما ظن بعض رجالات السياسة الفرنسيين ، حتى داخل الحكومة ، لم يكن للروح الانفصالية وجود بين الزعماء الأفارقة . فحتى أولئك الذين تطلعوا إلى الاستقلال كانوا على استعداد للتخلي عنه ، على الأقل مؤقتاً ، لصالح «الكومونوتيه» الفرنسية بسبب « وعيهم بأن أفريقيا لن تربح شيئاً من الفرقة في زمن التجمعات الكبرى ... وأن فرنسا ستكون الشريك الأكثر كفاءة » (سيكوتوري) . إلا أنهم سواء كانوا من أنصار الاتحاد على أساس مجموعة من البلدان أم بلدان منفردة ، فقد اعتبروا أن من الضروري أن تبنى « الكومونوتيه » على الانضمام الحر إليها والمساواة التامة بين المشاركين فيها . وهذا ما أشار إليه هوفيت - بواني عندما قال :

« يجب علينا أن نردد دوماً وبقوة أمام إخواننا الميتروبوليين بأن لاتحاد الذي نريد بناءه معهم سيكون على أساس المساواة بين أعضائه أو لا يكون » .

وظهر تناقض مدهش في السلوك بين الأفارقة والفرنسيين أمام مشاكل أفريقيا السوداء . فالأفارقة المقعمون بالحيوية سعوا للتغلب على خلافاتهم بهدف إقامة وحدة مضوية بينهم (حزباً واحداً في كل بلد) ، ولم يمنعهم فشل بناء الاتحاد - اتحاد الأحزاب - (اجتماع قصر بوربون ١٧ شباط ١٩٥٧) من طلب تعديل الدستور الفرنسي و « إنشاء جمهورية فيدرالية تجمع فرنسا ومجموعات البلدان والبلدان غير المجموعة (ساحل

العاج والغابون) تقوم على أساس التعاون الحر ، والمساواة المطلقة وحقوق الاستقلال « ، جمهورية فيدرالية يدخل فيها الاتحادان القائلان لأفريقيا الغربية الفرنسية وأفريقيا الاستوائية الفرنسية مع حكومة كل منهما المركزية التي تتمتع بالحكم الذاتي . وتكون هذه الحكومة « مسؤولة أمام مجلس تشريعي يتمتع بكافة صلاحيات السيادة الداخلية ، باستثناء الشؤون المالية ، والدبلوماسية ، الخ . . » . أما في فرنسا فقد اتفق الجميع على ضرورة إعادة « سبك » المؤسسات ، وظهر إلى الوجود العديد من مشاريع الإصلاح الدستوري أعدت وفق المنظورات السياسية الأكثر تنوعا . إلا أن أيا منها لم يتصور الاتحاد بصيغة عادلة ، الأمر الوحيد الذي يرضي شركائهم في بلدان ما وراء البحار . ولم يكن الرأي العام الفرنسي مقتنعا بعد بضرورة إيجاد حل وسط بين مفاهيم الجمهورية المتحدة والطروحات « الكارتيرية » Cartiléristes (*) التي يميل إليها بعض رجالات السياسة ورجال الأعمال .

« فقد اختارت أفريقيا ، أما فرنسا فلا تزال مترددة . وبمرور الوقت تتناقص كل يوم فرص بناء كومونوتة فرنسية - أفريقية ، لأن الأحداث تتقدم بشكل أسرع من التكيف الفكري لدى بعض رجالات السياسة الفرنسيين . . . وإذا ما تركت فرنسا فرصة بناء الكومونوتة الفرنسية - الأفريقية تمر ، فإن أفريقيا ستسير لا محالة في الطريق الوحيد المتناغم مع عزتها ، أي طريق الاستقلال » .

(*) ديمون كارتير : صحفي فرنسي حاول من خلال ثلاث مقالات نشرها في الصحف الفرنسية في شهري آب وأيلول ١٩٥٦ ، أن يبين أن بلدان ما وراء البحار أصبحت من الناحية المالية تكلف فرنسا غالبا بسبب خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تنفذها فيها منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية وتقوم بتمويلها . ومع ذلك فإن شعوب هذه البلدان غير راضية وقد تطلب في المستقبل ، بل إن بعضها يطلب ، من فرنسا الرحيل في القريب العاجل من بلادها . لذلك فإن من الأفضل لفرنسا أن توفر أموالها لتنفيذها في مشاريع تنمية في الميتروبول بدلا من أن تبدها في بلدان ما وراء البحار في مشاريع وتجهيزات غالبا ما تكون كعالية ، وفيها الكثير من الترف والبلذخ . - المغرب -

تدل هذه العبارات التي وجهها موديبو كيتا إلى وزير فرنسا لما وراء البحار في آذار ١٩٥٨ ، على المراحل التي تم اجتيازها خلال بضعة شهور . وفي الوقت نفسه ، تأسس حزب التجمع الأفريقي في كوتونو (عاصمة الداهومي - دولة بنين حالياً) ، من حزب الاتفاق الأفريقي وحركة الاشتراكية الأفريقية ، وطالب في مذكرته الختامية « ببحث إقامة اتحاد متعدد الجنسيات مع فرنسا يتكون من شعوب حرة ومتساوية بدون التخلي من إرادة الاتحاد في الولايات المتحدة الأفريقية تضم كافة المستعمرات الأفريقية السابقة ... وتبنى شعار الاستقلال الفوري » .

هـ - استقلال البلدان الخاضعان لنظام الوصاية : التوغو والكميرون

لما كانت التوغو والكميرون تخضعا لنظام الوصاية (كانون الأول ١٩٤٦) فقد بقيتا خارج الجمهورية وإن كان لهما ممثلون في المجالس البرلمانية الفرنسية . وكان من المفروض أن يؤدي هذا بالإضافة إلى نشاط مجلس الوصاية المتيقظ لصالح البلدان الخاضعة لهذا النظام إلى تسريع عملية التقدم السياسي في هذين البلدين . والواقع ثم يكن تحررها أسرع من تحرر بلدان ما وراء البحار الأخرى .

كان الوضع في التوغو معقداً نظراً لوجود صراع قبلي واضح ، وتقسيه هذا البلد إلى جزء غربي خاضع لنظام الوصاية البريطانية ، وجزء شرقي خاضع للوصاية الفرنسية ، وتجزئة الحدود لمجموعاته العرقية (الايويه Ewe على سبيل المثال) ، ورغبتها في استعادة وحدتها . من جهة أخرى ، رغم اعترافات السلطات الفرنسية بتمتع هذا البلد بدرجة متقدمة من التطور ، فقد رفضت ادخال المؤسسات الديمقراطية إليه كي لا تثير بعض المطالب في بلدان ما وراء البحار الأخرى . هكذا اذن خضعت التوغو عشر سنوات تقريباً للنظام نفسه السائد في البلدان الأخرى . ولكي يمكن تجنب الاضطرابات فيه كان لا بد من أخذ تقدم البلدان المجاورة الخاضعة للسيطرة البريطانية بعين الاعتبار .

فجاء قانون ١٦ نيسان ١٩٥٥ ليوسع صلاحيات المجلس الاقليمي في التوغو ، وينشئ « مجلس حكومة » . الا أن لجنة وحدة التوغو (التي يرأسها سيلفانوس اوليمبيو) نصرة قيام دولة تتمتع بالحكم الذاتي وموحدة من جديد ، رفضت هذا القانون ، وقاطعت انتخابات المجلس الاقليمي (٤ تموز ١٩٥٥) . وطالب نواب حزب التقدم التوغولي (بزعامة غروينتزي) بإلغاء نظام الوصاية الدولية ، و « بتقديم سياسي مصحوب باتحاد وثيق مع فرنسا » .

تم تجاوز مرحلة جديدة عام ١٩٥٦ . فبعد أن وعدت بريطانيا العظمى غانا بمنحها الاستقلال في عام ١٩٥٧ ، نظمت استفتاء للسكان في منطقتها التوغولية بإشراف الأمم المتحدة في ٩ نيسان ١٩٥٦ لكي يختاروا مصيرهم بأنفسهم . فأيدت الاغلبية (باستثناء اقليم الايويه) الانضمام الى غانا ومنذ اللحظة التي أعدت انكلترا فيها نفسها للتخلي عن وصايتها على هذا البلد ، كن على فرنسا أن تعمل على تقديم وصايتها . فأعدت مشروع جمهورية التوغو المستقبلية داخليا في اطار الاتحاد الفرنسي . وقامت بتقديمه الى مجلس الوصاية في تموز ١٩٥٦ الا أن المجلس رفض التصديق على المشروع والاشراف على الاستفتاء الذي يصاحبه . وذلك بسبب شكوك مجلس الوصاية في حقيقة الحكم الذاتي المقترح ، وفي الاختيار الذي ترك للتوغوليين ، أي الاختيار بين الحفاظ على نظام الوصاية أو القبول بالوضع الجديد باستثناء الاستقلال . الا أن ذلك لم يمنع فرنسا من تطبيق هذا المشروع . ففي الاول من ايلول تم اعلان قيام جمهورية التوغو مع حكومتها وعلمها . واحتفظت فرنسا بمسؤولية الدفاع والشؤون الخارجية واحتفظ التوغوليون بثنائية المواطنة ، وأرسلوا ممثلين منتخبين عنهم الى المجالس الفرنسية . وكانت نتيجة استفتاء ٢٥ تشرين الاول ٧٠٪ نعم .

وتم نقل سلطات جديدة في آذار ١٩٥٧ وشباط ١٩٥٨ كفلت للتوغو الحكم الذاتي الداخلي كاملا . ومنذ ذلك الوقت أصبح رؤساء الدوائر الفرنسية تابعين لوزراء حكومة غروينتزي . وقادت الانتخابات

التشريعية التي أجريت في ٢٧ نيسان ١٩٥٨ بإشراف الأمم المتحدة إلى حدوث تغير سياسي جذري . إذ حققت لجنة الوحدة التوغولية فيها فوزاً ساحقاً وتسلم س. أوليمبيو السلطة وطالب برفع الوصاية الدولية فوراً . وحصل على ذلك من منظمة الأمم المتحدة في تشرين الثاني . وفي ٢٤ نيسان ١٩٦٠ أصبحت التوفو دولة مستقلة بدون أن يتحقق حلم قادتها بضم إقليم الأيويه إليها .

كانت **الكميرون** البلد الثاني الخاضع لنظام الوصاية ، مقسمة إلى جزئين غير متساويين ، الأصفر ويقع في الغرب ويخضع للإدارة الانكليزية أما الجزء الثاني الفرنسي الذي يدار بنفس طريقة إدارة بلدان ما وراء البحار ، فقد عرف حياة مضطربة بسبب نشاط الحزب الوطني فيه : **حزب الاتحاد الشعبي الكميروني** ، المنتمي إلى حزب التجمع الديمقراطي الإفريقي ، والذي انفصل عنه بعد « انمطافه » التاريخي . وقد طالب زعيم هذا الحزب روبان آدم نيوبه باستقلال الكميرون الموحدة بعد مهلة يتفق عليها ، وبقيام انتخابات فورية لاختيار المجلس التشريعي ، على أن تكون هذه الانتخابات عامة وبهيئة ناعبة وحيدة . ولما لم يكلل دفاعه عن قضيته بالنجاح أمام الأمم المتحدة عام ١٩٥٢ ، قام بحملة واسعة في الكميرون خلال السنوات التالية عن طريق التنظيمات القتالية المشروعة التي أنشئت حتى في القرى . وأثار الطابع الثوري لهذا الحزب وأصداء دعايته بين السكان موجة من القمع المريع ، قامت بها الإدارة الفرنسية وأدت على ما يبدو إلى وقوع العديد من الضحايا (١٩٥٥) . وتم حظر حزب الاتحاد الشعبي الكميروني والحركات التي ساندته . فدخل في ثورة علنية ، ونظم المقاومة السرية في منطقة السناجا البحرية وفي أقاليم قبائل الباميليكة ، إلا أن هذه الحركة الثورية فقدت الكثير من قوتها بعد قتل روبان آدم نيوبه في ايلول ١٩٥٨ .

إنهاء هذه الفترة حدث تقدم في وضع الكميرون . ففي الوقت الذي كان شعب الكميرون يناضل من أجل الاستقلال ، سار الفرنسيون في طريق تقديم التنازلات السياسية . ففي مايس ١٩٥٧ ، تم منح الكميرون

وضعا مماثلا لوضع التوغو. الا أن وضع حكومة مبيدا كان مغلخا. اذ اتهم المجلس الاقليمي رئيس الوزراء بتحويله الى اداة طيعة بين يدي الفرنسيين مقابل دعمهم العسكري له ، واطاح بحكومته (شباط ١٩٥٨) . واتبع خلفه هيدجو ، زعيم الاتحاد الكميروني ، سياسة التعاون نفسها مع فرنسا . الا انه وعد باعلان العفو العام عن الثوار الذين يلقون بسلاحهم ، وحصل بذلك على انضمام قسم من مناضلي حزب الاتحاد الشعبي الكميروني اليه . وفاوض الحكومة الفرنسية والامم المتحدة على انهاء نظام الوصاية ، واصبحت الكميرون دولة مستقلة في الاول من كانون الثاني ١٩٦٠ . وخلال العام التالي ، انضم الجزء الذي كان يحكمه الانكليز (الكميرون الجنوبية) الى الجمهورية الكميرونية ، وبذلك أصبحت الكميرون جمهورية فيدرالية .

٢ - افريقيا السوداء ومدغشقر ودستور عام ١٩٥٨ - « الكومونولث »

خلال فترة قصيرة من الزمن ، انتقلت بلدان افريقيا السوداء ومدغشقر من وضع بلدان ما وراء البحار الى وضع الدول المستقلة المرتبطة اولا بروابط تعاقدية مع فرنسا . فقد لعبت الاحداث التي وقعت في نهاية ربيع عام ١٩٥٨ في كل من الجزائر وفرنسا دورا أساسيا في هذا التطور السريع ، لانها قادت الى القضاء على العقبة الرئيسية المتمثلة بالباب الثامن من الدستور . واثارت صلحة بسيكولوجية في نفوس الميتروبوليين جعلتهم يقبلون بمبادرات رئيس الحكومة الجديدة التي قد تؤدي الى سقوط أية وزارة من الجمهورية الرابعة . كما أدت الى تجديد الثقة في الليبرالية والميتروبول في نفوس الافارقة . ومن المؤكد ان الجنرال ديغول خلق جوا جديدا في العلاقات بين الميتروبول وبلدان ما وراء البحار . فبالاضافة الى تعليقه قليلا من الأهمية على المصطلحات، فقد تصور ديغول أن السياسة الوحيدة الصالحة هي السياسة الاتحادية التي قد تسمح لفرنسا بتعزيز قوتها والحفاظ على طابعها العالمي ، وبلدان ما وراء البحار بالاستمرار في تلقي المعونة الاقتصادية والتقنية منها . وعنى الاتحاد في نظره آنذاك قيام علاقة مؤسسية لينة للغاية بين المؤسسات

المركزية للأعضاء عن طريق تطعيمها بإمكان الخروج من الاتحاد والحصول على الاستقلال . وبرهنت سرعة وسهولة انتقال ديغول ، تحت ضغط الأحداث ، من صيغة الاتحاد الى صيغة التعاون القائم على روابط تعاقدية على عدم اعتباره البنى القانونية العنصر الهام في الأمر . وهنا نجد بلا شك تفسيراً للطابع الجديد للسياسة الفرنسية ولتطورها بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٠ .

٢ - دستور عام ١٩٥٨

لم تظهر أهمية مفاهيم رئيس الحكومة الفرنسية الجديدة ديغول على الفور في التعديل الدستوري الذي كلف بتحضيره رجالاً لازالت تستبد بهم الشكليات القانونية للنظام المحتضر . فقد رفضت اللجنة الوزارية (دوبريه ، جاكينو ، هوفيت - بواني - موليه - بفليمن) ، التي كلفت بتحرير المسودة للاتحاد الفيدرالي ، هذا الحل الذي قد يؤدي ان لم يكن الى الانفصال ، فعلى الأقل الى تجميع العلاقات السياسية بين فرنسا والدول الجديدة ، طوال فترة استمرار الحرب الجزائرية على أقل تقدير واقرحت مشروعاً لبنيان فيدرالي مع سلطة تنفيذية ، وبرلمان ، ومحكمة تحكيمية . وقد صاغ نص هذا الدستور الغامض جداً لجنة دستورية استشارية شارك فيها كل من لامين غي ، وسنغور ، وليزيت وتسيرانانا(*) وفي الحال تبين للزملاء الافارقة بأن المرحلة الفيدرالية قد تم تجاوزها ، ولم يعد يرضيهم اجراء استفتاء يدعو بلدان افريقيا الى ابداء رأيها في الدستور الجديد الذي يدمجها في الكومونة الفرنسية وفقاً لمبدأ الاستيعاب القديم ، خاصة وأن مشروع اللجنة ، كما اشار سنغور ، لا ينص مطلقاً على حق الاستقلال ولا على أية وسيلة أخرى للحصول عليه بالطريق المشروع ، « وأن ما يسمى اليه المشروع يتمثل في حبس شعوب ما وراء البحار داخل الاتحاد الى الابد ، أي ابقاءهم على وضع الحكم الذاتي الداخلي »

(*) الاول والثاني نائبا السنغال في الجمعية الوطنية ، والثالث نائب التشاد ، والرابع نائب مدغشقر - المغرب .

وبينت قرارات مؤتمر حزب التجمع الافريقي ، الذي عقد في كوتون
في الوقت نفسه ، سبق الذي احرزه الرأي العام الافريقي ، فقد جاء
في مذكرة ٢٧ تموز ١٩٥٨ :

« نظرا لحصول العديد من الشعوب الافريقية على الاستقلال ،
ولنضال الشعوب الاخرى من أجل الحصول عليه ، ونظرا لادانة كافة
شعوب العالم للاستعمار اليوم ... »

« فقد اختار المؤتمر انشاء كومونوته افريقية تقدمية قوية تتمتع
بصلاحية اقامة تعاون حر مع اية كومونوته اخرى على أساس من الحرية
والمساواة . ويطلب المؤتمر من فرنسا وشعبها المساهمة في تسهيل عقد
اجتماع عاجل لجمعية تأسيسية لافريقيا السوداء مهمتها تنظيم الامة
الجديدة ... »

« ويقترح اجراء مفاوضات مع فرنسا حول انشاء اتحاد كونفدرالي
متعدد الجنسيات من الشعوب الحرة المتساوية ، بدون التخلي لهذا
السبب عن الارادة الافريقية في اقامة اتحاد الولايات المتحدة الافريقية
يضم كافة المستعمرات القديمة . »

وبعد العديد من المناقشات ، انتهت اللجنة الدستورية الاستشارية
الى التخلي عن عبارات اتحاد او كونفدراسيون ، وتبني مصطلح
« الكومونوته » الذي كان الافارقة اول من تبناه .

وفي حين أن اللجنة ترددت في اضافة مادة الى الدستور تملق
بامكان التطور المستقبلي الى درجة الاستقلال ، فقد عجل ديفول الامور
وطرح المازق الشهير القاضي اما بالقبول بدولة « على النمط الفيدرالي »
وذلك بالتصويت ايجابيا على الاستفتاء ، أو بالانفصال عن فرنسا .
ويدل هذا الاقتراح على أن التكيف الفكري لرئيس الحكومة كان متقدما
على الرأي العام العادي . فباعتماد ديفول على الحقائق أكثر من اعتماده

على العواطف ، وعلى البلبلة التي قد يثيرها قطع المساعدات الميترولوجية الاقتصادية والمالية والادارية عن البلدان الافريقية ، وعلى المراتة التي قد يثيرها الاستقلال لعدم الاستفادة منه بسبب فقدان الوسائل اللازمة له ، فقد راهن الرئيس الفرنسي ديفول مع نفسه ، وكان على ثقة بكسب الرهان أي جر الشعوب الافريقية للموافقة بعفوية على الاتحاد مع فرنسا . ولكي يضمن ذلك ، قام في شهر آب ١٩٥٨ بجولة دعائية في افريقيا حيث يعلم بأن نفوذه فيها كان عظيما .

ولم يخفِ الاستقبال الجماهيري الحماسي غالبا (ما عدا في كوناكري وداكار) من ديفول التحفظات التي يضمها بعض الزعماء على مشروعه . فاعتقد بأن من المفيد اضافة فقرة حول حق « تقرير المصير » أي حرية اختيار الوضع الارتقائي وطابعه ، بعد عودته الى فرنسا .

وكانت نتيجة استفتاء ٢٨ ايلول ١٩٥٨ الموافقة على الدستور الجديد . وتراوحت الاغلبية في البلدان الافريقية بين ٧٨٪ (النيجر) و ٩٩٪ (ساحل العاج) . ولم تجب بـ « لا » بنسبة ٩٥٪ سوى غينيا بتأثير من سيكوتوري ، فحصلت على استقلالها فورا . وقد أدركت الحكومة تلك النتائج فورا « ففي أقل من ثلاثة أشهر غادر البلد موظفو المصالح الادارية من الفرنسيين والقوات العسكرية ، بل والمستوطنون بعد تعطيل المنشآت والمزارع . ورفض ديفول الاعتراف بالدولة المستقلة قبل أن تبرهن على قدرتها على تحمل مسؤوليات السيادة وأداء واجباتها .

ومن بين البلدان الاخرى ، اختارت البلدان الاصغر (الصومال ، وجزر القمر ، وكالدونيا الجديدة وبولونيزيا) الوضع القائم داخل الجمهورية . واصبحت بلدان افريقيا السوداء (الاربعة في افريقيا الاستوائية والسبعة في افريقيا الغربية) ومدغشقر دولا أعضاء في الكومنوتة .

وتمتعت هذه الدول بالحكم الذاتي داخل الكومنوتة ، أي بحكم نفسها بنفسها وبإدارة شؤونها الخاصة ، بشكل ديموقراطي .

لكن بالإضافة الى صلاحيات الدول ، هناك صلاحيات الكومونوتيه التي تطبق حكماً ولا يمكن الفلؤها ، وهي السياسة الخارجية وشؤون الدفاع والنقد والسياسة الاقتصادية والمالية المشتركة وسياسة المواد الاستراتيجية . كما كان هناك بعض الصلاحيات المشتركة الاخرى (رقابة القضاء والتعليم العالي والنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية) التي يمكن الفلؤها باتفاق الاطراف المعنية .

ولئن لم يكن النص الدستوري واضحاً بهذا الخصوص ، فان من الواضح ان الصلاحيات المشتركة تمارسها مؤسسات الكومونوتيه المتمثلة بالرئيس الذي هو رئيس الجمهورية الفرنسية ، ومجلس الكومونوتيه التنفيذي ومجلس شيوخها ومحكمة تحكيم الكومونوتيه .

هكذا تحت ستار من المظاهر الفيدرالية ، قاد الدستور والنصوص (مراسيم ١٩ كانون الاول ١٩٥٨) الى نشوء نوع خطير من عدم المساواة بين الجمهورية الفرنسية المستقلة والدول التي تتمتع بالحكم الذاتي . وذلك لانها منحت الرئيس الفرنسي الدور الرئيسي بتكليفه بصياغة « القرارات اللازمة لادارة الشؤون المشتركة » وتبليغها والسهر على تنفيذها ، وتعيين مساعديه وعزلهم وبخاصة المفوضين الساميين المكلفين بتمثيله شخصياً (وليس بتمثيل الجمهورية) لدى كافة دول الكومونوتيه واليه تعود رئاسة اعمال المجلس التنفيذي .

وقد يدفع انشاء المجلس التنفيذي ، بصفته جهاز تضامن وتعاون الى التفكير باجتماعات وزراء الكومنولث ، الا ان الامر في الواقع لم يكن كذلك ، لان تكوين هذا المجلس يضمن هيمنة الجمهورية عليه . فجلساته يحضرها الرئيس ورئيس الوزراء الى جانب رؤساء حكومات الدول والوزراء الفرنسيين المكلفين بالشؤون المشتركة ، وغير مسؤولين امام الجمعية الوطنية الفرنسية . كما انه لا يمكن لهذا المجلس (ذي الصلاحيات غير المحددة جيداً) بأي حال من الاحوال ان يشكل حكومة فيدرالية ، لانه لم يكن يملك حق القرار .

أما مجلس الشيوخ (١٨٦ ممثل فرنسي ، ٩٨ من الدول الأخرى) فكان يتمتع بإمكانات افتراضية لممارسة تأثير ما ، وإن لم تكن صلاحياته سوى استشارية . فقد اجتمع لأول مرة في ١٥ تموز ١٩٥٩ ، وانهك في اعداد نظمه الداخلية في غالبية جلساته ، وكان اجتماعه الثاني الذي مقده في العام التالي الاجتماع الأخير له .

هكذا وزعت سلطات الكومونوتيه بشكل يجعلها غير قادرة على التقدم نحو الفيدرالية رغم وجود أجهزة فيدرالية . فقد استبعد واضعو الدستور مسبقا كل حل قد يقود فرنسا نحو فقدان استقلالها الخاص لصالح الكومونوتيه . ومع ذلك لم يكن الباب مغلقا أمام تقدم الدول نحو الاستقلال الذي يمكن الحصول عليه باللجوء الى إحدى الطريقتين التاليتين . الأولى أن المادة ٧٨ قد نصت على إمكان نقل الصلاحيات المشتركة للكومونوتيه الى أحد أعضائها بواسطة معاهدات خاصة ؛ وبما أنه لا يوجد مانع يحول دون ذلك ، فإن الدول التي تفعل ذلك بإمكانها أن تصبح سيدة سياستها . الثانية أن المادة ٨٦ أقرت إمكان تغيير الوضع بالكامل لاية دولة شريطة أن تطلب ذلك من طريق مجلسها التشريعي ، وأن يوافق السكان المحليون على ذلك بالتصويت . ولم تتأخر الدول الأفريقية عن استخدام هاتين الطريقتين من أجل الحصول على الاستقلال .

ب - الافارقة والكومونوتيه :

رغم موافقة جميع الافارقة على الكومونوتيه فإن مفاهيمهم حولها لم تكن متطابقة . فقد صوت لصالحها زعماء حزب التجمع الأفريقي تحت ضغط الرأي العام ، وبتروا من برنامج الكومونوتيه بعض المطالب . واكدوا فيما بعد على أنها لم تكن مطابقة لمفاهيمهم ، وأنهم ما زالوا مخلصين للمثل الأعلى الكونفيدرالي الذي يشكل مرحلة نحو الاستقلال . فكما قال سنغور :

« نبقى في الكومونوتيه إذا أعطيناها المفهوم الديناميكي المنبثق عن الدستور . فهذا الآخر ينص على إمكان نقل الصلاحيات الخاصة بالكومونوتيه ، الأمر الذي يعني أنه سيكون باستطاعة الدول الحصول تدريجياً على استقلال حقيقي مع احترامها لروح الدستور ونصه وتحويل الاتحاد تدريجياً الى كونفيدرالية حقيقية » (٥) .

وبعد أن انتقد لامين غي عدم المساواة بين الميتروبول والدول الأفريقية ، طالب هو الآخر بالكونفيدرالية . كما أن حزب الاتحاد الأفريقي الجديد ، الذي أسس في تموز ١٩٥٩ ، أيد المطلب نفسه . وفي مدغشقر ، دفع تيار قوي من الرأي العام تسيرانانا المعتدل الى طلب الاستقلال .

بالمقابل ، وجدت الكومونوتيه مدافعاً نشطاً عنها في شخص هوفيت - بواني الذي رغب في تعزيز الصيغة الكونفيدرالية فقط . إلا أن إخلاصه لإقليميته جعله يعارض إقامة روابط اتحادية بين البلدان الأفريقية . وفي آيار ١٩٥٩ ، NSF ، ربما بدعم من باريز ، مشروع اتحاد مالي (السنغال ، والسودان ، وفولتا العليا والداهومي) . وحول دولتي فولتا العليا والداهومي من الدخول فيه وشكل معهما مجموعة الاتفاق L'Entente ، ولحقت النيجر بهم أيضاً (٢٩ آيار) . وكان عبارة عن اتفاق تعاون اقتصادي وتقني ، ولا أهمية سياسية له . فكما قال هوفيت - بواني :

« لقد اخترنا الكومونوتيه بالعاطفة لا بالعقل ، ونرغب في تأسيس كومونوتيه متينة مع فرنسا قائمة على المساواة والتآخي » .

لقد لعبت عدة عوامل في عرقلة توطيد الكومونوتيه . إذ لا يمكن للمرء أن يهمل أهمية التيار الايديولوجي الذي أثارته الشعوب الأفريقية بكاملها

(٥) جريدة الكوموند ٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ .

لصالح الاستقلال آنذاك . والذي كان مؤتمر أكرالا الدلالة الأكثر رؤية له . كما كان مثال غينيا أكثر تأثيراً . فبعد أن تركت فرنسا هذا البلد لنفسه ، استطاع الاستمرار رغم الصعوبات الشديدة والمتنوعة جداً التي كان عليه التغلب عليها . وحصل على مساعدات من البلدان المختلفة من الشرق والغرب ، وفي نهاية المطاف من فرنسا بالذات (بروتوكولات ٧ كانون الثاني ١٩٥٩) . وأن يتمكن بلد أفريقي من جنوب الصحراء الكبرى نال استقلاله حديثاً من الحصول على العون الخارجي ، كان امر أفقد إحدى الحجج (تلك المتعلقة بالتبعية الاقتصادية الكاملة للدول الأفريقية لفرنسا) قوتها ، وهي الحجة التي كانت وراء التصويت الإيجابي 'حياناً' على الاستفتاء الخاص بالكومونوتيه . وكان من الأهمية بمكان في نظر القادة الأفارقة قبول ممثلي غينيا كأعضاء كاملي الحقوق في كافة المنظمات الدولية ، في حين لم يكونوا هم أنفسهم سوى مراقبين « ذائبين » ضمن الوفود الفرنسية في هذه المنظمات .

وتزايدت وطأة دور الأتباع في الكومونوتيه على رؤساء الدول الأفريقية بعد أن ظهر توجه القرارات التطبيقية للدستور الى إبقائهم داخل الكومونوتيه . فبعد القوانين التنظيمية لـ ١٩ كانون الأول التي منحت الرئيس الفرنسي السلطات الأساسية في المؤسسات الفيدرالية ، جاء تحديد الصلاحيات المشتركة في ٩ شباط ١٩٥٩ ، أي وحدة السياسة والتمثيل الخارجي ، ووحدة الجيش ودوائر الكومونوتيه الأمنية ، أقل ملاءمة للحكم الذاتي للدول . وتعني هذه الوحدة أن بارير وحدها تملك سلطة القرار . ويتولى المفوضون السامون « مسؤولية تنفيذ السياسة المشتركة في الدول ، ولهم السلطة على المؤسسات والمصالح الخاصة بالسياسة المشتركة » القائمة فيها . كما كانوا الوسطاء الإلجباريين بين الوزراء المكلفين بالشؤون المشتركة وحكومات الدول . وهذا ما ذكر ، بشكل مزعج ، بسلطات حكام الأقاليم الفرنسيين ، الرجال الأفارقة الذين املوا بالمشاركة في إدارة أمورهم المشتركة والتصرف مثلاً بالقوات المسلحة للحفاظ على الأمن . واعتبر عدد من

الافارقة تشبث الحكومة الفرنسية بالحفاظ على الطابع الفيدرالي ،
بمساعدة بعض الدول الافريقية ، ومعارضتها لتأسيس اتحاد مالي
استمراراً لعادة الإدارة الاستعمارية القديمة « فرق تسد » . ولم تدفع
هذه الاحتجاجات الحكومة الفرنسية الى جعل المؤسسات الفيدرالية
اكثر حيوية ، وإنما اكتفت بإجراءات قليلة الأهمية تمثلت بإنشاء مناصب
« الوزراء - المستشارين » الذين يعينهم رئيس الجمهورية لمدة سنتين
لمساعدة الوزراء المشتركين . زد على ذلك أن هؤلاء الوزراء (هوفيت -
بواني ، ليزيت ، سنغور ، تسيرانانا) ، الذين لا يتمتعون بحق الاشتراك
في جلسات مجلس الوزراء ، لم يتم تعيينهم إلا في ٢٣ تموز ١٩٥٩ .

ج - تطور الكومونوتيه :

لم تنتظر عدة دول افريقية هذا التاريخ لتأكيد شخصيتها . فمند
شهر نيسان ، انتخبت مدغشقر رئيس جمهوريتها . بينما اختارت دول
اخرى علمها واقامت « وفوداً » لها في باريس تمثل سفارات شبه رسمية
لدى الوزراء الفرنسيين . وكان الاستقلال يستهوي جميع الافارقة ،
إلا أنه بدا لهم أن الحصول عليه بالاتحاد مع فرنسا أمر ضروري لكي
يحافظوا على التماسك بينهم . إضافة الى ذلك ، بينما عمل القادة
الماليون (سنغور ، ضياء ، موديبوكيتا) على تشكيل « دولة زنجية
افريقية في الغرب » بالسرعة الممكنة وقادرة على التقدم ، في نطاق
الكومونوتيه ، نحو نوع من الكومنولث ، اعتبر هوفيت - بواني هذا
الارتقاء بمثابة « انكفاء لافريقيا على نفسها محكوم عليه بالخمول والبؤس
والفوضى » ، وفضل قيام كومونوتيه دائمة « متعددة الجنسيات
وانتر كونتينتال » .

وفي ٢٨ ايلول ، ابلغ م. كيتا ومحمد ضياء رئيس الكومونوتيه برغبة
اتحاد مالي في الحصول على الاستقلال بدون ترك الكومونوتيه (من غير
لفظ هذه العبارة) عن طريق نقل الصلاحيات وفقاً للمادة ٧٨ من
الدستور . وبهدف تجنب ردود فعل متوالية لا يمكن أن تؤدي إلا الى

الإجابة بالإيجاب ، نصح هوفيت - بواني الحكومة الفرنسية باللجوء للمادة ٨٦ (الاستفتاء) . مما يؤدي الى انسحاب العناصر الأقل قوة من الكومونوتيه ، في حين يتم توطيد الروابط مع العناصر الأكثر ثقة . وبما أن حكومة باريز كانت على معرفة بميول السكان الأفارقة الفكري وبسيطرة الحكومات المحلية عليها ، فقد فضلت عدم المخاطرة بانفصال مالي وربما بحل الكومونوتيه ووافقت على نقل الصلاحيات . إلا أن رئيس الكومونوتيه كي يضمن الا يؤدي الاستقلال المكتسب بهذا الشكل الى القطيعة بحكم الأمر الواقع ، فقد قرر ، بالاتفاق مع الماليين ، بحث معاهدات نقل الصلاحيات في الوقت نفسه الذي تجري فيه المفاوضات حول التعاون المتعلق بتنظيم العلاقات المستقبلية بين الجمهورية الفرنسية وجمهورية مالي داخل الكومونوتيه (تصريح ديغول أمام البرلمان الفيدرالي في دكار في ١٣ كانون الاول ١٩٥٩) .

ونقلت المعاهدات ، التي عقدت بين كانون الثاني ونيسان ١٩٦٠ ، الى جمهوريتي السنغال والسودان(*) صلاحيات الكومونوتيه . ووقعت معاهدات التعاون مع جمهورية مالي التي حصلت على شخصيتها الدولية قبل تصديق هذه المعاهدات التي جاء فيها :

— ستكون العلاقات بين دولة ذات سيادة مع دولة أخرى ذات سيادة ،
— تشكل الجمهورية الفرنسية ومالي مع دول أخرى الكومونوتيه ،
وستتعاون الدولتان على التوفيق بين سياستهما بشكل منتظم ؛

— تساعد فرنسا اتحاد مالي في إعداد الكوادر الدبلوماسية ، وإنشاء جيش مالي ، وتمثل مالي في الدول التي لا تملك سفارة فيها . ويقدم البلدان مساعدة متبادلة . وهناك مواد أخرى نظمت أمور المعونة والمساعدة التقنية ، والانتماء الى منطقة الفرنك الفرنسي ، والأفضليات الجمركية ، وبقاء قاعدة عسكرية فرنسية في الرأس الأخضر (داكار) .

(*) السودان الفرنسي (مالي حاليا) .

— تنتسب جمهورية مالي الى الكومونوتيه التي يرأسها رئيس الجمهورية الفرنسية . كما نص على عقد اجتماعات لرؤساء الدول والحكومات ، وعلى إمكان إرسال وفود من برلمان الدولتين الى مجلس الشيوخ الاستشاري ، وعلى عدم إلزامية قرارات المجلس التنفيذي .

— عقد اتفاق بشأن إقامة أبناء البلدين في البلد الآخر يضمن لهم وضعاً خاصاً بهدف تشجيع وتطوير العلاقات بين الشعبين المالي والفرنسي .

وأصبح من الضروري تعديل الدستور بشكل يسمح لاية دولة تحصل على استقلالها بالبقاء داخل الكومونوتيه . ولكي يصبح ذلك ممكناً استخدم إجراء خاصاً نصت عليه المادة ٨٥ الخاصة بالتعديلات الممكن إجراؤها على سير الكومونوتيه ، وهو تصويت برلمان ومجلس شيوخ الكومونوتيه عليها . ورغم رأي مجلس الدولة المعارض ، لأن الامر لا يتعلق بتعديل نشاط المؤسسات المشتركة ، بل بالمؤسسات نفسها ، فإن الحكومة اقترحت على البرلمان نصاً يتضمن إضافة ثلاث فقرات على المادة ٨٦ (الفقرات ٣ ، ٤ ، ٥) ، وفقرة واحدة على المادة ٨٥ . وبعد أن وافق البرلمان على هذه الإضافات في ١١ و ١٨ آيار ، تبعه في ذلك مجلس شيوخ الكومونوتيه في ٣ حزيران في جلسته الثالثة والأخيرة (قانون ٤ حزيران ١٩٦٠) . وصرح رئيس الوزراء الفرنسي أثناء جلسات النقاش بما يلي :

« يجب السماح بتنظيم الاستقلال بمعاهدة ، بعقد وليس بقطيعة ، وبناء كومونوتيه لها صفات أو مميزات الاستقلال الدولي والانتماء الى الامم المتحدة » .

وقد استفادت اكثرية الدول من الإمكانيات المتاحة لها بهذا الشكل . فالملويزات الفرنسية — اللغاشية التي بدأت في شهر شباط انتهت بعقد معاهدة ٢٦ آذار وحصلت مدغشقر على استقلالها في ٢٨ حزيران . وبناء على طلب دول افريقيا الإستوائية الأربعة (الكونغو ، الغابون ، وجمهورية

أفريقيا الوسطى والتشاد) نقلت إليها الصلاحيات المشتركة « بدون الانسحاب من الكومونوتيه لهذا السبب » . وأنشأت المعاهدات مجلس دفاع مشترك . وتركت ثلاث من هذه الدول لفرنسا حق تمثيلها في الخارج (لأن الكونغو فقط أرادت الحصول على السيادة الدولية الكاملة) .

ولم يبق أعضاء في الكومونوتيه إلا دول الاتفاق الأربعة(*) . ذلك أن هوفيت - بواني ورؤساء الدول الثلاثة الأخرى رأوا أن نقل الصلاحيات المشتركة سابقاً لأوانه ، وأن الكومونوتيه لا تزال الإطار المثالي للتقدم . إلا أنه كان من الصعب عليهم التمسك بموقفهم هذا أمام تحرر باقي دول أفريقيا . واقترن ذلك بالنسبة للرئيس العاجي بخيبتى أمل ، تمثل الأولى بعدم وجود « إيمان حقيقي » بالكومونوتيه لدى الحكومة الفرنسية ؛ والثانية برؤية منافسيه الماليين « المتعصبين للاستقلال » وقد حصلوا على تنازلات منحهم نفوذاً لم يتقاسمه معهم في نظر الأفارقة . ولكي يستعيد نفوذه كان عليه اتخاذ مبادرة أصيلة . ففي ٣ حزيران ١٩٦٠ طلبت دول الاتفاق نقل الصلاحيات المشتركة بدون ذكر الكومونوتيه التي اعتبروا أنفسهم منسحبين منها ، أو المفاوضات المسبقة لمعاهدات التعاون المشترك لأنه لا يمكن عقد هذه المعاهدات قبل إعلان الاستقلال ، الذي حددوا وحدهم تاريخه في الأول والثالث والخامس والسابع من شهر آب ١٩٦٠ . ووافق ديغول مبدئياً على هذه الطلبات وأصبحت دول الاتفاق الأربعة مستقلة .

ولم تات الاتفاقيات الموقعة في نيسان ١٩٦١ مع الدول الأربعة على ذكر الكومونوتيه أو الدفاع ، إنما نصت على إجراء مشاورات منتظمة حول السياسة الخارجية ، وسوت أمور التعاون الثقافي والعلاقات الاقتصادية والمالية والمساعدات التقنية ، الخ . . .

(*) ساحل العاج ، فولتا العليا ، الداهومي ، النيجر .

أما موريتانيا التي أصبحت بدورها مستقلة في ١٩ تشرين الأول ١٩٦٠ ، فوقعت معاهدة تعاون مماثلة لمعاهدات دول الاتفاق ، أي خارج الكومونوتيه . وأخيراً بعد قيام حركة الانفصال في مالي صرحت السودان (التي احتفظت باسم مالي) بأنها تعتبر نفسها « متحررة من كافة الالتزامات والروابط مع فرنسا » ، بدون إلغاء معاهدات التعاون .

في نهاية المطاف ، استمر بالاشتراك في الكومونوتيه السنغال ومدغشقر ودول أفريقيا الاستوائية الأربعة إضافة الى فرنسا . واعترف أعضاؤها برئيس الجمهورية الفرنسية رئيساً لها ، والتزموا بفكرة الدفاع المشترك ، وبتسوية الخلافات بينهم بالتحكيم وليس أمام محكمة العدل الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة .

والواقع ، لم تحظ هذه الكومونوتيه بحياة فعلية على الإطلاق . فلم تعمل مؤسساتها (مجلس الشيوخ ألفي في ١٦ آذار ١٩٦١) . وحمل ممثلي فرنسا في العواصم الأفريقية الأعضاء لقب سفراء . وتم ربط هذه الدول بوزارة الخارجية . ولم يبق إلا وزارة التعاون وصلاحياتها منح المعونة الاقتصادية والمساعدة الفنية وتوزيعهما .



جدول رقم ٦
التسلسل الزمني لتحرير أفريقيا السوداء الفرنسية

تاريخ القبول في الأمم المتحدة	معاهدات التفاهون	إعلان الاستقلال	تقل الصلاحيات	اسم الدولة
١٩٦٠ - ١١ - ١٣	١٩٦٠ - ١١ - ١٣	١٩٦٠ - ١ - ١		دول خاضعة لنظام الوصاية : الكاميرون
١٩٦٠ - ٨ - ٢٠		١٩٦٠ - ٤ - ٢٧		التوغو
١٩٥٨ - ١٢ - ١٢		١٩٥٨ - ١ - ٢٠		أفريقيا الغربية : غينيا
١٩٦٠ - ١ - ٢٨	١٩٦٠ - ٢ - ٢٢	١٩٦٠ - ٦ - ٢٠	١٩٦٠ - ٤ - ٤	السنغال
١٩٦٠ - ١ - ٢٨	١٩٦٠ - ٢ - ٢٢	١٩٦٠ - ٦ - ٢٠	١٩٦٠ - ٤ - ٤	مالي (السودان)
١٩٦٠ - ١ - ٢٠	١٩٦١ - ٤ - ٢٤	١٩٦٠ - ٨ - ٧	١٩٦٠ - ٧ - ١١	ساحل العاج
١٩٦٠ - ١ - ٢٠	١٩٦١ - ٤ - ٢٤	١٩٦٠ - ٨ - ١	١٩٦٠ - ٧ - ١١	الداهومي
١٩٦٠ - ١ - ٢٠	١٩٦١ - ٤ - ٢٤	١٩٦٠ - ٨ - ٥	١٩٦٠ - ٧ - ١١	فولتا العليا
١٩٦٠ - ١ - ٢٠	١٩٦١ - ٤ - ٢٤	١٩٦٠ - ٨ - ٢	١٩٦٠ - ٧ - ١١	النيجر
١٩٦٠ - ١ - ٢٠	١٩٦١ - ٤ - ٢٤	١٩٦٠ - ٨ - ١٣	١٩٦٠ - ٧ - ١٢	أفريقيا الإستوائية : ج أفريقيا الوسطى
١٩٦٠ - ١ - ٢٠	١٩٦٠ - ٨ - ١٥	١٩٦٠ - ٨ - ١٥	١٩٦٠ - ٧ - ١٢	الكونغو برازافيل
١٩٦٠ - ١ - ٢٠	١٩٦٠ - ٨ - ١٧	١٩٦٠ - ٨ - ١٧	١٩٦٠ - ٧ - ١٥	الغابون
١٩٦٠ - ١ - ٢٠	١٩٦٠ - ٨ - ١١	١٩٦٠ - ٨ - ١١	١٩٦٠ - ٧ - ١٢	التشاد
١٩٦٠ - ١ - ٢٠	١٩٦٠ - ٦ - ٢٧	١٩٦٠ - ٦ - ٢٦	١٩٦٠ - ٤ - ٢	مدغشقر
١٩٦١ - ١٠ - ٢٧	١٩٦١ - ٦ - ١٩	١٩٦٠ - ١١ - ٢٨	١٩٦٠ - ١٠ - ١٩	موريتانيا

الفصل الثالث عشر

استقلال الجزائر

١ - الجزائر في ظل نظام ١٩٤٧ :

كان البؤس الاقتصادي ، وبشكل أهم تآثر السكان الجزائريين بالاحداث الدولية ، وباضطرابات العالم الاسلامي ودعاية الحركات الوطنية السبب المباشر لازمة ايار ١٩٤٥ المريعة التي اثارت انتفاضة منطقة سطيف ، والقمع المميت فيها . إلا ان هذه العوامل اضيفت الى عامل آخر هام يقوم في الجزائر نفسها ويتمثل بعدم المساواة المتفاقم بين المجتمعين الجزائري والاوروبي . لقد تظاهر المجتمع الاسلامي الجزائري ذو الاغلبية العددية (— السكان) ، والذي يتزايد بسرعة ، ضد القمع الذي كان ضحيته على المستوى الاجتماعي والفكري والاقتصادي والسياسي بالمقارنة مع اقلية من الفرنسيين الاصليين المقيمين في الجزائر أو المتفرنسين التي تستأثر بالامتيازات .

« فبتكرار المقارنة بين شروط حياة المجتمع الاسلامي والشروط التي يتمتع بها السكان الاوروبيون ، بدا هذا المجتمع برؤية المستقبل بلا امل ، كما وصى اهميته العددية واصبح يميل لاعتبار السكان الاوروبيين مسؤولين عن جميع مصائبه ومستوياته المتدنية ، ولو بدا ذلك بعيدا عن الصواب (١) » (١) .

(1) R. LE TOURNEAU : Evolution politique, p. 353.

هكذا كان إطلاق المجتمع الاسلامي العنان للعنف عبارة عن ردة فعل
يائسة امام مصر جائر ، لعدم وجود وسيلة اخرى يمكنه سماع صوته
بواسطتها .

واسفرت ردة فعل الأوروبيين العنيفة عن تفاقم الهوة التي تفصل
بين المجتمعين ، وازدادت شكوك الطرفين ببعضهما بحيث أصبحت أية
تجربة لتعاون مستقبلي بينهما ضربا من ضروب الخيال . منذئذ أصبحت
علاقات القوة العامل الأساسي في الحياة السياسية الجزائرية ، في الوقت
الذي كانت فيه مسألة تنظيم مستقبل الجزائر مطروحة .

ولئن كان الأوروبيون بمجموعهم يؤيدون الحفاظ على الوضع القائم ،
فان الفئة النشطة من المسلمين كانت بعيدة عن تبني موقف موحد . بل
تدرجت مواقفها بدءا من مطالبة حركة النضال من أجل انتصار الحريات
الديموقراطية بقيادة مصالي الحاج بالاستقلال ، وانتهاء ببرنامج الدكتور
ابن جلول الاندماجي ، ومرورا بمشروع الدولة الجزائرية المتحدة مع
فرنسا لفرحات عباس . ولا يمكن للمرء تقدير مدى قوة كل حركة من
هذه الحركات على التوالي . إلا أن ما يبدو مؤكدا هو أن غالبية السكان
كانت معبأة . فبما أنها بسيطة التأسيس ، فقد كانت ترغب بإيجاد مخرج
من حالة اليأس والتحرر الاجتماعي ، الأمر الذي يستوجب بالطبع
إضعاف السيطرة المطلقة التي يمارسها المجتمع الأوروبي حتى ذلك
الوقت بمساعدة إدارة مخلصه لمصالحه .

ولم يكن دور الميتروبول أقل حساسية . فهو حكم* بسبب اهتمامه
بالدفاع من مصالح الأقلية وتحسين مصر مجموع السكان ، وشريك بسبب
إرادته في إبقاء الجزائر مرتبطة ارتباطا وثيقا بفرنسا . وقد أضفت هذه
المجابهة ثلاثية المحاور على المسألة الجزائرية طابعها الدرامي الذي كان
عظيم النتائج على حياة البلد .

أمام صعوبة مسألة إعادة التنظيم والحلول المتناقضة المطروحة ، لم تتخذ الجمعية التأسيسية أي قرار بخصوص وضع الجزائر الدستوري . وكان على الجمعية الوطنية مناقشة عدة مشاريع قدمها النواب الجزائريون يجمع بينها طابع مشترك يتمثل برفض الاستيعاب . ولم يكن أي منها يطالب بالاستقلال بصيغة مؤكدة ، وإنما طالبت جميعها بالاعتراف بالشخصية الجزائرية في إطار دولة مشتركة سواء أكانت جمهورية أم أي نظام آخر تختاره جمعية تأسيسية جزائرية منتخبة بالاقتراع العام . ولئن كانت هذه المشاريع مهمة لدراسة الرأي العام الجزائري الذي عرض في البرلمان ، فإن أيا منها لم يكن عمليا في الواقع واستبعدت جميعها .

وجاء في قانون إيار حول الوضع القانوني للجزائر الذي تقدمت به الحكومة الفرنسية وتبني في ٢٠ أيلول ١٩٤٧ ما يلي :

تشكل الجزائر « مجموعة من المحافظات تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي وتنظيم خاص » . ويتمتع كافة الرعايا الفرنسيين المقيمين فيها دون تمييز للأصل بالحقوق المرتبطة بصفة المواطن الفرنسي أي بالحقوق الديمقراطية ، والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وفتح الوظائف العامة أمام الجميع . ويطبق على أولئك الذين لا يتخلون عن قانونهم الشخصي حقوقهم وأعرافهم .

ويكلف بالإدارة حاكم عام يمثل حكومة الجمهورية ، ويساعده في مهمته مجلس حكومة مؤلف من ستة أعضاء (اثنان بالتميين ، واثنان ينتخبهم المجلس الجزائري ، ورئيس هذا المجلس ونائب الرئيس من هيئة انتخابية مختلفة) .

تطبق بقوة القانون القوانين التي تبناها الجمعية الوطنية الفرنسية الخاصة بالمسائل الدستورية ، والنظام المدني والتنظيم الإداري والقضاء والعسكري ، الخ . . . كما يمكن تطبيق الأحكام التشريعية الأخرى في الجزائر بناء على طلب المجلس الجزائري .

ويتألف المجلس الجزائري من ١٢٠ عضوا (٦٠ منهم تنتخبهم الهيئة الناخبة الاولى - الاوروبيون والمسلمون الفرنسيون : ٥٢٠٠٠٠ ناخب - و ٦٠ تنتخبهم الهيئة الناخبة الثانية - المسلمون الخاضعون للقانون القرآني ١٤٠٠٠٠٠ ناخبا) . يصوت المجلس على الميرانية وعليه تقع مسؤولية تسوية بعض الأمور الخاصة بالبلديات المختلطة ، وتصويت النساء ، وتعليم اللغة العربية ، الخ ...

وهكذا بدا القانون وكأنه يحافظ على التعادل بين كفتي الميزان ، ويهتم بحماية حقوق الاقلية عن طريق ثنائية الهيئة الناخبة التي تضمن لها تمثيلا مساويا على الأقل ، وبمنحها احتياطا إضافيا يتمثل بتصويت المجلس الجزائري عندما يطالب بذلك ربع النواب ، في حين أنه يلزم أغلبية ثلثي الأعضاء لاتخاذ القرار .

ولم يكن للوضع القانوني الجديد أي طابع ثوري ، لأنه أبعد كل خطر لقيام الحكم الذاتي ، وحافظ بشكل هام على هيمنة الاقلية الأوروبية . رغم ذلك رأت هذه الاقلية الأمر خطيرا للغاية لسبب واحد فقط يتمثل بمنح السكان المحليين حق الانتخاب . لذلك وازابت على عرقلة تطبيقه . واتخذت السلطات العامة المحلية الموقف نفسه . فافتتح الحاكم العام نيجلن عملية تزيف الانتخابات بهدف استبعاد المنتخبين المحليين من المجلس الجزائري . فكانت النتيجة فوز ٩ من أعضاء حركة النضال من أجل انتصار الحريات الديمقراطية ، و ٨ من اتحاد البيان الجزائري ، و ١ « مستقلا » في الهيئة الناخبة الثانية . وكان خلفه ليونار في عام ١٩٥١ أحسن صنعا منه فأمن استبعاد الوطنيين بالكامل . وكانت مثل هذه الأعمال ذات شهرة عامة . فقد قال ذلك بحق أحد نواب الحزب الجمهوري الشعبي أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في عام ١٩٥٥ :

« تابعت العديد من الانتخابات الجزائرية ، ويمكنني القول بثقة انه حينما يفوز أحدهم(*) بالانتخاب فعليا فليس ذلك إلا من قبيل المصادفة ، اي عندما يقوم الناخبون بانتخابه وليست صناديق الاقتراع فذلك نوع من المصادفة(٢) .

كما لجأت الادارة المحلية الى تجاهل بعض الأحكام المنصوص عليها في القانون حين حكمت على عدم ملاءمتها ، أي عمدت الى تزيفها عند تطبيقها، فشوهت بهذا الشكل مشاركة السكان المحليين في ادارة الشؤون الجزائرية .

« فقد كان عدم تطبيق القانون أسوأ من عدم وجوده . وكان وراء التدهور الذي حدث بسرعة مذهلة خلال سبع سنوات عدم مبالاة الراي العام والبرلمان أمام عدم تطبيق القرارات القطعية » (ف. بوريل) .

وفي الجزائر ، لم يكن الجانب الأوروبي غير مبال ، بل متفائل . إذ اسكت المعارضة في المجلس ، وساد الهدوء في البلد كله تحت حراسة البوليس المتيقظة . وراى المستوطنون منحني وارادات مزارعهم في تصاعد مستمر بفضل العصرية والمكننة . أما بالنسبة للجانب الجزائري ، فعلى العكس كان النمو الديموغرافي فيه أسرع من زيادة الموارد ، لأن المكننة أدت الى تناقص فرص العمل ، ووجود أيدي عاملة فائضة لم يكن باستطاعة أية صناعة امتصاصها . هكذا كانت الزيادة في غنى البعض تتناقض بشدة مع انخفاض مستوى معيشة حياة الآخرين .

٢ - ثورة الأول من تشرين الثاني ١٩٥٤ :

شكل الحفاظ على العهد الاستعماري عاملا ملائما لانتشار الافكار الوطنية . ولم يكن ذلك منظورا بسبب عدم السماح للمسلمين بالتعبير عن

(*) احد الوطنيين الجزائريين .

(٢) الجريدة الرسمية ، جلسات ، ٢٩ تموز ١٩٥٥ .

افكارهم ، وانما حققت تقدما سريا وفقا لتقليد قديم العهد في الجزائر .
ففي حين وجد المختصون بسياسة السكان المحليين في إقليميات المناطق
(الحقيقية جدا كما يظهر من تتابع الاحداث) سببا كافيا للهدوء السائد
فيها ، كان الشعور بالدونية يعمل في نفوس قسم من أولئك المسلمين
المرتبطين بفرنسا بروابط مختلفة ، والذين فقدوا كل أمل بالتمتع بالحقوق
المدنية الفرنسية . وادى استمرار حالة البؤس أو تفاقمها بين الجماهير
الحائرة الى نتيجة مماثلة .

وهكذا « فقد كان بعضهم يتصور القومية بشكل واضح ومتصلب ،
وكان قوامها لدى البعض الآخر الضغينة أكثر من كونها مبدءا ، وكانت
الغالبية تكاد تكون واعية لها » . إلا أنه « عندما اندلعت ثورة الأول من
نشرين الثاني ١٩٥٤ ، كانت الجزائر على استعداد للثورة أكثر بكثير مما
كان يُظن عموما » (٣) .

ولم تأت مبادرة اندلاع الثورة من اتحاد البيان الجزائري
الديموقراطي الذي يتمسك بالشرعية ، أو من حركة النضال من أجل
انتصار الحريات الديموقراطية المنقسمة على نفسها ، بل من فئة صغيرة
من هذه الحركة اتخذت لقب اللجنة الثورية للوحدة والعمل .

وفي يوم اندلاع الثورة ، وجه « الزعماء التاريخيون » البيان الذي
أعلن تأسيس جبهة التحرير الوطنية، وطالبوا « بالاستقلال الوطني وبعث
الدولة الجزائرية ذات السيادة ، الديموقراطية والاجتماعية ، وبالاعتراف
بالجنسية الجزائرية عن طريق إلغاء المراسيم والقوانين والقرارات التي
جعلت من الجزائر أرضاً فرنسية ، وبقيام مفاوضات على أساس
الاعتراف بالسيادة الجزائرية ، وتحرير كافة المعتقلين السياسيين » .
كما وجهوا نداء إلى جميع الوطنيين الجزائريين من كافة الطبقات
الاجتماعية ، والاحزاب والحركات الجزائرية الصافية يدعوهم للنضال

(3) LE TOURNEAU : op. cit., p. 383.

» ضد الاستعمار ، العدو الوحيد الشرس والأعمى الذي رفض دوماً منح أقل قدر من الحريات بالطرق السلمية « .

وكان عدم التناسب بين الهدف المنشود والقوى الشائرة كبيراً جداً لدرجة أنه لم يحظَ بانضمام مناضلي الحركات السياسية الوطنية الفوري . وظل الكثيرون من هؤلاء يتابعون القضية الوطنية في وضع المترقب المتعاطف . إلا أن حين لاحظت الجزائر أن الجيش الفرنسي لم يتمكن من القضاء على بضع مئات من « الخارجين عن القانون » في الأوراس ونيمنشاه ، سرى فيها نوع من الرعدة الغامضة جداً ، « والتي تكاد تشبه الأمل ، وبشكل أقل تصميم ، إلا أنها بعيدة تماماً عن العداء لهؤلاء الرجال » . فهل يجب اعتبار الخطوة التي اتخذها الـ ٤٦ نائباً من المجلس الجزائري (الهيئة الناجبة الثانية أي من ممثلي الجزائريين) في ٢١ كانون الثاني ١٩٥٥ بالمطالبة بالمساواة التامة بين الفرنسيين والجزائريين أحد مظاهرها ؟

لقد كان لسياسة الدمج التي حاول تطبيقها ج. سوتل ، بدءاً من شباط ١٩٥٥ ، بعض الجوانب الإيجابية (احترام الأصالة العرقية واللغوية والدينية في الجزائر ، والتحويل الاقتصادي والاجتماعي للبلد بكامله) . وكان من الممكن أن تقود إلى قيام دولة جزائرية متحررة داخل الاتحاد في ظروف سابقة أخرى . إلا أنها جاءت متأخرة جداً ، وارتبط تطبيقها بافتراضات أولية غير قابلة التحقيق . وإذا سلمنا بأن استمرار الوجود الفرنسي لم يكن قد أصبح بعد موضع بحث جدياً ، فقد تناقص باستمرار عدد المؤيدين لوضع الجزائر مقاطعة فرنسية ، وأضحى عدد الفرنسيين المؤيدين له قليلاً جداً لأنه لم يعد يضمن لهم امتيازاتهم .

وعلى مر الشهور ، أصبح تطور الرأي العام المسلم أكثر وضوحاً . ولم تعد جهوده الهادفة لإعادة الأمن قادرة على الحيلولة دون امتداد الثورة إلى قسنطينة ، ثم إلى أوران (١٩٥٥) . وبعد ثورة قسنطينة (٢٠ آب) صوت عدد من النواب الجزائريين على ما سمي بـ « بيان

الواحد والستين » الذي أدان القمع ، وأكد أن سياسة الدمج لم تعد صالحة . وطالب بالاعتراف بالفكرة الوطنية الجزائرية وبحرية السكان المسلمين . هكذا قضي تدريجياً على الأسطورة القائلة بأن الجماهير تثق بفرنسا وهي على استعداد لدعم نشاطها .

وحاولت حكومة موليه (شباط ١٩٥٦) السير في طريق جديد ، فبعد أن أكدت أن الجزائر كانت مرتبطة دوماً بفرنسا ولا تزال ، قررت تقديمها نحو نظام جديد لا يكون بأي حال من الأحوال معدداً من طرف واحد ، بل ينجم عن نقاش حر من ممثلي الشعب الجزائري المنتخبين . إلا أنها اشترطت عودة السلام للقيام بذلك واعتمدت صيغة « وقف إطلاق النار » انتخابات ، مفاوضات » التي تمسك بها رئيس الوزراء الفرنسي تقوم ، على عدة مسلمات هي القضاء على الثورة صنيعة بعض المتحمسين الذين تدعمهم الدول المعادية لفرنسا ، وموافقة أغلبية البرلمانيين والمجتمع الفرنسي في الجزائر على اصلاحات أساسية تقود الى قيام ادارة ذاتية للسكان الوطنيين ، وضمان عدم مطالبة ممثلي الجزائر المنتخبين بالاستقلال وانه لمن الصعب التفريق بين ما هو اعتبارات تكتيكية وما هو مذهب ضمن هذه الصيغة . على كل الأحوال ، لما كان سحق جيش التحرير الوطني الشرط الأساسي ، فقد اتخذت الاعتبارات العسكرية أهمية جديدة .

ان وصف الاصلاحات التي كلفت الحكومة ، التي تتمتع بصلاحيات خاصة اعتباراً من ١٣ آذار ، الوزير المقيم ر. لاكوست القيام بتنفيذها لا يدخل في اطار هذه الدراسة . لكن من المناسب الاشارة الى أن الجهد العسكري الاستثنائي الذي قاد الى ارسال القسم الاعظم من الجيش الفرنسي (أكثر من ٤٠.٠٠٠ جندي) الى الجزائر ، والدور المتزايد الأهمية الذي منح لقادته أدبا الى ادخال شريك جديد في اللعبة . فقد دعم الجيش لتحقيق الانتصار ، ووجه كافة جهوده للوصول الى هذا الهدف ، وأصبحت القضية الجزائرية قضيته واعتبر أي تفاوض قبل تحقيق الانتصار الكامل بمثابة التبرؤ منه ، وتعد على شرفه .

وهذا ما كان يفكر فيه تماماً فرنسيو الجزائر . ولئن تأخرت ساعة الانتصار ، وملّ الرأي العام الميتروبولي من جهد ثقل الوطاة جداً وطويل جداً ، فقد تجد الحكومة نفسها أسيرة تجاهين متناقضين . ويمكن للمرء من الآن توقع قيام المآسي المستقبلية .

٣ - السياسة الجزائرية للجنرال ديغول

لقد توجب على الجنرال ديغول ، على أثر وصوله الى سدة الحكم نتيجة عاطفتين متناقضتين هما الخشية من التخلي والامل بتسوية سريعة للمشكلة الجزائرية ، كسر حلقة التناقضات التي قادت الى عقم جهود أسلافه . وقد تميز ديغول عنهم . فكونه الملاذ الاعلى جعله يتمتع بثقة الاغلبية الساحقة من الامة الفرنسية وبسلطات تمكنه من الافلات من الدسائس البرلمانية . وكى يتمكن من اخراج المشكلة الجزائرية من المأزق العسير الذي زجت فيه ، فقد كان عليه ان يتخلى عن المواقف السابقة ، وان يسير والرأي العام معه نحو تقديم حلول جديدة قادرة على ابقاء الجزائر ضمن الكل الفرنسي الذي كرس نفسه لبنائه بفضل تقديم التنازلات وأهمها التخلي عن النظام الاستعماري .

فقد بينت دراسة الوضع ان انتصار الجيش الفرنسي لن يؤدي الى مثل هذا الحل بسبب استبسال « العدو » الذي وجد دعماً قوياً آنذاك لا في الجزائر نفسها فحسب ، بل وفي تونس والمغرب المستقلتين . كما دخلت المشكلة الجزائرية تدريجياً في مجال الاهتمامات الدولية بفضل الجهود المشتركة لجبهة التحرير الوطنية والعرب الآسيويين .

وبدت الصدمة البسيكولوجية التي سببتها احداث ١٣ آيار و «التآخي» الذي نجم عنها، والذي لم يخلُ من الغموض وسوء التفاهم، فاتحة لامكانات التقارب بين المجتمعين يتوجب على الحكومة استخدامها. ففي الرابع من حزيران ، وغداة وصول ديغول الى السلطة ، ذهب الى الجزائر العاصمة . وبراعة فائقة في فن افساح المجال أمام المستمعين

لتفسير العبارات المبهمة حسب امانيهم ، والتي لا تؤدي الى التزام مؤلفيها بها ، وجه ديفول عبارته المشهورة : « انني فهمتكم » . بهذا الشكل ، اعطى لجمهور الجزائر العاصمة الانطباع بأنه تبنى سياسة الدمج (رغم عدم لفظه الكلمة) . انطلاقا من ذلك ، جعل هذا الجمهور يقبل بالهيئة الناجبة الوحيدة التي كان يرفضها دوماً بسخط . ووعد المسلمين بأنهم سيكونون « فرنسيين بالكامل » ، أي يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات مثل جميع الفرنسيين . لقد منى الجميع بآمال بلا حدود عندما أعلن بعبارات غامضة مقصودة بأنه سيرى « كيفية عمل ما تبقى » مع النواب الجزائريين . وبعد أن شهد ، ولأول مرة ، بشجاعة مقاتلي جيش التحرير الوطني الجزائري ، وجه الدعوة اليهم لايكاف « النضال الانتحاري » وقبول « الصلح » .

لقد كان رئيس الوزراء الفرنسي يعلم جيداً أن هذا الخطاب لم يحل أي شيء ، وتجنب عدداً هائلاً من المشاكل ، إلا أنه اهتم بخلق جو جديد في الجزائر يمكن أن يسمح « لتقدم الجزائر الضروري أن يتم داخل اطار فرنسي » (خطاب ٣٠ آب) . ولم تكن جبهة التحرير الأخيرة التي تخشى ما يمكن أن تثيره هذه العبارات من أصداء لدى الجماهير المسلمة . وكان جوابها تشكيل حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة في تونس برئاسة فرحات عباس في ١٩ ايلول .

بيد أنه لم يكن لاحداث ربيع ١٩٥٨ اثر محلي دائماً . ولم تؤدي ، على المستوى السياسي ، الى تغيير ايجابي كاف لتوجيه المشكله باتجاه الحل لان حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة لم تستجب للنداءات التي وجهت لها ، وجددت في عدة مناسبات . كما أدت انتخابات ٣٠ تشرين الثاني التشريعية (٦٥٪ من المقترعين) ، التي جرت بدون أن تشارك فيها قوائم المعارضة ، الى وصول أغلبية ساحقة من النواب المؤيدين لدمج الجزائر بفرنسا الى المجلس التنفيذي . لكن كان من الواضح جداً عدم تمثيل النواب الا لقسم من الراي ، وأنه من غير الممكن القيام معهم

بتقرير « ما بقي عمله » في الوقت الذي أعطت فيه الكومونوتة للمجموعة الفرنسية وجهاً جديداً ، فقد بقي التقدم الجزائري مجمداً نتيجة الصراع الدائم حول مصير الجزائر المستقبلي .

الا ان الاسيويين والافارقة في الأمم المتحدة ، سموا الى تجميع أغلبية تؤيد حق الجزائريين في الاستقلال بهدف مناقشة هذه المسألة في دورة عام ١٩٥٨ . ولئن لم يتمكنوا بعد من تحقيق ذلك ، فقد حظيت قضيتهم بكسب عدد متزايد من الانصار . وأدلى الجنرال ديفول بتصريح ١٦ ايلول ١٩٥٩ بهدف ابعاد تدخل الأمم المتحدة وتنقية الجو السياسي الجزائري بدموته الاتجاهات المختلفة الى اتخاذ موقف واضح . وقال :

« سنحل المشكلة الجزائرية بالطريقة الوحيدة المناسبة ، أريد القول بالاختيار الحر للجزائريين أنفسهم لما يريدون عمله بالنسبة لمستقبلهم » .

وأضاف أن بعد توقف المعارك ، سيدعى الشعب الجزائري بأكمله للاختيار بين ثلاثة حلول :

١ - الاستقلال (المسمى انفصال) ٢ - أو الارتباط المباشر بالجمهورية الفرنسية (الدمج بدون لفظ الكلمة) ، ٣ - أو الاتحاد مع فرنسا . وقد رأى الجنرال ديفول أن الحل الاول « كارثي » . ولم يتوقف عند الحل الثاني لانه بدا له بلا شك غير قابل للتحقيق بسبب معارضة المسلمين المتحالفين مع جبهة التحرير الوطنية والمصاحب السياسية (١٠٠ نائب مسلم) ، والاقتصادية التي يمثلها بالنسبة للميتروبول . وكان الحل الثالث الحل الذي يفضل بوضوح ، وهو اقامة « حكومة جزائرية من الجزائريين أنفسهم تستند على عون فرنسا ، وتشكيل اتحاد وثيق معها في ميادين الاقتصاد والتعليم والدفاع والشؤون الخارجية . وفي هذه الحالة ، يجب أن يكون النظام الداخلي على النمط الفيدرالي لكي تتمكن المجتمعات المختلفة من فرنسية وغربية وشلوح وموزابتيه ، الخ من أن تجد فيه ضمانات تتعلق بحياتها الخاصة واطار للتعاون » . وبدا ديفول

وكانه وجد الحل السياسي الذي يوفق بين مصالح المجتمعين (الجزائري والفرنسي) . وسعى في الأشهر اللاحقة للعمل على تبني الرأي العام لهذا الحل . لكنه ومنذ البداية جعل تطبيقه أمراً مشكوكاً فيه بسبب ترك حرية الاختيار الأخير للأغلبية المسلمة حين قال :

« إن الشرط الأساسي هو أن يحصل الجزائريون على وسيلة للتعبير من طريق الانتخابات العامة ... وقد حصلوا على ذلك في الوقت الحاضر بفضل المساواة في الحقوق والهيئة الناجبة الواحدة وبواقع أن المجتمعات الأكثر عدداً ، أي المسلمة ، متأكدة من الحصول على أغلبية الفائزين في كافة الانتخابات . وسيكون بإمكان الرجال والنساء الذين يقطنون في الجزائر تقرير مصيرهم بحرية وعن دراية » .

٤ - الأزمات والمفاوضات : معاهدات إيفيان ١٨ آذار ١٩٦٢ :

بهذا التصريح حصلت حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة على الاعتراف بحق الجزائري بحرية تقرير مصيره ، إلا أنها عارضت كل محاولة للتقسيم ، أي النظام الفيدرالي . غير أنها أعلنت عن استعدادها « لعقد مفاوضات مع الحكومة الفرنسية لبحث الشروط السياسية والعسكرية لوقف إطلاق النار ، وشروط تطبيق تقرير المصير وضمائنه » .

بالمقابل ، كان فرنسيو الجزائر يرتعدون رعباً . فقد قبلوا بالهيئة الناجبة الوحيدة مقابل الدمج ، لأن الدمج يشكل الوسيلة الوحيدة لعدم وضعهم تحت رحمة المسلمين ، ومعه تصبح الأغلبية الجزائرية المسلمة أقلية ضمن الإطار السياسي فرنسي - الجزائر . وبعد استبعاد سياسة الدمج عملياً ، لم يعتقدوا بجدوى الحلول البديلة التي عرضت عليهم مثل الاتحاد ، بل التقسيم ، بسبب الصعوبة البالغة لتحقيقهما ، كما لم يقبلوا بأن تقرر الأغلبية المسلمة مصيرهم أياً كان . وكان الخوف من « الهجر » عظيماً جداً . خصوصاً وأن حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة قبلت بمبدأ التفاوض . وسيطر الانزعاج على بعض القادة

المسكربين ، لأن الجهود التي بذلوها خلال خمس سنوات في المعارك
أو في العمل الاجتماعي بالقرب من السكان المحليين لكسبهم لصالح
القضية الفرنسية قد تذهب هباء منثوراً .

هكذا ولدت الاضطرابات في الجزائر العاصمة بين ٢٤ و ٣١ كانون
الثاني ١٩٥٦ (الحواجز) بسبب قلق فرنسيي الجزائر وانزعاج الجيش .

وكانت النتيجة الرئيسية لهذه الانتفاضة ، التي ذهب ضحيتها
العديد من رجال الدرك المكلفين بحفظ النظام ، تخفيف درجة شك
جبهة التحرير الوطنية بديغول وسياسته . إلا أن وجهات النظر بقيت
متباعدة جداً لدرجة أنه لم يكن ممكناً إيجاد أساس مشترك للمباحثات
قبل مرور فترات طويلة الأمد . فموجب الخطة الموضوعة في ١٦ أيلول
١٩٥٩ ، قبلت الحكومة الفرنسية بإقامة اتصالات مع « الثورة » بهدف
التفاوض حول وقف الحرب ، لكن دون أن تعترف لها بطابع آخر غير
طابع المنظمة القائمة فعلياً *de fait* . وذلك لأنها كانت ترى بأن قيام
انتخابات لتقرير المصير ستقود الى بروز الممثلين الحقيقيين للرأي العام
الجزائري . كما تعتقد بوجود قوى إسلامية أخرى شرعية (المسلمين
المناصرين للفرنسيين) غير جبهة التحرير الوطنية بالإضافة الى
الفرنسيين . بينما لم تكن حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة ترغب
بحصر المفاوضات بالجوانب العسكرية للمشكلة ، وإنما البدء بالمفاوضات
السياسية ، الأمر الذي يمنحها الاعتراف بها . وجعلت من هذا الأمر
الشرط الأساسي لإيقاف العمليات العسكرية .

وخلال عدة شهور ، تعددت تصريحات الطرفين ذات الهدف
البيسيكولوجي . وكان كل منهما يسعى لكسب الرأي العام بإلقاءه
مسؤولية استمرار الحرب على تصلب الطرف الآخر . كما حرص كل
منهما على عدم القيام بأي عمل قد يرى فيه الخصم نوعاً من التنازل .
بيد أنه حينما تحدث رئيس الجمهورية عن « الجزائر جزائرية » ، وقدم

مرضاً جديداً لـ « قادة الثورة » ، جرت الاتصالات الأولى في مولان (٢٤ - ٢٩ حزيران) إلا أنها عثقت بسرعة بدون استبعاد مبدأ المفاوضات .

وتسرع ديفول المصمم تماماً على عقد السلام باشتداد المعارضة السياسية في الجزائر وداخل الجيش (ففي ١٤ أيلول صرح الجنرال سالان بأنه العدو المطلق لسياسة ديفول) ، ورأى بأن من الضروري استباق الأمور والحصول على دعم الأمة الفرنسية بلا تحفظ . ففي ٤ تشرين الثاني تحدث ديفول عن « الجمهورية الجزائرية » بوصفها مجتمعاً إقليمياً ، وعن تقرير المصير في الجزائر ، وأعلن عن إجراء استفتاء بهذا الخصوص في شهر كانون الثاني . وأدت الزيارة التي قام بها إلى الجزائر بهدف الإعلام والشرح ، في شهر كانون الأول ، إلى قيام الأوروبيين بمظاهرات عنيفة في الجزائر العاصمة وأوران . ونجم عن ذلك أمر جديد غير منتظر تمثل بنزول الجماهير المسلمة إلى الشارع وهي تصرخ « الجزائر جزائرية ، عاشت جبهة التحرير الوطنية » . وقد كتب أحد شهود العيان يقول :

« إن هذا الازدهار المفاجيء للأعلام ذات اللونين الأخضر والأبيض ، وهذه الجموع التي تهتف بشعارات جبهة التحرير الوطنية ، وتفجر العواطف الشعبية بشكل لا شك فيه أمور قضت على صيغ العمل البسيكولوجي ، وكذبت بشكل فاضح كافة أطروحات الدعاية الرسمية الأساسية » (٤) .

واستؤنفت الاتصالات مع حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة بعد استفتاء ٨ كانون الثاني ١٩٦١ الذي أيد سياسة رئيس الدولة . إلا أن قيام المفاوضات الفعلية تأخر بسبب : (١) رفض جبهة التحرير الوطنية الاشتراك فيها لتصميم الوزير لـ . جوكس المستمر على استقبال ممثلي المسلمين المناصرين لفرنسا بنفس الصفة التي يلتقي بها مع ممثلي حكومة

(4) Alain JACOB : D'une Algérie à l'autre, p. 97, Grasset éd.

الجمهورية الجزائرية المؤقتة ، ٢) قيام « انقلاب الجنرالات » (شال ، وجوو Jouhaud ، وسالان وزيلير) الذين عارضوا التفاوض مع جبهة التحرير الوطنية ، ولم يعتبروا من أحداث كانون الأول ، واستيلائهم على السلطة في الجزائر ، ومحاولتهم ضم الجزائر بأكملها إليهم (٢١ - ٢٦ نيسان) . ولئن لم تسمح طبيعة العملية العسكرية أساساً بتحديد أهدافها بدقة ، فإنها عبرت عن مدى استياء قسم من الجيش ، وبما أنها فشلت ، فقد زودت منظمة الجيش السري بالكوادر التي صعدت نشاطاتها المخربة .

وفي ٢٥ نيسان ١٩٦١ ، بينما كانت المعارك مستمرة ، وبدأت منظمة الجيش السري نشاطها في الجزائر والميتروبول بأن معاً ، افتتح مؤتمر ايفيان بين الوفد الفرنسي (برئاسة ل. جوكس) ووفد حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة (برئاسة بلقاسم كريم) . ولكي تبرهن الحكومة الفرنسية من رغبتها في الوصول الى وقف المعارك ، أعلنت من جانبها عن قيام هدنة في الجزائر لمدة ثلاثة أشهر ، واتخاذ إجراءات ليبرالية خاصة لصالح « الزعماء التاريخيين » لحركة التحرير الوطني (ومنهم ابن بيل) المعتقلين في فرنسا منذ عام ١٩٥٦ . وانتهت المفاوضات بالخبرة الكبيرة للرأي العام ، وعلقت في ١٣ حزيران لعدم التوصل الى اتفاق حول ثلاث نقاط رئيسية هي : وضع الأقلية الأوروبية ، ووضع الصحراء الجزائرية ، وإقامة هدنة مشتركة . فقد كانت حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة الواثقة من وقوف الشعب الجزائري وراءها ، تريد اعتبارها الممثلة الوحيدة للمسلمين ، والاعتراف بكاملية الجزائر (بما فيها الصحراء) ، وتنظيم استفتاء بإشراف الرقابة الدولية ، وإجبار فرنسيي الجزائر على عدم الحصول على وضع آخر غير وضع المواطن إذا ما اختاروا الجنسية الجزائرية ، أو وضع الأجانب إذا كانوا يرغبون بالبقاء فرنسيين . وكان بإمكانها المثابرة على تصميمها مع أنها كانت تعلم بتأييد الشعب الفرنسي لإقامة السلام .

ومع الأخذ بعين الاعتبار للوضع القائم آنذاك ، حدد رئيس الجمهورية الفرنسية الخطوط العريضة لحل وافق هو عليه (تصريح ١٢ تموز و ٤ ايلول ١٩٦١) . فقبل بمبدأ الدولة الجزائرية المستقلة التي يمكنها ان تحدد مصيرها عن طريق استفتاء حول تقرير المصير . وبما أن فرنسا وافقت على تطبيق سياسة الانسحاب ، فقد وافقت على عدم التدخل في الاستفتاء . إلا أنها رفضت منح حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة الحق بتنظيم هذا الاستفتاء بنفسها ، وقبلت بتكليف « سلطة جزائرية مؤقتة » للقيام بهذه المهمة على أن يكون لها « قوات محلية فقط » ، ويمكن لجبهة التحرير الوطنية أن تشارك فيها . على أن يقوم الاتحاد بين هذه الدولة وفرنسا ، وإلا فيجري جمع « الجزائريين الفرنسيين الأصل والمسلمين الذين يريدون البقاء مع فرنسا في منطقة معينة . وكان الهدف من هذا التهديد بالتقسيم (الذي تم رفضه) الحصول على ضمانات للرعايا الفرنسيين . واقترح لحل مسألة الصحراء - التي تعثرت مفاوضات لوجران (٢٠ - ٢٨ تموز) بسببها - أن تشكل الصحراء جزءاً من الجزائر على أن تحتفظ فرنسا بحق استغلال مصادرها الحرارية المكتشفة أو التي سيتم الكشف عنها .

على هذا الأساس تم الاستعداد لاستئناف المفاوضات في جو سياسي متدهور نتيجة « صدامات المجتمعين » ، في الجزائر ، وعمليات الاغتيال التي قامت بها منظمة الجيش السري في الميتروبول والتي كاد رئيس الجمهورية الفرنسية أن يكون إحدى ضحاياها . « وانتهت المفاوضات بين حكومة الجمهورية الفرنسية وجبهة التحرير الوطنية » (وليس حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة) الى الاتفاق التالي :

إيقاف العمليات العسكرية والنضال المسلح على كافة الأراضي الجزائرية في ١٩ آذار .

وبما أنه يبدو أن تشكيل دولة مستقلة ذات سيادة ، بعد استفتاء تقرير المصير ، ينسجم مع الواقع الجزائري ، وبما أن التعاون بين

فرنسا والجزائر ضمن هذه الشروط يحقق مصالح البلدين ، فإن الحكومة الفرنسية تعتقد مع جبهة التحرير الوطنية بأن استقلال الجزائر بالتعاون مع فرنسا حلاً ينسجم مع هذا الوضع ...

يعبر الناخبون من خلال الاستفتاء حول تقرير المصير الذي سيجري خلال مدة أدناها ثلاثة أشهر وأقصاها ستة أشهر بعد وقف إطلاق النار، عما إذا كانوا يريدون أن تصبح الجزائر مستقلة ، وفي هذه الحالة عما إذا كانوا يريدون قيام تعاون بين فرنسا والجزائر ...

وخلال الفترة الانتقالية ، تكون السلطات العامة من :

١ - مفوض سام يتمتع بسلطات الجمهورية ، وخصوصاً في مجال الدفاع والأمن والحفاظ على النظام .

٢ - مجلس تنفيذي مؤقت مهمته إدارة الشؤون العامة (إدارة الإدارة، حفظ النظام وإعداد تقرير المصير) .

يتبع ذلك الفصول المتعلقة بالمواطنين الفرنسيين الخاضعين للنظام المدني ، وبشروط التعاون وبتصفية الأمور العسكرية ، ونقل الصلاحيات ، الخ ...

وتم إنشاء المجلس التنفيذي في ٢٨ آذار برئاسة عبد الرحمن فارس وضم وزراء جزائريين من كافة المجتمعات (١٠ أعضاء) منهم الدكتور مصطفى من جبهة التحرير الوطنية . وكان من الصعب جداً على هذا المجلس مواجهة وضع يتفجر اضطراباً .

وفي فرنسا أجابت الاغلبية الساحقة على استفتاء ٨ نيسان بـ « نعم » (٥) . وتعني هذه الإجابة بالنسبة للهيئة الناخبة الفرنسية

(٥) نتائج استفتاء ٨ نيسان ١٩٦٢ .

عدد السجلين : ٢٦٩٨٣٠٢٧٥

نعم : ١٧٥٠٥٤٧٣ (٩٠,٧ ٪ من المقترعين)

لا : ١٧٩٤٠٥٥٣

الموافقة على عودة السلام الفوري . أما في الجزائر ، فقد أيد الجزائريون في الأول من تموز ، بأغلبية أكثر أهمية بعد ، الاستقلال (٩١,٨ ٪ من المسجلين ، ٩٩,٧ ٪ « نعم ») .

وعلى اثر عقد المعاهدات ، نشرت جماعة وحدة الجمهورية في الجمعية الوطنية الاحتجاج التالي باسم فرنسيي الجزائر :

« إن نائبي محافظتي الجزائر والصحراء المنتمين الى مجموعة وحدة الجمهورية ... الذين تم انتخابهما للمساعدة على وصول الجزائر الى تقدم عادل وإنساني في إطار الجمهورية الفرنسية ، يستنكران ، وفقاً للوعود الرسمية جداً التي ولدت الجمهورية الخامسة بفضلها ، عدم احترام الوعد المقطوع والحقوق غير القابلة للتقادم التي تقوم عليها حضارتنا ... » .

* * *

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة ، المختصرة وغير الكاملة بالضرورة ،
لحركة النضال ضد الاستعمار القهارة ، التي غيرت خارطة العالم
والعلاقات السياسية بين القارات في أقل من عقدين من الزمن ، تبدو
لنا بعض السمات البارزة .

إن نهاية الاستعمار لم تكن محض صدفة أو نتيجة للظروف ، رغم
أن الظروف كانت ملائمة بالتأكيد لتواترها . فكما وجد الاستعمار
أصوله في نهاية القرن التاسع عشر في اندفاع الحمى الوطنية في الغرب ،
فإن نهايته وجدت أصولها في الحركة الوطنية التي نشأت في البلدان
المستعمرة والتي غداها الفكر الغربي غالباً . فقد ولد التناقض بين
أفكار الحرية والمساواة والعدالة ، أسس السلوك السياسي المعلن ، من
جهة ، وبين السياسة التي اتبعتها الإدارة الاستعمارية ، من جهة أخرى ،
ولد الرغبة في التغيير لدى أبناء الطبقات المثقفة .

ففي البداية ، غذت فكرة مدم المساواة ، والتطلع الى وضع حد
لها ، الحركة الوطنية في البلدان المستعمرة . فقد « كان الشخص الغبي
والنذل جدا من المدمنين على الخمر (من المجتمع الاستعماري الأوروبي)
رئيسا لأناس متميزين جدا بالعلم والثقافة والصناعة من أبناء الشعوب
المستعبدة » (١) . هكذا بدا لأبناء الشعوب المستعمرة أن الحصول على
المساواة مرهون بالقضاء على روابط التبعية . لقد كتب نكروما يقول :

(1) Carlo ROMULO.

« لقد رأيت أن الحل الوحيد لهذه المشكلة يكمن في حصول شعبنا على الحرية السياسية ، لأن الأجناس الأخرى لا تظهر له حقه من الاحترام إلا عندما يكون حرا سياسيا . وإنه لمن المستحيل الحديث بعبارات أخرى من المساواة بين الأجناس . ولا يمكن لأي شعب حرم من حكومته الخاصة التعامل مع الشعوب ذات السيادة على قدم المساواة . ولا يمكن لشعب ، وجنس ، وأمة أن يعيشوا أحرارا ومحترمين في ديارهم أو خارجها بدون أن يكونوا متمتعين بالاستقلال السياسي » .

ولكي يطيل الأوروبيون زمن سيطرتهم فقد اعتمدوا على بطة تقدم الجماهير المحلية ، بحجة أنه لا يمكن للمرء أن يدع الشعوب التي لا تتمتع بالوعي السياسي تحكم نفسها بنفسها . وعندما تطور هذا الوعي بسرعة لدى هذه الشعوب بتأثير الطبقات المثقفة ووجهته نحو التطلع الى الحرية، جوبهت هذه الشعوب بالفكرة القائلة بأن في عالم يميل الاعتماد المتبادل فيه للتحويل الى نوع من الهيمنة ، فإن الفكرة القومية أصبحت بالية ، وأن الالحاق في طلب السيادة الوطنية أصبح مفارقة تاريخية خطيرة . هكذا جعل الحزب الاشتراكي الفرنسي مبداء المبدأ القائل بأن « التحرير الفردي لكل رجل وامرأة ، والتحرير الاقتصادي والاجتماعي سيحررهم من الفقر ، ويكون تحريرهم السياسي عن طريق خلق ظروف تمكنهم من التعبير عن آرائهم بحرية » (٢) . غير أنه لم يكن بإمكان الشعوب المستعمرة الاكتفاء بذلك لا سيما وأن الدول الغربية لم تبد الرغبة في تقديم تنازل هام عن السيادة ، وأنها وجدت في قول لصحافي فرنسي موقفا كان له الفضل على الأقل بوضوحه . فقد كتب ر. كارتييه يقول :

« يستخدم الأوروبي اليوم كافة مهارته للتكفير عن وجوده في إفريقيا . فيصف نفسه بالوصي الذي ستنتهي مهمته عندما تبلغ الشعوب التي يحكمها سن الرشد . . . وتقيض ذلك هو التأكيد الهادئ على أن

(٢) خطاب غ . موليه في نيويورك بتاريخ ٢٨ شباط ١٩٥٧ .

الرجل الأوروبي جاء الى افريقيا لبقى فيها ، فمصلحته تملئ عليه أن يكون فيها وأن يبقى فيها . صحيح أن الأعمال الحسنة التي صنعها الاستعمار للحضارات الافريقية البدائية لا تعد ولا تحصى ، إلا أنها ليست السبب الأساسي لوجوده ، فقد خدمته جدا كقناع ووسيلة للدفاع عن وجوده . فأوروبا بلا افريقيا ليست إلا شبه جزيرة صغيرة مكتظة بالسكان وتابعة ، وهذا سبب واضح وكاف لكي لا يتخلى عنها ، ولو توجب عليه النضال من أجل الحفاظ عليها « (٣) » .

وكان القادة الافارقة يعلمون بأن الاستقلال ليس بترياق سحري قادر على معالجة كافة مشاكل بلدانهم ، وبأنه لا يعطيهم وحده الوسائل اللازمة لبناء اقتصاد حديث يمكنهم من تحسين مستوى المعيشة سريعا . إلا أنهم فضلوا « الفقر مع الحرية على الثراء مع العبودية » (سيكوتوري) من جهة أخرى ، لم يكن الحكم الذاتي مشروطا بالرخاء ، ولكن تطور الرخاء يعتمد على الحكم الذاتي .

وكانت الحركة الوطنية في البلدان المستعمرة العنصر المحرك لـ « تسريع عجلة التاريخ » لأنها لم تؤد إلى القضاء على الامبريالية القديمة فحسب ، بل منحت الحياة السياسية المستقلة لوحدات اقليمية تبدو كأنها غير مهيأة لذلك إطلاقا . ففي اليوم الذي اتخذت الحركة فيها اتساعا معينا ، اختفت كافة الاعتراضات حول النضوج السياسي أو الاقتصادي التي استخدمتها الدول الاستعمارية ذريعة خلال سنوات . فقد كتبت صحيفة الايكونوميست بدماية تقول (٢٥ كانون الثاني ١٩٦٢) : « وافقت حكومة نيوزيلندة على استقلال ساموا الغربية بناء على تصويت سكانها (١١٣ر... نسمة) على ذلك ، رغم أن قليلا من ابنائها كان لديهم استعداد لتحمل مسؤوليات الاستقلال . وأن مجرد تفكير الساموائي العادي بأنه لا يريد أن يكون مستعبدا جعله لا يجد أفضل من الاجابة بنعم » .

(٣) تحقيق مجلة باري - ماتش ، تشرين الثاني - كانون الأول ١٩٥٣ .

لقد استندت الحركة الوطنية على ماضي الشعوب التاريخي حين كان لها تاريخ مكتوب . إلا أن عدم وجود تاريخ مكتوب لها لم يضر بها . « بلا شك لم يعرف التاريخ أما أفريقية حقيقية [١٤] . لكن الأمم ليست دوما إرثا من الماضي أو بعثا جديدا . فهي تتشكل وتتكون مع المستقبل ، كما هو الأمر مع الماضي » (٤) ، فالافارقة الذين لا يتذكرون وجود دولة لهم في الماضي ، وهم الأكثر عدداً ، يقيمون في « أراضي المستعمرات » التي افترتها تجزئة الأوروبيين لأفريقيا حين تقاسمهم لها في بداية الفترة الاستعمارية . واعتبروا أن الاستعمار هيا المهد لنشوء الأمة ، بتزويدها بالاطار الجغرافي الذي تقضي بدونه زمنا طويلا قبل تشكلها . وسيتم تشكلها بدون أدنى شك وفقا لحدود أكثر مطابقة للمعطيات الجغرافية ، وبخاصة العرقية ، وعلى حساب صراعات طويلة الأمد بالتأكيد . لقد تم تجاوز الحواجز القبلية والجماعية ، وحصل التجمع تبعا للمشاكل والمصالح الإقليمية . وأدى النضال من أجل الاستقلال الى نشوء وطنية حقيقية . فقد كتب أ. شارتون عام ١٩٥٧ يقول :

« صحيح أن الأفريقي لا يزال يقول بأنه (ولوف) أو (باوليه) ، (فون) أو (مالينكه) ، إلا أنه يقول ذلك مثل الفرنسي تقريبا حين يقول أنه (بيرغوني) ، أو (باسكي) أو (كتالاني) . وقدمت له فئات أخرى وتسميات أخرى أنماطا أخرى من الجماعات . في البداية كان الاقليم صنعة الإدارة الفرنسية . أما في الوقت الحاضر فقد أصبح السنغالي واعيا لكونه كذلك ويجري الحديث باستمرار وبسهولة عن سكان ساحل العاج . فيعبر العاجيون بهذا الشكل عن وعيهم لأمتهم ... » .

(٤) A. CHARTON : Le Pluralisme ethnique et culturel en AOF.

لا يشارك العديد من القادة الافارقة في هذا الرأي المنتشر عموما بشكل واسع في أوروبا حتى وقت قريب والقاتل بأن شعوب القارة السوداء ليس لها تاريخ وطني . لكن دراسات المؤلفين الافارقة أو الأوروبيين الحديثة أكدت أن هذا الفراغ الظاهر ليس في الحقيقة إلا حفلا غير مستكشف . ويشكل كتاب كي - زيربو : تاريخ افريقيا السوداء ، دار النشر هاتيه ، باريس ، ١٩٧٢ ، أحد الأمثلة الرائدة على ذلك .

منذئذ لم يعد هناك من حاجة للاستعانة بالذكريات التاريخية
المشتركة لتكوين أمة ما .

لم يكن القضاء على علاقات التبعية ، مع أهميته ، إلا مرحلة من
مراحل القضاء على الاستعمار ، ويعتبرها بعضهم المرحلة الأسهل . ولكي
لا يكون الاستقلال السياسي كلمة بلا معنى يجب أن يستند على أسس
اقتصادية صلبة . لذلك يجب على الدول التي كانت مستعمرة سابقا
أن تعيد بناء اقتصادها على أسس جديدة بعد أن كان موجهها تبعاً لحاجات
أو فائدة المستعمر السابق . وتتجاوز معالجة هذه المسألة إطار هذه
الدراسة . إلا أننا نعتقد أن أحد المؤلفين الإنكليز كان على حق حين
كتب يقول :

« لن تختفي الامبراطوريات الاستعمارية من الوجود إلا في اليوم
الذي تصبح فيه كافة دول الأرض متساوية تماما فيما بينها وعلى كافة
مستويات الحياة » (٥) . ولكي يتم التوصل الى هذه المساواة ، فهناك
حرية ضرورية ، إن لم نقل حرية كافية ، وهي حرية الاختيار، والحصول
على الاستقلال هو الذي يسمح بالحصول على هذه الحرية ، ولا يمكن
الحصول عليها في وضع التبعية .

* * *

(5) E. A. WALKER : The Colonies : Past and Future.

ملحق الطبعة الثانية

عندما نشر هذا الكتاب كانت حركة تحرير المستعمرات في أوجها ، لكنها لم تنته بعد . واستمرت خلال العقدين الأخيرين ، وتجاوزت جميع التقديرات المتوقعة آنذاك . فقد ساهم لقاء التأثيرات السياسية - الإيديولوجية ، أي انتشار عدوى روح الاستقلال في البلدان التابعة وتصفية الإيديولوجية الإمبريالية لدى « المستعمرين » ، ساهم في مضي هذه الظاهرة حتى نهايتها الحالية . وكانت الدول القائمة قبل الفزو الاستعماري والخضوع للسلطة الأوروبية أولى الدول التي أكدت وطنيتها ، وبدأت النضال المرير والطويل من أجل استعادة سيادتها ، وعلى أثرها ، دفع التيار الإيديولوجي وحدات إقليمية ليس لها ماض تاريخي ، وأقل أهمية ، للبحث عن هوية خاصة بها بتشكيل دولة مستقلة عن كل وصاية أجنبية . ولم يكن التغيير الإيديولوجي الذي قاد حكومات الدول الاستعمارية والرأي العام فيها إلى القبول بتحفظ وتردد أحيانا ، بالسياسة الجديدة بأقل أهمية . لأن التغيير نادراً ما كان عفويًا . فمن المؤكد أن الحكام كانوا يلوحون غالباً بمبادئ الحرية والديموقراطية العظيمة ، إلا أن وزن هذه الشعارات الخطابية في سلوكهم كان أقل من تصور الثمن الذي يجب دفعه لمعارضة المطالب الوطنية ، أو لنشر مفهوم « النفوذ بلا سيطرة » الأكثر واقعية والأقل كلفة .

وبعد عام ١٩٦٥ لم يعد التحرر ، كما في السنوات السابقة ، مجرد علاقة بين الميتروبولات والشعوب المستعمرة ، وإنما لعبت التأثيرات الخارجية دوراً ، حاسماً أحيانا ، في ذلك ، مثل منظمة الأمم المتحدة حيث مارست دول العالم الثالث ، والتي أصبحت تشكل الأغلبية فيها ، ضغطاً مستمراً لصالح الشعوب التي لازالت خاضعة لنظام الوصاية ،

وكذلك الاستراتيجية العالمية التي تحكم في لعبتها المعقدة الصراع بين الشرق والغرب .

السير نحو نهاية الاستعمار :

تشكل المستعمرات الفرنسية ، ومعها على الاخص المستعمرات البريطانية التي استقلت في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٨١ ، قائمة طويلة ، لا تتضمن إلا أقاليم مبعثرة هنا وهناك وصغيرة المساحة وقليلة الأهمية اقتصادياً باستثناء واحد منها هو دولة روديسيا . ويدل عدم اكتراث الرأي العام الأوروبي بخروج هذه البلدان من منطقة نفوذه القديمة على ان العصر الاستعماري في نظره قد ولى إلى غير رجعة ، وان مفهوم التحرر قد « اكتسب حقاً قانونياً » . أما الحكومات فقد تبنت مبدأ تقرير المصير بشكل منهجي ، ومنحت الاستقلال للمستعمرات التي طلبت أغلبية سكانها حق الحصول عليه . كما تجدر الإشارة إلى ان جميع مستعمرات الإمبراطورية البريطانية بقيت أعضاء في الكومنولث بعد استقلالها .

لقد طبقت فرنسا صيرورة حق تقرير المصير في جزر القمر عام ١٩٧٥ ، وذلك بعد ان دلت الانتخابات العامة على أن غالبية السكان فيها تريد الاستقلال . غير ان جزيرة مايوت انسحبت من دولة جزر القمر بعد ذلك بوقت قصير ، واختارت العودة من جديد إلى النطاق الفرنسي . وفي تشرين الثاني ١٩٧٦ ، دما قرار لجنة تحرير المستعمرات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة فرنسا إلى « تطبيق صيرورة تحرير جيبوتي بدقة » . فمئذ عام ١٩٦٧ منحت هذه المدينة وظهرانيها وضع اقليم ما وراء البحار تحت اسم « إقليم الامفار والعيسويين » لتبقى خاضعة للسيادة الفرنسية . وفي ٨ مايس ١٩٧٧ ، اختارت أغلبية السكان فيه الاستقلال ، بعد إعداد شاق لاقتراع على تقرير المصير تخللته الاضطرابات نتيجة الصدامات بين الأجناس القبلية ، وصار يدعى جمهورية جيبوتي . فهل تسمح الوساس

التي سببها حركات الاستقلال التي قادتها الاقلية في بعض محافظات اقاليم ما وراء البحار للحكومات الاستعمارية بالتفكير بأن التحرير قد شارف على نهايته بالنسبة لفرنسا ؟

لقد فقدت المواقع المتفرقة التي حصلت عليها الإمبراطورية البريطانية في القرن التاسع عشر في القارات والبحار جزءاً من قيمتها التجارية والاستراتيجية ، وأصبحت تشكل عبءاً ثقيلاً على دافع الضرائب البريطاني من غير فائدة . إلا أن لندن حاولت ، عن طريق إنشاء اتحادات إقليمية ، جمعها في وحدات سياسية قوية سياسياً ، وقادرة على الحياة اقتصادياً قبل السير بها نحو حكم نفسها بنفسها . لكن التجربة بدت مخيبة للآمال لأنه لم يكتب العمر المديد لأي من الاتحادات المكونة بشكل مصطنع في آسيا وأفريقيا وبحر الكاريبي . وثابتت الحكومة على متابعة تخفيض التزاماتها تجاه بلدان ما وراء البحار تحت ضغط مقتضيات الميزانية . وقاد القرار الذي اتخذته للتخلي عن كل مسؤولية سياسية في شرق السويس اعتباراً من العام ١٩٧١ إلى إنهاء الحماية البريطانية على الإمارات العربية المتحدة ، وإلى الاستقلال المتتالي للأرخبيلات الميلانيزية . وأصبحت جزر الأنثي ، الصغيرة جداً أحياناً (دومينيكا ٧٧٠٠٠ نسمة) بدورها دولا تحميها المظلة الأمريكية .

ولم يأت حل المشكلة الروديسية إلا في عام ١٩٨٠ . لقد أثارت هذه المشكلة بالنسبة للإنكليز الكثير من الصعوبات (مثل تلك التي لاقاها الفرنسيون في الجزائر ، والبرتغاليون في موزامبيق) التي يثيرها عادة تحرير إقليم يقطنه مستوطنون أوروبيو الأصل .

ففي عام ١٩٦٤ ، عطلت نعت الأقلية البيضاء في رفض منح الأكثرية السوداء حقوقاً متساوية في دولتهم المستقبلية قرار لندن بالتخلص من مسؤولياتها قانونياً . أما الأفارقة فكانوا يريدون الاستقلال مع ضمان مبدأ « صوت لكل رجل » كما دعمت الدول الأفريقية والآسيوية في الكومنولث (وكندا) وجهة نظر الأفارقة . . . وخشيت لندن من أن يؤدي

اي حل آخر إلى تفكك الكومنولث المتعدد الأجناس بأكمله . غير أن اتخاذ المبادرة ، حسب النظام الاستعماري ، يعود للحكومة الإنكليزية . وخشي الافارقة أن يصبحوا ضحايا هذه المبادرة بسبب الروابط العرقية والاقتصادية القائمة بين الأوروبيين وبريطانيا العظمى . فعلقوا آمالهم على منظمة الأمم المتحدة حيث أصبحت المستعمرات السابقة تشكل أغلبية الأعضاء فيها .

. والواقع ، في ٥ تشرين الثاني ١٩٦٥ ، حصلت المجموعة الأفرو - آسيوية من الأمم المتحدة على التصويت على طلب بدعو حكومة المملكة البريطانية المتحدة إلى إرغام أوروبيي روديسيا بكافة الوسائل على 'القبول بالمساواة في الانتخابات . ولم يتأخر رد رئيس وزراء روديسيا إيان سميث الذي تجلّى بإعلان استقلال روديسيا من جانب واحد في ١١ تشرين الثاني .

عندئذ تأكد الطابع الدولي للمشكلة الروديسية . فدفع رئيس الوزراء البريطاني ويلسون برلمانه للتصويت على اتخاذ عقوبات اقتصادية ومالية بحق « الحكومة العاصية » . ثم حصل من منظمة الأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات مماثلة بهدف « الوصول إلى عودة سريعة للشرعية » ، إلا أنه رفض طلب الدول الأفريقية الناطقة بالإنكليزية التاهب لتدخل عسكري ، لأن ذلك قد لا يقابل بالترحيب من الرأي العام الإنكليزي ، دون سخط أو مقاومة . ورفض ويلسون مرة أخرى ، في عام ١٩٦٦ (مؤتمر لاغوس) ، إمكان اللجوء لاستخدام القوة على أمل أن يكون الخوف من العقوبات الاقتصادية كافياً لجر إيان سميث إلى الصلح ، الأمر الذي أدى إلى انسحاب كل من تنزانيا وغانا من الكومنولث .

وبعد عام ١٩٦٦ استمرت السياسة البريطانية على ثنائيتها . فمن جهة حاولت بريطانيا دفع روديسيا للعودة إلى « الشرعية والولاء للتاج » ، وجر سميث نحو تبني حل وسط بتقديمه بعض التنازلات . ومن جهة أخرى ، دعمت اللجان التي شكلتها المنظمات الدولية (منظمة الأمم

المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية) بهدف الإشراف على تطبيق العقوبات المقررة إلا أن ذلك قاد إلى تعنت روديسيا بموقفها ، رغم أنها لم تعان كثيرا من هذه العقوبات بفضل تفهم بعض الدول المجاورة . ففي حزيران ١٩٦٩ ، أيد استفتاء للأوروبيين إنشاء الجمهورية وقطع كافة الروابط مع التاج . فتباعدت المفاوضات في حين كانت تشتد العقوبات .

وفي عام ١٩٧٤ ، وبعد استقلال موزامبيق ، زاد إغلاقها لميناء بيرا الوضع الاقتصادي سوءاً في روديسيا . بالإضافة الى ذلك ، أمل رئيس الوزراء فوستر الذي كان يرغب في تطبيع العلاقات مع البلدان المجاورة ، بأن تجد روديسيا « حلاً عادلاً ومشرفاً » ، وحاول سميث ، بنجاح ، تفريق أعدائه من السود بالتفاوض مع الجناح المعتدل من حزب المجلس الوطني الأفريقي ، « الحزب الوهمي » . إلا أن الحرب الشعبية عمت أنحاء البلاد رغم القمع ، وبدأ البيض بالهجرة . عندئذ استنجد سميث بحكومة المملكة المتحدة ، وطلب « مساعدتها » الفعالة لحل المشكلة الدستورية في روديسيا . وفضل إجراء مفاوضات بإشراف هنري كسينجر وفوستر على المفاوضات بينه وبين وزير المستعمرات كالاغان التي قد تكون مشروطة بشروط غير مقبولة . وفي أيلول ١٩٧٦ جرى الاتفاق على إقامة حكومة انتقالية متعددة الجنسيات في روديسيا ، ونحضير الانتخابات على أساس الاقتراع العام خلال عامين ، وعلى إلغاء العقوبات وتقديم دعم هام من المجتمع الدولي .

إلا أن تشكيل حكومة موزورويوا ، صنيعة إيان سميث ، لم يخدع أي إنسان بصدد نوايا سميث الحقيقية فصعد زعماء الجبهة الوطنية من الوطنيين الحرب الشعبية فتحوّلت الى حرب وطنية . ودفعت خطورة الوضع وزير المستعمرات البريطاني كارينغتون الى الأخذ من جديد بفكرة طرحها ويلسون سابقاً مفادها العودة المؤقتة للنظام الاستعماري يقوم خلالها حاكم بريطاني بمساعدة قوات مختلطة بفرض احترام وقف إطلاق النار ، وتنظيم الانتخابات (كانون الأول ١٩٧٩) . وفي شباط

١٩٨٠ حققت الجبهة الوطنية انتصاراً عظيماً في هذه الانتخابات ، وأصبحت روديسيا تسمى زيمبابوية .

أما المفاوضات التي أجرتها المملكة المتحدة بخصوص التحرير فكانت مختلفة كلياً . ففي ٢٦ ايلول ١٩٨٤ ، أعلن « تصريح مشترك » عن اتفاق بريطانيا العظمى والصين على إنهاء النظام الاستعماري في هونغ كونغ ، مستعمرة الناج منذ عام ١٨٤٢ ، في الأول من تموز ١٩٩٧ . في هذا التاريخ تعود هونغ كونغ الى الأرض والسيادة الصينيتين . ولكي يمكن ضمان الازدهار الاقتصادي وحقوق السكان فيها ، تمهدت بكين « بعدم تغيير نظام الحياة ونمطها الرأسماليين ، وبعدم تطبيق النظام الاشتراكي وسياساته خلال الخمسين عاماً القادمة » . وأن تمنح هونغ كونغ نظام « إقليم إداري خاص » يتمتع بحكم ذاتي واسع . وهذا يعني حصر تدخل الحكومة الصينية عملياً في مسائل العلاقات الدولية والدفاع . أما ما تبقى من أمور فيبقى من شأن الإقليم نفسه . هكذا طبق النظام الصيني في هذه الحالة مفهوماً متساهلاً جداً هو « بلد واحد ونظامين » ، وهو مفهوم واقعي يهدف أيضاً للحفاظ مستقبلاً على جسر بين العالم الرأسمالي والصين . أما الأمر الذي بقي بلا جواب فهو معرفة فيما إذا سيكون بالإمكان تحقيق ما يسمى في الأوساط التجارية بـ « تنذر شنغهاي Syndrome de Shanghai » .

كانت نهاية الاستعمار البرتغالي متأخرة بقدر ما كانت عنيفة . وقد مهد السبيل الى ذلك القضاء على النظام الديكتاتوري في البرتغال . غير أن صيرورة تحرير شعوب أقدام امبراطورية استعمارية في أفريقيا بدأت حوالى عام ١٩٦٠ . منذ ذلك الوقت قام بعض « المثقفين » القادمين من انغولا وغينيا الى البرتغال باسماع صوت الجماهير المستعمرة لاوروبا . في الوقت الذي كان فيه البوليس والمستوطنون يقومون بالقمع الشديد لكافة « الأعمال التخريبية » في المستعمرات . وقاد « حمام الدم » الذي شهدته لاوندا ، في ٤ شباط ١٩٦١ ، الى تدخل مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة ، الذي شكل لجنة لتقصي الحقائق فيها . غير أن

القانون التنظيمي الذي أصدره سالازار في ٢٤ حزيران ١٩٦٤ له يدع أدنى مجالا للشك حول نية الديكتاتور بالحفاظ على السيطرة البرتغالية . فقد ورد في هذا القانون أن « مقاطعات ما وراء البحار تعتبر بمثابة أجزاء كاملة من الدولة البرتغالية ، ومتضامنة فيما بينها ومع الميتروبول ، رغم خضوعها بشكل عام الى تشريع خاص » .

وأدى القمع الى ابطاء الحركة الوطنية فيها لا الى إيقافها . فتنظمت الحركات السرية ، وتكونت المقاومة السرية فيها . وعانت هذه الحركات من قلة عدد الأفارقة القادرين على تسلم القيادة بسبب اعتقال الشباب المثقف المتغرب الذين يتمتعون ببعض الحقوق لمعرفة لغتهم القراءة والكتابة و « يعينون على الطريقة المسيحية » عندما يبدو بعض الاهتمام بالحرية وتفضيل قسم كبير منهم للهجرة الى الخارج . كما أن الانقسام بين هذه الحركات الذي كان أكثر أهمية مما كان عليه الأمر في باقي البلدان الأفريقية بسبب الصراعات القبلية أو الإيديولوجية ساهم في ضعف الحركات الوطنية فيها .

مع ذلك أحرز أولئك « المنسيون » تقدما في نضالهم ، وساندتهم في ذلك الشعوب المجاورة (زامبيا ، تنزانيا) ، أو البلدان الاشتراكية (الاتحاد السوفياتي وكوبا والصين) . إلا أنهم كانوا ينتظرون الكثير من منظمة الأمم المتحدة . والواقع فقد دعت لجنة الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي في هذه المنظمة البرتغال الى منح حق تقرير المصير « بلا انتظار » لشعوب أقاليمها في أفريقيا ، وذلك بناء على المطالب المتزايدة للتجمعات الوطنية . وأدانت التعاون القائم بين سالازار ونظام إبان سميث في روديسيا ومع حكومة جنوب أفريقية . كما دعت كافة الدول الأعضاء في المنظمة الى التوقف عن تقديم « العون للبرتغال الذي يسمح لها بمواصلة الحرب الاستعمارية » . وتمسك نظام لشبونة بموقفه الأساسي رغم اضطراره للقبول بسيطرة الوطنيين على عدة أجزاء من الأقاليم والبدء بإقامة بنية سياسية تحتية في المستعمرة (إعلان حزب استقلال غينيا

وجزر الرأس الأخضر الأفريقي عن قيام جمهورية غينيا - بيساو .
ولئن قدمت البرتغال تنازلا ظاهريا بنغيها لتسمية مستعمراتها التي
أصبحت « دولا » بعد أن كانت « مقاطعات » ومنحت غينيا حكما ذاتيا
ظاهريا (القانون الاساسي ٢٣ حزيران ١٩٧٢) ، فإن السلطة الفعلية
ظلت بين أيدي البرتغاليين . أما في الأقاليم الأخرى ، فقد أعدت الحكومة
العدة لاحتلال المناطق المسلوقة وخصصت أكثر من ٣٥٪ من ميزانيتها
لمواصلة الحرب .

ومل الرأي العام البرتغالي من الحرب بعد أن امتصت جزءا هاما من
تروات البلد خلال عشر سنوات . وأكد كتاب الجنرال سبينولا : البرتغال
ومستقبلها ، الذي نشر في شباط ١٩٧٤ ، على استحالة نجاح الحل
العسكري . هكذا أعلن مسؤول مطلع عما يفكر به الكثيرون بصمت .
وساهم هذا الملل في قلب نظام فاقد الثقة بسبب محافظته المترمة ونظام
قمعه البوليسي (٢٥ نيسان ١٩٧٤) .

حتى ذلك الوقت ، لم يطرا أي تغيير على المبدأ الحكومي . إلا أن
كيتانو ، خلف سالازار ، أوصى بسير الأقاليم نحو الحكم الذاتي على أن
يتحكم بإيقاعه الظروف الداخلية والخارجية، ويحمي « السلطة البيضاء »
في جميع الأحوال تحت قناع تعدد الأجناس . ولم تكن نظرات سبينولا
بعيدة جدا عن هذا المفهوم . فقد اهتمت خصوصا بحماية مصالح
الشركات البرتغالية الكبرى والشركات المتعددة الجنسية تحت غطاء
« التنمية » . أما حركة القوات العسكرية ، فقد اختارت طريق المفاوضات
مع الأحزاب الوطنية بهدف الوصول إلى تحرير سريع وكامل . فبعد أن
استقلت غينيا في عام ١٩٧٤ ، أصبحت موزامبيق جمهورية شعبية
مستقلة في حزيران ١٩٧٥ ، تحكمها جبهة تحرير موزامبيق الاشتراكية
المذهب . أما أنغولا التي أصبحت مستقلة عام ١٩٧٥ ، فقد تحولت إلى
مسرح للمنافسة على السلطة بين حركتي التحرير الرئيسية فيها تدعمهما
الدول الأجنبية الكبرى المتنافسة . وفي النهاية ، فازت حركة تحرير
أنغولا الشعبية في عام ١٩٧٦ ، بدعم عسكري من كوبا ، على التجمع

الوطني لاستقلال أنغولا الكامل تدعمه الأموال الأمريكية ومعدات أفريقية الجنوبية . وتشكل هذه التدخلات الخارجية وما تؤدي إليه من صراعات ومناخ من الفوضى عقبة كبرى أمام إقامة ديموقراطية فعلية وتنمية اقتصادية .

لم تصبح القطيعة كاملة بين الميتروبولات السابقة والدول الجديدة إلا في حالات نادرة . وقد كتب أحدهم يقول إن « هدم الامبراطوريات الاستعمارية زاد من شعبية الأوروبيين بين الشعوب المحررة ، وأسبغت الحرية على السيد السابق نوعاً من الهالة » (ر. ستيل: السلام الأمريكي، ١٩٦٨) . ولكن بقيت « الشعوب المتحررة » مرتبطة بأوروبا ببعض الروابط الثقافية والاقتصادية ورفضت بوضوح تام الروابط السياسية.

لم يرفض الأفارقة الكومونوتة التي اقترحها ديغول عام ١٩٥٨ ، والتي قدمت لهم صفة الدولة . إلا أنهم لم يتركوها تعمر طويلاً . لذلك ينبغي البحث عن تفسير لذلك في دستور الكومونوتة نفسه . فتحت ستار من المساواة قلص الدستور سيادة أعضائها وأكد هيمنة فرنسا حين أدخل في مجال « الميدان المشترك » القطاعات الأساسية (السياسة الخارجية ، والدفاع ، والنقد ، والسياسة الاقتصادية ، والرقابة على المواد الأولية) التي تزمع كل دولة أن تكون السيدة عليها . ويمكن للمرء أن يجد وضعاً مشابهاً للمستعمرات الانكليزية بالنسبة للكومنولث . لقد كان مؤسسو هذا التجمع أقل تقيداً بحقوق أعضائه . ومع ذلك ، لم يتوقف الكومنولث عن التفكك حتى أصبح عبارة عن « ناد للنبل» يربطهم التاج بعضهم ببعض الآخر . وبعد أن أصبح الكومنولث متعدد الأجناس لم يحتفظ بهذا الرباط ولم يعد سوى « نادٍ لمنفعة » .

وفي كلتا الحالتين السابقتين ، أقيمت العلاقات السياسية في إطار القانون الدولي . إلا أن ذلك لا يعني قيام علاقات متساوية واقعياً de fait لأن « التبعية البنوية للبلدان الفقيرة بالنسبة للبلدان التي تملك القوة الاقتصادية لها نتائجها الدراماتيكية والحتمية » (ر. ستروم : البلدان الصناعية والبلدان المتخلفة ، تقديم ب . برانغيه) .

وهناك فكرة ثابتة جلت من القوتين « العظميين » اللتين تنصارعان على النفوذ في العام عدوتي الاستعمار اللدودتين والمدافعتين عن استقلال الشعوب المستعبدة . إلا أن دراسة سلوكهما في البلدان التي خضعت لوصايتهما بفعل ظروف تاريخية تبين أن هذا الموقف المناهض للاستعمار اقتصر على « الاستعمال الخارجي » ؟ فقد كتب أحد الكتاب يقول :

« لقد خصصت الماركسية - اللينينية مكانا ممتازا للعداء للاستعمار . إلا أن هذا لم يمنع روسيا الشيوعية من الحفاظ على مستعمرات النظام القيصري فيما وراء القفقاس وفي آسيا الوسطى وسيبيريا (. . .) . ولئن كان مختلفا من حيث المبادئ الموجهة فقد قاد موقف الولايات المتحدة الى نتائج مماثلة رغم تميزه بنوع من الحذر بالنسبة لمسائل ما وراء البحار . . . » (ج . فاشر - ديفيرن ، نقلا عن بيرتشتاين : نهاية الاستعمار ومشاكله ، دار النشر ا . كولان) .

ان هذا الحكم يستوجب بعض الايضاح والتفريق . ففي روسيا ، اتجه النظام الاستعماري بالدرجة الاولى الى فرض ادارة روسية على السكان المحليين المستعمرين ، ومحاولة استيعاب هؤلاء السكان بطلبه من الأشخاص الذين يرغبون بالتقدم في معرفة اللغة الروسية . ولكنه كان قابل الاهتمام بتحسين المستوى الاقتصادي الاقليمي . وتغيرت بعض الجوانب من هذه السياسة بعد ثورة ١٩١٧ . فقد اقيم نظام فيدرالي تجلى بتأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية . وكان مثل لينين الأعلى استخدام قوة الاشتراكية « السوفيتية » الموحدة والتقدم الاقتصادي للجميع بهدف جمع كافة شعوب الاتحاد السوفيتي حول الحزب . إلا أن استمرار المراكز المضادة للثورة وسط شعوب الاقليات يشير الى أنه لم يحدث « تغيير نوعي » بعد وفاته . لأن ستالين اقام إدارة سوفيتية فيها ، يديرها ممثلون تعينهم موسكو ، وفرض على جميع موظفيها استخدام اللغة الروسية . ومع ذلك كتب الأمريكي ا . هاريمان في عام ١٩٦٠ يقول :

« يجري التعليم اليوم باللغة المحلية في القسم الأكبر (من الاتحاد السوفياتي) . ويحظى السكان الوطنيون بالحكم الذاتي الظاهري على الأقل بفضل الحفاظ على ثقافتهم الشرقية » . وأضاف قائلاً : « لقد ساهمت المساعدات المالية الهامة التي يقدمها النظام السوفياتي للصناعة والزراعة والتعليم والصحة العامة في تحسين مستوى الحياة وتطوير التعليم . ولئن كانت هذه التوظيفات المالية مخصصة في المقام الأول لزيادة مشاركة الأقاليم في الاقتصاد السوفياتي بكامله ، فإن السكان المحليين مع ذلك استفادوا منها مادياً وفكرياً . الأمر الذي يعوض عن غياب الحرية السياسية الحقيقية . . . » (١ . هاربمان : السلام مع روسيا . دار النشر ارتو ١٩٦٠) .

هكذا يبدو أن التأكيدات على وجود وحدة « شعب سوفياتي » فريدة من نوعها لا تنسجم مع الواقع . فهل يمكن أن تهدد الضفائن التي تكنها « لاقليات للتفوق الروسي الوضع القائم في الاتحاد السوفياتي ؟ لقد طرحت هذه المشكلة بعض الكتب الحديثة المستندة على تحليلات اقليمية متينة (خصوصاً كتاب هيلين كارير دانكوس d'Encausse الامبراطورية المتفجرة) . ومن المؤكد أن بعض الامم الصغيرة المتمسكة بالحفاظ على هويتها لدرجة لا تقبل معها اللوبان مع « الأخ الكبير » الروسي ، ويقوم فيها مثقفوها ومدارسها بحماية الارث الثقافي بعناية بصفته ضمان شخصيتها والحفاظ لوحدها القومية . الا أن السخط الذي تشهده مبادرات السلطات المركزية لديها ليس من الشدة لدرجة تؤدي الى قيام الانتفاضات فيها . وقد يأتي الخطر من الخارج ، وعلى الاخص من اغراءات النهضة الاسلامية التي تحرك ايران ، او من دسائس الصين السرية في الجمهوريات الآسيوية . فقد ذكر ل. اسي . كارول في عام ١٩٦٦ النظرية الأخيرة على أساس انها النتيجة المباشرة « للخلاف » الصيني - السوفياتي حين قال : « ان مشاكل دمج مختلف الشعوب في الاتحاد السوفياتي لا زالت بعيدة عن الحل . وقد أصبح المشاعر المناهضة للروس في بعض الجمهوريات مثل كازاكستان او أوزبكستان قابلة للانفجار

بسهولة اذ قدم لها « وطن شيوعي » آسيوي آخر امكانات هم لتطور مستقل... وليس من المدهش رؤية الاتحاد السوفياتي يتهم الصين بلعبها بطاقة التضامن الاسيوي ضد « البيض » بنشر شعار « نفس العرق ، نفس الثقافة » بين جيرانها (ك. اس. كاول : صين ماو دار النشر لافون ١٩٦٦) . ومن الممكن استبعاد مثل هذا الاحتمال اذا ما احترم مبدأ المساواة بين الاجناس ومنح الجميع الحقوق المدنية نفسها ، وانتقل زمام الامور تدريجيا الى السكان المحليين .

اما موقف الولايات المتحدة الامريكية تجاه الظاهرة الاستعمارية فكان معقداً . فهي لم تسع الى اقامة امبراطورية في الخارج بالمعنى الجغرافي للكلمة . فبما انها هي نفسها كانت مستعمرة وتحررت فانها من حيث المبدأ عارضت الاستعمار الاوروبي ، خاصة وأنه قد يفلق الباب المفتوح أمام تجارتها ولا يمكن للمرء القول عن يقين فيما اذا خلقت الحرب ضد اسبانيا (١٩٢٨) مبدأ استعماريًا او كشفت النقاب عنه والذي وصفه ت. روزفلت أمام الكونغرس بأنه امبريالي صرف حين قال :

« ينبغي علينا بناء قوتنا خارج حدودنا (لكي) نحافظ على مكاننا في النضال من أجل التفوق البحري والتجاري ، وعلينا بناء القناة البرزخية ، واستحواذ المواقع المتميزة التي ستسمح لنا بأن نقول كلمتنا حين تقرير مصر محيطات الشرق والغرب » (نيسان ١٨٩٩) .

تعبّر هذه الكلمات القليلة عن الخطوط الاساسية للسياسة التي تتبعها أمريكا منذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا . ولا تغير تهجمات ويلسون وروزفلت على الامبراطورية ولا التصريح بأن الولايات المتحدة تناهض الامبريالية بطبيعتها وتاريخها من هذه السياسة شيئاً . فقد أثار الأمريكيون في جزر الهاواي ، حيث كانت لهم مصالح ، انتفاضة ضد النظام الملكي الرسمي عام ١٨٩١ . وأقاموا فيها جمهورية تمت حمايتهم قبل ضمها اليهم عام ١٨٩٨ وبعملية مماثلة تقريباً ، أقنع الأمريكيون بناما بالانفصال عن كولومبيا عام ١٩٠٣ . واستأجرت واشنطن قطعة ارض

تلامس المحيطات لفترة غير محددة حيث كانت القناة في طريق الشق (منطقة القنال) . وتم تعديل المعاهدة عام ١٩٧٧ بدعم من دول أمريكا اللاتينية رغم مقاومة برلمان واشنطن لذلك . وحدد الاول من تشرين الاول ١٩٧٩ تاريخاً لنقل السيادة على منطقة القنال . اما القنال نفسها فبقيت ملكاً للولايات المتحدة . أما المستعمرات التي أخذها الأمريكيون من اسبانيا فكرسوا لها مصيراً مختلفاً اذا منحو كوبا حق الاختيار بين « التحول الى دولة مستقلة أو أن تصبح جزءاً مندمجاً في أقوى الجمهوريات » الأمريكية ، فاختارت الاستقلال الا أن الاسلحة الامريكية أمنت « النظام والحرية » فيها حتى عام ١٩٣٤ . وظلت الفلبين العاجرة عن حكم نفسها بنفسها مستعمرة تابعة للولايات المتحدة حتى عام ١٩٣٥ .

أما بالنسبة لبورتوريكو ، فقد صرح ت. روزفلت « بأنها ليست كبيرة لدرجة تسمح لها بالعزلة . وبنبغي علينا أن نحكمها جيداً وبحكمة وخاصة لمصلحة شعبها نفسه » . فمنا عام ١٩٠٠ ، بوشر بتغيير الثقافة فيها بشكل مكثف عن طريق التعليم ، واستمر ذلك حتى عام ١٩٣١ (انظر اطروحة نيجرون دي مونسيو : امركة بورتوريكو ونظام المدرسة الرسمية ، مطابع جامعة نيويورك ، ١٩٧١) .

ولم يعد توغل الشركات الأمريكية بالفائدة على السكان المحليين لان حرمانهم من الاراضي الزراعية الكافية ، والقفزات الديموغرافية الكبيرة اضطرتهم للهجرة الجماعية نحو القارة ، والتكدس في المعازل في المدن الكبرى في غرب الولايات المتحدة . وشكل نظام « الدول الحرة المتحدة » في عام ١٩٥٢ مرحلة حاسمة على طريق دولة الاتحاد : واجابت واشنطن بفنور على احتجاجات انصار الاستقلال الذين تدعمهم بعض دول امريكا اللاتينية ، بأن مصير بورتوريكو « مجرد امر امريكي داخلي » . واعتباراً من عام ١٩٧٣ ، أخذت لجنة انهاء الاستعمار التابعة لمنظمة الامم المتحدة تصوت سنوياً على قرار يتعلق بحق بورتوريكو المشروع بتقرير المصير والاستقلال . ويعتبر حظ هذه الامنية من التنفيذ ضئيلاً جداً لعدة

اسباب أهمها - حسب زعم الأمريكان - أنها لا تنسجم مع تطلعات
أغلبية سكانها وأنها من أيعاء كوبا وأصدقائها .

وهنا لابد من خاتمة . لا تزال بعض البلدان خاضعة لسلطة غيروطنية
حتى في الدول التي تعلن عن عدائها للاستعمار ، ورغم تطلعات سكانها
الوطنية . ولا شك بأنه يجب أن يعزى ذلك للصراع الذي يقسم العالم
الى معسكرين . فقد ظهر هذا الصراع بشكل علني لدى تحرير
امبراطوريات أوروبا الغربية . وجرى كل من آسيا وأفريقيا المستعمرتين
الى دوامات الصراع الايدولوجي والاقتصادي والتي كانت كل منهما
موضوع رهانه . فحل مشاكل التحرير المعقدة أصبح بعد قيام هذا
الصراع أكثر دقة . وبشكل تاريخي جزءا من ميدان معروف جدا لدرجة
تجعل من غير الضروري سرده هنا . ويكفي التذكير بمثال فيتنام
وسياسة الـ « عرقلة endigment » . والمثال الأكثر حداثة في إفريقيا
يتجلى بالصعوبات الكثيرة التي تواجه حصول نامبيا على الاستقلال ،
رغم الإرادة الواضحة التي عبر شعبها عنها ، لان افريقية الجنوبية لم
تستجب للقرارات المتعددة لمنظمة الأمم المتحدة ، ومجلس الأمن التابع
لها المطالبة باستقلال نامبيا الفوري الا مكرهة وبشروط . فقد رفضت ،
بدعم من إدارة ريغان ، التفاوض مع الحركة الأكثر تمثيلا للسكان المحليين
« الصاوابو » ، حتى بعد أن اعترفت بها كل من منظمة الأمم المتحدة ،
ومنظمة الوحدة الإفريقية الممثل الشرعي للشعب الناميبي . ووسط
ريغان الاعتراف باستقلال نامبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا
التي تقاتل الى جانب الحكومة الشرعية ضد اعتداءات « المنشقين » من
أبنائها .

ان سياسة العرقلة المتبادلة التي تبنتها الدولتان « العظميان »
للحيلولة دون امتداد منطقة نفوذ الدولة الأخرى تستخدم في الغالب
طرقا تحول دون القضاء نهائيا على الظاهرة الاستعمارية .

الملاحق

- ٤٦٥ - حركات التحرر م-٣٠

ملحق رقم ١

التسلسل الزمني للأحداث

نقاط الرئيس ويلسون الأربع عشرة .	١٩١٨ ، ٨ كانون الثاني
إنشاء ميثاق عصبة الأمم لنظام الانتداب .	١٩١٩ ، ٢٨ حزيران
تقسيم الانتدابات في مؤتمر سان ريمو .	١٩٢٠ ، نيسان
استقلال مصر (الإعلان الإنكليزي) .	١٩٢٢ ، ٢٨ شباط
المعاهدة الإنكليزية - العراقية وإنهاء الانتداب على العراق .	١٩٣٠ ،
معاهدة التحالف الإنكليزي - المصري :	١٩٣٦ ، ٢٦ آب
نهاية الاحتلال العسكري لمصر (ما عدا في منطقة القنال) .	
الحكم الثنائي الإنكليزي - المصري للسودان .	
المعاهدة الفرنسية - السورية .	٩ ، ٩ أيلول
المعاهدة الفرنسية - اللبنانية .	١٣ ، تشرين الثاني
الميثاق الأطلسي .	١٩٤١ ، ١٤ آب
المعاهدة التمهيدية لوكيرك - هوشي مينه .	٦ ، آذار
الإنزال الإنكليزي - الأمريكي في أفريقيا الشمالية .	١٩٤٢ ، ٨ تشرين الثاني

١٩٤٤ ، ٣٠ كانون الثاني - ٨ شباط مؤتمر برازافيل .	
١٩٤٥ ، حزيران	إنهاء الانتداب على سوريا ولبنان . ميثاق سان فرانسيسكو .
١٩٤٦ ،	تشكيل مملكة ما وراء نهر الأردن .
١٩٤٧ ، ١٥ آب	استقلال الهند وباكستان .
١٥ كانون الأول ،	استقلال سيلان .
١٩٤٨ ، ٤ كانون الثاني	استقلال برمانيا (المعاهدة الإنكليزية - البرمانية ١٧ تشرين الأول ١٩٤٧) .
٥ ، حزيران	معاهدات رأس - النخ : استقلال فيتنام .
١٩٤٩ ، ٨ آذار	معاهدات اوريول - باو - داي .
١٩ ، تموز	لاوس دولة متحدة مستقلة .
٨ ، تشرين الثاني	كمبوديا دولة متحدة مستقلة .
٢٧ ، كانون الأول	استقلال أندونيسيا .
١٩٥١ ، ١٤ كانون الأول	استقلال ليبيا .
١٩٥٢ ، ١٥ ايلول	اتحاد ارميريا مع اثيوبيا .
١٩٥٣ ، شباط	استقلال السودان (المعاهدة - الإنكليزية - المصرية) .
٢٢ ، آب	المعاهدة الفرنسية - اللاوسية .
١٩٥٤ ، ٢١ تموز	معاهدات جنيف : نهاية الحرب في الهند الصينية .
	استقلال فيتنام ، ولاوس ، وكمبوديا .

قيام الحكم الذاتي في تونس .	٢٠ آب ،
اعلان الثورة الجزائرية .	١ تشرين الثاني ،
مؤتمر باندونغ .	١٩٥٥ ، نيسان
مملكة ما وراء نهر الاردن أصبحت المملكة الأردنية .	١٤ كانون الاول ،
استقلال السودان .	١ كانون الثاني ، ١٩٥٦
استقلال المغرب .	٢ آذار ،
استقلال تونس	٢٠ آذار ،
المعاهدة الفرنسية - الهندية والتنازل عن الوكالات التجارية الفرنسية للهند .	
استقلال غانا .	١٦ آذار ، ١٩٥٧
استقلال ماليزيا .	٣١ آب ،
استقلال سنغافورة .	٣ حزيران ، ١٩٥٨
استقلال غينيا (استفتاء ٢٨ يوليو) .	٢ تشرين الاول ،
استقلال الكاميرون .	١ كانون الثاني ، ١٩٦٠
استقلال التوفو .	٢٧ نيسان ،
استقلال مدغشقر .	٢٦ حزيران ،
استقلال الكونغو البلجيكي .	٣٠ حزيران ،
استقلال الصومال .	١ تموز ،
استقلال الكونغو برازافيل ، وجمهورية أفريقيا الوسطى ، والتشاد ، والغابون (بالنسبة لهذه البلدان الأربعة كان إعلان	١٢ تموز ،

الاستقلال على التوالي ١٥ ، ١٤ ، ١١ ،
١٧ آب) .

استقلال الداومي والنيجر .	١ ، آب
استقلال فولتا العليا .	٥ ، آب
استقلال ساحل العاج .	٧ ، آب
استقلال السنغال .	١١ ، أيلول
استقلال مالي .	٢٣ ، أيلول
استقلال نيجيريا .	١ ، تشرين الأول
استقلال موريتانيا .	٢٨ ، تشرين الثاني
استقلال سيراليون .	٢٧ ، نيسان ١٩٦١
استقلال تنجانيقا .	٩ ، كانون الأول
استقلال ساموا الغربية .	١ ، كانون الثاني ١٩٦٢
استقلال راوندو وبوراندي .	١ ، تموز
استقلال الجزائر .	٣ ، تموز
استقلال جامايكا .	٦ ، آب
استقلال ترينيتيه - توباغو .	٣١ ، آب
استقلال أوغنده .	١٩ ، تشرين الأول
البلاد المنخفضة تسلم إريان (غينيا الجديدة الغربية) إلى أندونيسيا .	١٩٦٣ ، آذار
تشكيل ماليزيا التي دخلت فيها أقاليم شمال بورينو ، وبرونوي ، وسراواك .	٣١ ، آب

- ١٢ كانون الاول ، استقلال كينيا وزانجيبار .
- ١٩٦٤ ، ١ تموز . . استقلال نيسالاندة (مالوي) .
- ٢٣ تشرين الاول ، استقلال روديسيا الشمالية (زامبيا) .
- ١٩٦٦ ، استقلال باربراد .
- استقلال باتشونا .
- .. استقلال ليزوتو .
- ١٩٦٨ ، استقلال جزيرة موريس .
- .. استقلال نورو .
- استقلال سوازيلاند .
- استقلال جزر فيدجي .
- .. استقلال تونغا .
- استقلال ساموا الغربية .
- ١٩٧١ ، إمارات الخليج العربي .
- ١٩٧٣ ، استقلال بهاما .
- ١٩٧٤ ، استقلال غراناة .
- استقلال غينيا - بيساو .
- ١٩٧٥ ، استقلال جزر القمر .
- استقلال موزامبيق .
- استقلال بابوازي .
- استقلال سورينام .

استقلال انفولا .	١٩٧٦ ،
استقلال جيبوتي .	١٩٧٧ ،
استقلال الدومينيكا .	١٩٧٨ ،
استقلال جزر سالامون .	
استقلال توفالو .	
استقلال القديس فانس .	١٩٧٩ ،
استقلال سان - لوي .	
استقلال كيرباتي .	
استقلال زانمبابوي .	١٩٨٠ ،
استقلال الإبيريد الجديدة .	
استقلال أنتيغا وبيليز .	١٩٨١ ،

* * *

ملحق رقم ٢

مهاتما غاندي ١٨٦٩ - ١٩٤٦

ولد غاندي في « بارباندار » (في الشمال الغربي من بومبي) في أسرة من طبقة البانيا الشعبية التي كانت تزود قولة « كاثيا واد » الصغيرة بالوزراء . وتزوج وهو في الثالثة عشرة من عمره . وأوفد الى لندن لدراسة الحقوق . فيها التم بالحضارة الغربية من غير أن يتبنى فكرها وتطبيقاتها .

وبعد عودته الى بومبي ، تخلى سرياً عن مهنة المحاماة لخيبة أمه في الخدمه بها . وغادر البلاد الى افريقية الجنوبية عام ١٨٩٣ . ومكث فيها حتى عام ١٩١٤ . وأصبح فيها المدافع عن المجتمع الهندي ضد الإجراءات العنصرية التي تمارس عليه . وطبق بنجاح طريقة المقاومة السلمية التي تهدف الى إقناع المظطهد بظلمه أكثر مما تهدف الى النضال ضد هذا الظلم .

وفي عام ١٩١٩ ، بدأ غاندي نضاله من أجل تحرير الهند . وكرس حياته لتحقيق هذا الهدف عندما ألغى الإنكليز الحريات الشخصية (قانون روليت Rowlatt Act) . ولم يكن راغباً في أن يصبح زعيماً لحرب لأنه كان يردري الانتصارات السياسية والشعبية معاً (كان يفتاظ من تسمية مهاتما - الروح العظيمة) . ومع أنه كان وراء بعض قرارات حزب المؤتمر الهندي المعتدلة دائماً ، فإنه فضل تكريس نفسه للقيام بتربية الجماهير اجتماعياً ولحماية وحدة الهندوس والمسلمين ، والتنقل من قرية لآخرى ومشاركة البؤساء حياتهم .

وجعل منه عدائه الحماسي للعنف العدو المحير للمستعمر
الإنكليزي ، والأكثر فعالية . وسجن في عدة مناسبات لاعتباره المسؤول
عن حركات العصيان المدني السلمية . وكان يخرج من السجن دوماً
متعاضم النفوذ . ويعود هذا النفوذ أيضاً لرجاحة عقله المنفتح على
التأثيرات الأكثر تنوعاً (رسالة المسيحية السلمية ، انسانية روسكين ،
انجيلية تولستوي) ، وتعلقه بالشغف بانتصار العدالة ، واستخفافه
بحياته الخاصة التي كرسها لنصرة قضيته . فقد وصفه نهرو بقوله :

« إنه يمثل جماهير الفلاحين في الهند ، وهو جوهر الإرادة الواعية
أو اللاواعية للملايين من الناس الفقراء . إنه رجل ذو ذكاء حاد جداً ،
وعواطف شفافة ، وذوق رفيع ، ونظرة واسعة ، وإنساني . إلا أنه دائم
الزهد ، قضى على شغفه وعواطفه أو صعدتها وقننها باتجاه روحاني .
وذو شخصية باهرة تجذب الناس إليه كالعاشقين . وتفجر فيهم العطف
والإخلاص في كل محنة »

* * *

ملحق رقم ٣

جواهر لال نهرو ١٨٨٩ - ١٩٦٣

ولد نهرو في مدينة الله آباد عام ١٨٨٩ من أسرة تنتمي الى الطبقة البرهمانية الكشميرية العليا . وكانت أسرته متفرنجة ومتحيزة للإنكليز . ومنذ عام ١٩٠٥ ، سافر الشاب نهرو الى إنكلترا لمتابعة دراسته فيها على نفقة والده . فدرس العلوم الطبيعية في جامعة هارو ، ثم في معهد ترينيتي (كمبريدج) ، والحقوق في معهد إنير تامبل (لندن) وحصل فيه على معرفة واسعة في آداب أوروبا وتاريخها .

وعاد نهرو الى الهند عام ١٩١٢ ، وانتسب الى نقابة المحامين . وأصبح عضواً في حزب المؤتمر الوطني مع والده موتيلا نهرو الذي كان من قادة الحزب البارزين .

بعد أحداث عام ١٩١٩ تخلى نهرو عن حياة المحاماة ، وكرس نفسه للعمل السياسي . وشارك في حملات العصيان المدني التي قادها غاندي . وسجن معه لأول مرة عام ١٩٢٢ . وعلى الرغم من أنه كان صديقاً للمهاثما فإنه لم يكن يشاركة في وجهات نظره التقليدية المحافظة . ولم يمنعه انتماءه للطبقة الارستقراطية من الإيمان بنوع من الاشتراكية . فقد كان يعتقد بضرورة تطبيق الإصلاح الزراعي وتحسين مصير الجماهير عن طريق إنشاء صناعة قوية . ومع أنه كان مسالماً تماماً ، فإنه لم يرفض دائماً اللجوء لاستخدام القوة . كما أن نكلرته anglicisc العميقة دفعته للاعتقاد (١٩٢٨) « بعدم إمكان حصول الهند على الاستقلال الفعلي طالما لها ارتباط مع إنكلترا » .

وأصبح نهرو رئيساً لحزب المؤتمر عام ١٩٢٩ . ونشط النضال
الوطني للحزب . واعتقل في عدة مناسبات حتى عام ١٩٤٦ ، حين استدمي
لتشكيل حكومة هندية مؤقتة . عندئذ لم يتردد عن تقديم التنازلات
التي تملأها النظرة الواقعية للأمور ، أي بصدد تقسيم الهند وبقاء بلده
داخل الكومنولث .

* * *

ملحق رقم ٤

محمد علي جناح ١٨٧٦ - ١٩٤٨

ولد محمد علي جناح في ٢٥ كانون الأول ١٨٧٦ في كراتشي(*) . وكان والده من تجار هذه المدينة . حصل محمد علي على تعليمه الابتدائي في مدرسة الاسلام في كراتشي(*) . ثم سافر الى لندن لدراسة الحقوق فيها عام ١٨٩٢ . وفي عام ١٨٩٦ ، عاد الى بلاده بعد أن حاز على درجة الماجستير في الحقوق . ومارس مهنة المحاماة في بومباي . وعمل كقاضٍ لفترة من الزمن(*) .

بدأت حياته السياسية في عام ١٩٠٥(*) . وانضم الى حزب المؤتمر الهندي ، واصبح أحد أعضاء الفريق الوطني المعتدل فيه الذي كان يتزعمه فوخالى Gokhale . وشغل المقعد المخصص للمعضو المسلم في المجلس التشريعي المركزي في الفترة ١٩١١ - ١٩٣١ . وخلال تلك الفترة كان يعتقد بأن ماهو مرغوب فيه تقوية وحدة العمل بين الهندوس والمسلمين بهدف الحصول على الحكم الذاتي . فكان أحد صانعي حلف لوكنو Pact de Lucknow بصفتنه رئيسا للرابطة الاسلامية (التي أصبح عضوا فيها منذ عام ١٩١٣) الرامي الى تحقيق الهدف المذكور .

أدت النزاعات بين الطوائف على اثر إصلاحات ١٩١٩ الى خشية جناح من عدم احترام الاقلية الهندوسية لحقوق الاقليات في الهند التي تتمتع بالحكم الذاتي . فاستنكر حملة عدم التعاون السلمي التي قادها

(*) «المعرب» .

غاندي (١٩١٩ - ١٩٢٢) . وانسحب من حزب المؤتمر الهندي . ويشهد
تصريحه المؤلف من أربع عشرة نقطة لعام ١٩٢٨ على أنه كان منذ ذلك
التاريخ من أنصار فكرة قيام نظام فيدرالي مع تقديم ضمانات سياسية
 واجتماعية للمسلمين .

وازدادت مواقفه ابتعاداً عن نظرات حزب المؤتمر الهندي الوحدوية .
وبعد انسحابه من الرابطة الاسلامية لعدة سنوات ، عاود نشاطه فيها عام
١٩٣٥ وجعل منها حزباً نضالياً ومنظماً على الطريقة الغربية . وأصبح
« القائد الأعظم » فيه . ومنذ ذلك الوقت صار الهدف الوحيد لنضاله
حصول الهند على الاستقلال وتقسيمها وتشكيل دولة مسلمة في
الباكستان .

* * *

ملحق رقم ٥

فرحات عباس

ر - فرحات عباس في مدينة طاهر (قسنطينة) في شهر تشرين الأول ١٨٩٩ . كان والده مديرا محليا . بدأ فرحات عباس حياته الدراسية تلميذا في مدرسة دجيلي الابتدائية . ثم انتقل الى ثانوية قسنطينة ، ومن بعدها الى جامعة الجزائر حيث حاز على دبلوم في الصيدلة . واهتم اثناء دراسته بالسياسة (كان رئيسا لاتحاد الطلاب المسلمين الجزائريين) والاداب . وقام آنذاك بنشر صحيفة الشباب الجزائري .

وبعد ان فتح صيدلية في صطيف عام ١٩٣٣ ، أصبح مستشارا في البلدية ، ثم مستشارا عاما ، ومستشارا في المفوضية المالية . وفي العام نفسه أسس صحيفة التفاهم ، ونشر فيها بيانه الشهير في شباط ١٩٣٦ . تطوع في الجيش اثناء الحرب العالمية الثانية وتآثر كثيرا بهزيمة فرنسا فيها .

وفي تشرين الثاني ١٩٤٤ ، التقى مع ر. موري مبعوث الرئيس الأمريكي روزفلت . وإطلع على الميثاق الاطلسي الذي ولد لديه الآمال في قيام اصلاحات في الجزائر . وحرر بيان الشعب الجزائري (٢٢ كانون الاول ١٩٤٢) وقدمه للسلطات الفرنسية باسم مجموعة من الاعيان المسلمين المعتدلين . وعلى اثر الاضطرابات التي حصلت في مدينة صطيف في مايس ١٩٤٥ ، تم حل حركة اصدقاء البيان والحرية التي أسسها بهدف

المطالبة بالحكم الذاتي . وكان لاتحاد البيان الجزائري الديمقراطي ،
الذي أسسه فيما بعد ، دور هام في الجمعية التأسيسية الفرنسية
الثانية (١١ ممثلا) . إلا أنه فقد نفوذه منذ عام ١٩٤٧ . وفي البداية ،
لم يؤيد فرحات عباس ، المعارض لاستخدام العنف ، الثورة الجزائرية
التي اندلعت في تشرين الثاني ١٩٥٤ ، ولم يتبن أهداف جبهة التحرير
الوطنية إلا في نيسان ١٩٥٦ ، بعدما ضاع كل أمل بالحل السلمي .



ملحق رقم ٦

أحمد سوكارنو

ولد أحمد سوكارنو عام ١٩٠١ في سورابايا (جلوة الغربية) . كان والده معلم مدرسة . واهتم بتعليم ابنه على الطريقة الغربية . وفي سن الرابعة عشرة دخل سوكارنو مدرسة عليا في سورابايا ، وعاش بين أفراد عائلة تجوكرا ومينوتو (مؤسس الرابطة الاسلامية) .

وفي كنفها اعتنق الحركة الوطنية . وبدأ نشاطه السياسي بإنشاء جمعية الشباب الوطني .

عقب قبوله في كلية باندونغ التقنية لتحضير شهادة في الهندسة (١٩٢٠) ، ارتبط أحمد سوكارنو بالزعماء السياسيين ومن بينهم دويس ديكر .

وتعتبر سنة ١٩٢٦ البداية الحقيقية لنشاطه السياسي من أجل وحدة بلاد الهند الهولندية واستقلالها . ففي عام ١٩٢٧ ، أسس أحمد سوكارنو الحزب الوطني الأندونيسي . وفي عام ١٩٢٨ ، نجح سوكارنو في إنشاء اتحاد جميع التجمعات الوطنية الذي أصبح رئيسا له .

وأدت نشاطاته السياسية الى اعتقاله في كانون الأول ١٩٢٩ . واتهم بتحضير العصيان في بلده . فاستغل فرصة محاكمته لنشر دفلعه « أندونيسيا تنهم » ، وهو عبارة عن هجوم عنيف على مساويء السيطرة الاستعمارية الهولندية المشينة .

وبعد أن أمضى عامين في السجن ، سعى إلى إعادة تشكيل حزبه
الذي انحل أثناء ذلك ونشر كتابه « نحو الاستقلال الأندونيسي » ،
واعتبرت بعض فقرات هذا الكتاب « ضارة بمصالح الدولة الاستعمارية
الهولندية » ، فاعتقل سوكارنو من جديد ، ونفي إلى فلوريس بتهمة أنه
« رجل خطر على السلام والأمن العام » .

ملحق رقم ٧

ننامدي ازيكيوية ، « زيك »

ولد ازيكيوية في مدينة لاغوس عام ١٩٠٤ . وكان والده يعمل مستخدما بسيطا في السكك الحديدية . حصل على تعليمه في مدارس البعثات الكاثوليكية . ثم غادر نيجيريا الى الولايات المتحدة الامريكية وعاش فيها بشقاء . فقد مارس فيها عدة نشاطات . إذ عمل على التوالي عاملا في مصبغة ، ثم ملاكما ، فعاملا في المناجم . ثم أصبح طالبا في جامعتي لنكولن وكولومبيا . وبعد حصوله على دبلوم استاذ في الفنون ، عاد الى افريقيا ليعمل في الصحافة . وأسس مجموعة من الصحف في ساحل الذهب ، منها الرائد الافريقي الغربي . وساعدته براعته في إدارة الأعمال على زيادة ثروته بسرعة ، والمشاركة في العديد من المشاريع التجارية .

وبعد عودته الى نيجيريا مباشرة ، أسس ازيكيويه فريق إعادة بناء نيجيريا الذي شكل النواة الاولى لحزب مجلس نيجيريا والكميرون الوطني . وتولى زعامة هذا الحزب . وأبدى براعة فائقة في الدعاية لشخصه ، وذلك عن طريق الإيحاء بأن حياته مهددة نتيجة نضاله الوطني ، وتقديم نفسه على أنه « القديس جورج الافريقي المناضل ضد التثنية الامبريالي » .

ولما كان زيك داهية في السياسة كما في إدارة الأعمال ، فقد كانت مواقفه الخاصة بمستقبل نيجيريا متقلبة . فكان على التوالي متطرفا ومتساهلا تجاه الانكليز ، وداعيا لوحدة نيجيريا ، ومن دعاة الإقليمية

وذلك تبعاً للظروف . كما أن قصص خلطه بين الأموال العامة ومصالحة الشخصية (قضية مصرف الكونتinentال الأفريقي) لم تعرض حياته السياسية للخطر ، ولم تؤثر على نفوذه في أوساط الجماهير وخصوصاً في شرقي نيجيريا . وعلى الرغم من تصرفاته السيئة العابرة ، فقد ظل أزيكبويه الشخصية السياسية المسيطرة في العالم السياسي النيجيري . وأصبح أول حاكم عام لنيجيريا المستقلة في ١٦ تشرين الثاني ١٩٦٠ .

* * *

ملحق رقم ٨

جوليوس نيريري

ولد نيريري عام ١٩٢١ في قبيلة ذاناكي الصغيرة (المقاطعة الشمالية) . تابع دراسته في المعهد الجامعي في ماكيريري (أوغندا) ، وتخرج منه معلما . وأصبح مدير مدرسة البعثة الكاثوليكية في تابورا . وفي عام ١٩٤٩ ، كان نيريري أول طالب من تنجانيقا يسجل في جامعة بريطانية (ايدنبورغ) . وبعد عودته الى بلاده اشتغل في السياسة . وأصبح عام ١٩٣٥ رئيسا لرابطة تنجانيقا الأفريقية . ثم أسس حزب الاتحاد التنجانيقي الأفريقي الوطني في ٧ تموز ١٩٥٤ . والجهود التي بذلها لنشر حربه في كافة أنحاء تنجانيقا جعلت منه شخصا مشتبها به لدى الإدارة البريطانية ، في حين أنه حصل على شعبية مميزة بين الأفارقة . وبما أنه كان معتدلا ومتساهلا ، فقد عارض على الدوام استخدام العنف ، وعمل على جمع سكان تنجانيقا في مجتمع من المواطنين المتساوين بدون تمييز عرقي . وهو القائل : « أن لون البشرة لا يعتبر خطيئة في تنجانيقا » . ويعتبر ذكاؤه واستقامته ، وبراعته كمنظم وقدرته على نقل المثل الأعلى بعبارات عملية من العوامل الأساسية لنجاحه .

جوسو كينيا

ولد كينيا عام ١٨٩٣ في ميتوفو بالقرب من فورت هال . وتوفي والده وهو صغير السن . فتولت البعثة التبشيرية الايكوسية في كيكويو تربيته . وخلال مدة استخدامه كمساعد طباح ، ثم في مصلحة المياه في نيروبي ، ناضل كينيا ضد شروط العمل المفروضة على السكان المحليين وفي عام ١٩٢٢ انتسب الى رابطة الكيكويو المركزية ، ثم أصبح رئيسا

لها . وفي عام ١٩٢٩ ، ترك بلده ، ولم يعد إليه إلا في عام ١٩٤٦ . وفي نيروبي ، ناضل كينيا تا ضد شروط العمل المفروضة على السكان المحليين . عام ١٩٣٢ ، احتج في لندن ضد تقسيم الأراضي الكينية الذي قامت به لجنة كارتر . وبعد أن تابع دراسته لبعض الوقت في مدرسة لندن الاقتصادية ، انتقل الى عدد من الجامعات الأوروبية الأخرى (منها جامعة موسكو) . ونشر عام ١٩٣٨ كتابا في علم الأجناس بعنوان على اقدام جبل كينيا .

عقب كينيا تا دورا هاما في المؤتمر الأفريقي الذي عقد في مانتشيستر (١٩٤٥) ، ثم عاد الى كينيا حيث عين مديرا لدار المعلمين في جيتنفوري . وطلب من الحكومة السماح له بتشكيل حزب سياسي شرعي هو اتحاد كينيا الأفريقي (١٩٤٧) ، الذي ضم بسرعة مائة ألف عضو . وصمم كينيا تا على النضال مع الحزب من أجل منح الأفارقة حرية اختيار المزارع (إذ كانوا ملزمين بزراعة الشاي والبن والسمسم) والمساواة في الرواتب ، والسير نحو الحكم الذاتي . فأقلق نجاح حزبه البريطانيين فمنعوه عام ١٩٥٢ ، وسجنوا زعيمه كينيا تا بتهمة التواطؤ مع الماو - ماو .



ملحق رقم ٩

كوامي نيكروما

ولد عام ١٩٠٩ في نكروفول غربي ساحل الذهب . بدأ دراسته في مدرسة البعثة الكاثوليكية ، وتابع تحصيله في معهد اكرا . وأصبح نيكروما معلما عام ١٩٣٠ ، ثم مديرا للمدرسة الابتدائية الكاثوليكية في اكسيم .

وفي عام ١٩٣٥ ، ذهب الى الولايات المتحدة الامريكية ، وسجل في جامعة لنكولن السوداء (بينز) ، وأمضى فيها ثماني سنوات درس خلالها التاريخ ، والفلسفة ، والاقتصاد السياسي والصحافة . وفي عام ١٩٤٣ ، حصل نيكروما على الشهادة . ودرس في هذه الجامعة العلوم السياسية بصفته معيدا Lecturer . ومنذ ذلك الوقت أصبح من المهتمين بالحركة الوطنية والحركة الافريقية وذلك بقراءته لأعمال ماركوس غارفي . وتخلّى عن الديانة الكاثوليكية .

وفي مايس ١٩٤٥ سافر نيكروما الى لندن بهدف إنهاء دكتوراة الفلسفة . إلا أنه نذر سنتي إقامته فيها للعمل السياسي بالدرجة الاولى . وأصبح نائبا لرئيس اتحاد طلاب غرب افريقيا في لندن . وبهذه الصفة جرت تسميته سكرتيرا للمؤتمر الافريقي الخامس الذي عقد في مانشيستر . المؤتمر الذي وضع خطط النضال من أجل استقلال افريقيا بواسطة « المنظمات الجماهيرية » . وبعد ذلك أصبح واحدا من قادة سكرتارية غرب افريقيا ، المنظمة التي كانت مهمتها التنسيق بين الحركات الوطنية في المستعمرات الافريقية . واشتغل نيكروما في الصحافة ، وكتب بعض الكتيبات ، وعقد لقاءات مع زعماء افارقة آخرين (سنغور ، هوفيت - يواني) . ثم دعي الى ساحل الذهب لتسلم السكرتارية العامة لحزب اتحاد ساحل الذهب (كانون الاول ١٩٤٧) .

الفهرس

ـ المقدمة

القسم الأول : المرحلة التحضيرية ١٩١٩ - ١٩٣٩

١٥ الفصل الأول : الحرب العالمية الأولى ونتائجها

- ١ - استقراو الامبراطوريات الاستعمارية
خلال الحرب الكبرى الأولى
- ٢ - مواقف الحلفاء تجاه المسائل الناجمة عن الحرب
- ٣ - عصبة الأمم والانتدابات
- ٤ - «طور الوضع في الشرق الاوسط» «المستعمر»
حتى عام ١٩٣٩ .

٣٥ الفصل الثاني : القوى المحافظة والقوى التحريرية
في فترة ما بين الحربين

- ١ - « راحة ضمير » الدول الاستعمارية
- ٢ - ادانة الاستعمار في أوروبا
- ٣ - « المد العارم للشعوب الملونة »

٦٧ الفصل الثالث : السياسة الاستعمارية والحركات التحررية

- ١ - السياسة الاستعمارية الانكليزية .

٢ - السياسة الاستعمارية الفرنسية

٣ - السياسة الاستعمارية الهولندية

القسم الثاني :

الشروط الجديدة للعلاقات بين المستعمرين والمستعمرين

الفصل الرابع : النتائج المباشرة لحرب ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ١٢٥

١ - الحرب والشعوب المستعمرة

٢ - تقدم فكرة تدويل المستعمرات

٣ - الأوروبيون أمام المشاكل الاستعمارية
بعد نهاية الحرب

الفصل الخامس : دور القوى الخارجية . ١٥٩

١ - موقف الكنائس المسيحية تجاه مسألة
التحرر من الاستعمار .

٢ - تأثير الإيديولوجية والسياسة الماركسية
في حركة التحرر من الاستعمار .

٣ - الولايات المتحدة الأمريكية والمسألة الاستعمارية

٤ - الأمم المتحدة ومشاكل التحرر من الاستعمار

القسم الثالث : تحرير المستعمرات الآسيوية

الفصل السادس : استقلال أندونيسيا ٢٠٥

١ - محاولة التعايش

٢ - محاولة الاحتلال من جديد

٣ - تدويل المسألة الأندونيسية

٢٤١ الفصل السابع : تحرير المستعمرات الانكليزية في آسيا

١ - استقلال الهند

٢ - استقلال بربنشيا وسيلان وماليزيا

٢٦٧ الفصل الثامن : فشل الاتحاد الفرنسي في آسيا

١ - اتحاد ام استعمار جديد ؟

٢ - البحث عن مخاطب جديد

٣ - استقلال الهند الصينية

القسم الرابع : تحرير القارة الافريقية

٣٠١ الفصل التاسع : التطور الدستوري في افريقيا الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الانكليزية

١ - التقدم في افريقيا الغربية

٢ - « رياح التغيير » في افريقيا الشرقية

٣ - استقلال افريقيا الوسطى

٣٤٣ الفصل العاشر : استقلال الكونغو الخاضع للسيطرة الاستعمارية البلجيكية

١ - الكونغو في عهد السيطرة الاستعمارية البلجيكية

٢ - استقلال الكونغو

٣٦٧ الفصل الحادي عشر : المحميات الفرنسية في شمال افريقيا ، من الحركة الوطنية الى الاستقلال

١ - تطور محمية تونس السياسي

٢ - تطور محمية المغرب السياسي

٣٨٣ الفصل الثاني عشر : تحرير افريقيا السوداء
الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية

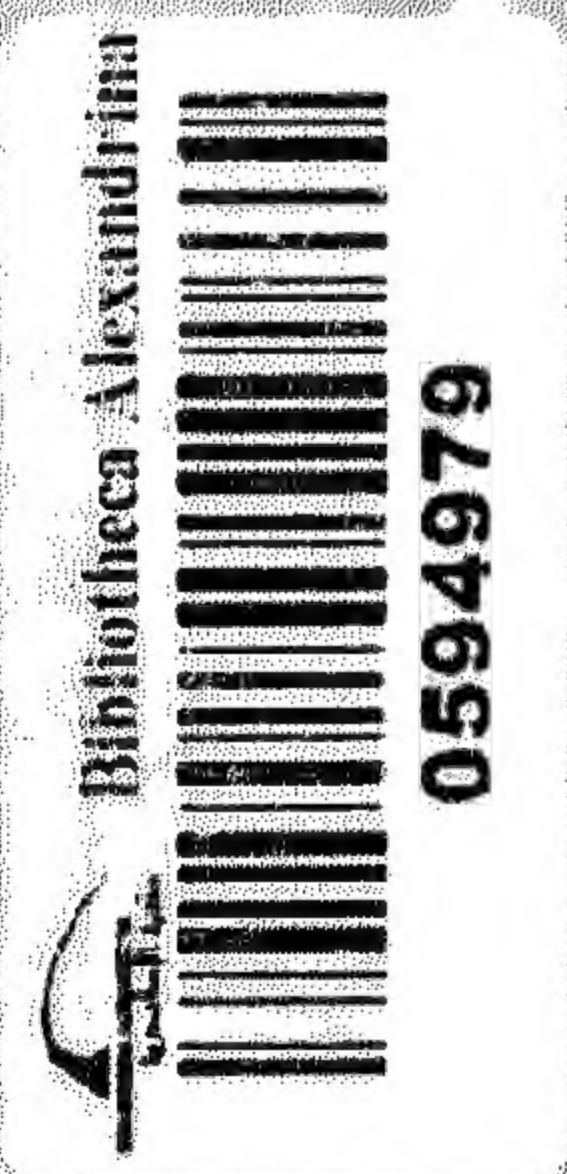
- ١ - مدغشقر و افريقيا السوداء ودستور عام ١٩٤٦
- ٢ - افريقيا السوداء ومدغشقر ودستور عام ١٩٥٨
الكومونوتيه

٤٢٧ الفصل الثالث عشر : استقلال الجزائر

- ١ - الجزائر في ظل نظام ١٩٤٧
- ٢ - ثورة الاول من تشرين الثاني ١٩٥٤
- ٣ - السياسة الجزائرية للجنرال ديغول
- ٤ - الازمات والمفاوضات : معاهدات
لايفيان ١٨ آذار ١٩٦٢

- ٤٤٥ - الخاتمة
- ٤٥١ - ملحق الطبعة الثانية
- ٤٦٥ - الملاحق

...۳۰۰۰ ۱۱/۱۱/۱۹۹۸



الطبع وفرز الألوان في مطابع وزارة الثقافة

دمشق ١٩٩٤

في الاقطار العربية ما يعادل
٣٠٠ ل.س

سعر النسخة داخل القطر
١٥٠ ل.س